تهذيب الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي بكر جلال الدين السيوطي

(ت ٩١١ هـ)

اختصره وعلق عليه

صلاح الدين محمد يوسف

راجعه

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم صالح

رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بمجمع البحوث الإسلامية

وكيل كلية علوم القرآن بالأزهر الشريف

فضيلة الشيخ/ خالد العبد

ماجستير الشريعة الإسلامية

قدم له

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عيسى المعصراوي

شيخ عموم المقارئ المصرية سابقًا

رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بمجمع البحوث الإسلامية سابقًا



تهذيب الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي بكر جلال الدين السيوطي

(ت ٩١١ هـ)

اختصره وعلق عليه

صلاح الدين محمد يوسف

دار الصفوة



الطبعة الثانية

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع: ٢٠١٩/٨٥٣٣

ISBN : 978 - 977 - 430 - 285 - 5



٤٢ شارع جزيرة بدران - أول شبرا - القاهرة - هاتف وفاكس ٠٠٢٠٢٢٢٥١٢٥٣٨٣
المدير العام/ ٠٠٢٠١٠٠١٩٩٩٥٥٥
الأزهر- ١٦ شارع البيطار- خلف الجامع الأزهر
محمول: ٠٠٢٠١٠٦١٦٤٤٤٠٦
E-mail: darelsafwah@yahoo.com :
www.dar-alsafwa.com



تهذيب الإتقان في علوم القرآن

تهذيب الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي بكر جلال الدين السيوطي

(ت ٩١١هـ)

اختصره وعلَّق عليه

صلاح الدين محمد يوسف

راجعه

فضيلة الشيخ/ خالد العبد

ماجستير الشريعة الإسلامية

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم إبراهيم صالح

رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بمجمع البحوث الإسلامية

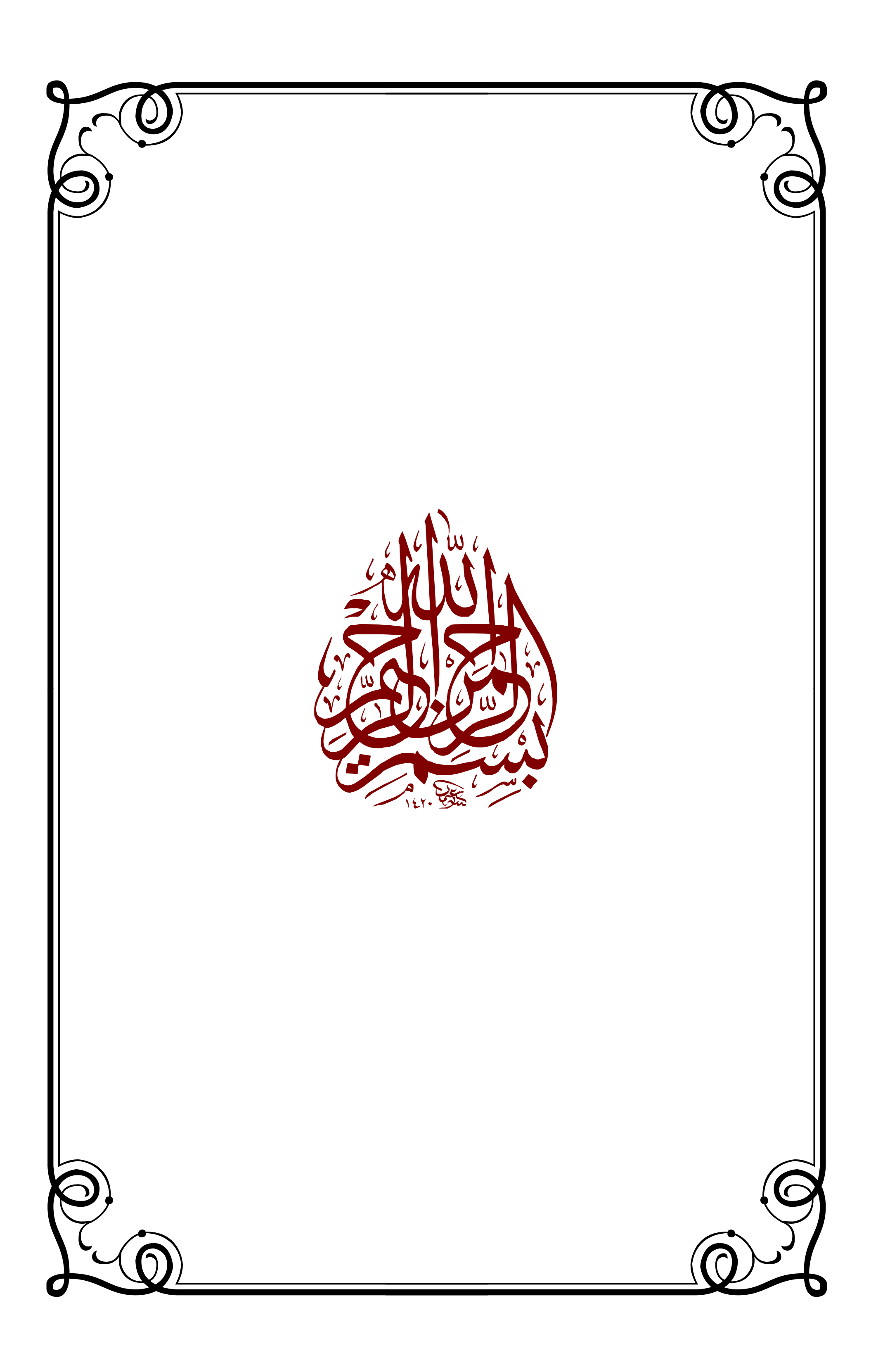
وكيل كلية علوم القرآن بالأزهر الشريف

قدَّم له

فضيلة الأستاذ الدكتور/أحمد عيسى المعصراوي

شيخ عموم المقارئ المصرية سابقًا

رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بمجمع البحوث الإسلامية سابقًا


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عيسى المعصراوي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد ،

فلقد اطلعتُ على هذا المختصرِ الجيّدِ لكتاب « الإتقان » ، والذي أعدّهُ الإخوةُ الأفاضل تحت إشراف الأخ الكريم الأستاذ الدكتور / عبد الكريم صالح ، فوجدتُّه مختصراً طيّباً جامعاً لفوائد « الإتقان » ، سالماً من كل ما لا فائدةَ تحتَه ، خالياً من الحشوِ الزائدِ والتّكرارِ ، لِيختزلَ بذلك على القُرّاءِ وطلبةِ العلم كثيراً من العناءِ والمشقّةِ .

جزى اللهُ تعالى القائمين على هذا العملِ خيرَ الجزاء ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

أ . د / أحمد عيسى المعصراوي

شيخ عموم المقاريء المصرية
رئيس لجنة مراجعة المصحف الشريف بمجمع البحوث الإسلامية
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر الشريف



تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الكريم إبراهيم صالح

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

وبعد ،

فممّا لا شكَّ فيه أنَّ كتابَ « الإتقان في علوم القرءان » للإمام السّيوطيّ رحمه الله يُعدُّ كتاباً فريداً في بابه ، قد جمع جُلّ موضوعاتِ علومِ القرآن .

ولقد أشرفتُ على هذا العملِ الطيّبِ الذي قام به فضيلةُ الأخ الفاضل الشيخ / خالد العبد والأخ الفاضل الشيخ / صلاح الدين يوسُف ، لخدمة واختصارِ الكتابِ ، مُعتمدين في ذلك على أصليْنِ رئيسييْنِ : أحدُهما هو دقةُ الترتيبِ ، والثاني هو الاكتفاءُ بالصحيحِ من الأحاديثِ والآثارِ وأقوالِ العلماءِ ، مع الاختصارِ غيرِ المُخلّ ، وكذلك إضافةُ كثيرٍ من التعليقاتِ الهامّةِ والمفيدةِ ، فجاء بذلك مُختصراً كافياً شافياً جديراً أنْ يُطلق عليه : « صحيح الإتقان » .

لذا فأُوصِي الجميعَ وخصوصاً دارسي علوم القرآن باقتنائِه والاعتمادِ عليه .

أسأل الله تعالى أنْ ينفعَ بهذا العمل وأنْ يباركَ فيه .

أ . د / عبد الكريم إبراهيم عوض صالح

عبد الكريم صالح

الجمعة ٢٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ

الموافق ٢٤ / ١ / ٢٠١٤ م

أ.د/ عبد الكريم إبراهيم صالح
أستاذ التفسير و علوم القرآن و القراءات
وكيل كليه علوم القرآن - جامعة الأزهر
عضو لجنة مراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية
عضو المجلس الأعلي للشئون الإسلامية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقدمة العمل

إنّ الحمد لله تعالىٰ نحمده ونستعين به ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالىٰ من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنّه من يهده الله تعالىٰ فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمدًا عبده ورسوله، صلَّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آله وزوجاتِه أمهاتِ المؤمنين، وعلىٰ صحبِه الكرامِ أجمعين.

وبعد، فإنّ كتاب «الإتقان في علوم القرءان» لمصنّفه العلاّمة الحافظ أبي بكر جلالِ الدين السّيوطيّ، هو كتابٌ جليل النفع عظيم الفائدة، جمعَ فيه السيوطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فوائدَ من سبَقه وأضاف إليها، فصار كتابُه عمادًا وأصلًا، تفرّعت عنه أبحاثُ كلِّ مَنْ صَنّفَ في علومِ القرآنِ بعدَه.

ولقد مَنّ الله تعالىٰ عليّ إذ وفّقني ومشايخي الكرام- فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم صالح، وفضيلة الشيخ/ خالد العبد - إلىٰ فكرة إعداد مُختصرٍ مُهذّبٍ للإتقان، يجمعُ بين حُسن الترتيب والتّنسيق، وبين خُلّوه من كلّ ما لا تتأثرُ قوةُ الكتاب بتركه، وخُلوّه أيضًا من كلّ شاذٍّ أو ضعيفٍ يُشغّبُ علىٰ الأذهان؛ لتسهُلَ بذلك مطالعتُه والإحاطةُ بفوائده.

وكان منهجُ الاختصار مُتمثّلًا فيما يلي:

أولًا: الاعتماد في نقل أصل كتاب «الإتقان» علىٰ نسختين، إحداهما: مطبوعة مجمع الملك فهد تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وهي المشار إليها في المختصر كلّه برمز «ط. ج»، والثانية هي مطبوعة الهيئة المصرية العامة للكتاب تعليق محمد أبي الفضل إبراهيم.

ثانيًا: مراعاة الدقة في الترتيب والتنسيق، وقد رأيتُ من تمام ذلك تقسيمَ الأبواب الطويلة إلىٰ فقرات، مع إضافة عنوان لكلِّ فقرةٍ يُلقي الضّوء علىٰ محتواها، ليسهُل بذلك استحضار جميع ما تناوله الباب، كما جمعنا هذه العناوين الإضافية في أول الباب تحت مُسمّىٰ «مباحث الباب».

ثالثًا: عزو وتخريج آيات القرءان الكريم، مع إعادة ترتيب الأمثلة وفق ترتيب المصحف الشريف، إن لم يكن في ترك ذلك فائدة، **وقد نحا الإمام السيوطي** هذا المنحىٰ من الترتيب في باب «غريب المفردات» فقال: «وهأنا أسوق ما ورد عن ابن عباس مُرتّبًا علىٰ السور»، وفي باب «المبهمات» قال: «وقد رتّبتُ أمثلتَه علىٰ ترتيب القرآن».

رابعًا: الاكتفاءُ بالصحيح الثابت من الأحاديث والآثار -فإنّ فيه الكفايةَ وبيانَ المقصود- مع اختصار الطُّرق والأسانيد، ثم إعادة الترتيب بتقديم ما أخرجه الشيخان، ثم ماتفرّد به البخاري، ثم ما تفرّد به مسلم، ثم الصحيحُ فالحسن، إن لم يكن في ترك ذلك فائدة. مع إضافة تعليقات أهل الحديث من المتقدّمين والمتأخرين والمعاصرين.

ويُستثنىٰ من هذا الضابط:

- ما اختلف أهلُ العلمِ في حُكمِه، فقد أثبتُّه مع التعليق عليه.
- ما كان له طرقٌ وشواهدُ أخرىٰ يتقوّىٰ بها.
- ما كان هناك فائدةٌ من وراء إثباته والتعليق عليه، كأنْ يكونَ الحديثُ مُشتهرًا ويحتاجُ لبيان ما فيه.
- ما لم أقفْ علىٰ كلامٍ لأحدٍ مِنْ أهلِ العلمِ فيه، وهذا إنما يكونُ غالبًا في الآثارِ الواردةِ عن التابعين.

ويُستثنىٰ أيضًا بعضُ ما ورد في الباب الرابع عشر، وهو بابٌ صغيرُ الحجم يدورُ في أصله علىٰ قول ابن حبيب «أنّ من القرآن ما نزلَ مُشيَّعًا في صحبة آلاف الملائكة»، والحقيقةُ أنّ الأدلةَ الواردةَ في ذلك كُلّها مُتكلَّمٌ فيها، صرّحَ السيوطيُّ نفسُه بضعف أكثرها، فقال في بعضها: «ضعيف»، وقال في بعضها نقلًا عن الذهبي: «موضوع»، بل وقال في بعضها: «لم أقف علىٰ حديث في ذلك ولا أثر»، وقال غير ذلك، كما نقل في آخر الباب الثالث عشر قولَ ابن الصّلاح تعليقًا علىٰ الآثار المتعلقة بسورة الأنعام: «لم نرَ لذلك إسنادًا صحيحًا، وقد رُوي ما يُخالفه». وحفاظًا علىٰ ترتيب السيوطيّ ونَظْمِ كتابه فقد أثبتُّ بعضَ هذه الآثار مع التنبيه علىٰ مافيها.

خامسًا: إعادةُ ترتيبِ الأمثلةِ في بعضِ الأبوابِ ترتيبًا تَسَلْسُلِيًّا فيه شىٰءٌ من الترابط لترسخَ في ذهنِ القارئ، من ذلك إعادةُ ترتيبِ أمثلةِ بابِ «الوجوه والنظائر» وباب «وجوه المخاطبات».

سادسًا: اختصار أقوال العلماء، والبُعد عن التّكرار الذي لا يضرُّ الاستغناءُ عنه. من ذلك مثلًا ما ورد في «الباب الرابع والستين: إعجاز القرءان»، فقد أوردَ الإمامُ السيوطيُّ الكثيرَ من أقوالِ العلماءِ في أوجهِ إعجازِ القرآنِ، وكلُّها في النهايةِ متكررةٌ متشابهةٌ، فاقتصرْتُ علىٰ الأقوالِ الجامعةِ التىٰ أحاطتْ بجميعِ ما ذُكِرَ في غيرها. كلُّ ذلك دونَ إخلالٍ، وبما يَظهرُ معه المعنىٰ المرادُ.

سابعًا: الإعراضُ عن الضعيف والشاذِّ من أقوالِ العلماء وما ترتّبَ عليه من خلافاتٍ فرعيةٍ. من ذلك ما ورد في باب «الأسماء والألقاب» نقلًا عن الراغب: أنّ «السكينة» في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤] هي مَلَكٌ من الملائكة يسكنُ قلبَ المؤمن! فاقتصرتُ في ذلك وأشباهه علىٰ إثبات الصحيح الثابت عند جماهير أهل العلم.

ثامنًا: عدم الخوض في ذكر ما لا طائل وراءَه ولا فائدة، كأمثال ما ورد في باب «الأسماء والألقاب» من أنّ إبليس كُنيته أبو كردوس، أو أنّ نملة سليمان كانت ذات جناحين! **وكذلك ما ورد** في باب المبهمات من تعيينِ أسماء أصحاب الكهف وأنهم: تمليخا، وتكسلمينا، ومرطوش، وشلططيوس... إلخ.

وقد علّق ابنُ تيمية علىٰ أشباه ذلك في «مقدمة أصول التفسير» -ونَقَلَهُ عنه السيوطيّ في الباب الثامن والسبعين- فقال: «والقسْمُ الذي لا يُمكن معرفةُ صحيحِه من ضعيفِه عامتُّه مما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلىٰ معرفته، وذلك كاختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرب به القتيلُ من البقرة، وفي قدرِ سفينة نوح وخشبِها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر».

وقال السخاويُّ في «جمال القراء» - ونقلَه عنه السيوطيّ أيضًا في باب «عدد

الحروف والكلمات» - تعليقًا علىٰ الخلاف الواردِ في عدد حروف القرءان وكلماته: «لا أعلمُ لعدد الكلمات والحروف من فائدة».

بل وقد قال الإمام السيوطي نفسُه في ذات الباب: «والاشتغالُ باستيعاب ذلك مما لا طائلَ تحته، وكتابُنا موضوعٌ للمُهمّات لا لمثلِ هذه البطالات».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب «المبهمات»: «من أسباب الإبهام في القَرآن ألايكون في التّعيين كبيرُ فائدة، نحو تعيين ﴿ٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]».

تاسعًا: عدم الاستفاضة في أبواب التجويد والقراءات وذكر معاني كلمات القرآن الكريم، والاكتفاءُ بما يصلحُ أنْ يكونَ مدخلًا لدراسة موضوعات كلٍّ منها، فقد أُفرد في هذه الموضوعات كثيرٌ من المؤلفات التي تناولت جميعَ دقائقها. وقد قال السيوطيّ في باب «الفتح والإمالة»: «وأمّا ما يُمال فموضعُ استيعابِه كُتب القراءات والكُتب المؤلّفة في الإمالة، ونذكرُ هنا ما يدخلُ تحتَ ضابطٍ». وفي آخر الباب قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبقيَ أحرفٌ فيها خلفٌ وتفصيلٌ، ولاضابطَ يجمعُها، فلْتُنظر من كتب الفن».

عاشرًا: أيُّ زيادةٍ أضفتُها -سواءَ كانت عناوين إضافيه أو غير ذلك- فقد وضعتُها بيْنَ معقوفين لتمييزها عن كلام السيوطيّ.

أسألُ اللهَ تعالىٰ أن يغفرَ لنا ويرحمَنا، وأن يجمعَنا وإياكم إخوانًا علىٰ سُرر مُتقابلين في صحبة الأنبياء والصالحين.

صلاح الدين محمد يوسف

٢٠ ربيع أول ١٤٣٥

مُقدّمة المؤلف باختصارٍ يسير

الحمدُ لله الذي أنزل علىٰ عبده الكتاب تبصرةً لأولي الألباب، وأوْدعه من فنون العلوم والحِكَم العجبَ العُجاب، وجعله أجلَّ الكُتبِ قدرًا، وأغزرَها علمًا، وأعذَبها نظمًا، وأبلغَها في الخطاب، قرآنا عربيًّا غيرَ ذي عِوجٍ، ولا مخلوق، لا شُبهةَ فيه ولا ارتياب.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ربُّ الأرباب، الذي عَنَت لقيّوميته الوجوهُ وخضعت لعظمته الرّقاب، وأشهد أنّ سيّدَنا مُحمّدًا عبدُه ورسولُه، المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب، إلىٰ خير أُمّة بأفضل كتاب، صلّىٰ اللهُ وسلّم عليه وعلىٰ آله وصحبه الأنجاب، صلاةً وسلامًا دائمين إلىٰ يوم المآب.

وبعدُ، فإنّ العلمَ بحرٌ زخّار لا يُدرك له من قرار، وطودٌ شامخٌ لا يُسلك إلىٰ قُنّتِهِ[(١)] ولا يُصار، من أراد السبيلَ إلىٰ استقصائه لم يبلغ إلىٰ ذلك وصولًا، ومن رامَ الوصولَ إلىٰ إحصائِه لم يجد إلىٰ ذلك سبيلًا، كيف وقد قال تعالىٰ مُخاطبًا لخلقه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإنّ كتابَنا القرآنَ لهو مَفْجَرُ العلوم ومنبعُها، ودائرةُ شمسِها ومَطلعُها، أَوْدعَ فيه سبحانه وتعالىٰ علمَ كلِّ شيء، وأبان فيه كلَّ هدي وغيّ، فترىٰ كلَّ ذي فنٍّ منه يستمدّ وعليه يعتمد، فالفقيهُ يستنبط منه الأحكام، ويستخرج علمَ الحلال والحرام، والنّحويّ يبني منه قواعدَ إعرابِه، ويرجعُ إليه في معرفةِ خطأِ القولِ من صوابِه،

(١) أي: أعلاه.

والبيانيُّ يهتدي به إلىٰ حُسنِ النّظام، ويعتبر مسالكَ البلاغةِ في صَوْغِ الكلام. وفيه من القصص والأخبار ما يُذكّر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يَزْدَجِرُ به أُولو الفكر والاعتبار، إلىٰ غير ذلك من علومٍ لا يَقْدِرُ قَدْرَها إلا مَنْ علم حَصْرَها، هذا مع فصاحةِ لفظٍ وبلاغةِ أسلوبٍ تُبهر العقولَ، وتَسْلُبُ القلوب، وإعجازِ نَظْمٍ لا يقدر عليه إلا علاَّمُ الغيوب.

ولقد كنت في زمان الطلب أتعجَّبُ من المتقدّمين، إذ لم يُدوّنوا كتابًا في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلىٰ علم الحديث، فسمعتُ شيخَنا أستاذَ الأستاذين، وإنسانَ عين الناظرين، علاّمةَ الزّمان، فخرَ العصرِ وعيْنِ الأوان، أبا عبد الله **مُحيي الدّين الكافْيَجي**، مدّ اللهُ في أجلِه وأسبَغَ عليه ظِلّه، يقول: «قد دوَّنتُ في علوم التفسير كتابًا لم أُسبق إليه»، فكتبتُه عنه فإذا هو صغيرُ الحجم جدًا، وحاصلُ ما فيه بابان، **الأول**: في ذكر معنىٰ التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية. **والثاني**: في شروط القوْل فيه بالرأي. **وبعدهما** خاتمةٌ في آداب العالم والمُتعلّم. فلم يشف لي ذلك غليلًا، ولم يهدني إلىٰ المقصود سبيلًا.

ثم أوقفني شيخُنا شيخ الإسلام قاضي القضاة علمُ الدين البُلْقيني -رحمه الله تعالىٰ- علىٰ كتاب في ذلك، لأخيه **قاضي القضاة جلال الدين** سمّاه: «مواقع العلوم من مواقع النّجوم»، فرأيتُهُ تأليفًا لطيفًا ومجموعًا ظريفًا، ذا ترتيبٍ وتقريرٍ وتنويعٍ وتحبيرٍ، قال في خطبته: «قد اشتهرَت عن **الإمام الشافعي** رضي الله عنه مُخاطبةٌ لبعض خلفاء بني العباس، فيها ذِكْرُ بعض أنواع القرآن، يحصُلُ منها لمقصدنا الاقتباس. وقد صنّف في علوم الحديث جماعةٌ في القديم والحديث، وتلك الأنواع في سنده دون متنه، وفي مُسنِدِيه وأهل فنِّه، وأنواعُ القرآن شاملةٌ وعلومُه

كاملةٌ، فأردتُ أنْ أذكرَ في هذا التصنيف ما وصل إلىٰ علمي مما حواه القرآنُ الشريف من أنواع علمه المنيف، وينحصر في أمور:

الأول: مواطنُ النّزول وأوقاته ووقائعه، وفي ذلك اثنا عشر نوعًا: المكّيّ، المدنيّ، السفريّ، الحضريّ، اللّيليّ، النهاريّ، الصيفيّ، الشتائيّ، الفراشيّ، النوميّ، أسباب النزول، أول ما نزل، آخر ما نزل.

الأمر الثاني: السّنَدُ، وهو ستّةُ أنواع: المتواتر، الآحاد، الشاذّ، قراءات النبي ﷺ، الرُّواة، الحُفّاظ.

الأمر الثالث: الأداء، وهو ستة أنواع: الوقف، الابتداء، الإمالة، المدّ، تخفيف الهمزة، الإدغام.

الأمر الرابع: الألفاظُ، وهو سبعةُ أنواع: الغريب، المُعرّب، المجاز، المشترك، المترادف، الاستعارة، التشبيه.

الأمر الخامس: المعاني المتعلّقةُ بالأحكام، وهو أربعة عشر نوعًا: العامُّ الباقي علىٰ عمومه، العامُّ المخصوص، العامُّ الذي أُريد به الخصوص، ما خَصَّ فيه الكتابُ السُّنَّةَ، ما خصّصت فيه السُّنّةُ الكتابَ، المُجمل، المُبيّن، المُؤَوّل، المفهوم، المُطلق، المُقيّد، الناسخ والمنسوخ، نوع من الناسخ والمنسوخ وهو ما عُمل به من الأحكام مدّةً مُعيّنة والعامل به واحد من المكلّفين.

الأمر السادس: المعاني المتعلّقة بالألفاظ، وهو خمسةُ أنواع: الفصل، الوصل، الإيجاز، الإطناب، القصر.

وبذلك تكمَّلت الأنواعُ خمسين، ومن الأنواع ما لا يدخل تحت الحصر: الأسماءُ، الكُنىٰ، الألقابُ، المُبهمات. فهذا نهاية ما حضر من الأنواع».

هذا آخرُ ما ذكره **القاضي جلال الدين** في الخطبة، ثم تكلّم في كلِّ نوعٍ منها بكلامٍ مُختصَرٍ يحتاجُ إلىٰ تحريرٍ وتتمّات، وزوائدَ مُهمّات، فصنّفتُ في ذلك كتاباً سمّيتُه: «التحبير في علوم التفسير»، ضمّنتُه ما ذكر البُلقيني من الأنواع مع زيادة مثلها، وأضفتُ إليه فوائدَ سمحت القريحةُ بنقلها، وقلت في خطبته: «أما بعد؛ فإنّ العلوم وإنْ كثُر عددها، وانتشر في الخافقيْن مددها، فغايتها بحرٌ قعرُه لا يُدرك، ونهايتها طودٌ شامخٌ لا يُستطاع إلىٰ ذروته أنْ يُسلك، وهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم يتطرق إليه من المتقدمين الأسباب. وإنّ مما أهمل المتقدّمون تدوينَهُ حتىٰ تحلّىٰ في آخر الزمان بأحسن زينة، علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث، فلم يدونه أحدٌ، لا في القديم ولا في الحديث، حتىٰ جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام، علاّمة العصر، قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالىٰ، فعمل فيه كتابَه «مواقع العلوم من مواقع النجوم»، فنقّحه وهذّبه، وقسّم أنواعه ورتّبه، ولم يُسبق إلىٰ هذه المرتبة، فإنّه جعله نيّفًا وخمسين نوعًا، مُنقسمة إلىٰ ستة أقسام، وتكلّم في كلِّ نوعٍ منها بالمتين من الكلام، فكان كما قال الإمام أبو السعادات **ابن الأثير** في مقدمة «نهايته»[1]: «كلُّ مُبتدئٍ لشيء لم يُسبق إليه، ومُبتدعٍ أمرًا لم يُتقدم فيه عليه، فإنّه يكون قليلًا ثم يكثر، وصغيرًا ثم يكبر»، فظهر لي استخراجُ أنواعٍ لم يُسبق إليها، وزيادةُ مُهمّاتٍ لم يستوف الكلام عليها، فجردتُ الهمّةَ إلىٰ وضعِ كتابٍ في هذا العلم، أجمعُ فيه إن شاء اللهُ تعالىٰ شواردَه، وأضمُّ إليه فوائدَه، وأنظِمُ في سِلْكِهِ فرائدَه، لأكون في إيجاد هذا العلم ثاني اثنين، وواحدًا في جمع الشّتيت منه كألفٍ أو

---

(١) انظر: «النهاية» (١/ ٥).

كألفيْن، ومُصيّرًا فنّيِ التفسير والحديث في استكمال التقاسيم إلفيْن، وإذ برز نورُ أكمامه وفاح، وطلع بدرُ كمالِه ولاح، وأذّن فجرُه بالصّباح، ونادىٰ داعيه بالفلاح، سمّيتُه: «التحبير في علوم التفسير». وهذه فهرست[1] الأنواع بعد المُقدّمة:... وقد تمّ هذا الكتابُ ولله الحمد من سنة اثنتين وسبعين، وكتبه من هو في طبقة أشياخي من أُولي التحقيق.

ثم خطر لي بعد ذلك أنْ أُؤلّفَ في هذا المعنىٰ كتابًا مبسوطًا ومجموعًا مضبوطًا، أسلكُ فيه طريقَ الإحصاء، وأمشي فيه علىٰ منهاج الاستقصاء، هذا كلُّه وأنا أظنُّ أنّي مُتفرّدٌ بذلك غيرُ مسبوق بالخوض في هذه المسالك، فبيْنا أنا أُجيلُ في ذلك فكرًا، أُقدّمُ رجلًا وأُؤخر أخرىٰ، إذ بلغني أنّ الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله **الزركشي** -أحدُ مُتأخري أصحابنا الشافعيين- ألّف كتابًا في ذلك حافلًا، يُسمّىٰ: «البرهان في علوم القرآن» فتطلّبْتُه حتىٰ وقفتُ عليه، فوجدته قال في خطبته: «لما كانت علوم القرآن لا تُحصىٰ، ومعانيه لا تُستقصىٰ، وجبت العنايةُ بالقدر الممكن، ومما فات المتقدّمينَ وضعُ كتابٍ يشتملُ علىٰ أنواع علومه، كما وضع النّاس ذلك بالنسبة إلىٰ علم الحديث، فاستخرتُ اللهَ تعالىٰ في وضعِ كتابٍ في ذلك جامع، لِمَا تكلّم النّاس في فنونه، وخاضوا في نُكتِهِ وعيونه، وضَمَّنْتُهُ من المعاني الأنيقةوالحكم الرشيقة ما بهر القلوبَ عجبًا؛ ليكون مُفتاحا لأبوابه، عنوانًا علىٰ كتابه، مُعينًا للمُفسّر علىٰ حقائقه، مُطلِعًا علىٰ بعض أسراره ودقائقه، وسمّيتُهُ: «البرهان في علوم القرآن»، وهذه فهرست[2] أنواعه:...

---

(١) انظر فهرس موضوعات «التحبير».

(٢) انظر فهرس موضوعات «البرهان».

واعلم أنّه ما من نوْعٍ من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسانُ استقصاءَه لاستفرغ عُمْرَه، ثم لم يُحكم أمرَه، ولكن اقتصرنا من كلِّ نوعٍ علىٰ أصوله، والرمز إلىٰ بعض فصوله، فإنّ الصناعةَ طويلة والعمر قصير، وماذا عسىٰ أنْ يبلغَ لسانُ التقصير؟». هذا آخر كلام الزركشي في خطبته.

ولما وقفتُ علىٰ هذا الكتاب ازددت به سرورًا، وحمدتُ الله كثيرًا، وقوِيَ العزمُ علىٰ إبراز ما أضمرتُه، وشددتُ الحزمَ في إنشاء التصنيف الذي قصدتُّه، فوضعتُ هذا الكتاب العليَ الشأن، الجليَ البرهان، الكثيرَ الفوائد والإتقان، ورتّبتُ أنواعَه ترتيبًا أنسب من ترتيب «البرهان»، وأدمجتُ بعض الأنواع في بعض، وفصلتُ ما حقُّه أن يُبان، وزدتُّه علىٰ ما فيه من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما يُشنِّف الآذان، وسمّيتُه بـ «الإتقان في علوم القرآن»، وسترىٰ في كلِّ نوعٍ منه إن شاء الله تعالىٰ ما يصلُح أنْ يكونَ بالتصنيف مُفردًا، وسَتَرْوَىٰ من مناهلِه العذبة رِيًّا لا ظمأً بعدَه أبدًا، وقد جعلتُه مُقدمةً للتفسير الكبير الذي شرعتُ فيه وسمّيتُه بـ «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية»، ومن الله أستمد التوفيق والهداية، والمعونة والرعاية، إنّه قريبٌ مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وهذه فهرست[١] أنواعه:...

فهذه ثمانون نوعًا علىٰ سبيل الإدماج، ولو نُوِّعت باعتبار ما أَدْمَجْتُهُ في ضمنها لزادت علىٰ الثلاثمائة، وغالب هذه الأنواع فيها تصانيفُ مُفردة وقفت علىٰ كثير منها.

---

(١) انظر فهرس موضوعات «الإتقان».

ومن المُصنفات في مثل هذا النمط، وإنما هي طائفة يسيرة ونبذة قصيرة: «فنون الأفنان في علوم القرآن» **لابن الجوزي**، و«جمال القراء» للشيخ **علم الدين السخاوي**، و«المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز» **لأبي شامة**، و«البرهان في مُشكلات القرآن» لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف **بشيذلة**.

وهذه أسماء الكتب[1] التي نظرتها علىٰ هذا الكتاب ولخصته منها:...

وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود.

---

(١) انظر فهرس المراجع آخر الكتاب.

النوع الأول: في معرفة المكي والمدني

أفرده بالتصنيف جماعةٌ، منهم مكيّ والعزُّ الدِّيريني. ومن فوائد معرفة ذلك العلمُ بالمتأخر، فيكونُ ناسخًا أو مُخصِّصًا علىٰ رأي من يرىٰ تأخير المخصِّص.

قال أبو القاسم الحسن النّيسابوري في كتاب «التنبيه علىٰ فضل علوم القرآن»: «مِنْ أشرفِ علوم القرآن علمُ نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحُكْمه مدنيّ، وما نزل بالمدينة وحُكْمه مكيّ، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يُشبه نزول المكيّ في المدنيّ، وما يُشبه نزول المدني في المكيّ، وما نزل بالجُحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحُديبية، وما نزل ليلًا، وما نزل نهارًا، وما نزل مُشيَّعًا، وما نزل مُفردًا، والآيات المدنيات في السور المكيّة، والآيات المكيّات في السور المدنيّة، وما حُمل من مكة إلىٰ المدينة، وما حُمل من المدينة إلىٰ مكة، وما حُمل من المدينة إلىٰ أرض الحبشة، وما نزل مُجْملًا، وما نزل مُفسَّرًا، وما اختلفوا فيه فقال بعضهم: مدني، وبعضهم: مكي، فهذه خمسةٌ وعشرون وجهًا، مَنْ لم يعرفْها ويُميّز بينها لم يحل له أنْ يتكلّمَ في كتاب الله تعالىٰ». انتهىٰ.

وقال ابنُ النقيب في مقدمة تفسيره: «المنزّل من القرآن علىٰ أربعة أقسام: مكيّ، ومدنيّ، وما بعضه مكيّ وبعضه مدنيّ، وما ليس بمكيّ ولا مدنيّ».

[المكّيّ والمدنيّ والإصطلاحات فيه]

اعلم أنّ للنّاس في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة، **أشهرها**: أنّ **المكيّ** ما نزل قبل الهجرة، **والمدني** ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة أم بالمدينة، عام الفتح أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار.

أخرج عثمان بن سعيد الداني[١] بسنده إلىٰ يحيىٰ بن سلام قال: «ما نزلَ بمكةَ وما نزل في طريق المدينة قبلَ أنْ يبلغَ النبي ﷺ المدينةَ فهو مِنَ المكيّ، وما نزل علىٰ النبي ﷺ في أسفاره بعد ما قدِمَ المدينةَ فهو من المدني». وهذا أثرٌ لطيفٌ يُؤخذُ منه أنّ ما نزل في سفر الهجرةِ مكيٌ اصطلاحًا.

الثاني: أنّ **المكيَّ** ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، **والمدني** ما نزل بالمدينة، وعلىٰ هذا تثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار لا يُطلق عليه مكيّ ولا مدني. ويدخل في مكة ضواحيها، كالمنزّل بمنىٰ وعرفات والحُديبية، وفي المدينة ضواحيها، كالمُنزّل ببدر وأُحُد وسلع.

الثالث: أنّ **المكيَّ** ما وقع خطابًا لأهل مكة، **والمدني** ما وقع خطابًا لأهل المدينة.

قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»[٢]: «إنما يُرجع في معرفة المكي والمدني إلىٰ حفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن النبيّ ﷺ في ذلك قولٌ، ولم يجعل اللهُ علمَ ذلك من فرائض الأمّة، وإنْ وجبَ في بعضه علىٰ أهل العلم معرفةُ تاريخ الناسخ والمنسوخ؛ فقد يُعرف ذلك بغير نصّ الرسول ﷺ». انتهىٰ.

---

(١) انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» (١/ ١٣٢).

(٢) انظر: «الانتصار للقرآن» (١/ ٢٤٧).

وقد أخرج البخاري[(١)] عن ابن مسعود أنه قال: «والله الذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله تعالىٰ إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت».

وقال أيوب: «سأل رجلٌ عكرمةَ عن آيةٍ من القرآن فقال: «نزلت في سفح ذلك الجبل»، وأشار إلىٰ سلع». أخرجه أبو نُعيم في الحلية[(٢)].

وقد ورد عن ابنِ عباس وغيرِه عدّ المكي والمدني، وأنا أسوق ما وقع لي من ذلك ثم أعقبه بتحرير ما اختُلف فيه.

قال أبوجعفر النحاس في كتابه «الناسخ والمنسوخ»[(٣)]: [بسنده] «[عن] يونس بن حبيب، سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول: سألتُ مجاهدًا عن تلخيص آي القرآن المدني من المكّيّ فقال: سألتُ ابن عباس عن ذلك فقال: «سورة الأنعام نزلت بمكة، فهي مكيّة إلا ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ [الأنعام: ١٥١ - ١٥٣] إلىٰ تمام الآيات الثلاث، وماتقدّم من السور مدنيات، ونزلت بمكة سورة الأعراف، ويونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر، والنحل سوىٰ ثلاث آيات من آخرها، فإنّهنّ نزلن بين مكة والمدينة في مُنْصَرَفِه من أُحد، وسورة بني إسرائيل، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والحجّ سوىٰ ثلاث آيات: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ [الحج: ١٩ - ٢١] إلىٰ تمام الآيات الثلاث، فإنّهنّ نزلن بالمدينة، وسورة المؤمنون، والفرقان، وسورة الشعراء

---

(١) رواه البخاري (٥٠٠٢) ومسلم (٢٤٦٣).

(٢) انظر: «الحلية» (٣/ ٣٢٧)، «له حكم الرفع، ولا يُقال مثله بالرأي، فيكون مرسلًا والله أعلم». [ط. ج] (١/ ٤٧).

(٣) انظر: «الناسخ والمنسوخ» (١/ ٤١٥)، «إسناده لا يقلّ عن درجة الحسن». [ط. ج] (١/ ٤٨).

سوىٰ [أربع] آيات مِنْ آخرها نزلن بالمدينة: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧] إلىٰ آخرها، وسورة النمل، والقصص، والعنكبوت، والروم، ولقمان سوىٰ ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧ - ٢٩] إلىٰ تمام الآيات، وسورة السجدة سوىٰ ثلاث آيات: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨ - ٢٠] إلىٰ تمام الآيات الثلاث، وسورة سبأ، وفاطر، ويس، والصافات، وص، والزُّمَر سوىٰ ثلاث آيات نزلن بالمدينة في وَحْشِيّ قاتل حمزة: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر: ٥٣ - ٥٥] إلىٰ تمام الثلاث آيات، والحواميم السبع، وق، والذاريات، والطور، والنجم، والقمر، والرحمن، والواقعة، والصف، والتغابن إلا آيات من آخرها نزلن بالمدينة، والملك، و﴿نٓ﴾، والحاقة، وسأل، ونوح، والجن، والمزمّل إلا ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ﴾ [المزمّل: ٢٠]، والمدّثر إلىٰ آخر القرآن، إلا ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإنّهنّ مدنيّات.

ونزل بالمدينة سورة الأنفال، وبراءة، والنور، والأحزاب، وسورة محمد، والفتح، والحجرات، والحديد وما بعدها إلىٰ التحريم». إسناده جيد رجاله كلهم ثقات من علماء العربية المشهورين.

وقال البيهقي في «دلائل النبوة»[(١)] [بسنده] «عن عكرمة والحسن بن أبي الحسن قالا: «**أنزل الله من القرآن بمكة**: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، و﴿نٓ﴾، والمزمّل، والمدّثر، و﴿تَبَّتْ﴾، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، والأعلىٰ، والليل، والفجر،

---

(١) انظر: «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٢- ١٤٤)، وقال البيهقي: «مرسل صحيح».

والضحىٰ، و﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، والعصر، والعاديات، والكوثر، و﴿أَلۡهَىٰكُمُ﴾، و﴿أَرَءَيۡتَ﴾، والكافرون، والفيل، والفلق، والناس، و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، والنجم، وعبس، و﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾، والشمس، والبروج، والتين، وقريش، والقارعة، والقيامة، والهمزة، والمرسلات، وق، والبلد، والطارق، و﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾، وص، والجن، ويس، والفرقان، والملائكة[1]، و﴿طه﴾، والواقعة، و﴿طسٓمٓ﴾[2]، و﴿طسٓ﴾، و﴿طسٓمٓ﴾[3]، وبني إسرائيل[4]، والسابعة، وهود، ويوسف، والحجر، والأنعام، والصافات، ولقمان، وسبأ، والزمر، و﴿حمٓ﴾ المؤمن، و﴿حمٓ﴾ الدخان، و﴿حمٓ﴾ السجدة[5]، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾، و﴿حمٓ﴾ الزخرف، والجاثية، والأحقاف، والذاريات، والغاشية، والكهف، والنحل، ونوح، وإبراهيم، والأنبياء، والمؤمنون، و﴿الٓمٓ﴾ السجدة، والطور، وتبارك، والحاقة، و﴿سَأَلَ﴾، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، والنازعات، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾، والروم، والعنكبوت.

وما نزل بالمدينة: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾، والبقرة، وآل عمران، والأنفال، والأحزاب، والمائدة، والممتحنة، والنساء، و﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾، والحديد، ومحمد، والرعد، والرحمن، و﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾، والطلاق، و﴿لَمۡ يَكُنِ﴾، والحشر، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، والنور، والحج، والمنافقون، والمجادلة، والحجرات،

---

(١) أي: فاطر.

(٢) أي: الشعراء.

(٣) أي: القصص.

(٤) أي: الإسراء.

(٥) أي: فُصّلت.

و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾، والصف، والجمعة، والتغابن، والفتح، وبراءة».

قال البيهقي: «والسابعة يريد بها سورة يونس». **قال:** «وقد سقط من هذه الرواية الفاتحة والأعراف و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فيما نزل بمكة». **وقال** [بسنده][(١)] «عن مجاهد عن ابن عباس أنّه قال: «إنّ أول ما أنزل اللهُ علىٰ نبيّه من القرآن: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، فذكر معنىٰ هذا الحديث، وذكر السُّور التي سقطت من الرواية الأولىٰ في ذكر ما نزل بمكة. **قال:** «وللحديث شاهدٌ في تفسير مُقاتل وغيره مع المرسل الصحيح الذي تقدّم». انتهىٰ.

وقال أبو عُبيد في «فضائل القرآن» [بسنده][(٢)]: «عن علي بن أبي طلحة قال: «نزلت بالمدينة: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والحج، والنور، والأحزاب، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[(٣)]، والفتح، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والحواريين -يريد الصف- والتغابن، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾، والفجر، والليل، و﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَـٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾، و﴿لَمۡ يَكُنِ﴾، و﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، وسائر ذلك بمكة».

وقال أبو بكر بن الأنباري [بسنده][(٤)]: «عن قتادة قال: «نزل في المدينة من

---

(١) انظر: «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٣)، «إسناده ضعيفٌ». [ط. ج] (١/ ٥٣).

(٢) انظر: «فضائل القرآن للقاسم بن سلام» (١/ ٣٦٥)، وقال ابن كثير في «فضائل القرآن» له (ص: ٣٩): «هذا إسناد صحيح».

(٣) أي: سورة محمد.

(٤) ذكره القرطبي عنه في «التفسير» (١/ ٦١) وساقه بالإسناد ذاته، قالوا في «ط. ج» (١/ ٥٧): «لا يُقال مثلُه بالرأي فلهُ حُكم الرفع، ورجاله ثقات إلىٰ قتادة، فبذلك هو مرسلٌ صحيح».

القرآن البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، وبراءة، والرعد، والنحل، والحج، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والرحمن، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ إلىٰ رأس العشر، و﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، وسائر القرآن نزل بمكة».

وقال أبو الحسن بن الحصّار في «كتابه الناسخ والمنسوخ»: «المدنيُّ باتفاقٍ عشرون سورة، والمُختلَف فيه اثنتا عشرة سورة، وما عدا ذلك مكيٌّ باتفاق».

فصلٌ في تحرير السور المُختلف فيها[(١)]

سورة الفاتحة

الأكثرون علىٰ أنها مكيّة[(٢)] -بل ورد أنّها أول ما نزل كما سيأتي في النوع الثامن- واستُدِلّ لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَـٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وقد فسّرها ﷺ بالفاتحة كما في «الصحيح»[(٣)]، وسورةُ الحجر مكيّةٌ باتفاق، وقد امتنّ علىٰ رسوله فيها بها، فدلّ علىٰ تقدُّم نزول الفاتحة عليها، إذ يَبْعُد أنْ يمتنَّ عليه بما لم يُنزّل بعدُ، وبأنّه لا خلافَ أن فرض الصلاة كان

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٤١): «واختُلف في الفاتحة، والرحمن، والمطففين، وإذازلزلت، والعاديات، والقدر، وأرأيت، والإخلاص، والمعوذتين، والصف، والجمعة، والتغابن».

(٢) قال في «التحرير والتنوير» (١/ ١٣٥): «هذه السورةُ مكيّةٌ باتّفاق الجمهور، والصحيح أنّه نزل قبلها: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وسورة المدثر، ثم الفاتحة».

(٣) رواه البخاري (٤٧٠٣)، (٤٧٠٤).

بمكة، ولم يحفظ أنّه كان في الإسلام صلاةٌ بغير الفاتحة. ذكره ابن عطية وغيره.

واشتهر عن مجاهد القول بأنها مدنية، قال الحسين بن الفضل: «هذه هفوة من مجاهد؛ لأنّ العلماء على خلاف قوله».

النساء

زعم النحّاس أنها مكية مُستندًا إلىٰ أنّ قولّه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [النساء: ٥٨] الآية نزلت بمكة اتفاقًا، وذلك مستندٌ واهٍ؛ لأنّه لايلزمُ من نزولِ آيةٍ أوآياتٍ من سورةٍ طويلةٍ نزلَ معظمُها بالمدينة أنْ تكونَ مكيّة، خُصوصًا أنَّ الأرجح أنّ ما نزل بعد الهجرة مدنيٌّ، ومن راجَعَ أسبابَ نزولِ آياتها عرف الردَّ عليه، ومما يردُّ عليه أيضًا ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: «ما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده»[1]، ودخولها عليه كان بعد الهجرة اتفاقًا.

يونس

المشهور أنها مكيّة[2].

الرعد

تقدّم من طريق مجاهد عن ابن عباس وعن علي بن أبي طلحة أنها مكيّة، وفي بقية الآثار أنها مدنيّة.

وأخرج ابن مردويْه الثاني من طريق العوْفي عن ابن عباس، ومن طريق ابن

---

(١) رواه البخاري (٤٩٩٣)، والكلام المذكور هو كلام ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٤٠).

(٢) قال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (١١/ ٧٧): «وهي مكية في قول الجمهور، وهو المرويُّ عن ابن عباس في الأصحّ عنه».

جُرَيْج وعثمان بن عطاء عن عطاء عن ابن عباس، ومن طريق مجاهد عن ابن الزبير. وأخرج أبو الشيخ مثلَه عن قتادة، وأخرج الأولَ عن سعيد بن جُبير.

وقال سعيد بن منصور في «سننه»[(١)]: «حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر قال: سألتُ سعيدَ بن جُبيْر عن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] أهو عبد الله بن سلام؟ فقال: كيف وهذه السورة مكيّة!».

والذي يُجمع به بين الاختلاف أنّها مكيَّةٌ إلا آيات منها.

الحجّ

تقدّم من طريق مجاهد عن ابن عباس أنّها مكيّة إلا الآيات التي استثناها، وفي الآثار الباقية أنّها مدنية.

قال ابن الفرس في «أحكام القرآن»: «قيل إنّها مكيّة إلا: ﴿هَـٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩ - ٢١] الآيات، وقيل: إلا عشر آيات، وقيل: مدنية إلا أربع آيات: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾ إلىٰ: ﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٥]. قاله قتادة وغيره، وقيل: كلُّها مدنية. قاله الضحاك وغيرُه، وقيل: هي مختلطة، فيها مدني ومكي، وهو قول الجمهور». انتهىٰ. ويؤيد ما نَسَبَه إلىٰ الجمهور أنّه ورد في آيات كثيرة منها أنّه نّزّل بالمدينة كما حرّرناه في «أسباب النزول».

الفرقان

قال ابن الفرس: «الجمهور علىٰ أنها مكيّة، وقال الضحاك: مدنيّة».

---

(١) انظر: «التفسير من سنن سعيد بن منصور» (٥/ ٤٤٢) (١١٧٧)، وقال محققه: «سنده صحيح».

الرحمن

الجمهور علىٰ أنها مكيّة وهو الصواب، ويدلُّ له ما رواه الترمذي والحاكم[(١)] عن جابر قال: «لما قرأ رسول الله ﷺ علىٰ أصحابه سورة الرحمن حتىٰ فرَغَ قال: «مالي أراكم سكوتًا؟ لَلْجِنُّ كانوا أحسنَ منكم ردًا، ما قرأتُ عليهم من مرة: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ إلا قالوا: ولا بشيء مِن نِعَمِكَ ربَّنا نُكذِّبُ، فَلَكَ الحمدُ». قال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين».
وقصة الجن كانت بمكة.

وأَصْرح منه في الدلالة ما أخرجه أحمد[(٢)] في مسنده بسند جيّد عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «سمعتُ رسول الله ﷺ وهو يُصلّي نحو الركن قبل أنْ يصْدعَ بما يُؤمر، والمشركون يسمعون: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾».
وفي هذا دليل علىٰ تقدّم نزولها علىٰ سورة الحجر.

الحديد

قال ابن الفرس: «الجمهور علىٰ أنها مدنية، وقال قوم إنها مكيّة»، ولاخلاف أنّ فيها قُرآنًا مدنيًا، لكن يشبهُ صدرها أنْ يكونَ مكيًّا[(٣)]. وأخرج الحاكم[(٤)] وغيره عن ابن مسعود قال: «لم يكن شيء بين إسلامهم وبين أنْ

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٩١) وحسّنه الألباني، ورواه الحاكم (٣٧٦٦) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.
(٢) رواه أحمد (٢٦٩٥٥) وضعّفه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابُه.
(٣) هذا هو نص كلام ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥/ ٢٥٦).
(٤) رواه الحاكم (٣٧٨٧) وصحّحه ووافقه الذهبي، والحديث رواه مسلم (٣٠٢٧) بنحوه.

نزلت هذه الآية -يعاتبهم الله بها- إلا أربع سنين: ﴿وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦] الآية».

الصفّ

المختار أنّها مدنيّة، ونَسَبَه ابنُ الفرس إلىٰ الجمهور ورجّحه، ويدلُّ له ما أخرجه الحاكم وغيره عن عبد الله بن سلام قال: «قعدنا نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلمُ أيُّ الأعمال أحبُّ إلىٰ الله لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١، ٢] حتىٰ ختمها». قال عبد الله: «فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتىٰ ختمها»[1].

الجمعة

الصحيح أنها مدنية؛ لما روىٰ البخاريُّ[2] عن أبي هريرة قال: «كنّا جلوسًا عند النبي ﷺ فأنزل عليه سورة الجمعة: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، قلت: من هم يارسول الله؟» الحديث. ومعلومٌ أنّ إسلامَ أبي هريرة بعد الهجرة بمدة. وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ﴾ [الجمعة: ٦] خطابٌ لليهود وكانوا بالمدينة، وآخرُ السورة نَزَلَ في انفضاضهم حال الخطبة لما قدمت العير،

---

(١) رواه الحاكم (٢٨٩٩) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ورواه الترمذي (٣٠٩٩) وصحّحه الألباني. ووجهُ الدلالة في كوْنِ الآيةِ مدنيّة أنّ راويَ الحديثِ عبدَ الله بن سلام كانَ حبْرًا من أحبار اليهود بالمدينة، وقدأسلمَ بعدَ الهجرة وحسُن إسلامُه. انظر: «صحيح البخاري» (٣٣٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤١٣).

(٢) رواه البخاري (٤٨٩٧).

كما في الأحاديث الصحيحة(١)، فثبت أنّها مدنيّة كلها.

التغابن

قيل: مدنيّة، وقيل: مكيّة إلا آخرها(٢).

الإنسان

قيل: مدنية، وقيل: مكية(٣) إلا آية واحدة: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤].

المطفّفين

قال ابن الفرس: «قيل: إنها مكيّة لذكر الأساطير فيها، وقيل: مدنيّة لأنّ أهلَ المدينة كانوا أشدَّ الناس فسادًا في الكيل، وقيل: نزلت بمكة إلا قصة التطفيف، وقال قوم: نزلت بين مكة والمدينة». انتهىٰ.

قلتُ: أخرج النسائي وغيره بسند صحيح عن ابن عباس قال: «لما قدم

---

(١) رواه البخاري (٢٠٥٨)، (٤٨٩٩) ومسلم (٨٦٣).

(٢) قال في «التحرير والتنوير» (٢٨/ ٢٥٨): «هي مدنية في قول الجمهور، وعن الضحاك هي مكية. ورورىٰ الترمذي عن عكرمة عن ابن عباس: «أنّ تلك الآيات: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤] نزلت في رجال أسلموا من أهل مكة وأرادوا الهجرة، فأبىٰ أزواجهم وأولادهم أن يدعوهم يأتون رسول الله ﷺ...» الحديث. رواه الحاكم (٣٨١٤) وصحّحه وورافقه الذهبي، ورواه الترمذي (٣٣١٧) وقال: «حسن صحيح» وحسّنه الألباني.

(٣) قال صاحب «التحرير والتنوير» (٢٩/ ٣٧٠): «والأصحُّ أنّها مكيّة، فإنّ أسلوبها ومعانيها جاريةعلىٰ سنن السور المكيّة».

النبي ﷺ المدينةَ كانوا مِنْ أخبث الناس كيْلًا، فأنزل الله: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾، فأحسنوا الكيل»[١].

الأعلى

الجمهور علىٰ أنها مكيّة. قال ابن الفرس: «وقيل إنها مدنية لذكر صلاة العيد وزكاة الفطر فيها». قلتُ: ويردُّه ما أخرجه البخاريُّ[٢] عن البراء بن عازب قال: «أول مَنْ قَدِمَ علينا من أصحاب النبي ﷺ مُصعب بن عمير وابن أم مكتوم، فجعلا يُقْرئاننا القرآن ثمّ جاء عمّار وبلال وسعد، ثمّ جاء عمر بن الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي ﷺ، فما رأيتُ أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم به، فما جاء حتىٰ قرأت: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ في سور مثلها».

الفجر

فيها قولان حكاهما ابن الفرس، قال أبو حيان[٣]: «والجمهور علىٰ أنها مكيّة».

---

(١) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (١١٥٩٠)، وابن ماجة (٢٢٢٣) وحسّنه الألباني. وقال صاحب «التحرير والتنوير» (٣٠/ ١٨٧): «ومن اللّطائف أنْ تكون نزلت بين مكة والمدينة؛ لأنّ التطفيف كانف اشيًا في البلدين. وقد حصل من اختلافهم أنها إما آخر ما أنزل بمكة، وإما أول ما أنزل بالمدينة، والقول بأنها نزلت بين مكة والمدينة قولٌ حسن».

(٢) رواه البخاري (٣٩٢٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٤٦٩). وقال صاحب «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣١١): «هي مكيةٌ باتفاق، سوىٰ ماحكىٰ ابنُ عطية عن أبي عمرو الداني أنّه حكىٰ عن بعض العلماء أنّها مدنية».

البلد

حكىٰ ابن الفرس فيها أيضًا قولين، وقوله: ﴿بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] يردُّ القولَ بأنّها مدنيّة[١].

اللّيل

الأشهر أنها مكيّة[٢]، وقيل: مدنيّة، وقيل: فيها مكيّ ومدنيّ.

القدر

فيها قولان، والأكثر أنّها مكيّة.

﴿لَمْ يَكُنِ﴾

قال ابن الفرس: «الأشهر أنّها مكيّة». قلت: ويدلُّ لمقابِلِه ما أخرجه أحمد[٣] عن أبي حبّة البدري قال: «لما نزلت: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلىٰ آخرها: قال جبريل: «يا رسول الله، إنّ ربَّك يأمُرُك أنْ تُقرئها أُبَيًّا». الحديث. وقد جزم ابن كثير[٤] بأنّها مدنيّة واستدلّ به.

الزلزلة

فيها قولان[٥].

---

(١) قال القرطبي في «تفسيره» (٢٠/ ٥٩): «وهي مكيّة باتّفاق».

(٢) قال في «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٧٧): «هي مكية في قول الجمهور، واقتصر عليه كثير من المفسرين».

(٣) رواه أحمد (١٦٠٠٠) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه: «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٤٥٤).

(٥) قال في «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٤٨٩): «والأصحّ أنها مكيّة». وقد جزم به ابن كثير في «تفسيره» (٨/ ٤٥٩).

العاديات

فيها قولان(١).

ألهاكم

الأشهر أنها مكيّة، والمختار كوْنها مدنيّة. أخرج البخاري(٢) عن أُبيّ بن كعب قال: «كنّا نرىٰ هذا من القرآن -يعني «لو كان لابن آدم وادٍ من ذهب» - حتىٰ نزلت: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾(٣).

﴿أَرَءَيْتَ﴾

فيها قولان(٤) حكاهُما ابن الفرس.

الكوثر

الصواب أنّها مدنيّة، لما أخرجه مُسلم(٥) عن أنس قال: «بيْنا رسولُ الله ﷺ

(١) قال أبو حيّان: «هذه السورة مكيّة في قول ابن مسعود وجابر والحسن وعكرمة وعطاء، مدنيّة في قول ابن عباس وأنس وقتادة». انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٥٢٧). وقد جزم ابن كثير في «تفسيره» (٨/ ٤٦٥) بكونها مكية.

(٢) رواه البخاري (٦٤٤٠).

(٣) قال صاحب «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٥١٧): «وهي مكيّة عندالجمهور، وقال ابن عطية: هي مكية ولا أعلم فيها خلافًا». ثم قال ردًّا علىٰ السيوطي: «وليس في كلام أُبيّ دليلٌ ناهض، إذ يجوزُ أنْ يريدَ بضمير «كنا»: المسلمين، أي: كان من سبق منهم يعدُّ ذلك من القرآن، حتىٰ نزلت سورة التكاثر، وبيّن لهم النبي ﷺ أنّ ما كانوا يقولونه ليس بقرآن».

(٤) قال أبو حيّان: «هذه السورة مكيّة في قول الجمهور، مدنيّة في قول ابن عباس وقتادة». انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ٥٥٢).

(٥) رواه مسلم (٤٠٠)، وقال الحافظ في «الفتح»: «وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنّ

=

بين أظْهُرنا إذ أغفىٰ إغفاءة، فرفع رأسه مُتبسّما فقال: «أنزلت عليّ آنفًا سورة»، فقرأ ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ حتىٰ ختمها...» الحديث.

الإخلاص

فيها قولان[1] لحديثين في سبب نزولها متعارضيْن، وجمع بعضُهم بينهما بتكرّر نزولها، ثمّ ظهر لي بعدُ ترجيحُ أنّها مدنيّةكما بيّنته في «أسباب النزول».

المعوّذتان

المختار أنهما مدنيّتان لأنهما نزلتا في قصة سحر لَبِيد بن الأعصم كما

= سورة الكوثر مدنيّة، فهو المعتمد». «فتح الباري» (٩/ ٤١).

(١) أما الأول – وهو الذي يدلُّ لكوْن السورة مكيّة –فرواه الترمذيُّ (٣٣٦٤) وحسّنه الألباني، ورواه الحاكم وصحّحه (٣٩٨٧) ووافقه الذهبي، والبيهقي في «الشعب» (١٠٠) من حديث أُبيّ بن كعب: «أنّ المشركين قالوا لرسول اللهﷺ انسب لنا ربك، فأنزل الله ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولمزيد من الشواهد انظر: «الدر المنثور» (٨/ ٦٧٠). وأما الثاني– وهو الذي يدلّ لكوْن السورة مدنيّة– فأخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٥/ ٤١٥) عن ابن عباس أنّ اليهود جاءت النبي ﷺ منهم كعب بن الأشرف وحُيي بن أخطب، فقالوا: «يامحمد، صف لنا ربك»، فأنزل الله عز وجلّ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي إسناده عبد الله بن عيسىٰ الخزاز، قال ابن عديّ: «مضطرب الحديث». وقد أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٨٨) عن قتادة وغيره مرسلًا. قال صاحب «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٦١١): «وهي مكية في قول الجمهور، وهو الصواب». ثم قال: «ولعل تأويل من قال: إنها نزلت حينما سأل عامر بن الطفيل وأربد، أو حينما سأل أحبارُ اليهود، أنّ النبي ﷺ قرأ عليهم هذه السورة، فظنّها الراوي من الأنصار نزلت ساعتئذ، أو لم يضبط الرواة عنهم عبارتهم تمام الضبط».

أخرجه البيهقي في «الدلائل»[(١)].

فصلٌ [في ذكر ما استُثنى منه]

قال البيهقيُّ في «الدلائل»[(٢)]: «في بعض السور التي نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة فأُلحقت بها».

قال ابن الحصار: «وكلُّ نوعٍ من المكيّ والمدنيّ منه آياتٌ مستثناة، إلا أنّ من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل».

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»[(٣)]: «قد اعتنىٰ بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية، وأمَّا عكس ذلك فلم أره إلا نادرًا».

قلت: وها أنا أذكرُ ماوقفتُ علىٰ استثنائه من النوعيْن، مُستوعبًا مارأيتُه من ذلك علىٰ الاصطلاح الأول دون الثاني، وأُشير إلىٰ أدلّة الاستثناء ولا أذكرها بلفظها اختصارًا وإحالةً علىٰ كتابنا «أسباب النزول».

البقرة

استُثني منها آيتان: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ [١٠٩]، و: ﴿لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ﴾ [٢٧٢].

---

(١) انظر: «دلائل النبوة» (٧/ ٩٢). قال صاحب «التحرير والتنوير»: «والأصحّ أنهما مكيّتان»، وانظر تفصيله في المسألة وردّه علىٰ ترجيح السيوطي في «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٦٢٤، ٦٣١).

(٢) انظر: «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٤١).

الأنعام

قال ابن الحصار: «استُثْني منها تسع آيات، ولايصحُّ به نقل». قلت: قد صحّ النقلُ عن ابن عباس استثناء: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ [١٥١ - ١٥٣] الآيات الثلاث كما تقدّم، والبواقي: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [٩١] لما أخرجه ابن أبي حاتم[١] أنها نزلت في مالك بن الضيّف، وقوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [٢١، ٩٣] الآيتين نزلتا في مُسيلِمة[٢]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ﴾ [٢٠]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [١١٤].

الأعراف

أخرج أبو الشيخ بن حيّان عن قتادة قال: «الأعراف مكيّة إلاآية: ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [١٦٣]». وقال غيره: «من هنا إلىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ [١٧٢] مدني».

براءة

استثنىٰ بعضهم: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾ [١١٣] الآية، لماورد أنها نزلت في قوله ﷺ لأبي طالب: «لأستغفرنّ لك مالم أُنْهَ عنك»[٣].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم «٤/ ١٣٤٢» (٧٥٩٧) عن سعيد بن جبير مرسلًا، قالوا في «ط. ج» (١/ ٨٥): «إسناده حسن لكنّه مرسل».

(٢) رواه ابن أبي حاتم «٤/ ١٣٤٦» (٧٦٢٥) عن قتادة.

(٣) رواه البخاري (٤٦٧٥) ومسلم (٢٤).

يونس

استُثني منها: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾ [٩٤، ٩٥] الآيتين، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ [٤٠] الآية. قيل: نزلت في اليهود. وقيل: من أوّلها إلىٰ رأس أربعين مكيّ، والباقي مدني. حكاه ابن الفرس والسخاوي في جمال القراء.

هود

استُثني منها ثلاث آيات: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ﴾ [١٢]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [١٧]، ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [١١٤]. قلت: دليلُ الثالثة ماصحّ من عدّة طرق أنّها نزلت بالمدينة في حقّ أبي اليَسَرِ(١).

الرعد

أخرج أبو الشيخ عن قتادة قال: «سورة الرعد مدنية إلاآيةً، قوله: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾ [٣١]». وعلىٰ القول بأنها مكيّة يُستثنىٰ قولُه: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [٨ - ١٣] كما تقدّم.

إبراهيم

أخرج أبو الشيخ عن قتادة قال: «سورة إبراهيم مكيّة غير آيتين مدنيتين:

---

(١) أبو اليَسَر هو كعب بن عمرو الأنصاريّ السُّلمي المدنيّ. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥٣٧). وقد وردت قصة نزول الآية في شأنه فيما رواه الترمذيُّ وحسّنه (٣١١٥) وحسّنه الألباني، وكذلك ماروه البزار في «مسنده» (٢٣٠٠) والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٦٥) (٣٧١)، وورد ذكرُ القصّة أيضًا في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود، إلا إنّه لم يصرّح فيهما بذكر أبي اليسر. رواه البخاري (٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣).

﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرًا﴾ إلىٰ: ﴿وَبِئۡسَ ٱلۡقَرَارُ﴾ [٢٨، ٢٩]».

الحجر

استثنىٰ بعضهم منها: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعًا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [٧٨] الآية. قلتُ: وينبغي استثناء قوله: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ﴾ [٢٤] الآية؛ لما أخرجه الترمذي[(١)] وغيره في سبب نزولها وأنها في صفوف الصلاة.

النّحل[(٢)]

تقدّم عن ابن عباس أنّه استثنىٰ آخرها، وسيأتي في السفريّ ما يؤيده.

وأخرج أبو الشيخ عن الشعبيّ قال: «نزلت النحل كلُّها بمكة إلا هؤلاء الآيات: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ﴾ [١٢٦ - ١٢٨] إلىٰ آخرها»[(٣)].

وأخرج عن قتادة قال: «سورة النحل من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ﴾ [٤١] إلىٰ آخرها مدني، وما قبلها إلىٰ أوّل السورة مكيّ»[(٤)]،

---

(١) رواه الترمذي (٣١٢٢) وصحّحه الألباني، ورواه ابن ماجة (١٠٤٦) وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه عليه: «إسناده ضعيف ومتنه منكر»، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٥٣٢) وقال: «غريب جدًا، فيه نكارة شديدة». ولتمام الفائدة فليراجع تعليق الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٦٠٨)، وتعليق الشيخ الأرنؤوط علىٰ «سنن ابن ماجة».

(٢) عن أُبي بن كعب: «أنها نزلت يوم فتح مكة». رواه أحمد (٢١٢٢٩) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه، ورواه الترمذي (٣١٢٩) وحسّنه الألباني.

(٣) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٥٤٨).

(٤) أورد ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٥٤٨) ما يخالفه، فقال: «وقال قتادة: هي مكيّة إلا خمس آيات: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًاۚ﴾ [٩٥] الآيتين».

وسيأتي في «أول ما نزل» عن جابر بن زيد أنّ «النّحل نزل منها بمكة أربعون، وباقيها بالمدينة»[١]، ويردُّ ذلك ما أخرجه أحمد عن عثمان بن أبي العاص في نزول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [٩٠] وسيأتي في نوع الترتيب.

الإسراء

استُثني منها: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ﴾ [٨٥] الآية، لما أخرج البخاري[٢] عن ابن مسعود أنها نزلت بالمدينة في جواب سؤال اليهود عن الروح.

واستُثني منها أيضًا: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [٧٣ – ٨١]، وقوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾ [٨٨] الآية، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا﴾ [٦٠] الآية، و: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ﴾ [١٠٧] لما أخرجناه في «أسباب النزول»[٣].

الكهف

استُثني من أولها إلىٰ: ﴿جُرُزًا﴾ [١ – ٨]، وقوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ﴾ [٢٨] الآية، و: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [١٠٧ – ١١٠] إلىٰ آخر السورة.

مريم

استُثني منها آية السجدة، [٥٨]، وقوله: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ [٧١].

---

(١) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٥٤٨).

(٢) رواه البخاري (٤٧٢١) ومسلم (٢٧٩٤).

(٣) انظر: «لباب النقول» (ص: ١٢٤ – ١٢٧).

طه

استُثني منها: ﴿فَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [١٣٠] الآية.

الأنبياء

استُثني منها: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَآۚ﴾ [٤٤] الآية.

الحجّ

تقدّم ما يُستثنى منها.

المؤمنون

استُثني منها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم﴾ إلىٰ قوله: ﴿مُبۡلِسُونَ﴾ [٦٤ - ٧٧].

الفرقان(١)

استُثني منها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ﴾ إلىٰ: ﴿رَّحِيمًا﴾ [٦٨ - ٧٠].

الشعراء

استثنىٰ ابنُ عباس منها: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ [٢٢٤ - ٢٢٧] إلىٰ آخرها كما تقدّم. زاد

---

(١) قال في «التحرير والتنوير» (١٨/ ٣١٣): «سورة الفرقان مكيّة عند الجمهور، ورُوي عن ابن عباس أنّه استثنىٰ منها ثلاث آيات نزلت بالمدينة وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ﴾ إلىٰ: ﴿رَّحِيمًا﴾. والصحيح عنه أنّ هذه الآيات الثلاث مكيّة، كما في «صحيح البخاري» عن سعيد قال: «قرأتُها علىٰ ابن عباس فقال: «هذه مكية نسختها آية مدنية، التي في سورةالنساء». يريد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] الآية». رواه البخاري (٤٧٦٢) ومسلم (٣٠٢٣).

غيره قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧]. حكاه ابن الفرس.

القصص

استُثني منها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [٥٢ – ٥٥]، فقد أخرج الطبراني[١] عن ابن عباس أنها نزلت هي وآخر الحديد في أصحاب النجاشيّ الذين قدِموا وشهدوا وقعة أحد.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [٨٥] الآية لما سيأتي.

العنكبوت

استُثني من أولها إلىٰ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [١ – ١١] لما أخرجه ابن جرير[٢] في سبب نزولها.

لقمان

استثنىٰ منها ابن عباس: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [٢٧ – ٢٩] الآيات الثلاث كما تقدم.

السجدة

استثنىٰ منها ابن عباس: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [١٨ – ٢٠] الآيات الثلاث كما تقدّم.

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٦٦٢)، قال الشيخ عبد القدوس نذير في تعليقه علىٰ «مجمع البحرين» (٦/ ٧٦ – ٧٧) (٣٤٠٣): «حديث حسن».

(٢) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ١٣)، رواه من حديث ابن عباس موقوفًا في شأن غزوة بدر، قالوا في «ط. ج» (١/ ٩٦): «إسناده صحيح وله حكم الرفع، فمثلُه لا يُقال بالرأي»، وأخرج ابن جرير أيضًا في الموضع نفسه عن قتادة أنه قال: «هذه الآيات العشر مدنية إلىٰ ههنا وسائرها مكي».

سبأ

استُثني منها: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ [٦] الآية.

وروىٰ الترمذي[١] عن فروة بن مُسيْك المراديّ قال: «أتيت النبي ﷺ فقلت: يارسول الله ألا أقاتل من أدبر من قومي...» الحديث، وفيه: «وأنزل في سبأ ما أنزل، فقال رجل: يارسول الله وما سبأ؟...» الحديث. قال ابن الحصار: «هذا يدل علىٰ أن هذه القصة مدنية؛ لأن مهاجرة فروة بعد إسلام ثقيف سنة تسع». قال: «ويُحتمل أنْ يكونَ قولُه «وأنزل» حكاية عمّا تقدّم نزوله قبل هجرته».

يس

استُثني منها: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [١٢] الآية، لما أخرجه الترمذي والحاكم[٢] عن أبي سعيد قال: «كانت بنو سلمة في ناحية المدينة، فأرادوا النقلة إلىٰ قرب المسجد، فنزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: «إن آثاركم تُكتب»، فلم ينتقلوا».

واستثنىٰ بعضهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ﴾ [٤٧] الآية، قيل: نزلت في المنافقين.

الزمر

استُثني منها: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ﴾ [٥٣ – ٥٥] الآيات الثلاث كما تقدّم عن ابن عباس.

وزاد بعضهم: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [١٠] الآية. ذكره

---

(١) رواه الترمذيّ وحسّنه (٣٢٢٢) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه الترمذيّ وحسّنه (٣٢٢٦) وصحّحه الألباني، ورواه الحاكم (٣٦٠٤) وصحّحه، والحديث عند مسلم (٦٦٥) لكن ليس فيه نزول الآية.

السخاوي في جمال القراء(١).

وزاد غيره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [٢٣] الآية. حكاه ابن الجوزي(٢).

غافر

استُثني منها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [٥٦ - ٥٧]، فقد أخرج ابنُ أبي حاتم(٣) عن أبي العاليةَ وغيره أنها نزلت في اليهود لما ذكروا الدجّال، وأوضحتُه في «أسباب النزول»(٤).

الشورى

استُثني(٥) منها: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ﴾ إلىٰ قوله: ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٤ - ٢٧]، وقوله: ﴿وَلَوۡ بَسَطَ﴾ [٢٧] الآية، نزلت(٦) في أصحاب الصُّفَّة. واستثنىٰ بعضهم: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾ [٣٩ - ٤١]. حكاه ابن الفرس.

الزخرف

استُثني منها: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا﴾ [٤٥] الآية، قيل: نزلت بالمدينة، وقيل: في السماء.

---

(١) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦٠) وذكره بلفظ: «فيما قيل...»، وانظر: «زاد المسير» (٤/ ٧).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٤/ ٧)، وقد حكاه عن ابن عباس وقتادة.

(٣) عزاه السيوطي في «الدرّ» لابن حُميد وابن أبي حاتم عن أبي العالية وصحّح إسناده، «لكنه مرسل». [ط. ج] (١/ ٩٩).

(٤) انظر: «لباب النقول» (ص: ١٧٠).

(٥) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦١) وفيه: «إلىٰ قوله ﴿شَدِيدٌ﴾ [٢٦]».

(٦) رواه الحاكم (٣٦٦٣) وصحّحه ووافقه الذهبي.

الجاثية

استُثني منها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [١٤] الآية. حكاه في «جمال القراء»[(١)] عن قتادة.

الأحقاف

استُثني منها: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [١٠] الآية، فقد أخرج الطبرانيّ[(٢)] بسند صحيح عن عوْف بن مالك الأشجعيّ أنّها نزلت بالمدينة في قصة إسلام عبد الله بن سلام، وله طرق أخرىٰ.

لكن أخرج ابن أبي حاتم[(٣)] عن مسروق قال: «أنزلت هذه الآية بمكة، إنّما كان إسلام ابن سلام بالمدينة، وإنّما كانت خصومةً خاصمَ بها محمدٌ ﷺ».

وأخرج[(٤)] عن الشعبيّ قال: «ليس بعبد الله بن سلام، وهذه الآية مكيّة».

واستثنىٰ بعضهم: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [١٥ - ١٨] الآيات الأربع، وقولَه: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [٣٥] الآية. حكاه في «جمال القراء»[(٥)].

---

(١) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦١).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٤٦) (٨٣) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٣٣٧): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»، ورواه أحمد (٢٣٩٨٤) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم».

(٣) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٢٢/ ١٠٣).

(٤) انظر السابق. «مرسل، رجاله ثقات». [ط. ج] (١/ ١٠٢).

(٥) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦١).

ق

استثني[1] منها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلىٰ: ﴿لُّغُوبٍ﴾ [٣٨].

النّجم

استُثني[2] منها: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾ [٣٢]، وقيل: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾ [٣٣ - ٤١] الآيات التسع.

القمر

استُثني[3] منها: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ [٤٥] الآية، وهو مردودٌ.

الرحمن

استُثني منها: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ...﴾ [٢٩]. حكاه في «جمال القراء»[4].

الواقعة

استُثني منها: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣٩ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [٣٩ - ٤٠]، وقوله:

---

(١) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦٢). حكاه عن ابن عباس وقتادة.

(٢) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦٢). حكاه عن ابن عباس وقتادة.

(٣) قال صاحب «التحرير والتنوير» (٢٧/ ١٦٥): «وهي مكيّة كلّها عند الجمهور، وعن مقاتل أنّه استثنىٰ منها قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٤-٤٦]، قال: «نزل يوم بدر»، ولعلّ ذلك من أنّ النبيَّ ﷺ تلا هذه الآية يوم بدر». انتهىٰ. قلتُ: إشارةً لما رواه أحمد (٣٠٤٢) والبخاري (٤٨٧٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وفيه: «فخرج وهو يقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾».

(٤) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦٢). حكاه عن ابن عباس وقتادة.

﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ إلىٰ: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [٧٥ - ٨٢] لما أخرجه مسلم[١] في سبب نزولها.

الحديد

يُستثنىٰ منها -علىٰ القول بأنها مكيّة- آخرُها.

المجادلة

استُثني منها: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ [٧] الآية. حكاه ابن الفرس وغيره[٢].

التغابن

يُستثنىٰ منها -علىٰ أنها مكيّة- آخرُها، لما أخرجه الترمذي والحاكم[٣] في سبب نزولها.

التحريم

تقدّم عن قتادة أنّ المدنيّ منها إلىٰ رأس العشر، والباقي مكيّ.

تبارك

أخرج جُويبر في تفسيره عن الضحّاك عن ابن عباس قال: «أنزلت **الملك** في أهل مكّة إلا ثلاث آيات».

---

(١) رواه مسلم (٧٣).

(٢) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦٣).

(٣) رواه الترمذي (٣٣١٧) وقال: «حسن صحيح» وحسّنه الألباني، ورواه الحاكم (٣٨١٤) وصحّحه ووافقه الذهبي.

ن

استُثني منها: ﴿إِنَّا بَلَوْنَـٰهُمْ﴾ إلىٰ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٧ - ٣٣]، ومن: ﴿فَٱصْبِرْ﴾ إلىٰ: ﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [٤٨ - ٥٠] فإنه مدني.

المزمل

استُثني منها: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [١٠ - ١١] الآيتين. حكاه الأصبهانيُّ. وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ [٢٠] إلىٰ آخر السورة. حكاه ابن الفرس.

الإنسان

استُثني منها: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [٢٤].

المرسلات

استُثني منها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ﴾ [٤٨]. حكاه ابن الفرس وغيره[(١)].

المطففين

قيل: مكيّة إلا ستّ آيات من أولها.

البلد

قيل: مدنيّة إلا أربع آيات من أولها.

الليل

قيل: مكيّة إلا أولها.

---

(١) انظر: «جمال القراء» (١/ ٦٤).

أرأيت

نزل ثلاث آيات من أولها بمكّة والباقي بالمدينة.

ضوابط في المكيّ والمدنيّ

أخرج الحاكم في «مستدركه»[(١)] والبيهقي في «الدلائل»[(٢)] عن عبد الله قال: «ما كان: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ أُنزل بالمدينة، وما كان ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فبمكة».

وأخرج أبو عُبيد في «الفضائل»[(٣)] عن ميمون بن مهران قال: «ما كان في القرآن: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ أو: ﴿يَـٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ فإنّه مكيّ، وما كان: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فإنه مدنيّ».

قال ابن عطية[(٤)] وغيره: «هو في: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ صحيح، وأما: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقد يأتي في المدني».

---

(١) رواه الحاكم (٤٢٩٥)، ورواه أيضًا من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود بلفظ: «قرأنا المفصل حينًا، وحججنا بمكة ليس فيها ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾»، وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٤٢٩٦).

(٢) انظر «الدلائل» (٧/ ١٤٤)، «رجاله بين ثقة وصدوق، رواه من طريق الحاكم به فهو حسنٌ به». «ط. ج» (١/ ١٠٦).

(٣) انظر: «فضائل القرءان» (ص: ٣٦٧)، «رجاله ثقات، لكنّه مقطوع». «ط. ج» (١/ ١٠٦).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٠٥).

قال ابن الحصار: «اتّفق النّاس علىٰ أنّ «النّساء» مدنيّة وأوّلها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وعلىٰ أنّ «الحج» مكيّة وفيها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: ٧٧]».

وقال غيره[(١)]: «هذا القول إنْ أُخذ علىٰ إطلاقه فيه نظر؛ فإنسورة البقرة مدنيّة وفيها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]، وسورة النساء مدنيّة وأولها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾».

وقال مكي[(٢)]: «إنما هو في الأكثر وليس بعامّ، وفي كثير من السور المكية ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾».

وقال غيره[(٣)]: «والأقرب حمله علىٰ أنّه خطاب المقصود به أو جُلّ المقصود به أهل مكة أو أهل المدينة».

وقال الجعبري: «لمعرفة المكيّ والمدنيّ طريقان: سماعيّ وقياسيّ، فالسماعيّ ما وصل إلينا نزولُه بأحدهما، والقياسيّ كل سورة فيها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقط، أو ﴿كَلَّآ﴾، أو أولُها حرف تهجٍّ سوىٰ الزهراوين والرعد، أو فيها قصةُ آدم وإبليس سوىٰ البقرة فهي مكيّة، وكلّ سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكيّة، وكلُّ سورة فيها فريضة أو حدّ فهي مدنية». انتهىٰ.

---

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (١/ ١٩٠).

(٢) نقله عنه الزركشي في «البرهان» (١/ ١٩١)، «وعبارته في الإيضاح: كل سورة فيها ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وليس فيها ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ فهي مكية». [ط. ج] (١/ ١٠٧).

(٣) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (١/ ١٩١).

وقال مكيّ: «كل سورة فيها ذكر المنافقين فمدنيّة». زاد غيره[(١)]: «سوىٰ العنكبوت». وفي كامل الهذلي: «كل سورة فيها سجدة فهي مكيّة».

وقال الديريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما نزلت ﴿كَلَّا﴾ بيثرب فاعلمن، ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلىٰ». وحكمة ذلك أنّ نصفَه الأخير نزل أكثرُه بمكة وأكثرُها جبابرة، فتكرّرت فيه علىٰ وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم، بخلاف النّصف الأول وما نزل منه في اليهود لم يحتجْ إلىٰ إيرادها فيه؛ لذلّتهم وضعفهم. ذكره العُماني.

تنبيه

بقي أوجه تتعلّق بهذا النوع:

مثال ما نزل بمكة وحُكمه مدنيّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣] الآية، نزل بمكة يومَ الفتح، وهي مدنيّة لأنّها نزلت بعد الهجرة.

ومثال ما نزل بالمدينة وحُكمه مكيّ سورة الممتحنة، فإنّها نزلت بالمدينة مخاطبةً لأهل مكة.

ومثال ما يشبه تنزيل المدنيّ في السور المكيّة قوله في النجم: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، فإنَّ الفواحشَ كلُّ

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (١/ ١٨٨).

ذنب فيه حدّ، والكبائرَ كلُّ ذنب عاقِبَتُه النار، واللّمم ما بين الحدّين من الذنوب، ولم يكن بمكةَ حدٌّ ولا نحوه.

ومثال ما يشبه تنزيل مكّة في السور المدنية قوله: ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] الآية.

ومثال ما حُمل من مكة إلىٰ المدينة: سورة يوسف والإخلاص.

ومثال ما حُمل من المدينة إلىٰ مكة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وآية الربا.

ومثال ما حُمل إلىٰ الحبشة: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآيات.

النوع الثاني: في معرفة الحضري والسفري

أمثلة الحضريّ كثيرة، وأما السفريّ فله أمثلة منها: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، نزلت بمكة عام حجة الوداع، فأخرج ابن أبي حاتم[(١)] عن جابر قال: «لما طاف النبي ﷺ قال له عمر: هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: قال: «نعم»، قال: أفلا نتّخذه مصلىً؟ فنزلت». وقال بن الحصّار: «نزلت إما في عمرة القضاء، أو في غزوة الفتح، أو في حجة الوداع».

ومنها: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآية، نزلت بالحُديبية كما أخرجه أحمد[(٢)] عن كعب بن عَجُرة الذى نزلت فيه.

ومنها: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [آل عمران: ١٧٢] الآية، أخرج الطبراني[(٣)] بسند صحيح عن ابن عباس أنها نزلت بحمراء الأسد.

ومنها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، في الصحيح[(٤)] عن عمر أنّها نزلت عشيّة عرفة يوم الجمعة عامَ حَجّةِ الوداع.

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٢٢٦) (١١٩٦).

(٢) رواه أحمد (١٨١٠١) والبخاري (٤١٩١) ومسلم (١٢٠١).

(٣) رواه الطبراني فى «الكبير» (١١/ ٢٤٧) (١١٦٣٢) والنَّسائي فى «الكبرى» (١١٠١٧) وابن جرير فى «تفسيره» (٨٢٣٧) وابن أبي حاتم (٤٥١٠).

(٤) رواه البخاري (٤٦٠٦) ومسلم (٣٠١٧).

ومنها: آيةُ التّيمّم، في الصحيح[(١)] عن عائشة أنها نزلت بالبيداء وهم داخلون المدينة.

ومنها: أول الأنفال، نزلت ببدر عقب الوقعة كما أخرجه أحمد[(٢)].

ومنها: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] الآية، نزلت ببدر أيضًا كما أخرجه الترمذيُّ[(٣)] عن عمر.

ومنها: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية، نزلت في بعض أسفاره ﷺ كما أخرجه أحمد[(٤)].

ومنها: خاتمة النحل، أخرج الترمذيُّ[(٥)] والحاكم عن أُبيّ بن كعب «أنها نزلت يومَ فتح مكة».

ومنها: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩] الآية، أخرج الترمذيُّ[(٦)] عن ابن عباس قال: «لما أخرج النبي ﷺ من مكة قال أبو بكر: «أخرجوا نبيَّهم، لَيَهلَكُنّ»، فنزلت».

---

(١) رواه البخاري (٣٣٤) ومسلم (٣٦٧).

(٢) رواه أحمد (١٦١٤) ومسلم (١٧٤٨).

(٣) رواه مسلم (١٧٦٣) والترمذي (٣٠٨١).

(٤) رواه أحمد (٢٢٣٩٢) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه: «حسن لغيره»، ورواه الترمذي (٣٠٩٤) وصحّحه الألباني.

(٥) رواه أحمد (٢١٢٢٩) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه، والترمذي (٣١٢٩) وحسّنه الألباني.

(٦) رواه أحمد (١٨٦٥) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه، ورواه الترمذي (٣١٧١) وصحّحه الألباني.

ومنها: سورة الفتح، أخرج الحاكم[(١)] عن المِسور بن مخرمةَ ومروان بن الحكم قالا: «نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحُديبية من أوّلِها إلىٰ آخرِها»، وعن مجمع بن جارية أنّ أوّلها نزل بكُراع الغميم.

ومنها: سورة المرسلات، أخرج الشيخان[(٢)] عن ابن مسعود قال: «بينما نحن مع النبي ﷺ في غارٍ بمنىً إذ نزلت عليه ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ﴾». الحديث.

ومنها: أول سورة ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، نزل بغار حراء كما في الصحيحين[(٣)].

---

(١) رواه أحمد (١٨٩١٠) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه في التعليق علىٰ المسند، ورواه الحاكم (٣٧١٠) وصحّحه علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البخاري (٤٩٣١) ومسلم (٢٢٣٤).

(٣) رواه البخاري (٤٩٥٣) ومسلم (١٦٠).

النوع الثالث: في معرفة النهاريّ والليليّ

أمثلة النهاريّ كثيرة، وأما الليليّ فله أمثلة منها:

آية تحويل القبلة، ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] الآية، **ففي الصحيحين**[١] من حديث ابن عمر: «بينما الناس بقباء في صلاة الصُّبح إذا أتاهم آتٍ، فقال: إن النّبيّ ﷺ قد أُنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمر أَنْ يستقبلَ القبلةَ».

وروىٰ مسلم[٢] عن أنس «أنّ النبي ﷺ كان يُصلّي ببيتِ المقدس فنزلت: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] الآية، فمرّ رجلٌ من بني سلمةَ وهم ركوعٌ في صلاة الفجر وقد صلَّوْا ركعةً، فنادىٰ: «ألا إنّ القبلة قد حُوّلت»، فمالوا كلهم نحو القبلة».

لكن في الصحيحين[٣] عن البراء «أنّ أوّلَ صلاة صلاّهاالنبيُّ ﷺ العصر وصلّىٰ معه قومٌ، فخرج رجلٌ ممن صلّىٰ معه فمرّ علىٰ أهل مسجد وهم راكعون، فقال: أشهد بالله لقد صليتُ مع رسول الله ﷺ قِبَلَ الكعبة، فداروا كما هم قِبَلَ البيت». فهذا يقتضي أنها نزلت نهارًا بين الظهر والعصر.

---

(١) رواه البخاري (٤٠٣) ومسلم (٥٢٦).

(٢) رواه مسلم (٥٢٧).

(٣) رواه البخاري (٤٠) ومسلم (٥٢٥).

قال ابن حجر[١]: «الأقوىٰ أنّ نزولَها كان نهارًا، والجواب عن حديث ابن عمر أنّ الخبرّ وصل وقت العصر إلىٰ من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، ووصل وقت الصبح إلىٰ من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوْف أهل قباء، وقوله: «قد أنزل عليه الليلة» مجاز من إطلاق الليلة علىٰ بعض اليوم الماضي والذي يليه».

قلتُ: ويؤيد هذا ما أخرجه النّسائي[٢] عن أبي سعيد بن المعلّىٰ، [وفيه]: «فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾ حتىٰ فرغ منها، ثم نزل فصلّىٰ الظهر».

ومنها: أواخر آل عمران، أخرج ابن حبان في «صحيحه»[٣] وابن المنذر وابن مردويه وابن أبي الدنيا عن عائشة «أنّ بلالًا أتىٰ النبيَّ ﷺ يؤْذنه لصلاة الصبح، فوجده يبكي، فقال: يا رسول الله ما يُبكيك؟ قال: «وما يمنعني أنْ أبكيَ وقد أُنزل عليّ هذه الليلة: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]»، ثم قال: «ويلٌ لمن قرأها ولم يتفكر».

ومنها: آية الثلاثة الذين خُلِّفوا، ففي صحيح البخاري[٤] من حديث كعب: «فأنزل اللهُ توبتَنا حين بقيَ الثلثُ الأخير من الليل».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٥٠٦).

(٢) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (١٠٩٣٧) والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٠٣) (٧٧٠).

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه (٦٢٠) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط، وحسّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٤٧) (٦٨).

(٤) رواه البخاري (٤٦٧٧).

ومنها: أول الفتح، ففي البخاري[1] عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقد أُنزلت عليّ الليلةَ سورةٌ هي أحبُّ إليّ مما طلعت عليه الشمس»، فقرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾...». الحديث.

فرعٌ

ومنه مانزل بين الليل والنهار في وقت الصبح، وذلك آيات منها:

آية التيمم: ففى الصحيح[2] عن عائشة: «وحَضَرَتِ الصبحُ فالتمسَ الماءَ فلم يوجد، فنَزَلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]».

ومنها: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]: ففي الصحيح[3] أنها نزلت وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح، حين أراد أنْ يقنتَ يدعوَ علىٰ أبي سفيان ومن ذكر معه.

(١) رواه البخاري (٤٨٣٣).

(٢) رواه البخاري (٤٦٠٨).

(٣) رواه البخاري (٤٠٦٩).

النوع الرابع: الصيفيّ والشتائيّ

قال الواحديُّ[(١)]: «أنزل الله في الكلالة آيتين: إحداهما في الشتاء، وهي التي في أول النساء، والأخرىٰ في الصيف وهي التي في آخرها».

وفي صحيح مسلم[(٢)] عن عمر قال: «ما راجعتُ رسولَ اللهِ ﷺ في شيء ما راجعْتُهُ في الكلالة، وما أغلظَ في شيء ما أغلظَ لي فيه، حتىٰ طعنَ بأصبعه في صدري، وقال: «يا عمر ألا تكفيك آيةُ الصيْف التي في آخر سورة النساء!»».

ومن أمثلة الشتائي قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾ [النور: ١١ - ٢٦]، ففي الصحيح[(٣)] عن عائشة أنها نزلت في يومٍ شاتٍ.

وآيات غزوة الخندق من سورة الأحزاب: عن حذيفة قال: «تفرّق الناسُ عن رسول الله ﷺ ليلةَ الأحزاب إلا اثني عشر رجلًا، فأتاني رسول الله ﷺ فقال: «قم فانطلق إلىٰ عسكر الأحزاب»، قلتُ: يا رسول الله! والذي بعثك بالحق ماقمتُ لك إلاحياءًا من البرد...» الحديث، وفيه: فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَآءَتۡكُمۡ جُنُودٞ﴾ [الأحزاب: ٩] إلىٰ آخرها. أخرجه البيهقي[(٤)] في الدلائل.

---

(١) انظر: «الوسيط» (٢/ ١٤٥).

(٢) رواه مسلم (٥٦٧) وأحمد (١٨٦).

(٣) رواه البخاري (٤١٤١).

(٤) رواه البيهقي في «الدلائل» (٣/ ٤٥٠) والحاكم وصحّحه (٤٣٢٥) ووافقه الذهبي.

النوع الخامس: الفراشي والنومي

من أمثلة الفراشي: آية الثلاثة الذين خُلّفوا، ففي الصحيح[١] «أنها نزلت وقد بقي من الليل ثلثه».

ومن أمثلة النومي: سورةالكوثر، لما روىٰ مسلم[٢] عن أنس قال: «بيْنا رسول الله ﷺ بين أظهرِنا إذ أغفىٰ إغفاءةً، ثم رفع رأسه مُتبسّمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: «أُنزل علي آنفًا سورة»، فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾».

قال الرافعي في أماليه: «إنّ القرآنَ كلّه نزل في اليقظة، وكأنّه خطر له في النّوْم سورةُ الكوثر المنزلة في اليقظة، أو عُرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة».

قلتُ: الذي قاله الرافعي في غاية الاتّجاه، وهو الذي كنتُ أميلُ إليه قبل الوقوف عليه، وقوله ﷺ: «أُنزل عليّ آنفًا» يدفعُ كوْنَها نزلت قبل ذلك، وليس الإغفاءة إغفاءة نوم، بل الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٧٧).

(٢) رواه مسلم (٤٠٠) والنسائي (٩٠٤).

النوع السادس: الأرضي والسمائي

قال ابن العربي: «إنّ من القرآن سمائيًا وأرضيًا، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار». قال: «وأما مانزل تحت الأرض فسورة المرسلات، كما في الصحيح[١] عن ابن مسعود».

قلتُ: آخر البقرة يمكن أنْ يُستدل بما أخرجه مسلم[٢] عن ابن مسعود: «لما أُسري برسول الله ﷺ انتهىٰ إلىٰ سدرة المنتهىٰ...» الحديث، وفيه: «فأُعطي رسول الله ﷺ منها ثلاثًا: أُعطي الصلوات الخمس، وأُعطي خواتيم سورة البقرة، وغُفر لمن لا يُشرك من أمّته بالله شيئًا المقحِمات».

---

(١) رواه البخاري (٤٩٣١) ومسلم (٢٢٣٤).

(٢) رواه مسلم (١٧٣).

النوع السابع: معرفة أوّل ما نزل

اختُلِف في أوّل مانزل من القرآن علىٰ أقوال:

أحدها

وهو الصحيح: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، روىٰ الشيخان[١] وغيرهما عن عائشة قالت: «أوّل ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرىٰ رؤيا إلا جاءت مثل فَلَق الصّبح، ثم حُبب إليه الخلاء فكان يأتي حراءَ فيتحنّثَ فيه الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك، ثم يرجع إلىٰ خديجة فتُزوّده لمثلها، حتىٰ فَجَأَهُ الحقّ وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه فقال: ﴿ٱقْرَأْ﴾، قال رسول الله ﷺ: «فقلتُ: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني حتىٰ بلغَ منّي الجهد، ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ﴾، فقلتُ: ما أنا بقارئ، فغطّني الثانية حتىٰ بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ﴾، فقلتُ: ما أنا بقارئ، فغطّني الثالثة حتىٰ بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، حتىٰ بلغ: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾...» الحديث.

وأخرج الحاكم[٢] في المستدرك والبيهقىٰ في الدلائل وصحّحاه عن عائشة قالت: «أوّل سورة نزلت من القرآن ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾».

---

(١) رواه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠).

(٢) رواه الحاكم (٣٩٥٣) وصححه الذهبي، ورواه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ١٥٥).

القول الثاني

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾، روىٰ الشيخان[١] عن أبي سلمة قال: «سألتُ جابرَ بن عبد الله: أيُّ القرآن أُنزل قبل؟ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾...» الحديث.

وأجاب الأول عن هذا الحديث بأجوبة:

١- أنّ السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبيّن أنّ سورةَ المدّثّر نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإنها أول ما نزل منها صدرها.

ويؤيد هذا ما في الصحيحين[٢] أيضًا عن عن جابر: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو يحدّث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: «بينا أنا أمشي سمعت صوتًا من السماء، فرفعتُ رأسي فإذا الملكُ الذي جاءني بحراء علىٰ كرسيّ بين السماء والأرض، فرجعت فقلتُ: زمّلوني زمّلوني!، فدّثروني، فأنزل اللهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾». **فقوله ﷺ**: «الملك الذي جاءني بحراء» يدلُّ علىٰ أنّ هذه القصةَ متأخرةٌ عن قصة حراء التي نزل فيها ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾.

٢- أنّ مرادَ جابر بالأوليّة مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أوليّة مطلقة.

٣- أنّ المرادَ أوليّةٌ مخصوصةٌ بالأمر بالإنذار، وعبّر بعضُهم عن هذا بقوله: أول ما نزل للنبوة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾، وأول ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

---

(١) رواه البخاري (٤٩٢٤) ومسلم (١٤٤).

(٢) رواه البخاري (٤) ومسلم (١٦١).

٤- أنّ جابرًا استخرج ذلك باجتهاده وليس هو من روايته، فيُقدّم عليه ما رَوَتْهُ عائشة.

وأحسن هذه الأجوبة الأول والأخير.

فرعٌ [في أوائل مخصوصة]

أخرج الواحديُّ[١] من طريق الحُسين بن واقد قال: «سمعتُ عليَّ بن الحسين يقول: أول سورة نزلت بمكة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾، وآخر سورة نزلت بها «المؤمنون»، ويقال: «العنكبوت»، وأوّل سورة أعلنها رسول الله ﷺ بمكة النجم، وأول سورة نزلت بالمدينة ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾، وآخر سورة نزلت بها ﴿بَرَآءَةٞ﴾».

وفي شرح[٢] **البخاري لابن حجر**: «اتّفقوا علىٰ أنّ سورةَ البقرة أولُ سورة أنزلت بالمدينة». وفي دعوىٰ الاتفاق نظرٌ لقول علي بن الحسيْن المذكور.

أول ما نزل في شأن القتل آية الإسراء: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا﴾ [الإسراء: ٣٣] الآية. أخرجه ابن جرير[٣] عن الضحاك.

أول مانزل في القتال: روىٰ الحاكم[٤] في المستدرك عن ابن عباس قال:

---

(١) انظر: «أسباب النزول» (١/ ١٦) (٧) عن علي بن الحسين بن واقد مُرسلًا، وعليُّ بنُ الحسيْن مُختلفٌ فيه. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٠٦ - ٤٠٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٨/ ١٦٠).

(٣) انظر «جامع البيان» (١٧/ ٤٤٢).

(٤) رواه الترمذي (٣١٧١) والنسائي (٣٠٨٥) وصححّه الألباني.

«أولُ آيةٍ نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ﴾ [الحج: ٣٩]».

وأخرج ابن جرير[(١)] عن [الربيع] قال: «أول آية نزلت في القتال بالمدينة: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٠]».

أول ما نزل في الخمر: روى الطيالسي[(٢)] في مسنده عن ابن عمر قال: «نزل في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآية، فقيل: حُرّمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله! دعنا ننتفع بها كما قال الله، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] فقيل: حُرّمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله! لا نشربها قُرْب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فقال رسول الله ﷺ: «حُرّمت الخمر»».

أول سورة أنزلت فيها سجدة: روى البخاريُّ[(٣)] عن ابن مسعود قال: «أول سورة أنزلت فيها سجدة النجمُ».

---

(١) انظر «جامع البيان» (٣/ ٥٦١).

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٠٦٩) وضعّفه د/ التركي، ورواه أحمد (٨٦٢٠) بنحوه عن أبي هريرة، وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره».

(٣) رواه البخاري (٤٨٦٣).

النوع الثامن: معرفة آخر ما نزل

فيه اختلاف:

١- **روىٰ الشيخان**[١] عن البراءِ بن عازبٍ قال: «آخرُ سورة نزلت ﴿بَرَآءَةٌ﴾، وآخرُ آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]».

٢- **وأخرج البخاريُّ**[٢] عن ابن عباس قال: «آخرُ آية نزلت آيةُ الرّبا»، والمراد بها قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٨١].

وعند أحمد[٣] وابن ماجه عن عمر: «من آخرِ ما نزل آيةُ الرّبا».

وأخرج ابنُ أبي حاتم[٤] عن سعيد بن جبير قال: «آخرُ ما نزل من القرآن كلِّه: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ...﴾ [البقرة: ٢٨١] الآية».

٣- **وأخرج ابن جرير**[٥] عن سعيد بن المسيّب «أنّه بلغه أنّ أحدَثَ القرآنِ

---

(١) رواه البخاري (٤٦٠٥) ومسلم (١٦١٨)، ورواه البخاري برقم (٤٣٦٤) وزاد فيه: «آخر سورة نزلت كاملة ﴿بَرَآءَةٌ﴾».

(٢) رواه البخاري (٤٥٤٤).

(٣) رواه أحمد (٣٥٠) وحسّنه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابُه.

(٤) انظر «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٥٤) رقم (٢٩٤٤).

(٥) انظر «جامع البيان» (٦/ ٤١) رقم (٦٣١٦). قال الشيخ شاكر: «صحيح إلىٰ ابن المسيّب، ضعيفٌ لإرساله».

عهدًا بالعرش آيةُ الدَّيْن». مرسلٌ صحيحُ الإسناد. **قلتُ:** ولا منافاةَ عندي بين هذه الروايات في آية الرّبا وآية الدّين؛ لأنَّ الظاهرَ أنها نزلت دفعةً واحدةً كترتيبِها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة، فأخبر كلٌّ عن بعض ما نزل بأنّه آخر، وذلك صحيح، وقولُ البراء: «آخر ما نزل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾» أي: في شأن الفرائض.

وقال ابن حجر[1] في شرح البخاري: «طريقُ الجمع بين القولين في آية الرّبا: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ...﴾ أنّ هذه الآية هي ختام الآيات المنزلة في الرّبا، إذ هي معطوفة عليهنّ، ويُجمع بين ذلك وبين قول البراء بأنّ الآيتين نزلتا جميعًا، فيصدق أنّ كلًا منهما آخرٌ بالنسبة لما عداهما، ويحتمل أنْ تكونَ الآخريَةُ في آية النساء مُقيدةً بما يتعلّق بالمواريث، بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، والأول أرجح؛ لما في آية البقرة من الإشارة إلىٰ معنىٰ الوفاء المستلزمة لخاتمة النزول». انتهىٰ.

٤- **وأخرج مسلم[2]** عن ابن عباس قال: «آخرُ سورة نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾».

٥- **وأخرج[3] الترمذي والحاكم** عن عائشة فقالت: «آخرُ سورة نزلت المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلّوه...».

قال البيهقي[4]: «يُجمع بين هذه الاختلافات بأنّ كلَّ واحدٍ أجابَ بما عندَه».

---

(١) انظر «فتح الباري» (٨/ ٢٠٥) رقم (٤٥٤٤).

(٢) رواه مسلم (٣٠٢٤).

(٣) رواه أحمد (٢٥٥٤٧) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح».

(٤) انظر «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٩).

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»[١]: «هذه الأقوال ليس فيها شيءٌ مرفوعٌ إلىٰ النبيّ ﷺ، وكلٌ قاله بضربٍ من الاجتهاد وغَلَبَةِ الظنّ، ويحتمل أنّ كلًا منهم أخبرَ عن آخر ماسمِعَه من النبيّ ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبلَ مرضِه بقليل، وغيرُه سمِعَ منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو، ويحتمل أيضًا أنْ تنزلَ هذه الآية -التي هي آخر آية تلاها الرسول- مع آيات نزلت معها، فيُؤمر برسم ما نزل معها بعدرسم تلك، فيُظن أنّه آخر ما نزل في الترتيب». انتهىٰ.

تنبيه

من المشكل علىٰ ما تقدّم قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، فإنها نزلت بعرفة عام حَجّة الوداع، وظاهرُها إكمالُ جميعِ الفرائض والأحكام قبْلَها، وقد صرّح بذلك جماعةٌ منهم السدّيُّ، فقال[٢]: «لم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرامٌ»، مع أنّه واردٌ في آية «الرّبا» و«الدَّيْن» و«الكلالة» أنها نزلت بعد ذلك. وقد استَشكل ذلك ابنُ جرير[٣]، وقال: «الأَوْلىٰ أن يُتأول علىٰ أنّه أكملَ لهم دينَهم بإفرادِهم بالبلد الحرام وإجلاءِ المشركين عنه حتىٰ حجّه المسلمون لا يخالِطُهم المشركون»، ثم أيّده بما أخرجه عن ابن عباس، قال: «كان المشركون والمسلمون يحجُّون جميعًا، فلما نزلت «براءة» نُفي المشركون عن البيت، وحجّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحدٌ من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾».

---

(١) انظر «الانتصار للقرآن» (١/ ٢٤٥).

(٢) انظر «جامع البيان» (٩/ ٥١٨).

(٣) انظر «جامع البيان» (٩/ ٥٢٠).

النوع التاسع: معرفةُ سبب النّزول

أفرده بالتصنيف جماعةٌ، أقدمهم عليّ بن المدينيّ شيخ البخاري، ومن أشهرها كتاب الواحديّ علىٰ مافيه من إعواز، وقد اختصره الجعبريّ فحذف أسانيدَه ولم يزد عليه شيئًا، وقد ألّفتُ فيه كتابًا حافلًا مُوجزًا مُحررًا لم يؤلَّف مثله في هذا النوع، سمّيتُه: «لبابُ النّقول في أسباب النزول».

قال الجعبري: «نزولُ القرآنِ علىٰ قسميْن: قسمٌ نزلَ ابتداءًا، وقسمٌ نزل عقب واقعةٍ أو سؤالٍ».

وفي هذا النوع مسائل:

المسألة الأولى
[فوائدُ معرفةِ أسباب النزول]

زعم زاعمٌ أنّه لا طائلَ تحتَ هذا الفنّ لجريانه مجرىٰ التاريخ، وأخطأ في ذلك، بل له فوائد منها:

١- **معرفةُ** وجه الحكمة الباعثة علىٰ تشريع الحكم.

٢- **تخصيصُ** الحكم به عند من يرىٰ أنّ العبرةَ بخصوص السبب(١).

---

(١) انظر المسألة الثانية.

٣- **أنّ اللفظَ** قد يكونُ عامًّا ويقومُ الدليلُ علىٰ تخصّصه، فإذا عُرف السبب قَصُر التخصيص علىٰ ما عدا صورته، فإنّ دخولَ صورة السبب قطعيّ، وإخراجها بالاجتهاد ممنوعٌ، كما حكىٰ الإجماعَ عليه القاضي أبو بكر في «التقريب»، ولا التفات إلىٰ من شذّ فجوّز ذلك.

٤- **الوقوفُ** علىٰ المعنىٰ وإزالة الإشكال.

قال الواحديُّ(١): «لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف علىٰ قصّتها وبيان نزولها».

وقال ابن دقيق العيد: «بيانُ سبب النّزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني القرآن».

وقال ابن تيمية(٢): «معرفة سبب النزول يُعين علىٰ فهم الآية، فإن العلم بالسّبب يورثُ العلم بالمسبَّب».

وقد أشكل علىٰ مروان بن الحكم معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ [آل عمران: ١٨٨] الآية، قال: «لئن كان كلُّ امرئٍ فرح بما أوتي وأحب أن يُحمد بمالم يفعل مُعذّبًا لنُعذبنَّ أجمعون!»، حتىٰ بيّن له ابنُ عباسٍ أنّ الآيةَ نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النّبيُّ ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، وأَرَوْهُ أنهم أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه. أخرجه الشيخان(٣).

---

(١) انظر مقدمة «أسباب النزول» (١/ ١٠).

(٢) انظر «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٣٩) و«مقدمة أصول التفسير» (ص: ١٦).

(٣) رواه البخاري (٤٥٦٨) ومسلم (٢٧٧٨).

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فإنّا لو تُركنا ومدلول اللفظ لاقتضىٰ أنّ المصلِّي لا يجبُ عليه استقبال القبلة سفرًا ولا حضرًا، فلما عُرف سبب نزولها عُلم أنها في نافلة السفر، أو فيمن صلّىٰ بالاجتهاد وبان له الخطأ.

٥- **دفعُ توهُّم الحصر**، قال الشافعيُّ في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية ما معناه: «والغرض المضادّة؛ لا النفي والإثبات علىٰ الحقيقة، فكأنّه تعالىٰ قال: «لا حرامَ إلا ما أحللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلّ لغير الله به»، ولم يقصد حِلّ ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحِلّ».

٦- **معرفةُ اسم النّازل فيه الآية وتعيين المبهم فيها**، ولقد قال مروان في عبد الرحمن بن أبي بكر: «إنّه الذي أُنزل فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]»، حتىٰ ردّت عليه عائشة(١).

المسألة الثانية

[هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟]

اختلف أهلُ الأصول: هل العبرة بعموم اللّفظ أو بخصوص السبب؟ والأصحُّ عندنا الأول، وقد نزلت آياتٌ في أسبابٍ واتّفقوا علىٰ تعديتها إلىٰ غير أسبابها، كنزول آيةِ اللّعان في شأن هلال بن أمية، وحدِّ القذف في رُماة عائشة، ثم

---

(١) رواه البخاري (٤٨٢٧).

تعدّىٰ إلىٰ غيرهم.

ومن لم يعتبر عموم اللفظ قال: خرجت هذه الآيات ونحوها لدليل آخر، كما قُصرت آيات علىٰ أسبابها اتفاقًا لدليل قام علىٰ ذلك.

قال الزمخشري[١] في سورة الهمزة: «يجوز أنْ يكونَ السببُ خاصًّا والوعيد عامًّا ليتناول كلَّ من باشرَ ذلك القبيح، وليكون ذلك جاريًا مجرىٰ التعريض».

قلتُ: ومن الأدلّة علىٰ اعتبارِ عموم اللفظ احتجاجُ الصحابة وغيرُهم في وقائعَ بعمومِ آياتٍ نزلت علىٰ أسبابٍ خاصة، شائعًا ذائعًا بينهم. **قال ابن جرير**[٢] [بسنده] عن محمد بن كعب القرظي قال: «إنّ الآيةَ تنزلُ في الرجل ثم تكون عامةً بعدُ».

وقال ابن تيمية[٣]: «قد يجيءُ كثيرًا قولُهم: «هذه الآية نزلت في كذا» لا سيما إنْ كان المذكورُ شخصًا، كقولهم: «آية الظهار نزلت في امرأة ثابت بن قيس»، و«إنّ آيةَ الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله»، و«إنّ قولَه: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت في بني قريظة والنضير» ونظائر ذلك، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أنّ حكمَ الآية يختصُّ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فلم يقل أحدٌ إنّ عموماتِ الكتاب والسنّة تختصُّ بالشخص المُعيّن، وإنما غايةُ ما يُقال

---

(١) انظر «الكشاف» (٤/ ٧٩٥).

(٢) انظر «جامع البيان» (٤/ ٢٣٢).

(٣) انظر «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٣٩).

إنها تختصُّ بنوْع ذلك الشخص، فتعمُّ ما يشبهه».

تنبيه

قد علمتَ مما ذُكر أنّ فرضَ المسألة في لفظٍ له عموم، أمّا آيةٌنزلت في مُعيَّنٍ ولا عمومَ للفظها فإنها تقصرُ عليه قطعًا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤۡتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٧، ١٨]، فإنّها نزلت في أبي بكر بالاجماع، إذِ الأَلِفُ والّلام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع بشرط ألاّ يكون هناك عهد، واللام في «الأتقىٰ» ليست موصولة؛ لأنها لا تُوصل بأفعل التفضيل إجماعًا، و«الأتقىٰ» ليس جمعًا، والعهد موجود.

المسألة الثالثة

[دخول صورة السبب في العام]

تَقدّم أنّ صورةَ السبب قطعيةُ الدخولِ في العامِّ[1]، وقد تنزلُ الآيات علىٰ الأسباب الخاصّة وتُوضع مع ما يناسبها من الآي العامة؛ رعايةً لنَظْمِ القرآن وحُسنِ السياق، فيكون ذلك الخاصّ قريبًا من صورة السبب في كونه قطْعيِّ الدخول في العام. **مثاله قوله تعالىٰ:** ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، فإنها إشارةٌ إلىٰ كعب بن الأشرف ونحوِه من علماءِ اليهود، لما قدِموا مكةَ وشاهَدَوا قتلىٰ بدرٍ وحرّضوا المشركين علىٰ محاربةِ النبيّ ﷺ، فسألوهم: «من أهدىٰ سبيلًا؟ محمدٌ وأصحابه أم

(١) راجع المسألة الأولىٰ من مسائل الباب.

نحن؟، فقالوا: أنتم»[١]، مع علمهم بما في كتابهم من نعتِ النبيّ ﷺ وأخذِ المواثيق عليهم ألا يكتموه، فكان ذلك أمانةً لازمةً لهم ولم يؤدوها، فقد تضمنت هذه الآية مع هذا القول التوعُّدَ عليه المفيدَ للأمر بمقابِلِه المشتملِ علىٰ أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبيّ ﷺ، بإفادة أنّه الموصوفُ في كتابهم.

وذلك مناسب لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فهذا عامٌّ في كل أمانة، وذلك خاصٌّ بأمانة هي صفةُ النبيّ ﷺ بالطريق السابق.

والعامُّ تالٍ للخاصّ في الرسم، مُتراخٍ عنه في النزول، والمناسبةُ تقتضي دخولَ ما دلّ عليه الخاصّ في العام، **ولهذا قال ابن العربي:** «وجه النّظم أنّه أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد ﷺ، وقولهم: «إن المشركين أهدىٰ سبيلًا»، فكان ذلك خيانة منهم، فانجرَّ الكلام إلىٰ ذكر جميع الأمانات». انتهىٰ.

قال بعضهم: «ولا يرِدُ تأخر نزول آية الأمانات عن التي قبلها بنحو ست سنين؛ لأن الزمان إنما يُشترط في سبب النّزول لا في المناسبة؛ لأنّ المقصودَ منها وضعُ آيةٍ في موضعٍ يناسبها، والآيات كانت تنزل علىٰ أسبابها ويأمر النبيُّ ﷺ بوضعها في المواضع التي علم من الله أنها مواضعُها».

---

(١) رواه ابن حبان (٦٥٧٢) وقال الشيخ الأرنؤوط: «إسناده صحيح علىٰ شرط الصحيح»، وقال ابن كثير بعدما أورده في «تفسيره» (٨/ ٥٠٤): «هكذا رواه البزار وإسناده صحيح»، ورواه أيضًا النّسائي في «الكبرىٰ» (١١٦٤٣).

المسألة الرابعة
[القول في أسباب النزول]

قال الواحديُّ[١]: «لا يحلُّ القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا علىٰ الأسباب وبحثوا عن علمها».

قال الحاكم في «علوم الحديث»[٢]: «إذا أخبرَ الصحابيُّ الذي شهِد الوحيَ والتنزيلَ عن آيةٍ من القرآن أنها نزلت في كذا فإنّه حديثٌ مُسند».

ومشىٰ علىٰ هذا ابن الصلاح وغيره، ومثّلوه بما أخرجه مسلم[٣] عن جابر، قال: «كانت اليهود تقول: من أتىٰ امرأته من دبرها فيقبلها جاء الولد أحول فأنزل الله: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٣]».

وقال ابن تيمية[٤]: «قولهم «نزلت هذه الآية في كذا» يُراد به تارةً سبب النزول، ويراد به تارةً أنّ ذلك داخلٌ في الآية».

وقال الزركشي[٥]: «قد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أنّ أحدهم إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا» فإنّه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم».

---

(١) انظر مقدمة «أسباب النزول» (١/ ١٠).

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٠).

(٣) رواه مسلم (١٤٣٥) وابن ماجة (١٩٢٥).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٣٩).

(٥) انظر: «البرهان» (١/ ٣٢).

تنبيه

ما تقدّم أنّه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من تابعيّ فهو مرفوعٌ أيضًا، لكنّه مرسل، فقد يُقبل إذا صحّ السّند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، كمُجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسلٍ آخر، ونحو ذلك.

المسألة الخامسة
[الترجيح عند تعدد الأقوال في أسباب النزول]

كثيرًا ما يذكر المفسرون لنزول الآية أسبابًا متعددة، وطريق الاعتماد في ذلك:

١-**أنْ يُنظر إلىٰ العبارة الواقعة،** فإن عبّر أحدهم بقوله: «نزلت في كذا» والآخر: «نزلت في كذا» وذكر أمرًا آخرَ فقد تقدّم أنّ هذا يُراد به التفسير لا ذِكر سبب النزول، فلا منافاةَ بين قولهما إذا كان اللفظ يتناولهما كما سيأتي تحقيقه في النوع الثامن والسبعين.

٢- **إنْ عبّر واحدٌ بقوله:** «نزلت في كذا» وصرّح الآخر بذكر سببٍ خلافه فهو المعتمد.

مثاله ما أخرجه البخاريّ[1] عن ابن عمر قال: «أنزلت ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٌ

(١) رواه البخاري (٤٥٢٧).

لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في إتيان النساء في أدبارهن»، وتقدّم عن جابر[١] التصريح بذكر سبب خلافه، فالمعتمد حديث جابر؛ لأنه نَقْلٌ، وقولُ ابن عمر استنباط منه، وقد وهّمه فيه ابن عباس.

٣- إنْ ذكر واحدٌ سببًا وآخرُ سببًا غيرَه؛ فإن كان إسنادُ أحدِهما صحيحًا دون الآخر فالصحيحُ المعتمدُ.

مثاله ما أخرجه الشيخان[٢] وغيرهما عن جندب: «اشتكىٰ النبيُّ ﷺ فلم يقم ليلةً أو ليلتين، فأتتْه امرأةٌ فقالت يا محمد! ما أرىٰ شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾».

وأخرج الطبراني[٣] وابن أبي شيبة عن حفص بن ميسرة «أنّ جروًا دخل بيت النبي ﷺ فدخل تحت السرير فمات، فمكث النبيّ ﷺ أربعةَ أيامٍ لا ينزل عليه الوحي، فقال: «يا خولة، ما حدث في بيت رسول الله؟ جبريل لا يأتيني»، فقلتُ في نفسي: لو هيأت البيت وكنسته! فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجت الجرو، فجاء النبي ﷺ ترعد لحيتُه - وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته الرعدة - فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَتَرۡضَىٰٓ﴾».

قال ابن حجر[٤] في شرح البخاري: «قصةُ إبطاءِ جبريل بسبب الجرو

---

(١) رواه البخاري (٤٥٢٨).

(٢) رواه البخاري (٤٩٨٣) ومسلم (١٧٩٧).

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٤٩) (٦٣٦)، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٣١٦) (٦١٣٦): «منكر».

(٤) انظر «فتح الباري» (٨/ ٧١٠).

مشهورةٌ، لكن كوْنها سبب نزول الآية غريب، وفي إسناده من لا يُعرف، فالمعتمد ما في الصحيح».

٤- أنْ يستويَ الإسنادان في الصحة، فيُرجّح أحدُهما بكوْن راويه حاضرٌ القصة، أو نحو ذلك من وجوه الترجيحات.

مثاله ما أخرجه البخاري[١] عن ابن مسعود قال: «كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ علىٰ عسيب، فمرّ بنفر من اليهود، فقالوا: «حدِّثنا عن الروح»، فقام ساعة ورفع رأسه فعرفتُ أنه يُوحىٰ إليه، حتىٰ صعد الوحي ثم قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]».

وأخرج الترمذي[٢] وصحّحه عن ابن عباس قال: «قالت قريشٌ لليهود: «أعطونا شيئًا نسألُ هذا الرجل»، فقالوا: «اسألوه عن الروح»، فسألوه فأنزل الله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية». **فهذا يقتضي** أنها نزلت بمكة، والأولُ خلافُه وقد رُجّح بأنّ ما رواه البخاري أصحُّ من غيره، وبأنّ ابن مسعود كان حاضر القصة.

٥- أنْ يمكن نزولها عُقيب السببين والأسباب المذكورة، بألا يكون معلومة التباعد كما في الآيات السابقة، فيُحمل علىٰ ذلك.

مثاله ما أخرجه البخاري[٣] عن ابن عباس أنّ هلالَ بن أميّة قذف

---

(١) رواه البخاري (١٢٥) ومسلم (٢٧٩٤).

(٢) رواه الترمذي (٣١٤٠) وصحّحه الألباني.

(٣) رواه البخاري (٢٦٧١) والترمذي (٣١٧٩).

امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبيُّ ﷺ: «البيّنة أوحدٌ في ظهرك»، فقال: «يارسول الله! إذا رأىٰ أحدُنا مع امرأته رجلًا ينطلق يلتمس البينة!»، فأُنزل عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ حتىٰ بلغ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩]».

وأخرج الشيخان[١] عن سهل بن سعد قال: «جاء عويمر إلىٰ عاصم بن عدي فقال: «اسأل رسول الله ﷺ: أرأيت رجلًا وجد مع امرأته رجلًا فقتله أيُقتل به، أم كيف يصنع؟»، [وفيه]: فقال ﷺ: «إنه قد أنزل فيك وفي صاحبتك قرآنًا»... الحديث. **جُمع بينهما** بأنّ أول ما وقع له ذلك هلال، وصادف مجيء عويمر أيضًا، فنزلت في شأنهما معًا، وإلىٰ هذا جنح النوويُّ وسبقه الخطيب فقال: «لعلّهما اتّفق لهما ذلك في وقت واحد».

قال ابن حجر[٢]: «لا مانع من تعدّد الأسباب».

٦- **ألاّ يُمكن ذلك،** فيُحمل علىٰ تعدّد النزول وتكرّره.

تنبيه

قد يكون في إحدىٰ القصتين «فتلا» فيَهِمُ الراوي فيقول: «فنزل»[٣]. **مثاله ما**

---

(١) رواه البخاري (٥٣٠٨) ومسلم (١٤٩٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٣١).

(٣) أي: قد يحتجُّ النبيُّ ﷺ في الرد علىٰ واقعة ما بآيةٍ سابقةٍ النزول، فيظنُّ الراوي أنّ الآية نزلت في هذه الواقعة خصوصًا.

أخرجه الترمذيُّ[١] وصححه عن ابن عباس قال: «مرّ يهوديٌّ بالنبيِّ ﷺ فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السماوات علىٰ ذه والأرضين علىٰ ذه، والماء علىٰ ذه والجبال علىٰ ذه، وسائر الخلق علىٰ ذه؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١] الآية». والحديث في الصحيح[٢] بلفظ: «فتلا رسول الله ﷺ»، وهو الصواب، فإنّ الآية مكيّة.

تنبيه

عكس ماتقدّم؛ أنْ يُذكر سببٌ واحدٌ في نزول آيات مُتفرّقة، ولا إشكال في ذلك، فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة.

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٤٠) وقال: «حديث حسن غريب صحيح» وضعّفه الألباني، ورواه أحمد (٢٢٦٧) وقال شعيب الأرنؤوط وأصحابُه في تعليقه علىٰ المسند: «هذا إسناد ضعيف، لكنه حسن لغيره».

(٢) رواه البخاري (٤٨١١) ومسلم (٢٧٨٦).

النوع العاشر
فيما أُنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول، والأصل فيه موافقات عُمر.

أخرج البخاري(١) عن أنس قال: قال عمر: «وافقتُ ربي في ثلاث، قلتُ: يارسول الله! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصلّىٰ؟ فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقلتُ: يارسول الله! إنّ نساءك يدخلُ عليهنّ البرُّ والفاجر، فلو أمرتهنّ أن يحتجبن؟ فنزلت آيةُ الحجاب، واجتمع علىٰ رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة، فقلت لهنّ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، فنزلت كذلك».

وأخرج مسلم(٢) عن عمر قال: «وافقت ربي في ثلاث؛ في الحجاب، وفي أسارىٰ بدر، وفي مقام إبراهيم».

يقرُب من هذا ماورد في القرآن علىٰ لسان النبي ﷺ وجبريل والملائكة [وغيرهم] غير مصرّح بإضافته إليهم، **كقوله:** ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ الآية، فإنّ هذا ورد علىٰ لسانه ﷺ لقوله آخرها: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، **وقوله:** ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤] الآية، فإنّه

---

(١) رواه البخاري (٤٠٢) وأحمد (١٥٧).

(٢) رواه مسلم (٢٣٩٩).

أوردها أيضًا علىٰ لسانِه، **وقوله:** ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤] الآية، واردٌ علىٰ لسان جبريل، **وقوله:** ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۝١٦٤ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ۝١٦٦﴾ [الصافات: ١٦٤، ١٦٦]، واردٌ علىٰ لسان الملائكة، **وكذا:** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، واردٌ علىٰ ألسنة العباد، إلا أنّه يمكن هنا تقدير «القول»، أي: «قولوا»، وكذا الآيتان الأُولَيَان، يصحّ أنْ يُقدّر فيهما: «قل».

الحادي عشر
ما تكرّر نزوله

صرّح جماعةٌ من المتقدّمين والمتأخرين بأنّ من القرآن ما تكرّر نزوله.

قال ابن الحصار: «قد يتكرر نزول الآية تذكيرًا وموعظة. وذكر من ذلك خواتيم سورة النحل، وأول سورة الروم». وذكر ابن كثير[(١)] منه آية الروح.

وقال الزركشي في «البرهان»[(٢)]: «قد ينزلُ الشيء مرتين تعظيمًا لشأنه وتذكيرًا عند حدوث سببه». ثم ذكر منه آيةَ الروح، وقولَه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] الآية. **قال:** «فإنّ سورةَ الإسراء وهود مكيّتان، وسببُ نزولهما يدلّ علىٰ أنهما نزلتا بالمدينة، ولهذا أشكل ذلك علىٰ بعضهم، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة». **قال:** «والحكمةُ في هذا أنّه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية وقد نزل قبل ذلك ما يتضمّنها، فيُوحي إلىٰ النبيّ ﷺ تلك الآية بعينها تذكيرًا لهم بها وبأنّها تتضمّن هذه».

تنبيه

قد يُجعل من ذلك الأحرف التي تُقرأ علىٰ وجهين فأكثر، ويدلّ له ما

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ١١٢).

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ٢٩ - ٣١).

أخرجه مسلم[(١)] من حديث أُبيّ: «إنّ ربي أرسل إليّ أنِ اقرأ القرآنَ علىٰ حرف، فرددتُ إليه: أنْ هوِّن علىٰ أُمّتي، فأرسل إليّ أنِ اقرأْه علىٰ حرفيْن، فرددتُ إليه: أنْ هوِّن علىٰ أُمّتي، فأرسل إليّ أنِ اقرأْه علىٰ سبعة أحرف»، فهذا الحديث يدلّ علىٰ أنّ القرآنَ لم ينزل من أول وهلة، بل مرة بعد أخرىٰ.

تنبيه

أنكر بعضُهم كوْن شيء من القرآن يتكرر نزوله، وهو مردود.

---

(١) رواه مسلم (٨٢٠).

الثاني عشر
ما تأخر حكمُه عن نزولِه وما تأخر نزولُه عن حكمِه

قال الزركشي في «البرهان»[(١)]: «قد يكون النزول سابقًا على الحكم».

قال البغوي[(٢)]: «﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١، ٢]، السورة مكيّة، وقد ظهر أثرُ الحِلّ يوم فتح مكة، حتى قال ﷺ: «أُحلّت لي ساعة من نهار»[(٣)].

من أمثلته: ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾، أخرج الشيخان[(٤)] من حديث بن مسعود أنّه قال: «دخل النبيُّ ﷺ مكةَ يومَ الفتح وحولَ الكعبة ثلاثمائة وستون نُصُبًا، فجعل يطعنُها بعودٍ كان في يده ويقول: «﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩]».

وقال ابن الحصّار: «ذكر اللهُ تعالى الزكاةَ في السّور المكيّات كثيرًا، ولم تُؤخذ الزكاةُ إلا بالمدينة بلا خلاف»، وأورد من ذلك قولَه تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المزمل: ٢٠].

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٣٢).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٨/ ٤٠٢).

(٣) رواه البخاري (١٠٤) ومسلم (١٣٥٣).

(٤) رواه البخاري (٢٤٧٨) ومسلم (١٧٨١).

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه:

١- **آية الوضوء**، ففي البخاري[١] عن عائشة قالت: «سقطت قلادةٌ لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسولُ الله ﷺ...»، [وفيه]: «ثمّ إنّ النبيَّ ﷺ استيقظ وحضرت الصبحُ فالتمس الماءَ فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]»، فالآيةُ مدنيةٌ إجماعًا، وفرضُ الوضوءِ كان بمكة.

٢- **آية الجمعة**، فإنها مدنيّة والجمعة فُرضت بمكة.

٣- **قوله تعالىٰ**: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية، فإنها نزلت سنة تسع، وقد فُرضت الزكاة قبلها في أوائل الهجرة.

قال ابنُ الحصار: «فقد يكون مصرفها قبل ذلك معلومًا ولم يكن فيه قرآنٌ متلو، كما كان الوضوءُ معلومًا قبل نزول الآية ثم نزلت تلاوة القرآن تأكيدًا به».

---

(١) رواه البخاري (٤٦٠٨).

الثالث عشر
ما نزل مُفرّقًا وما نزل جَمْعًا

الأول: غالبُ القرآن، ومن أمثلته في السّور القصار أولُ ما نزل من ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾، وأولُ ما نزل من الضّحىٰ إلىٰ قوله: ﴿فَتَرۡضَىٰٓ﴾.

ومن أمثلة الثاني: سورة الفاتحة والإخلاص والكوثر و﴿تَبَّتۡ﴾ و﴿لَمۡ يَكُنِ﴾ والنصر، والمعوذتان نزلتا معًا. ومنه في السّور الطوال[1] المرسلات، ففي المستدرك[2] عن ابن مسعود قال: «كنّا مع النبي ﷺ في غار فنزلت عليه: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾».

[سورة الأنعام]

أخرج أبو عُبيد[3] **والطبراني** عن ابن عباس قال: «نزلت سورة الأنعام بمكة ليلًا جملةً حولها سبعون ألف ملك».

وأخرج الطبراني[4] من طريق يوسف بن عطية الصفار -وهومتروك- عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «نزلت علي سورة

---

(١) أي: طوال المفصّل.

(٢) رواه مسلم (٢٢٣٤)، والحاكم وصحّحه (٢٩٩٤) وصحّحه الذهبي.

(٣) رواه أبو عبيد في «الفضائل» (١/ ٢٤٠) والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢١٥) (١٢٩٣٠). قالوا في «ط. ج» (١/ ٢٤٥): «ضعيف».

(٤) رواه الطبراني في «الصغير» (١٢٩٣٠) وضعّفه الهيثمي. انظر «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩) (١٠٩٩١).

الأنعام جملةً واحدة يُشيّعهاسبعون ألفَ ملَكٍ».

وأخرج أبو الشيخ عن أُبيّ بن كعب مرفوعًا: «أُنزلت عليّ سورةُ الأنعام جملةً واحدة يُشيّعها سبعون ألف ملك». وأخرج عن مجاهد قال: «نزلت الأنعام كلُّها جملةً واحدةً معها خمسمائةُ ملك». وأخرج عن عطاء قال: «أُنزلت الأنعامُ جميعًا ومعها سبعون ألف ملك». فهذه شواهد يُقوّي بعضُها بعضًا.

وقال ابن الصلاح في «فتاويه»[١]: الحديث الوارد في أنها نزلت جملةً لم نرَ له إسنادًا صحيحًا، وقد رُوي ما يخالفه، فرُوي أنها لم تنزل جملة واحدة، بل نزلت آيات منها بالمدينة اختلفوا في عددها. انتهىٰ.

---

(١) انظر: فتاوىٰ ابن الصلاح (ص: ٢٤٩).

الرابع عشر
مانزل مُشيّعًا ومانزل مُفردًا

قال ابن حبيب، وتبعه ابن النقيب: «من القرآن ما نزل مُشيّعًا، وهو سورة الأنعام شيعها سبعون ألف ملك...».

قلت: سورة الأنعام تقدّم[١] حديثها بطرقه، ومن طُرقه أيضًا ما أخرجه البيهقي[٢] والطبراني بسندُ ضعيف عن أنسٍ مرفوعًا: «نزلت سورةُ الأنعام ومعها موكبٌ من الملائكة يسدُّ مابين الخافقيْن لهم زجلٌ بالتقديس والتسبيح والأرض ترتج».

وأخرج الحاكم[٣] والبيهقي من حديث جابر قال: «لمانزلت سورة الأنعام سبّح رسول الله ﷺ ثم قال: «شيّع هذه السورة من الملائكة ماسدّ الأفق». قال الحاكم: «صحيح»، لكن قال الذهبي: «فيه انقطاع وأظنّه موضوعًا».



---

(١) انظر الباب السابق.

(٢) رواه البيهقي في «الشعب» (٢٢١٠) والطبراني في «الأوسط» (٦٤٤٧)، وقال الألباني: «منكر». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٢/ ٢٧٢) (٥٦٢٧).

(٣) رواه الحاكم (٣٢٢٦) وقال الذهبي: «لا والله لم يدرك جعفرٌ السديَّ، وأظنُّ هذا موضوعًا»، وقال الألباني: «علّةُ الحديث الانقطاع؛ فإنّ السديَّ إسماعيل مات سنة (١٢٧) وجعفر بن عوْن يومئذٍ صغيرٌ أو لم يولد بعد». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٢/ ٢٧٢) (٥٦٢٧).

الخامس عشر
ما أُنزِل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه على أحدٍ قبلَ النبيِّ ﷺ

من أمثلة الأول: ما أخرجه البخاري[١] عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «إنَّه -يعني النبي ﷺ- لموصوفٌ في التوراة ببعض صِفَتِهِ في القرآن: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وحرزًا للأُمّيّين...» الحديث.

وأخرج الحاكم[٢] عن ابن عباس، قال: «لمانزلت: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، قال ﷺ: «كلُّها في صُحُف إبراهيم وموسىٰ»».

ومن أمثلة الثاني: روىٰ مسلم[٣] عن ابن عباس: أتىٰ النبيَّ ﷺ ملكٌ، فقال: «أبشر بنورين قد أوتيتَهما لم يؤتهما نبيٌّ قبلَك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة».

---

(١) رواه أحمد (٦٦٢٢) والبخاري (٤٨٣٨).

(٢) رواه الحاكم (٢٩٣٠) والنسائيّ فى «الكبرىٰ» (١١٦٠٤). قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٣) رواه مسلم (٨٠٦).

السادس عشر
في كيفيّة إنزاله

مباحث الباب:

١-إنزاله من اللوح المحفوظ.

٢- كيفية الإنزال والوحي.

٣- إنزاله على سبعة أحرف.

فيه مسائل:

الأولى
[إنزاله من اللّوح المحفوظ]

قال تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾.

اختُلف في كيفية إنزاله من اللّوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدها

وهو الأصحُّ الأشهر: أنّه نزلَ إلى سماء الدنيا ليلةَ القدر في شهر رمضان جملةً واحدةً، ثم نزل بعد ذلك مُنجّمًا في عشرين سنة، أوثلاث وعشرين، أوخمس وعشرين، على حسب الخلاف في مدّةِ إقامتِه ﷺ بمكةَ بعد البعثة.

أخرج[١] **الحاكم والبيهقيّ وغيرهما** عن ابن عباس قال: «أُنزل القرآنُ في ليلة القدر جملةً واحدة إلىٰ سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزّله علىٰ رسول الله ﷺ بعضَه في إثر بعض».

وأخرج[٢] **الحاكم والبيهقيّ أيضًا والنَّسائيّ** عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن في ليلة واحدة إلىٰ السماء الدنيا ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك بعشرين سنة...».

الثاني

نزَل إلىٰ السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كلِّ ليلة مايُقدّر الله إنزالَه في كلِّ السنّة، ثم نزل مُنجمًا في جميع السنة. وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثًا، فقال: «يحتمل أنّه كان ينزل في كل ليلة قدر ما يحتاج الناس إلىٰ إنزاله إلىٰ مثلها من اللوح إلىٰ السماء الدنيا». ثم توقّف، هل هذا أولىٰ أو الأول؟.

قال ابن كثير[٣]: «وهذا الذي جعله احتمالًا نقلَه القرطبيُّ عن مقاتل بن حيان، وحكىٰ الإجماعَ علىٰ أنّه نزل جملةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلىٰ بيْت العزّة في السماء الدنيا».

---

(١) رواه الحاكم (٣٩٥٨) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي فى «الكبرىٰ» (٨٥٢١).

(٢) رواه الحاكم (٢٨٧٩) وصحّحه ووافقه الذهبي، ورواه النسائي فى «الكبرىٰ» (١١٣٠٨).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٠٢).

قلتُ: وممن قال بقول مقاتل: الحليميُّ والماورديُّ.

الثالث

أنّه ابتُدئ إنزالُه في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك مُنجمًا في أوقاتٍ مختلفة من سائر الأوقات. وبه قال الشعبيّ.

قال ابن حجر في «شرح البخاري»[١]: «والأول هو الصحيح المعتمد».

تنبيهات

الأول

قيل: «السرُّ في إنزاله جملةً إلىٰ السماء تفخيمُ أمرِه وأمرِ من نزل عليه، وذلك بإعلام سكّان السموات السبع أنّ هذا آخرُ الكتبِ المنزّلة علىٰ خاتم الرسل لأشرف الأمم، ولولا أنّ الحكمةَ الإلهية اقتضت وصولَه إليهم مُنجّمًا بحسب الوقائع لهبط به إلىٰ الأرض جملةً كسائر الكتب المنزلةِ قبلَه، ولكنّ الله باين بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملةً ثم إنزاله مفرّقًا تشريفًا للمنزّل عليه». ذكر ذلك أبو شامة في «المرشد الوجيز»[٢].

وقال السخاوي في «جمال القراء»[٣]: «في نزوله إلىٰ السماء جملةً تكريمُ بني آدمَ، وتعظيمُ شأنهم عند الملائكة، وتعريفُهم عناية الله بهم ورحمته لهم».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٤).

(٢) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٢٤).

(٣) انظر: «جمال القراء» (ص: ٦٧).

الثاني

قال ابنُ حجر في «شرح البخاري»[١]: «أخرج[٢] أحمد والبيهقيّ في «الشّعب» عن واثلةَ بن الأسقع أنّ النبيَّ ﷺ قال: «أُنزلت التوراةُ لستٍ مَضَيْن من رمضان، والإنجيلُ لثلاث عشرة خلت منه، والزّبورُ لثمان عشرة خلت منه، والقرآنُ لأربعٍ وعشرين خلت منه». **قال:** «وهذا الحديثُ مطابقٌ لقوله تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، ولقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، فيحتمل أنْ يكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فأُنزل فيها جملةً إلىٰ سماء الدنيا، ثم أُنزل في اليوم الرابع والعشرين إلىٰ الأرض أول ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾».

الثالث

قال أبو شامة[٣]: «فإن قيل: ما السرُّ في نزوله مُنجّمًا، وهلا نزل كسائر الكتب جملةً؟ **قلنا:** هذا سؤالٌ قد تولّىٰ الله جوابَه، فقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، يعنون كما أُنزل علىٰ مَنْ قَبْله من الرّسل، فأجابهم تعالىٰ بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي: أنزلناه كذلك مُفرقًا ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، أي: لنقوّي به قلبَك، فإنّ الوحيَ إذاكان يتجدّد في كلِّ حادثةٍ كان أقوىٰ بالقلب وأشدُّ عنايةً بالمرسَل إليه، ويستلزم ذلك كثرةَ

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٥).

(٢) رواه أحمد (١٦٩٨٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٥٣) وحسنّه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ١٠٤) (١٥٧٥).

(٣) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٢٧- ٢٨).

نزولِ الملَك إليه، وتجدّد العهد به وبما معه من الرّسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدثُ له من السّرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان أجودَ مايكونُ في رمضان؛ لكثرة لقائه جبريل».

تذنيب

ما تقدّم من أنّ سائرَ الكتب أُنزلت جملةً هو مشهورٌ في كلام العلماء وعلىٰ ألسنتهم، حتىٰ كاد يكون إجماعًا، ومن الأدلّة علىٰ ذلك آية الفرقان السابقة. فإن قلتَ: ليس في القرآن التصريح بذلك، وإنما هو علىٰ تقدير ثبوته قول الكفار، **قلتُ:** سكوته تعالىٰ عن الردّ عليهم في ذلك وعدوله إلىٰ بيان حكمته دليلٌ علىٰ صحّته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مُفرّقة لكان يكفي في الردّ عليهم أنْ يقول: «إنّ ذلك سنّة الله في الكتب التي أنزلها علىٰ الرسل السابقة»، كما أجاب بمثل ذلك قولهم: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾ [الفرقان: ٢٠] وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء: ٩٤] فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم﴾ [يوسف: ١٠٩] إلىٰ غير ذلك.

ومن الأدلّة علىٰ ذلك أيضًا: قوله تعالىٰ في إنزال التوراة علىٰ موسىٰ يوم الصّعقة: ﴿فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٤٤ وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡعِظَةٗ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ﴾ [الأعراف: ١٤٤، ١٤٥]، ﴿وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَۖ وَفِي

نُسْخَتِهَا هُدَى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٧١]، فهذه الآيات كلّها دالّة علىٰ إتيانه التوراة جملة.

وأخرج ابن أبي حاتم(١) عن ابن عباس قال: «أُعطي موسىٰ التوراة في سبعة ألواح من زبرجد، فيها تبيان لكل شيء وموعظة».

وأخرج النّسائيّ(٢) وغيره عن ابن عباس في حديث الفتون قال: «أخذ موسىٰ الألواح بعدما سكت عنه الغضب، فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلغهم من الوظائف، فثقلت عليهم وأَبَوْا أنْ يُقرّوا بها، حتىٰ نتق الله عليهم الجبل كأنّه ظلة، ودنا منهم حتىٰ خافوا أنْ يقع عليهم فأقرّوا بها».

فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملةً، ويؤخذ منها حكمة أخرىٰ لإنزال القرآن مُفرّقًا، فإنّه أدعىٰ إلىٰ قبوله إذا نزل علىٰ التدريج، بخلاف ما لو نزل جملةً واحدة فإنّه كان ينفر من قبوله كثيرٌ من النّاس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي، ويوضح ذلك ما أخرجه البخاريّ(٣) عن عائشة قالت: «إنما نزل أول ما نزل منه سورةٌ من المفصّل فيها ذكر الجنّة والنّار، حتىٰ إذا ثاب الناس إلىٰ الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: «لاتشربوا الخمر» لقالوا: لا ندَعُ الخمرَ أبدًا، ولو نزل: «لاتزنوا» لقالوا: لاندَعُ الزنا أبدًا».

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٥٦٢) رقم (٨٩٥٧).

(٢) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (١١٣٦٣) وابن أبي حاتم (٥/ ١٦١٠) رقم (٨٥١٥).

(٣) رواه البخاري (٤٩٩٣).

فرع

الذي استُقرئ من الأحاديث الصحيحة أنّ القرآنَ كان ينزل بحسب الحاجة، خمس آيات وعشرًا وأكثر وأقلّ، وقد صحّ نزولُ العشر آيات في قصة الإفك جملةً، وصحّ نزولُ عشر آيات من أول «المؤمنون» جملةً، وصحّ نزول: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدها.

المسألة الثانية
في كيفيّة الإنزال والوحي

قال البيهقيّ[١] في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾: «إنّا أسمعنا الملَك، وأفهمناه إياه، وأنزلناه بما سمع، فيكون الملَكُ مُنتقلًا به من عُلُوٍ إلىٰ سُفْل».

قال أبوشامة[٢]: «هذا المعنىٰ مطّردٌ في جميع ألفاظ الإنزال المضافة إلىٰ القرءان أو إلىٰ شيْء منه، يحتاج إليه أهل السّنة المعتقدون قِدم القرآن وأنّه صفةٌ قائمةٌ بذات الله تعالىٰ».

قلت: ويؤيد أنّ جبريلَ تلقّفه سماعًا من الله تعالىٰ ما أخرجه الطبراني[٣] من حديث النّواس بن سمعان مرفوعًا: «إذا تكلّم الله بالوحي أخذت السماء رجفة...». وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود: «إذا تكلّم الله بالوحي سمع أهل

---

(١) انظر: «شعب الإيمان» (١/ ٣٢٦).

(٢) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٢٧).

(٣) عزاه له الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩٤)، وقالوا في «ط. ج» (١/ ٢٩٤): «إسناده حسن».

السموات صلصلة كصلصلة السلسلة علىٰ الصفوان فيفزعون...». وأصل الحديث في الصحيح[١].

قال جماعةٌ من العلماء[٢]: «نزل القرآنُ جملةً في ليلة القدر من اللّوح المحفوظ إلىٰ بيتٍ يقالُ له بيتُ العزّة، فحفظَه جبريلوغشي علىٰ أهل السموات من هيْبة كلام الله، فمرّ بهم جبريلُ وقد أفاقوا، فقالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق، يعني القرآن، وهو معنىٰ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ...﴾ [سبأ: ٢٣]، فأتىٰ به جبريلُ إلىٰ بيت العزةفأملاه علىٰ السفرة الكتبة، يعني الملائكة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ١٥ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾ [عبس: ١٥، ١٦]».

قال الخُويي: «كلامُ اللهِ المنزّل قسمان، **قسمٌ** قال اللهُ لجبريل: «قل للنبيّ الذي أنت مُرسلٌ إليه: إنّ الله يقول افعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا»، ففهم جبريل ما قاله ربُّه، ثمّ نزل علىٰ ذلك النبي ﷺ، وقال له ما قاله ربُّه، ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول الملِكُ لمن يثق به: «قل لفلان: يقول لك الملِك اجتهد في الخدمة واجمع جندك»، **وقسمٌ آخر** قال الله لجبريل: «اقرأ علىٰ النبيّ ﷺ هذا الكتاب»، فنزل جبريلُ بكلمة اللهِ من غير تغيير، كما يكتب الملِك كتابًا ويُسلمه إلىٰ أمين ويقول اقرأه علىٰ فلان، فهو لا يغيّر منه كلمةً ولا حرفًا».

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٣٨) وصحّحه الألباني، ورواه ابن حبان في «صحيحه» برقم (٣٧) وصحّحه الشيخ شعيب الأرنؤوط، وأصل الحديث في «صحيح البخاري» (٤٨٠٠) من حديث أبي هريرة مرفوعًا. ولمزيد من الفوائد راجع كلام الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٥٦) والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٢٨٢) (١٢٩٣).

(٢) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٢٣).

فصلٌ [في كيفيّات الوحي]

ذكر العلماءُ للوحي كيفيات:

إحداها: أنْ يأتيَه الملَكُ في مثل صلصلة الجرس، كما في الصحيح[١]. وهذه الحالة أشدّ حالات الوحي عليه.

الثانية: أنْ يأتيَه في صورة الرّجل فيكلّمه، كما في الصحيح[٢].

الثالثة: أنْ ينفثَ في رُوعه الكلامَ نفثًا، كما قال ﷺ: «إنّ روحَ القُدُس نفثَ في رُوعي»[٣]. وهذا قد يرجعُ إلىٰ الحالة الأولىٰ أو التىٰ بعدها، بأنْ يأتيَه في إحدىٰ الكيْفيّتيْن وينفُثُ في رُوعه.

الرابعة: أنْ يكلّمه اللهُ، إمّا في اليقظةكما في ليلة الإسراء، أو في النوْم كما في حديث[٤] معاذ: «أتاني ربي فقال: فيم يختصم الملأ الأعلىٰ...».

---

(١) رواه البخاري (٢) ومسلم (٢٣٣٣)، ولمزيد من الفوائد راجع كلام الحافظ في «الفتح» (١/ ١٩).

(٢) انظر السابق.

(٣) رواه البيهقي فىٰ «الشعب» (١١٤١) وقال محققه: «رجاله ثقات»، ورواه البزار (٢٩١٤).

(٤) رواه أحمد (٣٤٨٤)، والترمذي وصحّحه (٣٢٣٥) وصحّحه الألباني.

المسألة الثالثة
في الأحرف السبعة التى نزل القرآن عليها

ورد حديثُ: «**نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف**» من رواية[١] جمع من الصحابة، وقد نصّ أبو عُبيْد[٢] علىٰ تواتره. وقد اختُلف في معنىٰ هذا الحديث علىٰ نحو أربعين[٣] قولًا، [منها]:

الأول

أنّه من المُشكل الذي لايُدرىٰ معناه؛ لأنّ الحرفَ في اللّغة يُطلق علىٰ حرف الهجاء وعلىٰ الكلمة وعلىٰ المعنىٰ وعلىٰ الجهة. قاله ابن سَعْدان النّحوي[٤].

الثاني

أنّ المرادَ بها الأوجهُ التي يقعُ فيها التغايرُ، ذكره ابن قتيبة[٥] وقال:

أوّلُها: مايتغيرُ حركتُه ولا يزولُ معناه وصورتُه، مثل: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾

---

(١) رواه البخاري (٤٩٩١، ٤٩٩٢) ومسلم (٨١٨).

(٢) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٣٩).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٢٦): «وقداختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة علىٰ أقوال كثيرة، بلّغها أبو حاتم بن حبان إلىٰ خمسة وثلاثين قولًا، وقال المنذري: أكثرها غير مختار»، ولمزيد من التفصيل راجع «الفتح» (٩/ ٢٣ - ٣٨)، ومقدمة «جامع البيان» (١/ ٢١ - ٦٧)، و«المرشد الوجيز» (ص: ٧٧- ١٣٧).

(٤) ذكره عنه أبوشامة في «المرشد الوجيز» (ص: ٩٣).

(٥) انظر: «تأويل مشكل القرآن» (ص: ٣١ - ٣٣).

[البقرة: ٢٨٢]، بالفتح والرفع[١].

وثانيها: ما يتغير بالفعل، مثل: ﴿بَٰعَدۡ﴾، و﴿بَٰعِدۡ﴾ [سبأ: ١٩]، بلفظ الماضي والطلب[٢].

وثالثها: ما يتغيّر بالنقط، مثل: ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و«ننشرُها»[٣].

ورابعها: ما يتغيّر بإبدال حرف قريب المخرج، مثل: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ [الواقعة: ٢٩]، و«طلع»[٤].

وخامسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [ق: ١٩]، و«سكرة الحق بالموت»[٥].

وسادسها: ما يتغيّر بزيادةٍ أونقصان، مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]، و«الذكر والأُنثىٰ»[٦].

وسابعها: ما يتغيّر بإبدال كلمةٍ بأخرىٰ، مثل: ﴿كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]، و«كالصوف المنفوش»[٧].

---

(١) قرأ ابن مُحيصن برفع الراء وهي قراءة شاذة.

(٢) قرأ يعقوب بلفظ الماضي: «ربُّنا باعَدَ»، والجمهور علىٰ النداء والطلب، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: «ربّنا بَعِّدْ»، والباقون: «ربَّنا باعِدْ».

(٣) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بالزاي المنقوطة، والباقون بالراء المهملة.

(٤) قراءة شاذة.

(٥) قراءة شاذة.

(٦) قراءة شاذة.

(٧) قراءة شاذة.

وتَعَقَّبَ هذا قاسمُ بن ثابت بأنّ الرخصةَ وقعت وأكثرُهم يومئذٍ لايكتب ولايعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها، وأُجيب بأنّه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة لاحتمال أنْ يكونَ الانحصار المذكور في ذلك وقع اتّفاقًا، وإنمّا اطُّلِع عليه بالاستقراء.

الثالث

قال أبو الفضل الرازي في «اللّوامح»: الكلام لايخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من إفرادٍ وتثنية وجمع، وتذكيرٍ وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: النقص والزيادة.

الخامس: التقديم والتأخير.

السادس: الإبدال.

السابع: اختلاف اللّغات، كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك.

الرابع

قال بعضهم[١]: «المراد بها كيفية النطق بالتلاوة، من إدغام وإظهار وتفخيم

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٢٢٦).

وترقيق وإمالة وإشباع ومد وقصر وتشديد وتخفيف وتليين وتحقيق».

الخامس

قال ابن الجزري[١]: «تتبعتُ صحيحَ القراءة وشاذَّها وضعيفَها ومنكرَها فإذا هي يرجعُ اختلافُها إلىٰ سبعة أوجه لا يخرج عنها:

[الأول]: إما في الحركات بلا تغير في المعنىٰ والصورة، نحو: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٧] بأربعة[٢]، و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣] بوجهين[٣].

[الثاني]: أو بتغير في المعنىٰ فقط، نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧][٤].

[الثالث]: وإما في الحروف بتغير المعنىٰ لا الصورة، نحو: ﴿تَبْلُواْ﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿تَتْلُواْ﴾[٥].

[الرابع]: أو عكس ذلك، نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿ٱلسِّرَٰطَ﴾[٦].

[الخامس]: أو بتغيرهما، نحو: ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾ [الجمعة: ٩]، «فامضُواْ»[٧].

---

(١) انظر: «النشر» (ص: ٢٦).

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف «البَخَل»، وقرأ الباقون «البُخْل»، وقُرئ شاذًا: «البُخُل»، «البَخْل».

(٣) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، والباقون بكسرها.

(٤) قرأ ابن كثير بنصب «آدمَ» ورفع «كلماتٌ».

(٥) قرأ حمزة والكسائي وخلف: «تتلو» بتاءين.

(٦) قرأ قنبل ورويس: «السراط» بالسين.

(٧) قراءة شاذة.

[السادس]: وإما في التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾[١] [التوبة: ١١١].

[السابع]: أو في الزيادة والنقصان، نحو: ﴿وَصَّىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، «أَوْصىٰ»[٢].

قال: «وأمّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروْم والإشمام والتحقيق والتسهيل والنقل والإبدال فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع فيه اللّفظ أو المعنىٰ؛ لأنّ هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أنْ يكونَ لفظًا واحدًا». انتهىٰ.

السادس

أنّ المرادَ سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلم وعجّل وأسرع، وإلىٰ هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير[٣] وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البرّ لأكثر العلماء.

ويدلُّ له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرةَ: «أنّ جبريلَ قال: «يا محمد، اقرأ القرآن علىٰ حرف»، قال ميكائيل: «استزده...»، حتىٰ بلغ سبعة أحرف، قال: «كلٌّ شافٍ كافٍ ما لم تُختم آيةُ عذاب برحمة أو رحمة بعذاب»، نحو قولك: تعال وأقبل وهلم واذهب وأسرع وعجّل». هذا اللفظ رواية

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم «يُقتَلون».

(٢) قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر: «وأَوْصَىٰ»، والباقون: «ووصَّىٰ».

(٣) انظر: مقدمة «جامع البيان» (١/ ٥٧).

أحمد[١] وإسناده جيد.

وعند أحمد[٢] من حديث أبي هريرة: «أُنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف: عليمًا حكيمًا غفورًا رحيمًا». وعنده[٣] أيضًا من حديث عمر: «أنّ القرآن كلُّه صواب مالم تجعل مغفرة عذابًا أوعذابًا مغفرة». أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: «إنما أرادَ بهذا ضربَ المثلِ للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معانٍ متفقٌ مفهومُها، مختلفٌ مسموعُها، لا يكون في شيء منها معنىٰ وضدُّه، ولا وجه يخالفُ معنىٰ وجهٍ خلافًا ينفيه ويضادُّه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدُّه». ثم أسند عن أُبيّ بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]: مَرُّوا فيه، سَعَوْا فيه[٤].

قال الطحاوي: «وإنما كان ذلك رخصة لما كان يتعسّر علىٰ كثيرٍ منهم التلاوة بلفظٍ واحد لعدم عِلْمِهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثم نُسخ بزوالِ العذر وتيسُّرِ الكتابة والحفظ». وكذا قال ابن عبد البرّ والباقلاني وآخرون[٥].

---

(١) رواه أحمد (٢٠٤٢٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «صحيح لغيره، وهذا إسنادٌ ضعيف»، وليس في رواية أحمد الزيادة المذكورة: «نحو قولك: تعال وأقبل وهلمّ»، ولم أقف علىٰ الأثر عند الطبراني، وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥١) وقال: «رواه أحمد، والطبراني بنحوه، إلا أنّه قال: واذهب وأدبر».

(٢) رواه أحمد (٨٣٩٠) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، وانظر تعليق الطحاوي آخر المسألة.

(٣) رواه أحمد (١٦٣٦٦) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، وانظر تعليق الطحاوي آخر المسألة.

(٤) قراءة شاذة.

(٥) قال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه في التعليق علىٰ «المسند» (٣٤/ ٧١) (٢٠٤٢٥): «هذه الأحاديث التي ورد فيها التيسير علىٰ الناس في عهده ﷺ أنْ يقرؤوا بالمترادف بشرط أن لا يُخلَّ بالمعنىٰ
=

السابع

أنّ المرادَ سبع لغات، وإلىٰ هذا ذهب أبو عُبيد[1] وثعلب والأزهري وآخرون، واختاره ابنُ عطية[2] وصحّحه البيهقيُّ في «الشعب»، وتُعُقّب بأنّ لغات العرب أكثر من سبعة، وأُجيب بأنّ المرادَ أفصحُها.

وقال أبو حاتم السجستاني[3]: «نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر». واستنكر ذلك ابن قُتيبة وقال: «لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش»، واحتجّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، فعلىٰ هذا تكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الأهوازي[4].

وقال أبو عُبيد[5]: «ليس المراد أنّ كلَّ كلمةٍ تُقرأ علىٰ سبع لغات، بل اللغات السبع مُفرّقةٌ فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هُذيلٍ، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم». قال: «وبعض اللغات أسعدُ بها من بعضٍ وأكثرُ نصيبًا».

= إنما هو في أول الأمر، حتىٰ إذا ذلّت ألسنتهم بالقرآن نُسخ هذا الحكم، وحفظ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم القرآن الذي أُنزل علىٰ محمد ﷺ بلفظه ومعناه، وهو الذي تلاه عليه جبريل وحفظه منه النبيُّ ﷺ، وحفظه بعض الصحابة، وسجّله كُتّابُ الوحيّ». انتهىٰ قولهم، وراجع تعقيب قاسم بن ثابت السابق علىٰ القول الثالث.

(١) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٣٩ - ٣٤٠).

(٢) انظر المحرر الوجيز «١/ ٤٤ - ٤٥».

(٣) انظر قوله مسندًا في «المرشد الوجيز» (ص: ٩٣ - ٩٤).

(٤) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٩٥).

(٥) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٣٩).

ونقل أبو شامة[(١)] عن بعض الشيوخ أنّه قال: «أُنزل القرآن أولًا بلسان قريش ومن جَاوَرَهم من العرب الفُصحاء، ثم أُبيح للعرب أنْ يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها علىٰ اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال عن لغته إلىٰ لغة أخرىٰ للمشقة، ولما كان فيهم من الحميّة ولطلب تسهيل فهم المراد»[(٢)].

---

(١) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٩٥).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه [كتاب: فضائل القرآن، باب: نزل القرآن بلغة قريش وعرب...] ح (٤٩٨٤) من حديث عثمان رضي الله عنه: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فإنّ القرآنَ أنزل بلسانهم ففعلوا»، وكذا عزاه الحافظ في الفتح (٩/ ٩) لابن أبي داود: أنّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلىٰ ابن مسعود «أنّ القرآنَ نزل بلغة قريش...»، قالوا في «ط. ج» (١/ ٣٢٣): «فيُرجح هذا والله أعلم». انتهىٰ. وقال أبوشامة في «المرشد الوجيز» (ص ١٠٢) ونقله عنه الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٧): «أشار عثمان رضي الله عنه إلىٰ أول نزوله، ثم إنّ الله تعالىٰ سهّله علىٰ الناس فجوّز لهم أنْ يقرءوه علىٰ لغاتهم علىٰ ما سبق تقريره؛ لأنّ الكلّ لغات العرب، فلم يخرج عن كوْنه بلسان عربي مبين. وأمّا من أراد من غير العرب حفظه فالمختار له أنْ يقرأه علىٰ لسان قريش، وهذا إن شاء الله تعالىٰ هو الذي كتب فيه عمر إلىٰ ابن مسعود : «أقرئ الناس بلغة قريش»؛ لأنّ جميع لغات العرب بالنسبة إلىٰ غير العربي مستوية في التعسّر عليه، فإذًا لا بد من واحدة منها، فلغة النبي ﷺ أولىٰ له، وإنْ أقرئ بغيرها من لغات العرب فجائزٌ فيما لم يخالف خط المصحف، وأما العربيّ المجبول علىٰ لغة فلا يُكلّف لغة قريش لتعسرها عليه، وقد أباح الله تعالىٰ القراءة علىٰ لغته، والله أعلم»، قال ابن حجر: «ويشيرُ إلىٰ هذا قولُه في حديث أُبيّ: «هوّن علىٰ أمّتي»، وقولُه: «إنّ أُمّتي لا تطيق ذلك»، وكأنّه انتهىٰ عند السبع لعلمه أنّه لا تحتاج لفظةٌ من ألفاظه إلىٰ أكثر من ذلك العدد غالبًا، وليس المُرادُ كما تقدّم أنّ كلَّ لفظةٍ منه تُقرأ علىٰ سبعة أوجه. قال بن عبد البر: «وهذا مُجمعٌ عليه، بل هو غير ممكن، بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأعلىٰ سبعة أوجه إلا الشيء القليل».

وزاد غيره[١]: «أنّ الإباحة المذكورة لم تقع بالتّشهّي بأنْ يُغير كلُّ أحدٍ الكلمة بمرادفها في لغته، بل المَرْعِيُّ في ذلك السماعُ من النبي ﷺ». واستشكل بعضُهم هذا بأنّه يلزم عليه أنّ جبريلَ كان يلفظ باللفظ الواحد سبعَ مرات، وأُجيب بأنّه إنما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلىٰ أنْ تمت سبعة.

وبعد هذا كله رُدَّ[٢] هذا القول بأنّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم

---

(١) هو الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٧).

(٢) نقل ابنُ عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٤٤ - ٤٥) عن بعض أهل العلم الردّ علىٰ هذه الحجة، قال: «والاستدلال بأنّ لغة عمر وأبيّ وهشام وابن مسعود واحدة فيه نظر، لأنّ ما استعملته قريش في عبارتها ومنهم عمر وهشام، وما استعملته الأنصار ومنهم أُبيّ، وما استعملته هُذيل ومنهم ابن مسعود قد يختلف، ومن ذلك النحوِ من الاختلاف هو الاختلافُ في كتاب الله سبحانه، فليست لغتُهم واحدة في كل شيء، وأيضًا فلو كانت لغتُهم واحدة بأنْ نفرضهم جميعًا من قبيلة واحدة لما كان اختلافهم حجة علىٰ من قال: «إن القرآن أُنزل علىٰ سبع لغات»، لأن مُناكرتهم لم تكن لأن المنكِر سمِعَ ما ليس في لغتِه فأنكره، وإنما كانت لأنّه سمع خلافَ ما أقرأهُ النبيُّ ﷺ، وعساه قد أقرأه ما ليس من لغتِه واستعمالِ قبيلِته». انتهىٰ. «والرّاجح أنّ الأحرف السبعة المشار إليها في الأحاديث الشريفة يُراد بها سبع لغات من لغات العرب، إذ الحرف هو اللغة أو اللهجة، والمصحف العثماني مشتملٌ علىٰ الأحرف السبعة؛ لأنّ مظاهر اختلاف اللّهجات موجودة، ومن المعلوم أنها عشرة: ١- الإبدالُ، ٢- التصحيح والإعلال، ٣- الاختلاف في الإعراب، ٤- التردّد بين الإعراب والبناء، ٥- الزيادة والنقصان، ٦- الفكّ والإدغام، ٧- الاختلاف في هيئة النطق من إمالة وتفخيم وترقيق وإخفاء وإظهار، ٨- القلب المكاني، ٩- المشترك والمتضاد، وهذا لا يدخل في الرسم إذ هو متعلق بالمعنىٰ لا بالخط، ١٠- المترادف، وهو كسابقه، محورُه المعنىٰ». انظر «المتحف في رسم المصحف» (ص: ١٠١ - ١١١).

كلاهما قُرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة وقد اختلفت قراءتهما، ومُحال أنْ ينكر عليه عمر لغته، فدلّ علىٰ أنّ المراد بالأحرف السبعة غير اللغات.

تنبيه

اختُلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة علىٰ جميع الأحرف السبعة؟ فذهب جماعاتٌ من الفقهاء والقُرّاء والمتكلمين إلىٰ ذلك، وبنوْا عليه أنّه لايجوز علىٰ الأمّة أنْ تهملَ نقلَ شيءٍ منها، وقد أجمع الصحابةُ علىٰ نقل المصاحف العثمانية من الصُّحف التي كتبَها أبوبكر، وأجمعوا علىٰ ترك ما سوىٰ ذلك.

وذهب جماهيرُ العلماء من السّلف والخلف وأئمة المسلمين إلىٰ أنها مُشتملةٌ علىٰ ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ علىٰ جبريل، مُتضمّنة لها لم تترك حرفًا منها. **قال ابنُ الجزري**[1]: «وهذا هو الذي يظهر صوابه، ويجاب عن الأول بما ذكره ابن جرير أنّ القراءة علىٰ الأحرف السبعة لم تكن واجبة علىٰ الأمة، وإنما كان جائزًا مُرخصًّا لهم فيه، فلما رأىٰ الصحابة أنّ الأمّة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا علىٰ حرف واحد اجتمعوا علىٰ ذلك اجتماعًا شائعًا، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام، ولا شكّ أنّ القرآنَ نُسخ منه في العرضة الأخيرة وغُيّر، فاتّفق الصحابةُ علىٰ أن كتبوا ما تحقّقوا أنه قرآن مُستقر في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوىٰ ذلك».

---

(١) انظر: «النشر» (ص: ٣١).

أخرج ابن أشتة في «المصاحف» وابن أبي شيبة[١] في «فضائله» عن عَبِيدَة السَّلْماني قال: «القراءة التي عُرضت علىٰ النبي ﷺ في العام الذي قُبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم».

وأخرج ابن أشتة عن ابن سيرين قال: «كان جبريل يعارض النبي ﷺ كل سنة في شهر رمضان مرة، فلما كان العام الذي قُبض فيه عارضه مرتين، فيروْن أنْ تكونَ قراءتُنا هذه علىٰ العرضة الأخيرة»[٢].

وقال البغوي في «شرح السنة»[٣]: «إنّ زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بُيِّن فيها ما نُسخ وما بقي، وكتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يُقرئ الناس بها حتىٰ مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولّاه عثمان كتْب المصاحف».

---

(١) في «المصنف» (١٥/ ٥٦٠) (٣٠٩٢٢)، قال محقّقه: «حديثٌ مُرسل، ورجاله ثقات».

(٢) روىٰ البخاري من حديث أبي هريرةرضي الله عنه، قال: «كان يُعرض علىٰ النبي ﷺ القرآن كلّ عام مرة، فعُرض عليه مرتين في العام الذي قُبض فيه...»، وأخرج الحاكم وغيره عن سمرة رضي الله عنه قال: «عُرض القرآن علىٰ رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: إنّ قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة». رواه الحاكم وصحّحه (٢٩٠٤) وصحّحه الذهبي، ورواه البزار (٤٥٦٤).

(٣) انظر: «شرح السنة» (٤/ ٥٢٥- ٥٢٦).

السابع عشر
في معرفة أسمائه وأسماء سوره

قال الجاحظُ: «سمَّىٰ اللهُ كتابَه اسمًا مخالفًا لِما سمَّىٰ العربُ كلامَهم علىٰ الجملةِ والتفصيل، سمَّىٰ جُملتَه قرآنًا كما سمَّوْا ديوانًا، وبعضَه سورةً كقصيدة، وبعضَها آيةً كالبيت، وآخرَها فاصلة كقافية».

وقال شيذلةُ في «البرهان»: «سمّىٰ اللهُ تعالىٰ القرءانَ كتابًا في قوله: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الدخان: ١، ٢]، وذكرًا: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وفرقانًا: ﴿نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، وقرءانًا: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧]». انتهىٰ.

فأمّا تسميتُه كتابًا فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار علىٰ أبلغ وجه، والكتاب لغةً: الجمع.

وأمّا القرآن: فاختُلف فيه، فقال جماعة: «هو اسم علم غير مشتقّ، خاصٌّ بكلام الله، فهو غير مهموز»، وبه قرأ ابن كثير(١)، وهو مرويٌّ عن الشافعيّ. أخرج البيهقيّ والخطيب وغيرهما عنه أنّه كان يهمز «قرأت»، ولا يهمز «القرآن»، ويقول: «القران اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من «قرأت»، ولكنه اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل».

---

(١) أي قرأ كلمة «القرآن» كيفما جاءت بالنقل من غير همز، وقرأ الباقون بالهمز.

وقال قوم منهم الأشعري: «هو مشتقٌ من قرنتُ الشيء بالشيء، إذا ضممتُ أحدَهم إلىٰ الآخر، وسُمّي به لِقِران السّور والآيات والحروف فيه».

وقال آخرون منهم الزجّاج: «هو وصفٌ علىٰ فُعلان مشتقّ من القَرء، بمعنىٰ الجمع، ومنه قرأت الماء في الحوض، أي: جمعته». قال أبو عبيدة(١): «وسُمّي بذلك لأنّه جمع السور بعضها إلىٰ بعض».

وقال الراغب(٢): «لا يُقال لكلِّ جمعٍ قرآن، ولا لجمع كلِّ كلامٍ قرآن». قال: «وإنما سُمّي قرآنًا لكونه جمع ثمرات الكتب السالفة المنزلة». وقيل: «لأنه جمع أنواع العلوم كلّها».

وأمّا الفرقان فلأنّه فرق بين الحق والباطل.

وأمّا الذكر فلما فيه من المواعظ وأخبار الأمم الماضية، والذكر أيضًا الشرف، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أي شرفٌ؛ لأنّه بلغتهم.

فصلٌ في أسماء السور

قال القُتَبي: «السورة تُهمز ولا تُهمز، فمن همزها جعلها من «أسأرتُ»، أي: أفضلتُ، من «السؤر» وهو ما بقي من الشراب في الإناء، كأنّها قطعة من القرآن». ومنهم من يشبهها بسور البناء، أي: القطعة منه، أي منزلة بعد منزلة.

---

(١) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ١).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٦٦٨).

وقيل: «من سور المدينة؛ لإحاطتها بآياتها، واجتماعها كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السوار لإحاطته بالساعد». وقيل: «لتركيب بعضها علىٰ بعض، من التسوّر بمعنىٰ التصاعد والتركّب، ومنه: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]».

وقد ثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار، ولولا خشية الإطالة لبيّنت ذلك.

فصلٌ

قد يكون للسورة اسم واحد وهو كثير، وقد يكون لها اسمان فأكثر، من ذلك:

الفاتحة:

أخرج ابن جرير[١] عن أبي هريرة أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «هي أمّ القرآن وهي فاتحة الكتاب وهي السبع المثاني».

وروىٰ أحمد[٢] عن أبي هريرة أنّ النبيَّ ﷺ قال: «هي أمّ القرآن وهي السبع المثاني وهي القرآن العظيم».

١- **فاتحة الكتاب:** سُمّيت بذلك لأنه يُفتتح بها في المصاحف وفي التعليم وفي القراءة في الصلاة.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ١٠٧)، ورواه البخاري (٤٧٠٤) بلفظ: «أمُّ القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم».

(٢) رواه أحمد (٩٧٨٨) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين»، ورواه البيهقي في «الشعب» (٢١٢٢) وحسّنه محقّقه، وراجع التعليق السابق.

٢- **أم القرءان:** اختُلف لم سُمّيت بذلك، **فقيل:** «لأنها يُبدأ بكتابتها في المصاحف، وبقراءتها في الصلاة قبل السورة». قاله أبو عبيدة في «مجازه»[(١)]، وجزم به البخاري في صحيحه[(٢)].

واستُشكل بأنّ ذلك يُناسب تسميتَها فاتحة الكتاب لا أمّ الكتاب، وأُجيب بأنّ ذلك بالنّظر إلىٰ أنّ الأم مُبتدأ الولد. **قال الماوردي**[(٣)]: «سُمّيت بذلك لتقدّمها وتأخر ماسواها تبعًا لها؛ لأنها أَمّته، أي: تقدّمته، ولهذا يقال لراية الحرب «أمّ» لتقدّمها واتّباع الجيش لها، ويُقال لمكة أمّ القرىٰ لتقدّمها علىٰ سائر القرىٰ».

وقيل: «أمّ الشيء: أصلُه، وهي أصلُ القرآن؛ لانطوائها علىٰ جميع أغراض القرآن وما فيه من العلوم والحكم»، كما سيأتي تقريره في النوع الثالث والسبعين.

٣- **القرآن العظيم:** سُمّيت بذلك لاشتمالها علىٰ المعاني التي في القرآن.

٤- **السبع المثاني:** أمّا تسميتها سبعًا فلأنّها سبع آيات. أخرج الدّارقطني[(٤)] ذلك عن عليّ.

وأمّا المثاني فيحتمل أنْ يكونَ مُشتقًّا من الثناء، لما فيها من الثناء علىٰ الله تعالىٰ، ويحتمل أنْ يكونَ من الثنيا؛ لأنّ الله استثناها لهذه الأمة، ويحتمل أنْ يكونَ

---

(١) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٢٠).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٦/ ١٧) [ك: التفسير، ب: ما جاء في الفاتحة].

(٣) انظر: «النكت والعيون» (١/ ٤٦).

(٤) أخرجه في «سننه» (١١٩٤)، وقال الغساني في «تخريج الأحاديث الضعاف» (ص: ١١١) (٢٥٧): «رجاله ثقات».

من التثنية؛ لأنها تُثنّي في كل ركعة، ويُقوّيه ما أخرجه ابن جرير[(١)] بسند حسن عن عمر قال: «السبعُ المثاني فاتحة الكتاب تثنّي في كل ركعة».، وقيل: «لأنها تُثنّىٰ بسورة أخرىٰ»، وقيل: «لأنها علىٰ قسمين: ثناء ودعاء»، وقيل: «لأنها كلّما قرأ العبدُ منها آيةً ثنّاه الله بالإخبار عن فعله، كما في الحديث»، وقيل غير ذلك.

البقرة وآل عمران: في صحيح مسلم[(٢)] تسميتُهُما «الزهراوين».

الأنفال: أخرج أبو الشيخ عن سعيد[(٣)] بن جبير قال: «قلت لابن عباس: سورة الأنفال، قال: «تلك سورة بدر».

براءة: تُسمّىٰ **التوبة** لقوله فيها: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٧] الآية. **والفاضحة:** أخرج البخاريّ[(٤)] عن سعيد بن جبير قال: «قلتُ لابن عباس: سورة التوبة، قال: «بل هي الفاضحة، مازالت تنزل: ﴿وَمِنْهُم...﴾ ﴿وَمِنْهُم...﴾ حتىٰ ظننا ألا يبقىٰ أحدٌ منّا إلا ذُكر فيها». **والمُقشقشة:** أخرج أبو الشيخ من حديث[(٥)] ابن عمر، قال: «ما كنا ندعوها إلا المقشقشة»، أيْ: المبرّئة من النّفاق.

---

(١) أخرج ابن جرير وغيره ذلك عن قتادة. انظر: «جامع البيان» (١٧/ ١٣٦). ولم أقف علىٰ شيء فيه عن عمر.

(٢) رواه مسلم (٨٠٤) وأحمد (٢٢١٤٦).

(٣) رواه البخاري (٤٨٨٢) ومسلم (٣٠٣١).

(٤) رواه البخاري (٤٨٨٢) ومسلم (٣٠٣١).

(٥) انظر: «محاسن التأويل» (٥/ ٣٤٣).

النّحل: قال قتادة: «تُسمّىٰ سورة النِّعَم». أخرجه ابن أبي حاتم[١]، قال ابن الفرس: «لِما عدّد الله فيها من النعم علىٰ عباده».

الإسراء: تُسمّىٰ سورة «سبحان»، وسورة بني إسرائيل.

فاطر: تُسمّىٰ سورة الملائكة.

محمد: تُسمّىٰ القتال.

الحشر: أخرج البخاريّ[٢] عن سعيد بن جبير قال: «قلتُ لابن عباس: سورة الحشر، «قال: قل: سورة بني النضير».

المُمتحَنة: قال ابن حجر[٣]: «المشهور في هذه التسمية أنها بفتح الحاء وقد تكسر، فعلىٰ الأول هو صفة المرأة التي نزلت السورة بسببها، وعلىٰ الثاني هي صفة السورة، كما قيل لبراءة الفاضحة».

الطلاق: تُسمّىٰ سورة النساء القصرىٰ، كذا سمّاها ابن مسعود. أخرجه البخاري[٤] وغيره.

الكافرون: تُسمّىٰ المقشقشة، أخرجه ابن أبي حاتم[٥].

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١٢٦١٧).

(٢) رواه البخاري (٤٨٨٢) ومسلم (٣٠٣١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٦٣٣).

(٤) رواه البخاري (٤٩١٠).

(٥) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١٩٥١٥) ورواه البيهقي في «الشعب» (٢٢٩٢).

تبّت: تُسمّىٰ سورة المسد.

والفلق والناس: يقال لهما المعوّذتان.

تنبيه

قال الزركشي في «البرهان»[1]: «ينبغي البحث عن تعداد الأسامي، هل هو توقيفي أو بما يظهر من المناسبات، فإن كان الثاني فلم يعدم الفطِن أنْ يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضي اشتقاق أسماء لها، وهو بعيد».

قال: «وينبغي النظر في اختصاص كل سورة بما سُمّيت به، ولا شكّ أنّ العربَ تُراعي في كثير من المسمّيات أخذَ أسمائِها من نادرٍ أو مُستغرَبٍ يكون في الشيء، من خلق أو صفةٍ تخصُّه، أو يكون معه أحكم، وعلىٰ ذلك جرت أسماءُ سور القرآن، كتسمية سورة «البقرة» بهذا الاسم لقرينةِ قصة البقرة المذكورة فيها، وسُميت سورة «النساء» بهذا الاسم لما تردد فيها شيء كثير من أحكام النساء، وتسمية سورة «الأنعام» لما ورد فيها من تفصيل أحوالها، وإن كان قد ورد لفظ «الأنعام» في غيرها، إلا أنّ التفصيلَ الواردَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًاۚ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [الأنعام: ١٤٢ - ١٤٤] لم يرد في غيرها، كما ورد ذكرُ النساء في سور إلا أنّ ما تكرر وبُسط من أحكامهن لم يرد في غير سورة «النساء»، وكذا سورة «المائدة» لم يرد ذكرُ المائدة في غيرها فسُمّيت بما يخصُّها.

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٢٧٠).

خاتمة

قُسّم القرآن إلىٰ أربعة أقسام وجُعل لكلِّ قسم منه اسم، أخرج أحمد[(١)] وغيره من حديث واثلة بن الأسقع أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «أعطيتُ مكان التوراة السبع الطُّوَل، وأعطيتُ مكان الزبور المئين، وأعطيتُ مكان الإنجيل المثاني، وفُضّلتُ بالمفصّل».

---

(١) رواه أحمد (١٦٩٨٢) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه البيهقي في «الشعب» (٢١٩٢) وحسّنه محقّقه.

الثامن عشر
في جمعه وترتيبه

مباحث الباب:

١- جمع القرآن.

٢- الفرق بين جَمعِ أبي بكرٍ وجمعِ عثمانَ.

٣- فصلٌ في ترتيب الآيات.

٤- فصلٌ في ترتيب السور.

٥- السبع الطوال والمئون والمثاني والمفصل.

[١- جمع القرآن]

قال الدير عاقولي في «فوائده» [بسنده إلىٰ] زيد بن ثابت قال: «قُبض النبيّ ﷺ ولم يكن القرآن جُمع في شيء».

قال الخطابي[1]: «إنما لم يجمع النبيُّ ﷺ القرآنَ في المصحف لِما كان يترقّبه من ورود ناسخٍ لبعض أحكامه أوتلاوتِه، فلمّا انقضىٰ نزوله بوفاته ألهمَ اللهُ الخلفاءَ الراشدين ذلك وفاءً بوعده الصّادق بضمان حفظِه علىٰ هذه الأمة، فكان ابتداءُ ذلك علىٰ يدِ الصدّيق بمشورة عمر، وقد كان القرآن كُتب كلُّه في

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١٢).

عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مُرتّب السور».

قال الحاكم في «المستدرك»: «جُمع القرآن ثلاث مرات، إحداها بحضرة النبي ﷺ»، ثم أخرج بسندٍ علىٰ شرط الشيخين عن زيد بن ثابت، قال: «كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلّف القرآن من الرقاع...» الحديث[(١)]».

قال البيهقيُّ[(٢)]: «يُشبه أنْ يكونَ المرادُ به تأليفَ ما نزل من الآيات المتفرّقة في سورها وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ».

الثانية: بحضرة أبي بكر. روىٰ البخاريُّ[(٣)] في صحيحه عن زيد بن ثابت قال: «أرسلَ إليّ أبو بكر مقتلَ أهلِ اليمامة، فإذا عمر بن الخطّاب عنده، فقال أبو بكر: «إنّ عمرَ أتاني فقال: «إنّ القتلَ قد اسْتَحَرَّ بقُرّاء القرآن، وإنّي أخشىٰ أنّ يَسْتَحِرَّ القتلُ بالقرّاء في المواطن فيذهب كثيرٌ من القرآن، وإنّي أرىٰ أنّ تأمرَ بجمعِ القرآن»، فقلتُ لعمر: كيف تفعلُ شيئًا لم يفعلْه رسول الله ﷺ! قال عمر: «هذا والله خير»، فلم يَزَلْ يراجعني حتىٰ شرحَ اللهُ صدري لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأىٰ عمر». **قال زيد**: قال أبو بكر: «إنّك شابٌ عاقلٌ لا نتّهِمُك، وقد كنتَ تكتبُ الوحيَ لرسول الله ﷺ، فتتبّع القرآنَ فاجمعْهُ»، فوالله لو كلّفوني نقلَ جبلٍ من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن، قلتُ: كيف تفعلان شيئًا لم يفعلْه رسولُ الله ﷺ! قال: «هو والله خير»، فلم يزلْ أبو بكر

---

(١) رواه أحمد (٢١٦٠٧) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، والترمذي (٣٩٥٤) وصحّحه الألباني، والحاكم (٢٩٠١) وصحّحه ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٧).

(٣) رواه البخاري (٤٩٨٦) والترمذي (٣١٠٣).

يراجعني حتىٰ شرحَ اللهُ صدري للذي شرحَ به صدرَ أبي بكرٍ وعمر، فتتبعتُ القرآنَ أجمعُهُ من العسب واللخاف وصدور الرّجال، ووجدتُ آخرَ سورةِ التوبةِ مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدْها مع غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩] حتىٰ خاتمة براءة، فكانت الصُّحف عند أبي بكر حتىٰ توفّاه الله، ثم عند عمر حياتَه، ثم عند حفصة بنت عمر».

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف»[(١)] بسندٍ حسن عن عبدِ خير، قال: «سمعتُ عليًا يقول: «أعظمُ النّاس في المصاحف أجرًا أبو بكر، رحمةُ الله علىٰ أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله»».

وأخرج[(٢)] من طريق يحيىٰ بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قدِمَ عمرُ فقال: «من كان تلقّىٰ من رسول الله ﷺ شيئًا من القرآن فليأت به»، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يُقبل من أحد شيئًا حتىٰ يشهد به شهيدان». وهذا يدلّ علىٰ أنّ زيدًا كان لا يكتفي لمجرد وجدانه مكتوبًا حتىٰ يشهد به من تلقّاه سماعًا، مع كوْن زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغةً في الاحتياط.

وأخرج ابن أبي داود[(٣)] أيضًا من طريق هشام بن عروة عن أبيه أنّ أبا بكر

---

(١) انظر: «المصاحف» (ص: ٤٩)، وصحّحه ابن كثير في فضائل القرآن «١/ ٥٧».

(٢) انظر: «المصاحف» (ص: ٦٢)، و«في إسناده انقطاع لأنّ يحيىٰ بن عبد الرحمن لم يلق عمر». [ط. ج] (٢/ ٣٨٣). ويحيىٰ هو ابن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة، كان ثقةً كثيرَ الحديث، وُلد في خلافة عثمان ومات سنة أربع ومائة. انظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «المصاحف» (ص: ٥١).

قال لعمر ولزيد: «اقعدا علىٰ باب المسجد، فمن جاءكما بشاهديْن علىٰ شيء من كتاب الله فاكتباه». رجاله ثقات مع انقطاعه.

قال ابن حجر[(١)]: «وكأنّ المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب».

وقال السخاوي في «جمال القراء»[(٢)]: «المراد أنّهما يشهدان علىٰ أنّ ذلك المكتوب كُتب بين يَدَيْ رَسُولِ الله ﷺ، أو المراد أنّهما يشهدان علىٰ أنّ ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن».

قال أبو شامة[(٣)]: «وكان غرضهُم ألا يُكتب إلا من عين ما كُتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ». قال: «ولذلك قال في آخر سورة التوبة: «لم أجدها مع غيره»، أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنّه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة».

قلتُ: أو المراد أنهما يشهدان علىٰ أنّ ذلك مما عُرض علىٰ النبيّ ﷺ عام وفاته، كما يُؤخذ مما تقدّم آخر النوع «السادس عشر».

وقال الحارث المحاسبي في «فهم السنن»: «كتابةُ القرآن ليست بمُحدثة فإنّه ﷺ كان يأمرُ بكتابته، ولكنّه كان مُفرقًا في الرّقاع والأكتاف والعسب، فإنما أمرَ الصدّيقُ بنسخها من مكانٍ إلىٰ مكانٍ مُجتمعًا، وكان ذلك بمنزلة أوراق وُجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن مُنتشر فجمعها جامعٌ وربطها بخيط

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١٤).

(٢) انظر: «جمال القراء» (١/ ١٦١).

(٣) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٥٧).

حتىٰ لا يضيع منها شيء»[1].

قال: «فإن قيل: كيف وقعت الثقةُ بأصحاب الرّقاع وصدور الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يبدون عن تأليف معجز ونظم معروف، قد شاهدوا تلاوته من النبيّ ﷺ عشرين سنة، فكان تزوير ما ليس منه مأمونًا، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفه».

قال الحاكم[2]: «**والجمع الثالث** هو ترتيب السور في زمن عثمان».

روىٰ البخاري[3] عن أنس: «أنّ حُذيفةَ بن اليمان قدم علىٰ عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حُذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال لعثمان: «أدرك الأمةَ قبل أنْ يختلفوا اختلافَ اليهود

---

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (٩/ ١٣): «وقد تسوّل لبعض الروافض أنه يتوجه الاعتراض علىٰ أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف، فقال: كيف جاز أن يفعل شيئًا لم يفعله الرسول؟ والجواب: أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ، الناشئ عن النصح منه لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرءان، ونهىٰ أن يُكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبًا، ولذلك توقّف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتىٰ وجدها مكتوبة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه، وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يُعدُّ في فضائله، وينوه بعظيم منقبته؛ لثبوت قوله ﷺ من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، فما جمع القرآن أحدٌ بعده إلا وكان له مثل أجره إلىٰ يوم القيامة. قال: وكان القرآن مكتوبًا في الصحف، لكن كانت مفرقة، فجمعها أبو بكر في مكان واحد، ثم كانت بعده محفوظة، إلىٰ أن أمر عثمان بالنسخ منها، فنسخ منها عدة مصاحف، وأرسل بها إلىٰ الأمصار». انتهىٰ.

(٢) انظر: «المستدرك» (٢/ ٢٤٩) (٢٩٠١).

(٣) رواه البخاري (٤٩٨٧) والترمذي (٣١٠٤).

والنصارىٰ»، فأرسل إلىٰ حفصة: «أن أرسلي إلينا الصّحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك»، فأرسلت بها حفصةُ إلىٰ عثمان، فأمر زيدَ بن ثابتٍ وعبدَ الله بن الزُّبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنه إنما نزل بلسانهم»، ففعلوا، حتىٰ إذا نسخوا الصُّحف في المصاحف ردّ عثمان الصُّحف إلىٰ حفصة، وأرسل إلىٰ كلِّ أُفُقٍ بمصحف مما نسخوا، وأُمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفة ومصحف أنْ يُحرق». **قال زيد:** «فقدتُ آيةً من الأحزاب حين نسخْنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها في المصحف».

وأخرج ابن أبي داود[١] **بسندٍ صحيح** عن سُويد بن غفلة قال: «قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا»، قال: «ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضَهم يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وهذا يكاد يكونُ كُفرًا»، قلنا: فما ترىٰ؟ قال: «أرىٰ أنْ يُجمع النّاس علىٰ مصحف واحدٍ، فلا تكون فُرقة ولا اختلاف»، قلنا: نِعْمَ ما رأيت».

---

(١) انظر: «المصاحف» (ص: ٩٦- ٩٧).

[٢- الفرقُ بين جَمعِ أبي بكرٍ وجمعِ عثمان]

قال ابن التين وغيره: «الفرق بين جمعِ أبي بكر وجمعِ عثمان أنّ جمعَ أبي بكر كان لخشية أنْ يذهبَ من القرآن شيءٌ بذهاب جملته؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعُه في صحائفَ مُرتِّبًا لآيات سوره علىٰ ما وَقَفَهم عليه النبي ﷺ، وجمعَ عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتىٰ قرؤوه بلغاتهم علىٰ اتّساع اللغات، فأدىٰ ذلك بعضَهم إلىٰ تخطئة بعض، فخشيَ من تفاقم الأمرَ في ذلك، فنسخ تلك الصّحف في مصحف واحدٍ مُرتبًا لسوره، واقتصر من سائر اللغات علىٰ لغة قريش مُحتجًّا بأنه نزل بلغتهم».

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»(١): «لم يقصد عثمانُ قصدَ أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحيْن، وإنما قصد جمعَهم علىٰ القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذَهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أُثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، خشيةَ دخول الفساد والشبهة علىٰ من يأتي بعد».

٣- فصلٌ [في ترتيب الآيات]

الإجماع والنّصوص المترادفة علىٰ أنّ ترتيب الآيات توقيفي، لا شبهة في ذلك. **أمّا الإجماع** فنقله غير واحد، منهم الزركشي في «البرهان»(٢)، وأبو

---

(١) انظر: «الانتصار للقرآن» (١/ ٦٥).

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ٢٥٦).

جعفر بن الزبير في مناسباته[1]، وعبارته: «ترتيب الآيات في سُورِها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره، من غير خلاف في هذا بين المسلمين».

وأما النّصوص فمنها ما أخرجه البخاري[2] عن ابن الزبير قال: «قلتُ لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا...﴾ [البقرة: ٢٣٤] قد نسختها الآية الأخرىٰ، فلم تكتبها ولم تدعها؟ قال: يابن أخي لا أغيّر شيئًا منه من مكانه».

ومنها ما رواه مسلم[3] عن عمر قال: «ماسألتُ النبيَّ ﷺ عن شيء أكثر مما سألتُه عن الكلالة، حتىٰ طعن بإصبعه في صدري، وقال: «تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء».

ومنها ما رواه مسلم[4] عن أبي الدرداء مرفوعًا: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عُصم من الدجال»، وفي لفظ عنده: «من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف».

ومنها ما أخرجه أحمد[5] بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص قال: «كنتُ جالسًا عند رسول الله ﷺ، إذ شخص ببصره ثم صوبه، ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ

---

(١) انظر: «البرهان في تناسب سور القرآن» (ص: ١٨٢).

(٢) رواه البخاري (٤٥٣٠).

(٣) رواه مسلم (١٦١٧) وابن ماجة (٢٧٢٦).

(٤) رواه مسلم (٨٠٩) وأبو داود (٤٣٢٣).

(٥) رواه أحمد (١٧٩١٨) وحسّن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٤٨) (١١١٤٠)، وضعّفه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابُه في التعليق علىٰ المسند.

بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] إلىٰ آخرها».

ومنها ما أخرجه أحمد[(١)] وأبو داود والترمذيّ والنسائيّ وابن حبان والحاكم عن ابن عباس، قال: «قلت لعثمان: ما حملكم علىٰ أن عمدتم إلىٰ الأنفال وهي من المثاني، وإلىٰ براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ووضعتموها في السبع الطول؟ فقال عثمان: «كان رسولُ الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: «ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا»، وكانت الأنفال من أوائل ما نزلت بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولا، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننتُ أنها منها...».

ومن النّصوص الدالّة علىٰ ذلك إجمالًا:

ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة، كسورة البقرة وآل عمران والنّساء في حديث حذيفة[(٢)].

والأعراف، في صحيح البخاري[(٣)] أنّه قرأها في المغرب.

و﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ روىٰ النسائي[(٤)] «أنّه قرأها في الصبح، حتىٰ إذاجاء ذكر موسىٰ وهارون أخذته سعلة فركع».

---

(١) رواه أحمد (٣٩٩) وضعّفه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، والترمذي (٣٠٨٦) وأبو داود (٧٨٦) وضعّفه الألباني.

(٢) رواه مسلم (٧٧٢) والنسائي (١٦٦٤).

(٣) رواه البخاري (٧٦٤).

(٤) رواه مسلم (٤٥٥) والنسائي (١٠٠٧).

و﴿الٓمٓ ١ تَنزِيلُ﴾، و﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾، روىٰ الشيخان[١] «أنّه كان يقرؤهما في صبح الجمعة».

والنجم، في الصحيح[٢] قرأها بمكة علىٰ الكفار وسجد في آخرها.

والجمعة والمنافقون، في صحيح مسلم[٣] أنّه كان يقرأ بهما في صلاة الجمعة.

قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»[٤]: «والذي نذهبُ إليه أنّ جميعَ القرآن الذي أنزله الله وأمر بإثبات رسمه ولم ينسخه ولا رفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذي بين الدفتين الذي حواه مصحف عثمان، وأنه لم ينقص منه شيء ولازيد فيه، وأنّ ترتيبه ونظمه ثابتٌ علىٰ ما نظمه الله تعالىٰ، ورتبه عليه رسوله من آي السور».

قال البغوي في «شرح السنّة»[٥]: «الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله علىٰ رسوله، من غير أنْ زادوا أونقصوا منه شيئًا، كما سمعوا من رسول الله ﷺ، من غير أنْ قدّموا شيئًا أو أخّروا، وكان رسولُ الله ﷺ يُلقّن أصحابَه ويعلّمهم مانزل عليه من القرآن علىٰ الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا، بتوقيف جبريل إياه علىٰ ذلك، وإعلامِه عند نزول كلِّ آية أنّ هذه الآية تُكتب عقب آية كذا في سورة كذا، فثبت أنّ سعيَ الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه، فإنّ القرآنَ مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ علىٰ هذا».

---

(١) رواه البخاري (٨٩١) ومسلم (٨٧٩).
(٢) رواه البخاري (١٠٧٠) ومسلم (٥٧٦).
(٣) رواه مسلم (٨٧٩) والنسائي (١٤٢١).
(٤) انظر: «الانتصار للقرآن» (١/ ٥٩).
(٥) انظر: «شرح السنة» (٤/ ٥٢١).

٤- فصلٌ [في ترتيب السور]

وأما ترتيب السور فهل هو توقيفيٌّ أيضًا، أو هو باجتهاد من الصحابة؟ خلاف:

قال ابن فارس: «جمعُ القرآن علىٰ ضربين: أحدُهما تأليفُ السور، كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تولّته الصحابة، وأما الجمع الآخر - وهو جمع الآيات في السور- فهو توقيفيّ تولّاه النبيّ ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه». ومما استُدلّ به لذلك اختلافُ مصاحف السلف في ترتيب السور، فمنهم من رتّبها علىٰ النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوله ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، ثمّ «المدثر» ثمّ، ﴿نٓ﴾، ثمّ «المزمل»، ثمّ ﴿تَبَّتۡ﴾، ثمّ «التكوير»، وهكذا إلىٰ آخر المكيّ والمدني، وكان أول مصحف ابن مسعود «البقرة»، ثمّ «النساء» ثمّ «آل عمران» علىٰ اختلاف شديد، وكذا مصحف أُبيّ وغيره.

وذهب إلىٰ الأول جماعةٌ، قال أبو بكر بن الأنباري: «كانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويوقف جبريلُ النبيَّ ﷺ علىٰ موضع الآية والسورة».

وقال الطيبيّ: «أُنزل القرآن أولًا جملة واحدة من اللّوح المحفوظ إلىٰ السماء الدنيا، ثم نزل مُفرّقًا علىٰ حسب المصالح، ثم أثبت في المصاحف علىٰ التأليف والنظم المثبت في اللّوح المحفوظ».

وقال البيهقيّ في «المدخل»: كان القرآنُ علىٰ عهد النبيّ ﷺ مُرتّبًا سوره وآياته علىٰ هذا الترتيب، إلا الأنفال وبراءة لحديث عثمان السابق، ومال ابنُ عطية إلىٰ أنّ كثيرًا من السور كان قد عُلم ترتيبها في حياته ﷺ، كالسّبع الطوال

والحواميم والمفصّل، وأنّ ما سوىٰ ذلك يمكن أنْ يكون قد فوّض الأمر فيه إلىٰ الأمة بعده.

وقال أبو جعفر بن الزبير[١]: «الآثار تشهد بأكثر مما نصّ عليه ابن عطية، ويبقىٰ منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف، كقوله: «اقرؤوا الزهراوين البقرة وآل عمران». رواه مسلم[٢]. وروىٰ البخاري[٣] عن ابن مسعود أنّه قال في «بني إسرائيل» والكهف ومريم وطه والأنبياء: «إنهنّ من العتاق الأول وهن من تلادي»، فذكرها نَسقًا كما استقرّ ترتيبها، وفي البخاري[٤] أنّه كان إذا أوىٰ إلىٰ فراشه كل ليلة جمع كفّيه ثم نفث فيهما فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوّذتين».

وقال أبو جعفر النحاس[٥]: «تأليفُ السّور علىٰ هذا الترتيب من رسول الله ﷺ، لحديث واثلة: «أُعطيتُ مكانَ التوراة السبع الطوال...» الحديث»[٦].

وقال ابن الحصّار: «ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي».

وقال ابن حجر[٧]: «ترتيب بعض السور علىٰ بعضها أو معظمها لا يمتنع أنْ يكونَ توقيفيًا».

---

(١) انظر: «البرهان في تناسب سور القرآن» (ص: ١٨٥).

(٢) رواه مسلم (٨٠٤).

(٣) رواه البخاري (٤٩٩٤).

(٤) رواه البخاري (٥٠١٧) والترمذي (٣٤٠٢).

(٥) انظر: «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤٧٩ – ٤٨١).

(٦) رواه أحمد (١٦٩٨٢) عن واثلة مرفوعًا، وحسّنه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابُه.

(٧) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٤٢).

قلتُ: ومما يدلُّ علىٰ أنّه توقيفيّ كوْن الحواميم رُتبت وِلاءً وكذا الطواسين ولم تُرتّب المسّبحات وِلاءً، بل فُصل بين سورها، وفُصل بين ﴿طسٓمٓ﴾ الشعراء و﴿طسٓمٓ﴾ القصص» بـ ﴿طسٓ﴾، مع أنها أقصر منهما، ولو كان الترتيبُ اجتهاديًا لذُكرت المسبّحات وِلاءً وأُخرت ﴿طسٓ﴾ عن القصص. **والذي ينشرح له الصدر** ماذهب إليه البيهقيّ، وهوأنّ جميعَ السّور ترتيبُها توقيفيٌّ إلا ﴿بَرَآءَةٌ﴾ والأنفال، ولا ينبغي أنْ يُستدلَّ بقراءته سورًا وِلاءً علىٰ أنّ ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرِدُ حديث قراءته النساء قبل آل عمران؛ لأنّ ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، فلعلّه فعل ذلك لبيان الجواز.

٥- خاتمة [في السبع الطوال والمئين والمثاني والمُفصّل]

السبع الطُّوَل: أوّلها البقرة وآخرها براءة. كذا قال جماعة، لكن أخرج[١] الحاكمُ والنَّسائيُّ وغيرُهما عن ابن عباس قال: «السبع الطول: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف»، قال الراوي: «وذكر السابعة فنسيتُها». وفي رواية صحيحة عن ابن أبي حاتم[٢] وغيره عن سعيد بن جبير أنها «يونس».

والمئون: ماوَلِيَها، سُمّيت بذلك لأنّ كلَّ سورةٍ منها تزيد علىٰ مائة آية أو تقاربها.

والمثاني: ماوليَ المئين لأنها ثنتها، أي كانت بعدها فهي لها ثوان، والمئون

(١) رواه النَّسائيّ في «الكبرىٰ» (١١٢١٢) والحاكم (٣٣٥٣) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وفيه أنّ السابعة هي سورة الكهف.

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٧/ ٢٢٧٢) رقم (١٢٤٤٤).

لها أوائل. وقال الفرّاء: «هي السورة التي آيُها أقلُّ من مائة؛ لأنها تثنّىٰ أكثر مما يثنّىٰ الطوال والمئون»، وقيل: «لتثنية الأمثال فيها بالعبر والخبر»، وقال في «جمال القراء»[1]: «هي السور التي ثُنّيت فيها القصص». وقد تطلق علىٰ القرآن كلّه وعلىٰ الفاتحة كما تقدّم.

والمفصّل: ما وليَ المثاني من قصار السور، سُمّي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل: «لقلّة المنسوخ منه»، ولهذا يسمىٰ بالمحكم أيضًا كما روىٰ البخاري[2] عن سعيد بن جبير قال: «إنّ الذي تدعونه المفصّل هو المحكم». وآخره سورة «الناس» بلا نزاع.

واختلُف في أوّله علىٰ أقوال، [منها]: ق، أو الحجرات - وصحّحه النوويُّ[3] - أو القتال، أو الجاثية، أو الصّافات، أو الصّف.

وللمفصّل طوال وأوساط وقصار، قال ابن معن: «فطواله إلىٰ ﴿عَمَّ﴾، وأوساطه منها إلىٰ «الضحىٰ»، ومنها إلىٰ آخر القرآن قصاره». هذا أقرب ما قيل فيه.

---

(١) انظر: «جمال القراء» (١/ ٨٨).

(٢) رواه البخاري (٥٠٣٥).

(٣) ذكره عنه ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٢٤٩).

التاسع عشر
في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه

أما سوره فمائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يُعتد به. وقيل: «وثلاث عشرة» بجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة، ويردُّه تسمية النّبيِّ ﷺ كلًّا منهما.

فائدة

قيل(١): «الحكمة في تسوير القرآن سُورًا تحقيقُ كوْن السورة بمجرّدها معجزة وآية من آيات الله، والإشارةُ إلىٰ أنّ كلَّ سورة نمطٌ مستقلٌّ، فسورة «يوسف» تترجم عن قصته، وسورة ﴿بَرَآءَةٌ﴾ تترجم عن أحوال المنافقين وأسرارهم إلىٰ غير ذلك، والتعليمُ وتدريجُ الأطفال من السور القصار إلىٰ ما فوقها تيسيرًا من الله».

قال الزمخشري في «الكشاف»(٢): «ومنها أنّ الجنسَ إذا انطوت تحتَه أنواع وأصناف كان أحسن وأفخم من أن يكون بابًا واحدًا، ومنها أنّ القارئ إذا ختم سورةً أو بابًا من الكتاب ثمّ أخذ في آخر كان أنشط له وأبعث علىٰ التحصيل منه لو استمرّ علىٰ الكتاب بطوله، ومنها أنّ الحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنّه أخذ من كتاب الله طائفةً مستقلةً بنفسها فيعظُمُ عنده ما حفظه».

---

(١) قاله الزركشي. انظر «البرهان» (١/ ٢٦٤).
(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٩٨).

فصلٌ في عدِّ الآي

قال الجعبري: «الآية أصلُها العلامة، ومنه: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٤٨] لأنّها علامةٌ للفضل والصدق، أو الجماعة لأنّها جماعة كلمة».

وقال غيره: «الآية طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها».

قال بعضهم: «الصحيحُ أنَّ الآيةَ إنما تُعلم بتوقيفٍ من الشارع كمعرفة السورة، فالآيةُ طائفةٌ من حروف القرآن عُلم بالتوقيف انقطاعُها عمّا قبلها ومابعدها».

وقال الزمخشري(١): «الآيات علمٌ توقيفيّ، لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدّوا ﴿الٓمٓ﴾ آية حيث وقعت و﴿الٓمٓصٓ﴾، ولم يعدّوا ﴿الٓمٓرٰ﴾ و﴿الٓرٰ﴾، وعدّوا ﴿حمٓ﴾ آية في سورها و﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾، ولم يعدّوا ﴿طسٓ﴾».

قال الداني(٢): «أجمعوا علىٰ أنَّ عددَ آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد علىٰ ذلك، فمنهم من قال: ومائتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة وقيل: وتسع عشرة، وقيل: وخمس وعشرون، وقيل: وست وثلاثون».

وقال غيره: «سبب اختلاف السّلف في عدد الآيِ أنّ النبيَّ ﷺ كان يَقِفُ علىٰ رؤوس الآي للتوقيف، فإذا عُلم محلُّها وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة».

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٣١).

(٢) انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» (ص: ٧٩) وليس فيه لفظ الإجماع. وقالوا في «ط. ج» (٢/ ٤٣٥): «والخلاف الوارد إنما هو فيما زاد عن الستة آلاف ومئتين».

قال أبو عبد الله الموصلي في شرح قصيدته «ذات الرشد»: «اختلف في عدّ الآي أهلُ المدينة ومكّة والشام والبصرة والكوفة». **قال:** «ثمّ سور القرآن علىٰ ثلاثة أقسام: قسمٌ لم يُختلف فيه لا في إجمال ولا في تفصيل، وقسمٌ اختُلف فيه تفصيلًا لا إجمالًا، وقسم اختُلف فيه إجمالًا وتفصيلًا».

فالأول أربعون سورة، [منها]: «يوسف» مائة وإحدىٰ عشرة، «الفرقان» سبع وسبعون، «الأحزاب» ثلاثة وسبعون، «الذاريات» ستون، «الإنسان» إحدىٰ وثلاثون، «التطفيف» ست وثلاثون.

والقسم الثاني أربع سور:

القصص: ثمان وثمانون، عدّ أهلُ الكوفة ﴿طسٓمٓ﴾، والباقون بدلها: ﴿أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

العنكبوت: تسع وستون، عدّ أهل الكوفة ﴿الٓمٓ﴾، والبصرة بدلها: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [٦٥]، والشام ﴿وَتَقۡطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ [٢٩].

الجنّ: ثمان وعشرون، عدّ المكي: ﴿لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾، والباقون بدلها: ﴿وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾ [الجن: ٢٢].

العصر: ثلاث، عدّ المدني الأخير: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ﴾ [العصر: ٣] دون ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ وعكس الباقون.

والقسم الثالث سبعون سورة، [منها]:

البقرة: مائتان وثمانون وخمس، وقيل:، ست وقيل: سبع.

الأعراف: مائتان وخمس، وقيل: ست.

يونس: مائة وعشرة، وقيل: إلا آية.

الروم: ستون وقيل: إلا آية.

الزخرف: ثمانون وتسع، وقيل: ثمان.

النجم: إحدىٰ وستون وقيل: اثنتان.

تبارك: ثلاثون، أخرج[1] أحمد وأصحاب السنن وحسّنه الترمذي عن أبي هريرة أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إن سورة في القرآن ثلاثين آية شفعت لصاحبها حتىٰ غفر له: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾».

القيامة: أربعون، وقيل: إلا آية.

الشمس: خمس عشرة، وقيل: ست عشرة.

ضوابط

البسملة نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة، من قرأ بحرف نزلت فيه عدّها، ومن قرأ بغير ذلك لم يعدّها.

وعدَّ أهل الكوفة ﴿الٓمٓ﴾ حيث وقع آية، وكذا ﴿الٓمٓصٓ﴾، و﴿طه﴾، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿طسٓمٓ﴾، و﴿يسٓ﴾، و﴿حمٓ﴾، وعدّوا ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾

(١) رواه أحمد (٧٩٧٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره»، وأبو داود (١٤٠٠) والترمذي وحسّنه (٢٨٩١) والنَّسائي في «الكبرىٰ» (١١٥٤٨) وابن ماجة (٣٧٨٦) وحسّنه الألباني.

آيتين، ومن عداهم لم يعدّ شيئًا من ذلك.

وأجمع أهلُ العدد علىٰ أنّه لا يُعدّ ﴿الٓرۚ﴾ حيث وقع آية، وكذا ﴿الٓمٓرۚ﴾، و﴿طسٓۚ﴾، و﴿صٓۚ﴾، و﴿قٓۚ﴾، و﴿نٓۚ﴾. ثم منهم من علّل بالأثر واتّباع المنقول، وأنّه أمرٌ لا قياس فيه.

وكذلك أجمعوا علىٰ عدّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ آية؛ لمشاكلته الفواصل بعده، واختلفوا في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾.

فائدة

يترتب علىٰ معرفة الآي وعدّها وفواصلها أحكام فقهية:

منها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنّه يجب عليه بدلها سبع آيات.

ومنها: اعتبارها في الخطبة، فإنّه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة علىٰ ما أطلقه الجمهور.

ومنها: اعتبارها في السورة التي تُقرأ في الصلاة أو ما يقوم مقامها، ففي الصحيح[(١)] أنّه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالستين إلىٰ المائة.

ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل، ففي أحاديث[(٢)]: «من قرأ بعشر آيات لم يكتب من الغافلين»، و«من قرأ بمائة آية كُتب من القانتين».

---

(١) رواه البخاري (٧٧١) ومسلم (٤٦١).

(٢) رواه أبو داود (١٣٩٨) وصحّحه الألباني، وابن حبان (٢٥٧٢) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط، والحاكم (٢٠٤٢).

ومنها: اعتبارها في الوقف عليها، كما سيأتي.

فائدة

ذِكرُ الآياتِ في الأحاديث والآثار أكثر من أنْ يُحصىٰ، كالأحاديث في الفاتحة، وأربع آيات من أول البقرة، وآية الكرسي، وخاتمة البقرة، وكحديث[1]: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، و: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]».

وفي البخاري[2] عن ابن عباس: «إذا سرّك أنْ تعلمَ جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومائة من سورة الأنعام: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]».

فصلٌ [في عدّ الكلمات]

عدّ قومٌ كلمات القرآن سبعة وسبعين ألفًا وتسعمائة وأربعًا وثلاثين كلمة، وقيل: وأربعمائة وسبع وثلاثون، ومائتان وسبع وسبعون، وقيل غير ذلك. قيل: «وسبب الاختلاف في عدّ الكلمات أنّ الكلمة لها حقيقة ومجاز، ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكلٌّ من العلماء اعتبر أحد الجوائز».

---

(١) رواه أبو داود (١٤٩٦) والترمذي (٣٤٧٨) وابن ماجة (٣٨٥٥) وحسّنه الألبانيّ.

(٢) رواه البخاريّ (٣٥٢٤).

فصلٌ [في عدّ الحروف]

فيه أقوال، والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته، وقد استوعبه ابن الجوزي في «فنون الأفنان»، وأوسع القول في ذلك فراجعه منه، فإنّ كتابَنا موضوعٌ للمهمّات، لا لمثل هذه البطالات. وقد قال السخاوي[١]: «لا أعلمُ لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأنّ ذلك إنْ أفاد فإنما يفيدُ في كتابٍ يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك».

ومن الأحاديث في اعتبار الحروف ما أخرجه الترمذي[٢] عن ابن مسعود مرفوعًا: «من قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف».

فائدة

قال بعض القرّاء: «القرآن له أنصاف باعتبارات، **فنصفه** بالحروف: «النون» من: ﴿نُّكۡرًا﴾ [الكهف: ٧٤] في الكهف، و«الكاف» من النصف الثاني». وقيل: «إنّ النصفَ بالحروف «الكاف» من ﴿نُّكۡرًا﴾ [الكهف: ٧٤]»، وقيل: «الفاء» من قوله: ﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف: ١٩]».

ونصفه بالكلمات: «الدال» من قوله: ﴿وَٱلۡجُلُودُ﴾ في الحج، وقوله: ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ﴾ [الحج: ٢٠، ٢١] من النصف الثاني.

ونصفه بالآيات: ﴿يَأۡفِكُونَ﴾ من سورة الشعراء، وقوله: ﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ﴾

(١) انظر: «جمال القراء» (ص: ٣١٩).

(٢) رواه الترمذي (٢٩١٠) وصحّحه الألباني.

[الشعراء: ٤٥، ٤٦] من النصف الثاني.

ونصفه علىٰ عداد السور آخر «الحديد»، و«المجادلة» من النصف الثاني.

وهو عشرة بـ «الأحزاب».

العشرون
في معرفة حُفَّاظِهِ ورواتِه

روىٰ البخاري[(١)] عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «خُذُوا القرآنَ من أربعة: من عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأُبيّ بن كعب». أي: تعلموا منهم، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين، وهما المبتدأ بهما، واثنان من الأنصار، وسالم هو ابن معقل مولىٰ أبي حذيفة، ومعاذ هو ابن جبل، وقد قُتل سالم مولىٰ أبي حذيفة في وقعةاليمامة، ومات معاذ في خلافة عمر، ومات أُبيّ وابن مسعود في خلافة عثمان.

وروىٰ البخاري[(٢)] أيضًا عن قتادة، قال: «سألتُ أنسَ بن مالك: من جمعَ القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: «أربعةكلهم من الأنصار: أُبَيُّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد»، قلت من أبو زيد؟ «قال أحد عمومتي».

وروىٰ[(٣)] أيضًا عن أنس: «أبو الدَّرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد».

وقد تأخر زيد بن ثابت وعاش زمنًا طويلًا، وانتهت إليه الرياسة في القراءة.

---

(١) رواه البخاري (٤٩٩٩) ومسلم (٢٤٦٤).

(٢) رواه البخاري (٥٠٠٣) ومسلم (٢٤٦٥).

(٣) رواه البخاري (٥٠٠٤) والطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٥).

قال ابن حجر[١]: «والذي يظهر من كثيرٍ من الأحاديث أنّ أبا بكرٍ كان يحفظُ القرآنَ في حياة رسول الله ﷺ، ففي الصحيح[٢] أنّه بنىٰ مسجدًا بفناء داره فكان يقرأُ فيه القرآن، وهو محمولٌ علىٰ ما كان نزل منه إذ ذاك». **قال:** «وهذا مما لا يُرتاب فيه، مع شدة حرص أبي بكر علىٰ تلقّي القرآن من النبيّ ﷺ، وفراغ باله له وهُما بمكة، وكثرة ملازمة كلٍّ منهما للآخر، حتىٰ قالت عائشة: «إنّه كان يأتيهم بكرةً وعشيًا»، وقد صحّ حديث: «يؤم القومُ أقرؤهم لكتاب الله»، وقد قدّمه ﷺ في مرضه إمامًا للمهاجرين والأنصار، فدلّ علىٰ أنّه كان أقرأهم». انتهىٰ. وسبقه إلىٰ ذلك ابنُ كثير.

وأخرج النّسائي[٣] **بسندٍ صحيح** عن عبد الله بن عُمر قال: «جمعتُ القرآن فقرأتُ به كلَّ ليلةٍ، فبلغ النبيَّ ﷺ فقال: «اقرأه في شهر...» الحديث.

وقد ذكر أبو عُبَيْدٍ في كتاب القراءات القرّاءَ من أصحاب النبيِّ ﷺ، فعدّ **من المهاجرين**: الخلفاءالأربعة، وطلحةَ، وسعدًا، وابنَ مسعود، وحذيفةَ، وسالمًا، وأبا هريرة، وعبدَ الله بن السائب، والعبادلةَ، وعائشةَ، وحفصةَ، وأمَّ سلمة، **ومن الأنصار**: عُبادةَ بن الصامت، ومعاذًا الذي يُكنّىٰ أبا حليمة، ومجمع بن جارية، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد، **وصرّح** بأنّ بعضَهم إنماأكمله بعد النبيِّ ﷺ، فلا يرد علىٰ الحصر المذكور في حديث أنس.

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٥١).

(٢) رواه البخاري (٤٧٦).

(٣) رواه النسائي فى «الكبرىٰ» (٨٠١٠) وابن ماجه (١٣٤٦) وصحّحه الألباني.

فصلٌ في المشتهرين بالإقراء

المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلي، وأُبيٌّ، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسىٰ الأشعري. كذا ذكرهم الذهبيّ في طبقات القراء، قال: «وقد قرأ علىٰ أُبَيٍّ جماعةٌ من الصحابة، منهم أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب. وأخذ ابنُ عباس عن زيدٍ أيضًا».

وأخذ عنهم خلقٌ من التابعين، فممّن كان بالمدينة: ابنُ المسيّب، وعروةُ، وسالم، وعمرُ بن عبدالعزيز، وسليمانُ وعطاء ابن ايسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن بن هُرمز الأعرج، وابن شهاب الزهريّ، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

وبمكة: عُبيدُ بن عُمير، وعطاءُ بن أبي رباح، وطاوسُ، ومجاهدُ، وعكرمةُ، وابنُ أبي مُليكة.

وبالكوفة: علقمةُ، والأسودُ، ومسروقُ، وعبيدةُ، وعمرو بن شُرحبيل، والحارثُ بن قيس، والربيعُ بن خُثَيْم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السَّلميّ، وِزرُّ بن حُبَيْش، وعبيدُ بن نُضيلة، وسعيدُ بن جُبير، والنخعيُّ، والشعبيُّ.

وبالبصرة: أبو العالية، وأبو رجاء، ونصرُ بن عاصم، ويحيىٰ بن يعمر، والحسنُ، وابنُ سيرين، وقتادةُ.

وبالشام: المغيرةُ بن أبي شهاب المخزوميّ صاحبُ عثمان، وخليفةُ ابن سعد صاحبُ أبي الدرداء.

ثمَّ تجرّد قومٌ واعتنوْا بضبط القراءة أتمَّ عناية، حتىٰ صاروا أئمةً يُقتدىٰ بهم ويُرحل إليهم، فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيدُ بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح، ثم نافع بن أبي نعيم.

وبمكة: عبد الله بن كثير، وحُميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن مُحيصن.

وبالكوفة: يحيىٰ بن وثّاب، وعاصم بن أبي النّجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائيّ.

وبالبصرة: عبدُ الله بن أبي إسحاق، وعيسىٰ بن عمر، وأبو عمر بن العلاء، وعاصمُ الجُحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وبالشام: عبدُ الله بن عامر، وعطيةُ بن قيْس الكلابي، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيىٰ بن الحارث الذماري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

واشتهر من هؤلاء في الآفاق الأئمةُ السبعةُ:

نافع: أخذ عن سبعين من التابعين منهم أبو جعفر.

ابنُ كثير: أخذ عن عبد الله بن السائب الصحابي.

أبوعمرو: أخذ عن التابعين.

ابنُ عامر: أخذعن أبي الدرداء وأصحاب عثمان.

عاصم: أخذ عن التابعين.

حمزة: أخذ عن عاصم، والأعمش، والسبيعي، ومنصور بن المعتمر، وغيره.

الكسائي: أخذ عن حمزة، وأبي بكر بن عياش.

ثم انتشرت القراءات في الأقطار، واشتهر من رواة كلِّ طريق من طرقِ السبعةِ راويان:

فعن نافع: قالون وورش عنه.

وعن ابن كثير: قُنبل والبزّيّ عن أصحابه عنه.

وعن أبي عمرو: الدوريّ والسوسيّ عن اليزيديّ عنه.

وعن ابن عامر: هشام وابن ذكوان عن أصحابه عنه.

وعن عاصم: أبو بكر بن عياش، وحفص عنه.

وعن حمزة: خلف وخلاد عن سليم عنه.

وعن الكسائي: الدوريّ وأبو الحارث.

ثم لما اتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبسُ بالحقّ قام جهابذةُ الأمّة وبالغوا في الاجتهاد وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوْا الوجوهَ والروايات، وميّزوا الصحيحَ والمشهورَ والشاذَّ بأصولٍ أَصّلُوها، فأوّلُ من صنّف في القراءات أبو عُبيْد القاسمُ بن سلام، ثم أحمد بن جُبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبوجعفر بن جرير الطبري، ثم أبوبكر محمد بن أحمد بن عمر الداجواني، ثم أبو بكر بن مجاهد، ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها جامعًاومفردًا وموجزًا ومُسهبًا.

وأئمة القراءات لاتُحصىٰ، وقد صنّف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظ القراءات أبوالخير ابن الجزري.

الحادي والعشرون
في معرفة العالي والنازل من أسانيده

اعلم أنَّ طلبَ علوِّ الإسناد سنّةٌ، فإنه قُربٌ إلىٰ الله تعالىٰ، وقد قسّمه أهلُ الحديث إلىٰ خمسة أقسام:

الأول

الْقُرْبُ من رسول الله ﷺ: من حيث العدد، بإسناد نظيف غير ضعيف، وهو أفضلُ أنواعِ العلُوّ وأجلُّها.

الثاني

الْقُرْبُ إلىٰ إمام من أئمة الحديث: كالأعمش، والأوزاعي، ومالك، ونظيرُه هنا القرب إلىٰ إمام من الأئمة السبعة.

الثالث

العلوّ بالنسبة إلىٰ رواية أحد الكتب الستة، بأنْ يرويَ حديثًا لو رواه من طريق كتاب من الستّة وقع أنْزل مما لو رواه من غير طريقها، ونظيرُه هنا العلوّ بالنسبة إلىٰ بعض الكتب المشهورة في القراءات، كالتيسير والشاطبية، ويقع في هذا النوع: الموافقات، والإبدال، والمساواة، والمصافحات.

فالموافقة: أنْ يجتمعَ طريقُهُ مع أحدِ أصحاب الكتب في شيخه، وقد يكون مع علُوٍّ علىٰ ما لو رواه من طريقِهِ، وقد لا يكون.

والبدل: أنْ يجتمعَ معه في شيخ شيخه فصاعدًا، وقد يكون أيضًا بعلوٍ، وقد لا يكون.

والمساواة: أنْ يكون بين الراوي والنّبي ﷺ أو الصحابي أو من دونه إلىٰ شيخ أحد أصحاب الكتب كما بين أحد أصحاب الكتب والنبيّ ﷺ، أو الصحابي، أو من دونه، علىٰ ما ذكر من العدد.

والمصافحة: أنْ يكونَ أكثرَ عددًا منه بواحد، فكأنّه لقي صاحب ذلك الكتاب وصافحه وأخذ عنه.

ومما يشبه هذا التقسيم - الذي لأهل الحديث- تقسيمُ القراء أحوال الإسناد إلىٰ قراءة ورواية وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم واتفقّت عليه الروايات والطرق عنه فهو **قراءة**، وإن كان للراوي عنه **فرواية**، أو لمن بعده فنازلًا **فطريق**، أو لا علىٰ هذه الصفة مما هو راجع إلىٰ تخيير القارئ فيه **فوجه**.

الرابع

تقدُّم وفاة الشّيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه: فالأخذُ مثلًا عن التاج بن مكتوم أعلىٰ من الأخذ عن أبي المعالي بن اللّبان، وعن ابن اللبان أعلىٰ من البرهان الشامي، وإن اشتركوا في الأخذ عن أبي حيان؛ لتقدّم وفاة الأول علىٰ الثاني، والثاني علىٰ الثالث.

الخامس

العلوّ بموت الشيخ لا مع التفات لأمر آخر أو شيخ آخر متىٰ يكون، قال بعض المحدّثين: «يُوصف الإسناد بالعلوّ إذا مضىٰ عليه من موت الشيخ خمسون سنة». وقال ابن مَنْدَهْ: «ثلاثون». فعلىٰ هذا الأخذُ عن أصحاب ابن الجزري عالٍ من سنة ثلاث وستين وثمانمائة؛ لأنّ ابن الجزري آخر من كان سنده عاليًا، ومضىٰ عليه حينئذٍ من موته ثلاثون سنة.

وإذا عرفت العلوَّ بأقسامه عرفت النزول، فإنّه ضدّه، وحيث ذمّ النزول فهو ما لم ينجبر بكون رجاله أعلم وأحفظ وأتقن، أو أجلّ أو أشهر أو أورع، أمّا إذا كان كذلك فليس بمذموم ولا مفضول.

الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذّ والموضوع والمدرج

[شروط القراءة الصحيحة وأركانها]

أحسن من تكلم في هذا النوع إمام القرّاء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزري، قال في أول كتابه «النشر»[(١)]: «كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سندها، فهي القراءةُ الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفةٌ أو شاذةٌ أو باطلةٌ، سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرّح بذلك الداني[(٢)]، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه».

قال أبو شامة في «المرشد الوجيز»[(٣)]: «فلا ينبغي أنْ يُغترَ بكلِّ قراءةٍ تُعزىٰ إلىٰ واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصّحّة وأنها أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذٍ لا ينفرد بنقلها مصنّف عن غيره، ولا

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٩).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٩) و«المرشد الوجيز» (١٧٢).

(٣) انظر: «المرشد الوجيز» (١٧٤).

يختصّ ذلك بنقلها عنهم، بل إنْ نُقلت عن غيرهم من القرّاء فذلك لا يُخرجها عن الصّحة، فإنّ الاعتمادَ علىٰ استجماع تلك الأوصاف لا عمّن تُنسب إليه، فإنّ القراءات المنسوبة إلىٰ كلِّ قارئ من السبعة وغيرِهم مُنقسمةٌ إلىٰ المجمع عليه والشاذّ، غير أنّ هؤلاء السبعة لشُهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركنُ النفسُ إلىٰ ما نُقل عنهم فوق ما يُنقل عن غيرهم».

ثمّ قال ابن الجزري[1]: «فقولنا في الضابط: «ولو بوجه» نريدُ به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا، مُجمعًا عليه أم مُختلفًا فيه اختلافًا لا يضرُّ مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءةٍ أنكرها بعضُ أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم، كإسكان: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وخفض: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، ونصب ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤]، والفصل بين المضافين في: ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وغير ذلك».

قال الداني: «وأئمةُ القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن علىٰ الأفشىٰ في اللّغة والأقْيس في العربية، بل علىٰ الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل؛ لأنّ القراءة سنّة مُتّبعة يلزم قبولها والمصير إليها».

قلتُ: أخرج سعيد بن منصور في «سننه»[2] عن زيد بن ثابت قال: «القراءة سُنّة مُتّبعة».

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ١٠).

(٢) رواه سعيد بن منصور في «التفسير» (٦٧)، وقال محقّقه: «أقلُّ أحواله أنّه حسن لذاته»، ورواه البيهقي في «الكبرىٰ» (٣٩٩٥)، والطبرانىٰ في «الكبير» (٥/ ١٣٣) (٤٨٥٥).

قال البيهقي[١]: «أراد: اتّباع من قبلنا في الحروف سنّة مُتّبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللغة أو أظهر منها».

ثم قال ابن الجزري[٢]: «**ونعني بموافقة أحد المصاحف**: ماكان ثابتًا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: «قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ» [البقرة: ١١٦] في البقرة بغير واو، و«بِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ» [آل عمران: ١٨٤] بإثبات الباء فيهما، فإنّ ذلك ثابتٌ في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير: «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ» [التوبة: ١٠٠] في آخر براءة بزيادة «من»، فإنّه ثابتٌ في المصحف المكيّ، ونحو ذلك، فإنْ لم تكن في شيء من المصاحف العثمانية فشاذّ لمخالفتها الرسم المجمع عليه».

«**وقولنا: ولو احتمالًا** نعني بهما وافقه ولو تقديرًا، كـ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فإنّه كُتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقًا، وقراءة الألف توافقه تقديرًا لحذفها في الخطّ اختصارًا، كما كتب: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقًا، نحو ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاء والياء، و﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٨] بالياء والنون، ونحو ذلك مما يدل تجرّده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته، علىٰ فضلٍ عظيمٍ للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في علم الهجاء خاصة، وفهمٍ ثاقبٍ في تحقيقِ كلِّ علم».

(١) انظر «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٥٣٩) (٣٩٩٥).
(٢) انظر: «النشر» (١/ ١١).

«**وقولنا: وصحَّ سندُها** نعني به أنْ يرويَ تلك القراءة العدلُ الضابطُ عن مثلِه وهكذا حتىٰ ينتهي، وتكونُ مع ذلك مشهورةً عند أئمة هذا الشأن، غيرَ معدودةٍ عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم».

قال: «وقد شرط بعضُ المتأخرين التواترَ في هذا الركن ولم يكتفِ بصحة السند، وزعم أنّ القرآنَ لا يثبت إلا بالتواتر، وأنّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبتُ به قرآن، وهذا مما لا يخفىٰ ما فيه، فإنّ التواترَ إذا ثبت لا يحتاج فيه إلىٰ الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ وجب قبولُه وقُطع بكوْنه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم لا، وإذا شرطنا التواتر في كلِّ حرفٍ من حروف الخلاف انتفىٰ كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة».

وقال الجعبريُّ[١]: «الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النَقَلَة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلّت له هذه الشبهة».

وقال مكيٌّ: «ما روي في القرآن علىٰ ثلاثة أقسام: قسمٌ يُقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقاتُ ووافق العربية وخطّ المصحف. وقسمٌ صحّ نقله عن الآحاد وصحّ في العربية وخالف لفظه الخطّ، فيُقبل ولا يُقرأ به لأمرين: مخالفته لما أجمع عليه، وأنّه لم يُؤخذ بإجماع بل بخبر الآحاد، ولا يثبت به قرآن ولا يكفرُ جاحده. وقسمٌ نقله ثقةٌ ولا وجه له في العربية، أو نقله غيرُ ثقة، فلا يُقبل وإن وافق الخط».

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ١٣).

قال ابنُ الجزري[١]: «**مثالُ الأول** كثير، كـ ﴿مَٰلِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿يَخۡدَعُونَ﴾ و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩].

ومثالُ الثاني قراءة ابنُ مسعود وغيره: «والذكر والأنثىٰ»، وقراءة ابنُ عباس: «وكان أمامهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحة»، ونحو ذلك». **قال:** «واختلف العلماءُ في القراءة بذلك، والأكثرُ علىٰ المنع؛ لأنّها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة علىٰ المصحف العثماني.

ومثال ما نقلَه غيرُ ثقة كثيرٌ مما في كتب الشواذّ مما غالبُ إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلىٰ الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمدُ بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبوالقاسم الهذلي، ومنها: «إنما يخشىٰ اللهُ من عباده العلماءَ» برفع «الله»، ونصب «العلماء»، وقد كتب الدارقطني وجماعةٌ بأنّ هذا الكتاب موضوعٌ لا أصل له. **ومثال ما نقلَه ثقةٌ ولا وجه له في العربية** قليلٌ لايكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: «معائش» بالهمز».

قال[٢]: «وبقي قسمٌ رابعٌ مردودٌ أيضًا، وهو ما وافق العربية والرسم ولم يُنقل البتة، فهذا ردّه أحقّ ومنعه أشدّ، ومرتكبُه مرتكبٌ لعظيمٍ من الكبائر، وقد ذُكر جواز ذلك عن أبي بكر بن مقسم، وعُقد له بسبب ذلك مجلس وأجمعوا علىٰ منعه، ومن ثمّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق الذي لا أصل له يُرجع إليه، ولا ركن يُعتمد في الأداء عليه».

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ١٤).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ١٧).

[أنواع القراءات]

قلتُ: أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصلَ جدًا، وقد تحرر لي منه أنّ القراءات أنواع:

١- المتواتر

وهو ما نقلَه جمعٌ لا يمكن تواطؤهم علىٰ الكذب، عن مثلهم إلىٰ مُنتهاه، وغالبُ القراءات كذلك.

٢- المشهور

وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربيةَوالرسم، واشتهر عند القرّاء فلم يعدّه من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به علىٰ ما ذكر ابنُ الجزري. ومثاله ما اختلفت الطرقُ في نقله عن السبعة، فرواه بعضُ الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف مِنْ كُتُبِ القراءات. ومن أشهر مَا صُنِّفَ في ذلك: «التيسير للداني»، و«قصيدة الشاطبي»، و«أوعية النشر في القراءات العشر»، و«تقريب النشر» وكلاهما لابن الجزري.

٣- الآحاد

وهو ماصحّ سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به. وقد عقد الترمذي في «جامعه» والحاكمُ في «مستدركه» لذلك بابًا[1] أخرجا فيه شيئًا كثيرًا صحيحُ الإسناد، من ذلك:

---

(١) هو باب: قراءات النبيٰ ﷺ.

ما أخرجه الحاكم[١] من حديث أبي هريرة أنّ النّبي ﷺ قرأ: «فَلا تَعْلَمُ نفسٌ مَا أُخْفِيَ لهمْ مِنْ قُرَّاتِ أعينٍ».

وأخرج[٢] عن ابن عباس أنّه قرأ: «لقدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِن أَنْفَسِكُمْ» بفتح الفاء.

وأخرج[٣] عن عائشة أنّه قرأ: «فرُوح وريحان» يعني بضم الراء.

٤- الشاذّ

وهو ما لم يصحّ سنده، وفيه كُتبٌ مُؤلفة، من ذلك قراءة: «مَلَكَ يومَ الدِّين» بصيغة الماضي ونصب «يومَ»، و«إياك يُعْبَدُ» ببنائه للمفعول.

٥- الموضوع

كقراءات الخزاعي.

وظهر لي سادس يُشبهه من أنواع الحديث المدرج، وهو ما زِيد في القراءات علىٰ وجه التفسير، كقراءة ابن عباس: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]: «في مواسم الحج». أخرجه البخاري[٤].

قال[٥] **ابنُ الجزري في آخر كلامه:** «وربما كانوا يُدخلون التفسير في القراءة

---

(١) رواه الحاكم وصحّحه (٢٩٧٥) وصحّحه الذهبىٰ.

(٢) رواه الحاكم (٢٩٤٥).

(٣) رواه الحاكم (٢٩٢٤) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبىٰ.

(٤) رواه البخاري (١٧٧٠).

(٥) انظر: «النشر» (١/ ٣٢).

إيضاحًا وبيانًا؛ لأنهم محقّقون لما تَلَقَّوْه عن النّبي ﷺ قرآنًا فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، وأمّا من يقول: «إنّ بعض الصحابة كان يُجيز القراءة بالمعنىٰ» فقد كذب». انتهىٰ.

تنبيهات

الأول

لا خلافَ أنّ كلَّ ما هو من القرآن يجبُ أنْ يكونَ متواترًا في أصله وأجزائه، وأمّا في محلّه ووضعه وترتيبه فكذلك عند محقّقي أهل السنّة؛ لأن هذا المعجزَ العظيمَ الذي هو أصلُ الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفر الدواعي علىٰ نقل جملِه وتفاصيلِه، فما نُقل آحادًا ولم يتواتر يُقطع بأنه ليس من القرآن قطعًا.

وذهب كثيرٌ من الأصوليين إلىٰ أنّ التواتر ليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد. قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسملة من كل سورة. **ورُدّ هذا المذهب بأنّ** الدليلَ السابق يقتضي التواتر في الجميع، ولأنّه لو لم يُشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر وثبوت كثير مما ليس بقرآن، أما الأول: فلأنّا لو لم نشترط التواتر في المحلّ جاز ألا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة في القرآن، مثل: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وأمّا الثاني: فلأنّه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد.

قال قوم من المتكلّمين: «إنّه يسوغُ إعمالُ الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صوابًا في العربية، وإنْ لم يثبت أنّ النبي

ﷺ قرأ بها، وأبىٰ ذلك أهلُ الحق وأنكروه وخطؤوا من قال به». انتهىٰ.

وقد بنىٰ المالكيةُ وغيرُهم ممن قال بإنكار البسملة قولهم علىٰ هذا الأصل، وقرّروه بأنّها لم تتواتر في أوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن.

وأُجيب من قِبَلِنا بمنع كوْنها لم تتواتر، فرُبّ متواترٍ عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر، ويكفي في تواترها إثباتُها في مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أنْ يُكتب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآنًا لما استجازوا إثباتها بخطّه من غير تمييز؛ لأنّ ذلك يحمل علىٰ اعتقادها، فيكونون مغررين بالمسلمين، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة. **فإنّ قيل**: «لعلّها أُثبتت للفصل بين السور»، أُجيب بأنّ هذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل، ولو كانت له لكُتبت بين «براءة» و«الأنفال».

ويدلُّ لكوْنها قرآنًا مُنزّلًا ما أخرجه[1] أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم عن أمّ سلمة، أنّ النبيَّ ﷺ كان يقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾... الحديث، وفيه: «وعدّ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية».

وأخرج[2] أبو داود والحاكم والبيهقي والبزار عن ابن عباس قال: «كان النبيُّ

---

(١) الحديث رواه أحمد (٢٦٥٨٣) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه أبو داود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧) وصحّحه الألباني، لكن دون الزيادة في آخره، وقد أخرجه بهذه الزيادة الحاكم (٨٤٨) وابنُ خزيمة (١٩٣) والدارقطني (١١٧٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه في التعليق علىٰ «سنن الدراقطني» (٢/ ٧٦): «صحيح لغيره».

(٢) رواه أبو داود (٧٨٨) وصحّحه الألباني، ورواه البيهقي في «الشعب» (٢١٢٥) وقال محققه: «رجاله =

ﷺ لا يعرف فصلَ السورة حتىٰ تنزل عليه: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾». زاد البزار: «فإذا نزلت عرف أن السورة قد ختمت واستقبلت أو ابتدئت سورة أخرىٰ».

وأخرج[1] **الحاكم** من وجه آخر عن ابن عباس قال: «كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتىٰ تنزل: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فإذا نزلت علموا أنّ السورة قد انقضت». إسناده علىٰ شرط الشيخين.

وأخرج[2] **البيهقي** بسند صحيح عن ابن عباس، قال: «السبع المثاني فاتحة الكتاب»، قيل: فأين السابعة؟ قال: «﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

وأخرج[3] **الدارقطني** بسند صحيح عن عليٍّ أنّه سئل عن السبع المثاني، فقال: «﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، فقيل له: إنما هي ستُّ آيات، فقال: «﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية».

وأخرج[4] بسندٍ صحيحٍ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد فاقرؤوا: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، إنها أمُّ القرآن، وأمُّ الكتاب،

= ثقات»، ورواه البزار (٤٩٧٩)، وانظر الزيادة في «كشف الأستار» (٢١٨٧)، وقال الهيثمي: «رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح». انظر: «مجمع الزوائد» (٢٦٣٤).

(١) رواه الحاكم (٨٤٦) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين.

(٢) رواه البيهقي في «الكبرىٰ» (٢٣٨٧)، والحاكم (٢٠٢٤) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه الدارقطني (١١٩٤) والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٣٨٨).

(٤) أخرجه الدارقطني (١١٩٠) والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٣٩٠)، وصحّحه الألباني «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١٧٩) (١١٨٣).

والسبعُ المثاني، و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إحدىٰ آياتها».

وأخرج[١] **مسلم** عن أنس قال: «بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفىٰ إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسمًا فقال: «أنزلت عليّ آنفًا سورة»، فقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾...» الحديث.

فهذه الأحاديث تعطي التواتر المعنوي بكونها قرآنًا مُنزّلًا في أوائل السور.

التنبيه الثاني

قال الزركشي في «البرهان»[٢]: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآنُ هو الوحي المنزل علىٰ محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما، والقراءات السبع متواترة عند الجمهور».

وقال ابن الجزري[٣]: «قد نصّ علىٰ تواتر ذلك كلِّه أئمةُ الأصول، كالقاضي أبوبكر وغيره، وهو الصواب؛ لأنّه إذا ثبت تواتر اللّفظ ثبت تواتر هيئة أدائه؛ لأنّ اللّفظ لا يقوم إلا به ولا يصحّ إلا بوجوده».

التنبيه الثالث

قال أبوشامة[٤]: «ظنّ قومٌ أنّ القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أُريدت في الحديث، وهو خلافُ إجماع أهل العلم قاطبة».

---

(١) رواه مسلم (٤٠٠) والنسائي (٩٠٤).

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ٣١٨).

(٣) انظر: «النشر» (١/ ٣٠).

(٤) انظر: «المرشد الوجيز» (١/ ١٤٦).

وقال أبو حيان: «ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتُهر عنه سبعة عشر راويًا -ثم ساق أسماءهم-، واقتصر في كتاب ابن مجاهد علىٰ اليزيدي، واشتهر عن اليزيدي عشرة أنفس، فكيف يقتصر علىٰ السوسي والدوري، وليس لهما مزية علىٰ غيرهما لأنّ الجميع مشتركون في الضبط والإتقان والأخذ».

وقال مَكِّيٌّ[1]: «من ظنّ أنّ قراءة هؤلاء الْقُرَّاءِ كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطًا عظيمًا». **قال:** «ويلزم من هذا أنّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة وغيرهم ووافق خطّ المصحف ألا يكونَ قرآنًا، وهذا غلطٌ عظيمٌ؛ فإنّ الذين صنّفوا القراءات قد ذكروا أضعاف هؤلاء، وكان النّاس علىٰ رأس المائتين بالبصرة علىٰ قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة علىٰ قراءة حمزة وعاصم، وبالشام علىٰ قراءة ابن عامر، وبمكة علىٰ قراءة ابن كثير، وبالمدينة علىٰ قراءة نافع، واستمرُّوا علىٰ ذلك، فلما كان علىٰ رأس الثلاثمائة أثبتَ ابنُ مجاهد اسمَ الكسائيّ وحذف يعقوب». **قال:** «والسببُ في الاقتصار علىٰ السبعة -مع أنّ في أئمة القراء من هو أجلُّ منهم قدرًا ومثلهم أكثرَ من عددهم- أنَّ الرواة عن الأئمة كانوا كثيرًا جدًا، فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خطَّ المصحف علىٰ ما يسهُل حفظُه وتنضبط القراءةُ به، فنظروا إلىٰ من اشتُهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق علىٰ الأخذ عنه، فأفردوا من كلِّ مصرٍ إمامًا واحدًا، ولم يتركوا مع ذلك نقلَ ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءةَ به، كقراءة

---

(١) انظر: «الإبانة» (ص: ٣٦).

يعقوب وأبي جعفر وشيبة وغيرهم. والأصلُ المعتمد عليه صحةُ السند في السماع واستقامة الوجه في العربية وموافقة الرسم».

وقد اشتدّ إنكارُ أئمة هذا الشأن علىٰ من ظنّ انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في «التيسير» و«الشاطبية».

قال الشيخ تقي الدين السبكي في «شرح المنهاج»: «تجوز القراءةُ في الصلاة وغيرِها بالقراءات السبع ولا تجوز بالشاذّة، وظاهر هذا يوهم أنّ غير السبع المشهورة من الشواذّ، وقد نقل البغويّ الاتفاق علىٰ القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة، وهذا القول هو الصواب».

قال: «واعلم أنّ الخارجَ عن السبع المشهورة علىٰ قسميْن: **منه** ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شكّ فيه أنّه لا تجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها، **ومنه** ما لا يخالف رسم المصحف ولم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريب لا يعوّل عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضًا، **ومنه** ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءةُ به قديمًا وحديثًا فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره».

التنبيه الرابع

باختلاف القراءات يظهرُ الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنىٰ الفقهاءُ نقضَ وضوء الملموس وعدمه علىٰ اختلاف القراءة في: ﴿لَمَسۡتُمُ﴾ و: ﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾[(١)] [النساء: ٤٣]، وجوازَ وطء الحائض عند الانقطاع قبل الغسل وعدمه، علىٰ

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف من اللّمس، والباقون بالألف من الملامسة.

الاختلاف في: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ و﴿يَطَّهَّرْنَ﴾[1] [البقرة: ٢٢٢].

وقال بعض المتأخرين: «لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد، **منها**: التهوين والتسهيل والتخفيف علىٰ الأمة. **ومنها**: إظهار فضلها وشرفها علىٰ سائر الأمم؛ إذ لم ينزل كتابُ غيرِهم إلا علىٰ وجهٍ واحد. **ومنها**: إعظام أجرها من حيث إنهم يُفرغون جهدَهم في تحقيق ذلك وضبطه لفظةً لفظةً، ثم في تتّبع معاني ذلك، واستنباط الحِكَم والأحكام من إمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح. **ومنها**: إظهار سرِّ الله في كتابه، وصيانته له عن التبديل والاختلاف مع كونه علىٰ هذه الأوجه الكثيرة. **ومنها**: المبالغة في إعجازه بإيجازه؛ إذ تنوّع القراءات بمنزلة الآيات، ولو جعلت دلالة كلّ لفظ آية علىٰ حدة لم يخف ما كان فيه من التطويل، ولهذا كان قوله ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[2] [المائدة: ٦] مُنزّلًا لغسل الرجل والمسح علىٰ الخفّ، واللّفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه. **ومنها**: أنّ بعض القراءات يبيّن ما لعلّه يُجهَل في القراءة الأخرىٰ، فقراءة: ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتشديد مُبيّنة لمعنىٰ قراءة التخفيف».

وقال أبو عُبيد في «فضائل القرآن»[3]: «المقصد من القراءة الشاذّة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة: «والصلاة الوسطىٰ صلاة العصر»، وقراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما»، وقراءة جابر: «فإنّ الله

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة بتشديد الطاء والهاء مع فتحهما، والباقون بإسكان الطاء وضم الهاء مخففة.

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، والباقون بالخفض.

(٣) انظر: «فضائل القرآن» (١/ ٣٢٥).

من بعد إكراههن لهن غفور رحيم». قال: «فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسّرةً للقرآن، وقد كان يُروىٰ مثل هذا عن التابعين في التفسير فيُستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة». انتهىٰ.

وقد اعتنيتُ في «أسرار التنزيل» ببيان كلِّ قراءة أفادت معنىً زائدًا علىٰ القراءة المشهورة.

التنبيه الخامس

اختُلف[1] **في العمل بالقراءة الشاذّة،** فنقل إمامُ الحرمين في «البرهان» عن ظاهر مذهب الشافعي أنّه لايجوز، وتبعه أبو نصر القشيري، وجزم به ابنُ الحاجب. وذكر أبو الطيب والحسين والروياني والرافعي العملَ بها تنزيلًا لها منزلة خبر الآحاد، وصحّحه ابنُ السبكي في «جمع الجوامع» و«شرح المختصر».

التنبيه السادس

من المهمّ معرفة توجيه القراءات، وقد اعتنىٰ به الأئمة وأفردوا فيه كُتُبًا، منها: «الحجّة» لأبي علي الفارسي، و«الكشف» لمكيّ، و«الهداية» للمهدويّ، و«المحتسب» لابن جني.

قال الكواشي: «وفائدتُه أنْ يكونَ دليلًا علىٰ حسب المدلول عليه أومُرجّحًا، إلا أنّه ينبغي التنبيه علىٰ أنّه قد تُرجّح إحدىٰ القراءتين علىٰ الأخرىٰ ترجيحًا يكاد يُسقطها، وهذا غير مرضي؛ لأنّ كلًّا منهما مُتواتر».

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٩٤).

وقال أبو جعفر النحاس[١]: «السلامة عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان ألا يُقال: إحداهما أجود؛ لأنّهما جميعًا عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا».

خاتمة

قال النخعي: «كانوا يكرهون أنْ يقولوا: قراءة عبد الله، وقراءة سالم، وقراءة أُبي، وقراءة زيد، بل يقال: فلانٌ كان يقرأُ بوجه كذا، وفلانٌ يقرأُ بوجه كذا». **قال النووي**[٢]: «والصحيح أنّ ذلك لا يُكره».

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٣).

(٢) انظر: «التبيان» (ص: ١٧١).

الثامن والعشرون
في معرفة الوقف والابتداء

أفرده بالتصنيف خلائق، منهم أبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، والزّجّاج، والدانيّ، والعمانيّ، والسجاونديّ، وغيرهم.

وهو فنٌّ جليلٌ، به يُعرف كيفية أداء القراءة، والأصل فيه ما أخرج النحّاس[(١)] قال [بسنده عن] عبد الله ابن عمر: «لقد عشنا بُرهةً من دهرنا وإنّ أحدَنا ليؤتىٰ الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة علىٰ محمّد ﷺ فنتعلّمُ حلالَها وحرامَها وما ينبغي أنْ يُوقفَ عنده منها كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالًا يُؤتىٰ أحدهم القرآنَ قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلىٰ خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أنْ يُوقف عنده منه». قال النحّاس: «فهذا الحديثُ يدلّ علىٰ أنّهم كانوا يتعلّمون الأوقاف كما يتعلّمون القرآن، وقول ابن عمر: «لقد عشنا بُرهة من دهرنا» يدلُّ علىٰ أنّ ذلك إجماعٌ من الصحابة ثابتٌ». أخرج هذا الأثر البيهقيّ في سننه[(٢)].

---

(١) أخرجه النّحاس في «القطع والائتناف» (١/ ١٢). قالوا في [ط. ج] (٢/ ٥٣٩): «ضعيفٌ بهذا الإسناد»، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٠١) وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولا أعرفُ له علّة ولم يُخرّجاه» ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٥٢٩٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٥) (٧٥٥): «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح». ولم أقف عليه عند الطبراني.

(٢) انظر السابق.

قال ابن الأنباري: «من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء».

وقال النّكزاوي: «باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر؛ لأنّه لا يتأتىٰ لأحدٍ معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل».

وفي «النشر»[1] **لابن الجزري:** «لما لم يُمكن القارئ أنْ يقرأَ السورةَ أو القصةَ في نفسٍ واحد، ولم يَجُزِ التّنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذٍ اختيارُ وقفٍ للتّنفّس والاستراحة، وتعيَّن ارتضاءُ ابتداءٍ بعدَه، وتحتّم ألا يكونَ ذلك مما يُحِيلُ المعنىٰ ولا يخلُّ بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمةُ علىٰ تعلّمه ومعرفته، وصحّ بل تواتر عندنا تعلّمه والاعتناءُ به من السّلف الصالح، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع، وأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروفٌ ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب». **قال:** «ومن ثمّ اشترط كثيرٌ من الخلف علىٰ المجيز ألاّ يحيزَ أحدًا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء».

فصلٌ [في أنواع الوقف]

قال ابن الأنباري: «الوقف علىٰ ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح، **فالتامّ** الذي يحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به، كقوله: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٢٤).

[البقرة: ٦]، **والحسن** هو الذي يحسُن الوقف عليه، ولا يحسُن الابتداء بما بعده، كقوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنّ الابتداء بـ ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لا يحسُن لكونه صفة لما قبله، **والقبيح** هو الذي ليس بتام ولا حسن، كالوقف علىٰ ﴿بِسۡمِ﴾ من قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾».

قال: «**ولا يتمُّ الوقفُ علىٰ** المضافِ دون المضاف إليه، ولا المنعوتِ دون نعته، ولا الرافعِ دون مرفوعه، وعكسه، ولا الناصبِ دون منصوبه، وعكسه، ولا المؤكدِ دون توكيده، ولا المعطوفِ دون المعطوف عليه، ولا البدلِ دون مبدله، ولا «إنّ» أو «كان» وأخواتها دون اسمها، ولا اسمِها دون خبرها، ولا المستثنىٰ منه دون الاستثناء، ولا الموصولِ دون صلته اسميًا أو حرفيًا، ولا الفعلِ دون مصدره، ولا حرفٍ دون متعلّقه، ولا شرطٍ دون جزائه».

وقال ابن الجزري[(١)]: «أكثرُ ما ذكر النّاس في أقسام الوقف غيرُ مُنضبط ولا مُنحصر، وأقربُ ما قلتُه في ضبطِهِ أنّ الوقفَ ينقسمُ إلىٰ اختياريّ واضطراريّ؛ لأنّ الكلامَ إمّا أنْ يتمَّ أو لا:

فإن تمّ كان اختياريًا، وكوْنه تامًا لا يخلو إمّا ألاّ يكون له تعلّق بما بعده البتة - أي: لا من جهة اللّفظ ولا من جهة المعنىٰ - فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة «**بالتام**» لِتَمامِهِ المطلق، يُوقف عليه ويُبتدأ بما بعده.

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٢٥ - ٢٣٠)، وكان الإمام السيوطيّ قد نقله بتصرّف وبتقديم بعضِه وتأخير بعض، إلا أنّ كلامَ ابن الجزري بنصّه أفضلُ من حيث تمام الفائدة وحُسن الترتيب، فنقلتُهُ من النشر بنصّه.

وإن كان له تعلّقٌ فلا يخلو هذا التعلّق إما أنْ يكونَ من جهة المعنىٰ فقط، وهو الوقفُ المصطلح عليه «بالكافي»، للاكتفاء به عمّا بعدَه واستغناءِ ما بعده عنه، وهو كالتامّ في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلّق من جهة اللّفظ فهو الوقفُ المصطلحُ عليه «بالحسن»؛ لأنّه في نفسه حسنٌ مفيدٌ، يجوز الوقفُ عليه دون الابتداء بما بعده للتعلّق اللّفظي، إلا أنْ يكونَ رأس آية، فإنّه يجوزُ في اختيار أكثرِ أهلِ الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أمّ سلمة: «أنّ النّبي ﷺ كان إذا قرأ قطّع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثمّ يقف، ثم يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ثمّ يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾». رواه[1] أبو داود والترمذيّ وأحمد وغيرهم، وهو حديث حسن.

وكذلك عدّ بعضُهم الوقفَ علىٰ رءوس الآي في ذلك سنّة، قال أبو عمرو: «وهو أحبُّ إليّ»، واختاره البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، وغيره من العلماء وقالوا: «الأفضل الوقوف علىٰ رءوس الآيات وإن تعلّقت بما بعدها»، قالوا: «واتّباع هديّ رسول الله ﷺ وسنّته أولىٰ».

وإنْ لم يتمّ الكلام كان الوقفُ عليه اضطراريًا، وهو المصطلح عليه «بالقبيح»، لا يجوز تعمّدُ الوقفِ عليه إلا لضرورةٍ من انقطاعِ نفسٍ ونحوه.

١- فالوقف التام

أكثر ما يكون في رءوس الآي وانقضاء القصص، نحو الوقف علىٰ ﴿بِسۡمِ

---

(١) رواه أبوداود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧) وصحّحه الألباني.

ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والابتداء: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١، ٢]. ونحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾، والابتداء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٥، ٦]. ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، والابتداء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢٠، ٢١].

وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة، نحو: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ﴾، هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس، ثم قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤].

وقد يكون وسط الآية، نحو: ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾، هو تمام حكاية قول الظالم - وهو أُبيّ بن خلف - ثم قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة، نحو: ﴿مُّصۡبِحِينَ ١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، أي: مُصبحين ومُليّلين، ونحوه: ﴿يَتَّكِـُٔونَ ٣٤ وَزُخۡرُفٗاۚ﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥].

وقد يكون الوقفُ تامًا علىٰ تفسير أو إعراب، غيرَ تامٍّ علىٰ آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]، **تامٌّ** علىٰ أنّ ما بعده مُستأنف، وهو قولُ ابنِ عباسٍ وعائشةَ وابنِ مسعودٍ وغيرِهم، ومذهبُ أبي حنيفة وأكثرِ أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائيّ ويعقوب والفرّاء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمة العربية، **غيرُ تامٍّ** علىٰ أنّ ما بعده معطوفٌ عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره.

وقد يكون الوقف تامًا علىٰ قراءةٍ، غيرَ تامٍّ علىٰ أخرىٰ، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ

﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، تامٌّ على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحسنٌ على قراءة من خفض.

وقد يتفاضل التامُّ في التمام، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، كلاهما تامّ، إلا أنّ الأولَ أتمُّ من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأول.

٢- الوقف الكافي

يكثرُ من الفواصل وغيرها، نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾، وعلى: ﴿مِن قَبۡلِكَ﴾، ﴿هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾، ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾، ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣ - ١١]، هذا كلُّه كلامٌ مفهوم، والذي بعده كلامٌ مستغنٍ عمّا قبلّه لفظًا، وإن اتصل معنًى.

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ كافٍ، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾ أكفى منه، ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منهما.

وأكثر ما يكون التفاضل في رءوس الآي، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ كافٍ، ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى. ونحو: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ﴾ كافٍ، و﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣] أكفى. ونحو: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ﴾ كافٍ، ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى.

وقد يكون الوقفُ كافيًا على تفسير أوإعراب، غيرَ كافٍ على آخر، نحو: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] كافٍ على أنْ يكونَ ما بعده مُبتدأ خبره: ﴿عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٥]، وحسنٌ على أنْ يكون ما بعده خبر: ﴿ٱلَّذِينَ

﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو خبر: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]. **ونحو:** ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] كافٍ إذا جُعلت «ما» بعده نافية، فإن جُعلت موصولة كان حسنًا، فلا يُبتدأ بها.

وقد يكون كافيًا علىٰ قراءة، غير كافٍ علىٰ قراءة أخرىٰ، نحو: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾ كافٍ علىٰ قراءة من قرأ: ﴿أَمۡ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩، ١٤٠] بالخطاب، وتامٌّ علىٰ قراءة من قرأ بالغيب، وهو نظير ما قدّمنا في التام. ونحو: ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ كافٍ علىٰ قراءة من رفع: ﴿فَيَغۡفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وحسن علىٰ قراءة من جزم.

٣- الوقف الحسن

نحو الوقف علىٰ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، وعلىٰ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، وعلىٰ ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ ; لأنّ المرادَ من ذلك يفهم، لكن الابتداء بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، و﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ لا يحسن لتعلّقه لفظًا، فإنه تابعٌ لما قبله.

وقد يكون الوقفُ حسنًا علىٰ تقدير، وكافيًا علىٰ آخر، وتامًا علىٰ غيرهما، نحو قوله تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ يجوز أنْ يكون حسنًا إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ نعتًا للمتّقين، وكافيًا إذا جعل الذين ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ رفعًا بمعنىٰ: «هم الذين يؤمنون بالغيب»، أو نصبًا بتقدير: «أعني الذين»، وأنْ يكونَ تامًا إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ مبتدأ وخبره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾.

٤- الوقف القبيح

نحو الوقف علىٰ: ﴿بِسْمِ﴾، وعلىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، وعلىٰ: ﴿رَبِّ﴾، و﴿إِيَّاكَ﴾، و﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾. فكلّ هذا لايتمُّ عليه كلام، ولا يُفهم منه معنىٰ.

وقد يكون بعضُه أقبح من بعض، كالوقف علىٰ ما يحيل المعنىٰ، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، فإنّ المعنىٰ بهذا الوقف أنّ البنت مشتركةٌ في النّصف مع أبويه، وإنّما المعنىٰ أنّ النّصف للبنت دون الأبوين، ثمّ استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد. وكذا الوقفُ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦]، إذ الوقف عليه يقتضي أنْ يكون الموتىٰ يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك، بل المعنىٰ أنّ الموتىٰ لا يستجيبون، وإنّما أخبر الله تعالىٰ عنهم أنهم يبعثون مستأنفًا بهم.

وأقبحُ من هذا الوقفُ علىٰ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨]، و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠]، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، فالوقف علىٰ ذلك كلّه لايجوز إلا اضطرارًا لانقطاع النفس، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه.

فهذا حكم الوقف اختياريًا واضطراريًا.

وأمّا الابتداء[1] فلا يكون إلا اختياريًا؛ لأنّه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمُستَقلٍ بالمعنىٰ مُوَفٍّ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٣٠).

الوقف تتفاوت تمامًا وحُسنًا وقُبحًا، بحسب التمام وعدمه وفساد المعنىٰ وإحالته، **نحو الوقف علىٰ:** ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قَبِيحٌ؛ والابتداءُ بـ ﴿ٱللَّهُ﴾ أَقْبَحُ. **والوقف علىٰ:** ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيحٌ؛ والابتداءُ بـ ﴿ٱبْنُ﴾ قبيحٌ؛ وبِـ ﴿عُزَيْرٌ﴾ و﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ أشدُّ قبحًا. **ولو وُقف علىٰ:** ﴿مَّا وَعَدَنَا﴾ [الأحزاب: ١٢] ضَرُورَةً كان الابتداء بالجلالة قبيحًا، وبـ ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبح منه، وبـ ﴿مَا﴾ أقبح منهما.

وقد يكون الوقفُ حسنًا والابتداء به قبيحًا، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] الوقفُ عليه حسن، والابتداء به قبيحٌ لفساد المعنىٰ إذ يصير تحذيرًا من الإيمان بالله.

وقد يكون الوقفُ قبيحًا والابتداء جيدًا، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢] الوقفُ علىٰ ﴿هَٰذَا﴾ قبيحٌ لفصله بين المبتدأ وخبره، ولأنّه يوهم أنّ الإشارةَ إلىٰ المرقد، والابتداء بـ ﴿هَٰذَا﴾ تامٌّ لاستئنافه.

تنبيهات

الأول

قال ابن الجزري[(١)]: «قولُ الأئمة لا يجوز الوقف علىٰ المضاف دون المضاف إليه، ولا كذا إلىٰ آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك، إنّما يريدون به الجوازَ الأدائي، وهو الذي يحْسُنُ في القراءة ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنّه حرامٌ ولا مكروه، اللّهم إلا أنْ يقصد بذلك تحريف القرآن وخلاف

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٣١).

المعنىٰ الذي أراده الله؛ فإنّه يكفُر فضلًا عن أنْ يأثم».

الثاني

قال ابن الجزري(١): «ليس كُلُّ ما يتعسَّفُهُ بعضُ المعربين أو يتكلّفه بعضُ القراء مما يقتضي وقفًا أو ابتداءًا ينبغي أن يُتعمَّدَ الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرّي المعنىٰ الأتمّ والوقف الأوجَه، وذلك نحو: الوقف علىٰ ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾، والابتداء ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] علىٰ معنىٰ النداء. ونحو: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ ويبتدئ: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ﴾ [لقمان: ١٣] علىٰ معنىٰ القسم. ونحو: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فكُلُّه تعسُّفٌ وتمَحُّلٌ وتحريفٌ للكلِمِ عن مواضعه».

الثالث

قال ابن الجزري(٢): «يُغتفر في طول الفواصل والقَصص والجُمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والتنزيل ما لا يُغتفر في غيرها، فربما أُجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، نحو: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]». **قال:** «وكما اغتُفِر الوقف لما ذُكر قد لا يُغتفر ولا يحسن فيما قصُر من الجمل وإنْ لم يكن التعلّق لفظيًا، نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ لقرب

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٣١).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

الوقف علىٰ ﴿بِٱلرُّسُلِۖ﴾ وعلىٰ ﴿ٱلْقُدُسِۗ﴾ [البقرة: ٨٧].

وكذا يُراعىٰ في الوقف الازدواج، فيُوصل ما يُوقف علىٰ نظيره مما يُوجَد التمام عليه وانقطع تعلّقه بما بعده لفظًا، نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مع ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْۖ﴾ [البقرة: ١٣٤]، ونحو: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ مع ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۖ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ونحو: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ﴾ مع ﴿وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ﴾ [فاطر: ١٣]».

الرابع[1]

قد يُجيزون الوقفَ علىٰ حرف ويُجيزُ آخرون الوقف علىٰ آخر، ويكونُ بين الوقفيْن مراقبةٌ علىٰ التّضاد، فإذا وُقف علىٰ أحدهما امتنَع الوقف علىٰ الآخر، كمن أجاز الوقف علىٰ ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ فإنه لا يجيزه علىٰ ﴿فِيهِۛ﴾، والذي يجيزه علىٰ ﴿فِيهِۛ﴾ لا يجيزه علىٰ ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ [البقرة: ٢]، وكالوقف علىٰ ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ﴾ فَإِنَّ بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] مراقبة.

الخامس

قال ابن مجاهد: «لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نَحْوِيٌّ عالِمٌ بالقراءات، عالمٌ بالتفسير والقَصَص وتخليص بعضها من بعض، عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن».

وقال غيرُه: «وكذا علم الفقه». ولهذا من لم يقبلْ شهادةَ القاذف وإن تاب يقفُ عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًاۚ﴾ [النور: ٤]. وممن صرّح بذلك النكزاوي، فقال في كتاب الوقف: «لا بد للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٣٧).

المشهورين في الفقه؛ لأن ذلك يُعينُ علىٰ معرفة الوقف والابتداء؛ لأن في القرآن مواضع ينبغي الوقفُ علىٰ مذهب بعضهم ويمتنع علىٰ مذهب آخرين».

فأما احتياجه إلىٰ النحوِ وتقديراتِه فلأن من جعل: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾ [الحج: ٧٨] منصوبًا علىٰ الإغراء وقف علىٰ ما قبله، أما إذا أعمل فيه ما قبله فلا يقف.

وأما احتياجه إلىٰ القراءات فلِمَا تقدّم من أنّ الوقف قد يكون تامًا علىٰ قراءة، غيرَ تام علىٰ أخرىٰ.

وأما احتياجه إلىٰ التفسير فلأنّه إذا وقف علىٰ ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ﴾ [المائدة: ٢٦] كان المعنىٰ: إنها محرمةٌ عليهم هذه المدة، وإذا وقف علىٰ ﴿عَلَيۡهِمۡۛ﴾ كان المعنىٰ: إنها محرمةٌ عليهم أبدًا وأنّ التيهَ أربعين، فرجع في هذا إلىٰ التفسير، **وقد تقدّم أيضًا** أنّ الوقفَ يكون تامًا علىٰ تفسير وإعراب، غيرَ تام علىٰ تفسير وإعراب آخر.

وأما احتياجه إلىٰ المعنىٰ فضرورةٌ لأنّ معرفة مقاطع الكلام إنما تكون بعد معرفة معناه، كقوله: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٦٥]، فقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ﴾ استئنافٌ؛ لا مَقُولُهم. وقوله: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآۚ﴾ [القصص: ٣٥]، ويبتدئ: ﴿أَنتُمَا﴾، وقال الشيخ عز الدين: «الأحسن الوقف علىٰ ﴿إِلَيۡكُمَا﴾، لأنّ إضافة الغلبة إلىٰ الآيات أولىٰ من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأنّ المراد بالآيات العصا وصفاتُها، وقد غَلَبُوا بها السحرة، ولم تمنع عنهم فرعون».

وكذا الوقف علىٰ قوله: ﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ﴾ [يوسف: ٢٤]، ويبتدئ: ﴿وَهَمَّ

بِهَا﴾، على أنّ المعنىٰ: لولا أن رأىٰ برهان ربه لَهَمَّ بها، فقدّم جواب «لولا»، ويكون همُّه منتفيًا.

فَعُلِمَ بذلك أنّ معرفةَ المعنىٰ أصلٌ في ذلك كبير.

السادس[1]

لأئمة القراء مذاهبُ في الوقف والابتداء، فنافعٌ كان يراعي محاسنهما بحسب المعنىٰ، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس، وعاصمٌ والكسائيُّ حيث تمّ الكلام، وأبو عمرو يتعمد رؤوس الآي ويقول: «هو أحبُّ إليَّ، فقد قال بعضهم إنّ الوقف عليه سنّة».

قال البيهقيُّ في «الشعب» وآخرون: «الأفضلُ الوقف علىٰ رؤوس الآيات وإن تعلّقت بما بعدها، اتباعًا لهدي رسول الله ﷺ وسنته».

السابع[2]

الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالبًا مرادًا بها الوقف، والمتأخرون فرَّقوا فقالوا:

القطع: عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمُعرض عن القراءة، وهو الذي يُستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا علىٰ رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. وأخرج سعيد بن منصور في «سننه»[3]

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٣٧).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٢٣٩).

(٣) انظر: «التفسير من سنن سعيد بن منصور» (٢/ ٤٢٨) (١٣٧)، وقال محققه: «سنده صحيح».

بإسنادٍ صحيح عن عبد الله ابن أبي الهذيل أنه قال: «كانوا يكرهون أنْ يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها»، وعبد الله ابن أبي الهذيل تابعيٌ كبير، وقوله: «كانوا» يدلّ علىٰ أنّ الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

والوقفُ: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفّسُ فيه عادةً بنية استئناف القراءة لا بنيةِ الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا.

والسكتُ: عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس.

قال ابن الجزري[1]: «والصحيح أنّه مقيّدٌ بالسماع والنقل، ولا يجوز إلا فيما صحّت الرواية به لمعنىٰ مقصود بذاته».

ضوابط

١- الوقف علىٰ المستثنىٰ منه دون المستثنىٰ إن كان منقطعًا فيه مذاهب:

أ- الجوازُ مطلقًا؛ لأنّه في معنىٰ مبتدأ حُذف خبره للدلالة عليه.

ب- المنعُ مطلقًا؛ لاحتياجه إلىٰ ما قبلَه لفظًا ومعنىً، إذ قولك: «ما في الدار أحد» هو الذي صحح «إلا الحمار»، ولو قلت: «إلا الحمار» علىٰ انفراده كان خطأً.

جـ- التفصيلُ، فإن صُرّح بالخبر جاز لاستقلال الجملة واستغنائها عما قبلها، وإن لم يُصرَّح به فلا لافتقارها.

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٢٤٣).

٢- كلُّ ما في القرآن من «الذي» و«الذين» يجوز فيه الوصل بما قبله نعتًا والقطعُ علىٰ أنّه خبر، إلا في سبعة مواضع فإنّه يتعين الابتداء بها[1]: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢١]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٦]، [الأنعام: ٢٠]، ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ﴾ [التوبة: ٢٠]، ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ [غافر: ٧].

٣- «كلاَّ» في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعًا، منها سبعة للرّدع اتّفاقًا فيوقف عليها، وذلك: ﴿عَهۡدٗا ٧٨ كَلَّاۚ﴾ [مريم: ٧٨، ٧٩]، ﴿عِزّٗا ٨١ كَلَّاۚ﴾ [مريم: ٨١، ٨٢]، ﴿أَن يَقۡتُلُونِ ١٤ قَالَ كَلَّاۖ﴾ [الشعراء: ١٤، ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦١ قَالَ كَلَّآۖ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢]، قال مكيّ: «يحسن الوقف عليها ولايجوز الابتداء بها». ﴿شُرَكَآءَۖ كَلَّاۚ﴾ [سبأ: ٢٧]، ﴿أَنۡ أَزِيدَ ١٥ كَلَّآۖ﴾ [المدثر: ١٥، ١٦]، ﴿أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ١٠ كَلَّا﴾ [القيامة: ١٠، ١١]. والباقي منها ما هو بمعنىٰ: حقًا قطعًا؛ فلا يوقف عليه. ومنها ما احتمل الأمرين ففيه الوجهان.

٤- «بلىٰ» في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا، وهي ثلاثة أقسام:

أ- ما لا يجوز الوقف عليها إجماعًا لتعلّق ما بعدها بما قبلها، وهو سبعة مواضع: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا﴾ [النحل: ٣٨]، ﴿قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ [سبأ: ٣]، ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ﴾ [الزمر: ٥٩]، ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ [الأحقاف: ٣٤]، ﴿قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤].

---

(١) أي: وقطعها عما قبلها.

ب- ما فيه خلاف -والاختيار المنع- وذلك خمسة مواضع: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ﴾ [الزمر: ٧١]، ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا﴾ [الملك: ٩].

جـ- ما الاختيار جواز الوقف عليها، وهو العشرة الباقية.

٥- «نعم» في القرآن في أربعة مواضع: في الأعراف ﴿قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والمختارُ الوقف عليها؛ لأنّ ما بعدها غير متعلّق بما قبلها، إذ ليس من قول أهل النار، والبواقي فيها[1]، وفي الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، وفي الصافات: ﴿قُلۡ نَعَمۡ وَأَنتُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨]، والمختار لا يوقف عليها لتعلّق ما بعدها بما قبلها لاتصاله بالقول.

٦- الوقف علىٰ الجملة الندائية جائزٌ كما نقله ابنُ الحاجب عن المحققين؛ لأنّها مستقلّة وما بعدها جملة أخرىٰ، وإن كانت الأُولىٰ تتعلق بها.

٧- قال الخُويي في تفسيره: «كلُّ ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأنّ ما بعده حكايته».

---

(١) هو قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤].

٥- فصلٌ
في كيفية الوقف على أواخر الكلم[١]

للوقف في كلام العرب أوجه، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة:

السكون

هو الأصل في الوقف علىٰ الكلمة المحركة وصلًا؛ لأن معنىٰ الوقف التّركُ والقطعُ، ولأنّه ضدّ الابتداء، فكما لا يُبتدأ بساكن لا يُوقَف علىٰ متحرك.

الرَّوْم

هو عند القرّاء عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويختص بالمرفوع والمجرور[٢]، والمضموم والمكسور[٣].

الإشمام

هو أن تجعل شفتيك علىٰ صورة الحركة من غير تصويت، ويختصّ بالضّمة سواء كانت حركة إعراب أم بناء، وفائدته بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

الإبدال

في الاسم المنصوب المنون: ويُوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين، ومثله: إِذَنْ.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ١٢٠).
(٢) أيْ: للمعرب.
(٣) أيْ: للمبني.

وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء: يُوقف عليها بالهاء بدلًا منها.

وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف: فإنّه يُوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مدّ من جنس ما قبلها، ثم إنْ كان ألِفًا جازَ حذفُها نحو: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١]، ﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٤٩].

النقل

فيما آخره همزة بعد ساكن، فإنّه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فتحرك بها ثم تُحذف هي نحو: ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥]، ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦].

الإدغام

فيما آخره همز بعد ياء أو واو زائدتين، فإنه يوقف عليه عند حمزة أيضًا بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله، نحو: «النَّسِيّ» [التوبة: ٣٧]، «قُرُوّ» [البقرة: ٢٢٨].

الحذف

في الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلًا ويحذفها وقفًا.

الإثبات

في الياءات المحذوفات وصلًا عند من يثبتها وقفًا، نحو: ﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿هَادٍ﴾ [غافر: ٣٣].

الإلحاق

فيما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها في [نحو]: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿هُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١].

فائدة(١)

أجمعوا علىٰ لزوم اتباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف إبدالًا وإثباتًا وحذفًا ووصلًا وقطعًا، إلا أنّه ورد عنهم اختلافٌ في أشياء بأعيانها، ومن القرّاء من يتبع الرسم في الجميع.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ١٢٨).

التاسع والعشرون
في بيان الموصولِ لفظًا المفصولِ معنًى

هو نوعٌ مهمٌّ جديرٌ أنْ يُفردَ بالتصنيف، وهو أصلٌ كبيرٌ في الوقف، وبه يحصل حلُّ إشكالاتٍ كثيرة، من ذلك:

قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩، ١٩٠]، فإنّ الآيةَ في قصة آدم وحواء، ولكن آخر الآية مشكلٌ حيث نسب الإشراك إلىٰ آدم وحواء، وآدمُ نبيٌّ مُكلَّمٌ، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النّبوة وبعدها إجماعًا، وقد جرّ ذلك بعضُهم إلىٰ حمل الآية علىٰ غير آدم وحواء، وأنّها في رجل وزوجته كانا من أهل الملل، ومازِلتُ في وقفة من ذلك حتىٰ رأيت ابن أبي حاتم[1] قال [بسنده] عن السدّي في قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ قال: «هذه فصل من آية آدم، خاصة في آلهة العرب».

وقال[2] [بسنده] عن أبي مالك قال: «هذه مفصولة، أطاعه في الولد، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه لقوم محمد».

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٣٥) (٨٦٦١).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٣٥) (٨٦٦٣).

وقال عبد الرزاق[١] [بسنده] عن السدّيّ قال: «هذا من الموصول المفصول».

واتّضح بذلك أنّ آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، وأنّ ما بعده تخلّص إلىٰ قصة العرب وإشراكهم الأصنام. ويوضّح ذلك تغيير الضمير إلىٰ الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصةُ واحدةً لقال «عمّا يُشركان»، كقوله: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾، ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا﴾، ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، وكذلك الضمائر في قوله بعده: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾ [الأعراف: ١٩١]، وما بعده إلىٰ آخر الآيات.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ۚ﴾ [النساء: ١٠١]، فإنّ ظاهرَ الآية يقتضي أنّ القصرَ مشروطٌ بالخوف، وأنّه لا قصرَ مع الأمن، وقد قال به لظاهر الآية جماعةٌ منهم عائشة، لكن بيّن سببُ النزول أنّ هذا من الموصول المفصول.

وقال ابن الجوزي[٢]: «قد تأتي العربُ بكلمة إلىٰ جانب كلمة أخرىٰ كأنها معها، وهي غير متّصلة بها، وفي القرآن: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْۖ﴾ هذا قول الملأ، فقال فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]. **ومثله:** ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةًۚ﴾، هذا منتهىٰ قولها، فقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]. **ومثله:** ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾، انتهىٰ قول الكفار، فقالت الملائكة: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]».

---

(١) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ١٠٢) (٩٧٣).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٢/ ٤٤٧).

الثلاثون
في الإمالة والفتح وما بينهما

أفرده بالتصنيف جماعةٌ من القرّاء.

قال الداني[١]: الفتح والإمالة لغتان مشهورتان فاشيتان علىٰ ألسنةِ الفُصحاء من العرب الذين نزل القرآنُ بلغتهم، فالفتحُ لغةُ أهلِ الحجاز، والإمالةُ لغةُ عامّة أهلِ نجد.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «حدثنا وكيع، ثنا الأعمش عن إبراهيم قال: «كانوا يروْن أنّ الألف والياء في القراءة سواء». قال: «يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة».

وأخرج [الداني] في «تاريخ القراء» عن زرّ بن حبيش قال: «قرأ رجلٌ علىٰ عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله: ﴿طه﴾ وكسر الطاء والهاء، ثم قال: «هكذا علمني رسول الله ﷺ». **قال ابن الجزري**[٢]: «هذا حديثٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورجاله ثقات إلا محمد بن عبيد الله، وهو العزرمي، فإنّه ضعيف عند أهل الحديث، وكان رجلًا صالحًا، لكن ذهبت كتبه فكان يحدث من حفظه، فأُتي عليه من ذلك». قلت: وحديثه هذا أخرجه ابن مردويه في تفسيره، وزاد في آخره: «وكذا نزل بها جبريل».

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٠).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٣١).

الفتح

هو فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، ويقال له التفخيم، وهو شديدٌ ومتوسّط، فالشديد هو نهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، والمتوسط ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة. **قال الداني**(١): «وهذا هو الذي يستعمله أصحابُ الفتح من القراء».

الإمالة

أنْ يَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرًا، وهو المحض. وهي قسمان: شديدة ومتوسطة، والشديدة: يُجتنب معها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة: بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة.

أما أسبابها فذكرها القراء عشرة.

قال ابن الجزري(٢): «وهي ترجعُ إلىٰ شيئين: أحدهما الكسرة، والثاني الياء، وكلٌّ منهما يكون متقدمًا علىٰ محلِّ الإمالة من الكلمة أو متاخرًا عنه، ويكون أيضًا مقدرًا في محلِّ الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتيْن في اللّفظ ولا مقدرتين في محلِّ الإمالة ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تُمال الألِفُ أو الفتحة لأجل ألِفٍ أخرىٰ أو فتحةٍ أخرىٰ ممالة، وقد تُمال الألِفُ تشبيهًا بالألِفِ الممالة، وتُمال أيضًا بسبب كثرة الاستعمال للفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ الأسباب اثني عشر سببًا».

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٠).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٣٢).

وأما فائدتها فسهولة اللفظ، وذلك أنّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدرُ بالإمالة، والانحدارُ أخفُّ علىٰ اللّسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنّه راعىٰ كون الفتح أمتن أو الأصل.

أمّا من أمال: فكلُّ القراء العشرة إلا ابن كثير، فإنّه لم يُمل شيئًا في جميع القرآن. **وأما ما يمال**: فموضع استيعابُه كتب القراءات والكتب المؤلفة في الإمالة، ونذكر هنا [بعض] ما يدخل تحت ضابط:

فحمزة والكسائي وخلَف أمالوا كلَّ أَلِفٍ منقلبةٍ عن ياء حيث وقعت في القرآن، في اسم أو فعل؛ كالهدىٰ، أتىٰ، يخشىٰ. **وكلَّ** ألف تأنيث علىٰ وزن فعلىٰ بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، كطوبىٰ، وإحدىٰ، وموتىٰ. **وكلَّ** ما كان علىٰ وزن فعالىٰ بالضمّ أو الفتح، كسكارىٰ، ويتامىٰ. **وكلَّ** ما رسم في المصاحف بالياء نحو: بلىٰ، ومتىٰ، ويا أسفىٰ، وأنىٰ للاستفهام. واستُثني من ذلك: حتىٰ، وإلىٰ، وعلىٰ، ولدَىٰ، وما زكىٰ؛ فلم تُمَل بحال. **وكذلك** أمالوا من الواويّ ما كُسر أوله أو ضُم، وهو الرِّبا كيف وقع، والضُّحىٰ كيف جاء، والقُوىٰ، والعُلىٰ. **وأمالوا رؤوس الآي من إحدىٰ عشرة سورة** جاءت علىٰ نسق وهي: طه، النجم، سأل، القيامة، النازعات، عبس، الأعلىٰ، الشمس، الليل، الضحىٰ، العلق. **ووافق علىٰ هذه السور أبو عمرو وورش.**

وأمال أبو عمرو كل ما كان فيه راء بعد ألف بأي وزن كان: كذكرىٰ، وبشرىٰ، وأسرىٰ، وأراه، واشترىٰ، ووافق علىٰ ألفات «فعلىٰ» كيف أتت.

وأمال أبو عمرو والكسائي كلَّ ألف بعدها راء متطرفة مجرورة، نحو:

النارِ، أبصارِهم، حمارِك، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة.

وأمال حمزة الألف من عين الفعل الماضي من عشرة أفعال وهي: زاد، شاء، جاء، خاب، ران، خاف، زاغ، طاب، ضاق، حاق، حيث وقعت.

وأمال الكسائي هاء التأنيث وما قبلها وقفًا مُطلقًا بعد خمسة عشر حرفًا يجمعها [قولك]: «فجثت زينب لذود شمس»، كـ: خليفة، وليجة، ثلاثة، بغتة، الفاحشة، **ويفتح مطلقًا بعد** عشرة أحرف، وهي: «حاع»، وحروف الاستعلاء «قظ خص ضغط»، **والأربعة الباقية**؛ وهي «أكهر»؛ إن كان قبل كل منها ياء ساكنة أو كسرة متصلة أو منفصلة بساكن يميل، وإلا يفتح.

وأما فواتح السور [فمنهم] من أمال «الر» في السور الخمسة، [ومنهم] من أمال الهاء من فاتحة «مريم» و«طه» [ومنهم] من أمال الياء من أول «مريم»، ومنهم من أمال أول «يس»، [ومنهم] من أمال الطاء من «طه»، و«طسم»، و«طس»، والحاء من «حم» في السور السبع.

وبقي أحرف فيها خلف وتفصيل ولا ضابط يجمعها، فلتنظر من كتب الفن.

الحادي والثلاثون
في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب

أفرد ذلك بالتصنيف جماعةٌ من القراء.

الإدغام هو اللّفظ بحرفيْن حرفًا كالثاني مُشدّدًا. وينقسمُ إلىٰ كبير وصغير:

الإدغام الكبير

ما كان أول الحرفين فيه متحركًا؛ سواء كانا مثليْن أم جنسيْن أم متقاربيْن، ووجهه: طلب التخفيف.

قال في تقريب النشر: «ونعني بالمتماثليْن ما اتفقا مخرجًا وصفة، والمتجانسيْن ما اتفقا مخرجًا واختلفا صفة، وبالمتقاربين ما تقاربا مخرجًا أو صفة، **فأما المدغم من المتماثلين**، فنحو: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿لَّا قِبَلَ لَهُم﴾ [النمل: ٣٧]، **وشرطه:**

أ- أنْ يلتقيَ المثلان خطًا، فلا يدغم في نحو: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٢٦] من أجل وجود الألف.

ب- أنْ يكونا من كلمتين، فإن التقيا من كلمة فلا يدغم إلا في حرفين، نحو: ﴿مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿مَا سَلَكَكُمۡ﴾ [المدثر: ٤٢].

جـ- ألا يكونَ الأولُ تاء ضمير المتكلم، نحو: ﴿كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠]، أو خطابًا نحو: ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ﴾ [يونس: ٤٢].

د- ولا مشددًا، فلا يدغم نحو: ﴿رَبِّ بِمَآ﴾ [القصص: ١٧]، ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨].

هـ- ولا مُنوّنًا، فلا يدغم نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين، فنحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحًا﴾ [العاديات: ١]، **وشرطه:**

أ- ألا يكونَ الأول تاء ضمير، نحو: ﴿خَلَقۡتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

ب- ولا مُشددًا، نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

جـ- ولا مُنوّنًا، نحو: ﴿فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖۚ﴾ [الزمر: ٦].

تنبيه

أجمع الأئمةُ العشرة علىٰ إدغام: ﴿مَالَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]، واختلفوا في اللفظ به، فقرأ أبو جعفر بإدغامه محضًا بلا إشارة، وقرأ الباقون بالإشارة روْمًا وإشمامًا.

الإدغام الصغير

هو ما كان الحرف الأول فيه ساكنًا، وهو واجب وممتنع وجائز، والذي جرت عادةُ القرّاءِ بذكره في كتبِ الخلاف هو الجائز؛ لأنّه الذي اختلف القراء فيه، وهو قسمان:

أ- **إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة** من كلمات متفرقة، وتنحصر

في: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل، نحو: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُم﴾ [البقرة: ٩٢]، ﴿بَعِدَتۡ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿هَلۡ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦].

ب - إدغام حروف قربت مخارجها، نحو: ﴿أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ﴾ [النساء: ٧٤]، ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩]، ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم﴾ [نوح: ٤]، ﴿مَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿عُذۡتُ بِرَبِّي﴾ [الدخان: ٢٠]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١، ٢].

قاعدة

كلُّ حرفين التقيا أوّلُهما ساكنٌ وكانا مثليْن أو جنسيْن وجب إدغامُ الأول منهما لغةً وقراءةً.

فالمثلان نحو: ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿فَقُل لَّهُمۡ﴾ [الإسراء: ٢٨]، ﴿يُدۡرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨].

والجنسان نحو: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ [الزخرف: ٣٩]، ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤].

مالم يكن أوّل المثليْن حرف مد، نحو: ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: ٥]، أو أول الجنسيْن حرف حلق، نحو: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٨٩].

تذنيب

[في أحكام النون الساكنة والتنوين][1]

ولهما أحكام أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء.

فالإظهار لجميع القراء عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق: الهمزة نحو: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، والهاء نحو: ﴿فَٱنْهَارَ﴾ [التوبة: ١٠٩]، والعين نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، والحاء نحو: ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، والغين نحو: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، والخاء نحو: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وبعضهم يُخفي عند الخاء والغين.

والإدغام في ستة: حرفان بلا غنّة، وهما اللام نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، والراء نحو: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. وأربعة بغنّة، وهي النون نحو: ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، والميم نحو: ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]، والياء نحو: ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، والواو نحو: ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩].

والإقلاب عند حرف واحد، وهو الباء نحو: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

والإخفاء عند باقي الحروف، نحو: ﴿أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿إِن شَآءَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠]، والإخفاء حالةٌ بين الإدغام والإظهار، ولا بد من الغنّة معه.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٢).

الثاني والثلاثون
في المدّ والقصر

أفرده جماعةٌ من القرّاء بالتصنيف، والأصل في المدّ ما أخرجه سعيد ابن منصور في «سننه»[(١)]: «كان ابن مسعود يُقرئ رجلًا، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلةً، فقال ابنُ مسعود: «ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ»، فقال: «كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟»، فقال: «أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] فمد». وهذا حديثٌ جليلٌ حجةٌ[(٢)]، ونصٌّ في الباب، رجال إسناده ثقات، أخرجه الطبراني في الكبير.

المدّ: عبارةٌ عن زيادة مطٍّ في حرف المد علىٰ المدّ الطبيعي، وهو الذي لا تقومُ ذاتُ حرفِ المدّ دونه، **والقصر**: ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي علىٰ حاله.

وحرف المدّ: الألف مطلقًا، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. **وسببه لفظي ومعنوي.**

---

(١) انظر «سنن ابن منصور» (١٠٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٣٧) (٨٦٧٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٥) (١١٥٩٦): «رجاله ثقات»، وأورده الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٢٧٩) (٢٢٣٧).

(٢) هذا التعليق هو لابن الجزري، انظر «النشر» (١/ ٣١٦).

• **فاللّفظي إمّا همزٌ أو سكون:**

فالهمز يكون: قبل حرف المد، نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، ﴿أُوتُواْ﴾ [البقرة: ١٠١]، **وبعده،** فإن كان معه في كلمة واحدة فهو **المتصل،** نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾ [البقرة: ١٦٩]، ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، وإن كان حرف المد آخر كلمة والهمز أول أخرىٰ فهو **المنفصل،** نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]. **ووجه** المدّ لأجل الهمز أنّ حرف المدّ خفيّ والهمزُ صعب، فزيد في الخفي ليُتمكن من النطق بالصعب.

والسكون إمّا لازم، وهو الذي لا يتغير في حاليه، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، **أو عارض،** وهو الذي يعرض للوقف ونحوه، نحو: ﴿بِٱلْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] حالة الوقف، ونحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [المائدة: ٤٦]، ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، حالة الإدغام. **ووجه** المدّ للسكون التمكّن من الجمع بين الساكنيْن، فكأنّه قام مقام حركة.

وقد أجمع القرّاءُ علىٰ مدّ المتصل واللازم - وإن اختلفوا في مقداره - واختلفوا في مد المنفصل والعارض وفي قَصْرهما:

فأمّا المُتصل: فاتّفق الجمهورُ علىٰ مدّه قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاش، وذهب آخرون إلىٰ تفاضله، وذهب بعضهم إلىٰ أنه مرتبتان: الطوليّ، والوسطي.

وأمّا ذو الساكن - ويقال له مدّ العدل - فالجمهور أيضًا علىٰ مدّه مُشبعًا قدرًا واحدًا من غير إفراط، وذهب بعضهم إلىٰ تفاوته.

وأمّا المنفصل: فقد اختلفت العبارات في مقدار مدِّهِ اختلافًا لا يمكن ضبْطُه.

وأما العارض: فيجوز فيه لكلٍّ من القرّاء كل من الأوجه الثلاثة: المد والتوسّط والقصر، وهي أوجه تخيير.

• **وأمّا السبب المعنوي**: فهو قصد المبالغة في النفي. وهو سببٌ قويٌّ مقصودٌ عند العرب، وإن كان أضعف من اللفظي، ومنه مدّ التعظيم في نحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنىٰ، ويُسمّىٰ «مدّ المبالغة».

قال ابن مهران[1] في كتاب «المدّات»: «إنما سُمّىٰ «مدّ المبالغة» لأنّه طلبٌ للمبالغة في نفي إلهية سوىٰ الله تعالىٰ، وهذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنها تُمدّ عند الدعاء وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدّون ما لا أصل له بهذه العلة».

قال ابن الجزري[2]: «وقد ورد عن حمزة مدّ المبالغة للنفي في «لا» التي للتبرئة، نحو: ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]، ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الروم: ٤٣]. وقدْره في ذلك وسط، لا يبلغ الإشباع لضعف سببه. نصّ عليه ابن القصّاع».

قواعد

إذا تغيّر سبب المدّ جاز المدُّ مراعاةً للأصلِ، والقصرُ نظرًا للّفظ، سواء كان السبب همزًا أو سكونًا، سواء تغير الهمز ببين بين أو بإبدال أو بحذف، والمدّ

---

(١) انظر: «النشر» (١/ ٣٤٤ - ٣٤٥).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٣٤٥).

أولىٰ فيما بقي لتغير أثره، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١] في قراءة قالون والبزّيّ، والقصر فيما ذهب أثره، نحوُها في قراءة أبي عمرو.

متىٰ اجتمع سببان قويٌّ وضعيف عُمل بالقوي، وألغي الضعيف إجماعا، ويتخرج عليها فروع:

منها: قد يجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، فيُمدّ لحمزة مدًا مشبعًا لأجل الهمز، ويلغىٰ المعنوي إعمالًا للأقوىٰ.

ومنها: نحو ﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ [هود: ٧٠]، و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ﴾ [يوسف: ١٦]، إذا قُرئ لورش لا يجوز فيه القصر ولا التوسط، بل الإشباع عملًا بأقوىٰ السببين، وهو المدّ لأجل الهمز بعده، فإن وُقف علىٰ: ﴿رَءَآ﴾ أو ﴿جَآءُوٓ﴾ جازت الأوجه الثلاثة، بسبب تقدّم الهمز علىٰ حرف المدّ وذهاب سببيّة الهمز بعده.

فائدة

قال أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري: «مدَّات القرآن علىٰ عشرة أوجه:

مدّ الحَجْزِ، في نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿أَءِذَا مِتۡنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، ﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ﴾ [القمر: ٢٥]؛ لأنّه أدخل بين الهمزتيْن حاجزًا خفّفهما لاستثقال العرب جمعهما، وقدره ألِفٌ تامةٌ بالإجماع.

ومدّ العدل في كلّ حرف مشدّد وقبله حرف مد ولين، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لأنّه يعدل حركة، أي يقوم مقامها في الحجز بين الساكنين.

ومدّ التمكين، في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، وسائر المدّات التي تليها همزة؛ لأنّه جُلب ليتمكن به من تحقيقها وإخراجها من مخرجها.

ومدّ البسط، ويسمّىٰ أيضًا مدّ الفصل، في نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ويفصل به بين كلمتين متصلتين.

ومدّ الروم، في نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]؛ لأنهم يرومون الهمزة من: ﴿أَنتُمْ﴾، ولا يحققونها ولا يتركونها أصلًا، ولكن يُليّنونها ويشيرون إليها، وهذا علىٰ مذهب من لا يهمز: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، وقدره ألف ونصف.

ومدّ الفرق، في نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٩١]، لأنّه يفرق به بين الاستفهام والخبر، وقدره ألِف تامّة بالإجماع، فإن كان بين ألف المدّ حرف مشدّد زيدَ ألفٌ أخرىٰ ليتمكّن به من تحقيق الهمزة، نحو: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ومدّ البنية، في نحو: ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، لأنّ الاسم بُني علىٰ المدّ فرقًا بينه وبين المقصور.

ومدّ المبالغة، في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥].

ومدّ البدل من الهمزة، في نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، وقدره ألِفٌ تامّة بالإجماع.

ومدّ الأصل في الأفعال الممدودة، نحو: ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، والفرق بينه وبين مدّ البِنية أنّ أن تلك الأسماء بُنيت علىٰ المدّ فرقًا بينها وبين المقصور، وهذه مدّاتٌ في أصول أفعال أحدثت لمعانٍ». انتهىٰ.

الثالث والثلاثون
في تخفيف الهمز

فيه تصانيف مفردة. اعلم أنّ الهمزَ لما كان أثقلَ الحروف نطقًا وأبعدَها مخرجًا، تنوّع العربُ في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفًا، ولذلك أكثرُ ما يرد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية ابن فُليح، وكنافع من رواية ورش، وكأبي عمرو، فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز.

وأحكام الهمز كثيرة، والذي نورده هنا أنّ تحقيقَه أربعة أنواع:

أحدها: النقل لحركته إلىٰ الساكن قبله فيسقط، نحو: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] بفتح الدال، وبه قرأ نافع من طريق ورش.

ثانيها: الإبدال، بأنْ تُبدل الهمزة الساكنة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفًا بعد الفتح، نحو: ﴿وَامُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]، وواوًا بعد الضم، نحو: ﴿يُومِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وياءًا بعد الكسر، نحو: ﴿جِيتَ﴾ [البقرة: ٧١].

ثالثها: التسهيل بينها وبين حركتها، نحو ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥].

رابعها: الإسقاط بلا نقل، نحو: ﴿هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

الرابع والثلاثون
في كيفيّة تحمله وأدائه

اعلم أنّ حفظَ القرآن فرضُ كفاية علىٰ الأمّة. صرّح به الجرجاني والعبادي وغيرهما. **قال الجُويني**: «والمعنىٰ ألا ينقطعَ عدد التواتر فيه، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف».

وتعليمُه أيضًا فرضُ كفاية، وهو من أفضل القُرَب، ففي الصحيح[1]: «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه».

وأوجه التحمّل عند أهل الحديث: السماعُ من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والسماع عليه بقراءة غيره، والمناولة، والإجازة، والمكاتبة، والوصية، والإعلام، والوِجادة.

فأمّا السماع من لفظ الشيخ فلم يأخذ به أحدٌ من القرّاء، والمنعُ فيه ظاهر، لأنّ المقصود كيفيّة الأداء، وليس كلّ من سمِع من لفظ الشيخ يقدر علىٰ الأداء كهيئته، وأمّا الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم علىٰ الأداء كما سمعوه من النبي ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم.

وأمّا القراءة علىٰ الشيخ فهي المستعملةُ سلفًا وخلفًا، ومما يدلّ عليه عرضُ[2] النبيِّ ﷺ القرآنَ علىٰ جبريل في رمضان كل عام.

---

(١) رواه البخاري (٥٠٢٧).

(٢) رواه البخاري (٤٩٩٧).

وتجوز القراءة علىٰ الشيخ ولو كان غيره يقرأ عليه، إذا كان لا يخفىٰ عليه حالهم، وكذا لو كان الشيخ مُشتغلًا بشغل آخر، كنسخ ومطالعة.

وأمّا القراءة من الحفظ فالظاهر أنها ليست بشرط، بل يكفي ولو من المصحف.

فصلٌ [في كيفيّات القراءة]

كيفيات القراءة ثلاث:

أحدها: التحقيق، وهو إعطاء كل حرف حقّه من إشباع المدّ، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات... [إلخ]، وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ، من غير أنْ يُتجاوز فيه إلىٰ حدّ الإفراط، وكذا يُحترز من الفصل بين حروف الكلمة، كمن يقف علىٰ التاء من: ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ وقفة لطيفة مُدعيًا أنّه يرتل.

الثانية: الحَدْر، وهو إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفُها بالقصر والتسكين ونحو ذلك مما صحّ به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب، وتقويم اللّفظ، بدون تفريط.

الثالثة: التدوير، وهو التوسّط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء.

تنبيه

سيأتي في النوع الذي يلي هذا استحباب الترتيل في القراءة، والفرق بينه وبين التحقيق.

فصلٌ [في تجويد القرآن]

من المهمّات تجويد القرآن، وقد أفرده جماعة كثيرون بالتأليف. قال القرّاء[1]: «التجويد إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها، ورَدُّ الحرف إلىٰ مخرجه وأصله، وتلطيف النطق به علىٰ كمال هيئته، من غير إفراط ولا تكلّف، وإلىٰ ذلك أشار ﷺ بقوله[2]: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غضًّا كما أنزل فليقرأه علىٰ قراءة ابن أم عبد»، يعني ابن مسعود».

وكما أنّ الأمّة مُتعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم مُتعبّدون بتصحيح ألفاظِه وإقامة حروفه علىٰ الصّفة المتلقاة من أئمة القراء المتّصلة برسول الله ﷺ. **وقد عَدَّ العلماءُ القراءةَ بغير تجويد لحنًا** - وهو خللٌ يطرأ علىٰ الألفاظ فيُخِلّ - وقسَّموا اللحن إلىٰ **جليّ**: يُخلّ إخلالًا ظاهرًا، يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وهو الخطأ في الإعراب، **وخفي**: يُخلُّ إخلالًا يختصُ بمعرفته علماءُ القراءة الذين تلقَّوه من أفواه العلماء.

قال ابن الجزري[3]: «ولا أعلمُ لبلوغِ النّهاية في التجويد مثل رياضة الألسن، والتّكرار علىٰ اللفظ المتلقىٰ من فَمِ المحسن».

---

(١) انظر: «التحديد للداني» (ص: ٧٠).

(٢) رواه أحمد (٣٥) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه ابن ماجه (١٣٨) وابن حبان (٧٠٦٦) والحاكم (٥٣٩٠)، وصحّحه الألباني في «السلسلة الصيحة» (٢٣٠١).

(٣) انظر: «النشر» (١/ ٢١٣).

فصلٌ في كيفية الأخذ بإفراد القراءات وجمعها

الذي كان عليه السلف أخذُ كلِ ختمةٍ برواية، إلا أثناء المائة الخامسة ظهر جمعُ القراءات في الختمة الواحدة، واستقرّ عليه العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلا لمن أفرد القراءات وأتقن طُرُقَها وقرأ لكل قارئ بختمة علىٰ حدة.

وتساهل قومٌ فسمحوا أنْ يقرأ لكلّ قارئٍ من السبعة بختمة، سوىٰ نافع وحمزة، وإذا رأوْا شخصًا أفرد وجمع علىٰ شيخ معتبر، وأُجيز وتأهل، وأراد أن يجمع القراءات في ختمة، لا يكلفونه الإفراد لعلمهم بوصوله إلىٰ حد المعرفة والإتقان. ثم لهم في الجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحرف، بأنْ يشرعَ في القراءة، فإذا مرَّ بكلمة فيها خُلْفٌ أعادها بمفردها، حتىٰ يستوفي ما فيها، وإن كان الخُلف يتعلق بكلمتين كالمد المنفصل، وقف علىٰ الثانية واستوعب الخلاف.

الثاني: الجمع بالوقف، بأن يشرع بقراءة من قدّمه حتىٰ ينتهي إلىٰ وقفٍ، ثم يعود إلىٰ القارئ الذي بعده إلىٰ ذلك الوقف، ثم يعود، وهكذا حتىٰ يفرغ.

ولجامع القراءات شروطٌ خمسة: حسن الوقف، حسن الابتداء، حسن الأداء، عدم التركيب فإذا قرأ لقارئٍ لا ينتقل إلىٰ قراءة غيره حتىٰ يتم ما فيها، رعاية الترتيب في القراءة، والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجزري[(١)]: «والصواب أن هذا ليس بشرط، بل مستحب».

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٤).

وأما القراءة بالتلفيق وخلط قراءة بأخرىٰ؛ فسيأتي بسطه في النوع الذي يلي هذا.

وأما القراءات والروايات والطرق والأوجُه؛ فليس للقارئ أنْ يدعَ منها شيئًا أو يُخلّ به، فإنه خللٌ في إكمال الرواية، إلا الأوجُه، فإنها علىٰ سبيل التخيير، فأيُّ وجه أتىٰ به أجزأه في تلك الرواية.

وأما قدر ما يقرأ حال الأخذ، فقد كان الصدر الأول لا يزيدون علىٰ عشر آيات لكائن من كان، وأما من بعدهم فرأوْه بحسب قوة الآخذ. **قال ابن الجزري**[1]: «والذي استقرّ عليه العمل الأخذُ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين».

فوائد

قال في «جمال القراء»[2]: «قد ابتدع الناس في قراءة القرآن أصوات الغناء، ومما ابتدعوه شيء سموْه الترعيد، وهو أنْ يرعدَ صوته كالذي يرعد من برد أو ألم، وآخر سموْه الترقيص، وهو أن يروم السكت علىٰ الساكن، ثم ينفر مع الحركة كأنّه في عدوٍ أو هرولة، وآخر يسمىٰ التطريب، وهو أنْ يترنمَ بالقرآن ويتنغّم به فيمدّ في غير مواضع المد، ويزيد في المدّ علىٰ ما لا ينبغي، وآخر يسمىٰ التحزين، وهو أنْ يأتيَ علىٰ وجه حزين يكاد يبكي مع خشوع وخضوع». انتهىٰ.

ادعىٰ ابنُ خيرٍ الإجماعَ علىٰ أنّه ليس لأحد أنْ ينقلَ حديثًا عن النبي ﷺ ما لم يكن له به رواية ولو بالإجازة، فهل يكون حكمُ القرآنِ كذلك، فليس لأحد أن ينقِلَ آية أو يقرأها ما لم يقرأها علىٰ شيخ؟ لم أرَ في ذلك نقلًا، **ولذلك وجهٌ**

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ١٩٧).

(٢) انظر: «جمال القراء» (ص: ٦٤١).

من حيث إنّ الاحتياطَ في أداء ألفاظ القرآن أشدّ منه في ألفاظ الحديث، **ولعدم اشتراطه فيه وجهٌ**، من حيث إنّ اشتراطَ ذلك في الحديث وإنما هو لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه، والقرآنُ محفوظٌ، وهذا هو الظاهر.

الإجازةُ من الشيخ غيرُ شرط في جواز التصدي للإقراء والإفادة، فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك، وإن لم يُجِزهُ أحد، وعلىٰ ذلك السلفُ الأولون والصدرُ الصالح، وكذلك في كل علم وفي الإقراء والإفتاء.

ما اعتاده كثيرٌ من مشايخ القراء من امتناعهم من الإجازة إلا بأخذ مال في مقابلها، لا يجوز إجماعًا، بل إن عَلِمَ أهليته وجب عليه الإجازة، وليست الإجازة مما يُقابَلُ بالمال، فلا يجوز أخذُه عنها.

وأما أخذ الأجرة علىٰ التعليم فجائز، ففي البخاريّ[1]: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله».

وفي «البستان» لأبي الليث: «التعليمُ علىٰ ثلاثة أوجه: **أحدها** للحِسبة، ولا يأخذ به عوض [وهو] مأجور، وعليه عمل الأنبياء. **والثاني** أن يُعلِّمَ بالأجرة، [وهذا] مختلف فيه والأرجح الجواز. **والثالث** أن يُعلِّمَ بغير شرط، فإذا أُهدي إليه قَبِل، [وهذا] يجوز إجماعًا؛ لأنّ النّبي ﷺ كان مُعلِّمًا للخلق وكان يقبلُ الهدية».

كان ابنُ بَصْخَان إذا ردَّ علىٰ القارئ شيئا فاته فلم يعرفه، كتبه عليه عنده، فإذا أكمل الختمة سأله عنه، فإن عرفه أجازه، وإلا تركه يجمع ختمة أخرىٰ.

علىٰ مُريد تحقيق القراءات وإحكام تلاوة الحروف، أنْ يحفظَ كتابًا كاملًا يستحضرُ به اختلافَ القراءة، وتمييزَ الخلافِ الواجب من الخلافِ الجائز.

---

(١) رواه البخاري (٥٧٣٧).

الخامس والثلاثون
في آداب تلاوته وتاليه

أفرده بالتصنيف جماعةٌ منهم النووي في «التبيان»، وقد ذكر فيه وفي «شرح المهذب» وفي «الأذكار» جملةً من الآداب، وأنا أُلخّصها هنا وأزيد عليها، وأُفصّلها مسألة مسألة ليسهُلَ تناولُها.

[استحبابُ الإكثار من قراءة القرآن وأحوالُ السلف في ذلك]

يستحبّ الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته، قال تعالىٰ مُثنيًا علىٰ من كان ذلك دأبُه: ﴿يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١١٣].

وفي الصحيحين[١] من حديث ابن عمر: «لا حسدَ إلا في اثنتين: رجلٌ آتاه اللهُ القرآنَ فهو يقومُ به آناء الليل وآناء النهار».

وأخرج مسلم[٢] من حديث أبي أُمامة: «اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه».

وروىٰ الترمذي[٣] من حديث ابن مسعود: «من قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها».

---

(١) رواه البخاري (٥٠٢٥) ومسلم (٨١٥).

(٢) رواه مسلم (٨٠٤).

(٣) رواه الترمذي (٢٩١٠) وصحّحه الألباني.

وقد كان للسلف في قدر القراءة عادات، [فمنهم] من كان يختم في ليلتين أو في ثلاث، وهو حسنٌ، وكره جماعاتٌ الختمَ في أقلَّ من ذلك لما روىٰ[١] أبو داود والترمذيُّ وصحّحه من حديث عبد الله بن عمر مرفوعًا: «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث».

ويليه من ختم في أربع ثم في خمس ثم في ستّ ثم في سبع، وهذا أوسط الأمور وأحسنها، وهو فعلُ الأكثرين من الصحابة وغيرهم. أخرج الشيخان[٢] عن عبد الله بن عمرو قال قال لي رسول الله ﷺ: «**اقرأ القرآن في شهر**»، **قلت: إني أجد قوة، قال: «اقرأه في عشر»، قلتُ: إني أجدُ قوةً، قال: «اقرأهُ في سبعٍ ولا تزد علىٰ ذلك»**.

قال النووي في «الأذكار»[٣]: «المختار أنّ ذلك يختلفُ باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر علىٰ قدر يحصل له معه كمال فِهم ما يقرأ، وكذلك من كان مشغولًا بنشر العلم أو فصل الحكومات أو غير ذلك من مهمّات الدين والمصالح العامة فليقتصر علىٰ قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر ما أمكنه، من غير خروج إلىٰ حد الملل أو الهذرمة في القراءة».

---

(١) رواه أبو داود (١٣٩٠) والترمذي (٢٩٤٩) وابن ماجة (١٣٤٧) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه البخاري (٥٠٥٤) ومسلم (١١٥٩).

(٣) انظر: «الأذكار» (ص: ١٩٧).

[الأمر بتعهّد القرآن وكراهة قول «نسيت آية كذا» وجواز قول «أُنسيتُها»][١]

في الصحيحين[٢]: «تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس محمدٍ بيده لهو أشد تفلّتًا من الإبل في عُقُلِها».

وروىٰ أبو داود[٣]: «من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيامة أجذم».

[الوضوء لقراءته]

يُستحبُّ الوضوء لقراءة القرآن؛ لأنّه أفضل الأذكار، وقد كان النبي ﷺ يكره أنْ يُذكرَ الله إلا علىٰ طُهر كما ثبت في الحديث[٤].

قال إمام الحرمين[٥]: «ولا تُكره القراءةُ للمُحدث؛ لأنّه صحّ أنّ النبي ﷺ كان يقرأ مع الحدث».

قال في «شرح المهذب»[٦]: «وأما الجُنب والحائض فتحرمُ عليهما القراءة، ويجوز لهما النظر في المصحف وإمراره علىٰ القلب».

---

(١) كذا عنْونَ مسلمٌ في صحيحه لـ «صلاة المسافرين» بـ «الأمر بتعهّد القرآن».

(٢) رواه البخاري (٥٠٣٣) ومسلم (٧٩١)، وأخرجا أيضًا عن عن عبد الله مرفوعًا: «بئسما لأحدهم يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نُسِّيَ، استذكروا القرآن فلهو أشدّ تفصّيًا من صدور الرجال من النعم بعُقُلها». البخاري (٥٠٣٢) ومسلم (٧٩٠).

(٣) رواه أبو داود (١٤٧٤) وضعّفه الألباني.

(٤) رواه أبو داود (١٧) وصحّحه الألباني.

(٥) انظر «المجموع» (٢/ ٦٩، ١٦٣).

(٦) انظر «المجموع للنووي» (٢/ ١٦٣).

وأما مُتَنَجّس الفم فتكره له القراءة، وقيل: تحرم، كمسّ المصحف باليد النجسة.

[طهارة المكان واستقبال القبلة]

وتُسنّ القراءة في مكان نظيف، وأفضله المسجد. وكره قومٌ القراءةَ في الحمام[١] والطريق. قال النووي[٢]: «ومذهبنا لا تكره فيهما». ويُستحبُّ أنْ يجلسَ مُستقبلًا مُتخشّعًا بسكينة ووقار، مُطرقًا رأسه.

[هل تحتاج قراءته إلى النيّة]

لا تحتاج قراءةُ القرآن إلىٰ نيّة كسائر الأذكار، إلا إذا نذرها خارج الصلاة فلا بد من نية النذر أو الفرض.

[التسوُّك للقراءة]

يُسنُّ أنْ يستاك تعظيمًا وتطهيرًا، وقد روىٰ ابن ماجة[٣] عن عليّ موقوفًا والبزار بسند جيد عنه مرفوعًا: «إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك».

قلتُ: ولو قطع القراءة وعاد عن قُرب، فمقتضىٰ استحباب التعوّذ إعادة السواك أيضًا.

[التعوُّذ]

يُسنُّ التعوّذ قبل القراءة، قال تعالىٰ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ

---

(١) أي: المستَحمّ.

(٢) انظر «المجموع» (٢/ ١٦٣ – ١٦٤).

(٣) رواه ابن ماجة (٢٩١) وضعّفه الألباني.

ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: أردتَّ قراءته.

قال النوويّ[١]: «وصفتُه المختارة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وكان جماعة من السلف يزيدون: «السميع العليم»».

وفي «النشر»[٢] **لابن الجزري:** «المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بها، وقيل يُسرّ مطلقًا، وقيل فيما عدا الفاتحة». **قال:** «واختلف المتأخرون في المراد بإخفائها، فالجمهور علىٰ أنّ المرادَ بها الإسرارُ، فلا بدّ من التلفّظ وإسماعِ نفسه، وقيل: الكتمان بأن يذكرها بقلبه بلا تلفظ». **قال:** «وإذا قطع القراءة إعراضًا أو بكلام أجنبي ولو ردّ السلام استأنفها. ولو قرأ جماعةٌ جملةً فهل يكفي استعاذة واحد منهم أو لا؟ لم أر فيه نصًا، والظاهر الثاني؛ لأنّ المقصودَ اعتصامُ القارئ والتجاؤُه بالله من شرّ الشيطان، فلا يكون تعوُّذ واحد كافيًا عن آخر». انتهىٰ.

[البسملة]

وليحافظ علىٰ قراءة البسملة أول كل سورة، غير براءة؛ لأنّ أكثرَ العلماء علىٰ أنها آية، وإنْ قرأ من أثناء سورة استُحبّت له أيضا.

قال القُرّاء[٣]: «ويتأكد عند قراءة نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، لِما في ذكر ذلك بعد الاستعاذة من

---

(١) انظر: «المجموع» (٣/ ٣٢٥).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٢٥٢).

(٣) انظر: «النشر» (١/ ٢٦٦).

البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلىٰ الشيطان».

[الترتيل]

يُسنّ الترتيل في قراءة القرآن، قال تعالىٰ ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

وفي البخاري[١] عن أنس أنّه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كانت مدًا»، ثم قرأ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» يمدُّ «الله»، ويمدّ «الرحمن»، ويمدّ «الرحيم».

وفي الصحيحين[٢] عن ابن مسعود: «أنّ رجلًا قال له: إني أقرأ المفصّل في ركعة واحدة، فقال: «هذًّا كهذِّ الشعر! إن قومًا يقرؤون القرآن لا يُجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع».

وعن[٣] **[عبد الله] بن عمرو مرفوعًا** «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارق في الدرجات، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية كنت تقرؤها».

قال في «شرح المهذب»[٤]: «واتّفقوا علىٰ كراهة الإفراط في الإسراع.

---

(١) رواه البخاري (٥٠٤٦).

(٢) رواه البخاري (٥٠٤٣) ومسلم (٨٢٢).

(٣) رواه أحمد (٦٧٩٩) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن»، ورواه أبو داود (١٤٦٤) والترمذي (٢٩١٤) وقال الألباني: «حسن صحيح».

(٤) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٥).

قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزأين في قدر ذلك الزمان بلا ترتيل، لأنّه أقربُ إلىٰ الإجلال والتوقير وأشدّ تأثيرًا في القلب».

[التّدبّر والتّفهّم]

هو المقصود الأعظم، وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب، قال تعالىٰ: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلۡنَـٰهُ إِلَيۡكَ مُبَـٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]. وصفةُ ذلك أنْ يشغلَ قلبُه بالتفكير في معنىٰ ما يلفظ به فيعرف معنىٰ كل آية، ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبول ذلك، فإن كان مما قصر عنه فيما مضىٰ اعتذر واستغفر، وإذا مرَّ بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذاب أشفق وتعوذ، أو تنزيه نزَّه وعظَّم، أو دعاء تضرع وطلب.

أخرج مسلم[1] عن حذيفة قال: «صليْتُ مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة فقرأها ثم النساء فقرأها، ثم آل عمران فقرأها، يقرأ مترسِّلا، إذا مرَّ بآية فيها تسبيح سبّح، وإذا مرَّ بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوَّذ».

وروىٰ[2] أبو داود والنسائي وغيرهما عن عوف بن مالك قال: «قمتُ مع النبي ﷺ ليلة، فقام فقرأ سورة البقرة، لا يمرّ بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يمرّ بآية عذاب إلا وقف وتعوّذ».

---

(١) رواه مسلم (٧٧٢).

(٢) رواه أبو داود (٨٧٣) والنسائي (١١٣٢) وصحّحه الألباني.

[تكرار الآيات]

لابأس بتكرير الآية وترديدها. روىٰ النسائي[(١)] عن أبي ذرّ: «أنّ النبي ﷺ قام بآية يردّدها حتىٰ أصبح: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨] الآية».

[البكاء عند القراءة]

يستحبّ البكاء عند قراءة القرآن، والتباكي لمن لا يقدر عليه، والحزن والخشوع. قال تعالىٰ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩]. وفي الصحيحين[(٢)] حديث قراءة ابن مسعود علىٰ النبي ﷺ، وفيه «فإذا عيناه تذرفان».

قال في «شرح المهذب»[(٣)]: «وطريقُه في تحصيل البكاء أنْ يتأملَ ما يقرأ من التهديد والوعيد الشديد، والمواثيق والعهود، ثم يفكر في تقصيره فيها، فإن لم يحضره عند ذلك حزنٌ وبكاءٌ فليبْكِ علىٰ فَقْدِ ذلك، فإنه من المصائب».

[تحسين الصوت]

يسنّ تحسين الصوت بالقراءة لحديث[(٤)] ابن حبّان وغيره: «زينوا القرآن

---

(١) رواه النسائي (١٠١٠) وابن ماجة (١٣٥٠) وحسّنه الألباني، وروىٰ البخاريُّ وغيره عن أبي سعيد الخدري أنّ رجلًا سمع رجلًا يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يردّدها، فلما أصبح جاء إلىٰ رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له، وكأنّ الرجل يتقالّها، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن». رواه البخاري (٥٠١٣).

(٢) رواه البخاري (٥٠٥٠) ومسلم (٨٠٠).

(٣) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٥).

(٤) رواه أبو داود (١٤٦٨) والنسائي (١٠١٥) وصحّحه الألباني.

بأصواتكم». وفيه أحاديث صحيحة كثيرة. فإن لم يكن حَسنَ الصوتِ حسَّنه ما استطاع بحيث لا يخرج إلىٰ حد التمطيط[١].

قال الرافعىٰ: «والمكروه أنْ يُفرطَ في المدّ وفي إشباع الحركات، حتىٰ يتولدَ من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، أو يدغم في غير موضع الإدغام، فإن لم ينته إلىٰ هذا الحد فلا كراهة». قال في «زوائد الروضة»: «والصحيح أنّ الإفراطَ علىٰ الوجه المذكور حرامٌ يفسُق به القارئ ويأثم المستمع».

قال النووي[٢]: «ويستحبّ طلب القراءة من حسن الصوت والإصغاء إليها، للحديث الصحيح».

[الجهر والإسرار بالقراءة]

وردت أحاديثُ تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة، منها حديث الصحيحين[٣]: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنىٰ بالقرآن يجهر به».

وأحاديثُ تقتضي الإسرارَ وخفض الصوت، منها حديث[٤] أبي داود والترمذي: «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسرّ بالقرآن كالمسرّ بالصدقة».

قال النووي[٥]: «والجمع بينهما: أنّ الإخفاءَ أفضلُ حيث خاف الرياء، أو

---

(١) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٤).

(٢) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٧).

(٣) رواه البخاري (٥٠٢٤) مسلم (٧٩٢).

(٤) رواه أبو داود (١٣٣٣) والنسائي (٢٥٦١) والترمذي (٢٩١٩) وصحّحه الألباني.

(٥) نظر: «المجموع» (٢/ ١٦٦).

تأذىٰ مصلّون أو نيامٌ بجهره، والجهر أفضل في غير ذلك». ويدلّ لهذا الجمع حديثُ أبي داود[١] بسند صحيح عن أبي سعيد: «اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر وقال: «ألا إن كلكم مناجٍ لربه، فلا يؤذين بعضكم بعضًا، ولا يرفع بعضكم علىٰ بعض في القراءة».

وقال بعضهم: «يُستحبّ الجهر ببعض القراءة والإسرار ببعضها، لأنّ المسرّ قد يملّ فيأنس بالجهر، والجاهر قد يكلّ فيستريح بالإسرار».

[القراءة من المصحف ومن الحفظ]

القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه؛ لأن النظر فيه عبادة مطلوبة. **قال النووي**[٢]: «هكذا قاله أصحابُنا والسلف أيضًا، ولم أر فيه خلافًا». قال: «ولو قيل إنّه يختلف باختلاف الأشخاص، فيُختار القراءة فيه لمن استوىٰ خشوعه وتدبّره في حالتي القراءة فيه ومن الحفظ، ويختار القراءة من الحفظ لمن يكمل بذلك خشوعه، ويزيد علىٰ خشوعه وتدبره لو قرأ من المصحف».

[قطعُ القراءة والانشغال عنها]

يكره قطعُ القراءة لمكالمة أحد. قال الحليمي: «لأن كلام الله لا ينبغي أن يُؤْثِر عليه كلام غيره»، وأيّده البيهقي[٣] بما في الصحيح[٤]: «كان ابن عمر إذا قرأ القرآن

---

(١) رواه أبو داود (١٣٣٢) وصحّحه الألباني.

(٢) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٦).

(٣) انظر: «شعب الإيمان» (٣/ ٤٥٦).

(٤) رواه البخاري (٤٥٢٦).

لم يتكلم حتىٰ يفرغ منه». ويكره أيضًا الضحك والعبث والنّظر إلىٰ ما يلهي.

[في قراءته بغير العربية]

لا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقًا، سواء أحسن العربية أم لا، في الصلاة أم خارجها، قال القفّال: «إذا أراد أنْ يقرأه بالفارسية فلا يمكن أنْ يأتيَ بجميع مراد الله تعالىٰ؛ لأنّ الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، وذلك غير ممكن، بخلاف التفسير».

[في قراءته بالشاذّ]

نقل ابن عبد البر الإجماع علىٰ عدم جواز ذلك[1]، لكن ذكر موهوب الجزري جوازها في غير الصلاة قياسًا علىٰ رواية الحديث بالمعنىٰ.

---

(١) قال النووي في «التبيان» (ص: ٩٧): «قال أصحابنا وغيرهم: «لو قرأ بالشواذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالمًا». قال: «وقد نقل الإمام أبو عمر بن عبد البر الحافظ إجماع المسلمين علىٰ أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يُصلّىٰ خلف من يقرأ بها». انتهىٰ. وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاىٰ» (١٣/ ٣٩٥): «وأمّا القراءة الشاذّة الخارجة عن رسم المصحف العثماني، مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «والليل إذا يغشىٰ والنهار إذا تجلىٰ والذكر والأنثىٰ»، كما قد ثبت ذلك في الصحيحين، ومثل قراءة عبد الله: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ونحو ذلك، فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أنْ يُقرأ بها في الصلاة؟ علىٰ قولين للعلماء هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد وروايتان عن مالك، إحداهما: يجوز ذلك لأنّ الصحابة والتابعين كانوا يقرءون بهذه الحروف في الصلاة، والثانية: لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء؛ لأنّ هذه القراءات لم تثبت متواترةً عن النبي ﷺ، وإن ثبتت فإنها منسوخةٌ بالعرضة الآخرة».

[القراءة على ترتيب المصحف]

قال في «شرح المُهذب»[١]: «الأوْلىٰ القراءة علىٰ ترتيب المصحف؛ لأن ترتيبه لحكمة، فلا يتركها إلا فيما ورد فيه الشرع، كصلاة صبح يوم الجمعة بـ ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ و﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾ ونظائره، فلو فَرَّق السُّور جاز، وترك الأفضل».

قال: «وأما قراءة السورة من آخرها إلىٰ أولها فمُتّفقٌ علىٰ منعه». قلتُ: وفيه أثر، أخرج الطبراني[٢] بسند جيد عن ابن مسعود أنه سُئل عن رجل يقرأ القرآن منكوسًا قال: «ذاك منكوس القلب».

وأما خلطُ سورة بسورة فعدّ الحليميّ تركَه من الآداب، لما أخرجه أبو عُبيد[٣] عن سعيد بن المسيب: «أنّ رسول الله ﷺ مرَّ ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال: «اقرأ السورة علىٰ وجهها». مرسل صحيح. وهو عند أبي داود موصول عن أبي هريرة بدون آخره.

وقال[٤]: «حدثنا معاذ عن ابن عون قال: سألتُ ابن سيرين عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يدعها ويأخذ في غيرها، فقال: لِيَتّقِ أحدكم أن يأثم إثمًا كبيرًا وهو لا يشعر».

---

(١) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٥).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٧٠) (٨٨٤٦)، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله ثقات». انظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٦٨) (١١٦٨٦).

(٣) رواه أبو عُبيد في «الفضائل» (١/ ١٨٨)، ورواه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعًا (١٣٣٠) دون قوله «اقرأ السورة علىٰ وجهها» وحسّنه الألباني.

(٤) رواه أبو عبيد في «الفضائل» (١/ ١٨٩).

[في الخلط بين القراءات]

قال الحليمي: «يُسنُّ استيفاءُ كل حرف أثبته قارئ ليكون قد أتىٰ علىٰ جميع ما هو قرآن».

قال ابن الصلاح والنووي[1]: «إذا ابتدأ بقراءة أحد من القراء فينبغي ألا يزال علىٰ تلك القراءة ما دام الكلام مرتبطًا، فإذا انقضىٰ ارتباطه فله أنْ يقرأ بقراءة أخرىٰ. والأَوْلىٰ دوامه علىٰ الأُولىٰ في هذا المجلس».

قال ابن الجزري[2]: «والصواب أنْ يقالَ: إن كانت إحدىٰ القراءتين مرتبةً علىٰ الأخرىٰ مُنِعَ ذلك مَنْعَ تحريم، كمن يقرأ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] برفعهما أو نصبهما[3]، ونحو ذلك مما لا يجوز في العربية واللغة».

[في الإستماع للقراءة]

يسنُّ الاستماع لقراءة القرآن، وتركُ اللغط والحديث بحضور القراءة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

[السجود عند آية السجدة]

يسنُّ السجود عند قراءة آية السجدة، وهي أربع عشرة: في الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، وفي الحج سجدتان، والفرقان، والنمل،

---

(١) انظر: «فتاوىٰ ابن الصلاح» (١/ ٢٣١) و«التبيان للنووي» (ص: ٩٨).

(٢) انظر: «النشر» (١/ ١٩).

(٣) قرأ ابن كثير بنصب «آدم» ورفع «كلمات»، وقرأ الباقون برفع «آدم»، ونصب «كلمات» بكسر التاء. انظر: «النشر» (٢/ ٢١١).

و﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾، وفصلت، والنجم، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾، و﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾؛ وأما «ص» فمستحبة.

[الأوقات المختارة للقراءة]

قال النووي[(١)]: «أفضلها ما كان في الصلاة، ثم الليل، ثم نصفه الأخير، وهي بين المغرب والعشاء محبوبة. وأفضل النهار بعد الصبح. ولا تكره في شيء من الأوقات».

ويختار من الأيام يوم عرفة والجمعة، والعشر الأخير من رمضان، والأُوَل من ذي الحجة، ومن الشهور رمضان.

[في التكبير للخَتْم]

أخرج البيهقيُّ[(٢)] في «الشعب» وابن خزيمة من طريق ابن أبي بزّة: «سمعت

---

(١) انظر: «المجموع» (٢/ ١٦٨).

(٢) رواهما البيهقي في «الشعب» (١٩١٢، ١٩١٣)، وقال أبو حاتم: «حديث منكر». انظر: «العلل» (١٧٣١)، وقال الذهبي: «حديث غريب، وهو مما أُنكر علىٰ البزي». انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ١٤٥). وقال ابن كثير: «التكبير سنة تفرّد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزّي، وكان إمامًا في القراءات، فأمّا في الحديث فقد ضعّفه أبو حاتم الرازي وقال: «لا أُحدّث عنه»، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: «هو منكر الحديث»، لكن حكىٰ الشيخ شهاب الدين أبو شامة في «شرح الشاطبية» عن الشافعي أنه سمع رجلًا يكبر هذا التكبير في الصلاة فقال له: «أحسنت وأصبت السنة». وهذا يقتضي صحة هذا الحديث». انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٤٢٣). وقال ابن الجزري: «اعلم أنّ التكبير صحّ عند أهل مكة قرائهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روىٰ عنهم، صحةً استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتىٰ بلغت حد التواتر». ومع هذا فقد قال في الأثر عن البزّي: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي ذلك من قبل رفعه =

عكرمة بن سليمان قال: قرأت علىٰ إسماعيل بن عبد الله المكيّ فلما بلغتُ الضحىٰ قال: كبّر حتىٰ تختم، فإني قرأتُ علىٰ عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، وقال: قرأتُ علىٰ مجاهد فأمرني بذلك، وأخبرني مجاهد أنّه قرأ علىٰ ابن عباس فأمره بذلك، وأخبر ابنُ عباس أنه قرأ علىٰ أُبي بن كعب فأمره بذلك». كذا أخرجناه موقوفًا. ثم أخرجه البيهقي من وجه آخر عن ابن بزّة مرفوعًا.

قال الحليمي: «نكتة التكبير التشبيه للقراءة بصوم رمضان إذا أكمل عدّته يكبّر، فكذا هنا يكبّر إذا أكمل عدة السورة، وصفتُه أن يقف بعد كل سورة ويقول: الله أكبر».

قال سليم الرازي من أصحابنا: «يكبّر بين كلّ سورتين تكبيرة، ولا يصل آخر السورة بالتكبير، بل يفصل بينهما بسكتة». قال: «ومن لا يكبّر من القرّاء

= له». انظر: «النشر» (٢/ ٤١٠ – ٤١٤). وسُئل ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جماعة اجتمعوا في ختمة وهم يقرءون لعاصم وأبي عمرو، فإذا وصلوا إلىٰ سورة الضحىٰ لم يُهلّلوا ولم يكبّروا إلىٰ آخر الختمة، ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا؟ فقال: «نعم، إذا قرءوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل؛ بل المشروع المسنون، فإنّ هؤلاء الأئمة من القرّاء لم يكونوا يكبّرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها. فإن جاز لقائل أن يقول: إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ! جاز لغيره أن يقول: إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ، إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور التي نقلها أكثر من قراءة ابن كثير قد أضاعوا فيها ما أمرهم به رسول الله ﷺ». ثم قال: «وأبلغ من ذلك البسملة؛ فإنّ من القرّاء من يفصل بها ومنهم من لا يفصل بها، وهي مكتوبة في المصاحف، ثم الذين يقرءون بحرف من لا يُبسمل لا يُبسملون، ولهذا لا ينكر عليهم ترك البسملة إخوانُهم من القرّاء الذين يُبسملون، فكيف يُنكَر ترك التكبير علىٰ من يقرأ قراءة الجمهور؟ وليس التكبير مكتوبًا في المصاحف، وليس هو في القرآن باتفاق المسلمين». انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٤١٧ – ٤١٨).

حجتهم أنّ في ذلك ذريعة إلىٰ الزيادة في القرآن بأن يداومَ عليه فيتوهّم أنّه منه».

وفي «النشر»[1]: «اختَلَف القرّاءُ في ابتدائه: هل هو من أول الضحىٰ أو من آخرها؟، وفي انتهائه: هل هو أول سورة الناس أو آخرها؟، وفي وصله بأولها أو آخرها، وقطعِه، وفي لفظِه فقيل: الله أكبر وقيل: لا إله إلا الله والله أكبر».

[وصول ثواب القراءة للأموات]

الأئمة الثلاثة علىٰ وصول ثواب القراءة للميت، ومذهبنا خلافه لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

فصلٌ في الاقتباس وما جرى مجراه

الاقتباسُ تضمينُ الشعر أو النثر بعض القرآن لا علىٰ أنّه منه، بألا يقال فيه: قال الله تعالىٰ ونحوه، فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباسًا. وقد اشتهر عن المالكية تحريمُه وتشديدُ النّكير علىٰ فاعله، وأجازه الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ولم ينكره، واستدلّ بما ورد عنه ﷺ من قوله في الصلاة وغيرها: «وجهت وجهي»[2] إلىٰ آخره، وقوله: «اللهم فالق الإصباح، وجاعل الليل سكنًا، والشمس والقمر حسبانًا؛ اقض عني الدين، وأغنني من الفقر»[3]. وهذا إنما يدل علىٰ جوازه في مقام المواعظ والثناء والدعاء.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٤٣١).

(٢) رواه مسلم (٧٧١).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٥/ ١٠١) (٢٩٨٠٣) وقال محقّقه: «مرسل، وإسناده حسن»، ورواه أبو داود (٥٠٥١) والترمذي (٣٤٠٠) وابن ماجة (٣٨٧٣) لكن بلفظ: «اللهم فالق الحب والنوىٰ» وصحّحه الألباني.

واستعمله أيضًا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة «الشفا».

وفي «شرح بديعية ابن حجة»: «الاقتباس ثلاثة أقسام، **مقبول**: ما كان في الخطب والمواعظ والعهود، **ومباح**: ما كان في القول والرسائل والقصص، **ومردود**: علىٰ ضربين: أحدهما ما نسبه الله إلىٰ نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان أنّه وَقَّعَ علىٰ مطالعة فيها شكاية عُمَّاله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، والآخر تضمين آية في معنىٰ هزل. ونعوذ بالله من ذلك».

وقد استعمل الاقتباس أئمةٌ أجلاء، منهم الإمام أبو القاسم الرافعي، وروىٰ البيهقي عن شيخه أبي عبد الرحمن السلمي قال: أنشدنا أحمد بن محمد بن يزيد لنفسه:

سَلِ اللهَ مِنْ فَضْلِهِ وَاتَّقِهِ ... فَإِنَّ التُّقَىٰ خَيْرُ مَا تَكْتَسِبُ
وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَصْنَعْ لَهُ ... وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

السادس والثلاثون
في معرفة غريبه

أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحصوْن منهم أبو عبيدة، وأبو عمر الزّاهد، ومن أشهرها كتاب العُزيزي، ومن أحسنها «المفردات» للراغب.

قال ابن الصلاح: «حيث رأيت في كتاب التفسير: «قال أهل المعاني» فالمراد به مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزجّاج والفراء والأخفش وابن الأنباري». انتهىٰ.

وعلىٰ الخائض في ذلك التثبّت والرجوع إلىٰ كتب أهل الفنّ، وعدمُ الخوض بالظنّ، فهذه الصحابة - وهم العرب العرباء وأصحاب اللّغة الفصحىٰ، ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم - توقّفوا في ألفاظٍ لم يعرفوا معناها فلم يقولوا فيها شيئًا.

أخرج أبو عُبيد[1] في «الفضائل» عن إبراهيم التَّيْميّ أنّ أبا بكر الصديق قال: «أيُّ سماء تظلّني وأيّ أرض تقلُّني إنْ أنا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم!».

وأخرج[2] عن أنس أنّ عمرَ بن الخطاب قرأ علىٰ المنبر ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: «هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ؟»، ثم رجع إلىٰ نفسه

---

(١) رواه أبو عبيد في «الفضائل» (ص: ٣٧٥)، قالوا في «ط.ج» (٣/ ٧٣١): «رجاله ثقات».

(٢) رواه أبو عُبيد في «الفضائل» (١/ ٣٧٥)، والحاكم (٣٨٩٧) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في «الشعب» (٢٠٨٤) وقال محقّقه: «رجاله ثقات».

فقال: «إنّ هذا لهو الكلف يا عمر!».

وأخرج[1] عن ابن عباس قال: «كنتُ لا أدري ما «فاطر السموات» حتىٰ أتاني أعرابيان يختصمان في بئرٍ، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها».

فصلٌ

معرفة هذا الفن أمرٌ ضروري للمفسر، كما سيأتي في شروط المفسر.

قال في «البرهان»[2]: «ويحتاج الكاشفُ عن ذلك إلىٰ معرفة علم اللغة أسماءً وأفعالًا وحروفًا، فالحروف لقلّتها تكلّمَ النحاةُ علىٰ معانيها، فيؤخذ ذلك من كُتُبهم، وأما الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب علم اللّغة».

قلتُ: وأولىٰ ما يُرجع إليه في ذلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه، فإنّه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة. وها أنا أسوق هنا [بعض] ما ورد من ذلك عن ابن عباس، من طريق ابن أبي طلحة خاصّة - فإنها من أصحّ الطرق عنه، وعليها اعتمد البخاري في صحيحه - مُرتبًا علىٰ السّور.

البقرة

﴿يَعۡمَهُونَ﴾ [الآية: ١٥]: يتمادَوْن.

﴿أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [الآية: ١٧٣]: ذُبح للطواغيت.

---

(١) رواه أبو عبيد في «الفضائل» (ص: ٣٤٥)، قالوا في «ط. ج» (٣/ ٧٣١): «إسناده حسن».

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ٢٩١).

﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [الآية: ١٨٠]: مالًا.

﴿لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الآية: ١٩٣]: شرك.

﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾ [الآية: ٢٥٥]: يثقل عليه.

﴿صَفْوَانٍ﴾ [الآية: ٢٦٤]: حجر صلد ليس عليه شيء.

آل عمران

﴿رِبِّيُّونَ﴾ [الآية: ١٤٦]: جموع.

النساء

﴿نِحْلَةً﴾ [الآية: ٤]: مهرًا.

﴿فَتِيلًا﴾ [الآية: ٤٩]: الذي في شق بطن النواة.

﴿ٱلْجِبْتِ﴾ [الآية: ٥١]: الشرك.

﴿نَقِيرًا﴾ [الآية: ٥٣]: النقطة التي في ظهر النواة.

﴿أَرْكَسَهُم﴾ [الآية: ٨٨]: أوقعهم.

﴿مَّوْقُوتًا﴾ [الآية: ١٠٣]: مفروضًا.

المائدة

﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [الآية: ٨]: يحملنّكم.

﴿شَنَـَٔانُ﴾ [الآية: ٨]: عداوة.

﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٥٤]: رحماء.

الأنعام

﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾ [الآية: ٤٤]: تركوا.

﴿مُّبْلِسُونَ﴾ [الآية: ٤٤]: آيسون.

﴿يَصْدِفُونَ﴾ [الآية: ٤٦]: يعدلون.

﴿جَرَحْتُم﴾ [الآية: ٦٠]: كسبتم من الإثم.

﴿وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ [الآية: ١٥٧]: أعرض.

الأعراف

﴿مَذْءُومًا﴾ [الآية: ١٨]: ملومًا.

﴿وَرِيشًا﴾ [الآية: ٢٦]: مالًا.

﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الآية: ٩٥]: كثروا.

﴿مُتَبَّرٌ﴾ [الآية: ١٣٩]: خسران.

الأنفال

﴿فُرْقَانًا﴾ [الآية: ٢٩]: مخرجًا.

﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الآية: ٥٧]: نكِّل بهم من بعدهم.

﴿مِّن وَلَـٰيَتِهِم﴾ [الآية: ٧٢]: ميراثهم.

التوبة

﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ [الآية: ٣٠]: يشبهون.

﴿مَغَٰرَٰتٍ﴾ [الآية: ٥٧]: الغيران في الجبل.

﴿هُوَ أُذُنٌۚ﴾ [الآية: ٦١]: يسمع من كل أحد.

﴿أَوَّٰهٌ﴾ [الآية: ١١٤]: مؤمن تَوَّاب.

يونس

﴿أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ﴾ [الآية: ٢]: سبق لهم السعادة في الذكر الأول.

﴿إِذۡ تُفِيضُونَ﴾ [الآية: ٦١]: تفعلون.

﴿يَعۡزُبُ﴾ [الآية: ٦١]: يغيب.

هود

﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [الآية: ٤٠]: نبع.

﴿حَنِيذٍ﴾ [الآية: ٦٩]: نضيج.

﴿بِقِطۡعٍ﴾ [الآية: ٨١]: سواد.

﴿غَيۡرَ مَجۡذُوذٍ﴾ [الآية: ١٠٨]: غير منقطع.

﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ﴾ [الآية: ١١٣]: لا تُدْهِنوا.

يوسف

﴿شَغَفَهَا﴾ [الآية: ٣٠]: غلبها.

﴿بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [الآية: ٤٥]: حين.

﴿تُحۡصِنُونَ﴾ [الآية: ٤٨]: تخزّنون.

﴿حَصْحَصَ﴾ [الآية: ٥١]: تبيّن.

﴿زَعِيمٌ﴾ [الآية: ٧٢]: كفيل.

الرعد

﴿صِنْوَانٌ﴾ [الآية: ٤]: مجتمع.

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الآية: ٧]: داع.

﴿أَفَلَمْ يَاْيْئَسِ﴾ [الآية: ٣١]: يعلم.

النحل

﴿بِٱلرُّوحِ﴾ [الآية: ٢]: بالوحي.

﴿تُسِيمُونَ﴾ [الآية: ١٠]: ترعون.

﴿مَوَاخِرَ﴾ [الآية: ١٤]: جواري.

﴿حَفَدَةً﴾ [الآية: ٧٢]: الأصهار.

الإسراء

﴿فَجَاسُواْ﴾ [الآية: ٥]: فمشوا.

﴿حَصِيرًا﴾ [الآية: ٨]: سجنًا.

﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾ [الآية: ٦٢]: لأستولينّ.

﴿قَاصِفًا﴾ [الآية: ٦٩]: عاصفًا.

﴿مَثْبُورًا﴾ [الآية: ١٠٢]: ملعونًا.

الكهف

﴿تَّزَٰوَرُ﴾ [الآية: ١٧]: تميل.

﴿تَّقۡرِضُهُمۡ﴾ [الآية: ١٧]: تذرهم.

﴿ٱلۡوَصِيدِۚ﴾ [الآية: ١٨]: الفناء.

﴿مَّوۡبِقًا﴾ [الآية: ٥٢]: مهلكًا.

﴿حُقُبًا﴾ [الآية: ٦٠]: دَهْرًا.

﴿ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [الآية: ٩٦]: الجبلين.

مريم

﴿حَفِيًّا﴾ [الآية: ٤٧]: لطيفًا.

﴿غَيًّا﴾ [الآية: ٥٩]: خسرانًا.

﴿أَثَٰثًا﴾ [الآية: ٧٤]: مالًا.

﴿إِدًّا﴾ [الآية: ٨٩]: عظيمًا.

طه

﴿وَلَا تَنِيَا﴾ [الآية: ٤٢]: لا تُبطئا.

﴿فَيُسۡحِتَكُم﴾ [الآية: ٦١]: فيهلككم.

﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ﴾ [الآية: ١٠٨]: سكتت.

﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ﴾ [الآية: ١١١]: ذلّت.

الحج

﴿ٱلْقَانِعَ﴾ [الآية: ٣٦]: المتعفف.

﴿وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الآية: ٣٦]: السائل.

﴿يَسْطُونَ﴾ [الآية: ٧٢]: يبطشون.

المؤمنون

﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [الآية: ٣٦]: بعيد بعيد.

﴿تَتْرَا﴾ [الآية: ٤٤]: يَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

﴿عَنِ ٱلصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾ [الآية: ٧٤]: عن الحق عادلون.

النور

﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [الآية: ٢٢]: لا يقسم.

﴿تَسْتَأْنِسُواْ﴾ [الآية: ٢٧]: تستأذنوا.

﴿بِقِيعَةٍ﴾ [الآية: ٣٩]: أرض مستوية.

الشعراء

﴿كَٱلطَّوْدِ﴾ [الآية: ٦٣]: كالجبل.

﴿فَكُبْكِبُواْ﴾ [الآية: ٩٤]: جمعوا.

﴿هَضِيمٌ﴾ [الآية: ١٤٨]: معشبة.

﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [الآية: ٢٢٥]: في كل لغو يخوضون.

النمل

﴿أَوۡزِعۡنِيٓ﴾ [الآية: ١٩]: اجعلني.

﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [الآية: ٢٥]: يعلم كل خفية في السماء والأرض.

﴿دَٰخِرِينَ﴾ [الآية: ٨٧]: صاغرين.

فاطر

﴿قِطۡمِيرٍ﴾ [الآية: ١٣]: الجلد الّذي يكون علىٰ ظهر النّواة.

﴿لُغُوبٌ﴾ [الآية: ٣٥]: إعياء.

ص

﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [الآية: ٣]: ليس حين فرار.

﴿رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ﴾ [الآية: ٣٦]: مطيعة له حيث أراد.

﴿ضِغۡثًا﴾ [الآية: ٤٤]: حزمة.

﴿أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي﴾ [الآية: ٤٥]: القوة.

﴿وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الآية: ٤٥]: الفقه في الدين.

غافر

﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ [الآية: ٣]: السعة والغنىٰ.

﴿دَأۡبِ﴾ [الآية: ٣١]: حال.

﴿تَبَابٖ﴾ [الآية: ٣٧]: خسران.

﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾ [الآية: ٦٠]: وحدوني.

الزخرف

﴿مُقۡرِنِينَ﴾ [الآية: ١٣]: مطيقين.

﴿مَعَارِجَ﴾ [الآية: ٣٣]: الدرج.

﴿وَزُخۡرُفٗاۚ﴾ [الآية: ٣٥]: الذهب.

﴿تُحۡبَرُونَ﴾ [الآية: ٧٠]: تكرمون.

ق

﴿مَّرِيجٍ﴾ [الآية: ٥]: مختلف.

﴿بَاسِقَٰتٖ﴾ [الآية: ١٠]: طوالًا.

الذاريات

﴿ٱلۡخَرَّٰصُونَ﴾ [الآية: ١٠]: المرتابون.

﴿يَهۡجَعُونَ﴾ [الآية: ١٧]: ينامون.

﴿صَرَّةٖ﴾ [الآية: ٢٩]: صيحة.

الطّور

﴿تَمُورُ﴾ [الآية: ٩]: تَحرَّك.

﴿يُدَعُّونَ﴾ [الآية: ١٣]: يُدفعون.

﴿مَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ [الآية: ٢١]: ما نقصناهم.

النّجم

﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ [الآية: ٦]: منظر حسن.

﴿أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [الآية: ٤٨]: أعطىٰ وأرضىٰ.

﴿سَـٰمِدُونَ﴾ [الآية: ٦١]: لاهون.

الرّحمن

﴿ٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ﴾ [الآية: ٦]: النجم ما ينبسط علىٰ الأرض، والشجر ما ينبت علىٰ ساق.

﴿بَرْزَخٌ﴾ [الآية: ٢٠]: حاجز.

﴿شُوَاظٌ﴾ [الآية: ٣٥]: لهب النار.

﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ [الآية: ٦٦]: فائضتان.

الطّلاق

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الآية: ٢]: ينجيه من كل كرب في الدنيا والآخرة.

﴿عَتَتْ﴾ [الآية: ٨]: عصت، يعني: أهلها.

القلم

﴿تُدْهِنُ﴾ [الآية: ٩]: تُرخِّص.

﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [الآية: ٢٨]: أعدلهم.

﴿مَكْظُومٌ﴾ [الآية: ٤٨]: مغموم.

القيامة

﴿فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ﴾ [الآية: ١٨]: بيناه.

﴿فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾ [الآية: ١٨]: اعمل به.

﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [الآية: ٢٩]: آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة، فتلتقي الشدة بالشدة.

﴿سُدًى﴾ [الآية: ٣٦]: هملًا.

الإنسان

﴿أَمۡشَاجٖ﴾ [الآية: ٢]: مختلفة الألوان، اختلاط ماء الرجل وماء المرأة إذا وقع في الرحم.

﴿مُسۡتَطِيرٗا﴾ [الآية: ٧]: فاشيًا.

﴿عَبُوسٗا﴾ [الآية: ١٠]: ضيقًا.

﴿قَمۡطَرِيرٗا﴾ [الآية: ١٠]: طويلًا.

النّبأ

﴿ثَجَّاجٗا﴾ [الآية: ١٤]: مُنصبًّا.

﴿أَلۡفَافًا﴾ [الآية: ١٦]: مجتمعة.

﴿صَوَابٗا﴾ [الآية: ٣٨]: لا إله إلا الله.

النّازعات

﴿وَاجِفَةٌ﴾ [الآية: ٨]: خائفة.

﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾ [الآية: ١٠]: الحياة.

﴿سَمْكَهَا﴾ [الآية: ٢٨]: بناءها.

﴿أَغْطَشَ﴾ [الآية: ٢٩]: أظلم.

التّكوير

﴿كُوِّرَتْ﴾ [الآية: ١]: أظلمت.

﴿ٱنكَدَرَتْ﴾ [الآية: ٢]: تغيّرت.

﴿عَسْعَسَ﴾ [الآية: ١٧]: أدبر.

الأعلى

﴿غُثَآءً﴾ [الآية: ٥]: هشيمًا.

﴿أَحْوَىٰ﴾ [الآية: ٥]: أسود متغير.

هذا لفظ ابن عباس، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهما مُفرّقًا فجمعته، وهو وإن لم يستوعب غريب القرآن، فقد أتىٰ علىٰ جملة صالحة منه.

فصلٌ

قال أبو بكر بن الأنباري: «قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرًا الاحتجاجُ علىٰ غريب القرآن ومُشكلِه بالشّعر، وأنكر جماعةٌ لا علم لهم علىٰ النحويين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتُم الشعر أصلًا للقرآن، وقالوا: وكيف يجوز أنْ يُحتجَّ بالشعر علىٰ القرآن وهو مذموم في القرآن والحديث!». قال: «وليس الأمر كما زعموه من أنّا جعلنا الشعر أصلًا للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر؛ لأن الله تعالىٰ قال: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]».

وقال أبو عُبيد في «فضائله»(١): «عن ابن عباس أنه كان يُسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر». قال: «يعني كان يستشهد به علىٰ التفسير».

قلتُ: قد رُوِّينا عن ابن عباس كثيرًا من ذلك، وأوْعبُ ما رُوّيناه عنه مسائل نافع بن الأزرق، وقد أخرج بعضَها ابنُ الأنباري في كتاب «الوقف»، والطبراني في «معجمه الكبير».

---

(١) رواه أبو عبيد في «الفضائل» (ص: ٣٤٣)، وقالوا في «ط.ج» (٣/ ٨٤٨): «صحيح، رجاله ثقات».

السابع والثلاثون
فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز

أخرج[١] أبو عُبيد عن ابن عباس في قوله: ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، قال: «الغناء، وهي يمانية».

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة: «هي بالحميرية».

وأخرج[٢] عن الضحاك في قوله تعالىٰ: ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] قال: «عنبًا بلغة أهل عمان، يسمّون العنب خمرًا».

وأخرج عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥] قال: «ربًا بلغة أهل اليمن. وأخرج عن قتادة قال: بعلًا: ربًا، بلغة أزدشنوءة».

وفي مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس:

﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠]: مُنفسحًا، بلغة هذيل.

﴿يَفْتِنَكُمُ﴾ [النساء: ١٠١]: يضلكم، بلغة هوازن.

﴿بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]: هلكىٰ، بلغة عمان.

﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤]: لا ينقصكم، بلغة بني عبس.

﴿فَنَقَّبُواْ﴾ [ق: ٣٦]: هربوا، بلغة اليمن.

---

(١) انظر: «الفضائل» (١/ ٣٤٢)، وأخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٢٢/ ٥٥٩).

(٢) انظر: «تفسير اين أبي حاتم» (١١٦٠٠) و«جامع البيان» (١٦/ ٩٧).

وقال أبو القاسم في الكتاب الذي ألّفه في هذا النوع:

بلغة كنانة

﴿شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]: تلقاءه.

﴿لَا خَلَٰقَ﴾ [آل عمران: ٧٧]: لا نصيب.

﴿يَعْزُبُ﴾ [يونس: ٦١]: يغيب.

﴿قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢]: عيانًا.

﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]: ملجأ.

﴿لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]: كفور للنعم.

بلغة هُذيْل

﴿شَرَوْا۟﴾ [البقرة: ١٠٢]: باعوا.

﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]: وجههم.

﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]: متتابعا.

﴿فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]: مخرجا.

﴿وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦]: بطانة.

﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]: الصائمون.

﴿بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢]: بدرعك.

﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]: زوالها.

﴿ذَنُوبَا﴾ [الذاريات: ٥٩]: عذابا.

﴿دُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]: المسامير.

﴿مَسۡغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]: مجاعة.

بلغة حِمْيَر

﴿فَزَيَّلۡنَا﴾ [يونس: ٢٨]: فميزنا.

﴿مَرۡجُوّٗا﴾ [هود: ٦٢]: حقيرًا.

﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠]: الإناء.

﴿فَسَيُنۡغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]: يحركون.

﴿بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾ [الإسراء: ٧١]: كتاب.

﴿يَتِرَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٥]: ينقصكم.

﴿رَّابِيَةً﴾ [الحاقة: ١٠]: شديدة.

﴿وَبِيلٗا﴾ [المزمل: ١٦]: شديدًا.

بلغة جُرْهُم

﴿خَيۡرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]: مالًا.

﴿تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]: تميلوا.

﴿لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ﴾ [الأعراف: ٩٢]: لم يتمتعوا.

﴿أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]: سفلتنا.

﴿لَفِيفًا﴾ [الإسراء: ١٠٤]: جميعًا.

﴿يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦]: يخرجون.

﴿ٱلْوَدْقَ﴾ [النور: ٤٣]: المطر.

﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]: السحاب.

﴿رِيعٍ﴾ [الشعراء: ١٢٨]: طريق.

بلغة أزدشَنُوءة

﴿تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]: العضل: الحبس.

﴿أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]: سنين.

﴿ٱلرَّسِّ﴾ [الفرقان: ٣٨]: البئر.

﴿غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦]: الحار الذي تناهىٰ حره.

﴿لَوَّاحَةٌ﴾ [المدثر: ٢٩]: حراقه.

بلغة مَذْحِج

﴿رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]: جماع.

﴿مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]: مقتدرًا.

﴿بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣]: بكذب.

﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]: الفناء.

﴿حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠]: دهرًا.

﴿ٱلۡخُرۡطُومِ﴾ [القلم: ١٦]: الأنف.

بلغة خَثْعَم

﴿تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]: ترعون.

﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]: كذبًا.

﴿مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]: منتشر.

﴿صَغَتۡ﴾ [التحريم: ٤]: مالت.

﴿هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]: ضجورًا.

بلغة قَيْس عَيْلان

﴿نِحۡلَةٗ﴾ [النساء: ٤]: فريضة.

﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]: تستهزئون.

﴿رَّجِيمٍ﴾ [الحجر: ١٧]: ملعون.

﴿صَيَاصِيهِمۡ﴾ [الأحزاب: ٢٦]: حصونهم.

﴿تُحۡبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠]: تنعمون.

﴿يَلِتۡكُم﴾ [الحجرات: ١٤]: ينقصكم.

بلغة سعد العشيرة

﴿وَحَفَدَةٗ﴾ [النحل: ٧٢]: أختان.

﴿كَلٌّ﴾ [النحل: ٧٦]: عيال.

بلغة كِنْدَة

﴿تَبْتَئِسْ﴾ [هود: ٣٦]: تحزن.

﴿فِجَاجًا﴾ [الأنبياء: ٣١]: طرقًا.

﴿بُسَّتِ﴾ [الواقعة: ٥]: فُتّتت.

بلغة عُذْرَة

﴿ٱخْسَـُٔوا۟﴾ [المؤمنون: ١٠٨]: اخزوا.

بلغة حَضْرَمَوْت

﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: رجال.

﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]: عصاه.

﴿لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]: إعياء.

بلغة غسّان

﴿طَفِقَا﴾ [الأعراف: ٢٢]: عمدًا.

﴿بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]: شديد.

﴿سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧]: كرههم.

بلغة مُزَيْنَة

﴿لَا تَغْلُوا۟﴾ [النساء: ١٧١]: لا تزيدوا.

بلغة لَخْم

﴿إِمۡلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]: جوع.

﴿وَلَتَعۡلُنَّ﴾ [الإسراء: ٤]: ولتقهرن.

بلغة جُذام

﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ﴾ [الإسراء: ٥]: تخللوا الأزقة.

بلغة بني حنيفة

﴿ٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١]: العهود.

﴿ٱلرَّهۡبِۖ﴾ [القصص: ٣٢]: الفزع.

بلغة سبأ

﴿تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]: تخطئوا خطأً بينًا.

﴿تَبَّرۡنَا﴾ [الفرقان: ٣٩]: أهلكنا.

بلغة اليمامة

﴿حَصِرَتۡ﴾ [النساء: ٩٠]: ضاقت.

بلغة سُلَيْم

﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨]: رجع.

بلغة عُمارة

﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥]: الموت.

بلغة طيىء

﴿رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]: خصبًا.

﴿سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ﴾ [البقرة: ١٣٠]: خسرها.

﴿يَنۡعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]: يصيح.

﴿يسٓ﴾ [يس: ١]: يا إنسان.

بلغة خزاعة

﴿أَفِيضُواْ﴾ [البقرة: ١٩٩]: انفروا.

«والإفضاء»[1]: الجماع.

بلغة عُمان

﴿خَبَالٗا﴾ [آل عمران: ١١٨]: غيًا.

﴿نَفَقٗا﴾ [الأنعام: ٣٥]: سِربًا.

﴿حَيۡثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦]: أراد.

بلغة تميم

﴿بَغۡيَۢا﴾ [البقرة: ٢١٣]: حسدًا.

﴿أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]: نسيان.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٢١].

بلغة أنْمار

﴿طَآئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣]: عمله.

﴿أَغۡطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩]: أظلم.

بلغة الأشعريّين

﴿لَأَحۡتَنِكَنَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]: لأستأصلن.

﴿تَارَةً﴾ [طه: ٥٥]: مرة.

﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ [الزمر: ٤٥]: مالت ونفرت.

بلغة الأوس

﴿لِّينَةٍ﴾ [الحشر: ٥]: النخل.

بلغة الخزرج

﴿يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: ٧]: يذهبوا.

بلغة مدين

﴿فَٱفۡرُقۡ﴾ [المائدة: ٢٥]: فاقض.

انتهىٰ ما ذكره أبو القاسم مُلخصًّا.

وقال أبو بكر الواسطي في كتابه «الإرشاد في القراءات العشر»: «في القرآن من اللغات خمسون لغة: لغة قريش، وهُذيل، وكِنانة، وخَثعم، والخزرج، وأشْعَر، ونُمَير، وقيْس، وعَيْلان، وجُرْهُم، واليمن، وأزدشنوءة، وكِنْدة، وتميم،

وحِمْير، ومَدْين، ولَخْم، وسعد العشيرة، وحَضْرَمَوْت، وسَدُوس، والعمالقة، وأنمار، وغسّان، ومَذْحِج، وخُزاعة، وغَطَفان، وسَبَأ، وعُمان، وبنو حَنِيفة، وثعلبة، وطيئ، وعامر بن صعصعة، وأوس، ومُزَينة، وثَقيف، وجُذام، وبَلِيّ، وعُذْرة، وهوازن، والنَّمِر، واليمامة. ومن غير العربية: الفرس، والروم، والنَّبط، والحبشة، والبربر، والسُّريانية، والعِبرانية، والقِبط». ثم ذكر في أمثلة ذلك غالب ما تقدم عن أبي القاسم وزاد.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: «قول من قال «نزل بلغة قريش» معناه عندي الأغلبُ؛ لأنّ غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات، من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز».

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك: «أنزل الله القرآن بلغة الحجازيّين إلا قليلًا فإنه نزل بلغة التميميّين، كالإدغام في ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]، وفي ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، فإن إدغام المجزوم لغة تميم ولهذا قلّ، والفكُّ لغة الحجاز ولهذا كثر، نحو: ﴿وَلۡيُمۡلِلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾ [طه: ٣١]». **قال:** «وقد أجمع القراء علىٰ نصب: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧]؛ لأنّ لغة الحجاز بين التزام النصب في المنقطع، كما أجمعوا علىٰ نصب: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ لأنّ لغتهم إعمال «ما»».

الثامن والثلاثون
فيما وقع فيه بغير لغة العرب

أفردتُ في هذا النوع كتابًا سميته «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب»، وها أنا ألخص هنا فوائده فأقول:

اختلف الأئمة في وقوع المعرّب في القرآن، **فالأكثرون** - ومنهم الإمام الشافعي[1] وابن جرير[2] - علىٰ عدم وقوعه فيه، لقوله تعالىٰ: ﴿قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقد شدّد الشافعي النّكير علىٰ القائل بذلك.

قال ابن جرير[3]: «ما ورد من تفسير ألفاظٍ من القرآن أنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية أو نحو ذلك إنما اتفق فيها توارد اللّغات، فتكلّمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد».

وقال غيره: «كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعضُ مخالطةٍ لسائر الألسنة في أسفارهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظًا غيرّت بعضها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارها ومُحاورٰاتها حتىٰ جرت مجرىٰ العربي الفصيح، ووقع بها البيان، وعلىٰ هذا الحد نزل بها القرآن».

---

(١) انظر: «الرسالة» (ص: ٤٢).

(٢) انظر: مقدمة «جامع البيان» (١/ ٢١).

(٣) انظر: مقدمة «جامع البيان» (١/ ١٥).

وقال آخرون: «كلّ هذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب مُتّسعةٌ جدًا، ولا يبعد أنْ تخفىٰ علىٰ الأكابر، وقد خفي علىٰ ابن عباس معنىٰ «فاطر» و«فاتح».

وذهب آخرون إلىٰ وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] بأنّ الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيًا. **وأقوىٰ ما رأيته للوقوع** - وهو اختياري - ما أخرجه ابن جرير(١) بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال: «في القرآن من كل لسان». **ثم رأيت ابن النقيب صرّح بذلك فقال:** «من خصائص القرآن علىٰ سائر كتب الله تعالىٰ المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن احتوىٰ علىٰ جميع لغات العرب، وأُنزِل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة». انتهىٰ.

وقال أبو عبيد(٢) القاسم بن سلام: «والصواب عندي مذهبٌ فيه تصديق القولين جميعًا، وذلك أنْ هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء؛ لكنها وقعت للعرب فعرّبتها بألسنتها، وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلىٰ ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال أعجمية فصادق». ومال إلىٰ هذا القول الجواليقي وابن الجوزي(٣) وآخرون.

---

(١) انظر: مقدمة «جامع البيان» (١/ ١٤).

(٢) انظر: «الصاحبي» (ص: ٣٣).

(٣) انظر: «فنون الأفنان» (ص: ٣٤٣).

وهذا سرد [بعض] الألفاظ الواردة في القرآن من ذلك مرتبة علىٰ حروف المعجم:

﴿أَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]: حكىٰ الثعالبي في فقه اللغة أنها فارسية، وقال الجواليقي: «الإبريق» فارسي معرّب، ومعناه طريق الماء، أو صب الماء علىٰ هينة.

﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ [الكهف: ٣١]: حكىٰ ابن الجوزي في «فنون الأفنان»[1]، أنها «السرر» بالحبشية.

﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]: «نُضْجَه» بلسان أهل المغرب ذكره شيذلة، وقال أبو القاسم: بلغة البربر، وقال في قوله تعالىٰ: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]: هو الذي انتهىٰ حرّه بها، وفي قوله تعالىٰ: ﴿عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥]، أي حارة بها.

﴿أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧]: أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن شرحبيل قال: «المسبح» بلسان الحبشة، وأخرج ابن جرير[2] عنه في قوله تعالىٰ: ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١١]، قال: «سبّحي» بلسان الحبشة.

﴿ٱلرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩]: قيل: إنّه «اللوح» بالرومية. حكاه شيذلة. وقال أبو القاسم: هو «الكتاب» بها، وقال الواسطي: هو «الدواة» بها.

﴿رَهْوًاۖ﴾ [الدخان: ٢٤]: قال أبو القاسم: «أي: «سهلًا دمثًا» بلغة النبط»، وقال الواسطي: «أي «ساكنًا» بالسُّريانية».

﴿زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧]: ذكر الجواليقي والثعالبي أنه فارسي.

---

(١) انظر: «فنون الأفنان» (١/ ٣٥١).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ٣٥٧).

﴿سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]: قال الجواليقي: «رقيق الديباج» بالفارسية، وقال شيذلة: هو بالهندية.

﴿سَيِّدَهَا﴾ [يوسف: ٢٥]: قال الواسطي: «زوجها» بلسان القبط.

﴿سِينِينَ﴾ [التين: ٢]: أخرج ابن أبي حاتم وابن جرير[١] عن عكرمة قال: «الحسن» بلغة الحبشة.

﴿شَطْرَ﴾ [البقرة: ١٤٤]: أخرج ابن أبي حاتم[٢] عن رفيع قال: «تلقاء» بلسان الحبش.

﴿صِرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦]: حكىٰ النقاش وابن الجوزي أنه «الطريق» بلغة الروم، ثم رأيته في كتاب الزينة لأبي حاتم.

﴿صُرْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]: أخرج ابن جرير[٣] عن ابن عباس قال: هي نبطية «فشققهن»، وأخرج مثله عن الضحاك، وأخرج ابن المنذر عن وهب بن منبه قال: من الرومية: «قطعهن».

﴿صَلَوَاتٌ﴾ [الحج: ٤٠]: قال الجواليقي: هي بالعبرانية «كنائس اليهود» وأصلها «صلوتا»، وأخرج ابن أبي حاتم نحوه عن الضحاك.

﴿طه﴾ [طه: ١]: أخرج الحاكم[٤] في المستدرك عن ابن عباس قال: هو كقولك: «يا محمد» بلسان الحبش.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٤/ ٥٠٤).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٢٥٤) (١٣٦٢).

(٣) انظر: «جامع البيان» (٥/ ٥٠٣) (٥٩٩٤).

(٤) رواه الحاكم وصحّحه (٣٤٢٧) وصحّحه الذهبي.

وأخرج[١] ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: بالنبطية. وأخرج عن سعيد بن جبير قال: ﴿طه﴾ «يا رجل» بالنبطية. وأخرج عن عكرمة قال: «يا رجل» بلسان الحبشة.

﴿عَدۡنٖۚ﴾ [التوبة: ٧٢]: أخرج ابن جرير[٢] عن ابن عباس أنه سأل كعبًا عن قوله تعالىٰ: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ﴾ قال: «جنات كروم وأعناب» بالسريانية، ومن تفسير جويبر أنه بالرومية.

﴿ٱلۡعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: «العرم» بالحبشية، وهي المسناة التي يجمع فيها الماء، ثم ينبثق.

﴿غِيضَ﴾ [هود: ٤٤]: قال أبو القاسم: «نقص» بلغة الحبشة.

﴿ٱلۡقِسۡطَاسِ﴾ [الإسراء: ٣٥]: عن مجاهد[٣] قال: «العدل» بالرومية.

﴿قَسۡوَرَةِۭ﴾ [المدّثر: ٥١]: أخرج ابن جرير[٤] عن ابن عباس قال: «الأسد» بالحبشية.

﴿كِفۡلَيۡنِ﴾ [الحديد: ٢٨]: أخرج[٥] ابن أبي حاتم عن أبي موسىٰ الأشعري قال: «ضعفيْن» بالحبشية.

﴿لِّينَةٍ﴾ [الحشر: ٥]: في الإرشاد للواسطي هي النخلة. وقال الكلبي: لا

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٨/ ٢٦٦).
(٢) انظر: «جامع البيان» (١٤/ ٣٥٢) (١٦٩٤٥).
(٣) انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٤٤٥).
(٤) انظر: «جامع البيان» (٢٤/ ٤٢).
(٥) انظر: «جامع البيان» (٢٣/ ٢١٠).

أعلمها إلا بلسان يهود يثرب.

﴿مِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥]: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: «الكوّة» بلغة الحبشة.

﴿مَقَالِيدُ﴾ [الزمر: ٦٣]: أخرج الفريابي عن مجاهد قال: «مفاتيح» بالفارسية، وقال ابن دُريد والجواليقي: الإقليد والمقليد: «المفتاح» فارسي معرّب.

﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]: قال الواسطي: «قليلة» بلسان العجم، وقيل بلسان القبط.

﴿مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]: قال أبو القاسم: معناه «فرار» بالنبطية.

﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]: أخرج ابن جرير[١] عن السُّدي قال: «العصا» بلسان الحبشة.

﴿نَاشِئَةَ﴾ [المزمل: ٦]: أخرج الحاكم[٢] عن ابن مسعود قال: ناشئة الليل: «قيام الليل» بالحبشية، وأخرج البيهقي[٣] عن ابن عباس مثله.

﴿هُدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٥٦]: «تبنا» بالعبرانية، حكاه شيذلة وغيره.

﴿يسٓ﴾ [يس: ١]: أخرج[٤] ابن مردويه عن ابن عباس قال: «يا إنسان» بالحبشية.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ٣٧٠).

(٢) رواه الحاكم وصحّحه (٣٨٦٦) ووافقه الذهبي.

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (٤٧٥٧).

(٤) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ٤٨٨).

التاسع والثلاثون
في معرفة الوجوه والنظائر

صنّف فيها قديمًا مقاتل بن سليمان، ومن المتأخرين ابن الجوزي وابن الدامغاني وأبو الحسين محمد بن عبد الصمد المصري وابن فارس وآخرون.

فالوجوه: اللّفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان كلفظ «الأُمّة»، وقد ألّفت في هذا القسم كتابًا سمّيته: «معترك الأقران في مشترك القرآن».

والنظائر: كالألفاظ المتواطئة. وقد جُعل ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنْصرِفُ إلىٰ عشرين وجهًا وأكثر وأقلّ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.

أخرج ابن سعد[1] وغيره عن أبي الدرداء موقوفًا: «لا يفقهُ الرّجلُ كلَّ الفقه حتىٰ يرىٰ للقرآن وجوهًا كثيرة»، وقد فسّره بعضهم بأنّ المراد أنْ يرىٰ اللفظ الواحد يحتمل معاني متعدّدة، فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة، ولا يقتصر به علىٰ معنىً واحد.

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٧٣) وابن أبي شيبة (١٥/ ٥١٨) (٣٠٧٨٩) وقال محقّقه (١٠/ ٥٣) (٣٠٧٧١): «مرسل، فإنّ أبا قلابة لم يدرك أبا الدرداء»، ورواه أبو نُعيم في «الحلية» (١/ ٢١١).

وهذه عيون من هذا النوع:

١- الهُدَى

يأتي بمعنىٰ:

الرّسل والكتب: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾ [البقرة: ٣٨].

السُّنّة: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

الدِّين: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

الإيمان: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾ [مريم: ٧٦].

التوحيد: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ﴾ [القصص: ٥٧].

الإرشاد: ﴿أَن يَهۡدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢].

الإصلاح: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

المعرفة: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

التوبة: ﴿إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

الثبات: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

٢- السُّوء

الشّرك: ﴿مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءِۭۚ﴾ [النحل: ٢٨].

القتل والهزيمة: ﴿لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

الزّنى: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨].

الذّنب: ﴿يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء: ١٧].

العذاب: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: ٢٧].

الشّدّة: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩].

الضّرّ: ﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

البرص: ﴿بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [القصص: ٣٢].

الشّتم: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ [الممتحنة: ٢].

٣- الصلاة

الدّين: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

مواضع الصلاة: ﴿وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠].

الصلوات الخمس: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣].

صلاة العصر: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ١٠٦].

صلاة الجمعة: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾ [الجمعة: ٩].

الجنازة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ [التوبة: ٨٤].

الدعاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

الرحمة والاستغفار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

القراءة: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٤- الرحمة

الإسلام: ﴿يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۗ﴾ [آل عمران: ٧٤].

الإيمان: ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ [هود: ٢٨].

النّبوة: ﴿أَمۡ عِندَهُمۡ خَزَآئِنُ رَحۡمَةِ رَبِّكَ﴾ [ص: ٩]، ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ﴾ [الزخرف: ٣٢].

الجنّة: ﴿فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

الرّزق: ﴿خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

السّعة: ﴿تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ﴾ [البقرة: ١٧٨].

المطر: ﴿بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ﴾ [الأعراف: ٥٧].

المودّة: ﴿رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗۚ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: ٢٩].

٥- الفتنة

الشّرك: ﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٩١]، ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [الأنفال: ٣٩].

الإضلال: ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران: ٧].

الضّلالة: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٤١].

الصّدّ: ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

القتل: ﴿أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ﴾ [النساء: ١٠١].

الإثم: ﴿أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْۗ﴾ [التوبة: ٤٩].

المعذرة: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ﴾ [الأنعام: ٢٣].

الاختبار: ﴿وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ﴾ [العنكبوت: ٣].

العقوبة: ﴿أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ﴾ [النور: ٦٣].

العذاب: ﴿جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِۖ﴾ [العنكبوت: ١٠].

الإحراق: ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

٦- الروح

الوحي[١]: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [النحل: ٢].

جبريل: ﴿فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

مَلَكٌ عظيم: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ [النبأ: ٣٨].

الحياة: ﴿فَرَوۡحٌ وَرَيۡحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩].

روح البدن: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ﴾ [الإسراء: ٨٥].

---

(١) قال القرطبي: «ونظيره: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥]». وقال في تفسير قوله تعالىٰ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]: «الله تعالىٰ سمّىٰ الوحىٰ روحًا؛ لأن فيه حياة من موت الجهل». انظر: «تفسير القرطبىٰ» (١٠/ ٦٧)، (١٦/ ٥٥).

٧- القضاء

الخلق: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾ [فصلت: ١٢].

الأمر: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا﴾ [البقرة: ١١٧].

الإعلام: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤].

الوصيّة: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الوجوب: ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [يوسف: ٤١].

الإبرام: ﴿فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ﴾ [يوسف: ٦٨].

الفعل: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣].

الفصل: ﴿لَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۗ﴾ [الأنعام: ٥٨].

الفراغ: ﴿فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

الموت: ﴿فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥].

الأجَل: ﴿فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

الهلاك: ﴿لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۖ﴾ [يونس: ١١].

٨- الذكر

اللّوح المحفوظ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

الوحي: ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ٣].

التوراة[1]: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ [النحل: ٤٣].

القرآن: ﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي﴾ [طه: ١٢٤]، ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

صلاة الجمعة: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

صلاة العصر: ﴿عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢].

العظة: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ﴿وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ [الذاريات: ٥٥].

الحفظ: ﴿وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣].

الحديث: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، أَيْ حَدِّثْهُ بِحَالِي.

الخبر: ﴿قُلۡ سَأَتۡلُواْ عَلَيۡكُم مِّنۡهُ ذِكۡرًا﴾ [الكهف: ٨٣].

الشّرف: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤].

٩- الدعاء

العبادة: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ﴾ [يونس: ١٠٦].

الاستعانة: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣].

السؤال: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠].

النداء: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُوكُمۡ﴾ [الإسراء: ٥٢].

---

(١) قال ابن جرير في تفسيرها: «التوراة والإنجيل وغير ذلك من كتب الله التي أنزلها علىٰ عباده». «جامع البيان» (١٧/ ٢٠٨). وقال السعدىٰ: «الكتب السابقة». «تفسير السعدىٰ» (١/ ٤٤١).

التّسمية: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾ [النور: ٦٣].

١٠- الإحصان

العفّة: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [النور: ٤].

التّزوّج: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ﴾ [النساء: ٢٥].

الحريّة: ﴿نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾ [النساء: ٢٥].

قال ابن فارس في كتاب الأفراد:

كلُّ ما في القرآن من ذكر «الأسف» فمعناه الحزن، إلا ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥] فمعناه أغضبونا.

ومن ذكر «البروج» فهي الكواكب، إلا ﴿وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ﴾ [النساء: ٧٨]، فهي القصور الطوال الحصينة.

ومن «البعل» فهو الزوج، إلا ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا﴾ [الصافات: ١٢٥]، فهو الصنم.

ومن «البكم» فالخرس عن الكلام بالإيمان، إلا ﴿عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗاۖ﴾ [الإسراء: ٩٧]، و﴿أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ﴾ [النحل: ٧٦]، فالمراد به عدم القدرة علىٰ الكلام مطلقًا.

ومن «حسبان» فهو العدد، إلا ﴿حُسۡبَانٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٠]، فهو العذاب.

ومن «الدحض» فالباطل، إلا ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُدۡحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١]، فمعناه من المقروعين.

ومن «رجز» فالعذاب، إلا «وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ» [المدثر: ٥]، فالمراد به الصنم.

ومن «ريب» فالشك، إلا: ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠]، يعني حوادث الدهر.

ومن «الرجم» فهو القتل، إلا ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، فمعناه لأشتمنك، و﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: ظنًا.

ومن «الزّور» فالكذب مع الشّرك، إلا ﴿مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، فإنّه كذب غير الشرك.

ومن «زكاة» فهو المال، إلا ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾ [مريم: ١٣]، أي طُهرة.

ومن «الزيغ» فالميل، إلا ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأحزاب: ١٠]، أي: شخصت.

ومن «سخر» فالاستهزاء، إلا: ﴿سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، فهو من التسخير والاستخدام.

وكلّ «شيطان» فيه فإبليس وجنوده، إلا ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤].

وكلّ «شهيد» فيه غير القتلىٰ فمن يشهد في أمور الناس، إلا ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣]، فهو شركاؤكم.

وكلّ «أصحاب النار» فأهلها، إلا ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المدثر: ٣١]، فالمراد خزنتها.

وكلّ «صلاة» فيه عبادة ورحمة، إلا ﴿وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠]، فهي الأماكن.

وكلّ «صمم» فيه ففي سماع الإيمان والقرآن خاصة، إلا الذي في الإسراء، وهو قوله تعالىٰ: ﴿عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧].

وكلّ «صبر» فيه محمود، إلا ﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، ﴿وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦].

وكلّ «عذاب» فيه فالتعذيب، إلا ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا﴾ [النور: ٢]، فهو الضرب.

وكلّ «نكاح» فيه تزوُّج، إلا ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]، فهو الحلُم.

وكلّ «نبأ» فيه خبر، إلا ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القصص: ٦٦]، فهي الحجج.

وكلّ «ورود» فيه دخول، إلا ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، يعني هجم عليه ولم يدخله.

وكلّ «تكليف» ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمراد من العمل، إلا التي في الطلاق فالمراد من النفقة.

وكلّ «يأس» فيه قنوط، إلا التي في «الرعد» فمن العلم.

وقال غيره: كلّ «صوم» فيه فمن العبادة، إلا ﴿نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] أي صمتًا.

وكلّ ما فيه من «الظلمات والنور» فالمراد الكفر والإيمان، إلا التي في أول الأنعام، فالمراد ظلمة الليل ونور النهار.

وكلّ «إنفاق» فيه فهو الصدقة، إلا ﴿فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُواْ﴾ [الممتحنة: ١١]، فالمراد به المهر.

وأخرج بن أبي حاتم عن مجاهد قال: «كلّ شيء في القرآن ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشورىٰ: ٤٨] إنما يعني به الكفار».

وأخرج عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: «كلّ شيء في القرآن «يَقْدِرُ» فمعناه يقل».

وأخرج عن أبي مالك قال: «وراء» في القرآن «أمام» كلّه، غير حرفين ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٧]، يعني: سوىٰ ذلك، ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، يعني: سوىٰ ذلكم.

وأخرج عن عكرمة قال: «ما صنع الله فهو «السُّدّ»، وما صنع الناس فهو «السَّدّ»[1].

وأخرج ابن جرير[2] عن مجاهد قال: «المباشرة» في كل كتاب الله الجماع».

وفي صحيح البخاري[3] قال سفيان بن عيينة: «ما سمّىٰ الله المطر في القرآن إلا عذابًا، وتسمّيه العرب الغيْث». قلتُ: استثني من ذلك: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢]، فإنّ المرادَ به الغيث قطعًا.

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتح السين من قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣]، وقرأ الباقون بضمها. انظر: «النشر» (٢/ ٣١٥).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٣/ ٥٠٥) (٢٩٦٣).

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٦/ ٦٢) ك التفسير، باب: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾ بصيغة الجزم عن سفيان مُعلّقًا.

الأربعون
في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر

وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.

واعلم أنّ معرفة ذلك من المهمّات، ويختلف الكلام والاستنباط بحسبها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، فاستُعملت «علىٰ» في جانب الحق، و«في» في جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق كأنه مُستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنّه منغمسٌ في ظلامٍ، منخفضٌ لا يدري أين يتوجّه.

وقوله تعالىٰ: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف: ١٩]، عَطَفَ علىٰ الجُمَلِ الأُوَل بالفاء، والأخيرة بالواو لما انقطع نظام الترتّب؛ لأن التلطّف غير مرتّب علىٰ الإتيان بالطعام كما كان الإتيان به مترتبًا علىٰ النّظر فيه، والنّظر فيه مُترتّبًا علىٰ التوجّه في طلبه، والتوجّه في طلبه مُترتّبًا علىٰ قطع الجدال في المسألة عن مدة اللبث وتسليم العلم له تعالىٰ.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ...﴾ [التوبة: ٦٠]، عُدل عن اللام إلىٰ «في» في الأربعة الأخيرة إيذانًا إلىٰ أنهم أكثر استحقاقًا بمن سبق ذكره باللام؛ لأن «في» للوعاء، فنبّه باستعمالها علىٰ أنهم أحقّاء بوضع الصدقات فيهم كما يوضع الشيء في وعائه.

وقال الفارسي: «إنما قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ولم: يقل «وَلِلرِّقَابِ» ليدلّ على أنّ العبدَ لا يُملّك».

وعن ابن عباس[(١)] **قال:** الحمد لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، ولم يقل: في صلاتهم.

وهذا سردها مرتبة على حروف المعجم:

١- الهمزة

تأتي على وجهين:

[الأول]: الاستفهام وحقيقته طلب الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثم اختصّت بأمور:

أحدها: جواز حذفها كما سيأتي في النوع السادس والخمسين.

ثانيها: أنها تَرِد لطلب التصور والتصديق، بخلاف «هل» فإنها للتّصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصور خاصة.

ثالثها: أنها تدخل **على الإثبات،** نحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]، ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، **وعلى النفي،** نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، وتفيد حينئذ معنيين: أحدهما التَّذكُّر والتنبيه، كالمثال المذكور، والآخر: التعجّب من الأمر العظيم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وفي كلا الحالين هي تحذير.

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٢٠/ ٢١٢). وذكره الزمخشري في «الكشاف» (٤/ ٨٠٥) عن أنس.

رابعها: تقديمها علىٰ العاطف تنبيهًا علىٰ أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وسائر أخواتها يتأخر عنه، نحو: ﴿فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسها: أنها تدخل علىٰ الشرط، نحو: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، بخلاف غيرها.

سادسها: أنّه لا يُستفهم بها حتىٰ يهجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه، بخلاف «هل» فإنه لما لا يترجح فيه نفي ولا إثبات.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لمعانٍ تذكر في النوع السابع والخمسون. وإذا دخلت علىٰ «رَأَيْتَ» امتنع أنْ تكونَ من رؤية البصر أو القلب وصار بمعنىٰ «أخبرني».

الثاني: أنْ تكون حرفًا يناديٰ به القريب، وجعل منه الفراء: «أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ» [الزمر: ٩] علىٰ قراءة[1] تخفيف الميم، أي: صاحب هذه الصفات.

٢- أحد

قال أبو حاتم في كتاب «الزينة»: «هو اسمٌ أكملُ من الواحد، فإذا قلتَ:

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وحمزة بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٢).

«فلانٌ لا يقوم له واحد»، جاز في المعنىٰ أن يقوم اثنان فأكثر، بخلاف قولك: «لا يقوم له أحد». وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد، تقول: «ليس في الدار واحد» فيجوز أنْ يكون من الدّواب والطير والإنس، فيعُمَّ الناسَ وغيرهم، بخلاف ليس في الدار أحدٌ، فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

قال: «ويستعمل «الأحد» في الإثبات وفي النفي، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: واحدٌ وأوّل، ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النّفي، تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ [التوبة: ٨٤]، وواحد يستعمل فيهما مطلقًا.

و«أحد» يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالىٰ: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، بخلاف «الواحد»، فلا يقال: «كواحد من النساء»، بل «كواحدة».

و«أحد» يصلح في الإفراد والجمع. قلتُ: ولهذا وصف قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، بخلاف «واحد».

و«الأحد» له جمع من لفظه، وهو «الأحدون والآحاد»، وليس «للواحد» جمع من لفظه، فلا يقال واحدون، بل اثنان وثلاثة. انتهىٰ.

٣- إذ

تردُ علىٰ أوجه:

أحدها

أنْ تكون اسمًا للزمن الماضي وهو الغالب.

ثم قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفًا، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو مضافًا إليها الظرف نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤].

وقال غيرهم: تكون مفعولًا به، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وكذا المذكورة في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير: «اذكر»[1].

وبدلًا منه، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]؛ «فإذ» بدل اشتمال من «مريم» علىٰ حد البدل في ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠]، أي: اذكروا النعمة التي هي الجعل المذكور، فهي بدل كل من كل. والجمهور يجعلونها في الأول ظرفًا لمضاف إلىٰ المفعول محذوف، أي: «واذكر قصة مريم»، وفي الثاني ظرفًا لمفعول محذوف، أي: «واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلًا فكثّركم»، ويؤيد ذلك التصريح به في: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً...﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وذكر كثيرٌ أنّها تخرج عن المضيّ إلىٰ الاستقبال، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، **والجمهور أنكروا ذلك،** وجعلوا الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الواقع، واحتجّ المثبتون - منهم ابن مالك - بقوله تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١]، فإن «يعلمون» مُستقبل لفظًا ومعنًىٰ؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ» فيلزم أن تكون بمنزلة «إذا».

---

(١) نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٠٥ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٥، ١٠٦].

وذكر بعضهم أنها تأتىٰ في الحال، نحو: ﴿وَلَا تَعۡمَلُونَ مِنۡ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيۡكُمۡ شُهُودًا إِذۡ تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾ [يونس: ٦١]، أي: حين تفيضون فيه[١].

الوجه الثاني

التعليل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: لن ينفعكم اليوم إشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا. ومما حُمل علىٰ التعليل: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾ [الأحقاف: ١١].

وأنكر الجمهور هذا القسم وقالوا: التقدير: بعد إذا ظلمتم.

وقال ابن جني: «راجعتُ أبا عليٍّ مرارًا في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ الآية، مُستشكلًا إبدال «إذ» من «اليوم»، وآخر ما تحصّل منه أنّ الدنيا والآخرة مُتّصلتان، وأنهما في حكم الله سواء، فكأنّ اليوم ماض». انتهىٰ.

الوجه الثالث

التوكيد، بأن تحمل علىٰ الزيادة، قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات منها: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

---

(١) قالوا في «ط. ج» (٦/ ١٠١٤): «هذا النقل غير محرر؛ لأنّ الزركشي في البرهان ذكر لها معنيين: مفعولًا به، ومعنىٰ «حين»، نحو: ﴿تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾ [يونس: ٦١]، أي: حين تفيضون فيه، وعبارة السيوطي جمعت المعنيين في معنًىٰ واحد، ولفظة الحال استمدّها من تقدير المانعين للمفعولية، لأن الأصل: واذكروا حالكم».

الرابع

التحقيق كـ «قد»، وحُمل عليه الآية المذكورة، وجعل منه السُّهيلىٰ قوله: ﴿بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]. قال ابن هشام: «وليس القولان بشيء».

مسألة

تلزم «إذ» الإضافة إلىٰ جملة إما: إسمية، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلها ماض لفظًا ومعنىً، نحو: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنىً لا لفظًا، نحو: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. **وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالىٰ**: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد تُحذف الجملة للعلم بها، ويعوّض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

٤- إذا

علىٰ وجهين:

أحدهما

أن تكون **للمفاجأة** فتختصّ بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ

بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾ [يونس: ٢١]، ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠].

الثاني

لغير المفاجأة، فالغالب أنْ تكونَ ظرفًا للمستقبل مُضمنّةً معنىٰ الشرط، وتختصُّ بالدخول علىٰ الجمل الفعلية، وتحتاج لجواب، وتقعُ في الابتداء عكس الفجائية، والفعل بعدها إما **ظاهر** نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١]، **أو مقدر** نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١].

وجوابها إما فعل، نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨].

أو جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩].

أو فعلية طلبية، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣].

أو إسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائية، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

وقد تخرج عن الاستقبال، فترد للحال، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، فإن الغشيان مقارن لِلَّيْلِ، [وكذا] ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، **وللماضي** نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة: ١١]، فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض، وكذا: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠].

وقد تخرج عن الشرطية، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشورىٰ: ٣٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورىٰ: ٣٩]، فـ «إذا» في الآيتين ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولوكانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء.

تنبيهات

١- قد تستعمل «إذا» للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة، كما يستعمل الفعل المضارع لذلك، ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ١٤]، أي: هذا شأنهم أبدًا، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

٢- تختصّ «إذا» بدخولها علىٰ المتيقّن والمظنون والكثير الوقوع، بخلاف «إنْ» فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم النّادر، ولهذا قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ﴾، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ﴾ [المائدة: ٦]، فأتىٰ بإذا في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبإن في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلىٰ الحدث. ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، أتىٰ في جانب الحسنة بـ «إذا»؛ لأن نِعم الله علىٰ العباد كثيرة ومقطوع بها، و«بإن» في جانب السيئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها.

وأشكل على هذه القاعدة آيتان[١]: الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأتى «بإن» مع أن الموت محقق الوقوع، والأخرى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣]، فأتى «بإذا» في الطرفين.

وأجاب الزمخشري عن الأولى بأنّ الموت لما كان مجهول الوقت أُجْرِي مجرى غير المجزوم.

وأجاب السكاكيّ عن الثانية بأنّه قصد التوبيخ والتقريع، فأتى «بإذا» تخويفًا لهم، وإخبارًا بأنهم لا بد أن يمسّهم شيء من العذاب، واستُفيد التقليل من لفظ «المس» وتنكير «ضر».

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، فأجيب عنه بأن الضمير في «مسّه» للمُعرض المتكبر، لا لمطلق الإنسان، ويكون لفظ «إذا» للتنبيه على أنّ مثل هذا المعرض يكون ابتلاؤه بالشرّ مقطوعًا به.

٥- إذًا

قال سيبويه: «معناها الجواب والجزاء، والأكثر أنْ تكون جوابًا لـ «إنْ» أو

---

(١) لعلّه لا يقصد آيتين على سبيل الحصر وإنما نوعيْن من الآيات، وإلا فقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاث آيات، كما أن هناك آية أخرى، ألا وهي قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وتدخل في النوع الأول.

«لو» ظاهرتين أو مقدّرتين».

قال الفرّاء: «وحيث جاءت بعدها «اللام» فقبلها «لو» مقدّرة إن لم تكن ظاهرة، نحو: ﴿إِذَا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]».

وقال غيره: «إذًا» نوعان:

الأول: أنْ تدلّ علىٰ إنشاء السببيّة والشرط بحيث لا يُفهم الارتباط من غيرها، نحو: أزورك غدًا، فتقول: إذًا أُكرمُك.

الثاني: أنْ تكون مؤكِدةً لجواب ارتبط بمُقَدَّمٍ، أو مُنبهةً علىٰ مُسبَّب حصل في الحال، نحو: إن تأتني إذًا آتيك، واللهِ إذًا لأفعلنّ، وتدخل هذه علىٰ الاسمية، فتقول: إذًا أنا أكرمك، ويجوز توسطها وتأخرها، ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكدة للجواب مرتبطة بما تقدّم.

وذكر لهما بعض المتأخرين معنىً ثالثًا، وهي أنْ تكون مركّبة من «إذ» التي هي ظرف زمن ماضٍ، ومن جملةٍ بعدها تحقيقًا أو تقديرًا، لكن حُذفت الجملة تخفيفًا وأُبدل منها التنوين، كما في قولهم: «حينئذ»، وهذه تدخل علىٰ الماضي كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذًا لَّأَتَيْنَـٰهُم﴾ [النساء: ٦٧]، ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وعلىٰ الاسم، نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢].

تنبيهان

الأول: سمعتُ شيخَنا العلاّمة الكافيَجي يقول في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]: ليست «إذًا» هذه

الكلمة المعهودة، وإنما هي «إذًا» الشرطية، حُذفت جملتها التي تضاف إليها وعُوِّض عنها بالتنوين كما في يومئذ.

الثاني: الجمهور علىٰ أنّ «إذًا» يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القرّاء.

٦- أفّ

كلمة تستعمل عند التضجر، وحكىٰ أبو البقاء في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] قولين، **الأول:** أنّه اسم لفعل الأمر، أي: كف واترك. **والثانيٰ:** أنّه اسم لفعل ماض[١]، أي: كرهت وتضجرت. **وحكىٰ غيره ثالثًا:** أنّه اسم لفعل مضارع، أي: أتضجر منكما.

قلتُ: قُرئ منها في السبع[٢] «أفِّ» بالكسر بلا تنوين، و«أفٍّ» بالكسر والتنوين، و«أفَّ» بالفتح بلا تنوين، وفي الشاذّ «أفٌّ» بالضم منونًا وغير منون، و«أفْ» بالتخفيف.

٧- أل

علىٰ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ تكونَ اسمًا موصولًا بمعنىٰ «الذي» وفروعه، وهي الداخلة علىٰ

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ٨١٧).

(٢) قال ابن الجزري: واختلفوا في: ﴿أُفٍّ﴾ هنا -أي في الإسراء- والأنبياء والأحقاف، فقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين في الثلاثة، وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين فيهن. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٦-٣٠٧).

أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ...﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ...﴾ [التوبة: ١١٢] الآية.

الثاني: أنْ تكونَ حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما علىٰ ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها **معهودا ذِكريًّا**، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾ [النور: ٣٥]. **أو معهودا ذهنيًا،** نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. **أو معهودا حضوريًا،** نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ﴾ [المائدة: ٥].

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلُفْها «كلُّ» حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩]. **وإما لاستغراق خصائص الأفراد،** وهي التي تخلُفْها «كلّ» مجازًا، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: الكتاب الكامل الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها. **وإما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس،** وهي التي لا تخلُفْها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازًا، نحو: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ﴾ [الأنعام: ٨٩].

الثالث: أنْ تكونَ زائدة لازمة كالتي في الموصولات، علىٰ القول بأنّ تعريفها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارنة لنقلها كاللات والعزىٰ، أو لغلبتها: كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا، وهذه في الأصل للعهد.

مسائل

١- **اختُلف في «أل» في اسم الله تعالىٰ،** فقال سيبويه: «هي عِوض من الهمزة لمحذوفة بناء علىٰ أنّ أصلَه «إله» دخلت «أل» فنقلت حركة الهمزة إلىٰ اللام ثم أدغمت». قال الفارسي: «ويدلُّ علىٰ ذلك قطع همزها ولزومها».

وقال آخرون: «هي مزيدة للتعريف تعظيمًا»، وقال قوم: «هي زائدة لازمة لا للتعريف».

وقال الخليل وخلائق: «هي من بنية الكلمة، وهو اسم علم لا اشتقاق له ولا أصل».

٢- **أجاز الكوفيّون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين** نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا علىٰ ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١][1]، والمانعون يُقدِّرون له[2].

وأجاز الزمخشري[3] نيابَتها عن الظاهر أيضًا، وخرَّج عليه ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، فإن الأصل أسماء المسميات.

٨- ألاَ

علىٰ أوجه:

أحدها: التنبيه، فتدلّ علىٰ تحقيق ما بعدها. **قال الزمخشري:** «ولذلك قلَّ

---

(١) أي: الجنة مأواه.

(٢) أي: هي المأوىٰ له.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ١٢٥).

وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقىٰ به القسم»، وتدخل علىٰ الاسمية والفعلية، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود: ٨].

الثاني: التحضيض، ومعناه طلب الشيء بِحَثٍّ، نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ﴾ [التوبة: ١٣]، ﴿قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١].

الثالث: العرض، ومعناه طلب الشيء بلين، نحو: ﴿أَلَا تَأۡكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ﴾ [النور: ٢٢].

٩- ألاَّ

حرف تحضيض، ولم يقع في القرآن لهذا المعنىٰ فيما أعلم، إلا أنّه يجوز عندي أنْ يُخرّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥].

وأما قوله تعالىٰ: ﴿أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] فليست هذه بل هي كلمتان: «أنْ» الناصبة و«لا» النافية، أو «أنْ» المفسرة و«لا» الناهية.

١٠- إلاَّ

علىٰ أوجه:

أحدها: الاستثناء مُتصلًا، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ [النساء: ٦٦]، **أو مُنقطعًا،** نحو: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل: ١٩، ٢٠].

الثانيٰ: **بمعنىٰ «غير»**، نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز أنْ تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأنّ «آلهة» جمع مُنكّر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه، ولأنه يصير المعنىٰ حينئذ «لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا»، وهو باطل باعتبار مفهومه.

الثالث: **بمعنىٰ «بدل»**، وخُرّج عليه: ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء.

الرابع: **أنْ تكونَ عاطفة بمنزلة الواو في التشريك**، وخُرّج عليه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠، ١١]، أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظَلَمَ، وتأولهما الجمهور علىٰ الاستثناء المنقطع.

الخامس: **بمعنىٰ «بل»**، وخُرّج عليه: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةً﴾ [طه: ٢، ٣]، أي: بل تذكرة.

وأما نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، فليست منها، بل هي كلمتان: إن الشرطية ولا النافية.

١١- الآن

اسم للزمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازًا. وقال قوم: «هي حدُّ للزمانيْن»، أي: ظرف للماضي وظرف للمستقبل، وقد يتجوز بها عما قرب من أحدهما. وقال بن مالك: «لوقت حضر جميعه، نحو: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩]».

١٢- إلى

حرف جر له معانٍ:

أشهرها: انتهاء الغاية زمانًا، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، **أو مكانًا**، نحو: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]، **أو غيرهما**، نحو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [النمل: ٣٣]، أي مُنتهٍ إليك.

ومنها: المعيّة، وذلك إذا ضممتَ شيئًا إلىٰ آخر في الحكم به أو عليه التعلق، نحو: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢]، قال الرضِيُّ: «والتحقيق أنها للانتهاء، أي: مضافة إلىٰ المرافق، وإلىٰ أموالكم».

ومنها: مرادفة اللام، وجُعل منه: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [النمل: ٣٣]، أي لكِ، وتقدّم أنّه من الانتهاء.

ومنها: الظرفية كـ «في»، نحو: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، أي: فيه، ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، أي: «في أن».

ومنها: التبيين، وهي المُبَيِّنة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًا أو بغضًا من فعلِ تعجبٍ أو اسمِ تفضيلٍ، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣].

ومنها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضهم بفتح الواو، أي: تهواهم.

١٣- اللَّهُمَّ

المشهور أن معناه: يا الله، حُذفت ياء النداء وعُوّض عنها الميم المشدّدة في آخره، وقيل: أصله يا الله أُمَّنَا بخير، فرُكّب تركيب حَيَّهَلا.

١٤- أمْ

حرف عطف، وهي نوعان:

مُتّصلة

وهي قسمان:

أ- **أن يتقدم عليها همزة التسوية،** نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

ب- **أن يتقدم عليها همزةٌ يُطلَب بها** وبـ «أم» التعيين نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

وسُميت في القسمين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر، وتُسمّىٰ أيضًا مُعادِلة؛ لمعادلتِها للهمزة في إفادة التسوية في الأول، والاستفهام في الثاني.

مُنقطعة

وهي ثلاثة أقسام:

أ- **مسبوقة بالخبر المحض،** نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ [السجدة: ٢، ٣].

ب- مسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

ج- مسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنىٰ أم المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجردًا، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنه لا يدخل الاستفهام علىٰ استفهام، وتارة تضمن مع ذلك استفهاما إنكاريًا، نحو: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، تقديره: بل أله البنات؟، إذ لو قُدّرت الإضراب المحض لزم المحال.

تنبيهان

١- قد ترد «أم» محتملةً للاتصال وللانقطاع، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠].

٢- ذكر أبو زيد أنّ «أم» تقع زائدة وخرّج عليه قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، قال: التقدير: «أفلا يبصرون أنا خير».

١٥- أمّا

حرف شرط وتفصيل وتوكيد، أما كوْنها حرف شرط فبدليل لزوم الفاء

بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. وأما قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، فعلىٰ تقدير القول، أي: «فيقال لهم أكفرتم»، فحذف القولَ استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وكذا قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الجاثية: ٣١].

وأما التفصيل، وهو غالب أحوالها، كقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾ [الكهف: ٧٩، ٨٠، ٨٢].

وأما التوكيد: قال سيبويه في «أما زيدٌ فذاهب»: «مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب».

- ليس من أقسام «أمَّا» التي في قوله تعالىٰ: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، بل هي كلمتان: «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية.

١٦- إمَّا

تردُ لمعانٍ:

الإبهام، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والتخيير، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

والتفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الانسان: ٣].

وليس من أقسام «إمَّا» التي في قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، بل هي كلمتان: «إن» الشرطية و«ما» الزائدة.

١٧- إنْ

بالكسر والتخفيف، علىٰ أوجه:

الأول: أنْ تكونَ شرطية، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

الثانی: أنْ تكونَ نافية، وتدخل علىٰ الاسمية والفعلية، نحو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١].

الثالث: أنْ تكونَ مخففةٌ من الثقيلة - وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحة فهي المخفّفة من الثقيلة - فتدخل علىٰ الجملتين، ثم إذا دخلت علىٰ الاسميّة فالأكثر إهمالُها، نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، وقد تعمل، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة الحرميين.

وإذا دخلت على الفعل فالأكثر كوْنُه ماضيًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [القلم: ٥١].

الرابع: أنْ تكونَ زائدة وخُرِّجَ عليه: ﴿فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

الخامس: أنْ تكونَ للتعليل كـ «إذ»، قاله الكوفيون، وخرّجوا عليه: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقّق الوقوع.

وأجاب الجمهور عن آية المشيئة بأنّه تعليمٌ للعباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأنّ أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرّك، أو أنّ المعنى: لتدخلنّ جميعًا إن شاء الله ألا يموت منكم أحد قبل الدخول. **وعن سائر الآيات** بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فأطعني.

فائدة

قال بعضُهم: «وقع في القرآن «إنْ» بصيغة الشرط، وهو غير مراد في ست مواضع: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿أَن تَقْصُرُوا مِنَ

ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤]، ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]».

١٨- أنْ

بالفتح والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع، ويقع في موضعين، في الابتداء فيكون في **محل رفع**، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ونحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وبعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين، فيكون في **محل رفع**، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]. **ونصب**، نحو: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]. **وخفض**، نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١] في قراءة الرفع(١).

الثالث: أن تكون مُفسِّرة بمنزلة «أيّ»، نحو: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾

---

(١) قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٥).

[الأعراف: ٤٣]، ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧].

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن تقع بعد لمـا التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا﴾ [العنكبوت: ٣٣].

الخامس: أن تكون شرطية كالمكسورة، قاله الكوفيون وخرّجوا عليه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

السادس: أن تكون نافية، قاله بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أي: لا يؤتىٰ، والصحيح أنها مصدرية أي: ولا تؤمنوا أن يؤتىٰ، أي: بإيتاء أحد.

السابع: أن تكون للتعليل، قاله بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ﴾ [الممتحنة: ١]، والصّواب أنها مصدرية وقبلها لام العلّة مقدرة.

الثامن: أن تكون بمعنىٰ «لئلا»، قاله بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النساء: ١٧٦]، والصواب أنها مصدرية والتقدير: كراهة أن تضلوا.

١٩- إنَّ

بالكسر والتشديد، علىٰ أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق وهو الغالب، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

الثاني: التعليل، نحو: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمُۢ﴾ [المزمل: ٢٠]، وهو نوع من التأكيد.

الثالث: معنىٰ «نعم»، أثبته الأكثرون وخُرّج عليه: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

٢٠- أنَّ

بالفتح والتشديد، علىٰ وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصح أنها فرع المكسورة، وأنها موصول حرفي تُؤَوِّل مع اسمها وخبرها بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًا بالمصدر المؤول به من لفظه، نحو: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الطلاق: ١٢]، أي: «قُدْرتُه»، وإن كان جامدًا قدر بـ «الكَوْن».

الثاني: أن يكون لغة في «لعلّ»، وخُرّج عليها: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] في قراءة الفتح، أي: لعلّها.

٢١- أنَّى

اسم مشترك بين الاستفهام والشرط، فأمّا الاستفهام فترد فيه بمعنىٰ: «كيف»، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]. و«مِن أين»، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين جاءنا. و«متىٰ».

٢٢- أو

حرف عطف تردُ لمعانٍ:

١- **الشكّ من المتكلم**، نحو: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

٢- **الإبهام علىٰ السامع**، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

٣- **التخيير بين المعطوفين**، بأنْ يمتنع الجمع بينهما، من هذا قوله: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ الآية [المائدة: ٣٣]، علىٰ قول من جعل الخِيرة في ذلك إلىٰ الإمام، فإنه يفعل منها واحدًا.

٤- **الإباحة**، بألا يمتنع الجمع، مثل قوله: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ الآية [النور: ٦١].

٥- **التفصيل بعد الإجمال**، نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، أي قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

٦- **الإضراب كـ «بل»**، وخُرج عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩].

٧- **مطلق الجمع كالواو**، نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

٨- **ومعنىٰ «إلا» في الاستثناء ومعنىٰ «إلىٰ»**، وهاتان يُنصب المضارع

بعدهما بـ «أنْ» مُضمرة، وخُرّج عليها: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فقيل: إنه منصوب لا مجزوم بالعطف على «تمسوهن».

تنبيهات

١- قال أبو البقاء[(١)]: «أو» في النهي نقيضةُ «أو» في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه مرتين. وقال غيره: «أو» في مثل هذا بمعنى الواو تفيد الجمع.

٢- قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] قيل: إنها [فيه] بمعنى الواو، وقيل: المعنى أن يكون الخصمان غنيين أو فقيرين.

٣- أخرج بن أبي حاتم[(٢)] عن ابن عباس: «كل شيء في القرآن «أو» فهو مخيّر، فإذا كان «فمن لم يجد» فهو الأول فالأول».

وأخرج البيهقي[(٣)] في «سننه» عن ابن جريج قال: «كل شيء في القرآن فيه «أو» فللتخيير، إلا قوله: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمخيّر فيها»،

---

(١) انظر: «التبيان» (٢/ ١٢٦١).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣٤١) (١٧٩٨). قالوا في «ط.ج» (٣/ ١٠٧١): «مداره على ليْث بن أبي سليم، وقد تُرّك حديثه لاختلاطه. وقد رُوي من قول مجاهد وعطاء وعمرو بن دينار وعكرمة، وبعض الطرق صحيحة، وفي بعضها ليث بن أبي سليم المذكور، فيتقوّى الأثرُ من طريقه أيضًا».

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٠٢) (٩٨٩٤).

قال الشافعي[(١)]: «وبهذا أقول».

٢٣- أَوْلَى

في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠].

قال في «الصحاح»[(٢)]: «قولهم: «أولىٰ لك» كلمة تهديد ووعيد».

وقال ثعلبٌ: «أولىٰ لك» في كلام العرب معناه مقاربة الهلاك، كأنه يقول: قد وُلِّيت الهلاك، أو قد دَانَيْت الهلاك، أصله من «الوَلْي» وهو القُرب، ومنه: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي: يقربون منكم».

وقال قوم: «هو اسم فعل مبنيّ، ومعناه: وَلِيَكَ شرٌّ بعد شر، و«لك» تبيين».

وقيل: «هو علم للوعيد غير مصروف، ولذا لم ينون، وإنّ محله رفع علىٰ الابتداء ولك الخبر».

٢٤- إي

بالكسر والسكون: حرف جواب بمعنىٰ نعم، فتكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب.

قال النحاة: «ولا تقع إلا قبل القسم».

قال ابن الحاجب: «وإلا بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣]».

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٥٣٠).

٢٥- أيّ

بالفتح والتشديد، علىٰ أوجه:

الأول: أنْ تكونَ شرطيةً، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ [القصص: ٢٨].

الثاني: استفهامية، نحو: ﴿أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وإنما يُسأل بها عمّا يميز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما، نحو: ﴿أَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ خَيۡرٞ مَّقَامٗا﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب محمد!.

الثالث: موصولة، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

وهي في الأوجه الثلاثة معربة، وتُبنىٰ في الوجه الثالث علىٰ الضمّ إذا حذف عائدها وأضيفت كالآية المذكورة.

الرابع: أنْ تكونَ وَصْلَةً إلىٰ نداء ما فيه «أل»، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾.

٢٦- إيّا

زعم الزجّاج أنها اسم ظاهر والجمهور ضمير، ثم اختلفوا فيه علىٰ أقوال:

أحدها: أنّه كلّه ضمير هو وما اتصل به.

الثاني: أنّه وحده ضمير وما بعده اسم مضاف له يفسّر ما يراد به، من تكلّم وغيبة وخطاب، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

الثالث: أنّه وحده ضمير وما بعده حروف تفسر المراد.

الرابع: أنّه عمادٌ وما بعده هو الضمير.

وقد غلط من زعم أنّه مشتق.

٢٧- أيّان

اسم استفهام، وإنما يُستفهم به عن الزمان المستقبل كما جزم به ابن مالك وأبو حيان ولم يذكرا فيه خلافًا. وذكر صاحب «إيضاح المعاني» مجيئَها للماضي.

وقال السكاكيّ[1]: «لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]».

والمشهور عند النحاة أنها كـ «متىٰ» تستعمل في التفخيم وغيره. وقيل أصله: «أي آن»، وقيل: «أي أوان»: حُذفت الهمزة من «أوان» والياء الثانية من «أي» وقلبت الواو ياء وأدغمت الساكنة فيها وقرئ بكسر همزتها.

٢٨- أين

اسم استفهام عن المكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، وترِدُ شرطًا عامًا في الأمكنة، و«أينما» أعمّ منها، نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

٢٩- الباء المفردة

حرف جر له معان:

أشهرها: الإلصاق، وهو تعلّق أحد المعنيين بالآخر، ثم قد يكون حقيقةً،

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٣١٣).

نحو: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، أي: ألصقوا المسح برؤوسكم، وقد يكون مجازًا، نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ﴾ [المطففين: ٣٠]، أي: بمكان يقربون منه.

الثاني: الاستعانة، وهي الداخلة علىٰ آلة الفعل، كباء البسملة.

الثالث: السببية: وهي التي تدخل علىٰ سبب الفعل، نحو: ﴿ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

الرابع: التَّعْدِيَةُ كالهمزة، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٠]، أي: أذهبه، كما قال: ﴿لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

الخامس: المصاحبة كـ «مع»، نحو: ﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨].

السادس: الظرفية كـ «في»، زمانًا ومكانًا، نحو: ﴿نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

السابع: الاستعلاء كـ «علىٰ»، نحو: ﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي عليه بدليل: ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثامن: المجاوزة كـ «عن»، نحو: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه، بدليل: ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡۖ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] أي: عنه، ﴿نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾ [التحريم: ٨]، أي: وعن أيمانهم.

التاسع: التبعيض كـ «من»، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٦]، أي: منها.

العاشر: الغاية كـ «إلىٰ»، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أي: إليّ.

الحادي عشر: المقابلة، وهي الداخلة علىٰ الأعواض، نحو: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة؛ لأن المُعطَي بعوض قد يُعطَي مجانًا، وأما المسبَّب فلا يوجد بدون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة، **وتُزاد في الفاعل وجوبًا**، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وجوازًا غالبًا في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] دخلت لتأكيد الاتصال، ولا تزاد في فاعل «كفىٰ» بمعنىٰ «وقىٰ»، نحو: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥].

وفي المبتدأ، نحو: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي: أيّكم، وقيل: هي ظرفية، أي: في أيّ طائفة منكم.

وفي اسم ليس، في قراءة بعضهم: «ليس البرَ بأَنْ تُولُّوا» [البقرة: ١٧٧]، بنصب «البر»[1].

وفي الخبر المنفي، نحو: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، والموجب، وخُرِّج عليه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧].

---

(١) قراءة شاذة.

وفي التوكيد، وجُعل منه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٣٠- بل

حرف إضراب إذا تلاها جملة، ثم تارة يكون معنىٰ الإضراب الإبطال لما قبلها، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]. **وتارة** يكون معناه الانتقال من غرض إلىٰ آخر، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلىٰ: ١٤ - ١٦].

٣١- بلى

ولها موضعان:

أحدهما: أنْ تكونَ ردًّا لنفيٍ يقعُ قبلَها، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ﴾ ثم قال: ﴿بَلَىٰ ۚ﴾ [البقرة: ١١١، ١١٢]، أي: يدخلها غيرهم، ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ ۚ﴾ [النحل: ٢٨]، أي: عملتم السوء، ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨]، أي: يبعثهم.

الثاني: أنْ تقعَ جوابًا لاستفهامٍ دخل علىٰ نفيٍ فتفيدُ إبطالَه، سواء كان الاستفهام **حقيقيًا**، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول بلىٰ، **وتوبيخًا**، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن

نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣، ٤]، **وتقريريًا**، نحو: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٣٢- بئس

فعلٌ لإنشاء الذمّ لا يتصرّف.

٣٣- بين

قال الراغب[(١)]: «هي موضوعة للخلل بين الشيئين ووسطهما، قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمَا زَرۡعٗا﴾ [الكهف: ٣٢]».

وتستعمل تارة ظرفًا، نحو: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [ص: ٢٢]، ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾ [الحجرات: ١]، **وتارة اسمًا**، وقُرِئ[(٢)] قوله تعالىٰ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنّصب علىٰ أنّه ظرف وبالرفع علىٰ أنّه اسم مصدر بمعنىٰ الوصل، ويحتمل الأمرين قوله تعالىٰ: ﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا﴾ [الكهف: ٦١]، أي: فراقهما.

ولا تستعمل إلا فيما له مسافة، نحو: بين البلدين، **أو له عددٌ ما**: اثنان فصاعدا، نحو: بين الرّجُليْن، وبين القوم، **ولا يضاف إلىٰ** ما يقتضي معنىٰ الوحدة إلا إذا كرّر، نحو: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا﴾ [طه: ٥٨]، ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥].

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ١٥٦).

(٢) قرأ نافع وأبو جعفر وحفص والكسائي بفتح النون، والباقون بضمّها.

٣٤- التاء

حرف جرٍّ معناه القَسَم، يختصُّ بالتعجّب وباسم الله تعالىٰ، [نحو]: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٣٥- تبارك

فعلٌ لا يُستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يستعمل إلا الله.

٣٦- تعال

فعل لا يتصرّف، ومن ثم قيل: إنه اسم فعل.

٣٧- ثُمَّ

حرف يقتضي التّشريك في الحكم والترتيب والمهلة، **أما التشريك** فزعم الكوفيون والأخفش أنّه قد يتخلّف بأنْ تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة، وخرّجوا علىٰ ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١١٨]. وأُجيب بأنّ الجواب فيها مقدر.

وأما الترتيب والمهلة فخالف قومٌ في اقتضائها إياهما تمسّكًا بقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ [السجدة: ٧ - ٩]، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والاهتداء سابق علىٰ ذلك، ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ

﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤]، وأجيب عن الكلّ بأنّ «ثُمَّ» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم.

٣٨- ثَمّ

اسمٌ يشار به إلىٰ المكان البعيد، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، وهو ظرفٌ لا يتصرّف، فلذلك غلط من أعربه مفعولا لـ «رأيت» في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]. وفي «الترشيح» لخَطَّاب: «ثَمَّ» ظرفٌ فيه معنىٰ الإشارة إلىٰ «حيث».

٣٩- جعل

قال الرّاغب[1]: لفظٌ عامٌّ في الأفعال كلّها، وهو أعمُّ من «فَعَلَ» و«صَنَعَ» وسائر أخواتها، ويتصرّف علىٰ خمسة أوجه:

أحدها: يجري مجرىٰ «صار»، و«طفق»، ولا يتعدّىٰ، نحو: جعل زيدٌ يقول كذا.

الثاني: مجرىٰ «أوْجد»؛ فيتعدّىٰ لمفعول واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

الثالث: في إيجاد شيءٍ من شيءٍ وتكوينه منه، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١].

الرابع: في تصيير الشيء علىٰ حالة دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ١٩٦).

الخامس: الحكم بالشيء على الشيء، حقًا كان، نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلًا، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَـٰتِ﴾ [النحل: ٥٧].

٤٠- حاشا

اسمٌ بمعنى التنزيه في قوله تعالى: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١].

قال الفارسيّ[1]: «حاشا فعلٌ من الحَشَا وهو الناحية، أي: صار في ناحية، أي: بَعُد مما رُمي به وتَنَحّىٰ عنه فلم يغْشَه، ولم يقع في القرآن حاشا إلا استثنائية».

٤١- حتى

حرف لانتهاء الغاية كـ «إلىٰ» لكن يفترقان في أمور، فتنفرد «حتىٰ» بأنها لا تجرّ إلا الظّاهر وإلا الآخر المسبوق بذي أجزاء أو الملاقي له، نحو: ﴿سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وأنّها لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئًا، وأنّها لا يقابل بها ابتداء الغاية، وأنها يقع بعدها المضارع المنصوب بـ «أن» المقدرة، ويكونان في تأويل مصدر مخفوض، ثم لها حينئذ ثلاثة معان:

أ- مرادَفةُ «إلىٰ»، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، أي إلىٰ رجوعه.

ب- ومرادَفةُ «كي» التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾

---

(١) انظر: «الحجة» (٤/ ٤٢٣).

[البقرة: ٢١٧]، ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: ٧]، وتحتملها، نحو: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩].

ج- ومرادَفةُ إلا في الاستثناء، وجعل منه ابن مالك وغيره: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢].

تنبيهات

١- **متىٰ دلّ دليلٌ** علىٰ دخول الغاية التي بعد «إلىٰ» و«حتىٰ» في حكم ما قبلها، أو علىٰ عدم دخوله؛ فواضحٌ أنه يُعمل به، **فالأول** نحو: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾، ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، دلّت السنة علىٰ دخول المرافق والكعبين في الغسل. **والثاني** نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، دلّ النهي عن الوصال علىٰ عدم دخول الليل في الصيام، [ونحو]: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضًا، وذلك يؤدي إلىٰ عدم المطالبة وتفويت حق الدائن.

وإن لم يدلّ دليلٌ علىٰ واحد منهما ففيها أقوال:

أ- وهو الأصح: تدخل مع «حتىٰ» دون «إلىٰ» حملًا علىٰ الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع «إلىٰ» والدخول مع «حتىٰ».

ب- تدخل فيهما عليه.

ج- لا تدخل فيهما.

٢- **تردُ** «حتىٰ» ابتدائية، أي حرفًا يُبتدأ بعده الجُمل، أي: تستأنف فتدخل

على الاسمية والفعلية المضارعية والماضية، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع[١]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: ٩٥].

٤٢- حيث

ظرف مكان، وقال الأخفش: «وترد للزمان مبنيّة على الضمّ».

٤٣- دون

تردُ ظرفًا نقيض «فوق» فلا تتصرف على المشهور، وقيل تتصرف، **وترد اسمًا بمعنى** «غير»، نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، أي: غيره.

وقال الزمخشري[٢]: «معناه: أدنى مكان من الشيء».

وتُستعمل للتفاوت في الحال، نحو: زيد دون عمرو[٣]، أي في الشرف والعلم. **وفي تجاوز حدٍ إلى حد**، نحو: ﴿لَّا تَتَّخِذُواْ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ﴾ [النساء: ١٤٤]، أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

٤٤- ذُو

اسم بمعنى «صاحب»، وُضع للتوصُّل إلى وصف الذوات بأسماء الأجناس، كما أنّ «الذي» وُضعت صلة إلى وصف المعارف بالجمل، ولا

---

(١) قرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٩٩).

(٣) ومنه: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢].

يستعمل إلا مضافًا، ولا يضاف إلىٰ ضمير ولا مشتق، وجوّزه بعضهم وخرّج عليه قراءة ابن مسعود: «وفوق كل ذىٰ عالم عليم».

قال السُّهيلي: «الوصف بـ «ذو» أبلغ من الوصف بـ «صاحب»، والإضافة بها أشرف، فإن «ذو» يضاف للتابع وصاحب يضاف إلىٰ المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحبُ النبيِّ ﷺ، ولا تقول: النبيُّ ﷺ صاحبُ أبي هريرة، وأما «ذو» فإنك تقول: ذو المال وذو الفرس، وبُني علىٰ هذا الفرق أنّه تعالىٰ قال في سورة الأنبياء: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] فأضافه إلىٰ النون وهو الحوت، وقال في سورة «ن»: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]». **قال:** «والمعنىٰ واحد لكن بين اللفظيْن تفاوتٌ كثيرٌ في حسنِ الإشارة إلىٰ الحالتين، فإنه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتىٰ بـ «ذا»؛ لأنّ الإضافة بها أشرف، وبـ «النون»؛ لأنّ لفظَه أشرفُ من لفظ «الحوت» لوجوده في أوائل السور، وليس في لفظ «الحوت» ما يشرّفه، لذلك فأتىٰ به وبـ «صاحب» حين ذكره في معرض النهي عن اتباعه».

٤٥- رُويدًا

اسم لا يتكلّم به إلا مُصغرًا مأمورًا به، وهو تصغير «رَوَد» وهو الْمَهَلُ.

٤٦- رُبّ

حرفٌ، وتدخل عليها «ما» فتكفّها عن عمل الجرّ وتُدخلُها علىٰ الجمل.

وفي معناها ثمانية أقوال:

١- أنها للتقليل دائمًا، وعليه الأكثرون.

٢- للتكثير دائمًا، كقوله تعالىٰ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، فإنه يكثر منهم تمنّي ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال فلا يفيقون بحيث يتمنون ذلك إلا قليلا.

٣- أنها لهما علىٰ السواء.

٤- للتقليل غالبًا والتكثير نادرًا، وهو اختياري.

٥- عكسه.

٦- لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل علىٰ تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج.

٧- للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

٨- لمبهم العدد تكون تقليلًا وتكثيرًا.

٤٧- السين

حرف يختصّ بالمضارع ويُخلّصه للاستقبال ويتنزّل منه منزلة الجزء، فلذا لم تعمل فيه. وذهب البصريون إلىٰ أن مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف. وذكر بعضهم أنّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، كقوله تعالىٰ: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١] الآية، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] الآية؛ لأنّ ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾.

قال ابن هشام[(١)]: «وهذا لا يعرفه النحويون، بل الاستمرار مستفاد من

(١) انظر: «مُغنىٰ اللبيب» (١/ ١٨٥).

المضارع والسين باقية علىٰ الاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت علىٰ فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقعٌ لا محالة، ولم أرَ من فهم وجه ذلك، ووُجِّه أنها تفيد الوعد في محصول الفعل، فدخولها علىٰ ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه، [نحو]: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة: ٧١]، معنىٰ «السين» أنّ ذلك كائنٌ لا محالة وإن تأخر إلىٰ حين».

٤٨- سوف

كـ «السين» وأوسع زمانًا منها عند البصريين، ومُرادِفة لها عند غيرهم، وتنفرد عن «السين» بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ﴾ [الضحىٰ: ٥].

قال ابن بابَشاذ: «والغالب علىٰ «سوف» استعمالها في الوعيد، وعلىٰ «السين» استعمالها في الوعد، وقد تستعمل «سوف» في الوعد «السين» في الوعيد».

٤٩- سواء

تكون بمعنىٰ «مستوٍ» فتُقصر مع الكسر نحو: «مَكَانًا سِوَىً»[(١)] [طه: ٥٨]، وتُمد مع الفتح نحو: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥].

وبمعنىٰ التمام نحو: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ [فصلت: ١٠]، أي: تمامًا، ويجوز أن يكون منه: ﴿وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص: ٢٢].

---

(١) قرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمزة وخلف بضم السّين، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٠).

قال الكرماني: «لا تستعمل غير مضافة».

٥٠- ساء

فعل للذمّ لا يتصرف.

٥١- سبحان

مصدر بمعنىٰ «التسبيح» لازم النّصب والإضافة إلىٰ مفرد ظاهر، نحو: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]، أو مضمر، نحو: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ﴾ [البقرة: ٣٢].

أخرج ابن أبي حاتم[(١)] عن ابن عباس في قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، قال: «تنزيه الله نفسه عن السوء».

٥٢- ظنّ

أصله للاعتقاد الراجح، كقوله تعالىٰ: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقد تستعمل بمعنىٰ اليقين، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. قال الزركشي في «البرهان»[(٢)]: «الفرقُ بينهما في القرآن ضابطان:

الأول: أنه حيث وُجد الظن محمودًا مُثابًا عليه فهو اليقين، وحيث وجد

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤/ ١١٢٣) (٦٣١٤).

(٢) انظر: «البرهان» (٤/ ١٥٦).

مذمومًا مُتوعَّدًا عليه بالعقاب فهو الشك.

الثاني: أنّ كلّ «ظن» يتصل بعده «أنْ» الخفيفة فهو شكّ، نحو: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢]، وكل «ظن» يتصل به «أنّ» المشددة فهو يقين، كقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨].

والمعنىٰ في ذلك أنّ المشدّدة للتأكيد فدخلت علىٰ اليقين، والخفيفة بخلافها فدخلت في الشكّ، ولهذا دخلت الأولىٰ في العلم، نحو: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ﴾ [الأنفال: ٦٦]، والثانية في الحسبان، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١]. ذكر ذلك الراغب في تفسيره». وأورد علىٰ هذا الضابط: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وأجيب بأنها هنا اتصلت بالاسم - وهو «ملجأ» - وفي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره في البرهان.

وقال ثعلب: «العرب تجعل الظنّ علمًا وشكًّا وكذبًا».

٥٣- على

حرف جرّ له معان:

أشهرها: الاستعلاء حسًّا، نحو: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو معنىً، نحو: ﴿فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ﴾ [الشعراء: ١٤].

ثانيها: المصاحبة كـ «مع»، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: مع حبه، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

ثالثها: الابتداء كـ «من»، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢]، أي: من الناس، ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]، أي: منهم، بدليل: «احفظ عورتك إلا من زوجتك»[١].

رابعها: التعليل كـ «اللام»، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته إياكم.

خامسها: الظرفية كـ «في»، نحو: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: في زمن ملكه، ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين.

سادسها: معنىٰ الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] كما قرأ أُبيّ، أي: «بأن».

فائدة

[«علىٰ»] في نحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، قيل بمعنىٰ الإضافة والإسناد، أي: أضف توكلك وأسنده إليه، وعندي أنها فيه بمعنىٰ باء الاستعانة.

---

(١) رواه أبو داود (٤٠١٧) والترمذي (٢٧٦٩) وابن ماجة (١٩٢٠) وحسّنه الألباني.

٥٤- عن

حرف جرّ له معان:

أشهرها: المجاوزة، نحو: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يجاوزونه ويبعدون عنه.

ثانيها: البدل، نحو: ﴿لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ﴾ [البقرة: ٤٨].

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: لأجل موعدة، ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لقولك.

رابعها: بمعنىٰ «علىٰ»، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها.

خامسها: بمعنىٰ «من»، نحو: ﴿يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: ١٠٤]، أي: منهم، بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسها: بمعنىٰ «بعد»، نحو: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، بدليل: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة.

٥٥- عسى

فعل جامد لا يتصرف، وادّعىٰ قومٌ أنّه حرف. وقال ابن الدهّان: «عسىٰ» فعل ماضي اللفظ والمعنىٰ، وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبل المعنىٰ. ومعناه التَّرجّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعتا في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقال ابن فارس: «وتأتي للقرب والدنو، نحو: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]».

وقال الكسائيّ(١): «كلّ ما في القرآن من «عسىٰ» علىٰ وجه الخبر فهو موحَّد كالآية السابقة، وما كان علىٰ الاستفهام فإنه يجمع، نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]».

وفي «البرهان»(٢): «عسىٰ» و«لعلّ» من الله واجبتان، وإن كانتا رجاءً وطمعًا في كلام المخلوقين، نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، ونحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

وقال ابن الأنباري: «عسىٰ» في القرآن واجبة إلا في موضعين: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، يعني بني النضير، فما رحمهم الله بل قاتلهم رسول الله ﷺ وأوقع عليهم العقوبة، و﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾ [التحريم: ٥]، فلم يقع التبديل.

وأبطل بعضهم الاستثناء وعمّم القاعدة؛ لأنّ الرحمة كانت مشروطة بألا يعودوا، كما قال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقد عادوا فوجب عليهم العذاب، والتبديل مشروطًا بأنْ يطلِّق ولم يطلِّق، فلا يجب.

٥٦- عند

ظرف مكان تستعمل في الحضور والقرب؛ سواء كانا: حسّيين، نحو:

---

(١) انظر: «الصاحبي» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «البرهان» (٤/ ١٥٨).

﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤، ١٥]، أو معنويتين، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

ولا تستعمل إلا ظرفًا أو مجرورة بـ «من» خاصة، نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَـٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص: ٢٧].

وتُعاقِبها «لدىٰ» و«لدن»، نحو: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

وقد اجتمعتا في قوله: ﴿ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، ولو جيء فيهما بـ «عند» أو «لدن» صح، لكن تُرك دفعًا للتكرار، وإنما حَسُن تكرار «لدىٰ» في: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] لتباعد ما بينهما.

وتفارق «عند» و«لدىٰ» «لدن» من أوجه، [منها]:

١- «عند» و«لدىٰ» تصلح في محل ابتداء غاية وغيرها، ولا تصلح «لدن» إلا في ابتداء غاية.

٢- «عند» و«لدىٰ» يكونان فضلة، نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَـٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق: ٤]، ﴿وَلَدَيْنَا كِتَـٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، و«لدن» لا تكون فضلة.

٣- جرُّ «لدن» بـ «من» أكثر من نصبها، حتىٰ أنها لم تجيء في القرآن منصوبة، وجرُّ «عند» كثيرٌ، وجرُّ «لدىٰ» ممتنع.

٥٧- غير

اسمٌ ملازمٌ للإضافة والإبهام، فلا تتعرف مالم تقع بين ضدّين، ومن ثَمّ جاز وصفُ المعرفة بها في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، والأصل أن تكون وصفًا للنكرة، نحو: ﴿فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وتقعُ حالًا، إن صلُح موضعها «لا»، **واستثناءًا**، إن صلُح موضعها «إلا»، وقُرئ قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع علىٰ أنها صفة «القاعدون»، وبالنصب علىٰ الاستثناء، وبالجر خارج السبع صفة لـ «المؤمنين».

قال الراغب[١]: «غير» تقال علىٰ أوجه:

الأول: النفي المجرد، نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

الثاني: بمعنىٰ «إلا»، فيُستثنىٰ بها، وتوصف به النكرة، نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٨٥]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتها، نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

الرابع: أنْ يكونَ ذلك متناوِلًا لذات، نحو: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ [يونس: ١٥].

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٦١٨).

٥٨- الفاء

ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:

١- **الترتيب، معنويًا** كان، نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥]، أو **ذِكريًا**، وهو عطف مُفصّل على مُجمل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥] الآية. وأنكره - أي الترتيب - الفراء[1]، واحتجّ بقوله: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها.

٢- **التعقيب**، وهو في كل شيء بحسبه، وبذلك ينفصل عن التراخي في نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾ [الحج: ٦٣]، ﴿خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ...﴾ [المؤمنون: ١٤] الآية.

٣- **السببية غالبًا**، نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥].

وقد تجيء لمجرد الترتيب، نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ٢، ٣].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» (١/ ٣٧١).

الثاني: أنْ يكونَ لمجرد السببيّة من غير عطف، نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ﴾ [الكوثر: ١].

الثالث: أنْ تكونَ رابطةً للجواب حيث لا يصلح لأنْ يكونَ شرطًا، بأن كان **جملة اسمية**، نحو: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الأنعام: ١٧]. **أو فعلية فعلها جامد**، نحو: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا﴾ [النساء: ٣٨]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

أو إنشائي، نحو: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

واجتمعت الاسمية والإنشائية في قوله: ﴿إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۭ﴾ [الملك: ٣٠].

أو ماضٍ لفظًا ومعنًى، نحو: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧].

أو مقرون بحرف استقبال، نحو: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾، [آل عمران: ١١٥] ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾ [المائدة: ٥٤].

وكما تربط الجواب بشرطه، تربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم﴾ [آل عمران: ٢١].

الرابع: أن تكون زائدة، وخرّج عليه الفارسي: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾

[الزمر: ٦٦]، وغيره: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ [البقرة: ٨٩].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخُرِّج عليه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع[١].

٥٩- في

حرف جر له معان:

أشهرها: الظرفية مكانًا نحو: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢، ٣]، أو زمانًا نحو: ﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٣]، حقيقةً كالآية، أو مجازًا نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: عليها.

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤]، أي: لأجله.

رابعها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، أي: اركبوها.

خامسها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

---

(١) قرأ ابن عامر بالنصب، والباقون بالرفع. انظر «النشر» (٢/ ٢٢٠).

سادسها: المصاحبة، كـ «مع»، نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: معهم.

سابعها: معنىٰ «الباء»، نحو: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١١]، أي: بسببه.

ثامنها: معنىٰ «إلىٰ»، نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩]، أي: إليها.

تاسعها: معنىٰ «من»، نحو: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩]، أي: منهم، بدليل الآية الأخرىٰ[١].

٦٠- قد

حرف مختصٌّ بالفعل المتصرفِ الخبريِّ المثبتِ المجرّدِ من ناصبٍ وجازمٍ وحرفِ تنفيسٍ، ماضيًا كان أو مضارعًا، ولها معان:

[الأول]: التحقيق مع الماضي، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

[الثانيٰ]: التقريب مع الماضي وتقرّبه من الحال، تقول: «قام زيدٌ»، فيحتمل الماضي القريب والبعيد، فإن قلت: «قد قام» اختص بالقريب.

الثالث: التقليل مع المضارع، قال في المغني: «وهو ضربان: تقليلُ وقوعِ الفعل، نحو: «قد يصدق الكذوب»، وتقليل متعلّقه، نحو: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: أنَّ ما هم عليه هو أقل معلوماته تعالىٰ، قال: وزعم بعضهم أنها في هذه الآية ونحوها للتحقيق». انتهىٰ.

الرابع: التكثير، وخرّج عليه الزمخشري قوله: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي

---

(١) هي قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٤].

ﵟٱلسَّمَآءِﵞ [البقرة: ١٤٤]، قال: تكثير الرؤية.

الخامس: التوقُّع، نحو: قد يقدُم الغائب، وقد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون ذلك.

٦١- الكاف

حرف جر له معان:

أشهرها: التشبيه، نحو: ﵟوَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِﵞ [الرحمن: ٢٤].

[الثانى]: التعليل، نحو: ﵟكَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗاﵞ إلىٰ قوله: ﵟفَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡﵞ [البقرة: ١٥٢]، قال الأخفش: أي لأجل إرسالنا فيكم رسولا منكم، ﵟوَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡﵞ [البقرة: ١٩٨]، أي: لأجل هدايته إياكم.

[الثالث]: التوكيد، وهي الزائدة، وحمل عليه الأكثرون ﵟلَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞﵞ [الشورى: ١١]. قال ابن جنيّ: «وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل».

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام(١): «مثل» تطلق ويراد بها الذات، كقولك: مثلك لا يفعل هذا، أي: أنت لا تفعله.

وقال الراغب(٢): «اِلمِثْلُ» هنا بمعنىٰ الصفة، ومعناه: ليس كصفته صفة؛ تنبيهًا علىٰ أنّه وإن كان وُصف بكثير مما وُصف به البشر، فليس تلك الصفات له علىٰ حسب ما تستعمل في البشر، ولله المثل الأعلىٰ.

---

(١) انظر: «الإمام» (ص: ٢٠٠).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٧٥٩).

٦٢- كاد

فعل ناقص أتىٰ منه الماضي والمضارع فقط، له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرد من «أن»، ومعناها: قَارَبَ، فنفيُها نفيٌ للمقاربة، وإثباتُها إثباتٌ للمقاربة.
واشتهر علىٰ ألسنة كثير أنّ نفيَها إثباتٌ وإثباتَها نفيٌ، فقولك: «كاد زيدٌ يفعل» معناه لم يفعل، «وما كاد يفعل» معناه: فعل، والصحيح الأول، أنها كغيرها نفيُها نفيٌ وإثباتُها إثبات، فمعنىٰ كاد يفعل: قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل: ما قارب الفعل فضلًا عن أن يفعل، فنفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلًا.

وأمّا آية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فهو إخبارٌ عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولًا بُعداء من ذبحها، وإثباتُ الفعل إنما فُهم من دليل آخر، وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وأمّا قوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] مع أنّه ﷺ لم يركن لا قليلًا ولا كثيرًا، فإنّه مفهومٌ من جهة أنّ «لولا» الامتناعية تقتضي ذلك.

٦٣- كان

فعل ناقص متصرّف يرفعُ الاسم وينصب الخبر، ومعناه في الأصل المضيّ والانقطاع، نحو: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا﴾ [التوبة: ٦٩].

وتأتىٰ بمعنىٰ الدوام والاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، أي: لم يزل كذلك، وعلىٰ هذا المعنىٰ تتخرج جميع الصفات الذاتية المقترنة بكان.

قال أبوبكر الرازي: «كان» في القرآن علىٰ خمسة أوجه:

بمعنىٰ الأزل والأبد، كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

وبمعنىٰ المُضِيّ المنقطع، وهو الأصل في معناها، نحو: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

وبمعنىٰ الحال، نحو: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وبمعنىٰ الاستقبال، نحو: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الانسان: ٧].

وبمعنىٰ صار، نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]». انتهىٰ.

وترد بمعنىٰ «ينبغي»، نحو: ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]، ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠].

وبمعنىٰ حضر أو وُجد، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

وللتأكيد، وهي الزائدة، وجُعل منه: ﴿وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]، أي بما يعملون.

٦٤- كأنّ

حرف للتشبيه المؤكّد؛ لأن الأكثر علىٰ أنّه مركّب من «كاف» التشبيه و«أنّ» المؤكدة، والأصل في «كأنّ زيدًا أسدٌ» أنّ زيدًا كأسدٍ.

وتستعمل حيث يقوىٰ الشبه حتىٰ يكاد الرائي يشكُّ في أنّ المشبّه هو المشبّه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَۚ﴾ [النمل: ٤٢].

قيل: «وترِد للظنّ والشكّ فيما إذا كان خبرها غير جامد».

وقد تُخفف، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥۚ﴾ [يونس: ١٢].

٦٥- كأيّن

اسم مركّب من كاف التشبيه وأي المنونة، [وتردُ] للتكثير في العدد، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وفيها لغات منها: «كائن» بوزن بائع، و«كَأْيٍ» بوزن كَعَيٍّنْ.

٦٦- كذا

لم ترد في القرآن إلا للإشارة، نحو: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِۖ﴾ [النمل: ٤٢].

٦٧- كُلٌّ

اسمٌ موضوعٌ للاستغراق، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر: ٣٥].

وترِدُ باعتبار ما قبلها وما بعدها علىٰ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ تكونَ نعتًا لنكرة أو معرفة فتدلُّ علىٰ كماله، ويجبُ إضافتها إلىٰ اسم ظاهر يماثله لفظًا ومعنىٰ، نحو: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، أي: بسطًا تامًا، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

ثانيها: أنْ تكونَ توكيدًا لمعرفة ففائدتها العموم، وتجبُ إضافتُها إلىٰ ضمير راجع للمؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

ثالثها: أنْ تكونَ تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلىٰ الظاهر وغير مضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وحيث أضيفت إلىٰ مُنكَّر وجب في ضميرها مراعاة معناها، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]. **أو إلىٰ مُعرَّف** جاز مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير، ومراعاة معناها، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝٩٣ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۝٩٤ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣ - ٩٥]. **أو قُطعت فكذلك**، نحو: ﴿وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤].

وحيث وقعت في حيز النفي بأن تقدّمت عليها أداته أو الفعل المنفيّ، فالنفي موجّهٌ إلىٰ الشمول خاصة، وإنْ وقع النفي في خبرها فهو مُوجّهٌ إلىٰ كلّ فرد.

مسألة

تتصل «ما» بكل، نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]، وهي مصدرية، ولكنها نابت بصلتها عن ظرف زمان، والمعنىٰ: كل وقت. وقد ذَكَرَ الفقهاءُ والأصوليون أنّ «كلّما» للتّكرار.

٦٨- كلا وكلتا

اسمان مفردان لفظًا مُثنّيان معنىً، مضافان أبدًا لفظًا ومعنىً إلىٰ كلمة واحدة معرّفة دالّة علىٰ اثنين. قال الراغب[١]: «وهما في التثنية كـ «كل» في الجمع، قال تعالىٰ: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ﴾ [الكهف: ٣٣]».

٦٩- كَلاَّ

قال سيبويه[٢] والأكثرون: «حرف معناه الردع والزجر»، لا معنىٰ لها عندهم إلا ذلك، حتىٰ إنهم يجيزون أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها[٣].

ورأىٰ آخرون أنّ معنىٰ الردع والزجر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا معنىٰ ثانيًا يصحّ عليه أنْ يوقفَ دونها ويُبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنىٰ، فقال الكسائي: «تكون بمعنىٰ حقًّا»، وقال النضر بن شميل: «حرف جواب بمنزلة «أي» و«نعم»، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢].

٧٠- كم

اسمٌ مبنيٌّ لازمُ الصدر مبهمٌ مُفتقرٌ إلىٰ التمييز، وتردُ استفهامية[٤]، وخبرية بمعنىٰ «كثير»، وإنما تقع غالبًا في مقام الافتخار والمباهاة، نحو: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ

---

(١) انظر: «المفردات» (ص: ٧٢٥).

(٢) انظر: «الكتاب» (٤/ ٢٣٥).

(٣) تم التفصيل فيها في باب الوقف والابتداء، فلتراجع هناك.

(٤) نحو: ﴿كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ﴾ [الكهف: ١٩].

أَهْلَكْنَـٰهَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [النجم: ٢٦].

٧١- كي

حرف له معنيان:

أحدهما: التعليل، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾ [الحشر: ٧].

الثاني: معنىٰ «أن» المصدرية، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحديد: ٢٣].

٧٢- كيف

اسم يرد للاستفهام، ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته. **قال الراغب**[1]: «لا يصحُّ أنْ يقالَ في الله: كيف». قال: «وكلّما أخبر الله بلفظ «كيف» عن نفسه فهو استخبار علىٰ طريق التنبيه للمخاطب أو التوبيخ، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ﴾ [آل عمران: ٨٦]».

٧٣- اللام

أربعة أقسام:

الجارّة

مكسورةٌ مع الظاهر، ولها معانٍ:

الاستحقاق، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤]،

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٧٣٠).

﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

والاختصاص، نحو: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨].

والملك، نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتعليل، نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: وإنه من أجل حبّ المال لبخيل. و«وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لِمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ» الآية، في قراءة حمزة، أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد ﷺ: ﴿مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٨١]، فما مصدرية واللام تعليلية. وقوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ وتعلّقها بـ «يعبدوا»، وقيل: بما قبلها أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾.

وموافقة «إلىٰ»، نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

و«**علىٰ**»، نحو: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥] أي: عليهم، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣].

و«**في**»، نحو: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

و«**بعد**»، نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

و«**عن**»، نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: عنهم وفي حقهم، لا أنهم خاطبوا به المؤمنين.

والصيرورة، وتسمىٰ لام العاقبة، نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]، فهذا عاقبة التقاطهم لا علته؛ إذ هي التبني، ومنع قوم ذلك وقالوا: هي للتعليل مجازًا.

والتأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢].

والتبيين للفاعل أو المفعول، نحو: ﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ﴾ [محمد: ٨].

الناصبة

وهي لام التعليل(١).

الجازمة

وهي لام الطلب، وحركتها الكسر.

وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وقد تسكن بعد «ثم»، نحو: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾ [الحج: ٢٩]، وكذا لو خرجت إلىٰ

---

(١) نحو: ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ﴿وَعَجِلۡتُ إِلَيۡكَ رَبِّ لِتَرۡضَىٰ﴾ [طه: ٨٤].

الخبر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، أوالتهديد، نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وجزمها فعل الغائب كثير، نحو: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

وفعل المخاطب قليل، ومنه: «فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ» [يونس: ٥٨] في قراءة التاء[١].

وفعل المتكلم أقلّ، ومنه: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

غير العاملة

أربع:

أ- لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال. وتدخل في المبتدأ نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، وفي خبر «إنَّ»، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. واسمها المؤخر، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ۝١٢ وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

ب- واللام الزائدة: في خبر «أنَّ» كقراءة سعيد بن جبير: «إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ»[٢] [الفرقان: ٢٠]، والمفعول كقوله: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣].

---

(١) قرأ به «رُويس» بالخطاب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٥).

(٢) قراءة شاذة.

ج- ولام الجواب للقسم، أو «لو»، أو «لولا»، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥].

د- واللام الموطِّئة -وتسمىٰ المؤذنة- وهي الداخلة علىٰ أداة شرط؛ للإيذان بأن الجواب بعدها مبني علىٰ قسم مقدر، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الحشر: ١٢].

٧٤- لا

علىٰ أوجه:

الوجه الأول

أن تكون نافية وهي أنواع:

أحدها: أن تعملَ عمل «إن»، وذلك إذا أُريد بها نفس الجنس علىٰ سبيل التنصيص، وتُسمّىٰ حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصبها إذا كان اسمها مضافًا أو شبهه، وإلا فيركب معها، نحو: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الدخان: ٨]، ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

فإن تكررت جاز التركيب والرفع، نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾[1] [البقرة: ١٩٧]، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ﴾[2] [البقرة: ٢٥٤]،

---

(١) قرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ بالرفع والتنوين كذلك قرأ أبو جعفر ﴿وَلَا جِدَالَ﴾، وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير التنوين. انظر: «النشر» (٢/ ٢١١).

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالفتح من غير تنوين في الثلاثة، والباقون بالرفع مع التنوين. انظر السابق.

﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[1] [الطور: ٢٣].

ثانيها: أن تعملَ عمل ليس، نحو: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

ثالثها ورابعها: أنْ تكون عاطفة أو جوابية، ولم يقعا في القرآن.

خامسها: أن تكونَ علىٰ غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلًا ماضيًا لفظًا أو تقديرًا، وجب تكرارها، نحو: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. أو مضارعًا لم يجب، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، وتعترض «لا» هذه بين الناصب والمنصوب، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، والجازم والمجزوم، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

الوجه الثاني

أن تكونَ لطلب الترك، فتختصّ بالمضارع وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان نهيًا نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أو دعاءً نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بفتح الواو والميم دون تنوين، والباقون بالرفع مع التنوين. انظر السابق.

الوجه الثالث

التأكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ [طه: ٩٢، ٩٣]، ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلموا. قال ابن جني: «لا» هنا مؤكدة، قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرىٰ».

واختلف في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، فقيل: زائدة وفائدتها مع التوكيد التمهيد لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدىٰ - ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥] - ويؤيده قراءة[1]: «لأقسم»، وقيل: نافية لما تقدم عندهم من إنكار البعث، فقيل لهم: «ليس الأمر كذلك»، ثم استُؤنف القسم. قالوا: وإنما صح ذلك لأنّ القرآن كلّه كالسورة الواحدة، ولهذا يُذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة، نحو: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحجر: ٦]، ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ [القلم: ٢].

وقيل: «منفيها أقسم علىٰ أنه إخبار لا إنشاء، واختاره الزمخشري، قال: «والمعنىٰ نفي ذلك أنّه لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له بدليل: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥، ٧٦]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام أي أنه يستحق إعظاما فوق ذلك».

واختلف في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٢).

تُشۡرِكُواْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فقيل: لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، فقيل: زائدة، وقيل: نافية، والمعنىٰ يمتنع عدم رجوعهم إلىٰ الآخرة.

تنبيه

ترد «لا» اسمًا بمعنىٰ «غير»، فيظهر إعرابها فيما بعدها، نحو: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿لَّا مَقۡطُوعَةٍ وَلَا مَمۡنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكۡرٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

٧٥- لات

اختُلف فيها، فقال قوم: «فعل ماض بمعنىٰ نقص». وقيل: «هي كلمتان: لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة»، وعليه الجمهور. وقيل: «هي لا النافية والتاء زائدة في أول الحين»، واستدل له أبو عبيدة بأنه وجدها في مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط.

واختُلف في عملها: فقيل: تعمل عمل «إنَّ»، وقال الجمهور: تعمل عمل «ليس». وعلىٰ كلِّ قولٍ لا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، ولا تعمل إلا في لفظ الحين أو ما رَادَفَهُ.

٧٦- لا جرم

وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوّة بـ «أنَّ» واسمها، ولم يجئ بعدها فعل. واختُلف فيها، فقيل: «لا» نافية لما تقدّم، و«جَرَم» فعلٌ معناه «حق».

وقيل: «لا» زائدة، و«جَرَم» معناه: «كَسَبَ»، أي: كسب لهم عملهم الندامة. وقيل: هما كلمتان رُكّبتا وصار معناهما «حقًا». وقيل: معناهما «لابُدّ».

٧٧- «لكنّ» مُشدّدة النون

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك بأن تَنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقد ترد للتوكيد مجرّدًا عن الاستدراك، قاله صاحب البسيط، واختار ابن عصفور أنها لهما معًا، وهو المختار.

٧٨- «لكنْ» المخففة

ضربان:

أحدهما: مخفّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا تعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة[1] لاقترانها بالعاطف في قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].

الثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضًا للاستدراك، نحو[2]: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦].

٧٩- لدى ولدن

تقدمتا في «عند».

---

(١) قال ابن هشام: «وإنْ وَلِيَهَا مفردٌ فهي عاطفة بشرطين: أنْ يتقدّمها نفي أو نهي، وألاّ تقترن بالواو. قاله الفارسي وأكثر النحويين». انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٣٨٥) (٥٤٤).

(٢) قالوا في «ط.ج» (٤/ ١١٦٦): «هذه ليست أمثلة العاطفة، وإنما أمثلة المخففة الابتدائية».

٨٠- لعلّ

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وله معانٍ:

أشهرها: التوقُّع، وهو الترجِّي في المحبوب، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، والإشفاق في المكروه، نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورىٰ: ١٧].

الثانيٰ: التعليل، وخُرّج عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

الثالث: الاستفهام، وخُرّج عليه: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣].

[آية الشعراء]

قال في «البرهان»[(١)]: «حكىٰ البغوىٰ عن الواقديّ أنّ جميع ما في القرآن من «لعلّ» فإنها للتعليل إلا قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنها للتشبيه»، وكوْنها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة، ووقع في صحيح البخاري في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أنّ «لعلّ» للتشبيه[(٢)]، وذكر غيره أنّه للرجاء المحض، وهو بالنسبة إليهم[(٣)]». انتهىٰ.

قلتُ: أخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك قال: «لعلكم» في القرآن بمعنىٰ

---

(١) انظر: «البرهان» (٤/ ٣٩٤).

(٢) أيٰ: وكأنكم ستخلدون. انظر: «فتح الباريٰ» (٨/ ٤٩٧).

(٣) أيٰ: رجاءًا منهم أن تُخلِّدهم.

«كي»، غير آية الشعراء: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾، يعني: كأنكم تخلدون.

٨١- لَمْ

حرف جزم لنفي المضارع وقلبِه ماضيًا، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

٨٢- لَمَّا

علىٰ أوجه:

أحدها: أنْ تكونَ حرف جزم، فتختصّ بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضيًا كـ «لم»، لكن يفترقان من أوجه:

أ- أنها لا تقترن بأداة شرط.

ب- نفيها مستمرٌّ إلىٰ الحال وقريب منه ومتوقّع ثبوته، قال ابن مالك في: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: «لم يذوقوه، وذوقُه لهم متوقَّع».

ج- أنّ نفيها آكد من نفي «لم»، فهي لنفي «قد فعل»، و«لم» لنفي «فعل».

د- أنّ منفيّ «لما» جائزُ الحذف اختيارًا، بخلاف «لم»، وخُرّج عليه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١]، أي: لما يُهملوا أو يُتركوا.

الثانى: أن تدخل علىٰ الماضي فتقتضي جملتين، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]. وذهب جماعة إلىٰ أنها حينئذ ظرف بمعنىٰ «حين». وجواب هذه يكون ماضيًا كما تقدّم، أوجملة اسمية بالفاء، أو بـ «إذا» الفجائية، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى

ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ﴾ [لقمان: ٣٢]، وجوّز ابن عصفور كوْنه مضارعًا، نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤].

الثالث: أنْ تكونَ حرفَ استثناء، فتدخل علىٰ الاسمية والماضية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤]، بالتشديد، أي: «إلا»، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ [الزخرف: ٣٥].

٨٣- لنْ

حرف نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، والنفيُّ بها أبلغ من النفي بـ «لا»، فهي لتأكيد النفي.

وقال ابن الزملكاني: «لَنْ» لنفي ما قرُب، وعدمِ امتداد النفي. قال: ولذلك أُتىٰ بـ «لن» حيث لم يُرد به النفي مطلقًا، بل في الدنيا حيث قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبـ «لا» في قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] حيث أُريد نفي الإدراك علىٰ الإطلاق، وهو مغايرٌ للرؤية». انتهىٰ.

٨٤- لو

حرف شرط في المضيّ يصرفُ المضارعَ إليه بعكس «إن» الشرطية. واختُلف في إفادتِها الامتناعَ، وكيفيةِ إفادتها إياه علىٰ أقوال، والمشهور علىٰ ألسنة النحاة ومشىٰ عليه المعربون أنها حرف امتناع لامتناع، أي يدلُّ علىٰ امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: «لو جئتَ لأكرمتُك» دالٌ علىٰ امتناع الإكرام لامتناع المجيء.

ترد «لو» شرطية في المستقبل، وهي التي يصلح موضعها «إِنْ»، نحو: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

ومصدرية، وهي التي يصلح موضعها «أَنْ»، وأكثر وقوعها بعد «ودّ» ونحوه، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى﴾ [المعارج: ١١]، أي: التعمير والردّ والافتداء.

وللتمني، وهي التي يصلح موضعها «ليت»، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ولهذا نصب الفعل في جوابها.

فائدة

أخرج ابن أبي حاتم[(١)] عن ابن عباس قال: «كل شيء في القرآن «لو» فإنّه لا يكون أبدًا».

٨٥- لولا

علىٰ أوجه:

أحدها: أن تكون حرف امتناع لوجود، فتدخل علىٰ الجملة الاسمية، **ويكون جوابها فعلًا مقرونًا باللام إن كان مُثبتًا،** نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، **ومُجرّدًا منها إن كان منفيًا،** نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١٩٦) (١٠٣٤).

الثاني: أن تكون بمعنىٰ «هلاَّ»، فهي للتحضيض والعرض، نحو: ﴿لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]، ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: ١٠].

وللتوبيخ والتنديم، نحو: ﴿فَلَوۡلَآ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام: ٤٣]، ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الهروي وجعل منه: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ﴾ [الفرقان: ٧]، والظاهر أنها فيهما بمعنىٰ «هلا».

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الهروي، وجعل منه: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ﴾ [يونس: ٩٨]، أي فما آمنت قرية - أيْ: أهلها - عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها، والجمهور لم يثبتوا ذلك، وقالوا: المراد في الآية التوبيخ علىٰ ترك الإيمان.

فائدة

نُقل(١) عن الخليل أنّ جميعَ ما في القرآن من «لولا» فهي بمعنىٰ «هلا»، إلا ﴿فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

وقال ابن أبي حاتم(٢) [بسنده] عن أبي مالك قال: «كلّ ما في القرآن «فلولا»

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٦) وقال عقبه: «وما صحت هذه الحكاية، ففي غير الصافات: ﴿لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلۡعَرَآءِ﴾ [القلم: ٤٩]، ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]».

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٩١٠) (١٠١١٩).

فهو «فهلا»، إلا حرفين: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ [يونس: ٩٨]، يقول: فما كانت قرية، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]».

وبهذا يتضح مراد الخليل، وهو أنّ مراده «لولا» المقترنة بالفاء.

٨٦- لوما

بمنزلة «لولا»، قال تعالىٰ: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، وقال المالِقِيُّ: لم ترد إلا للتحضيض.

٨٧- ليت

حرف ينصب الاسمَ ويرفع الخبر، ومعناه التمنّي، وقال التنوخىٰ: «أنها تفيد تأكيده».

٨٨- ليس

فعل جامد، ومعناه نفي مضمون الجملة في الحال، ونفي غيره بالقرينة. وقيل: «هي لنفي الحال وغيره، نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فإنه نفي للمستقبل». قال ابن مالك: «وترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس كـ«لا» التبرئة، وخُرج عليه: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦]».

٨٩- ما

اسمية وحرفية، فالاسمية تردُ:

١- **موصولة بمعنىٰ «الذي»**، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ويجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنىٰ واجتمعا، في قوله تعالىٰ:

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣].

٢- **واستفهامية بمعنىٰ «أي شيء»، ويُسأل بها** عن أعيانِ ما لا يعقل وأجناسِه وصفاتِه، وأجناسِ العقلاء وأنواعِهم وصفاتِهم، نحو: ﴿مَا هِيَۚ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]. **ولا يُسأل بها** عن أعيانِ أولي العلم، وأمّا قولُ فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] فإنه قاله جهلًا، ولهذا أجابه موسىٰ بالصفات.

ويجب حذف ألفها إذا جُرّت، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها، نحو: ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

٣- **شرطية**، نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٧].

٤- **تعجبيّة**، نحو: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، ولا ثالث لهما.

٥- **نكرة موصوفة**، نحو: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نِعْم شيئًا يعظكم به، **وغير موصوفة**، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: نِعْم شيئًا هي.

والحرفية تردُ:

١- **مصدرية زمانية**، نحو: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي: مدة

استطاعتكم. **وغير زمانية**، نحو: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ﴾ [السجدة: ١٤]، أي: بنسيانكم.

٢- **نافية عاملة** عمل «ليس»، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿فَمَا مِنكُم﴾ [الحاقة: ٤٧]، ولا رابع لها. **وغير عاملة**، نحو: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. قال ابن الحاجب: وهي لنفي الحال وفيها معنىٰ التأكيد.

٣- **زائدة للتأكيد كافة**، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]. **وغير كافة**، نحو: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ﴾ [نوح: ٢٥].

فائدة

حيث وقعت «ما» قبل «ليس» أو «لم» أو «لا»، أو بعد «إلا»، فهي موصولة، نحو: ﴿مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ٥].

وحيث وقعت بعد كاف التشبيه فهي مصدرية.

وحيث وقعت بعد الباء فإنها تحتملهما، نحو: ﴿بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢].

وحيث وقعت بين فعليْن سابقُهما علمٌ أو درايةٌ أو نظر احتملت الموصولةَ والاستفهاميةَ، نحو: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ٩]،

﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

وحيث وقعت في القرآن قبل «إلا» فهي نافية، إلا في ثلاثة عشر موضعًا: ﴿مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾ [الأنعام: ١١٩]، ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨]، ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا﴾ [يوسف: ٤٧، ٤٨]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] حيث كان.

٩٠- ماذا

ترد على أوجه، [منها]:

أحدها: أنْ تكونَ «ما» استفهامًا و«ذا» موصولة، وهو أرجح الوجهين في: «وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ» في قراءة الرفع[١].

الثانى: أنْ تكونَ «ماذا» كلّها استفهامًا على التركيب، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، في قراءة النصب[٢]، أي: ينفقون العفو.

---

(١) قرأ أبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

(٢) انظر السابق.

الثالث: أنْ يكونَ «ماذا» كله اسم جنس بمعنىٰ شيء، أو موصولًا بمعنىٰ الذي.

٩١- متى

تردُ استفهامًا عن الزمان، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وشرطًا.

٩٢- مع

أصلها لمكان الاجتماع أو وقته، نحو: ﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يوسف: ٣٦]. **وقد يراد به** مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان، نحو: ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

وأما نحو ﴿إِنِّي مَعَكُمۡۖ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤]، فالمراد به العلم والحفظ والمعونة[(١)].

٩٣- مِنْ

حرف جر له معانٍ، أشهرها:

١- **ابتداء الغاية** مكانًا وزمانًا وغيرهما، نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠].

---

(١) «حُكم معيته سبحانه في كلِّ موطنٍ بحسبه، فمع الخلق كلِّهم بالعلم والقدرة والسلطان، ويخصُّ بعضهم بالإعانة والنّصر والتأييد». انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٩٧).

٢- **التبعيض** بأنْ يسدّ «بعض» مسدَّها، نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٣- **التبيين**، وكثيرًا ما تقع بعد «ما» و«مهما»، نحو: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]، وبعد غيرهما، نحو: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

٤- **التعليل**، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩].

٥- **الفصل**، وهي الداخلة علىٰ ثاني المتضادين، نحو: ﴿يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٦- **البدل**، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزخرف: ٦٠].

٧- **تنصيص العموم**، نحو: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [آل عمران: ٦٢]، قال في الكشاف: «إفادة معنىٰ الاستغراق».

٨- **معنىٰ «الباء»**، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيٍّۗ﴾ [الشورىٰ: ٤٥]، أي: به.

٩- **و«علىٰ»**، نحو: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أي: عليهم.

١٠- **و«في»**، نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: فيه.

١١- **و«عند»**، نحو: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي: عند.

١٢- **والتأكيد**، وهي الزائدة في النّفي أو النّهي أو الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ [الملك: ٣].

١٣- **وأجازها قوم في الإيجاب**، وخرّجوا عليه: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ﴾ [النور: ٤٣].

فوائد

أخرج[١] **ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال:** «لو أنّ إبراهيم حين دعا قال: «فاجعل أفئدةَ الناسِ تهوي إليهم» لازدحمت عليه اليهود والنصارىٰ، ولكنه خصّ حين قال: «أفئدةً من الناس» فجعل ذلك للمؤمنين».

قال بعضهم: «حيث وقعت: «يغفر لكم» في خطاب المؤمنين لم تُذكر معها «من»، كقوله في الأحزاب [٧١] وفي الصف [١٢]: ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٧١]، وقال في خطاب الكفار في نوح [٤] وفي إبراهيم [١٠] وفي الأحقاف [٣١]: ﴿مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٤]، لئلا يسوىٰ بين الفريقين في الوعد».

٩٤- مَنْ

لا تقع إلا اسمًا، فتردُ موصولة، نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]. **وشرطية**، نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾

(١) أخرجه ابن جرير عن سعيد ومجاهد. انظر «جامع البيان» (١٧/ ٢٥).

[النساء: ١٢٣]. **واستفهامية،** نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]. **ونكرة موصوفة،** نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

وهي كـ «ما» في استوائها في المذكر والمفرد وغيرهما، والغالب استعمالها في العالَم، عكس «ما».

٩٥- مهما

اسمٌ، لعود الضمير عليها في ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. قال الزمخشري[١]: «عاد عليها ضمير «به» وضمير «بها» حملًا علىٰ اللفظ وعلىٰ المعنىٰ». وهي شرط لما **لا يعقل** غير الزمان كالآية المذكورة، **وفيها تأكيد،** ومن ثَمّ قال قومٌ: إن أصلها ما الشرطية وما الزائدة.

٩٦- النون

علىٰ أوجه:

اسم، وهي ضمير النسوة، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ وَقُلۡنَ﴾ [يوسف: ٣١].

حرف، وهي نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة، نحو: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ولم تقع الخفيفة في القرءان إلا في هذين الموضعين.

قلتُ: وثالث في قراءة شاذة، وهي: «فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوءَنْ»،

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ١٤٦).

ورابع: في قراءة الحسن «أَلْقِيَنْ فِي جَهَنَّمَ». ذكره ابن جني في «المحتسب»[(١)].

نون الوقاية، وتَلحق ياء المتكلم المنصوبة بفعل، نحو: ﴿فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، أو حرف، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنَّنِيٓ﴾ [طه: ١٤].

والمجرورة بـ «لدن»، نحو: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [الكهف: ٧٦]، أو «من» أو «عن»، نحو: ﴿مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩]، ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي﴾ [الحاقة: ٢٨].

٩٧- التنوين

نون تُثبت لفظًا لا خطًا، وأقسامه كثيرة:

١- **تنوين التمكين**، وهو اللاحق للأسماء المعربة، نحو: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام: ١٥٤]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١].

٢- **تنوين التنكير**، وهو اللاحق لأسماء الأفعال نحو اللاحق لـ «أف» في قراءة[(٢)] من نوّنها.

٣- **تنوين المقابلة**، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: ﴿مُسْلِمَٰتٍ

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٢٨٤). واستدركوا في «ط. ج» (٤/ ١٢٠١) على الإمام السيوطي خمسة مواضع أخرى في المتواتر، وهي قراءة رُويس بتخفيف النون مع سكونها في: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾ [آل عمران: ١٩٦]، ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ﴾ [الروم: ٦٠]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾، ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ﴾ [الزخرف: ٤١ - ٤٢].

(٢) اختلفوا في ﴿أُفٍّ﴾ في الإسراء والأنبياء والأحقاف، فقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين في الثلاثة، وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين فيهن. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٧).

مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ﴾ [التحريم: ٥].

٤- **تنوين العِوض،** إما عن:

أ- حرف آخِرِ مَفَاعِل المعتل، نحو: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١-٢].

ب- أو اسم مضاف إليه في «كل» و«بعض» و«أي»، نحو: ﴿وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ج- وعن الجملة المضاف إليها «إذ»، نحو: ﴿وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

د- أو «إذًا»، نحو: ﴿وَإِنَّكُمۡ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، أي: إذا غلبتم.

٥- **تنوين الفواصل،** ويكون في الاسم والفعل والحرف، وخرّج عليه الزمخشري وغيره: «قَوَارِيرًا» بالتنوين.

٩٨- نَعَم

حرف جواب فيكون تصديقًا للمخبر، ووعدًا للطالب، وإعلامًا للمستخبر.

٩٩- نِعْم

فعل لإنشاء المدح لا يتصرف.

١٠٠- الهاء

اسم ضمير غائب يستعمل في الجر والنصب، نحو: ﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ

﴿يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٤].

وحرف للغيبة وهو اللاحق لـ إيا وللسكت، نحو: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠].

وقُرِئ بها في أواخر آي الجمع وقفًا.

١٠١- ها

ترد اسم فعل بمعنىٰ «خذ»، ويجوز مدُّ أَلِفِهِ فيتصرّف حينئذ للمثنّىٰ والجمع، نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

واسمًا ضميرًا للمؤنث، نحو: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨].

وحرف تنبيه، فتدخل علىٰ الإشارة، نحو: «هؤلاء»، «هاهنا»، **وعلىٰ ضمير الرفع** المخبر عنه بإشارة، نحو «هاأنتم»، **وعلىٰ نعت** «أي» في النداء، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]. ويجوز في لغة أسد حذف ألف هذه وضمّها اتباعًا، وعليه قراءة[1] «أَيُّهُ الثَّقَلَانِ» [الرحمن: ٣١].

١٠٢- هات

فعل أمر لا يتصرف، ومن ثم ادّعىٰ بعضهم أنه اسم فعل.

١٠٣- هل

حرف استفهام يطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل علىٰ منفيّ، ولا

---

(١) وقف عليه بالألف علىٰ الأصل خلافا للرسم أبو عمرو، والكسائي ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف اتباعا للرسم إلا أن ابن عامر ضم الهاء علىٰ الاتباع لضم الياء قبلها. انظر: «النشر» (٢/ ١٤٢).

شرط، ولا «إنَّ»، ولا اسم بعده فعل غالبا، ولا عاطف.

وترد بمعنىٰ «قد»، وبه فُسّر[١]: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١].
وبمعنىٰ النفي، نحو: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ومعانٍ أخر ستأتي في مبحث الاستفهام.

١٠٤- هلُمّ

دعاء إلىٰ الشيء، وفيه قولان:

١- أنّ أصلَه «ها» و«لم» من قولك: لممت الشيء، أي: أصلحته.

٢- أنّ أصلَه «هل أُمَّ» كأنه قيل: هل لك في كذا.

١٠٥- هنا

اسم يشار به للمكان القريب، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]. وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]. وقد يشار به للزمان اتساعًا، وخُرّج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡۚ﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ﴾ [آل عمران: ٣٨].

١٠٦- هيت

اسم فعل بمعنىٰ أسرِع وبادِر، وفيها لغات[٢] [منها]: «هَيْتَ» بفتح الهاء

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٤/ ٨٧).

(٢) قرأ بالأول أبو عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة والكسائي، وبالثاني نافع وأبو جعفر وابن ذكوان، وبالثالث قرأ بن كثير، والرابع هو أحد الوجهين عن هشام. انظر: «النشر» (٢/ ٢٩٣-٢٩٥).

والتاء، «هِيْتَ» بكسر الهاء وفتح التاء، «هَيْتُ» بفتح الهاء وضم التاء، وقُرِئ «هِئتُ» بوزن جِئتُ، وهو فعل بمعنىٰ تهيّأت.

١٠٧- هَيْهَاتَ

اسم فعل بمعنىٰ «بَعُدَ»، قال تعالىٰ: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

١٠٨- الواو

جارة وناصبة وغير عاملة:

١- **الجارّة، [وهي] واو القسَم**، نحو: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

٢- **الناصبة، [وهي] واو «مع»، فتنصب المفعول** معه في رأي قوم، نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، ولا ثاني له في القرآن، **والمضارعَ** في جواب النّفي أو الطلب عند الكوفيين، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

واو الصرف عندهم، نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] في قراءة النصب.

٣- **غير العاملة**، [وهي] أنواع:

أحدها: واو العطف، وهي لمطلق الجمعِ فتعطفُ الشيءَ علىٰ مُصاحبِه، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلىٰ سابِقه، نحو: ﴿وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلىٰ لاحِقه، نحو: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورىٰ: ٣].

وتفارق سائر حروف العطف في:

اقترانها بـ: «إما»، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وبـ «لا» بعد نفي، نحو: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧]، وبـ «لكن»، نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وفي عطف العِقْد على النَّيِّف، والعام علىٰ الخاص وعكسه، نحو: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

والشيء علىٰ مرادفه[(١)]، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. والمجرور علىٰ الجوار، نحو: «بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ»[(٢)] [المائدة: ٦].

وقيل: ترد بمعنىٰ «أو»، وحمل عليه مالك: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ

---

(١) قال ابن تيمية: «وعطف الشيء علىٰ الشيء في القرآن وسائر الكلام يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة علىٰ مراتب: أعلاها أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر ولا جزءه، ولا يعرف لزومه له، كقوله ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الروم: ٨] ونحو ذلك، وقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وهذا هو الغالب، ويليه أنْ يكونَ بينهما لزوم، كقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]». انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٧٢).

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام اللام من «أرجلكم»، وقرأ الباقون بالخفض. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٤).

﴿وَٱلۡمَسَٰكِينِ...﴾ [التوبة: ٦٠] الآية.

وللتعليل، وحمل عليه الخارزنجي(١) الواو الداخلة علىٰ الأفعال المنصوبة.

ثانيها: واو الاستئناف، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الحج: ٥] بالرفع؛ إذ لو كانت عاطفة لنصب «نقرّ» وانجزم ما بعده، ونصب «أجل»(٢).

ثالثها: واو الحال الداخلة علىٰ الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

رابعها: الزائدة، وخُرّج عليه واحدة من قوله: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠٤].

خامسها: واو ضمير الذكور في اسم أو فعل، نحو: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [القصص: ٥٥].

سادسها: واو علامة المذكرين في لغة طيء، وخُرّج عليه: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣].

سابعها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قنبل:

---

(١) قال في «مغني اللبيب» (١/ ٤٦٩) (٦٦٧): «وأن تكون بمعنىٰ لام التعليل، قاله الخارزنجي وحمل عليه الواو الداخلة علىٰ الأفعال المنصوبة، نحو: ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ۝٣٤ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الشورىٰ: ٣٤ - ٣٥].

(٢) أي التي في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعام: ٢].

«وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمِنتُمْ»، «قَالَ فِرْعَوْنُ وآمَنْتُمْ بِهِ».

١٠٩- وي كأن

قال الأخفش: «وي» اسم فعل بمعنىٰ أعجب، و«الكاف» حرف خطاب، و«أنّ» علىٰ إضمار اللام، والمعنىٰ: أعجب لأنّ الله.

قال ابن الأنباري: «يحتمل «وي كأنه» ثلاثة أوجه:

١- أنْ يكونَ «ويك» حرفًا، و«أنه» حرف، والمعنىٰ «ألم تر».

٢- أنْ تكونَ كذلك والمعنىٰ «ويلك».

٣- أنْ تكونَ «وي»، حرفًا للتعجّب، و«كأنّه» حرف، ووُصلا خطًّا لكثرةِ الاستعمال، كما وصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]».

١١٠- ويل

قال الأصمعي: «ويل» تقبيحٌ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨]. وقد يوضع موضع التحسّر والتفجّع، نحو: ﴿يَٰوَيْلَتَنَا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١].

١١١- يا

حرفٌ لنداء البعيد حقيقةً أو حكمًا، وهي أكثرُ أحرفِه استعمالًا، ولهذا لا يُقدّر عند الحذف سواها، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [نوح: ٢٨]، ولا ينادىٰ اسم الله و«أيها» و«أيتها» إلا بها.

قال الزمخشري[١]: «وتفيدُ التأكيدَ المؤذنَ بأنّ الخطابَ الذي يتلوه معتنًىٰ به جدًا».

وترد للتنبيه، فتدخل علىٰ الفعل والحرف، نحو: «أَلاَ يَسْجُدُوا»[٢] [النمل: ٢٥]، ﴿يَلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٨٩).

(٢) قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بتخفيف اللام، والباقون بتشديدها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٧).

الحادي والأربعون
في معرفة إعرابه

أفرده بالتصنيف خلائق منهم مكيّ، وكتابُه في المشكل خاصةً، والحوفيُّ وهو أوضحُها، وأبو البقاء العكبري وهو أشهرُها، والسمين وهو أجلُّها علىٰ ما فيه من حشو وتطويل، ولخّصه السفاقسيُّ فحرّره، و«تفسير أبي حيان» مشحونٌ بذلك.

من فوائد هذا النوع معرفة المعنىٰ؛ لأنّ الإعرابَ يُميّز المعاني ويُوقف علىٰ أغراض المتكلمين.

أخرج[1] أبو عبيد في فضائله عن عمر بن الخطاب قال: «تعلّموا اللّحن والفرائض والسّنن كما تعلّمون القرآن».

وأخرج[2] عن يحيىٰ بن عتيق قال: «قلتُ للحسن: يا أبا سعيد، الرجلُ يتعلُم العربيةَ يلتمس بها حُسنَ المنطقِ ويقيمُ بها قراءتَه، قال: «حَسَنٌ يا بن أخي فتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها»».

وعلىٰ النّاظرِ في كتاب الله تعالىٰ، الكاشفِ عن أسراره النّظرُ في الكلمة وصيغتها ومحلّها، وفي مبادئ الكلام، إلىٰ غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور:

---

(١) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٤٩)، ورواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٣١٠٤٤)، والدارمي في «سننه» (٢٨٩٢) وصحّحه محقّقه.

(٢) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٥٠)، ورواه البيهقي في «الشعب» (٣/ ٢١٦) (١٥٦٨) وقال محقّقه: «رجاله ثقات».

أحدها

أنْ يفهمَ معنىٰ ما يريد أنْ يعربَه مُفردًا أو مُركبًا قبل الإعراب، فإنّه فرع المعنىٰ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه[1] الذي استأثر الله بعلمه.

وقالوا[2] في توجيه نصب «كلالة» في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: ١٢]: «إنّه يتوقف علىٰ المراد بها، فإن كان اسمًا للميت فهو حال و«يورث» خبر «كان»، أو صفة و«كان» تامة، أو ناقصة وكلالة خبر، أو للورثة فهو علىٰ تقدير مضاف، أي: ذا كلالة، وهو أيضًا حال أو خبر كما تقدم، أو للقرابة فهو مفعول لأجله».

وقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ﴾ [آل عمران: ٢٨]، إنْ كان بمعنىٰ الاتّقاء فهي مصدر، أو بمعنىٰ مُتقًّى، أي: «أمرًا يجب اتقاؤه» فمفعول به، أو جمعًا كـ «رُماة» فحال.

وقوله[3]: ﴿غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ٥] إنْ أُريد به الأسود من الجفاف واليُبس فهو صفة لـ «غثاء»، أو من شدّة الخضرة فحال من «المرعىٰ».

قال ابن هشام[4]: «وقد زلّت أقدامُ كثير من المعربين راعوْا في الإعراب ظاهرَ

---

(١) انظر: باب المحكم والمتشابه – القول فىٰ تأويل فواتح السور.

(٢) انظر: «الدر المصون» (٣/ ٦٠٨).

(٣) انظر: «الدرّ المصون» (١٠/ ٧٦٠).

(٤) انظر: «مغنىٰ اللبيب» (ص: ٦٨٦).

اللّفظَ ولم ينظروا في موجب المعنىٰ، من ذلك قوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾ [هود: ٨٧]، فإنّه يتبادر إلىٰ الذهن عطف «أن نفعل» علىٰ «أن نترك» وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطفٌ علىٰ «ما»، والمعنىٰ: أنْ نترك أنْ نفعل»[1].

الثاني

أنْ يراعيَ ما تقتضيه الصناعة، فربما رَاعَىٰ المعرِب وجهًا صحيحًا ولا ينظر في صحّته في الصناعة فيخطئ. **من ذلك قول بعضهم:** ﴿وَثَمُودَ فَمَآ أَبۡقَىٰ﴾ [النجم: ٥١]: «إنَّ «ثمودًا» مفعول مقدم»، وهذا ممتنع؛ لأن لـ «ما» النافية الصّدرُ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بل هو معطوف علىٰ «عادًا»، أو علىٰ تقدير: «وأهلك ثمودًا».

وقول بعضهم في: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾[2] [هود: ٤٣]، ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [يوسف: ٩٢]: «إنّ الظرف متعلقٌ باسم «لا»»، وهو باطل؛ لأن اسم «لا» حينئذ مطوّل فيجب نصبه وتنوينه، وإنما هو متعلّق بمحذوف.

وفي: ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ [الأحزاب: ٦١] «إنّه حال من معمول «ثقفوا» أو «أخذوا»»، باطل؛ لأنّ الشرط له الصدر، بل هو منصوب علىٰ الذمّ.

---

(١) قال أبوالبقاء: «﴿أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ﴾ فى موضع نصب عطفًا علىٰ ﴿مَا يَعۡبُدُ﴾، والتقدير: «أن نترك مايعبد آباؤنا أو أن نترك أن نفعل»، وليس بمعطوف علىٰ ﴿أَن نَّتۡرُكَ﴾». انظر: «التبيان» (٢/ ٧١١).

(٢) قال أبو البقاء: «فأما خبر «لا» فلا يجوز أن يكون ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ; لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة، بل الخبر ﴿مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾، و﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ معمول ﴿مِنۡ أَمۡرِ﴾، ولا يجوز أن يكون اليوم معمول عاصم ; إذ لو كان كذلك لنُوِّن». انظر: «التبيان» (٢/ ٧٠٠).

الثالث

أنْ يكون مليًّا بالعربية لئلا يخرّج علىٰ ما لم يَثْبُت، كقول أبي عبيدة[(١)] في: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ [الأنفال: ٥]: «إنّ الكاف قسم»، ويُبطله أن الكاف لم تجئ بمعنىٰ واو القسم. وكقول ابن مهران في قراءة[(٢)]: «إن البقر تّشابهت» بتشديد التّاء: «إنّه من زيادة التاء في أول الماضي»، ولا حقيقة لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة: «إن البقرةَ تشابهت» بتاء الوَحدة، ثم أدغمت في تاء «تشابهت».

الرابع

أنْ يتجنّبَ الأمور البعيدة والأوْجُهَ الضعيفة واللّغات الشاذّة، ويخرّج علىٰ القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عذر، فلا يجوز أنْ يخرّج إلا علىٰ ما يغلُب علىٰ الظنّ إرادتُه، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف.

ومن ثَمَّ خُطِّئ من قال في: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٨]، بالجرّ أو النصب[(٣)] «إنه عطفٌ علىٰ لفظ «الساعة» أو محلها»؛ لما بينهما من التباعد، والصّواب أنه قَسَمٌ، أو مصدر «قال» مقدرًا.

ومن قال في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ﴾ [فصلت: ٤١]: «إنَّ خبَره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ

---

(١) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٢٤٠).

(٢) قراءة شاذة.

(٣) قرأ حمزة وعاصم بخفض اللام وكسر الهاء، وقرأ الباقون بنصب اللام وضم الهاء. انظر: «النشر» (٢/ ٣٧٠).

يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]»، والصّواب أنّه محذوف[١].

ومن قال في: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]: «إنّه منصوب على الاختصاص»؛ لضعفه بعد ضمير المخاطب، والصّواب أنّه منادىٰ.

ومن قال في: «وَأَرْجُلِكُمْ»[٢] [المائدة: ٦] «إنّه مجرور على الجوار»؛ لأنّ الجرَّ على الجوار في نفسه ضعيفٌ شاذٌّ، والصواب أنّه معطوفٌ علىٰ ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، علىٰ أنّ المرادَ به مسح الخف.

قال ابن هشام[٣]: «وقد يكون الموضع لا يتخرّج إلا علىٰ وجه مرجوح، فلا حرج علىٰ مُخْرّجه، كقراءة[٤] «نُجِّي المُؤْمِنِينَ» [الأنبياء: ٨٨]، قيل: «الفعل ماض»، ويضعفه إسكانُ آخره وإنابةُ ضمير المصدر عن الفاعل، مع وجود المفعول به. وقيل: «مضارع أصله «نُنْجي» بسكون ثانيه»، ويضعفه أنّ النون لا تدغم في الجيم. وقيل: «أصله «نُنَجّي» بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، فحذفت النون»، ويضعفه أنّ ذلك لا يجوز إلا في التاء».

---

(١) وتقديره: مُعذّبون أو مُهلكون، أو لا يخفَوْن علينا.

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٤).

(٣) انظر: «مغنى اللبيب» (ص: ٧٢١).

(٤) قرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم علىٰ معنىٰ ننجي، ثم حذفت إحدىٰ النونين تخفيفا، كما جاء عن ابن كثير، وغيره قراءة ونزل الملائكة تنزيلا في الفرقان. وقرأ الباقون بنونين. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٤).

الخامس

أنْ يستوفيَ جميعَ ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، فتقول في نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]: يجوز كوْن «الأعلىٰ» صفة للرب، وصفة للاسم.

السادس

أنْ يراعيَ الشروطَ المختلفة بحسب الأبواب، ومتىٰ لم يتأملها اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

ومن ثَمَّ خُطِّئ الزمخشريّ[١] **في قوله:** ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣] «إنهما عطف بيان»، والصواب أنهما نعتان، لاشتراط الاشتقاق في النعت، والجمود في عطف البيان.

وفي قول[٢] **في:** ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾ [طه: ٢١] وفي ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦]: «إنَّ المنصوب فيهما ظرف»؛ لأن ظرف المكان شرطه الإبهام، والصواب أنه علىٰ إسقاط الجار توسعًا وهو فيهما «إلىٰ».

وفي قوله[٣]**:** ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: «إنَّ «أن» مصدرية، وهي وصِلَتُها عطف بيان علىٰ الهاء»؛ لامتناع عطف البيان علىٰ الضمير كنعته.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٨٢٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٨) و(٤/ ٢٥).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٩٦).

السابع

أنْ يراعيَ في كلّ تركيب ما يشاكلُه، فربما خرّج كلامًا علىٰ شيء ويشهد استعمالٌ آخرُ في نظير ذلك الموضع بخلافه.

ومن ثمَّ خُطّئ الزمخشريّ[١] في قوله في: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]: «إنّه عطفٌ علىٰ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥]»، ولم يجعلْه معطوفًا علىٰ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ولكن مجيء قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] بالفعل فيهما يدل علىٰ خلاف ذلك.

ومن قال في: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: «إنّ الوقف علىٰ «ريب»، و«فيه» خبرُ «هدىٰ»»، ويدلّ علىٰ خلاف ذلك قوله في سورة السجدة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

ومن قال في: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورىٰ: ٤٣]: «إنّ الرابطَ الإشارةُ، وإنّ الصابر والغافر جُعلا من عزم الأمور مبالغةً»، والصواب أنّ الإشارةَ للصبر والغفران، بدليل: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ولم يقل «إنكم».

ومن قال في: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]: «إنّ الاسم الكريم مبتدأ»، والصّواب أنّه فاعل، بدليل: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٧).

تنبيهان

أ- كذا إذا جاءت قراءة أخرىٰ في ذلك الموضع تساعد أحدَ الإعرابيين فينبغي أنْ يترجّح، كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قيل: التقدير: ولكن ذا البر، وقيل: ولكن البرَّ برُّ من آمن، ويؤيد الأول أنّه قُرئ[١]: «ولكن البار».

ب- قد يوجد ما يُرجّح كلًا من المحتملات فيُنظر في أَوْلاها، نحو: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨]، فـ «موعدًا» محتمِلٌ **للمصدرِ**، ويشهد له: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، **والزمانِ**، ويشهدُ له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، **والمكانِ**، ويشهد له: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٩]، وإذا أُعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلًا منه تعيّن ذلك.

الثامن

أنْ يراعيَ الرسم، ومن ثَمَّ خُطِّئ من قال في: ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨]: «إنها جملة أمرية»، أي: سل طريقًا؛ لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة.

ومن قال في: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ»[٢]: «إنها»: «إن» واسمها، أي: إنّ القصة، و«ذان» مبتدأٌ خبرُه: «لساحران»، والجملة خبر «إن». وهو باطل برسم «إنّ» منفصلة و«هذان» متصلة.

---

(١) قراءة شاذة.

(٢) أي علىٰ قراءة تشديد النون من «إن»، حيث قرأ ابن كثير وحفص بتخفيفها، والباقون بتشديدها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢١). وانظر التعليق علىٰ التنبيه الثالث من التنبيهات اللاحقة، وفيه توجيه هذه الآية من كلام العرب.

ومن قال في: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]: «إنّ «هم» ضمير رفع مؤكِّد للواو»، وهو باطل برسم الواو فيهما بلا ألف بعدها، والصواب أنّه مفعول.

التاسع

أنْ يتأملَّ عند ورود المشتبهات، ومن ثمَّ خُطّئ من قال في: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]: «إنّه فعل تفضيل والمنصوب تمييز»، وهو باطلٌ، والصواب أنه فعل و«أمدًا» مفعول، مثل: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨][(١)].

العاشر

ألا يُخرِّج علىٰ خلاف الأصل أوالظاهر لغير مقتضىً، ومن ثمَّ خُطّئ مكيّ في قوله في: ﴿لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٦٤]: «إنّ الكاف نعتٌ لمصدر»، أي: إبطالًا كإبطال الذي[(٢)]. والوجهُ كونُه حالًا من الواو، أي: لا تُبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي.

الحادي عشر

أنْ يبحثَ عن الأصلي والزائد، نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإنه قد يُتوهم أنّ الواو في ﴿يَعْفُونَ﴾ ضمير الجمع فيشكل إثبات

---

(١) قال ابن جرير: «وفي نصب قوله «أَمَدًا» وجهان: أحدهما أن يكون منصوبا علىٰ التفسير من قوله «أَحْصَىٰ»، كأنه قيل: أيّ الحزبين أصوبُ عددًا لقدر لبثهم، وهذا هو أولىٰ الوجهين في ذلك بالصواب؛ لأن تفسير أهل التفسير بذلك جاء. والآخر: أن يكون منصوبا بوقوع قوله «لَبِثُوا» عليه، كأنه قال: أيّ الحزبين أحصىٰ للبثهم غاية». انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٦١٤).

(٢) انظر: «مشكل إعراب القرآن» (١/ ١٣٩).

النون، وليس كذلك؛ بل هي أصلية والنون ضمير النسوة، والفعل مبني ووزنه: «يفعلن»، بخلاف ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو فيه ضمير الجمع.

الثاني عشر

أنْ يجتنبَ إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالىٰ، فإن الزائد قد يُفهم منه أنه لا معنىٰ له، وكتاب الله مُنزّهٌ عن ذلك. قال ابن الخشاب: «اختُلف في جواز إطلاق لفظ الزائد في القرآن، والتحقيق أنّه إن أريد بالزيادة إثبات معنىً لا حاجة إليه فباطلٌ، فتعيّن أنّ إلينا به حاجة». انتهىٰ.

تنبيهات

الأول

قد يتجاذب المعنىٰ والإعراب الشيء الواحد بأنْ يدعوَ المعنىٰ إلىٰ أمر والإعرابُ يمنعُ منه، والمُتمَسَّك به صحةُ المعنىٰ ويُؤول لصحة الإعراب، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩]، فالظرف الذي هو «يَوْم» يقتضي المعنىٰ أنّه يتعلّق بالمصدر وهو «رَجْع»، أي: إنّه علىٰ رجعِهِ في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيُجعل العامل فيه فعلًا مقدرًا دلَّ عليه المصدر[1].

---

(١) قال أبو البقاء: «والهاء في «رجعه» تعود علىٰ الإنسان، فالمصدر مضاف إلىٰ المفعول؛ أي: «الله قادر علىٰ بعثه»، فعلىٰ هذا في قوله تعالىٰ ﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ أوجه، أحدها: هو معمول «قادر»، والثاني: علىٰ التبيين؛ أي: «يرجع يوم تبلىٰ»، والثالث: تقديره: «اذكر»، ولا يجوز أن يعمل فيه «رجعه» للفصل بينهما بالخبر». انتهىٰ. انظر «التبيان» (٢/ ١٢٨١).

وكذا: ﴿أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ﴾ [غافر: ١٠]، فالمعنىٰ يقتضي تعلق «إذ» بالمقت، والإعراب يمنعه للفصل المذكور، فيقدر له فعل يدل عليه.

الثاني

قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنىً وهذا تفسير إعراب، والفرق أنّ تفسيرَ الإعراب لابدَّ فيه من ملاحظة الصناعة النَّحْوية، وتفسير المعنىٰ لا تضرُّه مخالفة ذلك.

الثالث

[إشكالٌ مُتوهّمٌ والردُّ عليه]

قال تعالىٰ: ﴿... وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ...﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» [طه: ٦٣][1]. وقد وقد تكلّم أهلُ العربية علىٰ هذه الأحرف ووجّهوها علىٰ أحسن توجيه:

*** أما قوله: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» ففيه أوجه[2]:**

أحدها: أنه جارٍ علىٰ لغة من يُجري المثنّىٰ بالألف في أحواله الثلاثة، وهي

---

(١) الإشكال في الآية الأولىٰ توسّط «المقيمين» - وهي منصوبة - بين «المؤمنون» و«المؤتون» وهما مرفوعتان، وفي الثانية: عطف «الصابئون» علىٰ ما قبلها وهو في محل نصب، وفي الثالثة - علىٰ قراءة الجمهور - مجيئ اسم الاشارة بالألف في حين أنه اسم «إنّ».

(٢) انظر: «جامع البيان» (١٨/ ٣٢٨) و«إعراب القرآن للنحّاس» (٣/ ٣١).

لغة مشهورة لكنانة، وقيل بني الحارث[١].

الثاني: أنّ اسم «إنّ» ضمير الشأن محذوف، والجملة - مبتدأ وخبر - خبر «إنّ».

الثالث: كذلك، إلا أن «ساحران» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لهما ساحران.

الرابع: أنّ «إنّ» هنا بمعنىٰ: نعم[٢].

قلتُ: وظهر لي وجه آخر، وهو أنّ الإتيان بالألف لمناسبة «ساحران يريدان» كما نوّن ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ لمناسبة ﴿وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿سَبَإٍ﴾ لمناسبة ﴿بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢].

*** وأما قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ففيه أيضًا أوجه[٣]:**

---

(١) قال ابن جنّي: «من العرب من يدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأنشدوا في ذلك: «فأطرق إطراق الشجاع ولو يرىٰ... مساغًا لِناباه الشجاعُ لَصَمّما»، وقال الآخر: «إن أباها وأبا أباها... قد بلغا في المجد غايتاها»، وفيها: «واشدد بمثنىٰ حقب حقواها». وعلىٰ هذا تتوجه عندنا قراءة من قرأ: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ». انظر: «سر الصناعة» (٢/ ٣٤٠ - ٣٤١). وانظر «شرح ابن عقيل علىٰ الألفية» (١/ ٥١).

(٢) وهو مرويٌّ عن عاصم وغيره. وقال سيبويه: «إنّ: تأتي بمعنىٰ أجَل». ومنه قول الشاعر: «قالوا: غدرتَ فقلتُ إنّ، وربّما... نال العُلىٰ وشفَىٰ الغليلَ الغادرُ» وقول الآخر: «ويقُلن شيبٌ قد علاك... وقد كبرتَ فقلتُ: إنّه» وقول الآخر: «ليت شعري! هل للمحبّ شفاءٌ... من جوىٰ حبّهنّ؟ إنّ اللّقاءُ». انظر: «إعراب القرآن للنحّاس» (٣/ ٣١).

(٣) انظر: «جامع البيان» (٩/ ٣٩٥ - ٣٩٩) و«إعراب القرآن للنحّاس» (١/ ٢٤٩).

أحدها: أنّه مقطوع إلىٰ المدح[١] بتقدير: «أمدح»؛ لأنّه أبلغ.

الثاني: أنّه معطوفٌ علىٰ المجرور[٢] في: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، أي: ويؤمنون بالمقيمين الصلاة.

وقيل: التقدير: يؤمنون بدين المقيمين فيكون المراد بهم المسلمين.

الثالث: أنه معطوف علىٰ «قبل»، أي: ومن قبل المقيمين، فحذفت «قبل» وأقيم المضاف إليه مقامه.

الرابع: أنّه معطوف علىٰ الكاف في «قبلك».

الخامس: أنّه معطوف علىٰ الكاف في «إليك».

السادس: أنّه معطوف علىٰ الضمير في «منهم»[٣].

---

(١) واختاره سيبويه وأبو جعفر النحاس. ومنه قول الشاعر: «وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرشدِهِم... إلا نميرًا أطاعت أمر غاويها - الظّاعنين ولمّا يظعنوا أحدًا... والقائلون لمن دار نخلّيها» وقول الآخر: «لا يبعدنَّ قومي الذين هم... سُمّ العُداة وآفة الجزر - النّازلين بكلّ معترك... والطّيبون معاقد الأزر». انظر: «إعراب القرآن للنحّاس» (١/ ٢٤٩).

(٢) واختاره الكسائي. انظر: «إعراب القرآن للنحّاس» (١/ ٢٤٩). واختاره أيضًا ابن جرير، فقال: «وهو أولىٰ الأقوال عندي بالصواب وأن يوجه معنىٰ «المقيمين الصلاة» إلىٰ الملائكة، فيكون تأويل الكلام: «والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من الكتاب، وبما أنزل من قبلك من كتبي، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة». ثم يرجع إلىٰ صفة «الراسخين في العلم» فيقول: «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر». انظر: «جامع البيان» (٩/ ٣٩٧).

(٣) قال النحّاس في «إعراب القرآن» (١/ ٢٥٠): «وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز لأن فيها عطف مظهر علىٰ مضمر مخفوض».

حكىٰ هذه الأوجه أبو البقاء(١).

* **وأما قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] ففيه أيضًا أوجه(٢):**

أحدها: أنه مبتدأٌ حُذف خبره، أي: والصابئون كذلك.

الثاني: أنه معطوفٌ علىٰ محل «إن» مع اسمها، فإنّ محلّهما رفع بالابتداء.

الثالث: أنه معطوفٌ علىٰ الفاعل في «هادوا».

الرابع: أنّ «إنّ» بمعنىٰ نعم(٣)، فـ «الذين آمنوا» وما بعده في موضع رفع، «والصابئون» عطف عليه.

الخامس: أنه علىٰ إجراء صيغة الجمع مجرىٰ المفرد، والنون حرف الإعراب(٤).

---

(١) انظر: «التبيان» (١/ ٤٠٧).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٣/ ٣٥٢ - ٣٥٤) و«إعراب القرآن للنحّاس» (١/ ٢٧٦).

(٣) راجع التعليق علىٰ الآية الأولىٰ، وفيه بيان أن «إنّ» تأتي في كلام العرب بمعنىٰ نعم.

(٤) ويدخل فيما سبق أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ...﴾ [البقرة: ١٧٧]، قال ابنُ جرير: «والموفون رفعٌ لأنّه من صفة «مَنْ»، و«مَنْ» رفعٌ، فهو معربٌ بإعرابه». قال: «وأمّا «الصابرين» فنصبٌ - وإن كان من صفته - علىٰ وجه المدح؛ لأنّ من شأن العرب إذا تطاولت صفةُ الواحد الاعتراضُ بالمدح والذمّ، بالنّصب أحيانًا وبالرفع أحيانًا، كما قال الشاعر: [إلىٰ المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ... وَلَيْثَ الكتيبة فِي المُزْدَحَمْ... وذَا الرَّأيِ حِينَ تُغَمُّ الأمُورُ... بِذَاتِ الصَّلِيلِ وذَاتِ اللُّجُمْ]، فَنَصَبَ «ليثَ الكتيبة» و«ذا الرأي» علىٰ المدح، والاسمُ قبلهما مخفُوضٌ لأنّه من صفة واحد. ومنه قول الآخر: [فليْتَ التي فيها النُّجُومُ تواضَعَت... علىٰ كُلِّ غَثٍّ منهمُ وسَمِينِ... غيُوثَ الوَرَىٰ في كُلِّ مَحْلٍ وَأَزْمَةٍ... أُسُودَ الشَّرَىٰ يَحْمِينَ كُلَّ عَرِينِ]». انتهىٰ. انظر: «جامع البيان» (٣/ ٣٥٣ - ٣٥٤)، وقال ابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» (ص: ٤٠): «وقال بعضهم: أراد: «وآتىٰ المال

=

فائدة

في القرآن عدة مواضع أُعرب كل منها مفعولًا معه:

أحدها، وهو أشهرها: قوله تعالىٰ: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم أمركم.

الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ﴾ [التحريم: ٦]، قال الكرماني: هو مفعول معه، أي مع أهليكم.

الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البيّنة: ١]، قال الكرماني: «يحتمل أن يكون قوله: «والمشركين» مفعولًا معه من «الذين»، أو من الواو في «كفروا»».

= علىٰ حبّه ذوي القربىٰ، واليتامىٰ، والمساكين، وابن السّبيل، والسائلين، والصابرين في البأساء والضّرّاء»، وهذا وجهٌ حسن، لأنّ البأساء: الفقر، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ ٱلۡفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، والضّرّاء: البلاءُ في البدن، فكأنّه قال: «وآتىٰ المالَ علىٰ حبّه السائلين الطّوّافين، والصابرين علىٰ الفقر والضرّ، الذين لا يسألون ولا يشكون، وجعل المُوفين وسَطا بين المُعطين، نَسَقًا علىٰ من آمن بالله». انتهىٰ. وليُراجَع الباب الثامن والأربعين، باب: «مُشكِلِه وموهم التناقض».

الثاني والأربعون
في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها

[١- قواعد في الضمائر]

أصلُ وضعِ الضميرِ للاختصار، ولهذا قامَ قوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقامَ خمس وعشرين كلمة لو أُتِيَ بها مُظهرة. وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، قال مكيّ: «ليس في كتاب الله آية اشتملت علىٰ ضمائر أكثر منها، فإنّ فيها خمسةً وعشرين ضميرًا، ومن ثمّ لا يُعدل إلىٰ المنفصل إلا بعد تعذّر المتصل بأن يقع في الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو بعد «ألاّ»، نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]».

أ- مرجع الضمير

لا بدّ له من مرجع يعود إليه، ويكون:

ملفوظًا به سابقًا مُطابقًا به، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١]. **أو مُتضمنًا له**، نحو: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [المائدة: ٨]، فإنّه عائدٌ علىٰ العدل المتضمن له «اعدلوا»، ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾ [النساء: ٨]، أي: المقسوم؛ لدلالة القسمة عليه. **أو دالًا عليه بالالتزام**، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، أي: القرآن؛ لأنّ الإنزالَ يدلُّ عليه التزامًا.

أو مُتأخرًا[1] لفظًا لا رتبة مطابقًا، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]. **أو رتبةً أيضًا** في باب ضمير الشأن والقصة، و«نعم» و«بئس»، والتنازع.

أو مُتأخرًا دالًا بالالتزام، نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، أضمر الروح لدلالة الحلقوم عليها، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس لدلالة الحجاب عليها.

وقد يدلّ عليه السياق فيُضمر ثقةً بفهم السامع، نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، أي: الميت، ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أي: الأرض أو الدنيا.

وقد يعودُ علىٰ لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]، أي: عُمُر معمَّر آخر.

وقد يعودُ علىٰ بعض ما تقدم، نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ بعد قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإنه خاص بالرجعيات والعائد عليه فيهنّ وفي غيرهنّ.

وقد يعود علىٰ المعنىٰ، كقوله في آية الكلالة: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنّىٰ يعود عليه.

وقد يعود علىٰ لفظ شيء والمراد به الجنس من ذلك الشيء، قال

---

(١) معطوف علىٰ قوله «ملفوظًا به».

الزمخشري[١]: «كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي بجنسي الفقير والغني».

وقد يُذكر شيئان ويعاد الضمير إلىٰ أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو: ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥]، أي: القمر؛ لأنه الذي يعلم به الشهور، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، فأفرد لأن الرسول هو داعي العباد، ويلزم من رضاه رضا ربه تعالىٰ.

وقد يُثنّىٰ الضمير ويعود علىٰ أحد المذكورَين، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما.

وقد يجيء الضمير متصلًا بشيء وهو لغيره، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] يعني آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٣] فهذه لولدِهِ؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة. قلت: هذا هو باب الاستخدام[٢]، ومنه: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠١ - ١٠٢]، أي: أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة.

وقد يعود الضمير علىٰ مُلابس ما هو له، نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحىٰ يومها؛ لا ضحىٰ العشية نفسها؛ لأنه لا ضحىٰ لها.

وقد يعود علىٰ غير مشاهد محسوس والأصل خلافه، نحو: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، فضمير «له» عائد علىٰ الأمر،

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٧٥).

(٢) انظر النوع الثامن والخمسون «بدائع القرآن».

وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لما كان سابقًا في علم الله كونه كان بمنزلة المشاهد الموجود.

ب- قاعدة

الأصلُ عَودُهُ علىٰ أقرب مذكور، ومن ثَمَّ أُخر المفعول الأول في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١١٢] ليعود الضمير عليه لقربه. **إلا أن يكون مضافًا ومضافًا إليه؛** فالأصل عوده للمضاف، نحو: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]. **وقد يعود علىٰ المضاف إليه،** نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

واختُلف في: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فمنهم من أعاده علىٰ المضاف، ومنهم من أعاده إلىٰ المضاف إليه.

جـ - قاعدة

الأصلُ توافقُ الضمائر في المرجع حذرًا من التشتيت، لهذا لما جوّز بعضهم في ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] أنّ الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسىٰ عابه الزمخشريُّ[1]، فقال: «الضمائر كلّها راجعة إلىٰ موسىٰ، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلىٰ التابوت فيه هجنة».

وقال[2] في ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]: «الضمائر

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٣٤ – ٣٣٥).

لله تعالىٰ، والمراد بتعزيره تعزير دينه ورسوله، ومن فرّق الضمائر فقد أبعد».

وقد يخرج عن هذا الأصل، كما في قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾ [هود: ٧٧] قال ابن عباس: «ساء ظنًّا بقومه، وضاق ذرعًا بأضيافه»(١).

وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] الآية، فيها اثنا عشر ضميرًا، كلها للنبي ﷺ، إلا ضمير «عليه» فلصاحبه، وضمير «جعل» له تعالىٰ.

وقد يُخالف بين الضمائر حذرا من التنافر، نحو: ﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ﴾، الضمير للاثني عشر، ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦] بصيغة الجمع مخالفًا لعودِه علىٰ الأربعة.

د - ضمير الفصل

ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلُّمًا وخطابًا وغيبةً، إفرادًا وغيره، وإنما يقع بعد مبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، وقبل خبر كذلك اسمًا، نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٩].

وجوّز الجرجاني وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وجعل منه أبوالبقاء: ﴿وَمَكۡرُ أُوْلَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠](٢).

ولا محلّ لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاثة فوائد: الإعلام بأنّ ما بعده

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٥/ ٤٠٨) (١٨٣٥٠).

(٢) انظر: «التبيان» (٢/ ١٠٧٣).

خبر لا تابع، والتأكيد؛ لأنّه يدعم به الكلام، والاختصاص. وذكر الزمخشريُّ[1] الثلاثة في: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

هـ- ضمير الشأن والقصة

ويُسمّىٰ ضمير المجهول، ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن﴾ [الحج: ٤٦]، **وفائدته** الدلالة علىٰ تعظيم المخبر عنه بأنْ يُذكر أولًا مُبهمًا ثم يُفسر.

قال في «المغني»[2]: «خالف القياس من خمسة أوجه: عودُه علىٰ ما بعده لزومًا، وأنّ مُفَسِّرَه لا يكون إلا جملة، وأنّه لا يُتبع بتابع، فلا يُؤكَّد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل منه، وأنّه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه، وأنه ملازم للإفراد».

و- قاعدة

جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالبًا إلا بصيغة الجمع؛ سواء كان للقلّة أو للكثرة، نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وورد الإفراد في قوله تعالىٰ: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولم يقل «مطهرات».

وأما غير العاقل فالغالب في جمع الكثرة الإفراد، وفي القلّة الجمع، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، إلىٰ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٦).

(٢) انظر: «مغنى اللبيب» (١/ ٦٣٦).

أن قال: ﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ﴾، فأعاد منها بصيغة الإفراد علىٰ الشهور وهي للكثرة، ثم قال: ﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ﴾، فأعاده جمعًا علىٰ ﴿أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ﴾، وهي للقلة.

وذكر الفرّاء[1] لهذه القاعدة سرًا لطيفًا وهو أنّ المميَّز مع جمع الكثرة هو ما زاد علىٰ العشرة لما كان واحدًا وُحّد الضمير، ومع القلّة وهو العشرة فما دونها لما كان جمعًا جمُع الضمير.

ز- قاعدة

إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللّفظ والمعنىٰ بُدئ باللّفظ ثم بالمعنىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ ثم قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، أفرد أولًا باعتبار اللفظ ثم جمع باعتبار المعنىٰ، وكذا: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا فِي ٱلۡفِتۡنَةِ سَقَطُواْۗ﴾ [التوبة: ٤٩].

قال الشيخ علم الدين العراقي: «ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل علىٰ المعنىٰ إلا في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، فأنَّث «خالصًا» حملًا علىٰ معنىٰ «ما»، ثم راعىٰ اللفظ فذكر فقال: ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾». انتهىٰ.

قال ابن الحاجب: «إذا حُمل علىٰ اللفظ جاز الحمل بعده علىٰ المعنىٰ، وإذا حُمل علىٰ المعنىٰ ضَعُف الحمل بعده علىٰ اللفظ؛ لأن المعنىٰ أقوىٰ».

وقال ابن خالويه: «القاعدة في «من» ونحوه الرجوع من اللفظ إلىٰ المعنىٰ

---

(١) انظر: «معاني القرآن» (١/ ٤٣٥).

ومن الواحد إلىٰ الجمع ومن المذكر إلىٰ المؤنث، نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١١٢]». قال: «وليس في شيء من العربية الرجوع من المعنىٰ إلىٰ اللفظ إلا في حرف واحد، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ﴾ [الطلاق: ١١]، الآية، وحّد في ﴿يُؤْمِنۢ﴾، و﴿يَعْمَلْ﴾، و﴿يُدْخِلْهُ﴾، ثم جمع في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾، ثم وحّد في قوله: ﴿أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فرجع بعد الجمع إلىٰ التوحيد».

٢- قاعدة في التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان: حقيقيّ وغيرُه. **فالحقيقيّ** لا تُحذف تاء التأنيث من فعله غالبًا؛ إلا إن وقع فصلٌ، والإثبات مع الحقيقي أوْلىٰ ما لم يكن جمعًا. **وأما غير الحقيقي** فالحذف فيه مع الفصل أحسن، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، **والإثبات أيضًا حسن**، نحو: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]. **ويجوز الحذف** أيضًا مع عدم الفصل حيث الإسناد إلىٰ ظاهره، فإن كان إلىٰ ضميره امتنع.

وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدأ وخبر، أحدهما مُذكّر والآخر مُؤنّث، جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث، كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾ [الكهف: ٩٨]، ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢].

وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملًا علىٰ الجنس، **والتأنيث**

حملًا علىٰ الجماعة، كقوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ﴾ [المزمل: ١٨]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الإنفطار: ١]، وجعل منه بعضهم: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ﴾ [الأنبياء: ٨١]

وقد سُئل(١) ما الفرق بين قوله تعالىٰ: ﴿فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وأجيب بأنّ ذلك لوجهين: **لفظي**، وهو كثرة حروف الفاصل في الثاني، والحذف مع كثرة الحواجز أكثر، **ومعنوي**، وهو أنّ «من» في قوله: ﴿مَّنۡ حَقَّتۡ﴾ راجعةٌ إلىٰ الجماعة، وهي مؤنثة لفظًا، بدليل: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ﴾، ثم قال: ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: من تلك الأمم، **وأما** ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ الآية، فالفريق يُذكَّر، وقوله: ﴿حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ في معناه فجاء بغير تاء.

٣- [قواعد] في التعريف والتنكير

[أ- أسباب كلٍّ منهما]

أمّا التنكير فله أسباب:

أحدها: إرادة الوِحدة، نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]، أي: رجل واحد.

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ٣٦٩).

الثانى: إرادة النوع، نحو: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [ص: ٤٩]، أي: نوع من الذكر، ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي: نوع منها، وهو الازدياد في المستقبل.

ويحتمل الوحدة والنوعية معًا قولُه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أي: كلّ نوع من أنواع الدّوابّ من نوع من أنواع الماء، وكلّ فرد من أفراد الدّوابّ من فرد من أفراد النّطف.

الثالث: التعظيم، بمعنىٰ أنّه أعظم من أنّ يُعيّن ويُعرف، نحو: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩].

الرابع: التكثير، نحو: ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١]، أي: وافرًا جزيلًا.

ويحتمل التعظيم والتكثير معًا، نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]، أي: رسل عظام ذوو عدد كثير.

الخامس: التحقير، بمعنىٰ انحطاط شأنه إلىٰ حدّ لا يمكن أن يُعرف، نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨]، أي: من شيء حقير مهين.

السادس: التقليل، نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات.

وأما التعريف فله أسباب:

فبالإضمار، لأنّ المقام مقام التكلُّم أو الخطاب أو الغيبة.

وبالعَلَميّة: لإحضاره بعينه في ذهن السامع، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. **أو لتعظيم**، ومنه ذكر يعقوب بلقبه إسرائيل، لما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله، أو سريّ الله. **أو لإهانة**: ومنه قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١].

وبالإشارة: لتمييزه أكمل تمييز، بإحضاره في ذهن السامع حسًّا، نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١]. **وللتعريض بغباوة السامع**، حتىٰ أنّه لا يتميز له الشيء إلا بإشارة الحسّ، وهذه الآية تصلح لذلك. **ولبيان حالِهِ في القرب والبعد**، فيؤتىٰ في الأول بنحو «هذا»، وفي الثانىٰ بنحو «ذلك»، «وأولئك». **ولقصد تحقيره بالقرب**، كقول الكفّار: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. **ولقصد تعظيمه بالبعد**، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. **وللتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله علىٰ أنه جدير بما يرد بعده من أجلها**، نحو: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وبالموصولية: لكراهة ذكره إما سترًا عليه أو إهانةً له، أو لغير ذلك، فيؤتىٰ بـ «الذي» ونحوها موصولة، نحو: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧].

وقد يكون لإرادة العموم، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠]. **وللاختصار**، نحو: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦٩]،

أي قولهم: إنه آدر، إذ لو عدد أسماء القائلين لطال، وليس للعموم؛ لأنّ بني إسرائيل كلهم لم يقولوا ذلك.

وبالألف واللام: **للإشارة إلىٰ معهود** خارجي أو ذهني أو حضوري، **وللاستغراق** حقيقةً أو مجازًا، **ولتعريف الماهية**. وقد مرّت أمثلتها في نوع الأدوات.

وبالإضافة: **لكونها أخصر طريق، ولتعظيم المضاف**، نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧]، أي الأصفياء في الآيتين، كما قاله ابن عباس وغيره[1]، **ولقصد العموم**، نحو: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمره.

ب- قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير

إذا ذُكِر الاسم مرتين فله أربعة أحوال؛ لأنّه: إما أنْ يكونا معرفتْين أو نكرتيْن، أو الأول نكرة والثانىٰ معرفة، أو بالعكس.

فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالبًا دلالة علىٰ المعهود، نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩]، ﴿لَّعَلِّىٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول غالبًا، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗۚ﴾ [الروم: ٥٤]، فالمراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢١/ ٢٦٠).

وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة فالثاني هو الأول حملًا علىٰ العهد، نحو: ﴿مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا﴾ [النور: ٣٥]، ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورىٰ: ٥٢، ٥٣].

وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة فلا يُطلق القولُ بل يُتوقف علىٰ القرائن، فتارة تقوم قرينة علىٰ التغاير، نحو: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ﴾ [الروم: ٥٥]، **وتارة تقوم قرينة علىٰ الاتحاد**، نحو: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨].

٤- قاعدة في الإفراد والجمع

من ذلك:

١- **«السماء والأرض»**: حيث وقع في القرآن ذكر الأرض فإنها مفردة، ولم تُجمع لثقل جمعها، وهو «أرضون»، ولهذا لما أُريد ذكر جميع الأرضين قال: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ﴾ [الطلاق: ١٢].

وأما السماء فذُكرت تارةً بصيغة الجمع وتارةً بصيغة الإفراد، لنُكتٍ تليق بذلك، والحاصل[1] أنّه **حيثُ أُريد العدد** أُتي بصيغة الجمع الدالّة علىٰ سعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الصف: ١]، أي: جميع

(١) الذي يظهر - والله أعلم - أنّ هذا الضابط ليس علىٰ إطلاقه، وإلا فقد وردت بصيغة الإفراد في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]، وبصيغة الجمع في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [سبأ: ٢٤].

سكانها علىٰ كثرتهم، ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، إذ المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة من السموات.

وحيث أريد الجهة أُتي بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦]، أي: مَنْ فوقكم.

٢- إفراد النور وجمع الظلمات، وإفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل: في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأنّ طريق الحق واحدة وطريق الباطل متعددة، والظلمات بمنزلة طرق الباطل، والنّور بمنزلة طريق الحقّ، ولهذا وحّد «ولي المؤمنين»، وجمع «أولياء الكفار»، في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

٣- إفراد النار حيث وقعت، والجنة وقعت مجموعة ومُفردة؛ لأنّ الجنان مختلفة الأنواع والنّار مادة واحدة، ولأنّ الجنة رحمة والنار عذاب، فناسب جمع الأولىٰ وإفراد الثانية.

٤- إفراد السمع وجمع البصر: لأنّ السمع غلب عليه المصدرية فأُفرد، بخلاف البصر فإنه اشتُهر في الجارحة، ولأنّ مُتعلَّق السمع الأصوات وهي حقيقة واحدة، ومُتعلَّق البصر الألوان والأكوان وهي حقائق مختلفة، فأشار في كل منهما إلىٰ مُتعلَّقه.

٥- **إفراد الصديق وجمع الشافعين** في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]، وحكمته كثرة الشفعاء في العادة، وقلة الصديق.

٦- ﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]: لم يقع إلا مجموعًا؛ لأنّ مُفرده ثقيل لفظًا.

٧- **مجيء المشرق والمغرب بالإفراد والتثنية والجمع**[1]: فحيث أُفردا فاعتبارًا للجهة، وحيث ثُنّيا فاعتبارًا لمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جُمعا فاعتبارًا لتعدد المطالع في كل فصل من فصْلَي السنة.

وأما وجه اختصاص كل موضوع بما وقع فيه: ففي سورة الرحمن وقع بالتثنية؛ لأنّ سياق السورة سياق المُزدَوِجَيْن، فإنّه سبحانه وتعالىٰ ذكر أولًا نوعي الإيجاد وهما الخلق والتعليم، ثم الشمس والقمر، ثم نوعيّ النبات، ثم نوعيّ السماء والأرض، ثم نوعيّ العدل والظلم، ثم نوعيّ الخارج من الأرض، ثم نوعيّ المكلّفين، ثم نوعيّ المشرق والمغرب، ثم نوعيّ البحر الملح والعذب، فلهذا حَسُنَ تثنية المشرق والمغرب. **وجُمعا في قوله**: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠] وفي سورة الصافات، للدلالة علىٰ سعة القدرة والعظمة.

فوائد

أ- **حيث ورد** «البار» مجموعًا في صفة الآدميين قيل: «أبرار»، وفي صفة

---

(١) الأول قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، والثانى قوله تعالىٰ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧]، والثالث قوله تعالىٰ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠].

الملائكة قيل: «بررة». ذكره الراغب[1]، ووجَّهه بأنّ الثاني أبلغ؛ لأنّه جمع «بار»، وهو أبلغ من «بر» مفرد الأول.

وحيث ورد «الأخ» مجموعًا في النّسب قيل: «إخوة»، وفي الصداقة قيل: «إخوان» قاله ابن فارس وغيره، وأُورد عليه في الصداقة: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي النسب ﴿أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

ب- ألّف أبوالحسن الأخفش كتابًا ذكر فيه جمع ما وقع في القرآن مُفردًا، ومفردُ ما وقع جمعًا، وأكثره من الواضحات، وهذه أمثلة من خفيّ ذلك:

﴿ٱلْمَنَّ﴾ [البقرة: ٥٧]: لا واحد له.

﴿ٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]: لم يسمع له بواحد.

﴿عَوَانٌۢ﴾ [البقرة: ٦٨]: جمعه عَوْنٌ.

﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]: لا واحد له.

﴿ٱلْأَزْلَٰمُ﴾ [المائدة: ٩٠]: وأحدها زَلَمٌ، ويقال: زُلَمٌ بالضم.

﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]: جمعه مدارير.

﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]: جمع قِنْو، وصِنْوان: جمع صنو، وليس في اللغة جمع ومثنىً بصيغة واحدة إلا هذان.

﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: جمع حاوِية، وقيل حاوِيَاء.

---

(١) انظر: «المفردات» (ص: ١١٤).

﴿عِضِينَ﴾ [الحجر: ٨٧]، و﴿عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]: جمع عِضَة وعِزَة.

﴿سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]: جمعه سِرْيَان.

﴿ءَانَآيِٕ﴾ [طه: ١٣٠]: جمع إِنَا بالقصر، كمِعَىً، وقيل: إِنْيٌ كقِرْد، وقيل: إِنْوَة كفرقة.

﴿ءَالَآءَ﴾ [الأعراف: ٦٩]: جمع «إِلَىً» كمِعَىً، وقيل: «أُلَىً» كقَفَىً، وقيل: إِلْي كقِرْد، وقيل: أَلَوٌ.

﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦]: جمع صَيْصِيَة.

﴿ٱلْحَرُورُ﴾ [فاطر: ٢١]: جمعه حُرور بالضم.

﴿غَرَابِيبُ﴾ [فاطر: ٢٧]: جمع غربيب.

﴿أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢]: جمع تِرْب.

﴿أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢]: جمع مَشِيج.

﴿أَلْفَافًا﴾ [النبأ: ١٦]: جمع لف بالكسر.

﴿ٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥]: جمع خانسة، وكذا الكنس.

﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]: جمع زبينة، وقيل: زابن، وقيل: زباني.

﴿أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة: ٦]: جمع شتّ وشتيت.

﴿أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣]: لا واحد له، وقيل: إبول مثل عجول، وقيل: إِبِّيل مثل إكليل.

٥- قاعدة [في مقابلة الجمع بالجمع]

مقابلةُ الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلةَ كلّ فرد من هذا بكلّ فرد من هذا،

كقوله: ﴿وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ﴾ [نوح: ٧]، أيْ: استغشىٰ كلّ منهم ثوبَه. ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: علىٰ كلّ من المخاطبين أمه. ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ [النساء: ١١]، أي: كلًا في أولاده. **وتارة يقتضي** ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]. **وتارة يحتمل الأمرين**، فيحتاج إلىٰ دليل يعيّن أحدهما.

وأما مقابلة الجمع بالمفرد فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]، المعنىٰ: علىٰ كلّ واحد لكل يوم طعام مسكين، ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]؛ لأنّ علىٰ كل واحد منهم ذلك.

٦- قاعدة في الألفاظ التي يُظن بها الترادف وليست منه

من ذلك:

الخوف والخشية

الخشيةُ هيٰ أشدُّ الخوف، فإنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشيّة، أي: يابسة، وهو فواتٌ بالكلية، **والخوف** من ناقة خوفاء، أي: بها داء، وهو نقصٌ وليس بفوات. وفُرّق بينهما أيضًا بأنّ الخشية تكون من عِظم المُختشَىٰ وإنْ كان الخاشي قويًا، والخوف يكون من ضعف الخائف وإنْ كان المَخُوفُ أمرًا يسيرًا، ولذا وردت الخشية غالبًا في حقّ الله تعالىٰ، نحو: ﴿مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، وأما ﴿يَخَافُونَ

رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] ففيه نكتة لطيفة، فإنّه لما ذكر قوةَ الملائكة وشدّة خلقهم عبّر عنهم بالخوف لبيان أنهم وإنْ كانوا غلاظًا شدادًا فهم بين يديه تعالىٰ ضعفاء، ولما كان ضعف البشر معلومًا لم يحتج إلىٰ التنبيه عليه.

الشُّحّ والبخل

الشحّ هو أشدّ البخل، قال الراغب[١]: «الشحُّ بخلٌ مع حِرص».

وفرّق العسكري[٢] بين «البخل» و«الضنّ» بأنّ «الضنّ» أصلُه أنْ يكونَ بالعواري، والبخل بالهبات، ولهذا يقال: ضنين بعلمه، ولا يقال بخيل؛ لأنّ العِلمَ بالعارية أشبهُ منه بالهبة، لأنّ الواهبَ إذا وهب شيئًا خرج عن ملكِهِ بخلاف العارية، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ولم يقل: ببخيل.

السبيل والطريق

والأول أغلب وقوعًا في الخير. قال الراغب[٣]: «السبيل الطريق التي فيها سهولة، فهو أخصّ».

ولا يكاد اسم الطريق يراد به الخير إلا مقرونًا بوصف أو إضافة تخلّصه لذلك، كقوله: ﴿يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأحقاف: ٣٠].

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٤٤٦).

(٢) انظر: «الفروق» (ص: ١٧٦).

(٣) انظر: «مفردات القرآن» (١/ ٤٤٦).

جاء وأتى

الأول يقال في الجواهر والأعيان، والثاني في المعاني والأزمان، ولهذا ورد «جاء» في قوله: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَۚ﴾ [الفجر: ٢٣]، و«أتىٰ» في: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ [يونس: ٢٤].

وأمّا: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] فلأنّ الأجلَ كالمشاهدة، ولهذا عبّر عنه بالحضور في قوله: ﴿حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، ولهذا فُرّق بينهما في قوله: ﴿جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ ۝٦٣ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٦٣، ٦٤]؛ لأنّ الأول العذاب، وهو مُشاهدٌ مرئيّ بخلاف الحق.

قال الراغب[(١)]: «الإتيان: مجيءٌ بسهولة، ومنه قيل للسيل المارّ علىٰ وجهه: أَتِيّ وأَتَاوِيّ».

مدّ وأمدّ

قال الراغب[(٢)]: «أكثر ما جاء الإمدادُ في المحبوب، نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]، والمدُّ في المكروه نحو: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]».

سقى وأسقى

الأول لما لا كُلفة فيه، ولهذا ذُكر في شراب الجنة، نحو: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (١/ ٦٠). وقال ابن منظور: والأَتيّ: النهر يسوقه الرجل إلىٰ أرضه، وسيلٌ أتيّ وأتاويّ: لا يدرىٰ من أين أتىٰ. انظر: «لسان العرب» (١٤/ ١٥).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٧٦٣).

شَرَابًا﴾ [الإنسان: ٢١]. **والثاني** لما فيه كُلفة، ولهذا ذُكر في ماء الدنيا، نحو: ﴿لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

عمل وفعل

الأول لِما كان من امتداد زمان، نحو: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]. والثاني بخلافه، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، لأنها إهلاكات وقعت من غير بطء، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ۩﴾ [النحل: ٥٠]، أي: في طرفة عين. ولهذا عُبّر بالأول في قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] حيث كان المقصود المثابرة عليها، وبالثاني في قوله: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] حيث كان بمعنىٰ «سارعوا»، كما قال: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨].

القعود والجلوس

الأول لما فيه لُبث، بخلاف الثاني، ولهذا يقال: «قواعد البيت» للزومها ولبثها؛ ويقال: «جليس الملك» لأن مجالس الملوك يُستحبّ فيها التخفيف، ولهذا استُعمل الأول في قوله: ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، للإشارة إلىٰ أنّه لا زوال له، بخلاف ﴿تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١]؛ لأنه يُجلس فيه زمانًا يسيرًا.

التمام والكمال

وقد اجتمعا في قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣]، فقيل: الإتمام لإزالة نقصان الأصل، والإكمال لإزالة نقصان

العوارض، ولهذا كان قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أحسن من «تامة»، فإن التمام من العدد قد عُلم، وإنما نفىٰ احتمال نقص في صفاتها.

وقيل: «تمّ» يُشعر بحصول نقص قبله، و«كمُل» لا يشعر بذلك.

الإعطاء والإيتاء

قال الخويي: «الإيتاء أقوىٰ من الإعطاء في إثبات مفعوله». قال: «وقد تفكّرتُ في مواضع من القرآن فوجدت ذلك مراعىً، قال تعالىٰ: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لأن الملك شيء عظيم لا يُعطاه إلا من له قوة، وكذا ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]؛ لأنّه مورود في الموقفِ مُرتحل عنه، فعبّر فيه بالإعطاء لأنّه يترك عن قرب وينتقل إلىٰ ما هو أعظم منه، وكذا: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠] لتكرّر حدوث ذلك باعتبار الموجودات، ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] لأنها موقوفة علىٰ قبولٍ منّا، وإنما يعطونها عن كره».

فائدة

قال الراغب[(١)]: «خُصّ دفع الصدقة في القرآن بالإيتاء، نحو: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]». **قال:** «وكلُّ موضعٍ ذُكر في وصف الكتاب «آتينا» فهو أبلغ من كلّ موضع ذكر فيه «أوتوا»؛ لأنّ «أوتوا» قد يُقال إذا أوتَي من لم يكن منه قبول، «وآتيناهم» يقال

---

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٦١).

فيمن كان منه قبول».

السّنة والعام

قال الراغب[1]: «الغالب استعمال السّنة في الحوْل الذي فيه الشدّة والجدب، والعام ما فيه الرخاء والخصب، وبهذا تظهر النكتة في قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، حيث عبّر عن المستثنىٰ بالعام وعن المستثنىٰ منه بالسّنة».

٧- [قواعد] في السؤال والجواب

أ- قاعدة

الأصل في الجواب أنْ يكونَ مُطابقًا للسؤال إذا كان السؤال مُتوجهًا، وقد يُعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهًا علىٰ أنّه كان من حق السؤال أنْ يكونَ كذلك، ويسميه السكاكيّ[2]: الأسلوب الحكيم.

وأقول: نِعم المثالُ الصحيح لهذا القسم جواب موسىٰ لفرعون حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤]؛ لأن «ما» سؤال عن الماهية أوالجنس، ولما كان هذا السؤال في حق الباريء سبحانه وتعالىٰ خطأ، فيُذكر ولا تدرك ذاته، عَدَل إلىٰ الجواب بالصواب ببيان الوصفِ المرشِد إلىٰ معرفته، ولهذا تعجّب فرعون من عدم مطابقته للسؤال، فقال لمن حوله: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]، أي: جوابه

(١) انظر: «مفردات القرآن» (ص: ٤٣٠، ٥٩٨).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٣٢٧).

الذي لم يطابق السؤال، فأجاب موسىٰ بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] المتضمن إبطال ما يعتقدونه من ربوبية فرعون نصًّا، فزاد فرعون في الاستهزاء، فلما رآهم موسىٰ لم يتفطّنوا أغلظَ بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

وقد يجيء الجواب أعمّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال، وقد يجيء أنقص لاقتضاء الحال ذلك.

مثال الزيادة في الجواب قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤] في جواب: ﴿مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣].

وقول موسىٰ: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ [طه: ١٨]، في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]، زاد في الجواب استلذاذًا بخطاب الله تعالىٰ.

وقول قوم إبراهيم: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]، في جواب: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧١]، زادوا في الجواب إظهارًا للابتهاج بعبادتها والاستمرار علىٰ مواظبتها ليزداد غيْظَ السائل.

ومثال النقص منه قوله تعالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥]، في جواب: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] أجاب عن التبديل دون الاختراع. قال الزمخشري[١]: «لأنّ التبديل في إمكان البشر دون الاختراع، فطوي ذكره للتنبيه علىٰ أنّه سؤال محال».

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٣٤).

وقال غيره[(١)]: «التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفي إمكانه، فالاختراع أولىٰ».

وقد يُعدل عن الجواب أصلًا، إذا كان السائل قصده التعنت، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. قال صاحب الإفصاح: «إنما سأل اليهودُ تعجيزًا وتغليظًا، إذ كان «الروح» يُقال بالاشتراك علىٰ: روح الإنسان، والقرآن، وعيسىٰ، وجبريل، وملك آخر، وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أنْ يسألوه، فبأي مُسمّىً أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مُجملًا يرد به كيدهم».

ب- قاعدة

قيل: أصل الجواب أن يُعاد فيه نفس السؤال، ليكون وِفقه، نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، فـ ﴿أَنَا۠﴾ في جوابه «هو أنت؟» في سؤالهم، وكذا: ﴿ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ﴾ [آل عمران: ٨١]، ثم إنهم أَتوْا عوض ذلك بحروف الجواب اختصارًا وتركًا للتكرار.

وقد يُحذف السؤال ثقةً بفهم السامع، نحو: ﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ﴾ [يونس: ٣٤]، تعيّن أنْ يكونَ ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ جوابَ سؤالٍ، كأنهم سألوا لما سمعوا ذلك: فمن يبدأ الخلق ثم يعيده؟

جـ - قاعدة

الأصل في الجواب أنْ يكونَ مُشاكلًا للسؤال، قال تعالىٰ: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ

---

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (٢/ ٤٦).

وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٤].

وقال الشيخ عبد القاهر[١]: «حيث كان السؤال ملفوظًا به فالأكثر تركُ الفعل في الجواب والاقتصار علىٰ الاسم وحده، وحيث كان مضمرًا فالأكثر التصريح به؛ لضعف الدلالة عليه».

فوائد

قال الراغب[٢]: «السؤال إذا كان للتعريف تعدّىٰ إلىٰ المفعول الثاني تارة بنفسه، وتارة بـ «عن» وهو أكثر، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإذا كان لاستدعاء مالٍ فإنّه يعدّىٰ بنفسه أو بـ «من»، وبنفسه أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ﴾ [النساء: ٣٢]».

أخرج البزار[٣] **عن ابن عباس قال**: «ما رأيت قومًا خيرًا من أصحاب محمد، ما سألوه إلا عن اثنتي عشرة مسألة كلها في القرآن».

وأورده الإمام الرازي[٤]، وقال: «منها ثمانية في البقرة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص: ٢٣٩).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» (١/ ٤٣٧).

(٣) رواه البزار (٥٠٦٥)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٤٥٤) (١٢٢٨٨) وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه عطاء بن السائب، ثقة لكنّه اختلط، وبقية رجاله ثقات». انظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٨) (٧٢٣)، ورواه الدارمي (١٢٧) وضعّفه محقّقه.

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٦/ ٣٨٧).

عِبَادِى عَنِّى﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]».

٨- قاعدة في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل

الاسم يدلّ علىٰ الثبوت والاستمرار، والفعل يدلّ علىٰ التجدّد والحدوث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر، من ذلك:

قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، لو قيل: «يبسط» لم يؤد الغرض؛ لأنّه يؤذن بمزاولة البسط، وأنّه يتجدد له شيء بعد شيء، فـ «باسط» أشعر بثبوت الصفة.

وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣]، لو قيل: «رازقكم» لفات ما أفاده الفعل من تجدّد الرزق شيئًا بعد شيء، ولهذا أيضًا عبر بـ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢] ولم يقل: «المنفقون»[١] كما قيل: المؤمنون والمتقون؛

(١) بل وردت «المنفقون» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٧]، فلينُظر.

لأنّ النفقةَ أمرٌ فعليٌّ شأنُه الانقطاعُ والتجدّدُ، بخلاف الإيمان فإنّ له حقيقةً تقوم بالقلب يدوم مُقتضاها، وكذلك التقوىٰ والإسلام والصبر والشكر والهدىٰ والعمىٰ والضلالة والبصر، كلُّها لها آثارٌ تتجدّد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين.

وقال تعالىٰ في سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. قال الإمام فخر الدين[1]: «لما كان الاعتناءُ بشأن إخراج الحي من الميّت أشدّ أتىٰ فيه بالمضارع ليدلَّ علىٰ التجدَد».

تنبيهات

الأول: المراد بالتجدّد في الماضي الحصول، وفي المضارع أنّ مِن شأنِه أنْ يتكرّرَ ويقعَ مرةً بعد أخرىٰ.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي: «قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] الآيات، أتىٰ بالماضي في الخلق لأنّه مفروغٌ منه، وبالمضارع في الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء؛ لأنّها متكرّرة متجدّدة تقعُ مرةً بعد أخرىٰ».

الثاني: مُضمَرُ الفعل فيما ذكر كمُظهَره؛ ولهذا قالوا: «إنّ سلامَ الخليل أبلغُ من سلام الملائكة، حيث: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، فإنّ نصبَ «سلامًا» [تقديره]: سلّمنا سلامًا، وهذه العبارة مُؤذنةٌ بحدوث التّسليم منهم، إذ الفعل متأخرٌ عن وجود الفاعل، بخلاف سلام إبراهيم، فإنّه مرتفعٌ بالابتداء، فاقتضىٰ الثبوت علىٰ الإطلاق».

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٣/ ٧٤).

٩- قاعدة في المصدر

قال ابنُ عطية[١]: «**سبيل الواجبات** الإتيان بالمصدر مرفوعًا، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، **وسبيل المندوبات** الإتيان به منصوبًا كقوله تعالىٰ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، ولهذا اختلفوا هل كانت الوصية للزوجات واجبة لاختلاف القراءة في قوله: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] بالرفع والنصب»[٢].

١٠- قاعدة في العطف

هو ثلاثة أقسام:

أ- عطف على اللفظ، وهو الأصل.

ب- عطف على المحلّ.

ج- عطف التوهم: وقد وقع في المجزوم في قراءة[٣] غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]؛ خرّجه الخليل وسيبويه؛ لأن معنىٰ: «لولا أخرتني فأصدق» ومعنىٰ «أَخِّرْنِي أَصَّدَّق» واحد.

وقراءة قنبل: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ» [يوسف: ٩٠] خرّجه الفارسىٰ عليه؛ لأنّ

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٤٦).

(٢) قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص بالنصب، والباقون بالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٨).

(٣) اختلفوا في: ﴿وَأَكُن﴾، فقرأ أبو عمرو «وأكونَ» بالواو ونصب النون، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف. انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٨).

«مَنْ» الموصولة فيها معنىٰ الشرط. **وفي المنصوب** في قراءة حمزة وابن عامر[١]: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود: ٧١] بفتح الباء؛ لأنه علىٰ معنىٰ «ووهبنا له إسحاقَ ويعقوبَ».

وقيل في قراءة حفص[٢]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بالنصب: إنّه عطف علىٰ معنىٰ «لعلّي أن أبلغ»؛ لأنّ خبر «لعل» يقترن بـ «أنّ» كثيرًا.

وقيل[٣] في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الروم: ٤٦] إنه علىٰ تقدير: «ليبشركم وليذيقكم».

تنبيه

ظنّ ابن مالك أنَّ المراد بالتَّوهم الغلط، وليس كذلك، كما نبّه عليه أبو حيّان وابن هشام، بل هو مقصد صواب، والمراد أنه عطف علىٰ المعنىٰ، أي جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنىٰ في المعطوف عليه فعطف ملاحظًا له، لا أنّه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أنْ يقال في مثل ذلك في القرآن: إنّه عطف علىٰ المعنىٰ.

---

(١) قرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء من «يعقوبَ»، وقرأ الباقون برفعها. انظر: «النشر» (٢/ ٢٩٠).

(٢) قرأ حفص بنصب العين من ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ وقرأ الباقون برفعها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٥).

(٣) انظر: «الدر المصون» (٩/ ٥٠).

مسائل

١- اختُلف في جواز عطف الاسمية علىٰ الفعلية وعكسه، والجمهور علىٰ الجواز، وبعضهم علىٰ المنع، وقد لهج به الرازي في تفسيره كثيرًا، وردّ به علىٰ الحنفية القائلين بتحريم أكل متروك التسمية أخذًا من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقال: «هي حجّةٌ للجواز لا للتحريم، والمعنىٰ لا تأكلوا منه في حال كونه فسقًا، [أي]: إذا سُمّي عليه غير الله، ومفهومُه جواز الأكل إذا لم يكن فسقًا، [أي]: إذا لم يُسمّ عليه غير الله تعالىٰ». انتهىٰ.

٢- اختُلف في جواز العطف علىٰ معموليّ عاملين، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وهشام، وجوّزه الأخفش والكسائي والفراء، وخُرّج عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣ - ٥]، فيمن نصب[١] «آيات» الأخيرة.

٣- اختُلف في جواز العطف علىٰ الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فجوّزه جماعة، وخُرّج عليه قراءة حمزة[٢]: «وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ» [النساء: ١].

---

(١) اختلفوا في: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ﴾ في الموضعين، فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء فيهما، وقرأهما الباقون بالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٣٧١).

(٢) قرأ حمزة بخفض الميم، والباقون بنصبها. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٧).

وقال أبو حيان[1] في قوله تعالىٰ: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: «إنّ المسجد معطوف علىٰ ضمير «به» وإن لم يُعد الجار. قال: والذي نختاره جواز ذلك».

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٣٨٩).

الثالث والأربعون
في المحكم والمتشابه

مباحث الباب:

١- الخلاف في تعيين المحكم والمتشابه.

٢- فصل: هل المتشابه مما يمكن الاطلاع علىٰ علمه، أو لا يعلمه إلا الله؟

٣- فصل: من المتشابه أوائل السور.

[١- المحكم والمتشابه والخلاف في تعيين كلٍّ منهما]

قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وقد حكىٰ ابن حبيب النيسابوري في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّ القرآنَ كلّه محكمٌ لقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١].

الثاني: كلّه متشابه لقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣].

الثالث: وهو الصحيح، انقسامُه إلىٰ محكمٍ ومتشابهٍ، للآيةِ المصدّر بها. والجواب عن الآيتين أنّ المرادَ بإحكامِهِ إتقانُه وعدمُ تطرّق النّقص والاختلاف إليه، وبتشابِهه كوْنُه يُشبه بعضُه بعضًا في الحقّ والصّدق والإعجاز، وقال بعضهم: «الآية لا تدلّ علىٰ الحصر في الشيئين؛ إذ ليس فيها شيء من طرقه، وقد قال تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، والمحكم لا تتوقف

معرفتُه علىٰ البيان، والمتشابه لا يُرجىٰ بيانُه».

وقد اختُلف في تعيين المحكم والمُتشابه علىٰ أقوال، فقيل: «المحكم ما عُرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل، والمتشابُه ما استأثر اللهُ بعلمه، كقيامِ الساعة وخروجِ الدجال والحروفِ المقّطعة في أوائل السور».

وقيل: «المحكم ما كان معقول المعنىٰ، والمتشابه بخلافه، كأعداد الصلوات، واختصاصًا رمضان بالصيام دون شعبان». قاله الماوردي[1].

وقيل: «المحكم ما استقلّ بنفسه، والمتشابه ما لا يستقلّ بنفسه إلا بردّه إلىٰ غيره».

وقيل: «المحكم: الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه: القصص والأمثال».

أخرج ابن أبي حاتم[2] عن ابن عباس قال: «المحكمات: ناسخُه، وحلاله وحرامه، وحدوده وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به، والمتشابهات: منسوخه، ومقدّمه ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به».

وأخرج[3] الفريابي عن مجاهد قال: «المحكمات: ما فيه الحلال والحرام، وما سوىٰ ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضًا».

وأخرج الحاكم[4] وغيره عن ابن عباس قال: «الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام مُحكمات: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟...﴾ [الأنعام: ١٥١ - ١٥٣] والآيتان بعدها».

---

(١) انظر: «النكت والعيون» (١/ ٣٧٠).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٩٢) (٣١٦٧) و«جامع البيان» (٦/ ١٧٥) (٦٥٧٤).

(٣) أخرجه ابن جرير: «جامع البيان» (٦/ ١٧٧) (٦٥٨٥).

(٤) أخرجه الحاكم وصحّحه (٣١٣٨) ووافقه الذهبي.

٢- فصل

[هل المتشابه مما يمكن الاطلاع على علمه، أو لا يعلمه إلا اللّه؟]

اختُلف: هل المتشابه مما يمكن الاطلاع علىٰ علمه أو لا يعلمه إلا الله؟ علىٰ قولَيْن منشؤهما الاختلافُ في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧] هل هو معطوفٌ و﴿يَقُولُونَ﴾ حال؟ أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿يَقُولُونَ﴾، والواو للاستئناف؟

وعلىٰ الأول طائفةٌ يسيرةٌ، منهم مجاهد، وهو روايةٌ عن ابن عباس.

أخرج ابن المنذر[١] عن ابن عباس قال: «أنا ممن يعلم تأويله».

وأخرج[٢] عبدُ بن حميد عن مجاهد في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ قال: «يعلمون تأويله و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾».

واختار هذا القول النووي فقال في «شرح مسلم»[٣]: «إنه الأصح؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلىٰ معرفته». وقال ابن الحاجب[٤]: «إنّه الظاهر».

وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم فذهبوا إلىٰ الثاني، وهو أصحُّ الروايات عن ابن عباس.

---

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (١/ ١٣٢) (٢٥٨) و«جامع البيان» (٦/ ٢٠٣) (٦٦٣٢).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٦/ ٢٠٣) (٦٦٣٣)، و«تفسير ابن المنذر» (١/ ١٣٢) (٢٥٩).

(٣) انظر: «شرح النووي» (١٦/ ٢١٨).

(٤) انظر: «بيان مختصر ابن الحاجب» (١/ ٤٧٤).

قال ابن السمعاني: «لم يذهب إلىٰ القول الأول إلا شرذمةٌ قليلة».

قلت: ويدلُّ لصحةِ مذهب الأكثرين ما أخرجه[1] عبد الرزاق في «تفسيره» والحاكم في «مستدركه» عن ابن عباس أنّه كان يقرأ: «﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ ويقول الراسخون في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾»، فهذا يدلّ علىٰ أنّ الواو للاستئناف؛ لأنّ هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة فأقلُّ درجاتها أنْ يكونَ خبراً بإسناد صحيحٍ إلىٰ ترجمان القرآن، فيُقدّم كلامه في ذلك علىٰ من دونه، ويؤيد ذلك أنّ الآية دلّت علىٰ ذمّ متبعي المتشابه، وعلىٰ مدح الذين فوّضوا العلم إلىٰ الله.

وأخرج الشيخان[2] **وغيرهما** عن عائشة قالت: «تلا رسول الله هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمّىٰ الله فاحذرهم»».

وأخرج ابن مردويه[3] من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال: «إنّ القرآن لم ينزل ليكذّبَ بعضُه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به».

وأخرج ابن أبي حاتم[4] عن عائشة قالت: «كان من رسوخهم في العلم أنْ آمَنُوا بمتشابهه ولا يعلمونه».

---

(١) أخرجه عبد الرزّاق (١/ ٣٨٤) (٣٧٧)، والحاكم (٣١٤٣) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٣) رواه أحمد (٦٧٠٢) وصحّحه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابه، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥١٥).

(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٩٩) (٣٢٠٨) و«جامع البيان» (٦/ ٢٠٢) (٦٦٢٦).

فهذه الأحاديث والآثار تدل علىٰ أنّ المُتشابه مما لا يعلمه إلا الله، وأنّ الخوضَ فيه مذمومٌ.

قال الطيبيّ: «المراد بالمحكم ما اتّضح معناه والمتشابه بخلافه، والواجب أنْ يُفسّر المحكم بما يقابله، وكفىٰ بدعاء الراسخين في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] إلىٰ آخره شاهدًا علىٰ أنّ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابلٌ لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وفيه إشارة إلىٰ أنّ الوقفَ علىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تامٌ، وإلىٰ أنّ علمَ بعض المتشابه مختصٌ بالله تعالىٰ».

وقال ابن الحصّار: «قسّم الله آيات القرآن إلىٰ محكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب؛ لأن إليها تُردّ المتشابهات، وهي التي تُعتمد في فهم مراد الله من خلقه في كلّ ما تعبدّهم به، من معرفتِه، وتصديقِ رُسلِه، وامتثالِ أوامره، واجتنابِ نواهيه، ثمّ أخبر عن الذين في قلوبهم زيغ أنهم هم الذين يتبعون ما تشابه منه، ومعنىٰ ذلك: أنّ من لم يكن علىٰ يقين من المحكمات وفي قلبه شكّ كانت راحته في تتبع المشكلات المتشابهات، ومراد الشارع منها التقدّم إلىٰ فهم المحكمات وتقديم الأمّهات، حتىٰ إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تبال بما أشكل عليك، ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدّم إلىٰ المشكلات وفهم المتشابه قبل فهم الأمّهات، وهو عكس المعقول، ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يقترحون علىٰ رُسُلِهم آياتٍ غيرَ الآيات التي جاءوا بها، ويظنّون أنهم لو جاءتهم آيات أخر لآمنوا عندها، جهلًا منهم، وما علموا أنّ الإيمان بإذن الله تعالىٰ». انتهىٰ.

وقال الراغب في «مفردات القرآن»[١]: «جميع المتشابه علىٰ ثلاثة أضرب: ضربٌ لا سبيل للوقوف عليه، كوقت السّاعة، وخروج الدابّة، ونحو ذلك. وضربٌ للإنسان سبيل إلىٰ معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغَلِقة. وضربٌ متردّدٌ بين الأمرْين يجوزُ أنْ يختصّ بمعرفة حقيقتِه بعضُ الرّاسخين في العلم ويخفىٰ علىٰ من دونهم، وهو الضّربُ المشارُ إليه بقوله ﷺ لابن عبّاس «اللهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل»[٢]، وإذ عرفت هذه الجهة عرفت أنّ الوقف علىٰ قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، ووصله بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ جائز، ولكل واحد منهما وجه».

٣- فصلٌ
[في الحروف المُقطّعة]

ومن المتشابه أوائل السور:

١- المُختار فيها أنّها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالىٰ.[٣] أخرج ابن

---

(١) انظر: «المفردات» (١/ ٤٤٤ - ٤٤٥).

(٢) رواه أحمد (٣٣٩٧) وابن حبان (٧٠٥٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم»، ورواه الحاكم (٦٢٨٠) وصحّحه ووافقه الذهبي.

(٣) **قال القرطبي** في «تفسيره» (١/ ١٥٥): «قال عامر الشعبي وسفيان الثوري وجماعة من المحدّثين: هي سرّ الله في القرآن، فهي من المتشابه الذي انفرد الله تعالىٰ بعلمه. ورُوي هذا القول عن أبي بكر الصديق وعليٍّ بن أبي طالب وعمرَ وعثمانَ وابنِ مسعود ﵃. وقال أبو حاتم: لم نجد الحروف المقطعة في القرآن إلا في أوائل السور، ولا ندري ما أراد الله عز وجل بها». انتهىٰ.
وقال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٦٠): «إنما ذُكرت هذه الحروف في أوائل السور التي ذكرت =

المنذر وغيره عن الشعبي أنّه سُئل عن فواتح السور فقال: «إنّ لكلِّ كتابٍ سرًّا، وإنّ سرّ هذا القرآن فواتح السور».

٢- **وخاض في معناها آخرون،** أخرج ابن أبي حاتم[(١)] وغيره من طريق أبي الضّحىٰ عن ابن عباس في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ قال: «أنا الله أعلم»، وفي قوله ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] قال: أنا الله أفصل، وفي قوله ﴿الر﴾: أنا الله أرىٰ.

وأخرج[(٢)] من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: ﴿الٓر﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ [القلم: ١]: «حروف الرحمن مفرقة».

وأخرج الحاكم[(٣)] وغيره من طريق سعيد بن جُبير عن ابن عباس في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] قال: «الكاف من كريم، والهاء من هاد، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق».

وهذه الأقوال كلُّها راجعةٌ إلىٰ قولٍ واحد، وهو أنها حروف مُقطّعة كلُّ

= فيها بيانًا لإعجاز القرآن، وأنّ الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، هذا مع أنّه تركّب من هذه الحروف المقطّعة التي يتخاطبون بها». ثم قال: «ولهذا كلُّ سورة افتُتحت بالحروف فلا بدّ أنْ يُذكر فيها الانتصارُ للقرآن، وبيانُ إعجازه وعظمته، وهذا معلومٌ بالاستقراء». انتهىٰ. **وقال السعدي** في «تفسيره» (١/ ٤٠): «وأما الحروف المقطّعة في أوائل السور فالأسلمُ فيها السكوت عن التعرّض لمعناها، مع الجزم بأنّ الله تعالىٰ لم يُنزلها عبثًا؛ بل لحكمةٍ لا نعلمها».

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣٢) (٤٣)، (٥/ ١٤٣٧) (٨٢٠٠)، (٦/ ١٩٢١) (١٠١٨٤)، قالوا في «ط. ج» (٤/ ١٣٧٢): «وفي أسانيدها شريك وعطاء ابن السائب، وهما ممن اختلط». انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٢) (١٨٤٨) و«الثقات لابن حبان» (٦/ ٤٤٤) (٨٥٠٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٩٢١) (١٠١٨٦).

(٣) رواه الحاكم وصحّحه (٣٤٠٥) ووافقه الذهبي.

حرفٍ منها مأخوذٌ من اسم من أسمائه تعالىٰ، والاكتفاءُ ببعض الكلمة معهودٌ في العربية، قال الشاعر: «بالخير خيرات وإن شرًا فا... ولا أريد الشرَّ إلا أن تا». أراد: وإن شرًا فشرٌّ إلا أنْ تشاء. وقال: «ناداهم ألا الجموا ألا تا... قالوا جميعًا كلهم ألا فا». أراد ألا تركبون ألا فاركبوا. وهذا القول اختاره الزجّاج، وقال[1]: «العرب تنطقُ بالحرف الواحد تدلّ به علىٰ الكلمة التي هو منها».

٣- **وقيل**[2]: إنّ هذه الحروف ذُكرت لتدلّ علىٰ أنّ القرآن مُؤلفٌ من الحروف التي هي «أ ب ت ث»، جاء بعضها مُقطعًا، وجاء تمامها مُؤلّفًا؛ ليدلّ القوم الذين نزل القرآنُ بلغتِهم أنّه بالحروف التي يعرفونها، فيكون ذلك دلالة علىٰ عجزهم أن يأتوا بمثله.

خاتمة

أورد بعضهم سؤالًا[3]، وهو: **هل للمُحكم مزية علىٰ المتشابه أو لا؟** وأجاب أبو عبد الله البكراباذي: «بأنّ المحكم كالمتشابه من وجه ويخالفه من وجه، فيتفقّان في أنّ الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع، ويختلفان في أنّ المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد، فمن سمعه أمكنه أنّ يستدلّ به في الحال، والمتشابه يحتاج إلىٰ فكرة ونظر؛ ليحمله علىٰ الوجه المطابق، والمحكم يُعلم مُفصّلًا، والمتشابه لا يُعلم إلا مجملًا».

---

(١) انظر: «معاني القرآن» (١/ ٦٢).

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ١٧٥).

(٣) انظر: «البرهان» (٢/ ٧٦).

وقال بعضهم[١]: ما الحكمة في إنزال المتشابه ممن أراد لعباده به البيان والهدىٰ؟ قلتُ: إن كان مما يمكن علمه فله فوائد، منها:

أ- حثّ العلماء علىٰ النّظر الموجِبِ للعلمِ بغوامضه، والبحثِ عن دقائقه.

ب- ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات؛ إذ لو كان القرآنُ كلّه مُحكمًا لا يحتاج إلىٰ تأويل ونظر لم يظهر فضلُ العالم علىٰ غيره.

وإن كان مما لا يمكن علمه فله فوائد، منها:

أ- ابتلاء العباد بالوقوف عنده، والتسليم والتعبّد بالاشتغال به من جهة التلاوة، وإقامة الحجة عليهم؛ لأنه لما نزل بلسانهم وعجزوا عن الوقوف علىٰ معناه مع بلاغتهم دلّ علىٰ أنّه نزل من عند الله.

ب- أنّه يوجب المشقّة في الوصول إلىٰ المراد، وزيادة المشقّة توجب مزيد الثواب.

ج- أنّ القرآنَ إذا كان مُشتملًا علىٰ المتشابه افتقر إلىٰ تحصيل علومٍ كثيرة من علم اللغة والنحو والمعاني والبيان وأصول الفقه، ولو لم يكن كذلك لم يحتج إلىٰ تحصيلها.

---

(١) انظر: «البرهان» (٢/ ٧٥).

الرابع والأربعون
في مُقدّمه ومُؤخّره

مباحث الباب:

١- قِسمي المُقدّمِ والمُؤخّر.

٢- أسرار التقديم والتأخير.

[١- قِسْمي المقدّمِ والمؤخر]

وهو قسمان، الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عُرف أنّه من باب التقديم والتأخير اتّضح، وقد تعرّض السّلفُ لذلك في آيات، **فأخرج**[١] ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩]، قال: «هذا من مقاديم الكلام، يقول: «لولا كلمةٌ وأجلٌ مسمىً لكان لزامًا»».

وأخرج[٢] عن مجاهد في قوله تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ قَيِّمٗا﴾ [الكهف: ١، ٢]، قال: «هذا من التقديم والتأخير، «أنزل علىٰ عبده الكتاب قيّمًا ولم يجعل له عوجا»».

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٨/ ٣٩٩) (١٦٨٠٤).

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١٧/ ٥٩١) عن ابن عباس وغيره بنحوه.

وأخرج[١] ابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، قال: «قالوا جهرة أرنا الله»، قال: «هو مقدم ومؤخر»، قال ابن جرير: «يعني أنّ سؤالهم كان جهرة».

ومن ذلك قولُه: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢]، قال البغوي[٢]: «هذا أول القصة وإن كان مؤخرًا في التلاوة». وقال الواحديّ: «﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾، فسألتم موسىٰ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةًۖ﴾ [البقرة: ٦٧]».

وقولُه: ﴿فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا﴾ [هود: ٧١]، أي: فبشرناها فضحكت.

وقولُه: ﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ﴾ [يوسف: ٢٤]، أي: لهمَّ بها، وعلىٰ هذا فالهمُّ منفيٌّ عنه.

ومنه: ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، والأصل «هواه إلهه»، فقدّم المفعول الثاني للعناية به.

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألّف فيه العلّامة شمس الدين بن الصائغ كتابه: «المقدِّمة في سر الألفاظ المقدَّمة» قال فيه: «الحكمةُ في ذلك الاهتمام، كما قال سيبويه في «كتابه»[٣]: كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ».

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٩/ ٣٥٩) (١٠٧٧٢).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (١/ ١٠٨).

(٣) انظر: «الكتاب» (١/ ٣٤).

[٢- أسرار التقديم والتأخير]

وأما أسرار التقديم فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز أنواع:

أ- التبرّك

كتقديم اسم الله تعالىٰ في الأمور ذات الشأن، ومنه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١].

ب- التعظيم

كقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

جـ- التشريف

كتقديم جبريل علىٰ ميكائيل في آية البقرة؛ لأنّه أفضل.

وتقديمه ﷺ في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ...﴾ [الأحزاب: ٧] الآية.

وإسماعيلَ علىٰ إسحاق؛ لأنّه أشرف بكون النبي ﷺ من ولده، وأسنّ.

وموسىٰ علىٰ هارون، وقدّم هارون في سورة «طه» رعايةً للفاصلة.

والرسول في قوله: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

والنّبيين ثم الصّدّيقين ثم الشّهداء ثم الصالحين في آية النساء.

والمهاجرين في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠].

والمؤمنين علىٰ الكفّار في كل موضع.

والذّكر علىٰ الأنثىٰ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية.

والحرّ في قوله: ﴿ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

والحيّ في: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾ [فاطر: ٢٢].

والعاقلُ علىٰ غيره في قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلطَّيۡرُ صَٰٓفَّٰتٖۖ﴾ [النور: ٤١]، ﴿مَتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾ [النازعات: ٣٣]، وأما تقديم الأنعام في قوله: ﴿تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡۚ﴾ [السجدة: ٢٧]؛ فلأنّه تقدّم ذِكر الزرع فناسب تقديم الأنعام، بخلاف آية «عبس».

والخيْل في قوله: ﴿وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨].

والسمع في قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي قوله: ﴿إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٤٦]. وحكىٰ ابن عطية عن النّقاش أنّه استدلّ بها علىٰ تفضيل السمع علىٰ البصر، ولذا وقع في وصفه تعالىٰ: ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١] بتقديم «السميع».

والغيب علىٰ الشهادة في قوله: ﴿عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]، وأمّا: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه: ٧]؛ فرعايةً للفاصلة.

والسماء علىٰ الأرض.

والشّمس على القمر، إلا في قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] فقيل لمراعاة الفاصلة.

د- المناسبة

وهي إما منّاسبة المتقدِّم لسياق الكلام، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ﴾ [الفرقان: ٦٧]، قدّم نفي الإسراف لأنّ السرف في الإنفاق. ﴿وَجَعَلْنَـٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١]، قدّمها لما كان السياق في ذِكرها في قوله: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، ولذلك قدّم الابن في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]. ومنه قوله: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩] قدّم «الحُكم» وإن كان العلم سابقًا عليه لأنّ السياق فيه، لقوله في أول الآية: ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

أو مناسبة لفظ هو من التّقدّم أو التّأخّر، كقوله: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، ﴿بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣]، ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣٩ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠]، ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

وأما قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْـَٔاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]، ﴿جَمَعْنَـٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨] فلمراعاة الفاصلة.

هـ- الحضّ على القيام حذرًا من التهاون

كتقديم الوصية على الديْن في: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، مع أنّ الدّين مُقدّمٌ عليها شرعًا.

و- السبق

وهو في الزمان، إما باعتبار الإيجاد: بتقديم اللّيل علىٰ النهار، والظّلمات علىٰ النّور، وآدم علىٰ نوح، والملائكة علىٰ البشر، وعاد علىٰ ثمود، والأزواج علىٰ الذرية، والسِنَة علىٰ النوم.

أو باعتبار الإنزال، كقوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣، ٤]، ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٩].

أو باعتبار الوجوب والتكليف، نحو: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: ٧٧]، ولهذا قال ﷺ «نبدأ بما بدأ الله به»[(١)].

أو بالذّات، نحو: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، وكذا جميع الأعداد، كلُّ مَرتبةٍ مُتقدمةٌ علىٰ ما فوقها بالذات، وأما قوله: ﴿أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦]؛ فللحثّ علىٰ الجماعة والاجتماع علىٰ الخير.

ز- السببية

كتقديم «العزيز» علىٰ «الحكيم» لأنّه عزَّ فحكم، و«العليم» عليه لأنّ الإحكام والإتقان ناشئٌ عن العلم، وأما تقديم «الحكيم» في سورة الأنعام فلأنّه مقام تشريع[(٢)].

---

(١) رواه مسلم (١٢١٨) والترمذي (٨٦٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) لعلّه أراد قولَه تعالىٰ: ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، وقد قُدّم «الحكيم» علىٰ «العليم» في مواضع أخرىٰ، منها قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ =

ومنه: تقديم العبادة علىٰ الاستعانة في سورة الفاتحة؛ لأنها سبب حصول الإعانة، وكذا: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لأنّ التوبة سبب الطهارة، ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]؛ لأنّ البصرَ داعيةٌ إلىٰ الفرج.

ح- الكثرة

كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]؛ لأنّ الكفار أكثر، ولهذا قدّم السّارق علىٰ السّارقة؛ لأنّ السّرقة في الذكور أكثر، والزانية علىٰ الزاني؛ لأنّ الزنىٰ فيهنّ أكثر، والرحمة علىٰ العذاب حيث وقع غالبًا ولهذا ورد: «إنّ رحمتي غلبت غضبي»[(١)].

ط- الترقّي من الأدنى إلى الأعلى

كقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ...﴾ [الأعراف: ١٩٥] الآية. ومن هذا النوع تأخير الأبلغ، وقد خُرّج عليه تقديم «الرحمن» و«الرءوف» علىٰ «الرحيم»[(٢)].

= [الأنعام: ٨٣]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجر: ٢٥]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الذاريات: ٣٠]، والمقام في الجميع ليس بمقام تشريع، فليُنظر.

(١) رواه البخاري (٧٤٠٤) ومسلم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] وقوله ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧].

تنبيه

قد يُقدّم لفظ في موضع ويُؤخر في آخر، ونكتة ذلك: إمّا لكوْن السياق في كلّ موضع يقتضي ما وقع فيه، كما تقدمت الإشارة إليه. **وإما** للاعتناء بشأنه، كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. **وإما** لقصد التفنّن في الفصاحة وإخراج الكلام علىٰ عدّة أساليب، كما في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]، وفي الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١].

الخامس والأربعون
في عامّه وخاصّه

مباحث الباب:

١- العامُّ وصِيغه.

٢- فصلٌ في أقسام العام.

٣- فصلٌ: من خاصِّ القرآن ما كان مُخصِّصًا لعموم السنّة.

٤- فروع.

[١- العامُّ وصِيغه]

العامُّ لفظٌ يستغرق الصالح له من غير حصر، وصيغته:

١- «**كل**» **مبتدأة**، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، **أو تابعة**، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

٢- «**الذي**» و«**التي**» **وتثنيتهما وجمعهما**، نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول، بدليل قوله بعده: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ...﴾ [الأحقاف: ١٨]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَآ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤] الآية.

٣- **«أي» و«ما» و«من»**، شرطًا واستفهامًا وموصولًا، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

٤- **الجمع المضاف**، نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، **والمعرف بأل**، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

٥- **اسم الجنس المضاف**، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمره، **والمعرف بأل**، نحو: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: كل بيع.

٦- **النكرة في سياق النفي والنهي**، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، **وفي سياق الشرط**، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ﴾ [التوبة: ٦]، **وفي سياق الامتنان**، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

٢- فصلٌ [في أقسام العام]

العامُّ على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عمومه

قال البلقيني: «ومثاله عزيز، إذ مامن عام إلا ويُتخيل فيه التخصيص، فقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١] قد يُخص منه غير المكلف، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ...﴾ [المائدة: ٣] خُصّ منها حالة الاضطرار وميتة

السمك والجراد»[(١)].

وذكر الزركشي في «البرهان»[(٢)] أنّه كثير في القرآن، وأورد منه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧]، ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ [فاطر: ١١].

قلتُ: هذه الآيات كلّها في الأحكام الفرعية، فالظّاهر أنّ مراد البلقيني: أنّه عزيزٌ في الأحكام الفرعية، وقد استخرجتُ من القرآن فيها قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] الآية، فإنّه لا خصوص فيها.

الثاني: العامّ المرادُ به الخصوص

من أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والقائل واحدٌ: نُعيم بن مسعود الأشجعي أو أعرابيٌّ من خزاعة، في تثبيط المؤمنين عن ملاقاة أبي سفيان. قال الفارسي: «ومما يقوي أنّ المراد به واحد قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فوقعت الإشارة بقوله «ذلكم» إلىٰ واحد بعينه، ولو كان المعنىٰ به جمعًا لقال «إنما أؤلئكم»».

ومنها: ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤]، أي: رسول الله ﷺ؛ لجمعه ما

---

(١) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «أحلت لكم ميتتان ودمان، فأمّا الميتتان، فالحوت والجراد، وأما الدمان، فالكبد والطحال». أخرجه ابنُ ماجةَ (٣٣١٤) وغيره وصحّحه الألباني. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١١٢) (١١١٩).

(٢) انظر: «البرهان» (٢/ ٢١٧).

في الناس من الخصال الحميدة. ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أي: جبريل(١).

الثالث: العام المخصوص

أمثلته في القرآن كثيرة جدًا، إذ ما من عام إلا وقد خُصّ. ثم المُخصِّص له إمّا مُتّصل، وإمّا مُنفصل.

أ- متصل

[وهو] خمسة وقعت في القرآن، **أحدها الاستثناء**، نحو: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ – ٢٢٧].

الثاني: الوصف، نحو: ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّـٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

الثالث: الشرط، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف: «فَنَادَاهُ» بألف علىٰ الدال ممالة علىٰ أصلهم، وقرأ الباقون بتاء ساكنة بعدها. انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٩). قال ابن جرير في «جامع البيان» (٦/ ٣٦٣): «اختلفت القرأةُ في قراءة ذلك، فقرأته عامةُ قرأةِ أهل المدينة وبعضُ أهلِ الكوفة والبصرة: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ علىٰ التأنيث بالتاء، يُراد بها: جمع الملائكة، وكذلك تفعل العرب في جماعة الذّكور إذا تقدّمت أفعالُها أنّثت أفعالَها، وقد قرأ ذلك جماعةٌ من أهل الكوفة بالياء بمعنىٰ: فناداه جبريل».

الرابع: الغاية، نحو: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩].

الخامس: بدل بعض من كلّ، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ب- مُنفصل

آية أخرىٰ في محلّ آخر أو حديث أو إجماع أو قياس، **ومن أمثلة ما خُصّ بالقرآن قوله تعالىٰ:** ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، خُصّ بقوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] الآية. وقوله: ﴿وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا فَلَا تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيۡـًٔاۚ﴾ [النساء: ٢٠]، خُصّ بقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾ [النور: ٢]، خُصّ بقوله: ﴿فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾ [النساء: ٢٥].

ومن أمثلة ما خُص بالحديث قوله تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، خُصّ منه البيوع الفاسدة وهي كثيرةٌ بالسّنّة.

وآيات المواريث، خُصّ منها القاتل والمخالف في الدين. وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ...﴾ [المائدة: ٣٨]، خُصّ منه من سرق دون ربع دينار. وقوله: ﴿مَآءٗ طَهُورٗا﴾ [الفرقان: ٤٨]، خُصّ منه المتقيد.

ومن أمثلة ما خُصّ بالإجماع: آية المواريث، خُصّ منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع.

ومن أمثلة ما خُصّ بالقياس: آية الزنا: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍۖ﴾ [النور: ٢]، خُصّ منها العبد بالقياس علىٰ الأمَة المنصوصة في قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِۚ﴾ [النساء: ٢٥] المخصِّص لعموم الآية.

٣- فصل
من خاصِّ القرآن ما كان مُخصِّصًا لعموم السنّة

وهو عزيز، ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، خَصّ عمومَ نهيِه[(١)] ﷺ عن الصلاة في الأوقات المكروهة بإخراج الفرائض.

﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، خَصّ عمومَ قولِه ﷺ: «أُمرتُ أنْ أقاتلَ الناس حتىٰ يقولوا لا إله إلا الله»[(٢)].

وقوله: ﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ...﴾ [التوبة: ٦٠] خصّ عمومَ قولِه ﷺ: «لا تحلُّ الصدقةُ لغنيٍ ولا لذي مِرَّة سَوِيّ»[(٣)].

وقوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا...﴾ [النحل: ٨٠] الآية، خصّ عمومَ قولِه ﷺ: «ما أُبينَ من حيٍّ فهو ميّت»[(٤)].

---

(١) روىٰ البخاري (٥٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أنّ رسول الله ﷺ نهىٰ عن الصلاة بعد الفجر حتىٰ تطلع الشمس، وبعد العصر حتىٰ تغرب الشمس...».

(٢) رواه البخاري (٢٥) من حديث ابن عمر، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة ﵁.

(٣) رواه أبوداود (١٦٣٤) والترمذي (٦٥٢) وصحّحه الألباني.

(٤) رواه أبوداود (٢٨٥٨) والترمذي (١٤٨٠) وابن ماجة (٣٢١٦) بلفظ: «ما قُطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة» وصحّحه الألباني.

وقوله: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات: ٩] خصّ عمومَ قولِه ﷺ: «إذا التقىٰ المسلمانِ بالسيف فالقاتلُ والمقتول في النار»(١).

٤- فروعٌ منثورةٌ تتعلّقُ بالعموم والخصوص

إذا سيق العامُّ للمدح أو الذم فهو **باقٍ علىٰ عمومه** إن لم يعارضه عامّ آخر لم يُسَقْ لذلك، [نحو]: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الإنفطار: ١٣، ١٤]، **ولا يعمُّ** إن عارضه ذلك، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦] فإنه سيق للمدح، وظاهره يعمُّ الأختين بمِلك اليمين جمعًا، وعارضه في ذلك: ﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين، ولم يسق للمدح.

ومثاله في الذمّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية، فإنه سيق للذم وظاهره يعمّ الحُلِيّ المباح، وعارضه في ذلك حديث جابر: «ليس في الحُلِيّ زكاة»(٢).

اختُلف في الخطاب الخاصّ به النبيّ ﷺ، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾، هل يشمل الأُمّة؟ فقيل: نعم؛ لأنّ أمرَ القدوة أمرٌ لأتباعه، والأصحُّ في الأصول المنع لاختصاص الصيغة به.

اختُلف في الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، هل يشمل الرسول ﷺ؟ علىٰ مذاهب: أصحُّها - وعليه الأكثرون - نعم؛ لعموم الصيغة له، أخرج ابن أبي

(١) رواه البخاري (٧٠٨٣) ومسلم (٢٨٨٨).

(٢) رواه الدارقطني (٢/ ٥٠٠)، وضعّفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٩٠٦).

حاتم[١] عن الزهري قال: «إذا قال الله: «يأيها الذين آمنوا افعلوا» فالنبيّ ﷺ منهم».

الأصحّ أنّ الخطاب ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد؛ لعموم اللفظ.

اختُلف في «مَنْ» هل تتناول الأنثىٰ؟ فالأصحّ نعم خلافًا للحنفية، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]. واختُلف في جمع الذكور السالم عل يتناولها؟ فالأصحّ لا، وإنما يدخلن فيه بقرينة، أما المكسّر فلا خلاف في دخولهن فيه.

اختلف في الخطاب بـ ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ هل يشمل المؤمنين؟ فالأصحّ لا؛ لأنّ اللفظَ قاصرٌ علىٰ من ذُكر. واختُلف في الخطاب بـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ هل يشمل أهل الكتاب؟ فقيل لا، بناء علىٰ أنهم غير مخاطبين بالفروع، وقيل نعم، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ خطاب تشريف لا تخصيص.

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٧٨٧)، قالوا في «ط. ج»: «في إسناده الوليد بن مسلم، مدلّس، وقد رواه بالعنعنة».

السادس والأربعون
في مُجمله ومُبيَّنه

المجمل مالم تتضح دلالته، وهو واقعٌ في القرآن، وفي جواز بقائه مجملًا أقوال أصحها: لا يبقىٰ المكلف بالعمل به بخلاف غيره. وللإجمال أسباب منها:

أ- **الاشتراك**، نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالقُرء موضوعٌ للحيْض والطهر، ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يحتمل الزوْج والوَليّ.

ب- **الحذف**، نحو: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، يَحتمل: «في» و«عن».

ج- **اختلاف مرجع الضمير**، نحو: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]، يحتمل عودُ ضمير «يرفعه» إلىٰ الله تعالىٰ، يحتمل عوده إلىٰ العمل، والمعنىٰ: العمل الصالح يرفع الكلم الطيب، يحتمل عوده إلىٰ الكلم الطيب، أي: الكلم الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح؛ لأنّه لا يصحّ العمل إلا مع الإيمان.

د- **احتمال العطف والاستئناف**، نحو: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧][1].

هـ- **غرابة اللفظ**، نحو: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

و- **عدم كثرة الاستعمال الآن**، نحو: ﴿يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾ [الشعراء: ٢٢٣]، أي:

---

(١) تم التفصيل في الآية في باب المحكم والمتشابه، فلتراجع.

يسمعون، ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، أي: متكبرًا، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ [الكهف: ٤٢].

ز- التقديم والتأخير، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: يسألونك عنها كأنّك حفيّ[1].

ح- قلب المنقول، نحو: ﴿سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، أي: سيناء، ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، أي: إلياس.

ط- التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر، نحو: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥].

فصل

التبيين قد يقع:

أ- مُتصلًا، نحو: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِۖ﴾، بعد قوله: ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ب- مُنفصلًا في آية أخرىٰ، نحو قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فسّره قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار: ١٧ - ١٩]. وقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، فسّره قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] الآية.

---

(١) ذُكر منه أمثلةٌ كثيرة في بابه، فلتراجع.

وقوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠]، عهده: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي﴾ [المائدة: ١٢] إلىٰ آخره، وعهدهم: ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَ...﴾ [المائدة: ١٢] إلىٰ آخره.

وقوله: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، دالٌّ علىٰ الرؤية، ويفسره قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقد أخرج ابن جرير[(١)] عن ابن عباس قال: «لا تحيط به». وأخرج[(٢)] عن عكرمة أنّه قيل له عند ذكر الرؤية: أليس قال ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾؟ فقال: «ألست ترىٰ السماء؟ أفكلّها ترىٰ!».

ج- **قد يقع التّبيينُ بالسنة**، مثل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، بيّنت السّنّة أفعال الصلاة والحجّ ونُصب الزّكوات في أنواعها.

تنبيه

اختُلف في آيات هل هي من قبيل المجمل أو لا:

منها آية السرقة، قيل: إنها **مجملة في اليدّ**؛ لأنها تطلق علىٰ العضو إلىٰ الكوع وإلىٰ المرفق وإلىٰ المنكب، **وفي القطع**؛ لأنه يطلق علىٰ الإبانة، وإبانة الشارع من الكوع تبيّن أنّ المراد ذلك، وقيل: لا إجمال فيها لأنّ القطعَ ظاهر في الإبانة.

ومنها: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، قيل: إنها مجملة لتردّدها بين مسح

(١) انظر: «جامع البيان» (١٢/ ١٣) (١٣٦٩٤).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٢٢/ ٥١٣).

الكلّ والبعض، ومسح الشارع الناصية مُبيِّن لذلك، وقيل: إنما هي لمطلق المسح.

ومنها: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، قيل: إنها مجملة لأنّ الربا: الزيادة، وما من بيع إلا وفيه زيادة، فافتقر إلىٰ بيان ما يحلُّ وما يحرُم، وقيل لا؛ لأنّ البيعَ منقولٌ شرعًا، فحُمل علىٰ عمومه مالم يقم دليل التّخصيص.

ومنها: الآيات التي فيها الأسماء الشرعية، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]. قيل إنها مجملة لاحتمال الصلاة لكلّ دعاء، والصوم لكلّ إمساك، والحج لكلّ قصد، والمراد بها لا تدلّ عليه اللغة فافتقر إلىٰ البيان. وقيل: لا، بل يحمل علىٰ كل ما ذكر إلا ما خُصّ بدليل.

السابع والأربعون
في ناسخه ومنسوخه

أفرده بالتصنيف خلائق لا يحصوْن، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو داود السجستاني وأبو جعفر النحاس وابن الأنباري ومكيّ وابن العربي وآخرون.

قال الأئمة: «لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ». وقال عليٌّ لقاضٍ: «أتعرفُ الناسخَ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت»[1].

وفي هذا النوع مسائل:

الأولى [في معنى النسخ]

يردُ النّسخ بمعنىٰ الإزالة، ومنه قوله ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ [الحج: ٥٢]. **والتّبديل**، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]. **والتّحويل**، كتناسخ المواريث، بمعنىٰ تحويل الميراث من واحد إلىٰ واحد. **والنّقل من موضع إلىٰ موضع**، ومنه نَسَخْتُ الكتاب، إذا نقلت ما فيه حاكيًا للفظه وخطّه. قال مكيّ: «وهذا الوجه لا يصحّ أنْ يكونَ في القرآن».

الثانية [حكمته وصوره]

النّسخُ مما خصَّ الله به هذه الأمة؛ لحكم منها التيسير، وقد أجمع المسلمون

---

(١) رواه البيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠٣٦٠).

علىٰ جوازه، وأنكره اليهود.

واختلف العلماء:

فقيل: «لا يُنسخ القرآن إلا بقرآن، لقوله تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]».

وقيل: «بل يُنسخ القرآنُ بالسنة؛ لأنها أيضًا من عند الله قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]»، وجُعل منه آية الوصية.

وقيل: «إذا كانت السنّة بأمر الله نسخت، وإن كانت باجتهاد فلا».

وقال الشافعي[١]: «حيث وقع نسخُ القرآن بالسنّة فمعها قرآنٌ عاضدٌ لها، وحيث وقع نسخُ السنّة بالقرآن فمعه سنّةٌ عاضدةٌ له ليتبين توافق القرآن والسنّة».
وقد بسطتُ فروع هذه المسألة في شرح منظومة «جمع الجوامع في الأصول».

الثالثة

لا يقعُ النسخ إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر، أمّا الخبر الذي ليس بمعنىٰ الطلب فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد.

الرابعة [في أقسام النسخ]

النسخ أقسام:

أ- نسخُ المأمور به قبل امتثاله، وهو النّسخ علىٰ الحقيقة، كآية النجوىٰ.

---

(١) انظر: «الرسالة» (١٠٦ - ١١٠).

ب- ما نُسخ مما كان شرعًا لمن قبلنا، كآية شرع القصاص والديّة، أو كان أُمر به أمرًا جُمْليًا كنسخ التوجّه إلىٰ بيت المقدس بالكعبة، وإنما يُسمىٰ هذا نسخًا تجوُّزًا.

ج- ما أُمر به لسبب ثم يزول السبب، كالأمر حين الضعف والقلّة بالصبر والصفح ثم نسخ بإيجاب القتال، وهذا في الحقيقة ليس نسخًا بل هو من قسم المُنْسأ، كما قال تعالىٰ: «أَوْ نُنْسِئْهَا» [البقرة: ١٠٦][1]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلىٰ أنْ يقوىٰ المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر علىٰ الأذىٰ، وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أنّ الآية في ذلك منسوخة بآية السيف. قال مكيّ: «ذكر جماعة أنّ ما ورد في الخطاب مشعر بالتوقيت والغاية مثل: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩]، محكمٌ غير منسوخ؛ لأنه مُؤجّلٌ بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه».

الخامسة

قال بعضهم[2]: «سور القرآن باعتبار الناسخ والمنسوخ أقسام: قسمٌ ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وقسمٌ فيه الناسخ والمنسوخ، وقسمٌ فيه الناسخ فقط، وقسمٌ فيه المنسوخ فقط».

---

(١) قرأ به ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون ﴿نُنسِهَا﴾ بضم النون وكسر السين من غير همزة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «الناسخ والمنسوخ لهبة الله» (ص: ٢٢).

السادسة [أقسام الناسخ]

قال مكيٌّ: «الناسخ أقسام: **فرضٌ نسخَ فرضًا** ولا يجوز العمل بالأول، كنسخ الحبس للزواني بالحد. **فرضٌ نسخَ فرضًا** ويجوز العمل بالأول، كآية المصابرة. **فرضٌ نسخَ ندبًا**، كالقتال كان ندبًا ثم صار فرضًا. **ندبٌ نسخَ فرضًا**، كقيام الليل نُسخ بقوله: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾ [المزّمِّل: ٢٠]».

السابعة

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب(١):

أحدها: ما نُسخ تلاوته وحكمه معًا

قالت عائشة: «كان فيما أُنزل: عشرُ رضعات معلومات، فنُسخن بخمس معلومات...»(٢). قال أبو موسى الأشعري: «نزلت ثم رفعت». وقال مكيّ: «هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو، والناسخ أيضًا غير متلو، ولا أعلم له نظيرًا». انتهى.

الضربُ الثاني: ما نُسخ حكمه دون تلاوته

فإن قلتَ ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟ فالجواب من وجهين: **أحدهما**: أنّ القرآنَ كما يُتلى ليُعرف الحكم منه والعمل به؛ فيُتلى لكوْنه كلام الله فيُثاب عليه، فتُركت التلاوة لهذه الحكمة. **والثاني**: أنّ النّسخَ غالبًا يكون للتّخفيف، فأبُقيت التلاوة تذكيرًا للنّعمةِ ورفعِ المشقة.

---

(١) انظر: «المرشد الوجيز» (ص: ٤٢).

(٢) رواه مسلم (١٤٥٢).

وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو علىٰ الحقيقة قليل جدًا؛ وإنْ أكثرَ الناسُ من تعداد الآيات فيه، والذي أورده المكثرون أقسام:

أ- **قسمٌ** ليس من النّسخ في شيء ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه، وذلك مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [المنافقون: ١٠]، ونحو ذلك، قالوا: «إنه منسوخٌ بآية الزكاة»، وليس كذلك، بل هو باقٍ، أما الأولىٰ فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإنفاق، وذلك يصلح أنْ يُفسّر بالزكاة، وبالإنفاق علىٰ الأهل، وبالإنفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة، وليس في الآية ما يدلّ علىٰ أنها نفقةٌ واجبةٌ غير الزكاة، والآية الثانية يصلُح حملُها علىٰ الزكاة، وقد فسّرت بذلك.

ب- **وقسمٌ** هو من المخصوص لا من المنسوخ، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر: ٢، ٣]، وقوله: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وغير ذلك من الآيات التي خُصّت باستثناء أو غاية، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ.

ومنه: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١] قيل: «إنّه نسخ بقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]»، وإنما هو مخصوص به.

جـ- **وقسمٌ** رفع ما كان عليه الأمر في الجاهليةِ أو في شرائعِ مَنْ قبلَنا أو في أول الإسلام، كإبطال نكاح نساء الآباء، ومشروعيةِ القِصاص والديّة، وحصرِ الطلاق في الثلاث، وهذا إدخاله في الناسخ قريبٌ ولكن عدم إدخاله أقرب؛ لأنّ ذلك لو عُدّ في الناسخ لعُدّ جميع القرآن منه.

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أوردها المكثرون الجمُّ الغفير، وبقي مما يصلُح عددٌ يسير:

فمن البقرة

قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠] الآية، قيل: «منسوخة بآية المواريث»، وقيل بحديث[(١)]: «ألا لا وصية لوارث»، وقيل بالإجماع. حكاه ابن العربي.

قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قيل: «منسوخ بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]»، وقيل: «مُحكمة».

وقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ﴾ [البقرة: ١٨٧] ناسخ لقوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] فيما كانوا عليه من تحريم الأكل والوطء بعد النوم.

قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، الآية منسوخةٌ بقوله: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] الآية. أخرجه ابن جرير[(٢)].

قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، منسوخٌ بآية ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، والوصيةُ منسوخةٌ بالميراث، والسّكنىٰ ثابتةٌ عند قومٍ منسوخةٌ عند آخرين بحديث[(٣)] «ولا سكنىٰ».

---

(١) رواه أبو داود (٢٨٧٠) والترمذي (٢١٢٠) وابن ماجة (٢٧١٤) وصحّحه الألباني.

(٢) انظر: «جامع البيان» (٤/ ٣١٣) (٤٠٩٧ - ٤٠٩٩).

(٣) رواه مسلم (١٤٨٠) وأبو داود (٢٢٨٨).

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، منسوخٌ بقوله بعده ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

من آل عمران

قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، قيل: «محكم»، وقيل: منسوخ بقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

من النّساء

قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣] منسوخٌ بقوله: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥]، منسوخٌ بآية النور.

من المائدة

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، منسوخٌ بإباحة القتال فيه.

قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، منسوخٌ بقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

من الأنفال

قوله تعالىٰ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآية منسوخةٌ بالآية بعدها.

من براءة

قوله تعالىٰ: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] منسوخةٌ بآيات العذر، وهو

قوله: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٌ...﴾ [الفتح: ١٧] الآية، وقوله: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ﴾ [التوبة: ٩١] الآيتين، وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ﴾ [التوبة: ١٢٢].

من النور

قوله تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةٗ...﴾ [النور: ٣] الآية، منسوخةٌ بقوله: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ﴾ [النور: ٣٢].

من الأحزاب

قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، الآية منسوخةٌ بقوله: ﴿إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ...﴾ [الأحزاب: ٥٠] الآية.

من المجادلة

قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ...﴾ [المجادلة: ١٢]، الآية منسوخةٌ بالآية بعدها.

من الممتحنة

قوله تعالىٰ: ﴿فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتۡ أَزۡوَٰجُهُم مِّثۡلَ مَآ أَنفَقُواْۚ﴾ [الممتحنة: ١١]، قيل: «منسوخ بآية السيف»، وقيل: «بآية الغنيمة»، وقيل: «محكم».

من المزمّل

قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ٢]، قيل: «منسوخٌ بآخر السورة ثم نُسخ الآخرُ بالصلوات الخمس».

ويُضم إلي [ذلك] قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١١٥]،

علىٰ رأي ابن عباس[١] أنها منسوخة بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤].

أما ما ورد في القرآن ناسخًا لما كان عليه الجاهلية أو كان في شرع من قبلنا أو في أول الإسلام فهو أيضًا قليلُ العدد، كنسخ استقبال بيت المقدس بآية القبلة[٢]، وصوم عاشوراء بصوم رمضان[٣].

فوائد

قال بعضهم: ليس في القرآن ناسخٌ إلا والمنسوخ قبلَه في الترتيب، إلا في آية العدّة في البقرة، وقوله: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، وآية الحشر في الفيء علىٰ رأي من قال إنها منسوخة بـ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم﴾ [الأنفال: ٤١]، وقوله: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، يعني الفضل من أموالهم، علىٰ رأي من قال إنها منسوخة بآية الزكاة.

قال شيذلة في البرهان: يجوزُ نسخُ النّاسخ فيصير منسوخًا، كقوله: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا﴾ [التوبة: ٤١]، ناسخٌ لآيات الكفِّ، منسوخٌ بآيات العذر.

قال ابن الحصّار: «إنما يُرجع في النّسخ إلىٰ نقلٍ صريحٍ عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: «آيةُ كذا نَسخت كذا»، ولا يُعتمد قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح».

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٠٦٠) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) رواه البخاري (٤٤٨٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٢٠٠١) ومسلم (١١٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الضرب الثالث: ما نُسخ تلاوته دون حكمه

وقد أورد بعضهم[١] فيه سؤالًا وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وأجاب صاحبُ «الفنون»: «بأنّ ذلك ليظهرَ به مقدارُ طاعة هذه الأمة في المسارعة إلىٰ بذل النّفوس من غير استفصال، كما سارع الخليلُ إلىٰ ذبح ولده بمنام، والمنامُ أدنىٰ طريقِ الوحي».

ومن أمثلة هذا الضرب قصة أصحاب بئر معونة الذين قُتلوا، في الصحيحين[٢] عن أنس قال: نزل فيهم قرآن قرأناه حتىٰ رُفع: «أن بلّغوا عنّا قومَنا أنّا لقينا ربّنا فرضي عنّا وأرضانا».

آية الرجم: عن زرّ بن حبيش قال: «قال لي أُبيّ بن كعب: آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»»[٣].

وعن أبي واقد الليثي قال: «كان رسولُ الله ﷺ إذا أُوحي إليه أتيناه فعلمنا مما أوحي إليه». قال: «فجئتُ ذات يوم فقال: «إنّ الله يقول: «إنا أنزلنا المال

---

(١) انظر: «البرهان» (٢/ ٣٧).

(٢) رواه البخاري (٣٠٦٤) ومسلم (٦٧٧).

(٣) رواه ابن حبان (٤٤٢٩) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط، والحاكم وصحّحه (٣٥٥٤) ووافقه الذهبي. وأخرج البخاري (٦٨٢٩) ومسلم (١٦٩١) وغيرهما من حديث عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «إنّ اللهَ قد بعثَ محمدًا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقِلناها، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشىٰ إنْ طالَ بالنّاس زمانٌ أنْ يقولَ قائلٌ: «ما نجدُ الرجمَ في كتاب الله»، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، وإنّ الرجم في كتاب الله حق...»، وهو عند ابن ماجة برقم (٢٥٥٣) وفيه: «وقد قرأتها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة»، وصحّحه الألباني.

لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو أنّ لابن آدم واديًا من ذهب لأحبَّ أنْ يكونَ إليه الثاني، ولو كان له الثاني لأحبَّ أنْ يكونَ إليهما الثالث، ولا يملأُ جوفَ ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله علىٰ من تاب»[1]. **وفي «المستدرك»**[2] عن حذيفة قال: «ما تقرءون ربعها». يعني براءة.

تنبيه

قال أبو بكر الرازي: «نسخُ الرسم والتلاوة إنما يكون بأنْ ينسيهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبِه في المصحف، فيندرسَ علىٰ الأيام كسائر كتب الله القديمة، ثم لا يخلو ذلك من أنْ يكونَ في زمان النبي ﷺ، حتىٰ إذا تُوفّيَ لا يكونُ متلوًّا من القرآن، أو يموت وهو متلوٌّ موجودٌ بالرسم ثم يُنسيه الله الناسَ ويرفعه من أذهانهم. وغيرُ جائزٍ نسخُ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ».

قال ابن الحصار في هذا النوع: «إن قيل كيف يقع النسخ إلىٰ غير بدل وقد قال تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]؟ فالجواب: أنّ كلَّ ما ثبت الآن في القرآن ولم يُنسخ فهو بدلٌ مما قد نُسخت

---

(١) رواه أحمد (٢١٩٠٦) وضعّفه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٤٦) وفي «الكبير» (٣/ ٢٤٧) (٣٣٠١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٤٠): «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح». وقد ذكره ابنُ حجر في «الفتح» (١١/ ٢٥٨) وقال مُعلّقا عليه: «ويحتملُ أنْ يكونَ هذا من القرآن، ويحتمل أنْ يكونَ من الأحاديث القدسية والله أعلم، وعلىٰ الأول فهو مما نسخت تلاوته جزمًا وإن كان حكمه مستمرًا».

(٢) رواه الحاكم وصحّحه (٣٢٧٤) ووافقه الذهبي.

تلاوته، وكلَّ ما نسخه الله من القرآن مما لا نعلمه الآن فقد أبدله بما علمناه وتواتر إلينا لفظه ومعناه».

الثامن والأربعون
في مُشْكِلِه ومُوهِمِ الاختلاف والتّناقض

أفرده بالتصنيف قطرب. والمراد به ما يُوهم التعارض بين الآيات، وكلامه تعالىٰ مُنزّهٌ عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، لكن قد يقعُ للمبتدئ ما يُوهم اختلافًا وليس به في الحقيقة، فاحتيج لإزالته، كما صُنّف في مختلفِ الحديث وبيانِ الجمع بين الأحاديث المتعارضة.

قال عبد الرزّاق في «تفسيره»[1]: «أنبأنا معمرُ عن رجل عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير قال: «جاء رجلٌ إلىٰ ابن عباس فقال: رأيتُ أشياءَ تختلفُ عليّ من القرآن، فقال ابن عباس: «ما هو، أشكٌّ؟»، قال: «ليس بشكّ، ولكنه اختلاف»، قال: «هات ما اختلف عليك من ذلك»، قال: «أسمعُ اللهَ يقول: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، فقد كتموا، وأسمعه يقول: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ثم قال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، وقال:

---

(١) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (١/ ٤٥٧) (٥٨٨) و«جامع البيان» (٨/ ٣٧٣) (٩٥٢١) وفي إسناده راوٍ مبهم، وقد وصله البخاري في «صحيحه» بعدما ذكره في «كتاب التفسير» باب «سورة حم السجدة» (٦/ ١٢٧)، وقال ابن حجر: «وصله أبو عبد الله البخاري، والحافظ أبو بكر البرقاني في كتاب المصافحة». انظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٣٠٠) وانظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٥٨).

﴿لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ حتىٰ بلغ ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٩ - ١١]، ثم قال في الآية الأخرىٰ: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، ثم قال: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، وأسمعه يقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾، ما شأنه يقول: ﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾؟!».

فقال ابن عباس: «أما قوله: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ فإنهم لما رأوْا يومَ القيامة، وأنّ الله يغفر الذنوبَ ولا يغفر شركًا، ولا يتعاظمه ذنبٌ أنْ يغفرَه، جحده المشركون رجاء أنْ يغفر لهم، فقالوا: «والله ربنا ما كنا مشركين»، فختم الله علىٰ أفواههم، فتكلّمت أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون، فعند ذلك «يودّ الذين كفروا وعصوْا الرسول لو تُسوىٰ بهم الأرض ولا يكتمون الله حديثًا».

«وأما قوله: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]؛ فإنّه إذا نُفخ في الصّور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنسابَ بينهم يومئذ ولا يتساءلون، ثم نُفخ فيه أخرىٰ فإذا هم قيام ينظرون، وأقبل بعضهم علىٰ بعض يتساءلون».

«وأما قوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ٩]؛ فإنّ الأرضَ خُلقت قبل السماء وكانت السماءُ دُخانًا، فسّواهن سبعَ سموات في يومين بعد خلق الأرض».

«وأما قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، يقول: جعل فيها جبلًا، وجعل فيها نهرًا وجعل فيها شجرًا، وجعل فيها بحورًا».

«وأما قوله: ﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾ فإنّ الله كان ولم يزل كذلك، وهو كذلك عزيز حكيم

عليم قدير، ولم يزل كذلك. فما اختلف عليك من القرآن فهو يُشبهُ ما ذكرتُ لك، وإنَّ الله لم يُنزل شيئًا إلا وقد أصاب الذي أراد، ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون». أخرجه الحاكم بطوله في المستدرك وصحّحه، وأصله في الصحيح[1].

قال ابن حجر في «شرحه»[2]: «حاصلُ ما فيه السؤالُ عن أربعةِ مواضع: **الأول:** نفيُ المساءلةِ يومَ القيامة وإثباتُها. **الثاني:** كتمانُ المشركين حالهم وإفشاؤه. **الثالث:** خلقُ الأرض أو السماء، أيُّهما تقدم؟. **الرابع:** الإتيانُ بحرف «كان» الدالّ علىٰ المضيّ مع أنّ الصفةَ لازمةٌ.

وحاصلُ جوابِ ابنِ عباسٍ عن الأول: أنّ نفيَ المساءلة فيما قبل النفخة الثانية، وإثباتها فيما بعد ذلك.

وعن الثاني: أنهم يكتمون بألسنتهم، فتنطقُ أيديهم وجوارحُهم.

وعن الثالث: أنّه بدأ خلقَ الأرضِ في يومين غير مدحوَّة، ثم خلق السموات فسوّاهن في يومين، ثم دحا الأرض بعد ذلك، وجعل فيها الرواسي وغيرها في يومين، فتلك أربعةُ أيامٍ للأرض.

وعن الرابع: بأنّ «كان» وإن كانت للماضي لكنّها لا تستلزم الانقطاعَ، بل المرادُ أنّه لم يزل كذلك.

فأما الأول: فقد جاء فيه تفسيرٌ آخر: «أنّ نفيَ المساءلة عند تشاغلِهم بالصّعقِ والمحاسبةِ والجوازِ علىٰ الصراط، وإثباتها فيما عدا ذلك»، وهذا

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٥٨).

منقولٌ عن السديّ. أخرجه ابن جرير[(١)]. ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس: «أنّ نفيَ المساءلة عند النفخة الأولىٰ، وإثباتها بعد النفخة الثانية»[(٢)].

وأما الثاني: فقد وردَ بأبسطَ منه فيما أخرجه ابن جرير[(٣)] عن ابن عباس قال: «إنّ اللهَ إذا جمع الناس يومَ القيامة قال المشركون: «إنّ الله لا يقبلُ إلا ممن وحّده، فيسألهم فيقولون: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]»، قال: «فيختم علىٰ أفواههم وتستنطق جوارحهم». ويؤيده ما أخرجه مسلم[(٤)] من حديث أبي هريرة، وفيه: «ثم يلقَىٰ الثالث فيقول: «يا ربِّ، آمنتُ بك وبكتابِك وبرسولِك»، ويُثني ما استطاع، فيقول: «الآنَ نبعثُ شاهدًا عليك»، فيذكر في نفسه: «من الذي يشهد عليّ؟!»، فيُختم علىٰ فِيهِ وتنطقُ جوارحُه».

وأما الثالث: ففيه أجوبةٌ أخرىٰ، منها: «أنّ «ثم» بمعنىٰ الواو» فلا إيراد، وقيل: «المراد ترتيب الخبر لا المخبر به، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]». وقيل: «علىٰ بابها، وهي لتعارف ما بين الخلقين لا للتراخي في الزمان»، وقيل: «خلق» بمعنىٰ «قدر».

وأما الرابع: وجواب ابن عباس عنه فيحتمل كلامُه أنّه أراد أنّه [سبحانه] سمّىٰ نفسَه «غفورًا رحيمًا» وهذه التسمية مضت؛ لأنّ التعلّق انقضىٰ، وأمّا

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٩/ ٧٢).

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: «جامع البيان» (٨/ ٣٧٤) (٩٥٢٢).

(٤) رواه مسلم (٢٩٦٨).

الصّفتان فلا تزالان كذلك لا ينقطعان. قاله الشمس الكرماني»[(١)].

موضعٌ آخر توقّف فيه ابن عباس: قال أبو عُبيْد[(٢)] [بسنده] عن ابن أبي مليكة قال: «سأل رجلٌ ابنَ عباس عن ﴿فِي يَوۡمٍ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [السجدة: ٥]، وقوله: ﴿فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٤]، فقال ابن عباس: «هما يومان ذكرهما الله تعالىٰ في كتابه؛ الله أعلم بهما».

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أيضًا: أنّ يومَ الألف هو مقدارُ سيرِ الأمر وعروجُه إليه، ويومَ الألف في سورة الحجّ هو أحدُ الأيام الستة التي خلق الله فيها السموات، ويومُ الخمسين ألفًا هو يوم القيامة. فأخرج عن ابن عباس أنّ رجلًا قال له: «حدّثني ما هؤلاء الآيات ﴿فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٤]، و﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ﴾ [الحج: ٤٧]»، فقال: «يومُ القيامة حسابُ خمسين ألف سنة، والسموات في ستة أيام، كلُّ يوم يكون ألف سنة، و﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾: ذلك مقدار المسير».

---

(١) إلىٰ هنا انتهىٰ كلام ابن حجر، وقال عقبه: «قاله الكرماني. قال: «ويحتمل أنْ يكونَ ابنُ عباس أجاب بجوابين، أحدهما: أنّ التسميةَ هي التي كانت وانتهت، والصفةُ لا نهاية لها، والآخر: أنّ معنىٰ «كان» الدوام، فإنّه لا يزالُ كذلك».

(٢) انظر: «فضائل القرآن» (١/ ٣٧٦).

فصلٌ [في أسباب الاختلاف]

قال الزركشي في «البرهان»[(١)]: «للاختلاف أسباب:

أحدها

وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتّى، كقوله في خلق آدم: ﴿مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٨]، ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١١]، ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤]، فهذه ألفاظٌ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأنّ الصّلصال غير الحمإ غير التراب، إلا أنّ مرجعها كلّها إلى التراب.

وكقوله ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]، وفي موضع: ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل: ١٠]، و«الجانّ»: الصغير من الحيّات، و«الثعبان»: الكبير منها؛ وذلك لأنّ خلْقَها خلقُ الثعبانِ العظيم، واهتزازَها وخفّتَها كاهتزاز الجانّ وخفّتِه.

الثاني

لاختلاف الموضوع، كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وقوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]. قال الحليمي: «فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه». وحمله غيره على اختلاف الأماكن؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يُسألون وفي آخر لا يُسألون. وقيل: «السؤال

(١) انظر: «البرهان» (٢/ ٥٤).

المثبت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفي سؤال المعذرة وبيان الحجة».

وكقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣] مع قوله: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، فالأولىٰ تُفهم إمكان العدْل والثانية تنفيه، والجواب: أنّ الأولىٰ في توْفِية الحقوق، والثانية في الميْل القلبي، وليس في قدرة الإنسان.

الثالث

لاختلافهما في جهتي الفعل، كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ...﴾ [الأنفال: ١٧] أُضيف القتلُ إليهم والرمي إليه ﷺ علىٰ جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع

لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، أي: سكارىٰ من الأهوال مجازًا، لا من الشراب حقيقةً.

الخامس

بوجهيْن واعتباريْن، كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨]، مع قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، فقد يُظنّ أنّ الوجلَ خلافُ الطمأنينة، وجوابه: أنّ الطّمأنينة تكونُ بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجلُ يكونُ عند خوْف الزّيْغ والذّهاب عن الهدىٰ، وقد جُمع بينهما في قوله: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الزمر: ٢٣].

ومما استشكلوه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥]، فإنّه يدلّ علىٰ حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشيئين، وقال: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، فهذا حصر آخر في غيرهما، **وأُجاب ابن عبد السلام** بأنّ: «**معنىٰ الآية الأولىٰ**: «وما منع الناس أنْ يؤمنوا إلا إرادة أنْ تأتيَهم سنّةُ الأوّلين من الخسف أو غيره، أو يأتيهم العذاب قُبُلًا في الآخرة»، فأخبر أنّه أرادَ أنْ يصيبَهم أحدُ الأمرين، ولا شكّ أنّ إرادة الله مانعةٌ من وقوع ما ينافي المراد. فهذا حصر في السبب الحقيقي؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة. **ومعنىٰ الآية الثانية**: «وما منع النّاس أنْ يؤمنوا إلا استغراب بعثه بشرًا رسولًا»؛ واستغرابهم ليس مانعًا حقيقيًا من الإيمان، بل عاديًا لجواز وجود الإيمان معه، بخلاف إرادة الله تعالىٰ؛ فهذا حصرٌ في المانع العاديّ، والأول حصرٌ في المانع الحقيقي، فلا تنافي». انتهىٰ.

ومما استُشكل أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]، إلىٰ غير ذلك من الآيات، ووجهُه أنْ المرادَ بالاستفهام هنا النّفي، والمعنىٰ: «لا أحد أظلم» فيكون خبرًا، وإذا كان خبرًا وأُخذت الآيات علىٰ ظواهرها أدّىٰ إلىٰ التناقص. وأجيب[1] بأوجه **منها**: تخصيص كل موضع بمعنىٰ صلته، أي لا أحد من المانعينَ أظلم

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٥٧٢).

ممن منع مساجد الله، ولا أحدَ من المفترين أظلم ممن افترىٰ علىٰ الله كذبًا.

ومنها: أنّ التّخصيص بالنسبة إلىٰ السّبق، لمّا لم يسبق أحدٌ إلىٰ مثله حُكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكًا طريقهم.

ومنها: أنّ نفيَ الأظلمية لا يستدعي نفيَ الظالمية؛ لأنّ نفيَ المقيّد لا يدلّ علىٰ نفي المطلق، وإذا لم يدلّ علىٰ نفي الظالمية لم يلزم التناقض؛ لأنّ فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وصار المعنىٰ لا أحد أظلم ممن افترىٰ وممن منع ونحوها، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية، كما إذا قلتَ: لا أحد أفقه منهم. وحاصل الجواب أنّ نفي التفضيل لا يلزم منه نفي المساواة.

وقال بعض المتأخرين: «هذا استفهامٌ مقصودٌ به التهويل والتفظيع، من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة، ولا نفيها عن غيره».

وقال الخطابيّ: «سأل رجلٌ بعضَ العلماء عن قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١] فأخبر أنّه لا يقسم به، ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، فقال: إنّ العربَ قد تدخل «لا» في أثناء كلامها وتلغي معناها، وأنشد فيه أبياتًا».

تنبيه [في الجمع بين آياتٍ ظاهرها التعارض]

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: «إذا تعارضت الآي وتعذّر فيها الترتيب والجمع طُلب التاريخ، وتُرك المتقدّم بالمتأخر، ويكون ذلك نسخًا، وإن لم يُعلم وكان الإجماع علىٰ العمل بإحدىٰ الآيتين عُلم أنّ الناسخ ما أجمعوا علىٰ العمل بها». قال: «ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوضعين».

قال غيره[١]: «وتعارُض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين، نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنّصب والجرّ[٢]، ولهذا جُمع بينهما بحمل النّصب على الغسل، والجرّ على مسح الخفّ».

وقال القاضي أبو بكر: «لا يجوز تعارضُ آيِ القرآن والآثار وما يوجبه العقل؛ فلذلك لم يجعل قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] مُعارضًا لقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠] لقيام الدليل العقلي أنّه لا خالق غير الله، فتعيّن تأويل ما عارضه، فيؤول «وتخلقون» على «تكذبون»، وتخلق على «تصور».

قال الكرماني[٣]: «﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]: الاختلاف على وجهيْن، **اختلاف تناقض**: وهذا ممتنع على القرآن، **واختلاف تلازم**: وهو ما يوافق الجانبين، كاختلاف وجوه القراءات، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ، والأمر والنهي، والوعد والوعيد».

---

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (٢/ ٥٢).

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٤).

(٣) انظر: «غرائب التفسير» (١/ ٣٠١).

التاسع والأربعون
في مُطلقه ومُقيّده

المُطلقُ: الدالُّ علىٰ الماهيّة بلا قيد، وهو مع المقيّد كالعامّ مع الخاصّ. قال العلماء[١]: «متىٰ وُجد دليلٌ علىٰ تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا؛ بل يبقىٰ المطلق علىٰ إطلاقه، والمقيّد علىٰ تقييده». والضّابطُ أنّ اللهَ إذا حكم في شيء بصفةٍ أو شرطٍ ثم وَردَ حكمٌ آخر مُطلقًا نُظِر، فإنْ لم يكن له أصلٌ يُردّ إليه إلا ذلك الحكم المقيّد وجب تقييده به، وإن كان له أصلٌ غيره لم يكن ردُّه إلىٰ أحدهما بأولىٰ من الآخر.

فالأول مثل: اشتراط العدالة في الشّهود علىٰ الرّجعة والفراق والوصيّة في قوله: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقد أطلق الشهادةَ في البيوع وغيرها في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦]، والعدالة شرطٌ في الجميع.

ومثل تقييده ميراثَ الزوجيْن بقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وإطلاقه الميراثَ فيما أُطلق فيه، وكذلك ما أُطلق من المواريث كلِّها بعد الوصيّة والدين.

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرّقبة المؤمنة، وإطلاقها في كفارة

---

(١) انظر: «الإبهاج في شرح المنهاج» (٢/ ١٩٩).

الظّهار واليمين، والمطلق كالمقيّد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] في الوضوء، وإطلاقه في التيمم.

وتقييد إحباط العمل بالردة بالموت علىٰ الكفر في قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] الآية، وأطلق في قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥].

وتقييد تحريم الدّم بالمسفوح في الأنعام، وأُطلق فيما عداها.

فمذهب الشافعي[١] حملُ المطلق علىٰ المقيّد في الجميع، ومن العلماء من لا يحمله، ويُجوّز إعتاقَ الكافرةِ في كفّارة الظّهار واليمين، ويكتفي في التيمّم بالمسح إلىٰ الكوعين، ويقول: «إنّ الردّةَ تحبط العمل بمجرّدها».

والثاني مثل: تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار، **وتقييده** بالتفريق في صوم التمتّع، وأطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان، فيبقىٰ علىٰ إطلاقه من جوازه مُتفرقًا ومتتابعًا، لا يمكن حمله عليهما لتنافي القيدَيْن[٢]، ولا علىٰ أحدهما لعدم المرجح.

---

(١) انظر: «المستصفىٰ» (١/ ٢٦٢) و«الإبهاج في شرح المنهاج» (٢/ ٢٠٢).

(٢) أي: التفريق والتتابع.

تنبيهان

الأول: حملُ المطلق علىٰ المقيّد هل هو من وضع اللّغة أو بالقياس؟ مذهبان، وجهُ الأول أنّ العربَ من مذهبها استحبابُ الإطلاق اكتفاءًا بالمقيَّد، وطلبًا للإيجاز والاختصار.

الثاني: ما تقدم محلّه، إذا كان الحكمان بمعنىٰ واحد، وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد. فأمّا إذا حُكم في شيء بأمور، ثم في أُخر ببعضها وسُكت فيه عن بعضها فلا يقتضي الإلحاق، كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة في الوضوء، وذكر في التيمّم عضويْن، فلا يقال بالحمل، ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضًا، وكذلك ذكر العتق والصوم والإطعام في كفارة الظهار، واقتُصر في كفّارة القتل علىٰ الأولين ولم يذكر الإطعام، فلا يقال بالحمل وإبدال الصيام بالطعام.

الخمسون
في منطوقِه ومفهومِه

المنطوق ما دلّ عليه اللفظ في محلّ النّطق، **فإن أفاد معنىٰ لا يحتمل غيره فالنصّ**، نحو: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌۗ﴾ [البقرة: ١٩٦]. **أو مع احتمال غيره احتمالًا مرجوحًا فالظّاهر**، نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فإنه يقال للإنقطاع طُهر، وللوضوء والغسل، وهو في الثاني أظهر. **فإن حُمل علىٰ المرجوح لدليل فهو تأويل**، [نحو]: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْۚ﴾ [الحديد: ٤]، فإنّه يستحيلُ حملُ المعيّة علىٰ القُرب بالذات؛ فتعيّن حملُه علىٰ القدرة والعلم والرعاية، وكقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فإنه يستحيل حملُه علىٰ الظاهر، لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة، فيحمل علىٰ الخضوع وحسن الخلق.

وقد يكون مُشتركًا بين حقيقتيْن أو حقيقة ومجاز، ويصحُّ حملُه عليهما جميعًا، ومن أمثلته: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فإنّه يحتمل: لا يضارِرُ الكاتبُ والشهيدُ صاحبَ الحقّ بجورٍ في الكتابة والشهادة، و«لا يضارَرُ» أي: لا يضرُّهما صاحبُ الحق بإلزامهما مالا يلزمُهُما وإجبارِهما علىٰ الكتابة والشهادة.

ثم إنْ توقّفت صحةُ دلالة اللّفظ علىٰ إضمارٍ سُمّيت «دلالةُ اقتضاء»، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلُها. **وإن لم تتوقف** ودلّ اللّفظُ علىٰ ما لم يقصد به سمّيت «دلالة إشارة»، كدلالة قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ

ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٨٧] علىٰ صحةِ صوْم من أصبح جنبًا، إذ إباحة الجماع إلىٰ طلوع الفجر تستلزم كوْنه جُنبًا في جزء من النهار[1]. وقد حُكي هذا الاستنباط عن محمّد بن كعب القُرَظي.

والمفهومُ ما دلّ عليه اللّفظ لا في محلّ النّطق. وهو قسمان:

مفهوم موافقة

ما يوافق حكمُه المنطوق، فإن كان أَوْلَىٰ سُمِّي «**فحوىٰ الخطاب**»، كدلالة ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ [الإسراء: ٢٣] علىٰ تحريم الضرب؛ لأنه أشدّ، وإن كان مساويًا سُمِّي «**لحن الخطاب**»، أي معناه، كدلالة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾ [النساء: ١٠] علىٰ تحريم الإحراق؛ لأنه مساوٍ للأكل في الإتلاف.

مفهوم مخالفة

ما يخالف حكمه المنطوق، وهو أنواع:

أ- **مفهوم صفة**، نعتًا كان أو حالًا أو ظرفًا أو عددًا، نحو: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، مفهومه أنّ غيرَ الفاسق لا يجب التبيُّن في خبره، فيجبُ قبولُ خبر الواحد العدل. ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: فلا يصحُّ الإحرام به في غيرها. ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: فالذكر عند غيره ليس مُحصّلًا للمطلوب. ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، أي: لا أقلّ ولا أكثر.

---

(١) أخرج الشيخان عن أمّ المؤمنين عائشة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حُلُم فيغتسل ويصوم». البخاري (١٩٣٠) ومسلم (١١٠٩).

ب- وشرط، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، أي: فغيرُ أولاتِ الحملِ لا يجبُ الإنفاقُ عليهنّ.

ج- وغاية، نحو: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، أي: فإذا نكحته تحلُّ للأول بشرطه.

د- وحصر، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، أي فغيره ليس بإله، ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: فغيره ليس بِوَليّ.

واختُلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم علىٰ أقوال كثيرة، والأصحُّ في الجملة أنها كلّها حجة بشروط، **منها**: ألا يكونَ المذكورُ خرج للغالب، ومن ثمّ لم يعتبر الأكثرون مفهوم قوله: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، فإنّ الغالبَ كوْن الربائب في حجور الأزواج، فلا مفهوم له. **ومنها**: ألا يكونَ موافقًا للواقع، ومن ثمّ لا مفهوم لقوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].

فائدة

قال بعضهم: «الألفاظُ إمّا أنْ تدلَّ بمنطوقها، أو بفحواها، أو باقتضائها وضرورتها، أو بمعقولها المستنبط منها». حكاه ابن الحصّار وقال: «هذا كلام حسن». قلتُ: فالأول دلالة المنطوق، والثاني دلالة المفهوم، والثالث دلالة الاقتضاء، والرابع دلالة الإشارة.

الحادي والخمسون
في وجوه مخاطباته

قال ابن الجوزي[(١)]: «الخطاب في القرآن علىٰ خمسة عشر وجهًا».

وقال غيره: علىٰ أكثر من ثلاثين وجهًا، [منها]:

أحدها: خطاب العامّ والمراد به العموم، كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٠].

الثاني: خطاب العامّ والمراد به الخصوص، كقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، لم يدخل فيه الأطفال والمجانين.

الثالث: خطاب العامّ الذي لم يقصد به مخاطب معيّن، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ﴾ [الحج: ١٨]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢].

الرابع: خطاب الخاصّ والمراد به الخصوص، كقوله: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة: ٦٧].

الخامس: خطاب الخاصّ والمراد العموم، كقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، والمراد سائر من يملك الطلاق.

السادس: خطاب العيْن، نحو: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَـٰنُوحُ

(١) انظر: «المدهش» (ص: ١٥).

ٱهۡبِطۡ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]، ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ﴾ [النمل: ١٠]، ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ولم يقع في القرآن الخطاب بـ «يا محمد»، بل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾، تعظيمًا وتشريفًا، وتعليمًا للمؤمنين ألا ينادوه باسمه.

السابع: خطاب العيْن والمرادُ به الغير، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، الخطاب له والمراد أمته؛ لأنّه ﷺ كان تقيًّا وحاشاه من طاعةِ الكفّار، ومنه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [يونس: ٩٤] المراد التعريض بالكفار.

أخرج ابن أبي حاتم[(١)] عن ابن عباس في هذه الآية قال: «لم يشك ﷺ ولم يسأل». ومنه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وأنحاء ذلك.

الثامن: خطاب الشّخص ثم العدول إلىٰ غيره، نحو: ﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ﴾ [هود: ١٤]، خُوطب به النّبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، بدليل ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]، ومنه: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا﴾، إلىٰ قوله: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ﴾ [الفتح: ٨، ٩] فيمن قرأ بالفوقية[(٢)].

التاسع: خطاب الجمع بلفظ الواحد، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الإنفطار: ٦].

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٩٨٦) (١٠٥٨٣).

(٢) اختلفوا في: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ﴾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الأربعة، وقرأ الباقون بالخطاب. انظر: «النشر» (٢/ ٣٧٥).

العاشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، نحو: ﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾ [هود: ١٤]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] فهو خطاب له ﷺ وحده، إذ لا نبي معه ولا بعده.

الحادي عشر: خطاب الاثنيْن بلفظ الواحد، كقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، أي: وياهرون؛ لأنه صاحب الرسالة والآيات وهارون تبع له، ومثله: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]، قيل: أفرده لأنّ اللهَ جعل الشقاءَ في معيشة الدنيا في جانب الرجال، وقيل: إغضاءً عن ذكر المرأة.

الثاني عشر: خطاب الجمع بعد الواحد، كقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأۡنٍ وَمَا تَتۡلُواْ مِنۡهُ مِن قُرۡءَانٍ وَلَا تَعۡمَلُونَ مِنۡ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١]. قال ابن الأنباري: «جمع في الفعل الثالث ليدل علىٰ أنّ الأمّة داخلون مع النّبيّ ﷺ، ومثله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]».

الثالث عشر: خطاب التلوين وهو الالتفات.

الرابع عشر: خطاب الجنس، كقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ١].

الخامس عشر: خطاب النوع، نحو: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٨٠].

السادس عشر: خطاب المعدوم ويصحّ ذلك تبعًا لموجود، نحو: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، فإنّه خطابٌ لأهل ذلك الزمان ولكلّ من بعدهم.

السابع عشر: خطاب الكرامة، كقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٤١].

الثامن عشر: خطاب التشريف، وهو كل ما في القرآن مخاطبة بـ «قُلْ»، فإنّه تشريفٌ منه تعالىٰ لهذه الأمّة بأنْ يخاطبها بغير واسطة.

التاسع عشر: خطاب التحبّب، نحو: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿يَـٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾ [لقمان: ١٦]، ﴿يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

العشرون: خطاب التّهييج، نحو: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

الحادي والعشرون: خطاب التّحنّن والاستعطاف، نحو: ﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣].

الثاني والعشرون: خطاب المدح، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المائدة: ١]، ولهذا وقع خطابًا لأهل المدينة: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ [الأنفال: ٧٤].

الثالث والعشرون: خطاب الذمّ، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [التحريم: ٧]، ﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، ولم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين، وجيء بلفظ الغيبة إعراضًا عنهم، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الرابع والعشرون: خطاب الإهانة، نحو: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾ [الحجر: ٣٤]، ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

الخامس والعشرون: خطاب التهكم، نحو: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

السادس والعشرون: خطاب التعجيز، نحو: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ﴾ [البقرة: ٢٣].

فائدة

قال بعضهم: «خطاب القرآن ثلاثة أقسام: قسمٌ لا يصحُّ إلا للنبي ﷺ، وقسمٌ لا يصلح إلا لغيره، وقسمٌ لهما».

فائدة

قال ابن القيم[(١)]: «تأمّل خطابَ القرآن تجد مَلِكًا له الملك كلّه، وله الحمد كلّه، أزمَّةُ الأمور كلّها بيده، ومصدرُها منه، ومردُّها إليه، مُستويًا علىٰ العرش، لا تخفىٰ عليه خافيةٌ من أقطارِ مملكته، عالمًا بما في نفوسِ عبيده، مُطّلعًا علىٰ أسرارهم وعلانيتهم، مُنفردًا بتدبير المملكة، يسمعُ ويرىٰ، ويُعطي ويمنع، ويُثيب ويُعاقب، ويُكرم ويُهين، ويخلق ويرزق، ويُميت ويُحيي، ويقدر ويقضي ويدبر. الأمورُ نازلةٌ من عنده دقيقُها وجليلها، وصاعدةٌ إليه، لا تتحركُ ذرةٌ إلا بإذنه، ولا تسقطُ ورقةٌ إلا بعلمه.

فتأمّل كيف تجده يُثني علىٰ نفسه، ويُمجّد نفسه، ويحمد نفسه، وينصحُ عبادَه، ويَدُلُّهم علىٰ ما فيه سعادتُهم وفلاحُهم، ويُرغّبهم فيه، ويُحذّرهم مما فيه هلاكُهم، ويتعرّف إليهم بأسمائه وصفاته، ويتحبّبُ إليهم بنِعمِه وآلائه، يُذكّرهم بنِعَمه عليهم، ويأمرُهم بما يستوجبون به تمامَها، ويُحذرهم من نِقَمه، ويُذكّرُهم بما أعدّ لهم من الكرامة إنْ أطاعوه، وما أعدّ لهم من العقوبة إن عَصَوْه، ويُخبرهم بصُنْعِهِ في أوليائه وأعدائه، وكيف كانت عاقبةُ هؤلاء وهؤلاء، ويُثني علىٰ أوليائه بصالحِ أعمالِهم وأحسنِ أوصافِهم، ويذمُّ أعداءَه بسيِّء أعمالِهم

---

(١) انظر: «الفوائد» (ص: ٢٨).

وقبيحِ صفاتِهم، ويضربُ الأمثال، ويُنوّع الأدلةَ والبراهين، ويُجيب عن شُبه أعدائه أحسنَ الأجوبة، ويُصدِّق الصّادق ويُكذِّب الكاذب، ويقولُ الحقَّ ويهدي السبيل، ويدعو إلىٰ دارِ السلام ويذكر أوصافَها وحُسنَها ونعيمَها، ويُحذّر من دار البوارِ ويذكرُ عذابَها وقُبحَها وآلامها، ويُذكّر عبادَه فقرَهم إليه وشدّةَ حاجتِهم إليه من كلّ وجه، وأنهم لا غنىٰ لهم عنه طرفةَ عيْن، ويُذكّرهم غناه عنهم وعن جميع الموجودات، وأنّه الغنيُّ بنفسه عن كلّ ما سواه، وكلّ ما سواه فقيرٌ إليه، وأنّه لن ينالَ أحدٌ ذرةً من الخير فما فوقها إلا بفضله ورحمته، ولا ذرةً من الشرّ فما فوقها إلا بعدله وحكمته.

وتشهدُ مِنْ خطابِه عتابَه لأحبابه ألطفَ عتاب، وأنّه مع ذلك مُقيل عثراتِهم، وغافرُ زلاتِهم، ومُقيم أعذارِهم، ومُصلحُ فسادِهم، والدافعُ عنهم، والحامي عنهم، والناصرُ لهم، والكفيلُ بمصالحهم، والمنجّي لهم من كلِّ كرب، والموفي لهم بوعدِه، وأنّه وليُّهم الذي لا وليّ لهم سواه، فهو مولاهم الحقُّ، ونصيرُهم علىٰ عدوّهم، فنِعمَ المولىٰ ونِعمَ النصير.

وإذا شهدت القلوبُ من القرآن ملكًا عظيمًا جوادًا رحيمًا جميلًا هذا شأنُه، فكيف لا تُحبّه وتتنافسُ في القرب منه، وتُنفقُ أنفاسها في التودّد إليه، ويكون أحبَّ إليها من كلِّ ما سواه، ورضاهُ آثرُ عندها من رضا كلّ من سواه؟ وكيف لا تلهجُ بذكره، ويصير حبُّه والشوقُ إليه والأُنسُ به هو غذاؤها وقُوتها ودواؤها، بحيثُ إن فقدت ذلك فَسَدَت وهَلَكَت ولم تنتفع بحياتها؟!».

الثاني والخمسون
في حقيقته ومجازه

مباحث الباب:

١- الخلافُ في المجاز.

٢- أقسام المجاز: (مجاز التركيب وهو أربعة أنواع، ومجاز المفرد وهو عشرون نوعًا).

٣- أنواعٌ مُختلَف في عدّها من المجاز.

٤- خاتمة في مجاز المجاز.

[١- الخلاف في وقوع المجاز في القرآن]

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي كلُّ لفظٍ بقِيَ علىٰ موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثرُ الكلام. **وأمّا المجازُ** فالجمهور أيضًا علىٰ وقوعه فيه، وأنكره جماعة منهم: ابن القاص من الشافعية، وابن خُويز منداد من المالكية، وشُبْهَتُهم «أنّ المجازَ أخو الكذِب، وأنّ المتكلّم لا يعدلُ إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محالٌ علىٰ الله تعالىٰ»، وهذه شبهةٌ باطلةٌ، فقد اتّفق البُلَغاء علىٰ أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة.

وقد أفرده بالتصنيف الإمامُ عزُّ الدين بن عبد السلام، ولخّصتُه مع زياداتٍ كثيرةٍ في كتاب سمّيته «مجاز الفرسان إلىٰ مجاز القرآن».

[٢- قِسمي المجاز]

وهو قسمان:

الأول

مجازُ التركيب، ويُسمّىٰ: «مجاز الإسناد» و«المجاز العقلي»، وعلاقتُه الملابسة، وذلك أنْ يُسند الفعلُ أو شَبَهه إلىٰ غير ما هو له أصالةً لملابسته له، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، نُسبت الزيادة - وهي فعل الله - إلىٰ الآيات لكونها سببًا لها. ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، نُسب الذبح وهو فعل الأعوان إلىٰ فرعون، والبناء وهو فعل العَمَلَة إلىٰ هامان، لكونهما آمرين به. ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١]، أي: عُزم عليه، بدليل: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وهذا القسم أربعة أنواع:

أحدها: ما طرفاه حقيقيّان، كالآية المصدّر بها، وكقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

ثانيها: مجازيّان، نحو: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: ما ربحوا فيها، وإطلاقُ الربح والتجارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها: ما أحدُ طرفيْه حقيقيٌّ دون الآخر، كقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الروم: ٣٥]، أي: برهانًا، ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦ تَدْعُواْ﴾ [المعارج: ١٦]، فإن الدعاء من النار مجاز، ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩]، أي كما أنّ الأمّ كافلةٌ لولدها وملجأ له، كذلك النّار

للكافرين كافلةٌ ومأوىٰ ومرجع.

القسم الثاني

المجاز في المفرد، ويسمّىٰ: «اللغويّ»، وهو استعمال اللفظ في غير ما وُضع له أولًا، وأنواعُه كثيرة:

أحدها: الحذف، وسيأتي مبسوطًا في نوع المجاز.

الثاني: الزيادة، وسبق تحريرُ القول فيها في نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكلّ علىٰ الجزء، نحو: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، أي: أناملهم، والتعبير عنها بالأصابع مبالغةً.

الرابع: عكسه، نحو: ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥۗ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ﴾ [الغاشية: ٨]، عبّر بالوجوه عن جميع الأجساد. ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، نسب ذلك إلىٰ الأيدي لأنّ أكثر الأعمال تزاول بها. ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمّل: ٢]، ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَٱسۡجُدۡ لَهُۥ﴾ [الإنسان: ٢٦]، أطلق كُلًّا من القيام والقراءة والركوع والسّجود علىٰ الصّلاة وهو بعضُها.

الخامس: إطلاق اسم الخاصّ علىٰ العامّ، نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: رسله.

السادس: عكسه، نحو: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [الشورىٰ: ٥]، أي: المؤمنين، بدليل: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْۖ﴾ [غافر: ٧].

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم.

الثامن: عكسه، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، أي: هل يفعل، أطلقَ الاستطاعةَ على الفعل لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبَّب على السبب، نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣]، ﴿قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، أي: مطرًا يتسبّب عنه الرزق واللباس. ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣]، أي: مؤنة من مهر ونفقة.

العاشر: عكسه، نحو: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، أي: القبول والعمل به؛ لأنّه مُسبَّب عن السّمع.

الحادي عشر: تسميةُ الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ[1]. ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، أي: الذين كانوا أزواجهن. ﴿مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤]، باعتبار ما كان في الدنيا من الإجرام.

الثاني عشر: تسميتُه باسم ما يؤول إليه، نحو: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، أي: عنبًا يؤول إلى الخمرية، ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، سماه زوجًا لأن العقد يؤول إلى زوجية.

الثالث عشر: إطلاقُ اسمِ الحالِ على المحلّ، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أي: في الليل. ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ﴾ [الأنفال: ٤٣] أي: عينك.

---

(١) أخرج أبو داود وغيره من حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا يُتمَ بعد احتلام». رواه أبو داود (٢٨٧٣) وصحّحه الألباني.

علىٰ قول الحسن[(١)].

الرابع عشر: عكسه، نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧]، أي: أهل ناديه، أي: مجلسه، ومنه التعبير بالقلب عن العقل، نحو: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وبالأفواه عن الألسن، نحو: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وبالقرية عن ساكنيها، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقد اجتمع هذا النوع وما قبله في قوله تعالىٰ: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، فإنّ أخذَ الزينةِ غيرُ ممكن لأنّها مصدرٌ، فالمراد محلُّها فأُطلق عليه اسم الحال، وأخذُها للمسجد نفسُه لا يجب، فالمرادُ الصلاة فأُطلق اسم المحِلّ علىٰ الحال.

الخامس عشر: تسميةُ الشيء باسم آلته، نحو: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، أي: بلغة قومه.

السادس عشر: وباسم ضدّه، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، والبشارة حقيقةً في الخبر السارّ.

السابع عشر: إضافةُ الفعل إلىٰ ما لا يصحّ منه تشبيهًا، نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، وَصفَه بالإرادة - وهي من صفات الحي - تشبيهًا لميْله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاقُ الفعل والمراد مقاربتُه وإرادتُه، نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢]، أي: قاربن انقضاءَ العدّة؛ لأنّ الإمساكَ لا

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٧٠٩) (٩١١٩).

يكونُ بعدَه، وهو في: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] حقيقة.

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦]، أي: أردتم القيام، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، أي: أردنا إهلاكها، وإلا لم يصحّ العطف بالفاء.

التاسع عشر: القلب، إمّا قلبُ إسناد، نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، أي: لتنوء العصبة بها، ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، أي: لكلّ كتابٍ أجلٌ. **أو قلبُ عطف،** نحو: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، أي: تدلّى فدنا. **أو قلبُ تشبيه،** وسيأتي في نوعه.

العشرون: إقامةُ صيغةٍ مقام أخرىٰ، وتحتَه أنواعٌ كثيرة:

منها: إطلاقُ المصدر علىٰ الفاعل، نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ [الشعراء: ٧٧]، ولهذا أفرده. **وعلىٰ المفعول،** نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي: من معلومه، ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، أي: مصنوعه، ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: مكذوب فيه.

ومنها: إطلاقُ البُشرىٰ علىٰ المبشّر به، والهوىٰ علىٰ المهويّ، والقولِ علىٰ المقول.

ومنها: إطلاقُ الفاعلِ علىٰ المصدر، نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢]، أي: تكذيب. **والمفعول علىٰ المصدر،** نحو: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي: الفتنة، علىٰ أن الباء غير زائدة.

ومنها: إطلاق فاعل علىٰ مفعول، نحو: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، أي: مدفوق، ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أي: مأمونًا فيه. **وعكسه،** نحو:

﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: ٦١]، أي: آتيًا.

ومنها: إطلاق «فعيل» بمعنىٰ «مفعول»، نحو: ﴿وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٥].

ومنها: إطلاقُ واحدٍ من المفرد والمثنّىٰ والجمع علىٰ واحدٍ منها، **مثال إطلاق المفرد علىٰ المثنىٰ:** ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، أي يرضوهما، فأفرد لتلازم الرضاءين.

وعلىٰ الجمع: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ٢] بدليل الاستثناء منه، ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، أي: الأناسي بدليل: ﴿إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢].

ومثال إطلاق المثنىٰ علىٰ المفرد: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤] أي: ألقِ، ومنه كلّ فعل نُسب إلىٰ شيئيْن وهو لأحدهما فقط، نحو: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما وهو الملح دون العذب، ونظيره: ﴿وَتَسۡتَخۡرِجُونَ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَاۖ﴾ [فاطر: ١٢] وإنما تخرج الحلية من الملح، ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]، والنّاسي يُوشع، بدليل قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والتعجيل في اليوم الثاني.

ومثال إطلاقه علىٰ الجمع: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، أي: كرّات؛ لأنّ البصرَ لا يُحسر إلا بها.

ومثال إطلاق الجمع علىٰ المفرد: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، أي

أرجعني، وجُعل منه: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أي: جبريل[1]، ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، والقاتل واحد.

ومثالُ إطلاقِه على المثنّى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ﴿قَالُواْ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، أي: أخَوَان.

ومنها: إطلاق الماضي على المستقبل لتحقّق وقوعه، نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، أي: الساعة، ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]. **وعكسه**؛ لإفادة الدّوام والاستمرار، نحو: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: تَلَتْ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: علم، ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: قتلتم.

ومنها: إطلاق الخبر على الطلب أمرًا أو نهيًا أو دعاءً، مبالغةً في الحثّ عليه حتى كأنّه وقع. قال الزمخشري[2]: «ورود الخبر والمراد الأمر أو النّهي أبلغُ من صريح الأمر أو النّهي؛ كأنه سورع فيه إلى الامتثال». نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، أي: لا تُنفقوا إلا ابتغاء وجه الله، ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسسه، ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢]، أي اللّهم اغفر لهم. **وعكسه**، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، أي: يمدّ، ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف: «فناداه». انظر: «النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٩).

ومنها: وضع النداء موضع التعجّب، نحو: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠]، قال ابن خالويه: «الحسرة لا تنادىٰ، وإنما المعنىٰ علىٰ التعجّب».

ومنها: وضع جمعُ القلّة موضع الكثرة، نحو: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وغرف الجنّة لا تحصىٰ، ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]. **وعكسه**، نحو: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ومنها: تذكير المؤنّث علىٰ تأويله بمذكر، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: وعْظٌ، ﴿وَأَحۡيَيۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗاۚ﴾ [ق: ١١]، علىٰ تأويل البلدة بالمكان. قال الشريف المرتضىٰ في قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]: «الإشارة للرحمة، وإنما لم يقل «ولِتلك»؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، ولأنّه يجوز أن يكون في تأويل «أنْ يرحم»».

ومنها: تأنيث المذكر، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١١]، أنّث «الفردوْس» وهو مذكر حملًا علىٰ معنىٰ الجنّة، وقد قدّمنا في القواعد المهمة قاعدة في التذكير والتأنيث.

ومنها: التغليب، نحو: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ كَانَتۡ مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، والأصل «القانتات» و«الغابرات»، فعدَّت الأنثىٰ من المذكر بحكم التغليب. ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النحل: ٤٩]، غلّب غير العاقل، حيث أتىٰ بـ «ما» لكثرته، وفي آية أخرىٰ[1] بـ «من»، فغلّب العاقل لشرفه. ﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

---

(١) هي قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحج: ١٨].

مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾ [الأعراف: ٨٨]، أُدخل «شعيبٌ» في «لتعودُنّ» بحكم التغليب، إذ لم يكن في ملتهم أصلًا حتىٰ يعود فيها، وكذا قوله ﴿إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم﴾ [الأعراف: ٨٩]. ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١]، عُد منهم بالاستثناء تغليبًا لكونه كان بينهم.

ومنها: استعمال حروف الجرّ في غير معانيها الحقيقية. كما تقدم في النوع الأربعين.

ومنها: استعمال صيغة «افعل» لغير الوجوب، وصيغة «لا تفعل» لغير التحريم، وأدوات الاستفهام لغير طلب التّصور والتّصديق، وأداة التّمنّي والتّرجّي والنداء لغيرها. كما سيأتي كل ذلك في الإنشاء.

ومنها: التضمين؛ وهو إعطاء الشيء معنىٰ الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء. **أما الحروف**: فتقدّم في حروف الجرّ وغيرها. **وأما الأفعال**: فأن يُضَمَّن فعلٌ معنىٰ فعل آخر، فيكون فيه معنىٰ الفعليْن معًا، بأنْ يأتيَ الفعلُ مُتعديًا بحرف ليس من عادته التعدّي به، فيحتاج إلىٰ تأويله أو تأويل الحرف ليصحّ التعدي به، والأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف، مثاله: ﴿عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، فـ «يشرب» إنما يتعدىٰ بـ «من»، وتعديته بالباء إما علىٰ تضمينه معنىٰ «يُروي» و«يلتذ»، أو تضمين الباء معنىٰ «مِنْ». ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فـ «الرفثُ» لا يتعدىٰ بـ «إلىٰ» إلا علىٰ تضمّن معنىٰ الإفضاء. **وأما في الأسماء**: فأن يُضَمَّنَ اسمٌ معنىٰ اسم؛ لإفادة معنىٰ الاسميْن معًا، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ضمَّن «حقيق» معنىٰ «حريص» ليفيدَ أنّه محقوقٌ بقول الحقّ وحريصٌ عليه.

٣- فصلٌ في أنواع مُختَلَفٌ في عدِّها من المجاز

وهي ستة:

١- **الحذف**، فالمشهور أنّه من المجاز، وأنكره بعضهم؛ لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه، والحذف ليس كذلك.

٢- **التأكيد**، زعم قومٌ أنّه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول، والصحيح أنّه حقيقة.

٣- **التشبيه**، زعم قومٌ أنه مجاز، والصحيح أنّه حقيقة.

٤- **الكناية**، وفيها أربعة مذاهب، **أحدها**: أنها حقيقة، وقال ابن عبد السلام: «وهو الظاهر؛ لأنها استُعملت فيما وضعت له وأريد بها الدلالة علىٰ غيره. **الثاني**: أنها مجاز. **الثالث**: أنها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب «التلخيص». **الرابع**: أنها تنقسم إلىٰ حقيقة ومجاز، وهو اختيار الشيخ تقي الدين السّبكي.

٥- **التقديم والتأخير**، عدّه قوم من المجاز، وقال في البرهان: «الصحيحُ أنّه ليس منه».

٦- **الالتفات**، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: «وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد».

٤- خاتمة [في مجاز المجاز]

مجاز المجاز: هو أنْ يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة

بالنسبة إلىٰ مجاز آخر، فيتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما، كقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فإنّه مجازٌ عن مجاز، فإنّ الوطء تُجوّز عنه بالسّر لكوْنه لا يقع إلا في السّر، وتُجوّز به عن العقد؛ لأنه مُسبَّب عنه، والمعنىٰ «لا تواعدوهن عقد نكاح».

وجعل منه ابن السيد[1]: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، فإنّ المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرعِ المُتّخَذِ منه الغزل المنسوج منه اللباس.

(١) انظر: «الإنصاف» (ص: ٨٠).

الثالث والخمسون
في تشبيهه واستعاراته

مباحث الباب:

١- التشبيه، أقسامه، قواعد فيه.

٢- الإستعارة، أركانها، وأقسامها.

١- التشبيه

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرِّد[(١)]: «لو قال قائل هو أكثر كلام العرب لم يُبعد». وقد أفرد تشبيهاتِ القرآن بالتّصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي في كتاب سمّاه «الجمان».

وقال ابن أبي الإصبع[(٢)]: «هو إخراج الأغمض إلىٰ الأظهر».

وقال بعضهم: «هو أنْ تُثبت للمشبَّه حُكمًا من أحكام المشبَّه به، والغرض منه تأنيس النفس بإخراجها من خفيٍّ إلىٰ جليّ». وقيل: «الكشف عن المعنىٰ المقصود مع الاختصار».

---

(١) انظر: «الكامل» (٣/ ٧٠).

(٢) انظر: «تحرير التحبير» (١/ ١٥٩).

وأدواته حروف وأسماء وأفعال:

فالحروف: «الكاف»، نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، و«كأنّ»، نحو: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

والأسماء: «مثل» و«شبه» ونحوهما مما يُشتقّ من المماثلة والمشابهة، نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَثَلِ رِيحٖ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧].

والأفعال، نحو: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، ﴿يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً﴾ [النور: ٣٩].

ذكرُ أقسامه

ينقسم التشبيه باعتبارات:

الأول

باعتبار طرفيه إلىٰ أربعة أقسام، لأنهما إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي، أو عكسه.

مثال الأول: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠].

ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾ [البقرة: ٧٤]، كذا في البرهان(١)، وكأنّه ظنّ أنّ التشبيهَ واقعٌ في القسوة، وهو غير ظاهر، بل هو واقعٌ بين القلوب والحجارة، فهو من الأول.

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ٤٢٠).

ومثال الثالث: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ومثال الرابع لم يقع في القرآن، وقد اختُلف في قوله تعالىٰ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٌ لَّهُنَّۗ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الثاني

ينقسم باعتبار وجهه إلىٰ:

أ- مفرد.

ب- مركّب: أنْ يُنتزع وجهُ الشّبهِ من أمورٍ مجموع بعضها إلىٰ بعض، **كقوله:** ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [يونس: ٢٤]، فإنّ فيه عشر جُمَل وقعَ التركيبُ من مجموعها، بحيث لو سقط منها شيء اختلّ التشبيه؛ إذ المقصود تشبيه حالِ الدنيا في سرعة تقضّيها وانقراض نعيمها واغترار الناس بها بحال ماء نزل من السماء، وأنبتَ أنواعَ العشب، وزيّن بزخرفها وجهَ الأرض، كالعروس إذا أخذت الثيابَ الفاخرة، حتىٰ إذا طمعَ أهلُها فيها، وظنّوا أنها مُسلّمة من الجوائح أتاها بأسُ الله فجأةً فكأنها لم تكن بالأمس.

وقوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ﴾ [النور: ٣٥] الآية، فشبّه نورَه الذي يُلقيه في قلب المؤمن بمصباح اجتمعت فيه أسبابُ الإضاءة، إمّا بوضْعِه في مشكاة - وهي الطاقة التي لا تنفد - لتكونَ أجمعَ للبصر، وقد جُعل فيها مُصباح في داخل زجاجةٍ تُشبهُ الكوكب الدريّ في صفائها، ودُهِن المصباحُ من أصفىٰ الأدهان وأقواها وقودًا؛ لأنّه من زيت شجرة في وسط الرّاح، لا شرقية

ولا غربية، فلا تصيبُها الشمسُ في أحد طرفي النهار، بل تصيبُها أعدلَ إصابة، وهذا مثلٌ ضربَه اللهُ للمؤمن.

ثم ضرب للكافر مثلين، أحدُهما: ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩]، والآخر: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ...﴾ [النور: ٤٠] إلىٰ آخره، وهو أيضًا تشبيه تركيب[١].

الثالث

ينقسم باعتبار آخر إلىٰ أقسام:

أحدها: تشبيه ما تقع عليه الحاسّة بما لا تقع، اعتمادًا علىٰ معرفة النّقيض والضد، كقوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، شَبَّه بما لا يُشكُّ أنّه منكرٌ قبيح.

ثانيها: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسّة بما تقع عليه، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ...﴾ [النور: ٣٩] الآية، أخرج ما لا يُحس وهو الإيمان إلىٰ ما يُحس وهو السّراب، والمعنىٰ الجامع: بطلان التوهّم مع شدّة الحاجة.

ثالثها: إخراج ما لم تجرِ العادة به إلىٰ ما جرت، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١]، والجامعُ بينهما الارتفاع في الصورة.

رابعها: إخراج ما لا يُعلم بالبديهة إلىٰ ما يُعلم بها، كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١]، والجامعُ العِظم، وفائدته التّشويق.

---

(١) وكذلك فقد ضرب سبحانه للمنافقين مثليْن، المثلَ الناريٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، والمثلَ المائىٰ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩].

خامسها: إخراج ما لا قوةَ له في الصفة إلىٰ ما له قوة فيها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، والجامع فيهما العِظَم، والفائدةُ إبانةُ القدرة علىٰ تسخير الأجسام العِظام في ألطف ما يكون من الماء.

وعلىٰ هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن.

الرابع

ينقسمُ باعتبار آخر إلىٰ مؤكَّد، وهو ما حذفت فيه الأداة، نحو: ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، أي: مثل مرّ السحاب، ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

ومُرسل، وهو ما لم تُحذف، كالآيات السابقة. والمحذوف الأداة أبلغُ، لأنّه نزّل فيه الثاني منزلة الأول تجوّزًا.

قاعدة

الأصلُ دخول أداة التشبيه علىٰ المشبه به.

وقد تدخل علىٰ المشبّه: **إمّا لقصد المبالغة**، فيُقلب التشبيه، ويُجعل المشبّه هو الأصل، نحو: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥]، الأصل أنْ يقولوا: «إنما الربا مثل البيع»؛ لأنّ الكلامَ في الربا لا في البيع، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، فإنّ الظاهرَ العكس؛ لأنّ الخطاب لعبدة الأوثان الذين سموْها آلهةً تشبيها بالله سبحانه وتعالىٰ، وغلوْا في عبادتهم حتىٰ صارت عندهم أصلًا في العبادة، فجاء الرد علىٰ وفق ذلك. **وإما لوضوح الحال**،

نحو: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإنّ الأصل: «وليس الأنثىٰ كالذكر»، وإنما عُدل عن الأصل لأنّ المعنىٰ: «وليس الذكرُ الذي طلبتُ كالأنثىٰ التي وُهبتُ».

وقد تدخل علىٰ غيرهما اعتمادًا علىٰ فهم المخاطب، نحو: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [الصف: ١٤] الآية، المراد: «كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطبي عيسىٰ إذ قالوا...».

قاعدة

القاعدة في المدح تشبيه الأدنىٰ بالأعلىٰ، وفي الذمّ تشبيه الأعلىٰ بالأدنىٰ، فيُقال في المدح: حصىً كالياقوت، وفي الذم: ياقوتٌ كالزجاج، ومنه: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أي: في النزول لا في العلو، ﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، أي: لا نجعلهم كذلك في سوء الحال.

٢- فصلٌ [في الاستعارة]

هي مجاز علاقته المشابهة، ويُقال في تعريفها: اللّفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي. وقد أنكرها قومٌ بناءً علىٰ إنكارهم المجاز.

وقال بعضهم[1]: «حقيقةُ الاستعارة أنْ تُستعار الكلمة من شيء معروفٍ بها إلىٰ شيء لم يُعرف بها، وحكمةُ ذلك إظهارُ الخفيّ وإيضاحُ الظاهر الذي ليس بجلي، أو حصول المبالغة أو المجموع.

(١) هو الزركشي، انظر: «البرهان» (٣/ ٤٣٣).

مثال إظهار الخفي: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤]، فإن حقيقته: «وإنه في أصل الكتاب»، فاستُعير لفظ الأم لأنّ الأولاد تنشأ من الأم، كما تنشأ الفروع من الأصول، وحكمة ذلك تمثيلُ ما ليس بمرئي حتىٰ يصير مرئيًا، فينتقل السامعُ من حدّ السماع إلىٰ حدّ العيان، وذلك أبلغُ في البيان.

ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جليًا: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فإنّ المرادَ أمر الولد بالذلّ لوالديه رحمةً، وتقدير الاستعارة القريبة: «واخفض لهما جانب الذلّ»، أي: «اخفض جانبك ذُلًا»، وحكمةُ الاستعارة في هذا جعلُ ما ليس بمرئي مرئيًا لأجل حُسن البيان، استُعير لفظ «الجَناح» لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب، والمراد: خفضٌ يَلصق الجانبَ بالأرض، ولا يحصل ذلك إلا بذكر الجناح كالطائر».

ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]، وحقيقته: وفجّرنا عيونَ الأرض، ولو عُبّر بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المُشعر بأنّ الأرض كلّها صارت عيونًا.

فرعٌ [في أركان الاستعارة وأقسامها]

أركان الاستعارة ثلاثة: **مستعار**: وهو لفظ المشبّه به، **ومُستعار منه**: وهو معنىٰ اللفظ المشبّه، **ومُستعار له**: وهو المعنىٰ الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبارات:

[القسم الأول]

تنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلىٰ خمسة أقسام:

أحدها: استعارةُ محسوسٍ لمحسوسٍ بوجهٍ محسوسٍ، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فالمستعار منه: هو النار، والمستعار له: الشيْب، والوجه: هو الانْبساط ومشابهة ضوْء النار لبياض الشيْب، وكل ذلك محسوسٌ، وهو أبلغ مما لو قيل: «اشتعل شيْب الرأس»؛ لإفادة عمومِ الشيْب لجميع الرأس. ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، أصلُ الموْج حركةُ الماء، فاستُعمل في حركتهم علىٰ سبيل الاستعارة، والجامعُ: سرعة الاضطراب وتتابعه في الكثرة.

الثاني: استعارةُ محسوس لمحسوسٍ بوجهٍ عقليٍّ، نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فالمستعار منه: السّلْخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة، والمستعار له: كشفُ الضوء عن مكان الليل، وهما حسّيان، والجامع: ما يُعقل من ترتّب أمرٍ علىٰ آخر، كترتّب ظهور اللحم علىٰ الكشط، وظهور الظُلمة علىٰ كشف الضوْء عن مكان الليل، والترتّبُ أمرٌ عقليّ. ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤]، أصلُ الحصيد النبات، والجامع: الهلاكُ، وهو أمرٌ عقليّ.

الثالث: استعارةُ معقولٍ لمعقولٍ بوجهٍ عقليّ، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، المستعار منه: الرُّقاد، أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدمُ ظهور الفعل، والكلُّ عقليّ. ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، المستعار: السكوت، والمستعار منه: الساكت، والمستعار له: الغضب.

الرابع: استعارةُ محسوسٍ لمعقولٍ بوجهٍ عقليّ، نحو: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فالقذفُ والدمغُ مُستعاران، وهما محسوسان، والحقُّ والباطلُ مُستعارٌ لهما، وهما معقولان. ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢]، استُعير الحبلُ المحسوسُ للعهدِ وهو معقول. ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، استُعير الصدعُ - وهو كسر الزجاجة، وهو محسوس - للتبليغ وهو معقول، والجامع: التأثير، وهو أبلغ من «بلّغ». ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤] قال الراغب: «لما كان الذلُّ علىٰ ضربيْن: ضربٍ يضعُ الإنسان وضربٍ يرفعه، وقصد في هذا المكان إلىٰ ما يرفع؛ استُعير لفظُ الجناح، فكأنّه قيل: استعمل الذلّ الذي يرفعك عند الله»[1].

وكذا قوله: ﴿يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَـٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٩].

الخامس: استعارةُ معقولٍ لمحسوسٍ والجماع عقليّ، نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]، المستعار منه: التكبّر، وهو عقلي، والمستعار له: كثرة الماء، وهو حسّي، والجامع: الاستعلاء، وهو عقلي. ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨]، ﴿وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢].

[القسم الثاني]

تنقسم باعتبار اللّفظ إلىٰ: أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس، كآية: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾

---

(١) ذكر الزركشي لذلك توجيهًا آخر سبق الإشارة إليه في أول الحديث عن الاستعارة، فليراجع.

[البقرة: ٢٥٧]، ﴿فِي كُلِّ وَادٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٥].

وتبعية: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس، كالفعل والمشتقات، كسائر الآيات السابقة، وكالحروف، نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا﴾ [القصص: ٨]، شبّه ترتُّب العداوة والحزن علىٰ الالتقاط، ثم استُعير في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به.

[القسم الثالث]

تنقسم باعتبار آخر إلىٰ: مُرشَّحة، مجردة، مطلقة.

فالأولىٰ: أنْ تُقرن بما يلائم المستعار منه، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]، استُعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم قُرِن بما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أنْ تُقرنَ بما يلائم المستعار له، نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾ [النحل: ١١٢]، استُعير اللباس للجوع، ثم قُرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة، ولو أراد [سبحانه] الترشيح لقال: «فكساها»، لكن التجريد هنا أبلغُ لما في لفظ الإذاقة من المبالغة في الألم باطنًا.

والثالثة: ألاَّ تقرنَ بواحدٍ منهما.

[القسم الرابع]

تنقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلىٰ: تحقيقية وتخيلية ومكنية وتصريحية:

فالأولىٰ: ما تحقّق معناها حسًّا، نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١١٢] الآية، أو

عقلًا، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، أي: بيانًا واضحًا، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أي: الدين الحقّ.

والثانية: أن يُضمر التشبيهُ في النّفس، فلا يُصرّحُ بشيء من أركانه سوىٰ المشبّه، ويدلّ علىٰ ذلك التشبيه المضمر في النّفس بأنْ يَثْبُتَ للمشبّه أمرٌ مُختصٌ بالمشبَّه به، ويُسمّىٰ ذلك التشبيهُ المضمرُ استعارةً بالكناية ومَكنيًّا عنها، ويُسمّىٰ إثباتُ ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارةً تخييلية، **ومن أمثلة ذلك**: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]، شُبّه العهدُ بالحبل، وأُضمر في النفس، فلم يُصرّح بشيء من أركانِ التشبيه سوىٰ «العهد» المشبّه، ودلّ عليه بإثباتِ النّقض الذي هو من خواص المشبّه به وهو الحبل.

﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، طُوىٰ ذكر المشبّه به وهو النّار، ودلّ عليه بلازمه وهو الاشتعال.

﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١١٢] الآية، شبّه ما يُدرك من أثر الضرر والألم بما يُدرك من طعم المرّ، فأوقع عليه الإذاقة.

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، شبّه مَيَلانَه للسّقوط بانحراف الحيّ، فأثبت له الإرادة التي هي من خواصّ العقلاء.

ومن التصريحية: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

[القسم الخامس]

تنقسم باعتبار آخر إلىٰ:

وفاقية: بأنْ يكونَ اجتماعهما في شيء ممكنًا، نحو: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا

فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: ضالًا فهديناه، استُعير الإحياء من جعل الشيء حيًّا للهداية التي بمعنىٰ الدلالة علىٰ ما يوصل إلىٰ المطلوب، والإحياءُ والهدايةُ مما يمكن اجتماعهما في شيء.

وعنادية: وهي ما لا يمكن اجتماعهما في شيء، كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعِه، واجتماعُ الوجود والعدم في شيء ممتنع.

ومن العنادية: التهكّمية والتمليحية، وهما ما استُعمل في ضدّ أو نقيض، نحو: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، استُعيرت البشارة وهي الإخبار بما يَسرّ للإنذار الذي هو ضدّه بإدخاله في جنسها علىٰ سبيل التهكّم والاستهزاء.

﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، يعنىٰ: الغويُّ السفيه تهكّمًا، ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

[القسم السادس]

تنقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلىٰ تمثيلية، وهي أنْ يكونَ وجهُ الشّبه فيها مُنتزعًا من متعدّد، نحو: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، شبّه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته والنجاة من المكاره باستمساك الواقع في مَهْواةٍ بحبل وثيق مدلّىٰ من مكان مرتفع يأمن انقطاعه.

تنبيه

قد تكون الاستعارةُ بلفظيْن، نحو: ﴿قَوَارِيرَاْ ١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥- ١٦]، يعني: تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضة، بل في

صفاء القارورة وبياض الفضة.

﴿فَصَبَّ عَلَيۡهِمۡ رَبُّكَ سَوۡطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣]، فالصبُّ كنايةٌ عن الدوام، والسوطُ عن الإيلام، فالمعنىٰ: عذّبهم عذابًا دائمًا مؤلمًا.

تقدّم أنّ التشبيهَ من أعلىٰ أنواع البلاغة، واتّفقَ البلغاء علىٰ أنّ الاستعارة أبلغ منه، وكذا الكناية أبلغُ من التصريح، والاستعارةُ أبلغُ من الكناية، وأبلغُ أنواع الاستعارة: التمثيلية، والمراد بالأبلغية إفادةُ زيادةِ التّأكيد والمبالغة في كمال التشبيه؛ لا زيادة في المعنىٰ.

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، نحو: «زيد أسد». قال الزمخشري[1] في قوله تعالىٰ: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ [البقرة: ١٨]: «هل يُسمّىٰ ما في الآية استعارة؟ مختلفٌ فيه، والمحقّقون علىٰ تسميته تشبيهًا بليغًا، لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون، وإنما تُطلق الاستعارة حيث يُطوىٰ ذكر المستعار له، ويُجعل الكلام خُلُوًّا عنه».

قال حازم: «الفرقُ بينهما أنّ الاستعارةَ وإن كان فيها معنىٰ التشبيه فتقديرُ حرف التشبيه لا يجوز فيها، والتشبيه بغير حرف علىٰ خلاف ذلك؛ لأنّ تقدير حرف التشبيه واجبٌ فيه».

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٧٦).

الرابع والخمسون
في كناياته وتعريضه

هما من أنواع البلاغة، وقد تقدّم أنّ الكنايةَ أبلغُ من التصريح، وعرّفها أهلُ البيان بأنها لفظ أُريد به لازمُ معناه. وقال الطيبي: «تركُ التصريح بالشيء إلىٰ ما يساويه في اللزوم». قال بدرُ الدّين بن مالك: «إنما يُعدل عن التّصريح إلىٰ الكناية لنكتة، كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو القصد إلىٰ المدح أو الذم، أو الاختصار، أو الستر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل، أو عن المعنىٰ القبيح باللفظ الحسن». **وأنكر وقوعها** في القرآن من أنكر المجاز فيه، بِناءً علىٰ أنها مجاز.

[أسباب الكناية]

وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه علىٰ عِظَم القدرة، نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، كناية عن آدم.

ثانيها: تركُ اللّفظ إلىٰ ما هو أجمل، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، فكنّىٰ بالنعجة عن المرأة[1] كعادة العرب في

(١) انظر: «جامع البيان» (٢١/ ١٨٠) و«تفسير القرطبي» (١٥/ ١٧٢).

ذلك؛ لأنّ تركَ التّصريح بذكر النساء أجملُ منه، ولم تُذكر في القرآن امرأةٌ باسمها إلا «مريم»[١] قال السهيليّ[٢]: «وإنما ذُكرت «مريم» باسمها علىٰ خلاف عادة الفصحاء لأنّ الملوكَ والأشرافَ لا يذكرون حرائرَهم في ملإ، ولا يبتذلون أسماءهن، بل يُكنّون عن الزوجة بالفرش والعيال ونحو ذلك، فلما قالت النصارىٰ في مريم ما قالوا صرّح اللهُ باسمها تأكيدًا؛ لأنّ عيسىٰ لا أبَ له، وإلا لنُسب إليه».

ثالثها: أنْ يكونَ التصريحُ مما يُستقبح ذكره، ككناية الله عن الجماع بالملامسةِ والمباشرةِ والإفضاءِ والرفثِ والدخولِ، والسرّ في قوله: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والغشيان في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. أخرج ابن أبي حاتم[٣] عن ابن عباس قال: «المباشرة: الجماع، ولكنّ الله يُكنّي». وكنّىٰ عن طلبه بالمراودة في قوله: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، وعنه أو عن المعانقة باللّباس في قوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالحرث في قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. وكنّىٰ عن البول ونحوه بالغائط في قوله: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [المائدة: ٦]، وأصلُه المكانُ المطمئن من الأرض، وعن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريمَ وابنها: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥].

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ﴾ [هود: ٧١]، ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ١٦٣) و«تفسير القرطبي» (٦/ ٢٢).

(٣) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣١٧) (١٦٨١).

وأورد علىٰ ذلك التصريح بالفرج في قوله: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وأجيب: بأنّ المراد به فرجُ القميص، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها، أي: لم يعلَق ثوبُها بريبة، كما يُقال: نقيُّ الثوب وعفيفُ الذيْل كنايةً عن العفّة، ونظيرُه: ﴿وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَٰنٖ يَفۡتَرِينَهُۥ بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢].

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو: ﴿أَوَ مَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾ [الزخرف: ١٨]، كنّىٰ عن النساء بأنهن يُنشَّأن في الترفّه والتزّين الشاغل عن النظر في الأمور، ولو أتىٰ بلفظ «النساء» لم يشعر بذلك، والمراد نفي ذلك عن الملائكة.

خامسها: قصد الاختصار، كالكناية عن ألفاظ متعدّدة بلفظ «فعل»، نحو: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإنّ لم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه علىٰ مصير، نحو: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، أي: جهنمي مصيره إلىٰ اللّهب، ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا﴾ [المسد: ٤-٥]، أي: نمّامة مصيرها إلىٰ أنْ تكونَ حطبًا لجهنم، في جيدها غل.

[الإرداف]

من أنواع البديع التي تشبه الكناية الإرداف، وهو أنْ يريدَ المتكلّمُ معنًىٰ ولا يُعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه. قال بعضهم: «والفرق بين الكناية والإرداف أنّ الكنايةَ انتقالٌ من لازمٍ إلىٰ ملزوم، والإردافُ

من مذكورٍ إلىٰ متروك». كقوله تعالىٰ: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: ٤٤]، والأصل: «وهلك من قَضَىٰ الله هلاكَه ونجا من قَضَىٰ الله نجاتَه»، وعدل عن ذلك إلىٰ لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز والتنبيه علىٰ أنّ هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمرِ آمرٍ مُطاع، وقضاءِ من لا يُرد قضاؤه.

وكذا قوله: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [هود: ٤٤]، حقيقةُ ذلك «جلست»، فعدل عن اللّفظ الخاصّ بالمعنىٰ إلىٰ مرادفه، لما في الاستواء من الإشعار بجلوسٍ مُتمَكّن لا زيغَ فيه ولا ميْل، وهذا لا يحصل من لفظ «الجلوس».

وكذا: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ [الرحمن: ٥٦]، الأصل «عفيفات»، وعدل عنه للدلالة علىٰ أنهن مع العفّة لا تطمح أعينُهن إلىٰ غير أزواجهن، ولا يشتهين غيرَهم، ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفّة.

﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ بِٱلۡحُسۡنَى﴾ [النجم: ٣١]، عدل في الجملة الأولىٰ عن قوله «بالسوءىٰ» إلىٰ «بما عملوا» تأدبًا أنْ يضاف السوء إلىٰ الله تعالىٰ.

٣- فصلٌ [في الفرق بين الكناية والتعريض]

قال الزمخشري(١): «الكنايةُ ذكرُ الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتّعريض والتّعريض أنْ تذكرَ شيئًا تدلّ به علىٰ شيء لم تذكره».

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨٢).

وقال ابن الأثير[(١)]: «الكنايةُ ما دلَّ علىٰ معنىٰ يجوز حملُه علىٰ الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، والتعريض اللّفظ الدالّ علىٰ معنىٰ، لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، كقول من يتوقع صلة: «والله إني محتاج»، فإنّه تعريضٌ بالطلب، مع أنّه لم يوضع له حقيقةً ولا مجازًا وإنما فُهم من عرض اللفظ».

وقال السبكي في كتاب «الإغريض»: «التعريض هو لفظٌ استُعمل في معناه للتلويح بغيره، نحو: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، نسب الفعل إلىٰ كبير الأصنام المتَّخَذَة آلهة، كأنّه غضِب أنْ تُعبد الصغار معه، تلويحًا لعابدها بأنها لا تصلح أنْ تكونَ آلهة، لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزًا».

قال الطيبي: «**وذلك إما لتنويه جانب الموصوف**، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي: محمدًا ﷺ، إعلاءً لقدره.

وإما لتلطُّفٍ به واحترازٍ عن المخاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، أي: ومالكم لا تعبدون، ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]، ووجه حسنِه إسماعُ من يقصد خطابَه الحقَّ علىٰ وجهٍ يمنع غضبه، إذ لم يصرِّح بنسبته للباطل، والإعانةُ علىٰ قبوله، إذ لم يُرِدْ له إلا ما أراده لنفسه.

وإما لاستدراج الخصم إلىٰ الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، خوطب النبي ﷺ وأُريد غيرُه؛ لاستحالة الشرك عليه شرعًا.

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٨١، ١٨٦).

وإما للذمّ، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩]، **فإنّه تعريضٌ بذمّ** الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإما للإهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾ [التكوير: ٨- ٩]».

الخامس والخمسون
في الحصر والاختصاص

مباحث الباب:

١- الحصر وأقسامه.

٢- فصلٌ في طُرقِ الحصر.

[١- الحصر وأقسامه]

الحصر - ويقال له القصر - هو تخصيصُ أمرٍ بآخرَ بطريقٍ مخصوص، ويُقال أيضًا: إثباتُ الحكم للمذكور ونفيُه عما عداه. **وينقسم إلىٰ**: قصر الموصوف علىٰ الصفة، وقصر الصفة علىٰ الموصوف، وكل منهما إما حقيقيًا أو مجازيًا.

مثال قصر الموصوف علىٰ الصفة حقيقيًا، نحو: «ما زيدٌ إلا كاتب»، أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيز لا يكاد يوجد؛ لتعذّر الإحاطة بصفات الشيء حتىٰ يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، ولذا لم يقع في التنزيل. **ومثاله مجازيًا**: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أي أنه مقصور علىٰ الرسالة، لا يتعداها إلىٰ التبّري من الموت الذي استعظموه، الذي هو من شأن الإله.

ومثال قصر الصفة علىٰ الموصوف حقيقيًا: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]. **ومثاله مجازيًا**: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً...﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، كما قال الشافعي[١]: «إنَّ الكفار لما كانوا

---

(١) انظر: «أحكام القرآن للشافعيّ» (٢/ ٨٩).

يُحلّون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، وكانوا يُحرّمون كثيرًا من المباحات، كان الغرض إبانة كذبهم، فكأنّه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه، والغرض الرد عليهم والمضادة، لا الحصر الحقيقي».

وينقسمُ الحصرُ باعتبارٍ آخرَ إلىٰ ثلاثة أقسام:

قصرُ إفراد: يُخاطَب به من يعتقد الشركة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]، خوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

وقصر قلب: يُخاطَب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلّم له، نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، خوطب به نمروذ، الذي اعتقد أنّه هو المحيي المميت دون الله، ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

وقصر تعيين: يُخاطَب به من تَسَاوَىٰ عنده الأمران، فلم يُحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدىٰ الصفتيْن بعينها.

٢- فصلٌ [في طرقِ الحصر]

طرقُ الحصر كثيرة:

أحدها: النّفي والاستثناء

سواء كان النفي بـ «لا» أو «ما» أو غيرهما، والاستثناء بـ «إلا» أو «غير»، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧].

الثاني: «إنَّما»

الجمهور علىٰ أنها للحصر، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [هود: ٣٣] ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [الشورىٰ: ٤١، ٤٢]، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩١ - ٩٣]، ولا يستقيم المعنىٰ في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما تستعمل «إنما» في مواقع التعريض، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩].

الثالث: «أنَّما»

عدّها من طرقِ الحصر الزمخشري[١] والبيضاوي[٢]، فقالا في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مع فاعله بمنزلة «إنما يقوم زيد»، و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ﴾ بمنزلة «إنما زيد قائم»، وفائدة اجتماعهما الدلالة علىٰ أنّ الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ مقصورٌ علىٰ استئثار الله بالوحدانية.

الرابع: العطف بـ «لا» أو «بل»

ذكرهُ أهلُ البيان ولم يحكوا فيه خلافًا.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٩).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» (٤/ ٦٢).

الخامس: تقديم المعمول

نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وخالف فيه قومٌ، وسيأتي الكلام فيه قريبًا.

السادس: ضمير الفصل(١)

نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: لا غيره، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

السابع: تقديم المسند إليه

علىٰ ما قال الشيخ عبد القاهر(٢)، والحاصل علىٰ رأيه أنّ له أحوالًا:

أ- **أنْ يكونَ المُسند إليه مَعرفة والمُسند مثبتًا فيأتي للتخصيص**، ومنه: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦]، فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾، ولفظ «بل» المشعر بالإضراب يقضي بأنّ المرادَ: «بل أنتم لا غيركم»، فإنّ المقصودَ نفيُ فرحِهِ هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم. قاله في «عروس الأفراح»، قال: «وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي: لا يعلمهم إلا نحن».

وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص. قال الشيخ بهاء الدين: «ولا يتميّز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام».

---

(١) راجع الباب الثانى والأربعين، القاعدة الرابعة من قواعد الضمائر.

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص: ١٢٨).

ب- أنْ يكونَ المُسند منفيًا، نحو: «أنت لا تكذب»، فإنّه أبلغ في نفي الكذب من «لا تكذب»، ومنه: ﴿فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦].

ج- أنْ يكونَ المُسند إليه نكرة مثبتًا، نحو «رجل جاءني» فيفيدُ التخصيص، إما بالجنس، أي: لا امرأة، أو الوحدة، أي: لا رجلان.

د- أنْ يليَ المُسند إليه حرفُ النّفي فيفيده، نحو «ما أنا قلتُ هذا»، أي: «لم أقله مع أن غيري قاله»، ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١]، أي: «العزيز علينا رهطك لا أنت»، ولذا قال: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٩٢].

الثامن: تقديم المُسند

ذكر ابن الأثير[(١)] وابن النفيس وغيرهما أنّ تقديم الخبر علىٰ المبتدأ يُفيد الاختصاص.

التاسع: ذِكرُ المسند إليه

صرّح الزمخشري[(٢)] بأنّه أفادَ الاختصاصَ في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ [الرعد: ٢٦]، ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ويحتملُ أنّه أرادَ أنّ تقديمَه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢/ ٣٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٢٧) و(٣/ ٥٢٢) و(٤/ ١٢٣).

العاشر: تعريف الجزأين

نحو: «المنطلق زيد»، ومنه في القرآن فيما ذكر الزملكاني: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، قال: «إنه يفيد الحصر، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أي: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لا لغيره».

تنبيه

كاد أهلُ البيان يُطبقون علىٰ أنْ تقديمَ المعمول يُفيد الحصر، سواء كان مفعولًا أو ظرفًا أو مجرورًا، ولهذا قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ معناه: نخصّك بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه لا إلىٰ غيره، وفي: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣]: أخّرت الصلة في الشهادة الأولىٰ وقدّمت في الثانية؛ لأنّ الغرضَ في الأول إثبات شهادتهم، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ﷺ عليهم.

قال الشيخ بهاء الدين: «وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، فإنّ التقديمَ في الأول قطعًا ليس للاختصاص، وفي «إياه» قطعًا للاختصاص».

وقال والده الشيخ تقي الدين: اشتهر كلام الناس في أنّ تقديم المعمول يُفيد الاختصاص، ومن الناس من يُنكر ذلك ويقول إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في «كتابه»: «وهم يُقدّمون ما هم به أعنىٰ». والبيانيون علىٰ إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة

«الحصر»، وإنما عبروا بالاختصاص، والفرقُ بينهما أنّ الحصرَ نفيُ غيرِ المذكور وإثباتُ المذكور، والاختصاصَ قصدُ الخاصّ من جهة خصوصه.

السادس والخمسون
في الإيجاز والإطناب

مباحث الباب:

١- مقدمة في الإيجاز والإطناب.

٢- فصلٌ في قِسمي الإيجاز (إيجاز القصر، وإيجاز الحذف).

٣- فصلٌ في نوعي الإطناب (إطناب البسط، وإطناب الزيادة).

[١- مقدمة في الإيجاز والإطناب]

اعلم أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتىٰ نُقل عن بعضهم أنه قال: «البلاغة هي الإيجاز والإطناب». وقال صاحب «الكشاف»[(١)]: «وكما يجب علىٰ البليغِ في مظانّ الإجمالِ والإيجازِ أنْ يُجمل ويُوجز، فكذلك الواجبُ عليه في موارد التّفصيلِ والإشباعِ أنْ يُفصّل ويُشبع».

واختُلف: هل بين الإيجاز والإطناب واسطة، وهي المساواة، أو لا؟ فالسكاكيّ[(٢)] وجماعةٌ علىٰ **الأول**، لكنّهم جعلوا المساواةَ غيرَ محمودة ولا مذمومة؛ لأنهم فسّروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسُوا في رتبة البلاغة، وفسّروا الإيجاز بأداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٧٨).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٢٧٦).

أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقًا بالبسط. وابن الأثير[١] وجماعةٌ علىٰ **الثاني**، فقالوا: «الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيْد».

وقال القزويني[٢]: «المقبولُ من طرق التعبير عن المراد تأديةُ أصله، إمّا بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة، والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب، واحتُرز بـ «وافٍ» عن الإخلال، وبقولنا «لفائدة» عن الحشو والتطويل». انتهىٰ. فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنها من قسم المقبول.

فإن قلتَ: عدم ذكرك المساواة في الترجمة، لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟ قلتُ: لهما ولأمرٍ ثالث، وهو أنّ المساواة لا تكاد توجد، خصوصًا في القرآن.

تنبيه

الإيجاز والاختصار بمعنىً واحد، كما يؤخذ من «المفتاح»[٣]، وصرّح به الخطيبىٰ. **والإطناب** قيل: «بمعنىٰ الإسهاب»، والحقُّ أنّه أخصّ منه، فإنّ الإسهابَ: التطويلُ لفائدة أو لا فائدة، كما ذكره التّنوخي وغيره.

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٤٥).

(٢) انظر: «الإيضاح» (٣/ ١٧٣).

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٢٧٨).

٢- فصلٌ [في قِسْمي الإيجاز]

الإيجاز قسمان: إيجازُ قصرٍ وإيجازُ حذف:

الأول: [إيجاز القصر]

هو الوجيز بلفظه. قال الشيخ بهاء الدين: «الكلام القليل إنْ كان بعضًا من كلامٍ أطول منه فهو إيجاز حذف، وإنْ كان كلامًا يُعطي معنىً أطول منه فهو إيجاز قصر»، وقال بعضهم: «هو تكثير المعنىٰ بتقليل اللفظ»، وقال آخر: «هو أنْ يكونَ اللّفظ بالنسبة إلىٰ المعنىٰ أقلّ من القدر المعهود عادةً».

وسبب حُسنه أنّه يدلّ علىٰ التمكّن في الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «أوتيتُ جوامعَ الكلم»[1]. روىٰ البيهقي[2] عن ابن شهاب في معنىٰ الحديث، قال: «بلغنىٰ أنّ «جوامعَ الكلم»: أنّ اللهَ تعالىٰ جمع له الأمور الكبيرة التي كانت تُكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين، أو نحو ذلك».

وقال الطيبيّ في «التبيان»: «الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أنْ يُقتصر اللفظ علىٰ معناه، كقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣٠، ٣١]، جمع في أحرفٍ العنوانَ والكتابَ والحاجةَ.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أنْ يُقدَّر معنًىٰ زائدٌ علىٰ المنطوق، ويُسمّىٰ

---

(١) رواه البخاري (٢٩٧٧) ومسلم (٥٢٣).

(٢) رواه البخاري (٧٠١٣) والبيهقي في «الشعب» (١٣٧).

بالتضييق أيضًا، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: خطاياه غفرت، فهي له لا عليه.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أنْ يحتويَ اللّفظ علىٰ معانٍ متعددةٍ، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] الآية، فإن **العدل** هو الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، المومىٰ به إلىٰ جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية، **والإحسان** هو الإخلاص في واجبات العبودية لتفسيره في الحديث[1] بقوله: «أن تعبد الله كأنك تراه»، أي: تعبده مخلصًا في نيتك، ﴿وَإِيتَآءِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، هو الزيادة علىٰ الواجب من النوافل، **هذا في الأوامر، وأما النواهي** فبـ «الفحشاء» الإشارة إلىٰ القوة الشهوانية، وبـ «المنكر» إلىٰ الإفراط الحاصل من آثار الغضبية أو كلّ محرمٍ شرعا، وبـ «البغي» إلىٰ الاستعلاء الفائض عن الوهمية».

قلتُ: ولهذا قال ابن مسعود: «ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية». أخرجه في المستدرك[2].

ومن ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] الآية، فإنّها جامعةٌ لمكارم الأخلاق؛ لأنّ في العفوِ التساهلَ والتسامحَ واللّينَ والرفقَ، وفي الأمرِ بالمعروف كفّ الأذىٰ وغض البصر وما شاكلهما من المحرمات، وفي الإعراضِ الصبر والحلم والتؤدة.

---

(١) رواه البخاري (٥٠) ومسلم (٨).

(٢) أخرجه الحاكم (٣٣٥٨) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٨٩) وحسّنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٤٨٩/ ٣٧٦).

ومن بديع الإيجاز قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلىٰ آخرها، فإنّه نهايةُ التنزيه.

﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣١]، دلّ بهاتيْن الكلمتيْن علىٰ جميع ما أخرجه من الأرض، قُوتًا ومتاعًا للأنام؛ من العشب والشجر والحبّ والثمر والعصف والحطب واللباس والنّار والملح؛ لأنّ النّار من العيدان والملح من الماء.

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] الآية، أَمَر فيها ونهىٰ، وأخبر ونادىٰ، ونَعَت وسمّىٰ، وأهلك وأبقىٰ، وأسعد وأشقىٰ، وقصّ من الأنباء ما لو شُرح ما اندرج في هذه الجملة من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لجفّت الأقلام. وقد أفردتُ بلاغةَ هذه الآية بالتأليف.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] الآية، جمع في هذه اللّفظة أحدَ عشرَ جنسًا من الكلام: نادَت: «يا»، وكَنَت: «أي»، ونبّهت: «ها»، وسمّت: «النمل»، وأمرت: «ادخلوا»، وقصّت: «مساكنكم»، وحذّرت: «لا يحطمنّكم»، وخصّت: «سليمان»، وعمّت: «جنوده»، وأشارت: «وهُم»، وعذرت: «لا يشعرون»، فأدّت خمسَ حقوق: حقَّ الله، وحقّ رسوله، وحقّها، وحقّ رعيّتها، وحقّ جنود سليمان.

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] الآية، قال ابن العربي[(١)]: «هي من أعظم آيِ القرآنِ فصاحةً، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان».

﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإنّ معناه كثيرٌ ولفظَه قليلٌ؛ لأنّ

---

(١) انظر: «قانون التأويل» (ص: ٦٦٤).

معناه أنّ الإنسان إذا علِم أنّه متىٰ قَتَلَ قُتِل، كان ذلك داعيًا إلىٰ ألاَّ يُقدم علىٰ القتل، فارتفع بالقصاص كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاعُ القتل حياةً لهم، وقد فُضّلت هذه الجملة علىٰ أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنىٰ، وهو قولهم «القتلُ أنْفَىٰ للقتلِ» بعشرين وجهًا أو أكثر، منها:

- أن تنكير «حياة» يفيدُ تعظيمًا، فيدلّ علىٰ أنّ في القصاص حياة متطاولة.

- أنّ الآية اشتملت علىٰ فنٍّ بديع، وهو جعْل أحد الضدّين - الذي هو الفناء والموت - محلًا ومكانًا لضدّه، الذي هو الحياة.

- سلامة الآية من تكرير قلقلة القاف الموجب للضغط والشدّة، وبعدها عن غنّة النون.

- اشتمالها علىٰ حروف متلائمة؛ لما فيها من الخروج من القاف إلىٰ الصاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من القاف إلىٰ التاء التي هي حرف منخفض، فهو غيرُ ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصاد إلىٰ الحاء أحسن من الخروج من اللام إلىٰ الهمزة؛ لبُعْد ما دون طرف اللسان وأقصىٰ الحلق.

- أنّ لفظَ القصاص مُشعرٌ بالمساواة، فهو مُنبِئ عن العدل، بخلاف مُطلق القتل.

- أنّ الآيةَ رادعةٌ عن القتل والجرح معًا، لشمول القصاص لهما، والحياة أيضًا في قصاص الأعضاء؛ لأنّ قطعَ العضو يُنقص مصلحةَ الحياة، وقد يسري إلىٰ النفس فيزيلها.

وقد أشار ابن الأثير إلىٰ إنكار هذا التفضيل، وقال: «لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق».

تنبيهات

١- **ذكر قدامةُ من أنواع البديع: الإشارة**، وفسّرها بالإتيان بكلامٍ قليلٍ ذي معانٍ جمّة، وهذا هو إيجاز القصر بعينه، لكن فرّق بينهما ابن أبي الإصبع بأنّ الإيجازَ دلالتُه مطابقة، ودلالةُ الإشارة إمّا تضمّن أو التزام، فعلم منه أنّ المراد بها ما تقدّم في مبحث المنطوق.

٢- **ذكر القاضي أبو بكر في «إعجاز القرآن»[1] أنّ من الإيجازِ التضمينَ**، وهو حصولُ معنًىٰ في لفظٍ من غير ذكرٍ له، قال: «وهو نوعان، أحدهما: ما يُفهم من البنية، كقوله: «معلوم»، فإنّه يُوجب أنّه لا بدّ من عالم، والثاني: من معنىٰ العبارة كـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإنه تضمّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه علىٰ جهة التعظيم لله تعالىٰ والتبرّك باسمه».

٣- **ذكر ابن الأثير وصاحب «عروس الأفراح» وغيرُهما أنّ من أنواع إيجاز القصر:**

أ- باب الحصر، سواء كان بـ «إلا»، أو بـ «إنما» أو غيرهما من أدواته؛ لأن الجملة فيها نابت مناب جملتين.

ب- وباب العطف؛ لأنّ حرفَه وُضع للإغناء عن إعادة العامل.

ج- وباب النائب عن الفاعل؛ لأنّه دلّ علىٰ الفاعل بإعطائه حكمه، وعلىٰ المفعول بوضعه.

د- وباب الضمير؛ لأنه وُضع للاستغناء به عن الظاهر اختصارًا، ولذا لا يُعدل إلىٰ المنفصل مع إمكان المتصل.

---

(١) انظر: «إعجاز القرآن» (ص: ٢٧٢).

القسم الثاني: إيجازُ الحذف

ذِكرُ أسبابه

منها: **مجرد الاختصار**، والاحتراز عن العبث لظهوره.

ومنها: **التنبيه علىٰ أنّ الزمانَ يتقاصرُ عن الإتيان بالمحذوف**، وأنّ الاشتغالَ بذكره يُفضي إلىٰ تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، فـ «ناقة الله» تحذير بتقدير «ذروا»، و«سقياها» إغراء بتقدير «الزموا».

ومنها: **التفخيم والإعظام** لما فيه من الإبهام. قال حازم في «منهاج البلغاء»: «إنما يحسن الحذف لقوةِ الدلالة عليه، أو يُقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طولٌ وسآمة، فيُحذف ويُكتفىٰ بدلالة الحال، وتُترك النفس تجول في الأشياء المكتفىٰ بالحال عن ذكرها». قال: «ولهذا القصد يُؤثر في المواضع التي يراد بها التعجّب والتهويل علىٰ النّفوس».

ومنه في وصف أهل الجنة قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، فحُذف الجواب؛ إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهىٰ، فجُعل الحذف دليلًا علىٰ ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتُركت النفوس تقدّر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك. وكذا قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أي: لرأيت أمرًا فظيعًا، لا تكاد تحيط به العبارة.

ومنها: **التخفيف** لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو:

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ونون «لم يك»، والجمع السالم، ومنه ياء ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

ومنها: **كوْنه لا يصلح إلا له**، نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ومنها: **شهرته حتىٰ يكون ذكره وعدمه سواء**، وحُمل عليه قراءة حمزة(١) «تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ» [النساء: ١]؛ لأنّ هذا مكان شُهر بتكرر الجار؛ فقامت الشهرةُ مقامَ الذّكر.

ومنها: **صيانته عن ذكره تشريفًا**، كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤]، الآيات حُذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب، أي: «هو رب»، «الله ربكم»، «الله رب المشرق»؛ لأنّ موسىٰ استعظم حالَ فرعون وإقدامَه علىٰ السؤال، فأضمر اسم الله تعظيمًا وتفخيمًا.

ومنها: **صيانة اللسان عنه تحقيرًا له**، نحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ...﴾ [البقرة: ١٨]، أي: هم أو المنافقون.

ومنها: **قصد العموم**، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: علىٰ العبادة وعلىٰ أمورنا كلّها، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، أي: كل واحد.

ومنها: **رعاية الفاصلة**، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٣]، أي «وما قلاك».

---

(١) قرأ حمزة بخفض الميم والباقون بنصبها. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٧).

ومنها: قصدُ البيان بعد الإبهام، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، أي ولو شاء هدايتكم، فإنّه إذا سمع السامع «ولو شاء» تعلّقت نفسه لا يدري ما هو، فلما ذُكر الجواب استبان بعد ذلك. **وقد ذكر أهلُ البيان** أنّ مفعول «المشيئة» و«الإرادة» لا يُذكر إلا إذا كان غريبًا أو عظيمًا، نحو: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]. ذكره الزملكاني والتنوخي في «الأقصىٰ القريب»، وقالوا: «وإذا حُذف بعد «لو» فهو المذكورُ في جوابها أبدًا»، وأورد في «عروس الأفراح»: ﴿قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]، المعنىٰ: «لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة».

قاعدة في حذف المفعول اختصارًا واقتصارًا

قال ابن هشام: جرت عادة النَّحويّين أنْ يقولوا بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: أوقِعوا هذين الفعلين.

والتحقيق أن يقال كما قال أهل البيان:

أ- تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل، من غير تعيين من أَوقعه ومن أُوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسندًا إلىٰ فعل كَوْنٍ عامّ، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

ب- وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل، فيُقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوىٰ، إذ المنويّ كالثابت، ولا يُسمّىٰ محذوفًا؛ لأنّ الفعل يُنزّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾

[البقرة: ٢٥٨]، المعنىٰ: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ﴾ [الأعراف: ٣١]، المعنىٰ: وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف، ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، المعنىٰ: «وإذا حصَلَت منك رؤية».

ج- وتارة يُقصد إسناد الفعل إلىٰ فاعله وتعليقه بمفعوله فيُذكران، نحو: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وهذا النوع الذي إذا لم يُذكر محذوفه قيل: محذوف.

وقد يكون في اللّفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحديد: ١٠].

وقد يشتبه الحال في الحذف وعدمه، نحو: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾ [الإسراء: ١١٠]، قد يُتوهّم أنّ معناه «نادُوا» فلا حذف، أو «سمّوا» فالحذف واقع.

ذِكرُ شروطه

أحدها

وجودُ دليل، إما حالي، نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: سلّمنا سلامًا. **أو مقالي**، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيرا، ﴿قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون.

ومن الأدلّة: **العقل** حيث يستحيلُ صحة الكلام عقلًا إلا بتقدير محذوف،

ثم تارةً يدلُّ علىٰ أصل الحذف من غير دلالة علىٰ تعيينه، بل يُستفاد التعيين من دليل آخر، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، فإنّ العقل يدلّ علىٰ أنها ليست المحرمة؛ لأنّ التحريم لا يضاف إلىٰ الأجرام، وإنما هو والحلُّ يُضافان إلىٰ الأفعال، فعُلم بالعقل حذف شيء، وأما تعيّنه - وهو التناول - فمستفادٌ من الشرع، وهو قوله ﷺ: «إنما حَرُمَ أكلها»[1].

وتارة يدلّ العقلُ أيضًا علىٰ التّعيين، نحو: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، أي: بمقتضىٰ العقود وبمقتضىٰ عهد الله؛ لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود وانقضيا، فلا يُتصور فيهما وفاء ولا نقض، وإنما الوفاء والنقض بمقتضاهما وما ترتب عليهما من أحكامهما.

وتارة يدلّ علىٰ التّعيين العادةُ، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، دلّ العقل علىٰ الحذف؛ لأنّ «يوسف» لا يصحّ ظرفًا للّوم، ثم يحتمل أنْ يقدر «لمتنني في حبه» لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، وفي مراودتها لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، والعادةُ دلّت علىٰ الثاني؛ لأنّ الحب المفرط ليس اختياريًا، بخلاف المراودة، للقدرة علىٰ دفعها.

وتارة يدلّ عليه التصريح به في موضع آخر، وهو أقواها، نحو: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، أي: كعرض، بدليل التصريح به في آية الحديد[2]، ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البينة: ٢]، أي: من عند الله، بدليل: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١].

---

(١) رواه البخاري (٥٥٣١) ومسلم (٣٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١].

ومن الأدلّة علىٰ أصل الحذف: **العادة**، بأنْ يكونَ العقلُ غيرَ مانع من إجراء اللّفظ علىٰ ظاهره من غير حذف، نحو: ﴿لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: مكان قتال، والمراد مكانًا صالحًا للقتال، وإنما كان كذلك لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال، ويتعيرون بأنّ يتفوّهوا بأنهم لا يعرفونه، فالعادةُ تمنعُ أنْ يريدوا: «لو نعلم حقيقة القتال»، فلذلك قدّره مجاهد «مكان قتال»(١)، ويدلّ عليه أنهم أشاروا علىٰ النبي ﷺ ألا يخرج من المدينة.

ومنها: **الشروع في الفعل**، نحو: «بسم الله»، فيقدّر ما جعلت التسمية مبدأ له، فإن كانت عند الشروع في القراءة قُدّرت «أقرأ»، أو الأكل قُدّرت «آكل»، وعلىٰ هذا أهلُ البيان قاطبة، خلافًا لقول النّحاة: «إنه يقدّر «ابتدأت» أو «ابتدائي كائنٌ بسم الله»، ويدلّ علىٰ صحة الأول التصريح به في قوله: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ [هود: ٤١]، وفي حديث «باسمك ربي وضعت جنبي»(٢).

ومنها: **الصناعة النَّحْوية**، كقولهم في ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [البلد: ١]: التقدير «لأنا أُقسم»؛ لأنّ فعلَ الحال لا يُقسم عليه، وفي: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] التقدير «لا تفتأ»؛ لأنّه لو كان الجوابُ مُثبتًا دخلت اللام والنون، كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. **وقد توجب الصناعة التقدير** وإنْ كان المعنىٰ غيرَ مُتوقّف عليه، كقولهم في: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]: «إنْ الخبر محذوف، أي: موجود»، وقد أنكره الإمام فخر الدين.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٧/ ٣٨٠) (٨١٩٦).

(٢) رواه البخاري (٦٣٢٠) ومسلم (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشرط الثاني

ألا يكونَ المحذوف كالجزء، ومن ثمَّ لم يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها.

الثالث

ألا يكونَ مؤكَّدًا؛ لأنّ الحذف مُنافٍ للتأكيد؛ إذ الحذف مبنيٌّ علىٰ الاختصار، والتأكيد مبنيٌّ علىٰ الطول، ومن ثمَّ ردَّ الفارسيُّ علىٰ الزجّاج في قوله في «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ»: إنّ التقدير «إنّ هذانِ لهُمَا ساحران»، فقال: «الحذف والتوكيد باللام متنافيان»[1].

وأما حذفُ الشيء لدليل وتوكيده، فلا تنافي بينهما؛ لأنّ المحذوف لدليل كالثابت.

الرابع

ألا يؤدي حذفه إلىٰ اختصار المختصر، ومن ثمَّ لم يُحذف اسم الفعل؛ لأنّه اختصارٌ للفعل.

الخامس

ألا يكونَ عاملًا ضعيفًا، فلا يُحذف الجارُّ والناصبُ للفعل والجازمُ إلا في مواضع قَوِيَت فيها الدلالة، وكثُرَ فيها استعمال تلك العوامل.

السادس

ألا يكونَ المحذوف عوضًا عن شيء، ومن ثمَّ قال ابن مالك: «إنّ حرفَ

---

(١) تقدّم مافيه في باب الإعراب، فليراجع.

النّداء ليس عِوضًا من «أدعو» لإجازة العرب حذفَه، ولذا أيضًا لم تحذف التاء من «إقامة» و«استقامة»، وأما ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فلا يُقاس عليه، ولا خبر كان؛ لأنّه عوض أو كالعوض من مصدرها».

السابع

ألاّ يؤدي حذفُه إلىٰ تهيئة العامل القوي، ومن ثَمَّ لم يُقسْ علىٰ قراءة[1]: «وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ» [الحديد: ١٠].

قواعد

ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن[2] لتقلّ مخالفة الأصل، ومن ثمّ ضُعّف قول الفارسي في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤]: إنّ التقدير «فعدتهن ثلاثة أشهر»، والأوْلىٰ أنْ يقدّر: «كذلك».

قال الشيخ عز الدين: «ولا يُقدّر من المحذوفات إلا أشدُّها موافقةً للغرض وأفصحها، نحو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، قدّر أبو علي «جعل الله نصب الكعبة»، وقدّر غيره «حرمة الكعبة»، وهو أولىٰ؛ لأنّ تقدير «الحرمة» في الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شكّ في فصاحته، وتقدير «النصب» فيها بعيد من الفصاحة». **قال:** «ومهما تردّد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن؛ لأنّ اللهَ وصفَ كتابَه بأنّه أحسنُ الحديث، فليكن محذوفُه أحسنَ المحذوفات، كما أنّ ملفوظَه أحسنُ

(١) قرأ ابن عامر برفع اللام والباقون بنصبها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٨٤).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٠٢).

الملفوظات». قال: «ومتىٰ تردّد بين أنْ يكونَ مُجملًا أو مُبيّنًا فتقديرُ المبيّن أحسن، نحو: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، لك أنْ تُقدّر «في أمر الحرث» و«في تضمين الحرث»، وهو أولىٰ؛ لتعيّنه، و«الأمر» مُجملٌ لتردّده بين أنواع».

إذا دار الأمر بين كوْن المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا، وكوْنه مبتدأ والباقي خبرًا، فالثاني أولىٰ[1]؛ لأنّ المبتدأ عين الخبر، وحينئذ فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذفًا كلا حذْفٍ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللّهم إلا أنْ يعتضدَ الأولُ برواية أخرىٰ في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه، **فالأول** كقراءة: «يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا» [النور: ٣٦] بفتح الباء[2]، «كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ» [الشورىٰ: ٣] بفتح الحاء[3]، فإنّ التقدير: «يسبحه رجال»، و«يوحيه الله»، ولا يُقدّران مبتدأين حُذف خبرهما؛ لثبوت فاعلية الاسميْن في رواية من بنىٰ الفعل للفاعل، **والثاني** نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فتقدير «خلقهم الله» أوْلىٰ من «الله خلقهم»، لمجيء ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

إذا دار الأمر بين كوْنِ المحذوف أولًا أو ثانيًا فكوْنه ثانيًا أوْلىٰ[4]، ومن ثَمَّ

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٠٦).

(٢) أي بالبناء للمجهول، وقرأ به ابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسر الباء. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٢).

(٣) قرأ ابنُ كثير بفتح الحاء علىٰ التجهيل، وقرأ الباقون بكسرها علىٰ التسمية. انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٧).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٠٨).

رجّح أنْ المحذوف في نحو: «أَتُحَاجُّونِي» [الأنعام: ٨٠][1] نون الوقاية لا نون الرفع، وفي ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] التاء الثانية لا تاء المضارعة، وفي ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]: أن المحذوف خبر الثاني لا الأول، وفي نحو: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أنّ المحذوف مضاف للثاني، أي: حج أشهر، لا الأول، أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول، نحو «إنّ اللهَ وملائكتُه يصلّون علىٰ النبي» في قراءة من رفع «وملائكته»[2]. وقد يجب كونه من الثاني، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، أي: بريء أيضًا؛ لتقدّم الخبر علىٰ الثاني.

فصلٌ [في أنواع الحذف]

الحذف علىٰ أنواع:

أحدها: الاقتطاع

وهو حذفُ بعض حروف الكلمة، ويدخل في هذا النوع حذف همزة «أنا» في قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، إذ الأصل «لكن أنا»، حُذفت همزة «أنا» تخفيفًا، وأدغمت النون في النون.

---

(١) «أي علىٰ قراءة تخفيف النون، وهي قراءة المدنيين وابن ذكوان ووجه عن هشام، وقرأ الباقون بالتشديد وهو الوجه الآخر عن هشام». انظر: «ط. ج» (٥/ ١٦١٨).

(٢) قراءة شاذة.

الثاني: الاكتفاء

وهو أنْ يقتضيَ المقامُ ذكرَ شيئْن بينهما تلازم وارتباط فيُكتفىٰ بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختصّ غالبًا بالارتباط العطفي، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبرد، وخُصّص الحرّ بالذكر لأنّ الخطابَ للعرب، والوقاية عندهم من الحرّ أهمّ؛ لأنّه أشدّ عندهم من البرد، وقيل: لأنّ البرد تقدّم ذكرُ الامتنان بوقايته صريحًا في قوله: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥]، وفي قوله ﴿وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠]، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا﴾ [النحل: ٨١].

ومن أمثلة هذا النوع: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: وللكافرين، قاله ابن الأنباري، ويؤيده قوله: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومنها: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي: والشهادة؛ لأنّ الإيمانَ بكلّ منهما واجب، وآثر الغيب لأنه أمدح، ولأنّه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس.

ومنها: ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أي: والشر، وإنّما خُصّ «الخير» بالذكر لأنّه مطلوبُ العباد، أو لأنّه أكثرُ وجودًا في العالم، أو لأنّ إضافة الشرّ إلىٰ الله ليس من باب الآداب، كما قال ﷺ: «والشرّ ليس إليك»[(١)].

ومنها: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: ولا والد، بدليل أنّه أوجبَ للأخت النصف، وإنما يكون ذلك مع فقد الأب لأنّه يُسقطها.

---

(١) رواه مسلم (٧٧١) والترمذي (٣٤٢٢) من حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾ [الأنعام: ١٣]، أي: وما تحرّك، وخُصّ السُّكون بالذكر لأنّه أغلب الحاليْن علىٰ المخلوق من الحيوان والجماد، ولأنّ كلّ مُتحرّك يصيرُ إلىٰ السكون.

الثالث: الاحتباك

وهو من ألطفِ الأنواع وأبدِعها، وقلّ من تنبّه له أو نبّه عليه من أهل البلاغة، ومأخذُ هذه التسمية من «الحَبْك» الذي معناه الشدُّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة.

قال الأندلسي في «شرح البديعية»: من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أنْ يُحذف من الأول ما أُثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره في الأول، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١] الآية، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنعِق، والذي يُنعَق به، فحذف من الأول «الأنبياء» لدلالة «الذي يَنْعِق» عليه، ومن الثاني «الذي يُنعَق به» لدلالة «الذين كفروا» عليه.

وقوله: ﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ﴾ [النمل: ١٢]، التقدير: «تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء»، فحذف من الأول «غير بيضاء»، ومن الثاني «وأخرجها».

وذكره الزركشي في «البرهان»[1]، وسمّاه: «الحذف المقابلىٰ»، وقال: «هو أن يجتمع في الكلام متقابلان»، فيُحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ١٢٩).

الآخر عليه، نحو: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥]، التقدير: إن افتريته فعلي إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون.

وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، التقدير: ويعذب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم.

وقوله: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: حتىٰ يطْهُرن من الدم ويتطهّرن بالماء، فإذا طَهُرن وتطهَّرن فأتوهن.

قلتُ: ومن لطيفه قوله: ﴿فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ﴾ [آل عمران: ١٣]، أي: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرىٰ كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت.

الرابع: الاختزال

هو ما ليس واحدًا مما سبق، وهو أقسامٌ؛ لأنّ المحذوف إما: اسم، أو فعل، أو حرف، أو أكثر.

أ- أمثلة حذف الاسم

حذفُ المُضاف

هو كثيرٌ في القرآن جدًا، وقد سردها الشيخ عزّ الدين في كتابِه «المجاز» علىٰ ترتيب السور والآيات، ومنه:

﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: حجُّ أشهرٍ، أو: أشهرُ الحجِّ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ذا البر، أو: برّ مَنْ.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: نكاح أمهاتكم.

﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي: ضِعف عذاب.

﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: وفي تحرير الرقاب.

حذفُ المُضاف إليه

ويكثر **في ياء المتكلم**، نحو ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، **وفي الغايات**، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل الغلب ومن بعده، **وفي** «كل»، و«أي»، و«بعض».

حذفُ المُبتدأ

يكثر **في جواب الاستفهام**، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أي: هي نار.

وبعد فاء الجواب: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [الجاثية: ١٥]، أي: فعمله لنفسه، ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥]، أي: فإساءته عليها.

وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]، ﴿قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [يوسف: ٤٤].

وبعد ما الخبر صفة له في المعنىٰ، نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ونحو: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨].

ووقع في غير ذلك، نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧]، ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي:

هذا، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا﴾ [النور: ١]، أي: هذه.

ووجب في النعت المقطوع إلىٰ الرفع حذف الخبر، نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: دائم، **ويحتمل الأمرين** ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: أجمل، أو فأمري صبر، ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، أي: عليه، أو فالواجب.

حذفُ الموصوف

﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، أي: حور قاصرات، ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دروعًا سابغات.

حذفُ الصّفة

نحو: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: صالحة، بدليل أنّه قُرِئ كذلك[1]، وأنّ تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة. ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم ذلك. ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، أي: نافعًا.

حذفُ المعطوف عليه

﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فضرب فانفلق.

وحيث دخلت واو العطف علىٰ لام التعليل ففي تخريجه وجهان: **أحدهما**: أنْ يكونَ تعليلًا معلّله محذوف، كقوله: ﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال: ١٧]، فالمعنىٰ: وللإحسان إلىٰ المؤمنين فعل ذلك. **والثاني**: أنّه

---

(١) «كلّ سفينة صالحة» قراءةٌ شاذة.

معطوف علىٰ علّة أخرىٰ مُضمرة؛ ليظهر صحة العطف، أي: فعل ذلك ليُذيقَ الكافرين بأسَه وليُبلي.

حذفُ المعطوف مع العاطف

﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: ومن أنفق بعده، ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أي: والشرّ.

حذفُ المُبدل منه

خُرّج عليه: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، أي: لما تصفه، و«الكذب» بدل من الهاء.

حذفُ الفاعل

لا يجوز إلا في فاعل المصدر، نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: دعائه الخير، وجوّزه الكسائي مُطلقًا لدليل[1]، وخرّج عليه: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦]، أي: الروح، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس.

حذفُ المفعول

تقدّم أنّه كثيرٌ في مفعول المشيئة والإرادة، ويرِدُ في غيرهما، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، أي: إلهًا، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، أي: عاقبة أمركم.

---

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٦٠٠).

حذفُ الحال

يكثر إذا كان قولًا، نحو: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ۝٢٣ سَلَٰمٌ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أي: قائلين.

حذفُ المُنادى

«أَلَا يَا اُسْجُدُوا»[(١)] [النمل: ٢٥]، أي: يا هؤلاء.

حذفُ العائد

يقع في أربعة أبواب:

أ- الصلة، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: بعثه.

ب- الصفة، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: فيه.

ج- الخبر، نحو: «وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ» [النساء: ٩٥]، أي: وعده.

د- الحال.

حذفُ مخصوص «نِعْمَ»

﴿إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي: أيوب، ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، أي: نحن، ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: الجنة.

---

(١) قرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتداء: «ألا يا»، وابتدءوا: «اُسجدوا» بهمزة مضمومة علىٰ الأمر، علىٰ معنىٰ: ألا يا هؤلاء، أو: يا أيها الناس اسجدوا، وقرأ الباقون بتشديد اللام، و﴿يَسۡجُدُواْ﴾ عندهم كلمة واحدة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٧).

حذفُ الموصول

نحو: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي: والذي أنزل إليكم؛ لأنّ الذي أُنزلَ إلينا ليس هو الذي أُنزل إلىٰ من قبلنا، ولهذا أعيدت «ما» في قوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ...﴾ [البقرة: ١٣٦].

ب- أمثلة حذفِ الفعل

يطّردُ إذا كان مُفسّرًا، نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

ويكثرُ في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل.

وأكثر منه حذف القول، نحو: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: يقولان ربنا.

ويأتي في غير ذلك، نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وأتوا، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وألِفوا الإيمان، أو اعتقدوا، ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجك، ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أي: أذُم، ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ [النساء: ١٦٢]، أي: أمدح، ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: كان.

جـ- أمثلة حذف الحرف

حذفُ همزة الاستفهام

وخرّج عليه: ﴿هَٰذَا رَبِّيۖ﴾ [الأنعام: ٧٦ - ٧٨] في المواضع الثلاثة، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢]، أي: أَوَ تلك؟.

حذفُ الموصوف الحرفي

قال ابنُ مالك: «لا يجوز إلا في «أن»، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]».

حذفُ الجارّ

يطّرد مع «أَنْ» و«أَنَّ»، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، أي: بأنكم.

وجاء مع غيرهما، نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، أي: قدّرنا له، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، أي: لها، ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أي: يُخوّفكم بأوليائه، ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: علىٰ عقدة النكاح.

حذفُ العاطف

خرّج عليه الفارسي: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلتَ، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾

[الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطفًا على ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

حذفُ فاء الجواب

وخرّج عليه الأخفش: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذفُ حرف النداء

كثير: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]، ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠١]. وفي «العجائب»[1] للكرماني: «كثر حذف «يا» في القرآن من «الرب» تنزيهًا وتعظيمًا؛ لأنّ في النداء طرفًا من الأمر».

حذفُ «قد» في الماضي إذا وقع حالًا

نحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

حذفُ «لا» النافية

يطّرد في جواب القسم إذا كان المنفيُّ مضارعًا، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، وورد في غيره، نحو: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: لا يطيقونه، ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، أي: لئلا تميدَ.

حذفُ لام التوطئة

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

---

(١) انظر: «غرائب التفسير» (١/ ٤٠٠).

حذفُ لام الأمر

خُرِّج عليه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليُقيموا.

حذفُ لام «لقد»

يحسُن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

حذفُ حركة الإعراب والبناء

وخرّج عليه قراءة(١) «فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئْكُمْ» [البقرة: ٥٤]، و«يَأْمُرْكُمْ».

د- أمثلة حذف أكثر من كلمة

حذفُ مُضافيْن

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، أي: فإنّ تعظيمَها من أفعال ذوي تقوى القلوب.

﴿فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةً مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس الرسول.

﴿تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ كَٱلَّذِى يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، أي: كدوران عيْن الذي.

﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: بدل شكر رزقكم.

حذفُ ثلاثةِ متضايفات

﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ﴾ [النجم: ٩]، أي: فكان مقدارُ مسافةِ قربِه مثل قاب

---

(١) قرأ أبو عمرو بإسكان الهمز من الأولىٰ والراء من الثانية تخفيفًا. انظر: «النشر» (٢/ ٢١٢).

قوسين، فحذف ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها.

حذفُ مفعولَيْ بابِ ظَنَّ

﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي.

حذفُ الجارّ مع المجرور

﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: بسيِّء، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: بصالح.

حذفُ حرفِ الشرطِ وفعلِه

يطّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: إنْ اتبعتموني، ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: إنْ قلت لهم يُقيموا[١].

وجعل منه الزمخشري[٢]: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠]، أي: إنْ اتخذتم عند الله عهدًا فلن يخلف الله.

وجعل منه أبو حيان[٣]: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: إنْ كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلِمَ تقتلون؟.

---

(١) وهذا تقدير آخر، غير الذى ذُكر آنفًا في حذف لام الأمر.

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٨).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٩٢).

حذفُ جواب الشرط

﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده.

﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، أي: تطيّرتم.

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، أي: لنفذ.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمرًا فظيعًا.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، أي: لعذبكم.

﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدت به.

﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، أي: لسلّطكم علىٰ أهل مكّة.

حذفُ جملة القسم

﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١]، أي: والله، حذف جوابه.

﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز.

﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: ما الأمر كما زعموا.

﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرۡقٗا...﴾ [النازعات: ١-٥] الآيات، أي: لتُبعثنّ.

حذفُ جملة مُسبّبة عن المذكور

نحو: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَـٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، أي: فعل ما فعل.

حذفُ جُملٍ كثيرة

نحو: ﴿فَأَرۡسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥]، أي: فأرسلوني إلىٰ يوسف لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسف.

خاتمة

تارةً لا يُقام شيء مقامَ المحذوف كما تقدم، وتارةً يقام ما يدلّ عليه، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۚ﴾ [هود: ٥٧]، فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدّمه علىٰ توليهم، وإنما التقدير: فإنْ تولّوا فلا لومَ عليّ، أو: فلا عذرَ لكم لأنّي أبلغتُكم.

﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فلا تحزن واصبر. ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، أيْ: يصيبهم مثل ما أصابهم.

٣- فصلٌ [في نوعي الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلىٰ إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلىٰ بسْطٍ وزيادة.

أ- الإطناب بالبسط

الإطنابُ بتكثير الجمل، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ١٦٤] الآية، أطنبَ فيها أبلغ الإطناب؛ لكوْن الخطاب مع الثقليْن، وفي كلِّ عصرٍ وحين، للعالِم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، فقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ إطناب؛ لأنّ إيمانَ حملة العرش معلومٌ، وحسّنه إظهار شرف الإيمان ترغيبًا فيه.

﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]، وليس من المشركين مُزَكٍ، والنكتة الحثُّ للمؤمنين علىٰ أدائها والتحذير من المنع، حيث جُعل من أوصاف المشركين.

ب- الإطناب بالزيادة

ويكون بأنواع:

أحدها

دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد السابقة في نوع الأدوات، وهي: إنّ، أنّ، لام الابتداء والقسم، «ألا» الاستفتاحية، أمّا، «ها» التنبيه، «كأنّ» في تأكيد التشبيه، «لكن» في تأكيد الاستدراك، «ليت» في تأكيد التمني، «لعلّ» في تأكيد التّرجّي، وضمير الشأن، وضمير الفصل، و«أما» في تأكيد الشرط، قد، السين، سوف، والنونان في تأكيد الفعلية، و«لا» التبرئة، «لن»، «لما» في تأكيد النفي.

وإنما يحسن تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به مُنكرًا أو متردّدًا.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالىٰ حكايةً عن رسل عيسىٰ إذ كُذِّبوا في المرة الأولىٰ: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، فأكّد بـ «إنّ» واسمية الجملة، وفي المرة الثانية: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]، فأكّد بالقسم و«إن» و«اللام» واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطَبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس: ١٥].

وقد يُؤكَّد بها والمخاطَب به غير منكر لعدم جريه علىٰ مقتضىٰ إقراره، فيُنَزّل منزلة المنكر.

وقد يترك التأكيد وهو معه منكر؛ لأنّ معه أدلةً ظاهرةً لو تأملها لرجع عن إنكاره، وعلىٰ ذلك يخرّج قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦]، أكّد الموت تأكيدين - وإن لم ينكر - لتنزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة تنزيل من يُنكر الموت، وأكّد إثبات البعث تأكيدًا واحدًا - وإن كان أشدّ نكيرًا - لأنّه لما كانت أدلّتُه ظاهرةً كانَ جديرًا بأنْ لا يُنكر، فنُزِّلَ المخاطبون منزلة غير المُنْكر حثًّا لهم علىٰ النّظر في أدلّته الواضحة. وقال الزمخشري: «بُولغ في تأكيد الموت تنبيهًا للإنسان علىٰ أنْ يكونَ الموتُ نُصب عينيْه، ولا يغفل عن ترقّبه».

ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، نفىٰ عنه الريبة بـ «لا» علىٰ سبيل الاستغراق، مع أنّه ارتاب فيه المرتابون، لكن نُزّل منزلة العدم تعويلًا علىٰ ما يُزيله من الأدلّة الباهرة، كما نُزّل الإنكار منزلةَ عدمِه لذلك.

وقد يؤكّد بها - أي اللام - للمُستشرِف الطالبِ الذي قُدِّم له ما يُلَوِّح بالخبر فاستشرفت نفسه إليه، نحو: ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: ٣٧]، أي: لا تدْعُني يا نوحُ في شأن قومك، فهذا الكلامُ يلّوح بالخبر تلويحًا، ويُشعر بأنّه قد حقّ عليهم العذاب، فصار المقامُ مقامَ أنْ يتردّدَ المخاطبُ في أنهم: هل صاروا محكومًا عليهم بذلك أو لا؟ فقيل: إنهم مُغرقون بالتأكيد.

وكذا قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ﴾، لما أمرهم بالتقوىٰ وظهور ثمرتها، والعقاب علىٰ تركها محلُّه الآخرة، تشوّقت نفوسُهم إلىٰ وصف حال الساعة، فقال: ﴿إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ [الحج: ١] بالتأكيد؛ ليقرّر عليه الوجوب.

وكذا قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ﴾[1]، فيه تحييرٌ للمخاطب وتردّد في أنّه كيف لا يُبرِّيء نفسَه وهي بريئةٌ زكيّة ثبتت عصمتُها وعدمُ مواقعتِها السوء؟ فأكدّه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

وقد يؤكد لقصد الترغيب، نحو: ﴿فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، أكّد بأربع تأكيدات ترغيبًا للعباد في التوبة.

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة

قال ابن جنّي: «كلّ حرفٍ زِيدَ في كلام العرب فهو قائمٌ مقامَ إعادة الجملة

---

(١) قال ابن كثير: «تقول المرأة: «ولست أبرئ نفسي، فإنّ النّفس تتحدث وتتمنىٰ؛ ولهذا راودته لأنها أمارة بالسوء، إلا ما رحم ربي». قال: «وهذا القول هو الأشهر والأليق والأنسب بسياق القصة ومعاني الكلام، وقد حكاه الماوردي في تفسيره، وانتدب لنصره الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأفرده بتصنيف علىٰ حدة. وقد قيل: إن ذلك من كلام يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. وهذا القول هو الذي لم يحك ابن جرير ولا ابن أبي حاتم سواه». انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٩٤ - ٣٩٥).

مرة أخرىٰ»، وسئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه، فقال: «أهلُ الطّباع يجدون من زيادة الحرف معنًىٰ لا يجدونه بإسقاطه». ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقلّ.

أما الحروف فيزداد منها: إنْ، وأنْ، وإذ، وإذا، وإلىٰ، وأمْ، والباء، والفاء، وفي، والكاف، واللام، ولا، وما، ومن، والواو، وتقدمت في نوع الأدوات مشروحة.

وأما الأفعال فزيد منها: «كان»، وخُرّج عليه: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، و«أصبح»، وخُرّج عليه: ﴿فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣]. وقال الرمّاني: «العادة أنّ مَنْ به علّة تزادُ باللّيل أنْ يرجوَ الفرجَ عند الصّباح، فاستعمل «أصبح»؛ لأنّ الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة».

وأما الأسماء فنصّ أكثرُ النّحْويّين علىٰ أنها لا تُزاد، ووقع في كلام المفسّرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع، كلفظ «مثل» في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بما[(١)].

النوع الثالث: التأكيد الصناعي

وهو أربعة أقسام:

أحدها

التوكيد المعنوي بـ «كل»، و«أجمع»، و«كلا»، و«كلتا»، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وفائدتُه رفع توهّم المجاز وعدم

---

(١) انظر: «التفسير الوسيط للواحدي» (١/ ٢٢١).

الشمول، وادّعىٰ الفراء أنّ «كلهم» أفادت ذلك، و«أجمعون» أفادت اجتماعهم علىٰ السّجود، وأنهم لم يسجدوا مُتفرّقين.

ثانيها: التأكيد اللّفظي

وهو تكرار اللّفظ الأول **إما بمرادفه**، نحو: «ضَيِّقًا حَرِجًا» [الأنعام: ١٢٥] بكسر الراء[١]، ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وجعل منه ﴿قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُواْ نُورًاۖ﴾ [الحديد: ١٣]، فـ«وراء» هنا ليس ظرفًا؛ لأنّ لفظَ «ارجعوا» يُنبئ عنه، بل هو اسمُ فعلٍ بمعنىٰ «ارجعوا»، فكأنّه قال: ارجعوا ارجعوا[٢].

وإما بلفظه، ويكونُ في الاسم والفعل والحرف والجملة، **فالاسم نحو:** ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]، ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

والفعل: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

واسم الفعل نحو: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والحرف نحو: ﴿فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]، ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم﴾ [المؤمنون: ٣٥].

والجملة نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥، ٦]، والأحسن اقتران الثانية بـ«ثم»، **نحو:** ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الإنفطار: ١٧]، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤].

---

(١) قرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ١٢٠٨).

ومن هذا النوع: تأكيدُ الضمير المُتّصل بالمُنفصل، نحو: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]. **ومن تأكيد المُنفصل بمثله**: ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ [هود: ١٩].

ثالثها: تأكيدُ الفعل بمصدره

وهو عِوضٌ من تكرار الفعل مرتيْن، وفائدته رفعُ توهّم المجاز في الفعل، بخلاف التوكيد السابق بـ «إنّ» لرفع توهّم المجاز في المسند إليه، كذا فرّق به ابن عصفور وغيره. **ومن ثَمّ ردّ بعضُ أهل السنّة علىٰ بعض المعتزلة** في دعواه نفي التّكليم حقيقةً بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ لأنّ التوكيد رفع المجاز في الفعل. **ومن أمثلته**: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿يَوۡمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوۡرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلۡجِبَالُ سَيۡرًا﴾ [الطور: ٩- ١٠]، ﴿جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءً مَّوۡفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. **وليس منه**: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، بل هو جمع «ظنّ»؛ لاختلاف أنواعه، وأما: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـًٔاۚ﴾ [الأنعام: ٨٠]، فتحتمل أنْ يكونَ منه، أو أنْ يكونَ «الشيء» بمعنىٰ الأمر والشأن.

والأصلُ في هذا النّوع أنْ يُنعت بالوصف المراد، نحو: ﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. **وقد يُضاف وصفُه إليه**، نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. **وقد يُؤكّد بمصدر فعلٍ آخر أو اسم عيْن نيابةً عن المصدر**، نحو: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا﴾ [المزّمّل: ٨]،

والتبتيل مصدر «بَتَلَ»[١]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، أي: إنباتًا، إذ النبات اسم عين.

رابعها: الحال المؤكدة

نحو: ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. **وليس منه:** ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ [النمل: ١٠]؛ لأنّ التوليّة قد لا تكون إدبارًا، بدليل قوله: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ولا: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾ [النمل: ١٩]، لأنّ التبسُّمَ قد لا يكونُ ضحكًا[٢]، ولا: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾ [البقرة: ٩١]؛ لاختلاف المعنيَيْن، إذ كوْنه حقًا في نفسه غير كوْنه مُصدّقًا لما قبلَه.

النوع الرابع: التكرير[٣]

وهو أبلغ من التأكيد، وله فوائد، **منها:** التّقرير، وقد قيل: «الكلامُ إذا تكرّر تقرّر»، وقد نبّه تعالىٰ علىٰ السّبب الذي لأجله كرر الأقاصيص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [طه: ١١٣].

---

(١) قال في «لسان العرب» (١١/ ٤٢): «بتل: البَتْل: القَطْع. بَتَلَهُ يَبْتِلُهُ ويَبْتُلُهُ بَتْلًا». ثم قال: «والتَّبَتُّلُ: الانقطاع عن الدنيا إلىٰ الله تعالىٰ، والأصل فِي تَبَتَّلَ أَن تَقُولَ: تَبَتَّلْتُ تَبَتُّلًا».

(٢) ومنه قولُ أُبيّ ابن كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «تبسّمَ تبسُّم الـمُغضَب»، أخرجه البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

(٣) قال ابن أبي الإصبع: «وهو أن يكرر المتكلم اللفظة الواحدة؛ لتأكيد الوصف، أو المدح أو الذم، أو التهويل أو الوعيد». انظر: «تحرير التحبير» (١/ ٣٧٥).

ومنها: التأكيد.

ومنها: زيادةُ التنبيه علىٰ ما ينفي التهمة؛ ليكملَ تلقّي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩]، فإنّه كرّر فيه النداء لذلك.

ومنها: إذا طال الكلام وخشي تناسىٰ الأول أُعيد ثانيًا تطريةً له وتجديدًا لعهده، ومنه: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٠].

ومنها: التعظيم والتهويل، نحو: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢].

[فصلٌ في الفرق بين التكرير والتأكيد بتكرار اللفظ]

هو يجامعُه ويفارقُه ويزيدُ عليه وينقصُ عنه، فإنّه قد يكونُ التأكيدُ تكرارًا كما تقدّم في أمثلته، وقد لا يكون تكرارًا كما تقدّم أيضًا، وقد يكونُ التكريرُ غيرَ تأكيد صناعة، وإنْ كان مُفيدًا للتأكيد معنىً.

ومنه: ما وقع فيه الفصل بين المكررين، فإنّ التأكيدَ لا يفصل بينه وبين

مؤكده، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]، ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [الحشر: ١٨]، فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللّفظي الصناعي.

ومنه: الآيات المتقدّمة في التّكرير للطول.

ومنه: ما كان لتعدّد المتعلَّق، بأنْ يكونَ المكرّر ثانيًا مُتعلِّقا بغير ما تعلّق به الأول، وهذا القسمُ يُسمّىٰ بالتّرديد، كقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [النور: ٣٥]، وقع فيها التّرديد أربع مرات.

وجُعل منه قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، فإنها وإن تكررت نَيِّفًا وثلاثين مرة فكلُّ واحدةٍ تتعلّق بما قبلها، وإنْ كان بعضُها ليس بنعمة فذكرُ النقمة للتحذير نعمةٌ.

وكذا قوله في سورة الشعراء: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ ۝٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٨-٩]، كُررت ثماني مرات، مرة عقبَ كلّ قصّة، فالإشارةُ في كلّ واحدةٍ بذلك إلىٰ قصة النبي المذكور قبلها، وما اشتملت عليه من الآيات والعبر، وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ إلىٰ قومه خاصّة، ولما كان مفهومُه أنّ الأقلّ من قومه آمنوا أُتىٰ بوصف «العزيز الرحيم» للإشارة إلىٰ أنّ العزّةَ علىٰ من لم يؤمن منهم، والرحمة لمن آمن. **وكذا قوله في سورة القمر**: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٧]، وقوله: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٩] في سورة المرسلات.

ويقرب من ذلك ما ذكره ابن جرير[1] في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا...﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ۝١٣١ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٣١، ١٣٢]: فإنْ قيل: ما وجه تكرار قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ في آيتين إحداهما في أثر الأخرىٰ؟ قلنا: لاختلاف معنىٰ الخبرين عما في السموات والأرض، وذلك أنّ الخبر عنه في إحدىٰ الآيتين ذكرُ حاجتِهِ إلىٰ بارئِه وغنىٰ بارئِه عنه، وفي الأخرىٰ حفظ بارئِه إياه وعلمه به وبتدبيره. قال: «فإن قيل: أفلا قيل: وكان الله غنيًا حميدًا وكفىٰ بالله وكيلًا؟ قيل: ليس في الآية الأولىٰ ما يصلُح أنْ تُختتم بوصفه معه بالحفظ والتدبير». انتهىٰ.

ومن أمثلة ما يُظنّ تكرارًا وليس منه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢] إلىٰ آخرها، فإن ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ أي: في المستقبل، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ أي: في الحال، ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾ في المستقبل، ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ أي: في الحال، ﴿مَّا عَبَدتُّمْ﴾ في الماضي، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾ أي: في المستقبل ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾ أي: في الحال، فالحاصلُ أنّ القصدَ نفي عبادته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة.

وكذا: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ثم قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ثم قال: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍۚ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فإنّ المرادَ بكلّ واحدٍ من هذه الأذكار غير المراد بالآخر، فالأول: الذكرُ في

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٩/ ٢٩٧).

مزدلفة عند الوقوف بقزح، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] إشارةٌ إلىٰ تكرّره ثانيًا وثالثًا، ويحتمل أنْ يرادَ به طواف الإفاضة، بدليل تعقيبه بقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم﴾، والذكرُ الثالث إشارةٌ إلىٰ رمي جمرة العقبة، والذكر الأخير لرمي أيام التشريق.

ومنه تكرير حرف الإضراب في قوله: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، وقوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

ومن ذلك تكرير الأمثال، كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢].

وكذلك ضربُ مثلِ المنافقين أول البقرة بالمستوقد نارًا، ثم ضربه بأصحاب الصيّب. قال الزمخشري[١]: «والثاني أبلغ من الأول؛ لأنّه أدلّ علىٰ فرط الحيرة وشدّة الأمر وفظاعته».

ومن ذلك تكرير القصص، كقصة آدم وموسىٰ ونوح وغيرهم من الأنبياء.

[فصلٌ في ذكر فوائد تكرير بعض القصص في القرآن]

وقد ألّف البدر بن جماعة كتابًا سماه «المقتنص في فوائد تكرار القصص»، وذكر في تكرير القصص فوائد:

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٨٠).

منها: أنّ في كلّ موضعٍ زيادةَ شيء لم يُذكر في الذي قبله، أو إبدال كلمةٍ بأخرىٰ لنكتة، وهذه عادة البلغاء.

ومنها: أنّ في إبراز الكلام الواحد في فنونٍ كثيرة وأساليب مختلفة ما لا يخفىٰ من الفصاحة.

ومنها: أنّ الدواعي لا تتوفر علىٰ نقلها كتوفّرها علىٰ نقل الأحكام، فلهذا كُرّرت القصص دون الأحكام.

ومنها: أنّه تعالىٰ أنزل هذا القرآن وعجز القومُ عن الإتيان بمثله، ثم أوضح الأمر في عجزهم بأنْ كرّر ذكر القصة في مواضع، إعلامًا بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله بأيِّ نظمٍ جاءوا وبأي عبارة عبّروا.

ومنها: أنّه لما تحدّاهم قال: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، فلو ذكرت القصة في موضع واحد واكتفي بها لقال العربي: ائتونا أنتم بسورة من مثله، فأنزلها سبحانه وتعالىٰ في تعداد السّور دفعًا لحُجّتهم من كلِّ وجه.

ومنها: أنّ القصة الواحدة لما كُررت كان في ألفاظها في كلِّ موضعٍ زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، وأتت علىٰ أسلوبٍ غير أسلوب الأخرىٰ، فأفاد ذلك ظهورَ الأمر العجيب في إخراج المعنىٰ الواحد في صُورٍ متباينة في النّظم، وجذبَ النّفوس إلىٰ سماعها لما جُبلت عليه من حبّ التّنقّل في الأشياء المتجدّدة، واستلذاذها بها، وإظهارَ خاصّة القرآن، حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هُجنة في اللفظ، ولا ملل عند سماعه، فبايّن ذلك كلامَ المخلوقين.

[فصلٌ في ذكر الحكمة من عدم تكرير بعض القصص في القرآن]

وقد سئل: ما الحكمة في عدمِ تكرير قصة يوسف، وسَوْقِها مساقًا واحدًا في موضع واحد دون غيرها من القصص؟ وأجيب بوجوه:

أحدها: أنّ فيها تشبيبُ النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتنّ بأبدع الناس جمالًا، فناسب عدمُ تكرارها لما فيه من الإغضاء والستر.

ثانيها: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: «إنما كرر الله قصص الأنبياء وساق قصة يوسف مساقًا واحدًا إشارةً إلىٰ عجز العرب، كأنّ النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص».

ثالثها: أنّ سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقصّ عليهم، كما رواه الحاكم في «مستدركه»[(١)]، فنزلت مبسوطةً تامة ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصة، وترويح النفس بها والإحاطة بطرفيها.

رابعها: وهو أقوىٰ ما يجاب به: إنّ قصص الأنبياء إنما كُرّرت لأنّ المقصود بها إفادةُ إهلاك من كذّبوا رسلهم، والحاجةُ داعيةٌ إلىٰ ذلك؛ لتكرير تكذيب الكفّار لرسول الله، فكلّما كذبوا أُنزلت قصة مُنذرة بحلول العذاب كما حلّ علىٰ المكذّبين، ولهذا قال تعالىٰ في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]، وقصة يوسف لم يُقصد منها ذلك.

---

(١) رواه الحاكم (٣٣١٩) وصحّحه، وابن حبان (٦٢٠٩) وقال الشيخ الأرنؤوط: «إسناده قوي».

وبهذا أيضًا يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصّة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصة موسىٰ مع الخضر، وقصة الذبيح.

فإن قلتَ: قد تكررت قصة ولادة يحيىٰ وولادة عيسىٰ مرتين وليست من قبيل ما ذكرت؟ قلتُ: الأولىٰ في سورة كهيعص وهي مكيّةٌ أُنزلت خطابًا لأهل مكة، والثانية في سورة آل عمران وهي مدنيةٌ أُنزلت خطابًا لليهود ولنصارىٰ نجران حين قدموا، ولهذا اتصل بها ذكر المُحاجّة والمُباهلة.

النوع الخامس: الصفة

وترد لأسباب:

أحدها: التّخصيص في النكرة، نحو: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢].

الثاني: التّوضيح في المعرفة، أي زيادة البيان، نحو: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالىٰ، نحو: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١ - ٤]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]. ومنه: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]، فهذا الوصف للمدح وإظهار شرف الإسلام، والتعريض باليهود وأنهم بُعَداء عن ملّة الإسلام الذي هو دين الأنبياء كلّهم، قاله الزمخشري(١).

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٣٧).

الرابع: الذمّ، نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، فإن «إلهين» للتثنية، فـ«اثنين» بعده صفة مؤكِّدة للنّهي عن الإشراك، ولإفادة أنّ النّهي عن «إلهين» إنما هو لمحض كوْنهما اثنين فقط؛ لا لمعنىً آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك. ومثله: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، علىٰ قراءة[١] تنوين «كلّ»، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فهو تأكيدٌ لرفع توهّم تعدّد النفخة.

ومن الصفات المؤكدة قوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقوله: ﴿يَطِيرُ﴾ لتأكيد أنّ المرادَ بالطائر حقيقته، فقد يُطلق مجازًا علىٰ غيره، وقوله: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ لتأكيد حقيقة الطيران؛ لأنّه يُطلق مجازًا علىٰ شدّة العدو والإسراع في المشي. **ونظيرُه:** ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾ [الفتح: ١١]؛ لأنّ القولَ يُطلق مجازًا علىٰ غير اللسان، بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]. **وكذا:** ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ لأنّ القلب قد يُطلق مجازًا علىٰ العين، كما أطلقت العين مجازًا علىٰ القلب في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى﴾ [الكهف: ١٠١].

قواعد

١- الصفة العامّة لا تأتي بعد الخاصة، لا يُقال: رجلٌ فصيحٌ متكلّمٌ، بل

---

(١) اختلفوا في: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ في هود والمؤمنون، فروىٰ حفص ﴿كُلٍّ﴾ بالتنوين فيهما، وقرأ الباقون بغير تنوين علىٰ الإضافة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٨).

مُتكلِّمٌ فصيح، وأشكل علىٰ هذه القاعدة قوله تعالىٰ في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]، وأجيب أنّه حالٌ لا صفة، أي: مُرسلًا في حال نبوّته، وقد تقدّم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه.

٢- **إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أَوَّلُهما عددٌ** جاز إجراؤها علىٰ المضاف وعلىٰ المضاف إليه، فمن الأول: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، ومن الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

فوائد

١- **إذا تكرّرت النعوت لواحد** فالأحسن إنْ تباعد معنىٰ الصفات العطف، نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وإلا ترْكُه، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ - ١٣].

٢- **قطعُ النعوتِ في مقامِ المدحِ والذمّ أبلغُ من إجرائها**. قال الفارسيُّ: «إذا ذُكرت صفاتٌ في معرض المدح أو الذمّ فالأحسن أنْ يخالَف في إعرابها؛ لأنّ المقامَ يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوّع وتتفنّن، وعند الاتحاد تكون نوعًا واحدًا». **مثاله في المدح:** ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. **ومثاله في الذمّ:** ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

النوع السادس: البدل

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته البيان والتأكيد، مثال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورىٰ: ٥٢، ٥٣]، ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣]، ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤]، ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

النوع السابع: عطف البيان

وهو كالصّفة في الإيضاح، لكن يُفارقها في أنّه وُضع ليدلَّ علىٰ الإيضاح باسم مختص به، بخلافها؛ فإنها وُضعت لتدلّ علىٰ معنًى حاصل في متبوعها. وفرّق ابنُ كيسان بينه وبين البدل بأنّ البدلَ هو المقصود، وكأنّك قرّرتَه في موضع المبدل منه، وعطف البيان وما عُطف عليه كلٌّ منهما مقصود.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»[1]: «عطف البيان يجري مجرىٰ النعت في تكميل متبوعه، ويُفارقه في أنّ تكميلَه متبوعَه بشرح وتبيين، لا بدلالةٍ علىٰ معنًى في المتبوع أو سببية، ومجرىٰ التأكيد في تقويةِ دلالته، ويُفارقه في أنّه لا

---

(١) انظر: «شرح الكافية» (٣/ ١١٩١).

يرفع توهّم مجاز، ومجرىٰ البدل في صلاحيته للاستقلال، ويُفارقه في أنّه غيرُ منوي الاطراح».

ومن أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ﴾ [النور: ٣٥]. وقد يأتي لمجرد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطفُ أحد المترادفيْن على الآخر

والقصد منه التأكيد أيضًا، وجعل منه: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۡ﴾ [التوبة: ٧٨]، ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢]، ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدّثر: ٢٨]، ﴿أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]. وأنكر المبرّد وجود هذا النوع في القرآن، وأوّل ما سبق علىٰ اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: «المخلَص في هذا أنْ تعتقدَ أنّ مجموعَ المترادفيْن يحصل معنًىٰ لا يوجد عند انفرادهما، فإنّ التركيب يُحدث معنًىٰ زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنىٰ، فكذلك كثرة الألفاظ».

التاسع: عطفُ الخاصّ على العامّ

وفائدته التّنبيه علىٰ فضله حتىٰ كأنّه ليس من جنس العامّ، تنزيلًا للتغاير في

الوصف منزلة التغاير في الذات، ومن أمثلته:

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، خصّ جبريل وميكائيل بالذكر ردًا علىٰ اليهود في دعوىٰ عداوته، وضمّ إليه ميكائيل لأنّه ملكُ الرّزق الذي هو حياة الأجساد، كما أنّ جبريل ملكُ الوحيّ الذي هو حياة القلوب والأرواح.

﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] فإنّ إقامتها من جملة التمسّك بالكتاب، وخُصّت بالذكر إظهارًا لمرتبتها لكونها عماد الدين.

﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠].

تنبيه

المرادُ بالخاصّ والعامّ هنا ما كان فيه الأول شاملًا الثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطفُ العامّ على الخاصّ

وأنكر بعضهم وجودَه فأخطأ، والفائدةُ فيه واضحةٌ وهو التعميم، وأُفرد الأول بالذكر اهتمامًا بشأنه، ومن أمثلته: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ

بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۖ﴾ [نوح: ٢٨]. وجعل منه الزمخشري[1]: «﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ﴾ بعد قوله: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم...﴾ [يونس: ٣١]».

الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام

قال أهل البيان: «إذا أردتَ أنْ تُبهِمَ ثم تُوضحَ فإنّك تطنب». وفائدته إما رؤية المعنىٰ في صورتيْن مختلفتيْن: الإبهام والإيضاح، أو لتمكُّن المعنىٰ في النفس تمكُّنًا زائدًا لوقوعه بعد الطلب؛ فإنّه أعزُّ من المنساق بلا تعب، أو لتكملَ لذّةُ العلم به؛ فإنّ الشيء إذا عُلم من وجهٍ ما تشوَّقت النّفسُ للعلم به من باقي وجوهه، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه كانت لذّتُه أشدّ من علمه من جميع وجوهه دفعةً واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾ [طه: ٢٥]، فإن ﴿ٱشۡرَحۡ﴾ يفيد طلبَ شرحِ شيءٍ ما، و﴿صَدۡرِي﴾ يفيد تفسيرَه وبيانَه، وكذلك ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ [طه: ٢٦]، والمقام يقتضي التأكيدَ للإرسال المؤذن بتلقّي الشدائد، وكذا ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

ومنه التفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾، إلىٰ قوله: ﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ﴾ [التوبة: ٣٦].

وعكسه، كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أُعيد ذكر «العشرة» لرفع توهّم أنّ الواو في «وسبعة» بمعنىٰ «أو»، فتكون «الثلاثة» داخلةً فيها، كما في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٤٥).

[فصلت: ٩]، ثم قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ﴾ [فصلت: ١٠]، فإنّ من جملتها اليومَيْن المذكورَيْن أولًا، وليست أربعة غيرهما، وهذا أحسن الأجوبة في الآية، وهذا الذئ أشار إليه الزمخشري[(١)]، ورجّحه ابن عبد السلام، وجزم به الزملكاني في «أسرار التنزيل» قال: «ونظيره: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فإنّه رافعٌ لاحتمال أنْ تكونَ تلك العشرة من غير مواعدة». قال ابن عسكر: «وفائدةُ الوعد بـ «ثلاثين» أولًا ثم بـ «عشر» ليتجدّد له قربُ إنقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهبًا مجتمع الرأي حاضر الذهن، وتجدّد بذلك عزم لم يتقدم».

الثاني عشر: التفسير

قال أهل البيان: «وهو أنْ يكونَ في الكلام لبس وخفاء، فيُؤتىٰ بما يزيله ويفسره». وهو في القرآن كثير، ومن **أمثلته**: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١]، فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ...﴾ إلخ، تفسيرٌ لـ «هلوع»، كما قال أبو العالية وغيره.

﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ...﴾ [البقرة: ٤٩] الآية، فـ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ وما بعده تفسير للسّوْم.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية، فـ ﴿خَلَقَهُۥ...﴾ وما بعده تفسير للمثل.

﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]،

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ١٨٨).

فـ ﴿تُلۡقُونَ...﴾ تفسير لاتّخاذهم أولياء.

قال ابن جنّي: «ومتىٰ كانت الجملةُ تفسيرًا لم يحسُن الوقفُ علىٰ ما قبلها دونها؛ لأنّ تفسيرَ الشيء لاحقٌ به ومُتَمّم له، وجارٍ مجرىٰ بعض أجزائه».

الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر

وله فوائد:

منها: زيادة التقرير والتمكين، نحو: ﴿لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

ومنها: قصد التعظيم، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ومنها: قصد الإهانة والتحقير، نحو: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ يَنزَغُ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٗا مُّبِينٗا﴾ [الإسراء: ٥٣]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩].

ومنها: إزالة اللّبس حيث يُوهم الضمير أنّه غير الأول، نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]، لو قال: «تؤتيه» لأوهم أنّه الأول.

﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ [يوسف: ٧٦]، لم يقل «منه» لئلا يُتوهّم عودُ الضمير إلىٰ الأخ، فيصيرُ كأنّه مباشر بطلب خروجها،

وليس كذلك، ولم يقل: «من وعائه» لئلا يُتوهّم عودُ الضمير إلىٰ يوسف.

﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ﴾ [الفتح: ٦]؛ لأنّه لو قال: «عليهم دائرته» لأوهم أنّ الضميرَ عائدٌ إلىٰ الله تعالىٰ.

ومنها: قصدُ تربية المهابة، وإدخالُ الرّوع علىٰ ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك، كما تقول: الخليفةُ أمير المؤمنين يأمرك بكذا، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل: ٩٠].

ومنها: قصدُ تقويةِ داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومنها: تعظيم الأمر، نحو: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [العنكبوت: ١٩]، ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الإنسان: ١، ٢].

ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤]، لم يقل منها، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلىٰ الجنة.

ومنها: قصد التوصُّل من الظاهر إلىٰ الوصف، ومنه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾، لم يقل «فآمنوا بالله وبي» ليتمكّن من إجراء الصّفات التي ذكرها، وليُعلم أنّ الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وُصف بهذه الصفات، ولو أتىٰ بالضمير لم يمكن ذلك؛ لأنّه لا يوصف.

ومنها: التّنبيه علىٰ علّيّة الحكم، نحو: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي

قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزًا﴾ [البقرة: ٥٩]، ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، لم يقل: «لهم» إعلامًا بأنّ من عادىٰ هؤلاء فهو كافر، وإنّ الله إنما عاداه لكفره.

﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧].

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، لم يقل: «إنها»؛ لئلا يُفهم تخصيص ذلك بنفسه، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا﴾ [النساء: ١٥١].

ومنها: قصد الخصوص، نحو: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، لم يقل «لك» تصريحًا بأنّه خاصٌّ به.

ومنها: الإشارة إلىٰ عدم دخول الجملة في حكم الأولىٰ، نحو: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، فإنّ ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ استئناف، لا داخل في حكم الشرط.

ومنها: مراعاة الجناس، ومنه: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ السورة.

ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضهم في قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنها: أنْ يتحمّلَ ضميرًا لابدّ منه، ومنه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]، لو قال: «استطعماها» لم يصحّ؛ لأنهما لم

يستطعما القرية، أو «استطعماهم» فكذلك؛ لأنّ جملة «استطعما» صفة لـ «قرية» النّكرة لا لـ «أهل»، فلا بدّ أنْ يكونَ فيها ضميرٌ يعودُ عليها، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر، كذا حرّره السبكي.

تنبيه

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه، كما في آيات: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] ونحوها، ومنه: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فإنّ إنزالَ الخير مناسبٌ للربوبية، وأعاده بلفظ «الله»؛ لأنّ تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسبٌ للإلهية؛ لأنّ دائرة الربوبية أوسع. ومنه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وإعادته في جملة أخرىٰ أحسن منه في الجملة الواحدة لانفصالها، وبعد الطول أحسن من الإضمار؛ لئلا يبقىٰ الذهن مُتشاغلًا بسبب ما يعود عليه فيفوته ما شرع فيه، كقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ٨٣] بعد قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤].

الرابع عشر: الإيغال[1]

وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنىٰ بدونها. ومن ذلك:

---

(١) قال ابن أبي الإصبع: سُمّىٰ هذا النوع إيغالًا لأنّ المتكلم أو الشاعر أوغل في الفكر، حتىٰ استخرج سجعةً أو قافيةً تفيد معنًى زائدًا علىٰ معنىٰ الكلام. انظر: «تحرير التحبير» (١/ ٢٣٢).

﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، فقوله: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ إيغالٌ؛ لأنّه يتمُّ المعنىٰ بدونه، إذ الرسول مُهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحثّ علىٰ اتباع الرسل، والترغيب فيه. وجعل ابنُ أبي الإصبع[1] منه: ﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، فإن قوله: ﴿إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ زائدٌ علىٰ المعنىٰ مبالغةً في عدم انتفاعهم.

﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، زائدٌ علىٰ المعنىٰ لمدح المؤمنين والتعريض بالذمّ لليهود، وأنهم بعيدون عن الإيقان.

الخامس عشر: التّذييل

وهو أن يُؤتىٰ بجملة عقب جملة، والثانية تشتملُ علىٰ المعنىٰ الأول لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهرَ المعنىٰ لمن لم يفهمْه، ويتقرّر عند من فهمه، نحو: ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ٣٤ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [الأنبياء: ٣٤، ٣٥]، ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

السادس عشر: الطرد والعكس

قال الطيبيّ: «وهو أن يُؤتىٰ بكلامين، يُقرّر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني وبالعكس، كقوله: ﴿لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (١/ ٢٣٤).

بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: ٥٨]، فمنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصّة مقرِّر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها، وبالعكس، وكذا قوله: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]».

قلتُ: وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع «الاحتباك»[(١)].

السابع عشر: التكميل

ويسمى بالاحتراس، وهو أنْ يُؤتى في كلام يُوهم خلافَ المقصود بما يدفع ذلك الوهم، نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، فإنه لو اقتصر على ﴿أَذِلَّةٍ﴾ لتُوهم أنّه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ﴾، ومثله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، لو اقتصر على «أشداء» لتُوهِّم أنّه لغلظهم.

﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨] احتراسٌ لئلا يُتوهّم نسبة الظلم إلى سليمان، ومثله: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥]. وكذا ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فالجملة الوسطى احتراس؛ لئلا يُتوهّم أنّ التّكذيب مما في نفس الأمر.

قال في «عروس الأفراح»: «فإنْ قيل: كلُّ من ذلك أفاد معنًى جديدًا، فلا يكون إطنابًا، قلنا: هو إطنابٌ لما قبله من حيث رفع توهُّمِ غيره، وإن كان له معنًى في نفسه».

---

(١) تقدّم في الباب.

الثامن عشر: التتميم

وهو أنْ يُؤتىٰ في كلامٍ لا يُوهم غير المراد بفضلَةٍ تفيدُ نكتةً، كالمبالغة في قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]، أي: مع اشتهائه، فإنّ الإطعامَ حينئذ أبلغُ وأكثرُ أجرًا، ومثله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]، فقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تتميمٌ في غاية الحسن.

التاسع عشر: الاستقصاء

وهو أنْ يتناولَ المتكلّم معنًى فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أنْ يستقصيَ جميعَ أوصافِه الذاتيّة، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالًا، كقوله تعالىٰ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ...﴾ [البقرة: ٢٦٦] الآية، فإنّه تعالىٰ لو اقتصر علىٰ قوله ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافيًا، فلم يقف عند ذلك حتىٰ قال في تفسيرها: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾، فإنّ مُصابَ صاحبها بها أعظمُ، ثم زاد ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ مُتمِّمًا لوصفها بذلك، ثم كمّل وصفَها بعد التتميمَيْن فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، فأتىٰ بكلِّ ما يكون في الجِنان ليشتدّ الأسفُ علىٰ إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنىٰ في ذلك بما يوجب تعظيمَ المصابِ بقوله: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ﴾، ولم يقف عند ذلك حتىٰ وصف الذريّة بالضعفاء، ثم ذكر استئصالَ الجنّةِ بالهلاك في أسرع وقت، حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾، ولم يقتصر علىٰ ذكره للعلم بأنّه لا يحصل سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثم لم يقف عند ذلك حتىٰ أخبرَ باحتراقها، لاحتمال أنْ تكونَ النارُ ضعيفةً لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار

ورطوبة الأشجار، فاحترسَ عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَٱحۡتَرَقَتۡۗ﴾، فهذا أحسنُ استقصاءٍ وقع في كلامٍ، وأتمُّه وأكملُه.

قال ابن أبي الإصبع[1]: «والفرقُ بين الاستقصاء والتتميم والتكميل أنّ التّتميم يرِدُ علىٰ المعنىٰ الناقص ليَتمّ، والتكميل يرِد علىٰ المعنىٰ التام فيُكمل أوصافه، والاستقصاء يرِد علىٰ المعنىٰ التامّ الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتىٰ يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه، فلا يبقىٰ لأحد فيه مساغ».

العشرون: الاعتراض

وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محِل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنًى لنكتة غير دفع الإيهام، كقوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، فقوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ اعتراضٌ لتنزيه الله سبحانه وتعالىٰ عن البنات، والشناعة علىٰ جاعليها. ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فجملةُ الاستثناء اعتراضٌ للتبرّك.

ومن وقوعه بأكثر من جملة: ﴿فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢ نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٢، ٢٢٣]، فقوله ﴿نِسَآؤُكُمۡ﴾ متصلٌ بقوله: ﴿فَأۡتُوهُنَّ﴾؛ لأنّه بيانٌ له، وما بينهما اعتراضٌ للحثّ علىٰ الطهارةِ وتجنّبِ الأدبار. ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَقِيلَ بُعۡدٗا﴾، فيه اعتراضٌ بثلاث جمل، وهي: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (١/ ٥٤٣).

عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].

ومن وقوع اعتراض في اعتراض: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ – ٧٧]، اعترض بيْنَ القسم وجوابه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ الآية، وبيْنَ القسم وصفته بقوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ تعظيمًا للمقسَم به وتحقيقًا لإجلاله، وإعلامًا لهم بأنّ له عظمةً لا يعلمونها.

الحادي والعشرون: التعليل[1]

وفائدته التقرير والأبلغية، فإنّ النفوسَ أَبعثُ علىٰ قبول الأحكام المُعلّلة من غيرها، وغالبُ التعليل في القرآن علىٰ تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولىٰ. **وحروفه:** اللام، و«إن»، و«أن»، و«إذ»، و«الباء»، و«كي»، و«من»، و«لعلّ»، وقد مضت أمثلتها في نوع الأدوات.

ومما يقتضي التعليل لفظ «الحكمة»، كقوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]، وذكر الغاية من الخلق، نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: ٦].

---

(١) قال ابن أبي الإصبع: «وهو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع، فيقدّم قبل ذكره علة وقوعه، لكون رتبة العلة أن تقدم علىٰ المعلول، كقوله سبحانه: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]». انظر: «تحرير التحبير» (١/ ٣٠٩).

السابع والخمسون
في الخبر والإنشاء

مباحث الباب:

١- أقسام الكلام.

٢- فصلٌ في الخبر.

٣- فصلٌ في أقسام الخبر.

٤- فصلٌ في أقسام الإنشاء.

١- أقسام الكلام

اعلم أنّ الحذّاق من النُّحاة وغيرِهم وأهل البيان قاطبة علىٰ انحصار الكلام في الخبر والانشاء، وأنّه ليس له قسم ثالث. وادّعىٰ قومٌ أنّ أقسامَ الكلام عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفّع، وتعجّب، وقسم، وشرط، ووضع، وشكّ، واستفهام. وقال الأخفش: «هي ستة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمنٍّ». وقال كثيرون ثلاثة: «خبرٌ، وطلب، وإنشاء». قالوا: «لأنّ الكلامَ إما أنْ يحتملَ التصديق والتكذيب أو لا، الأول الخبر، والثاني إنْ اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب». والمحقّقون علىٰ دخول الطلب في الإنشاء، وأنّ معنىٰ «اضرب» مثلًا - وهو طلب الضرب - مقترنٌ بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطلب لا نفسه.

وقد اختلف الناس في حدّ الخبر، فقيل: «لا يُحَدّ»، والأكثر على حدّه. قال القاضي أبو بكر: «الخبرُ الكلام الذي يدخله الصدق والكذب»، وقيل: «الذي يدخله التصديق والتكذيب»، وقيل: «الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور، نفيًا أو إثباتًا»، وقال بعض المتأخرين: «الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه».

وقال بعض من جعل الأقسام ثلاثة: «الكلام إنْ أفادَ بالوضع طلبًا فلا يخلو إما أنْ يكونَ بطلب ذكر الماهية، أو تحصيلها، أو الكفّ عنها، والأولُ: الاستفهام، والثاني: الأمر، والثالث: النّهْي، وإنْ لم يُفد طلبًا بالوضع: فإن لم يحتمل الصدق والكذب سُمّي تنبيهًا وإنشاءً؛ لأنّك نبّهت به على مقصودك وأنشأته، أي ابتكرته، سواءً أفاد طلبًا باللازم - كالتّمنّي والتّرجّي والنداء والقسم - أم لا كـ«أنتِ طالق»، وإنْ احتملهما من حيث هو فهو: الخبر».

٢- فصلٌ في الخبر

والقصد بالخبر إفادة المخاطب، وقد يرد **بمعنى الأمر**، نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وبمعنى النّهي، نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: «أَعِنّا». ومنه: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، فإنّه دعاءٌ عليه، وكذا: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤].

ونازع ابنُ العربي[(١)] في قولهم: «إنّ الخبر يرد بمعنىٰ الأمر أو النهي»، قال في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]: «ليس نفيًا لوجود الرّفث، بل نفيٌ لمشروعيته، كقوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومعناه مشروعًا لا محسوسًا، فإنّا نجد مطلقات لا يتربّصن، فعاد النفيُ إلىٰ الحكم الشرعي، لا إلىٰ الوجود الحسّي، وكذا: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسّه أحدٌ منهم شرعًا، فإنْ وُجدَ المسُّ فعلىٰ خلاف حكم الشرع». انتهىٰ.

٣- فصلٌ في أقسام الخبر

أ- التعجّب

من أقسامه علىٰ الأصحّ. قال ابن الصائغ: «استعظامُ صفةٍ خرج بها المتعجّب منه عن نظائره»، وقال الزمخشري[(٢)]: «معنىٰ التعجّب تعظيمُ الأمر في قلوب السامعين؛ لأنّ التعجّب لا يكونُ إلا من شيءٍ خارجٍ عن نظائره وأشكاله»، وقال الرمّانيّ: «المطلوب في التعجّب الإبهام؛ لأنّ من شأن الناس أنْ يتعجّبوا مما لا يُعرف سببُه، فكلّما استبهم السبب كان التعجّب أحسن».

ثم قد وضعوا للتعجب صيغًا من لفظه، وهي: «ما أفعل»، و«أفعِل به»[(٣)]. **وصيغًا من غير لفظه**، نحو «كبر»، كقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾

---

(١) انظر: «أحكام القرآن لابن العربي» (١/ ١٨٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (٤/ ٥٢٣).

(٣) نحو: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨].

[الكهف: ٥]، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٣].

ب- الوعد والوعيد

نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣].

جـ- النفي

والفرق بينه وبين «الجحد» أنّ النافي إنْ كان صادقًا سُمّي كلامُه نفيًا، وإن كان كاذبًا سُمّي جَحْدًا ونفيًا أيضًا، فكلُّ جحدٍ نفي، وليس كل نفي جحدًا. **مثال النفي**: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، **ومثال الجحْد**: نفي فرعونُ وقومُه آيات موسىٰ، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝١٣ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ...﴾ [النمل: ١٣، ١٤].

وأدوات النفي: لا، ولات، وليس، وما، وإن، ولم، ولما، وقد تقدّمت معانيها وما افترقت فيه في «نوع الأدوات».

تنبيهات

الأول

زعم بعضهم أنّ شرطَ صحة النفي عن الشيء صحةُ اتّصاف المنفيّ عنه بذلك الشيء، وهو مردودٌ بقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] ونظائره، والصّواب أنّ انتفاءَ الشيء عن الشيء قد يكون لكوْنه لا يمكن منه

عقلًا وقد يكون لكوْنه لا يقعُ منه مع إمكانه.

الثاني

نفيُ الذات الموصوفة قد يكون نفيًا للصفة دون الذات: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، أي: بل هم جسد يأكلونه.

وقد يكون نفيًا للذات أيضًا: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤال لهم أصلًا، فلا يحصل منهم إلحاف.

﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١]، فإن قتلهم لا يكون إلا بغير حق.

﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فإن الإله مع الله لا يكون إلا عن غير برهان.

﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢]، فإنها لا عمد لها أصلًا.

﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفيع لهم أصلًا.

﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدّثر: ٤٨]، أي: لا شافعين لهم فتنفعهم شفاعتهم، بدليل ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠].

ويُسمّىٰ هذا النوع عند أهل البديع: نفي الشيء بإيجابه. وعبارةُ ابن رشيق: «أنْ يكونَ الكلامُ ظاهرُه إيجاب الشيء وباطنه نفيه». وعبارة غيره: «أنْ يُنفىٰ الشيء مُقيّدًا والمرادُ نفيُه مُطلقًا، مبالغةً في النفي وتأكيدًا له».

الثالث

قد يُنفىٰ الشيء رأسًا لعدم كمال وصفِه أو انتفاء ثمرته، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٣]، فنفىٰ عنه الموت لأنّه ليس بموت صريح، ونفىٰ عنه الحياة لأنّها ليست بحياة طيبة ولا نافعة. ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فإنّه وصفهم أولًا بالعلم علىٰ سبيل التوكيد القسمي، ثم نفاه آخرًا عنهم لعدم جريهم علىٰ موجب العلم. قاله السكاكيّ[1].

الرابع

قالوا: «المجازُ يصحُّ نفيُه، بخلاف الحقيقة»، وأشكل علىٰ ذلك: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فإنّ المنفيَّ فيه هو الحقيقة، وأُجيب بأنّ المرادَ بالرمي هنا المترتّب عليه، وهو وصوله إلىٰ الكفار.

الخامس

نفي الاستطاعة قد يُراد به نفي القدرة والإمكان: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧]، ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠].

وقد يُراد نفي الامتناع: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢]، علىٰ القراءتين[2]، أي: هل يفعل، أو هل تُجيبنا إلىٰ أنْ تسأل، فقد علموا أنّه قادرٌ علىٰ الإنزال، وأنّ عيسىٰ قادرٌ علىٰ السؤال.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ١٧٢).

(٢) قرأ الكسائي «تستطيعُ» بالخطاب «ربَّك» بالنصب، وقرأ الباقون بالغيب وبالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٦).

وقد يُراد به الوقوع بمشقّة وكلفة: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧].

قاعدة

نفيُ العامّ يدلُّ علىٰ نفي الخاصّ، وثبوتُه لا يدلُّ علىٰ ثبوتِه، وثبوتُ الخاصّ يدلُّ علىٰ ثبوتِ العامّ، ونفيُه لا يدلُّ علىٰ نفيه. ولا شكّ أنّ زيادةَ المفهوم من اللّفظ توجب الالتذاذ به، فلذلك كان نفيُ العامّ أحسن من نفي الخاصّ، وإثبات الخاصّ أحسن من إثبات العامّ.

فالأول كقوله: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، لم يقل: «بضوئهم» بعد قوله: ﴿أَضَآءَتْ﴾؛ لأنّ النّور أعمّ من الضوء، إذ يُقال علىٰ القليل والكثير، وإنما يُقال الضوء علىٰ النّور الكثير، ولذلك قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، ففي الضوْء دلالة علىٰ النّور، فهو أخصّ منه فعدمه يوجب عدم الضوْء، بخلاف العكس، والقصدُ إزالة النّور عنهم أصلًا، ولذا قال عَقِبه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٧]. ومنه: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]، ولم يقل «ضلال»، كما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]؛ لأنها أعمّ منه، فكان أبلغ في نفي الضلال، وعبّر عن هذا بأنّ نفي الواحد يلزم منه نفيُ الجنسِ البتّة، وبأنّ نفيَ الأدنىٰ يلزم منه نفيُ الأعلىٰ.

والثاني كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ولم يقل: «طولها»؛ لأنّ العرض أخصّ، إذ كل ما له عرض فله طول ولا ينعكس.

ونظير هذه القاعدة: أنّ نفيَ المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل.

وقد أشكل علىٰ هذا آيتان: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]،

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وأجيب عن الآية الأولىٰ بأجوبة[(١)]:

أحدها: أنّ ﴿ظَلَّٰمٍ﴾ وإن كان للكثرة لكنّه جيء به في مقابلة ﴿لِّلْعَبِيدِ﴾ الذي هو جمع كثرة، ويرشّحه أنّه تعالىٰ قال: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]، فقابل صيغة «فعّال» بالجمع، وقال في آية أخرىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، فقابل صيغة «فاعل» الدالّة علىٰ أصل الفعل بالواحد.

الثاني: أنّه نَفَىٰ الظلمَ الكثير لينتفي القليل ضرورةً؛ لأنّ الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلأنْ يترك القليل أولىٰ.

الثالث: أنّه علىٰ النسبة، أي: بذي ظلم. حكاه ابن مالك[(٢)].

الرابع: أنّه أتىٰ بمعنىٰ «فاعل»، لا كثرةَ فيه.

الخامس: أنّ أقلّ القليل لو ورد منه تعالىٰ لكان كثيرًا، كما يقال: زلّة العالم كبيرة.

السادس: أنّه أراد: ليس بظالم ليس بظالم، تأكيدًا للنفي، فعبّر عن ذلك بـ «ليس بظلام».

السابع: أنّه ورد جوابًا لمن قال «ظلام»، والتّكرار إذا ورد جوابًا لكلامٍ خاصٍّ لم يكن له مفهوم.

الثامن: أنّ صيغةَ المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات، فجرىٰ

(١) انظر: «الدر المصون» (٣/ ٥١٥).

(٢) انظر: «شرح الكافية» (٤/ ١٩٦٣).

النّفي علىٰ ذلك.

التاسع: أنّه قصد التعريض بأنّ ثمّ ظلاّمًا للعبيد من ولاة الجور.

ويجاب عن الثانية بهذه الأجوبة، وبآخر: وهو مناسبة رءوس الآي.

فائدة

قال ثعلب والمبرّد: «العرب إذا جاءت بين الكلاميْن بجحديْن كان الكلامُ إخبارًا، نحو: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، والمعنىٰ: إنما جعلناهم جسدًا يأكلون الطعام. وإذا كان الجحدُ في أول الكلام كان جحدًا حقيقيًا، نحو: ما زيد بخارج. وإذا كان في أول الكلام جحدان كان أحدُهما زائدًا، وعليه ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] في أحد الأقوال».

٤- فصلٌ: أقسام الإنشاء

أ- الاستفهام

وهو طلب الفهم، وهو بمعنىٰ الاستخبار، وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنّىٰ، ومتىٰ، وأيّان، ومرّت في الأدوات. وقد تُستعمل صيغةُ الاستفهام في غيره مجازًا، وألّف في ذلك العلامة شمسُ الدين ابنُ الصائغ كتابًا سمّاه «روض الأفهام في أقسام الاستفهام» قال فيه: «قد توسعت العربُ فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعانٍ، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوّزُ في ذلك بالهمزة خلافًا للصفّار:

الأول: **الإنكار**، والمعنىٰ فيه علىٰ النّفي وما بعده منفيّ، ولذلك تصحبُه «إلا»، كقوله: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، وعطف عليه المنفي في قوله: ﴿فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩]، أي: لا يهدي، ومنه: ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧]، أي لا نؤمن، ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]، أي: لا يكون هذا، ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: ما شهدوا ذلك.

وكثيرًا ما يصحبُه التكذيب، وهو في الماضي بمعنىٰ: «لم يكن»، وفي المستقبل بمعنىٰ: «لا يكون»، نحو: ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠] الآية، أي: لم يفعل ذلك، ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، أي: لا يكون هذا الإلزام.

الثاني: **التوبيخ**، وجعلَه بعضُهم من قبيل الإنكار؛ إلا أنّ الأولَ إنكارُ إبطال، وهذا إنكارُ توبيخ، ويعبّر عن ذلك بالتقريع أيضًا. وأكثر ما يقعُ التوبيخ في أمرٍ ثابتٍ وُبِّخ علىٰ فعله، نحو: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي﴾ [طه: ٩٣]، ﴿قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، ويقعُ علىٰ ترك فعل كان ينبغي أنْ يقعَ، كقوله: ﴿أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧].

الثالث: **التقرير**، وهو حملُ المخاطب علىٰ الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرّ عنده. قال ابن جنّي: «ولا يُستعمل ذلك بـ «هل» كما يُستعمل بغيرها من

أدوات الاستفهام»، وقال الكندي: «ذهب كثيرٌ من العلماء في قوله: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝٧٢ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ [الشعراء: ٧٢-٧٣] إلىٰ أنّ «هل» تُشارك الهمزة في معنىٰ التقرير والتوبيخ». وحقيقةُ استفهام التقرير أنّه استفهامُ إنكار، والإنكارُ نفيٌ، وقد دخل علىٰ النّفيِّ، ونفيُ النفيِّ إثباتٌ، ومن أمثلته: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

الرابع: **التعجّب أو التعجيب**، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]. وقد اجتمع هذا القسمُ وسابقاه في قوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤]، قال الزمخشري(١): «الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجّب من حالهم». ويحتمل التعجّب والاستفهام الحقيقي: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

الخامس: **العتاب**، كقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، قال ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ما كان بين إسلامهم وبين أنْ عُوتبوا بهذه الآية إلا أربع سنين». أخرجه الحاكم(٢). ومن ألطفه ما عاتب الله به خير خلقه بقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

السادس: **التذكير**، وفيه نوْعُ اختصار، كقوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩]، ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٣).

(٢) رواه مسلم (٣٠٢٧)، والحاكم وصحّحه (٣٧٨٧) ووافقه الذهبي.

السابع: **الافتخار**، نحو: ﴿أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

الثامن: **التفجّع**، نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

التاسع: **التهويل والتخويف**، نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢].

العاشر: **عكسه، وهو التسهيل والتخفيف**، نحو: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ﴾ [النساء: ٣٩].

الحادي عشر: **التهديد والوعيد**، نحو: ﴿أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

الثاني عشر: **التكثير**، نحو: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤].

الثالث عشر: **التسوية**، وهو الاستفهامُ الدّاخلُ علىٰ جملةٍ يصحُّ حلولُ المصدر محلها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦].

الرابع عشر: **الأمر**، نحو: ﴿ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٢٠]، أي: أسلموا، ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، أي: انتهوا، ﴿أَتَصۡبِرُونَۗ﴾ [الفرقان: ٢٠]، أي: اصبروا.

الخامس عشر: **التنبيه**، وهو من أقسام الأمر، نحو: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾ [الحج: ٦٣]، ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، أي: انظر، ولذلك رُفع الفعلُ في جوابه، وجُعل منه قوله: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] للتنبيه علىٰ الضلال، وكذا: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ﴾ [البقرة: ١٣٠].

السادس عشر: **الترغيب**، نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم﴾ [الصف: ١٠].

السابع عشر: **النهي**، نحو: ﴿أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ﴾ [التوبة: ١٣]، بدليل: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الإنفطار: ٦]، أي: لا تغترّ.

الثامن عشر: **الدعاء**، وهو كالنّهي، إلا أنّه من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، نحو: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: لا تهلكنا.

التاسع عشر: **الاسترشاد**، نحو: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠].

العشرون: **التمني**، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

الحادي والعشرون: **الاستبطاء**، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢١٤].

الثاني والعشرون: **العرض**، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ﴾ [النور: ٢٢].

الثالث والعشرون: **التحضيض**، نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمًا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ﴾ [التوبة: ١٣].

الرابع والعشرون: **التجاهل**، نحو: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَاۚ﴾ [ص: ٨].

الخامس والعشرون: **التعظيم**، نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

السادس والعشرون: **التحقير**، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

السابع والعشرون: الاكتفاء، نحو: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٨].

الثامن والعشرون: الاستبعاد، نحو: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣].

التاسع والعشرون: الإيناس، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

الثلاثون: التهكم والاستهزاء، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ ۝٩١ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ [الصافات: ٩١، ٩٢].

الحادي والثلاثون: التأكيد لما سبق من معنىٰ أداةِ الاستفهام قبله، كقوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]. قال الموفّق عبد اللطيف البغدادي: «أي: مَن حقّ عليه كلمةُ العذاب فإنّك لا تُنقذه، فـ «مَن» للشرط، و«الفاء» جوابُ الشرط، و«الهمزة» في ﴿أَفَأَنتَ﴾ دخلت معادة مؤكدة لطول الكلام، وهذا نوع من أنواعها». وقال الزمخشري[1]: «الهمزة الثانية هي الأولىٰ، كُرّرت لتوكيد معنىٰ الإنكار والاستبعاد».

الثاني والثلاثون: الإخبار، نحو: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١].

تنبيه

هل يُقال إنّ معنىٰ الاستفهام في هذه الأشياء موجودٌ وانضمّ إليه معنىٰ آخر، أو تجرّد عن الاستفهام بالكلية؟

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ١٢١).

قال في عروس الأفراح: «محلُّ نظر، والذي يظهر الأول، ويساعده قول التنوخي في «الأقصىٰ القريب»: إن «لعل» تكون للاستفهام مع بقاء الترجي».

قال: «ومما يرجّحه أنّ الاستبطاء في قولك: كم أدعوك؟ معناه أنّ الدعاءَ وصلَ إلىٰ حدٍّ لا أعلم عدده، فأنا أطلبُ أنْ أعلمَ عدده، والعادة تقضي بأنّ الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمْه، وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء.

وأما **التعجّب** فالاستفهام معه مستمرّ، فمن تعجّب من شيء فهو بلسان الحال سائلٌ عن سببه، فكأنّه يقول: أي شيء عرض لي في حال عدم رؤية الهدهد؟ وقد صرّح في «الكشاف» ببقاء الاستفهام في هذه الآية.

وأما **التنبيه علىٰ الضلال** فالاستفهامُ فيه حقيقيّ؛ لأنّ معنىٰ «أين تذهب»: أخبرني إلىٰ أي مكان تذهب، فإني لا أعرف ذلك، وغاية الضلال لا يشعر بها إلىٰ أين تنتهي.

وأما **التقرير** فإن قلنا المراد به الحكم بثبوته فهو خبرٌ بأنّ المذكورَ عُقيْب الأداة واقعٌ، أو طلب إقرار المخاطب به من كوْن السائل يعلم، فهو استفهام يقرّر المخاطب، أي يطلب منه أنْ يكون مُقرًّا به، وفي كلام أهل الفنّ ما يقتضي الاحتماليْن، والثاني أظهر، وفي «الإيضاح» تصريحٌ به، ولا بدع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه؛ لأنّه طلبُ الفهم، إما طلبُ فهم المستفهم، أو وقوعُ فهمٍ لمن لم يفهم كائنًا من كان، وبهذا تنحلُّ إشكالاتٌ كثيرةٌ في مواضع الاستفهام، ويظهرُ بالتّأمل بقاءُ معنىٰ الاستفهام مع كلِّ أمرٍ من الأمور المذكورة». انتهىٰ ملخصًا.

ب- الأمر

وهو طلبُ فعلِ غيرِ كفٍّ، وصيغته «افعل»، و«ليفعل»، وهي **حقيقةٌ** في الإيجاب، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، ﴿فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وترد **مجازًا** لمعانٍ أُخَر، منها:

الندب، نحو: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

والإباحة، نحو: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣]، نصّ الشافعيّ[1] علىٰ أنْ الأمرَ فيه للإباحة، ومنه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢].

والإرشاد، نحو: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

والإكرام، نحو: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾ [الحجر: ٤٦].

والامتنان، نحو: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ١٤١].

والإنعام، أي تذكيرُ النعمة، نحو: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

والدعاء من السّافل للعالي، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١].

والمشورة، نحو: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢].

والاعتبار، نحو: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

والتكوين، وهو أعمّ من التسخير، نحو: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

والتهديد، نحو: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، إذ ليس المرادُ الأمرَ بكلِّ

---

(١) انظر: «الأم» (٨/ ٣٣).

عمل شاءوا[(١)].

والإنذار، نحو: ﴿قُلۡ تَمَتَّعُواْ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

والتعجيز، نحو: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، إذ ليس المرادُ طلبَ ذلك منهم، بل إظهارُ عجزهم.

والتكذيب، نحو: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]، ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

والاحتقار، نحو: ﴿أَلۡقُواْ مَآ أَنتُم مُّلۡقُونَ﴾ [يونس: ٨٠].

والإهانة، نحو: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

والتسخير، أي: التذليل، نحو: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]، عبّر به عن نقلِهم من حالةٍ إلىٰ حالةٍ إذلالًا لهم، فهو أخصُّ من الإهانة.

والعجب، نحو: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨].

والتعجب، نحو: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨].

والتسوية، نحو: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ﴾ [الطور: ١٦].

جـ- النّهي

وهو طلبُ الكفِّ عن فعلٍ، وصيغتُه «لا تفعل»[(٢)]، وهي **حقيقة في التحريم**،

---

(١) ومنه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩].

(٢) نحو: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وترد مجازًا لمعانٍ، منها:

الكراهة، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

والدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

والإرشاد، نحو: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

والاحتقار والتقليل، نحو: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ [الحجر: ٨٨] الآية، أي: فهو قليلٌ حقير.

وبيان العاقبة، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، أي: عاقبة الجهاد الحياة لا الموت.

والتسوية، نحو: ﴿أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور: ١٦].

واليأس، نحو: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ [التوبة: ٦٦].

والإهانة، نحو: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

د- التمنّي

وهو طلبُ حصولِ شيءٍ علىٰ سبيل المحبّة، ولا يُشترط إمكان المُتَمنَّي بخلاف المُتَرجَّي. **وحرفُ التمنّي** الموضوع له: «ليت»، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

وقد يُتمنىٰ بـ«هل» حيث يُعلم فقده، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]. **وبـ«لو»**، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ولذا نصب الفصل في جوابها. **وبـ«لعلّ»** في البعيد فتعطىٰ حكم «ليت» في نصب الجواب، نحو:

﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[١] [غافر: ٣٦، ٣٧].

هـ- التّرجّي

نقل القرافي في «الفروق»[٢] الإجماعَ علىٰ أنه إنشاء، وفرّق بينه وبين التمنّي بما يلي:

١- أنّه في الممكن، والتمنّي فيه وفي المستحيل.

٢- أنّ التّرجّي في القريب، والتّمنّي في البعيد.

٣- أنّ التّرجّي في المتوقع، والتّمنّي في غيره.

٤- أنّ التّمنّي في المشقوق للنفس، والتّرجّي في غيره.

وسمعتُ شيخَنا العلامة الكافيجي يقول: «الفرقُ بين التّمني وبين العرض هو الفرقُ بينه وبين الترّجّي».

وحرف الترجي: «لعلّ» و«عسىٰ»، وقد تردُ مجازًا لتوقُّع محذور، **ويُسمّىٰ الإشفاق**، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورىٰ: ١٧].

و- النداء

وهو طلب إقبال المدعو علىٰ الداعي بحرفٍ نائبٍ منابَ «أدعو»، **ويصحبُ في الأكثر الأمر والنّهي، والغالب تقدّمه**، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا

---

(١) أي في قراءة حفص بنصب العين من «فأطلع» وقرأ الباقون برفعها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٥).

(٢) انظر: «الفروق» (١/ ٢٧).

تُقَدِّمُواْ﴾ [الحجرات: ١]. **وقد يتأخر**، نحو: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

وقد يصحبُ الجملة الخبرية فتَعْقُبُها جملةُ الأمر، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ فَذَرُوهَا﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ﴾ [الحج: ٧٣]. **وقد لا تعْقُبُها**، نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [فاطر: ١٥]، ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [الزخرف: ٦٨].

وقد تصحبُه الاستفهامية، نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١].

وقد تردُ صورةُ النداء لغيره مجازًا: **كالإغراء والتحذير**، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، **والاختصاص** كقوله: ﴿رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ﴾ [هود: ٧٣]، **والتنبيه** كقوله: «أَلاَ يَسْجُدُوا»[1]، **والتعجّب** كقوله: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠]، **والتحسّر** كقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

قاعدة

أصل النداء بـ «يا» أن تكون للبعيد حقيقةً أو حكمًا، وقد ينادىٰ بها القريب

(١) أي بتخفيف اللام، وقرأ به أبو جعفر والكسائي ورويس، ووقفوا في الابتداء: «ألا يا»، وابتدءوا: «اُسجدوا» بهمزة مضمومة علىٰ الأمر، علىٰ معنىٰ: ألا يا هؤلاء، أو: يا أيها الناس اسجدوا، وقرأ الباقون بتشديد اللام، و﴿يسجدوا﴾ عندهم كلمة واحدة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٧).

لنكت، منها إظهارُ الحرصِ في وقوعه علىٰ إقبال المدعو، نحو: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾ [القصص: ٣١]. ومنها كوْنُ الخطابِ المتلوِّ مُعتنًى به، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]. ومنها قصدُ تعظيمِ شأن المدعو، نحو: ﴿يَٰرَبِّ﴾. ومنها قصدُ انحطاطِه، كقول فرعون: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

فائدة

قال الزمخشري(١) وغيره: «كَثُرَ في القرآن النداء بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ دون غيره؛ لأنّ فيه أوجُهًا من التّأكيد وأسبابًا من المبالغة، **منها: ما في** «يا» من التأكيد والتنبيه، **وما في** «ها» من التنبيه، **وما في** التّدرج من الإبهام في «أي» إلىٰ التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد؛ لأنّ كل ما نادىٰ له عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك، ومما أنطق الله به كتابه أمورٌ عظامٌ واجبٌ عليهم أنْ يتيقّظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم غافلون، فاقتضىٰ الحال أنْ يُنادوْا بالآكد الأبلغ».

ز- القَسَم

نقل القُرافي(٢) الإجماعَ علىٰ أنّه إنشاءٌ، وفائدته تأكيدُ الجملة الخبرية وتحقيقُها عند السامع، وسيأتي بسطُ الكلام فيه في النوع السابع والستين.

ح- الشرط

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٩٠).

(٢) انظر: «الفروق» (١/ ٢٧).

الثامن والخمسون
في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع فأورد فيه نحو مائة نوع، [منها]:

١- الإيهام

ويُدعىٰ التورية، وهو أن يُذكر لفظ له معنيان - إما بالاشتراك أو التواطؤ أو الحقيقة أوالمجاز - أحدهما قريبٌ والآخر بعيد، ويُقصد البعيد ويُورّىٰ عنه بالقريب، فيتوهّمُه السامع من أول وهلة. والتوريةُ: **مجرّدة** لا يُذكر فيها شيء من لوازم المورّىٰ به ولا المورّىٰ عنه، **ومرشّحة**، وهي التي ذُكر فيها شيء من لوازم هذا أو هذا.

قال ابن أبي الإصبع في كتابه «الإعجاز»: «ومنها: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، فالضلالُ يحتملُ الحبَّ وضدَّ الهُدىٰ، فاستعمل أولادُ يعقوب ضدَّ الهُدىٰ توريةً عن الحب». قال: «ومن ذلك قوله بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ حيث قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ولما كان الخطاب لموسىٰ من الجانب الغربي وتوجهت إليه اليهود، وتوجهت النّصارىٰ إلىٰ المشرق، كانت قبلة الإسلام وسطًا بين القبلتين قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: خيارًا، وظاهر اللفظ يُوهم التوسّط، مع ما يعضدّه من توسّط قبلة المسلمين، صدق علىٰ لفظة «وسط» ها هنا أنْ

يسمي تعالىٰ به لاحتمالها المعنيين، ولما كان المرادُ أبعدها - وهو الخيار - صلُحت أنْ تكونَ من أمثلة التورية». انتهىٰ.

قلتُ: وهي مرشحة بلازم المورىٰ عنه، وهو قوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فإنّه من لوازم كونهم خيارًا، أي: عدولًا، والإتيان قبلها من قسم المجردة.

ومن ذلك: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، فإنّ «النجم» يُطلق علىٰ الكوكب، ويرشّحه له ذكر الشمس والقمر، وعلىٰ ما لا ساق له من النبات، وهو المعنىٰ البعيد له، وهو المقصود في الآية.

ونقلتُ من خط شيخ الإسلام ابن حجر أنّ من التورية في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فإنّ «كافة» بمعنىٰ «مانع»، أي: تكفُّهم عن الكفر والمعصية، والهاء للمبالغة، وهذا معنًىٰ بعيد، والمعنىٰ القريبُ المتبادرُ أنّ المرادَ: «جامعة»، بمعنىٰ «جميعًا»، لكن منع من حمله علىٰ ذلك أنّ التأكيدَ يتراخىٰ عن المؤكد، فكما لا تقول: رأيت جميعًا الناس؛ لا تقول رأيت كافة الناس.

٢- الاستخدام(١)

هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سيّان، بل فضّله بعضهم عليها، ولهم فيه عبارتان:

---

(١) قال ابن أبي الإصبع: «والفرق بينهما أنّ التورية استعمالُ أحد المعنيين من اللفظة وإهمالُ الآخر، والاستخدامُ استعمالهما معًا». انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٢٧٥).

إحداها: أنْ يُؤتىٰ بلفظٍ له معنيان فأكثر مرادًا به أحد معانيه، ثم يُؤتىٰ بضميره مرادًا به المعنىٰ الآخر، وقيل: «لم يقع في القرآن». قلتُ: قد استخرجتُ بفكري آيات، منها: قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠١]، ثم قال: ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٢]، أي: أشياء أُخر؛ لأنّ الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة، فنُهوا عن سؤالها. ومنها - وهي أظهرها - قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٢]، فإنّ المراد به آدم، ثم أعاد عليه الضمير مُرادًا به ولده، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ﴾.

والأخرىٰ: أنْ يُؤتىٰ بلفظٍ مُشترك، ثم بلفظين يُفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر الآخر، ومثّل له ابن أبي الإصبع بقوله تعالىٰ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ﴾ [الرعد: ٣٨] الآية، فلفظُ «كتاب» يحتملُ «الأمدَ المحتوم» و«الكتابَ المكتوب»، فلفظ «أجل» يخدم المعنىٰ الأول، و«يمحو» يخدم الثاني. ومثّل غيره بقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] الآية، فالصلاةُ تحتملُ أنْ يرادَ بها فعلها وموضعها، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ يخدم الأول، ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ يخدم الثاني.

٣- الالتفات[١]

نَقلُ الكلام من أسلوب إلىٰ آخر، أعني من المتكلم أو الخطاب أو الغيبة إلىٰ آخر منها بعد التعبير بالأول، وهذا هو المشهور. وقال السكاكي: «إما ذلك،

---

(١) قال ابن أبي الإصبع: «وأما ابن المعتز فقال: الالتفات انصراف المتكلم عن الإخبار إلىٰ المخاطبة». انظر: «تحرير التحبير» (ص: ١٢٣).

أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره». وله فوائد، منها تطرية الكلام وصيانة السمع عن الملال، لما جُبلت عليه النفوس من حبّ التنقلات والسآمة من الاستمرار علىٰ منوال واحد، وهذه فائدته العامة، ويختصُّ كلُّ موضعٍ بنكت ولطائف باختلاف محلّه، كما سنبينه. مثاله:

أ- من التكلّم إلى الخطاب

ووجهه حثُّ السامع وبعثه علىٰ الاستماع، حيث أقبل المتكلّم عليه وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة. ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، والأصل: «وإليه أرجع»، فالتفت من التكلّم إلىٰ الخطاب، ونكتتُه أنّه أخرج الكلام في معرض مُناصحته لنفسه وهو يريدُ نصحَ قومه، تلطُّفًا وإعلامًا أنّه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم لكوْنه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلىٰ الله تعالىٰ. ومن أمثلته أيضًا: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١، ٧٢].

ب- من التكلّم إلى الغيبة

ووجهُه أنْ يفهمَ السامعُ أنّ هذا نمطُ المتكلِّمِ وقصده، وأنّه ليس في كلامه ممن يتلوّن ويتوجّه ويُبدي في الغيبة خلاف ما يُبديه في الحضور. ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾، إلىٰ قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، والأصل «وبي»، وعدل عنه لنكتتين: إحداهما دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها، والأخرىٰ تنبيههم علىٰ استحقاقه الاتّباعَ بما اتّصفَ به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوّة.

﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥، ٦]، والأصل «منا»، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١، ٢]، والأصل «لنغفر لك»، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١، ٢]، والأصل «لنا».

جـ - من الخطاب إلى التكلّم

لم يقع في القرءان.

د - من الخطاب إلى الغيبة

مثاله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، والأصل «بكم»، ونكتةُ العدولِ عن خطابهم التعجّبُ من كفرهم وفعلهم؛ إذ لو استمرّ علىٰ خطابهم لفاتت تلك الفائدة.

وقيل: «لأنّ الخطابَ أولًا كان مع الناسِ مؤمنِهم وكافرِهم، بدليل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، فلو كان «وجرين بكم» للزمَ الذمُّ للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلىٰ اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية، عدولًا من الخطاب العامّ إلىٰ الخاصّ».

قلتُ: ورأيتُ عن بعض السّلف في توجّهه عكس ذلك، وهو أنّ الخطابَ أوّله خاصٌّ وآخره عامٌّ، فأخرج ابن أبي حاتم(١) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنّه قال في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، قال: «ذكر الحديث عنهم ثم حدّث عن غيرهم ولم يقل: وجرين بكم؛ لأنّه قصد أنْ

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٩٣٨) (١٠٢٩٥).

يجمعَهم وغيرَهم، وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلق».

ومما ذُكر في توجيهه أيضًا: أنهم وقت الرّكوب حضروا؛ لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الرياح، فخاطبهم خطابَ الحاضرين، ثم لما جرت الرياح بما تشتهي السّفن وأمِنوا الهلاك لم يبق حضورُهم كما كان، علىٰ عادة الإنسان أنّه إذا أمِن غاب قلبُه عن ربِّه، فلمّا غابوا ذكرهم الله بصيغة الغيبة.

ومن أمثلته أيضًا: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ أَنتُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ تُحۡبَرُونَ ۝٧٠ يُطَافُ عَلَيۡهِم﴾، والأصل «عليكم»، ثم قال: ﴿وَأَنتُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠، ٧١]، فكرّر الالتفات، ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

هـ- من الغيبة إلى التكلّم

مثاله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا﴾ [فصلت: ١٢]، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ إلىٰ قوله: ﴿بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ﴾، ثم التفت ثانيًا إلىٰ الغيبة فقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]. قال الزمخشري: «وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه علىٰ التخصيص بالقدرة».

و- من الغيبة إلى الخطاب

مثاله: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن﴾ [الأنعام: ٦]، ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا﴾

[مريم: ٨٨، ٨٩]، ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ۝٢١ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً﴾ [الإنسان: ٢١، ٢٢].

ومن محاسنه[١] ما وقع في سورة الفاتحة، فإنّ العبدَ إذا ذكر الله تعالىٰ وحده، ثم ذكر صفاتِه التي كلّ صفة منها تبعث علىٰ شدّة الإقبال، وآخرها ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] المفيد أنّه مالكُ الأمر كلّه في يوم الجزاء، يجدُ من نفسه حاملًا لا يقدرُ علىٰ دفعِه علىٰ خطاب من هذه صفاته، بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات.

تنبيهات

يقرب من الالتفات: نقلُ الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر. ذكره التّنوخي وابن الأثير[٢]، وهو ستة أقسام أيضًا:

مثاله من الواحد إلىٰ الاثنين: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨]. وإلىٰ الجمع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

ومن الاثنين إلىٰ الواحد: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]. وإلىٰ الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

ومن الجمع إلىٰ الواحد: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٢٠١).

(٢) انظر: «المثل السائر» (٢/ ٦).

وإلىٰ الاثنين: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣-٣٤].

ويقرب منه **أيضًا** الانتقال من الماضي أو المضارع أو الأمر إلىٰ آخر، مثاله من الماضي إلىٰ المضارع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ﴾ [فاطر: ٩]. وإلىٰ الأمر: ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱجۡتَنِبُواْ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن المضارع إلىٰ الماضي: ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ بَارِزَةٗ وَحَشَرۡنَٰهُمۡ﴾ [الكهف: ٤٧]، ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]. وإلىٰ الأمر: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ﴾ [هود: ٥٤].

ومن الأمر إلىٰ الماضي: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ وَعَهِدۡنَآ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وإلىٰ المضارع: ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُۚ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

٤- الاطّراد(١)

هو أنْ يذكرَ المتكلّمُ أسماءَ آباءِ الممدوحِ مرتّبةً علىٰ حكم ترتيبها في الولادة. قال ابن أبي الإصبع: «ومنه في القرآن قوله تعالىٰ حكاية عن يوسف: ﴿وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ﴾ [يوسف: ٣٨]». قال: «وإنما

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٣٥٢).

لم يأت به علىٰ الترتيب المألوف، فإنّ العادةَ الابتداءُ بالأب ثم الجدّ ثم الجدّ الأعلىٰ؛ لأنّه لم يرد هنا مجرّد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليُذكر ملّتهم التي اتّبعها، فبدأ بصاحب الملّة، ثم بمن أخذها عنه أولًا فأولًا علىٰ الترتيب، ومثلُه قول أولاد يعقوب: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]».

٥- الانسجام

هو أنْ يكونَ الكلامُ لخلوّه من العقادة مُنحدرًا كتحدّر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبِه وعذوبةِ ألفاظِه أنْ يسيلَ رقّةً، والقرآنُ كلُّه كذلك. قال أهل البديع: «وإذا قوي الانسجامُ في النثر جاءت قراءتُه موزونةً بلا قصد لقوة انسجامه».

٦- الاقتدار

هو أنْ يُبرزَ المتكلِّمُ المعنىٰ الواحد في عدّة صورٍ اقتدارًا منه علىٰ نظمِ الكلام وتركيبِه، وعلىٰ صياغةِ قوالبِ المعاني والأغراض، فتارةً يأتي به في لفظ الاستعارة، وتارةً في صورة الإرداف، وحينًا في مخرج الإيجاز، ومرةً في قالب الحقيقة. قال ابن أبي الإصبع: «وعلىٰ هذا أتت جميعُ قصصِ القرآن، فإنّك ترىٰ القصةَ الواحدةَ التي لا تختلفُ معانيها تأتي في صورٍ مختلفةٍ، وقوالبَ من الألفاظِ متعدّدةٍ، حتىٰ لا تكاد تشتبهُ في موضعيْن منه، ولا بدّ أنْ تجدَ الفرقَ بين صورها ظاهرًا».

٧- ائتلاف اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى(١)

الأول: أنْ تكونَ الألفاظُ يلائم بعضها بعضًا، بأن يُقرنَ الغريبُ بمثلِه والمتداولُ بمثله رعايةً لحسنِ الجوار والمناسبة.

والثاني: أنْ تكونَ ألفاظُ الكلامِ ملائمةً للمعنىٰ المراد؛ فإنْ كان فخمًا كانت ألفاظُه فخمة، أو جزلًا فجزلة، أو غريبًا فغريبة، أو متداولًا فمتداولة، أو متوسطًا بين الغرابة والاستعمال فكذلك.

فالأول كقوله تعالىٰ: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]، أتىٰ بأغرب ألفاظ القَسَمِ، وهي التاء؛ فإنها أقلُّ استعمالًا وأبعدُ من أفهام العامّة بالنسبة إلىٰ الباء والواو، وبأغربِ صيغِ(٢) الأفعال التي ترفعُ الأسماءَ وتنصِبُ الأخبار، فإنّ «تزال» أقربُ إلىٰ الأفهام وأكثرُ استعمالًا منها، وبأغربِ ألفاظ الهلاك وهو «الحرض»؛ توخيًا لحسن الجوار، ولتتعادل الألفاظ في الوضع، ولما أراد غير ذلك قال: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فأتىٰ بجميع الألفاظ متداولةً لا غرابةَ فيها.

ومن الثاني قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، لما كان الركون إلىٰ الظالم - وهو الميلُ إليه والاعتمادُ عليه - دون مشاركته في الظلم، وجبَ أنْ يكونَ العقابُ عليه دونَ العقاب علىٰ الظلم، فأتىٰ بلفظ «المسّ» الذي هو دون الإحراق والاصطلاء.

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ١٩٤).

(٢) وهي: تفتأ.

وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أتىٰ بلفظ «الاكتساب» المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السيئة لثقلها. وكذا قوله: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٤]، فهو أبلغ من «كُبُّوا» للإشارة إلىٰ أنهم يُكبُّون كَبًّا عنيفًا. ﴿وَٱصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٦٥]، فإنّه أبلغ من «اصبر». ومنه: الفرقُ بين سقىٰ وأسقىٰ، فإنّ «سقىٰ» لما لا كلفة معه في السُّقيا، ولهذا أورده تعالىٰ في شراب الجنّة فقال: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، و«أسقىٰ» لما فيه كلفة، ولهذا أورده في شراب الدنيا فقال: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، ﴿وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]؛ لأن السُّقيا في الدنيا لا تخلو من الكلفة أبدًا.

٨- الاستدراك والاستثناء[1]

شرطُ كوْنِهما من البديع أنْ يتضمّنا ضربًا من المحاسن زائدًا علىٰ ما يدلُّ عليه المعنىٰ اللّغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنّه لو اقتصر علىٰ قوله ﴿لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾ لكان مُنفّرًا لهم؛ لأنّهم ظنّوا الإقرارَ بالشهادتيْن من غير اعتقادٍ إيمانًا، فأوجبت البلاغةُ ذكرَ الاستدراك ليُعلمَ أنّ الإيمانَ موافقةُ القلبِ اللسانَ، وإنْ انفردَ اللسانُ بذلك

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٣٣١). وقال ابن أبي الإصبع: «الاستثناء استثناءان: لغوي وصناعي، فاللغوي: إخراج القليل من الكثير، وقد فرغ النحاة من ذلك مفصلًا في كتبهم. والصناعي هو الذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنىٰ زائدًا، يعد من محاسن الكلام، يستحق به الإتيان في أبواب البديع». انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٣٣٣).

يُسمّىٰ إسلامًا ولا يُسمّىٰ إيمانًا، وزاد ذلك إيضاحًا بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، فلما تضمَّن الاستدراكُ إيضاحَ ما عليه ظاهرُ الكلام من الإشكال عُدّ من المحاسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فإنّ الإخبارَ عن هذه المدّة بهذه الصيغة يُمهّدُ عذرَ نوح في دعائه علىٰ قومه بدعوةٍ أهلكتهم عن آخرهم، إذ لو قيل: «فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عامًا» لم يكن فيه من التهويل ما في الأول؛ لأنّ لفظَ " الألف» أولُ ما يطرق السمع فيشتغلُ بها عن سماع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناءُ لم يبقَ له بعدما تقدّمه وقعٌ يُزيل ما حصل عنده من ذكر «الألف».

٩- الاقتصاص

ذكره ابن فارس(١). وهو أنْ يكونَ كلُّ كلامٍ في سورة مُقتصًّا من كلامٍ في سورة أخرىٰ أو في تلك السورة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، والآخرةُ دارُ ثوابٍ لا عملَ فيها، فهذا مُقتصٌّ من قوله: ﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥].

ومنه: ﴿وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧] مأخوذٌ من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ﴾ [سبأ: ٣٨].

وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١] مُقتصٌّ من أربع آيات؛ لأنّ الأشهادَ

(١) انظر: «الصاحبي» (ص: ١٨١).

أربعةٌ: الملائكةُ في قوله: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ [ق: ٢١]، والأنبياءُ في قوله: ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٤١]، وأمّةُ محمّد في قوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأعضاءُ في قوله: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ...﴾ الآية[١] [النور: ٢٤].

١٠- تأكيد المدح بما يشبه الذمّ

قال ابنُ أبي الإصبع: «ولم أجد منه إلا آية واحدة، وهيَ: ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ...﴾ [المائدة: ٥٩]، فإنّ الاستثناءَ بعد الاستفهام الخارج مخرجَ التوبيخ علىٰ ما عابوا به المؤمنين من الإيمان، يُوهمُ أنّ ما يأتي بعدَه مما يوجبُ أنْ يُنقمَ علىٰ فاعلِه مما يُذمّ به، فلما أتىٰ بعد الاستثناء ما يوجبُ مدحَ فاعله كان الكلامُ مُتضمنًا تأكيد المدح بما يشبه الذمّ».

قلتُ ونظيرها[٢]: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾ [الحج: ٤٠].

١١- التقسيم

هو استيفاءُ أقسامِ الشيء الموجودة لا الممكنة عقلًا، نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [الرعد: ١٢]؛ إذ ليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار؛ ولا ثالث.

---

(١) وفي قوله: ﴿شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٠].

(٢) وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨].

﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٩١]، استوفى جميع هيآت الذاكر.

﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ﴾ [مريم: ٦٤]، استوفى أقسام الزمان.

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ﴾ [النور: ٤٥]، استوفى أقسام الخلق في المشي.

﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فإنّ العالَمَ لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة، إمّا عاصٍ ظالمٌ لنفسه، وإمّا سابقٌ مبادرٌ للخيرات، وإما متوسّطٌ بينهما مقتصدٌ فيها.

﴿وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ ۝٧ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ۝٨ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ٧-١٠].

١٢- الترتيب

هو أنْ يُوردَ أوصافَ الموصوفِ على ترتيبها في الخِلقة الطبيعية، ولا يُدخل فيها وصفًا زائدًا، ومثّله عبد الباقي اليمني بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخٗاۚ﴾ [غافر: ٦٧]، وبقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمۡدَمَ...﴾ الآية [الشمس: ١٤].

١٣- الترقّي والتدلّي

تقدما في نوع التقديم والتأخير.

١٤- التضمين[1]

يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاعُ لفظٍ موقعَ غيره لتضمّنه معناه، وهو نوعٌ من المجاز تقدّم الكلام فيه.

الثاني: حصولُ معنًىٰ فيه من غير ذكرٍ له باسم هو عبارة عنه، وهذا نوع من الإيجاز تقدّم أيضًا.

الثالث: تعلّقُ ما بعد الفاصلة بها، وهذا مذكورٌ في نوْع الفواصل.

الرابع: إدراجُ كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنىٰ أو ترتيب النّظم، وهذا هو النوع البديعي.

قال ابن أبي الإصبع: «ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلا في موضعين تضمّنا فصليْن من التوراة والإنجيل، قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ...﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩]».

ومثّله ابن النقيب وغيره بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالىٰ حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وعن المنافقين: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ...﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ...﴾ [البقرة: ١١٣]. قال: «وكذلك ما أُودع فيه من اللغات الأعجمية».

---

(١) قال ابن أبي الإصبع: «وهو أن يضمّن المتكلم كلامه كلمة من بيت، أو آية، أو معنىٰ مجردًا من كلام، أو مثلًا سائرًا، أو جملة مفيدة، أو فقرة من حكمة». انظر: «تحرير التحبير» (ص: ١٤٠).

١٥- الجناس(١)

هو تشابهُ اللفظيْن في اللّفظ. قال في «كنز البراعة»: «وفائدته الميْلُ إلىٰ الإصغاء إليه، فإنّ مناسبةَ الألفاظ تُحدث ميلًا وإصغاءً إليها، ولأنّ اللّفظَ المشترك إذا حُمل علىٰ معنىٰ ثم جاء والمراد به آخر كان للنّفس تشوّقٌ إليه».

وأنواع الجناس كثيرة، **منها التام**، بأنْ يتّفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ﴾ [الروم: ٥٥]. وقيل: «ولم يقع منه في القرآن سواه»، واستنبط شيخ الإسلام ابن حجر موضعًا آخر، وهو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ۝٤٣ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤].

وأنكر بعضهم كوْن الآية الأولىٰ من الجناس، وقال: «الساعة في الموضعين بمعنىٰ واحد، والتجنيس: أنْ يتّفقَ اللّفظُ ويختلفُ المعنىٰ، ولا يكونُ أحدُهما حقيقةً والآخرُ مجازًا، بل يكونان حقيقتيْن، وزمانُ القيامة وإن طال لكنّه عند الله في حكم الساعة الواحدة، فإطلاقُ الساعة علىٰ القيام مجاز وعلىٰ الآخرة حقيقة، وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس، كما لو قلتَ: ركبت حمارًا ولقيت حمارًا، تعني بليدا».

---

(١) قال ابن أبي الإصبع في «تحرير التحبير» (ص: ١٠٢): «حدّ الرمّاني التجنيس بأن قال: هو بيان المعاني بأنواع من الكلام يجمعها أصل واحد من اللغة. وجعله قسمين: جناس مزاوجة، وجناس مناسبة، فالمزاوجة كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٩٤]، والمناسبة كقوله سبحانه: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور: ٣٧]».

ومنها المصحّف: ويُسمىٰ جناس الخطّ، بأنْ تختلفَ الحروفُ في النَقط، كقوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩، ٨٠].

ومنها المحرّف: بأنْ يقعَ الاختلافُ في الحركات، كقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ۝٧٢ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧١، ٧٢]. **وقد اجتمعا في قوله**: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

ومنها النّاقص: بأنْ يختلفَ في عدد الحروف، سواء كان الحرفُ المزيدُ أولًا أو وسطًا أو آخرًا، كقوله: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠]، ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [النحل: ٦٩].

ومنها المذيّل: بأنْ يزيدَ أحدُهما أكثر من حرف في الآخر أو الأول، وسمّىٰ بعضُهم الثاني بالمتوّج، كقوله: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِكَ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿وَلَـٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١].

ومنها المضارع: وهو أنْ يختلفا بحرفٍ مُقاربٍ في المخرج، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

ومنها اللاحق: بأنْ يختلفا بحرفٍ غيرِ مقاربٍ فيه كذلك، كقوله: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٧، ٨]، ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

ومنها المردوف: وهو ما تركّب من كلمة وبعض أخرىٰ، كقوله: ﴿جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ومنها اللفظي: بأنْ يختلفا بحرفٍ مناسبٍ للآخر مناسبةً لفظيةً، كالضاد والظاء، كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ومنها تجنيسُ القلب: بأنْ يختلفا في ترتيب الحروف، نحو: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٩٤].

ومنها تجنيسُ الاشتقاق: بأنْ يجتمعا في أصل الاشتقاق، ويُسمّىٰ المقتضب، نحو: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩].

ومنها تجنيسُ الإطلاق: بأنْ يجتمعا في المشابهة فقط، كقوله: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

تنبيه

لكوْن الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية تُرك عند قوة المعنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، قيل: ما الحكمة في كوْنه لم يقل: «وما أنت بمصدق»، فإنّه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس؟ وأجيب بأنّ في «مؤمن لنا» من المعنىٰ ما ليس في «مصدق»؛ لأنّ معنىٰ قولك: «فلان مُصدّق لي» قال لي: صدقت، وأما «مؤمن» فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وطلب الأمن، فلذلك عبر به.

وأجاب الإمام فخر الدين[١]: «بأنّ فصاحةَ القرآن ليست لأجل رعاية هذه

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٦/ ٣٥٤).

التكليفات، بل لأجل قوة المعاني وجزالة الألفاظ». وأجاب غيره: «بأنّ مراعاةَ المعاني أولىٰ من مراعاة الألفاظ».

١٦- الجمع

هو أنْ يُجمع بين شيئيْن أو أشياء متعدّدة في حكم، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [الكهف: ٤٦]، جمع المال والبنون في الزينة، وكذلك قوله: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦].

١٧- الجمع والتفريق

هو أنْ تُدخل شيئيْن في معنًىٰ وتفرّق بين جهتي الإدخال. وجعل منه الطيبي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا...﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، جمع النفسيْن في حكم المتوفي، ثم فرّق بين جهتي التوفّي بالحكم بالإمساك والإرسال، أي: الله يتوفّىٰ الأنفس التي تُقبض والتي لم تُقبض، فيمسك الأولىٰ ويرسل الأخرىٰ.

١٨- الجمع والتقسيم

وهو جمعُ متعدّدٍ تحت حكم ثم تقسيمه، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

١٩- الجمع مع التفريق والتقسيم

كقوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ۝١٠٥ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ...﴾ الآيات [هود: ١٠٥، ١٠٨]، فالجمع في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ

نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ...﴾؛ لأنها متعدّدة معنًى؛ إذ النّكرة في سياق النّفي تعمُّ، والتفريق في قوله: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾، والتقسيم في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾.

٢٠- جمع المؤتلف والمختلف

هو أنْ يريدَ التسويةَ بين ممدوحين؛ فيأتي بمعانٍ مؤتلفةٍ في مدحهما، ويرومُ بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا يُنقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تُخالف معنى التسوية، كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ...﴾ الآية [الأنبياء: ٧٨]، سوّى بينهما في الحكم والعلم، وزاد فضل سليمان بالفهم، فقال سبحانه: ﴿فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

٢١- حُسن النَّسَق

هو أنْ يأتيَ المتكلّم بكلماتٍ مُتتالياتٍ معطوفاتٍ متلاحماتٍ تلاحمًا سليمًا مُستحسنًا؛ بحيث إذا أُفردت كلّ جملة منه قامت بنفسها واستقلّ معناها بلفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ...﴾ الآية [هود: ٤٤]، فإنّ جُمَلَه معطوفٌ بعضُها على بعضٍ بواوِ النّسَق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة، من الابتداء بالأهمّ، الذي هو انحسارُ الماء عن الأرض، المتوقّف عليه غايةُ مطلوبِ أهلِ السفينةِ من الإطلاقِ من سجنِها، ثم انقطاعُ مادةِ السماءِ المتوقَّف عليه تمام ذلك: من دفع أذاه بعد الخروج، ومنع إخلاف ما كان بالأرض، ثم الإخبارُ بذهاب الماء بعد انقطاع المادتين، الذي هو متأخر عنه قطعاُ، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاكُ من قُدّر هلاكه، ونجاةُ من سبق نجاته، وأُخّر عما قبله لأنّ

عِلْمَ ذلك لأهلِ السفينة بعد خروجِهم منها، وخروجُهم موقوفٌ علىٰ ما تقدّم، ثم أخبر باستواءِ السفينة واستقرارِها المفيدِ ذهابَ الخوفِ وحصولَ الأمنِ من الاضطراب، ثم ختم بالدعاء علىٰ الظالمين لإفادة أنّ الغرق - وإن عمّ الأرض - فلم يشمل إلا من استحقّ العذاب لظُلمه.

٢٢- عتابُ المرءِ نفسَه

ومنه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي...﴾ الآيات [الفرقان: ٢٧]، وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ...﴾ الآيات [الزمر: ٥٦].

٢٣- العنوان

قال ابن أبي الإصبع[1]: «هو أنْ يأخذَ المتكلّم في غرض، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظٍ تكونُ عنوانًا لأخبارٍ متقدمةٍ وقصصٍ سالفةٍ».

ومنه نوع عظيم جدًا وهو: عنوان العلوم، بأن يذكر في الكلام ألفاظًا تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها.

فمن الأول قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا...﴾ الآية [الأعراف: ١٧٥]، فإنّه عنوانُ قصةِ بلعام.

ومن الثاني قولُه تعالىٰ: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ الآية [المرسلات: ٣٠]، فيها عنوان علم الهندسة، فإنّ الشّكلَ المثلث أول الأشكال،

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٥٥٣).

وإذا نُصب في الشمس علىٰ أيّ ضلع من أضلاعه لا يكون له ظلّ لتحديد رؤوس زواياه، فأمر الله تعالىٰ أهلَ جهنّم بالانطلاق إلىٰ ظلّ هذا الشكل تهكّمًا بهم.

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...﴾ الآيات [الأنعام: ٧٥]، فيها عنوان علم الكلام، وعلم الجدل، وعلم الهيئة.

٢٤- القسَم

هو أنْ يريدَ المتكلّمُ الحلفَ علىٰ شيء، فيحلفَ بما يكون فيه فخرٌ له، أو تعظيمٌ لشأنه، أو تنويهٌ لقدره، أو ذمٌّ لغيره، أو جاريًا مجرىٰ الغزل والترقّق، أو خارجًا مخرجَ الموعظة والزهد، كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، أقسم سبحانه وتعالىٰ بقسَمٍ يوجبُ الفخر لتضمّنه التمدّح بأعظم قدرة وأجلّ عظمة. ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، أقسم سبحانه وتعالىٰ بحياة نبيه ﷺ تعظيمًا لشأنه، وتنويهًا بقدره. وسيأتي في نوع الأقسام أشياء تتعلق بذلك.

٢٥- اللّف والنشر

هو أنْ يذكرَ شيئان أو أشياء، إما تفصيلًا بالنصّ علىٰ كل واحد، أو إجمالًا بأنْ يُؤتىٰ بلفظٍ يشتملُ علىٰ متعدّد، ثم يذكر أشياء علىٰ عدد ذلك، كلّ واحدٍ يرجعُ إلىٰ واحدٍ من المتقدّم، ويفوَّضُ إلىٰ عقل السامع ردُّ كلٍّ واحدٍ إلىٰ ما يليق به.

فالإجمالي كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾ [البقرة: ١١١]، أي: وقالت اليهود: «لن يدخلَ الجنةَ إلا اليهود»، وقالت

النصارىٰ: «لن يدخلَ الجنةَ إلا النصارىٰ»، وإنما سوّغ الإجمال في اللّفّ ثبوتُ العناد بين اليهود والنصارىٰ، فلا يمكن أنْ يقولَ أحدُ الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فوُثّق بالعقل في أنّه يُردّ كلّ قولٍ إلىٰ فريقه لأمْن اللّبس، وقائل ذلك يهود المدينة ونصارىٰ نجران.

والتفصيلي قسمان:

أحدهما: أنْ يكونَ علىٰ ترتيب اللفّ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، فاللومُ راجعٌ إلىٰ البخل، و﴿مَّحْسُورًا﴾ راجعٌ إلىٰ الإسراف؛ لأنّ معناه: مُنقطعًا لا شيء عندك.

﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، فالسكونُ راجعٌ إلىٰ الليل، والابتغاء راجع إلىٰ النهار.

﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ...﴾ الآيات [الضحىٰ: ٦]، فإنّ قولَه: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ راجع إلىٰ قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾، و﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ راجع إلىٰ قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾، فإنّ المراد السائل عن العلم، كما فسّره مجاهد وغيره، و﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾.

والثاني: أنْ يكونَ علىٰ عكس ترتيبه، كقوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ...﴾ [آل عمران: ١٠٦]. وجعل منه جماعة قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ

قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، قالوا: «﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ قول الذين آمنوا، و﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ قول الرسول».

وذكر الزمخشري[1] قسمًا آخر كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣]، قال: «هذا من باب اللّف، وتقديره: «ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار»».

٢٦- المُشاكلة

ذكرُ الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا، **فالأول** كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠]؛ لأنّ الجزاء حقٌّ لا يُوصف بأنّه سيئة، ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ [الجاثية: ٣٤].

ومثال التقديري قوله تعالىٰ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، أي: تطهير الله؛ لأنّ الإيمان يُطهّر النفوس، والأصلُ فيه أنّ النّصارىٰ كانوا يغمسون أولادهم في ماءٍ أصفرَ يُسمّونه المعمودية، ويقولون إنّه تطهيرٌ لهم، فعبّر عن الإيمان بـ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ للمشاكلة بهذه القرينة.

٢٧- المُزاوجة

أنْ يزاوجَ بين معنييْن في الشرط والجزاء أو ما جرىٰ مجراهما، كقوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٧٣).

٢٨- المُبالغة

أنْ يذكرَ المتكلّمُ وصفًا فيزيد فيه حتىٰ يكونَ أبلغَ في المعنىٰ الذي قصده، وهي ضربان، **مبالغة بالوصف** بأن يخرج إلىٰ حد الاستحالة، ومنه: ﴿وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ﴾ [النور: ٣٥].

ومبالغة بالصيغة، وصيغ المبالغة: **فعلان**، كـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ١]. **فعيل**، كـ ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]. **فعّال**، كـ ﴿ٱلتَّوَّابُ﴾ [البقرة: ٣٧]، و﴿ٱلۡغَفَّٰرُ﴾ [ص: ٦٦]، و﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]. **فعول**، كـ ﴿غَفُورٞ﴾ [فاطر: ٣٠]، و﴿شَكُورٞ﴾ [فاطر: ٣٠]، و﴿وَدُودٞ﴾ [هود: ٩٠]. **فَعِل**، كـ ﴿أَشِرٞ﴾ [القمر: ٢٥]، و﴿فَرِحٞ﴾ [هود: ١٠]. **فُعَال**، بالتخفيف كـ ﴿عُجَابٞ﴾ [ص: ٥]، وبالتشديد كـ ﴿كُبَّارٗا﴾ [نوح: ٢٢]. **فُعَل**، كـ ﴿لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦]، و﴿ٱلۡكُبَرِ﴾ [المدّثر: ٣٥]. **فُعلىٰ**، كـ ﴿ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [النساء: ٩٥]، و﴿شُورَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٣٨].

فائدة

الأكثر علىٰ أنّ «فعلان» أبلغُ من «فعيل»، ومن ثمّ قيل[1]: «الرحمن» أبلغُ من «الرحيم».

٢٩- المُطابقة

وتسمّىٰ الطباق: الجمعُ بين متضاديْن في الجملة، وهو قسمان: حقيقيّ ومجازيّ، وكلٌّ منهما إما لفظيّ أو معنويّ، وإما طباق إيجاب أو سلب.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦) و«الدر المصون» (١/ ٣٣).

ومن أمثلة ذلك: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]، ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ﴾ [الحديد: ٢٣].

ومن أمثلة المجازي: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: ضالًا فهديناه.

ومن أمثلة طباق السلب: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦].

ومن أمثلة المعنوي: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ١٥ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٥، ١٦]، معناه: ربّنا يعلمُ إنّا لصادقون.

﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾ [البقرة: ٢٢]، قال أبو علي الفارسي: «لما كان البناء رفعًا للمبني قُوبل بالفراش الذي هو علىٰ خلاف البناء».

ومنه نوع يُسمّىٰ الطباق الخفي، كقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [نوح: ٢٥]؛ لأنّ الغرقَ من صفات الماء، فكأنّه جمع بين الماء والنار. قال ابن منقذ: «وهي أخفىٰ مطابقة في القرآن»، وقال ابن المعتز: «من أملح الطباق وأخفاه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ لأنّ معنىٰ القصاص القتل، فصار القتل سبب الحياة».

ومنه نوع يُسمّىٰ ترصيع الكلام، وهو اقترانُ الشيء بما يجتمع معه في قدرٍ مشترك، كقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، أتىٰ بالجوع مع العري وبابه أنْ يكونَ مع الظمأ، وبالضحىٰ مع الظمأ وبابه أنْ يكون مع العري، لكن الجوع والعري اشتركا في

الخلوّ، فالجوع: خلوُّ الباطن من الطعام، والعري: خلوُّ الظاهر من اللباس، والظمأ والضحىٰ اشتركا في الاحتراق، فالظمأ: احتراقُ الباطن من العطش، والضحىٰ: احتراقُ الظاهر من حرّ الشمس.

ومنه نوع يسمىٰ المقابلة، وهي أنْ يذكرَ لفظان فأكثر، ثم أضدادها علىٰ الترتيب. قال ابن أبي الإصبع[1]: «والفرق بين الطباق والمقابلة من وجهين، أحدهما: أنّ الطباقَ لا يكونُ إلا من ضدّين فقط، والمقابلة لا تكون إلا بما زاد من الأربعة إلىٰ العشرة، والثاني: أنّ الطباقَ لا يكون إلا بالأضداد، والمقابلة بالأضداد وبغيرها».

قال السكاكي[2]: «ومن خواصّ المقابلة أنّه إذا شرط في الأول أمرٌ شرط في الثاني ضدّه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ...﴾ [الليل: ٥ - ١٠]، قابل بين الإعطاء والبخل، والاتّقاء والاستغناء، والتّصديق والتكذيب، واليسرىٰ والعسرىٰ، ولما جعل التيسير في الأول مُشتركًا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضدّه - وهو التعسير - مشتركًا بين أضدادها».

وقال بعضهم: «المقابلة إما: واحد بواحد، وذلك قليل جدًا، كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أو اثنين باثنين، كقوله: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، أو ثلاثة بثلاثة، كقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وأربعة

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ١١١).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ٤٢٤).

بأربعة، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ...﴾ [الليل: ٥]، وخمسة بخمسة، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ الآيات [البقرة: ٢٦]، قابل بين «بعوضة» و«ما فوقها»، وبين «فأما الذين آمنوا» و«وأما الذين كفروا»، وبين «يضل» و«يهدي»، وبين «ينقضون» و«ميثاقه»، وبين «يقطعون» و«أن يوصل»، أو ستة بستة، كقوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ الآية، ثم قال: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ الآية [آل عمران: ١٤، ١٥]، قابل «الجنات»، و«الأنهار»، و«الخلد»، و«الأزواج»، و«التطهير»، و«الرضوان» بإزاء: «النساء»، و«البنين»، و«الذهب»، و«الفضة»، و«الخيل المسومة»، و«الأنعام»، و«الحرث»».

وقسّم آخرُ المقابلةَ إلىٰ ثلاثة أنواع: نظيري، ونقيضي، وخلافي، **مثال الأول**: مقابلةُ السِنَة بالنوم في ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فإنهما جميعًا من باب الرُّقاد المقابل باليقظة في آية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، وهذا **مثال الثاني**، فإنهما نقيضان. **ومثال الثالث**: مقابلة الشرّ بالرشد في قوله: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، فإنهما خلافان لا نقيضان، فإنّ نقيضَ الشرّ: الخير، والرّشد: الغي.

٣٠- المُراجعة

قال ابن أبي الإصبع[١]: «هي أنْ يحكيَ المتكلّم مراجعةً في القول جرت بينه وبين محُاور له بأوجز عبارة، وأعدل سبك، وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]».

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٥٩٠).

قلتُ: جمعت الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة، والوعد والوعيد.

٣١- النَّزاهة

هي خلوصُ ألفاظ الهجاء من الفحش، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [النور: ٤٨]، ثم قال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور: ٥٠]، فإنّ ألفاظَ ذمِّ هؤلاء المخبر عنهم بهذا الخبر أتت مُنزّهةً عما يقبح في الهجاء من الفحش، وسائر هجاء القرآن كذلك[١].

٣٢- الإبداع

أنْ يشتملَ الكلامُ علىٰ عدّة ضروب من البديع. قال ابن أبي الإصبع[٢]: «ولم أر في الكلام مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ...﴾ [هود: ٤٤]؛ فإنّ فيها عشرين ضربًا من البديع؛ وهي سبع عشرة لفظة، [من] ذلك: المناسبةُ التامّة في «ابلعي» و«أقلعي»، والاستعارةُ فيهما، والطباقُ بين الأرض والسماء، والإردافُ في «واستوت»، والتمثيلُ في: «وقضي الأمر»، والتعليلُ، فإنّ «غيض الماء» علّة الاستواء، وصحةُ التقسيم؛ فإنّه استوعب فيه أقسام الماء حالة نَقصه، إذ ليس إلا احتباسُ ماءِ السماء والماءِ النابع من الأرض وغيْضُ الماء الذي

---

(١) تركُ الفُحشِ من القول غيرُ مُختصٍّ بالهجاء فقط، وإنما هو مُطرّدٌ في أسلوب القرءان كلّه، كالكناية عن الجماع بالملامسة، وغيرِ ذلك مما تقدّم ذكره في باب الكناية والتعريض.

(٢) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٦١١).

علىٰ ظهرها، والاحتراسُ في الدعاء؛ لئلا يُتوهّم أنّ الغرقَ لعمومه شمل من لا يستحق الهلاك، فإنّ عدْلَه تعالىٰ يمنعُ أنْ يدعوَ علىٰ غير مستحقّ، وحسنُ النّسق، وائتلافُ اللّفظ مع المعنىٰ، والإيجازُ، فإنّه تعالىٰ قصّ القصةَ مُستوعَبةً بأخصر عبارة، والتسهيمُ؛ لأنّ أولَ الآية يدلُّ علىٰ آخرها، والتهذيبُ؛ لأنّ مفرداتها موصوفةٌ بصفات الحسن، كلّ لفظة سهلة، مخارجُ الحروف عليها رونقُ الفصاحة مع الخلوِّ من البشاعة وعقادة التركيب، وحسنُ البيان من جهة أنّ السامعَ لا يتوقّف في فهم معنىٰ الكلام، ولا يُشكل عليه شيء منه، والتمكينُ؛ لأنّ الفاصلةَ مستقرةٌ في محلّها، مطمئنةٌ في مكانها، غيرُ قلقة ولا مستدعاة، والانسجامُ، وهو تحدّر الكلام بسهولةٍ وعذوبةٍ وسبكٍ مع جزالةِ لفظٍ كما ينسجمُ الماء القليل من الهواء».

قلتُ: فيها أيضًا الاعتراض.

التاسع والخمسون
في فواصل الآي

مباحث الباب:

١- الفواصل وطرق تعيينها.

٢- هل يجوز استعمال السجع في القرآن؟

٣- فصلٌ في الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاةً للمناسبة.

٤- فصلٌ في أنواع الفواصل.

٥- فصلٌ في أقسام الفواصل عند البديعيين.

٦- فصلٌ في نوعين آخرين.

[١- الفواصل وطُرق تعيينها]

الفاصلة كلمةٌ آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع. وقال القاضي أبو بكر[١]: «الفواصل حروفٌ متشاكلة في المقاطع، يقع بها إفهام المعاني».

وفرّق الداني[٢] بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: «الفاصلة هي الكلام المنفصل عما بعده، والكلام المنفصل قد يكونُ رأسَ آيةٍ وغيرَ رأس، وكذلك الفواصل يكنّ رؤوس آي وغيرها، وكلُّ رأسِ آيةٍ فاصلة، وليس كلُّ فاصلة رأس آية».

---

(١) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ٢٧٠).

(٢) انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» (ص: ١٢٦).

وقال الجعبري: «لمعرفة الفواصل طريقان، توقيفي وقياسي، **أما التوقيفي** فما ثبت أنّه ﷺ وقف عليه دائمًا تحقّقنا أنّه فاصلة، وما وصله دائمًا تحقّقنا أنّه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرىٰ احتملَ الوقف أنْ يكونَ لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة، واحتمل الوصل أنْ يكونَ غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها، **وأما القياسي** فهو ما أُلحق من المحتمَلِ غيرِ المنصوص بالمنصوص لمناسبٍ، ولا محذورَ في ذلك؛ لأنّه لا زيادة ولا نقصان، وإنما غايته أنّه محلُّ فصلٍ أو وصل. وجاز الانتقالُ في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلىٰ آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثمّ ترىٰ ﴿يَرْجِعُونَ﴾ مع ﴿عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢، ٧٣]، و﴿ٱلْمِيعَادَ﴾ مع ﴿ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٤، ١٩٥]، ﴿ٱلطَّارِقُ﴾ مع ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١ - ٣]. والأصلُ في الفاصلةِ والقرينةِ المتجردةِ في الآيةِ والسجعةِ المساواةُ، **ومن ثمّ أجمع العادّون علىٰ ترك عدّ**: ﴿وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، ﴿كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣]، و﴿مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢]، حيث لم يُشاكل طرفيه، **وعلىٰ ترك عدّ** ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، و﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. **وعدّوا** نظائر للمناسبة، نحو: ﴿لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، و﴿عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٥]، ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [طه: ٨٠]».

وقال غيره(١): «تقعُ الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بها،

---

(١) هو الزركشي في «البرهان» (١/ ٥٤).

وتُسمّىٰ فواصل لأنّه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أنّ آخرَ الآية فصلٌ بينها وبين ما بعدها».

ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعًا؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ لما سلب عنه اسم الشعر وجب سلْبُ القافية عنه أيضًا لأنّها منه، وخاصة في الاصطلاح، وكما يمتنعُ استعمالُ القافية فيه يمتنعُ استعمالُ الفاصلة في الشعر؛ لأنّها صفةٌ لكتاب الله تعالىٰ فلا تتعدّاه.

[٢- هل يجوز استعمال السجع في القرآن؟]

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ خلافٌ، الجمهورُ علىٰ المنع؛ لأنّ أصلَه من «سَجَعَ الطير»، فشُرّفَ القرآنُ أنْ يُستعارَ لشيءٍ منه لفظٌ أصلُه مهمل، ولأجل تشريفِه عن مشاركةِ غيرِه من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأنّ القرآنَ من صفاته تعالىٰ، فلا يجوز وصفه بصفةٍ لم يرد الإذنُ بها.

قال الرمّاني في إعجاز القرآن: «ذهب قومٌ إلىٰ امتناع أنْ يقال: في القرآن سجع».

وتبعه علىٰ ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني[1]، قال: «وذهب غيرُهم إلىٰ إثبات السجع في القرآن، وزعموا أنّ ذلك مما يبينُ به فضل الكلام، وأنّه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة، كالجناس والالتفات ونحوهما. وأقوىٰ ما استدلوا به الاتفاق علىٰ أنّ موسىٰ أفضل من هارون، ولمكان السجع قيل في موضع: ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]، ولما كانت الفواصل موضع آخر بالواو والنون قيل: ﴿مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨]. وهذا غيرُ

---

(١) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ٧٢ - ٧٣).

صحيح، وكيف والسجع مما كان تألفه الكهان من العرب، ونفيُه من القرآن أجدرُ بأنْ يكونَ حجة من نفي الشعر؛ لأنّ الكهانةَ تُنافي النبوات، بخلاف الشعر. وقد قال ﷺ: «أَسَجْعٌ كسجع الكهان؟!»[1]، فجعله مذمومًا». قال: «وما توهّموا أنّه سجعٌ باطل؛ لأنّ مجيئَه علىٰ صورته لا يقتضىٰ كونه هو». قال: «وللسجع منهجٌ محفوظٌ وطريقٌ مضبوطٌ، من أخلّ به وقع الخلل في كلامه، ونُسب إلىٰ الخروج عن الفصاحة، كما أنّ الشاعرَ إذا خرج عن الوزن المعهود كان مُخطئًا، وأنت ترىٰ فواصل القرآن متفاوتة، بعضُها متداني المقاطع، وبعضها يمتدُّ حتىٰ يتضاعف طولُه عليه، وترد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير، وهذا في السجع غير مرضي ولا محمود». قال: «وأمّا ما ذكروه من تقديم موسىٰ علىٰ هارون في موضع، وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام فليس بصحيح، بل الفائدة فيه إعادة القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدي معنىٰ واحدًا، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة، وتتبين فيه البلاغة؛ ولهذا أُعيدت كثيرٌ من القصص علىٰ ترتيبات متفاوتة، تنبيهًا بذلك علىٰ عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأ به ومتكررًا، فعلىٰ هذا القصد - بتقديم بعض الكلمات علىٰ بعض وتأخيرها - إظهار الإعجاز دون السجع».

إلىٰ أن قال[2]: «فبان بذلك أنّ الحروف الواقعة في الفواصل متناسبةً موقعَ

---

(١) رواه مسلم (١٦٨٢) وأبو داود (٤٥٦٨) والنسائي (٤٨٢١) من حديث المغيرة ابن شعبة بلفظ: «أَسَجْعٌ كسجع الأعراب؟!»، ورواه ابن حبان (٦٠١٦) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط علىٰ شرط مسلم، والنسائي (٤٨٢٣) وصحّحه الألباني، بلفظ: «أَسَجْعٌ كسجع الجاهلية؟!».

(٢) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ٦٤).

النظائر التي تقع في الأسجاع، لا يُخرجها عن حدّها ولا يُدخلها في باب السجع». انتهىٰ.

ونقل صاحب «عروس الأفراح» عنه أنّه ذهب في «الانتصار» إلىٰ جواز تسمية الفواصل سجعًا.

وقال ابن النفيس: «يكفي في حُسن السجع ورود القرآن به، ولا يقدحُ في ذلك خلوّه في بعض الآيات؛ لأنّ الحسن قد يقتضي المقام الانتقال إلىٰ أحسن منه».

قال حازم: «وكيف يُعاب السّجع علىٰ الإطلاق، وإنما نزل القرآن علىٰ أساليب الفصيح من كلام العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنما لم يجيء علىٰ أسلوب واحد لأنّه لا يحسن في الكلام جميعًا أنْ يكونَ مستمرًّا علىٰ نمطٍ واحدٍ، لما فيه من التكلّف، ولما في الطبع من الملل، ولأنّ الافتنان في ضروب الفصاحة أعلىٰ من الاستمرار علىٰ ضربٍ واحدٍ، فلهذا وردت بعضُ آيِ القرآن متماثلةَ المقاطع، وبعضُها غير متماثل».

٣- فصلٌ

[في الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاةً للمناسبة]

ألّف بن الصائغ كتابًا سماه «إحكام الرأي في أحكام الآي» قال فيه: «اعلم أنّ المناسبةَ أمرٌ مطلوبٌ في اللّغة العربية، يرتكبُ لها أمور من مخالفة الأصول، وقد تتبعتُ الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاةً للمناسبة، فعثرتُ منها علىٰ نيّفٍ عن الأربعين حكمًا:

أحدها: تقديمُ المعمول، إما على العامل، نحو: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ﴾ [سبأ: ٤٠]، قيل ومنه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. أو على معمول آخر أصله التقديم، نحو: ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى﴾ [طه: ٢٣]، إذا أعربنا «الكبرىٰ» مفعول «نري». أو على الفاعل، نحو: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ومنه تقديم خبر كان على اسمها، نحو: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

الثاني: تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]، ولولا مراعاة الفواصل لقُدّمت «الأولىٰ»، كقوله: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [القصص: ٧٠].

الثالث: تقديم الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]، وتقدّم ما فيه.

الرابع: تقديم الضمير على ما يفسره، نحو: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧].

الخامس: تقديم الصفة الجملة على الصفة المفرد، نحو: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[1] [الإسراء: ١٣].

السادس: حذف ياء المنقوص المعرف، نحو: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

---

(١) أي: على تقدير أنّ «منشورًا» صفة «كتابًا» والجملة الفعلية «يلقاه» صفة ثانية، والوجه الآخر فيها أن يكون «منشورًا» حال والجملة الفعلية صفة «كتابًا». انظر: «التبيان لأبي البقاء» (٢/ ٨١٥).

السابع: حذف ياء الفعل غير المجزوم، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤].

الثامن: حذف ياء الإضافة، نحو: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]، ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦].

التاسع: زيادة حرف المد، نحو ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ومنه إبقاؤه مع الجازم، نحو: «لاَ تَخَفْ دَرَكًا وَلا تَخْشَىٰ»[1] [طه: ٧٧]، ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلىٰ: ٦]، على القول بأنّه نهي.

العاشر: صرف مالا ينصرف، نحو: «قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا»[2] [الإنسان: ١٥، ١٦].

الحادي عشر: إيثار تذكير اسم الجنس، كقوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠].

الثاني عشر: إيثار تأنيثه، نحو: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٧]. ونظير هذين قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣]، و﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩].

الثالث عشر: الاقتصار علىٰ أحد الوجهيْن الجائزيْن اللّذيْن قُرئ بهما في السبع في غير ذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٤]، ولم يجئ «رشْدا» في السبع[3]، وكذا ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ١٠]؛ لأنّ

---

(١) قرأ حمزة بالجزْم، والباقون بالرفع. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢١).

(٢) قرأ نافع وشعبة والكسائي وأبو جعفر بالتنوين والوقف بالألف، والباقون بترك التنوين، ووقف منهم هشام بالألف، والباقون علىٰ الراء. انظر: «النشر» (٢/ ٣٩٥).

(٣) قالوا في «ط. ج» (٤/ ١٧٩٧): «ولا في العشر».

الفواصل في السورتين محرَّكة الوسط، وقد جاء في ﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ﴾[1] [الأعراف: ١٤٦]، وبهذا يَبطل ترجيح الفارسي قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم. ونظير ذلك قراءة ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ بفتح الهاء وسكونها[2]، ولم يُقرأ ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ إلا بالفتح لمراعاة الفاصلة.

الرابع عشر: إيراد الجملة التي رد بها ما قبلها علىٰ غير وجه المطابقة في الاسمية والفعلية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، لم يطابق بين قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، وبين ما رُدّ به فيقول و«لم يؤمنوا»، أو «ما آمنوا».

الخامس عشر: إيراد أحد القسميْن غير مطابق للآخر كذلك، نحو: ﴿فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، ولم يقل: «الذين كذبوا».

السادس عشر: إيراد أحد جزأي الجملتيْن علىٰ غير الوجه الذي أُورد نظيرها من الجملة الأخرىٰ، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابع عشر: إيثار أغرب اللفظتين، نحو: ﴿قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، ولم يقل «جائرة»، ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل «جهنم» أو

---

(١) قرأ حمزة والكسائي، وخلف بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون بضم الراء وإسكان الشين. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٢).

(٢) قرأ ابن كثير بإسكان الهاء، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: «النشر» (٢/ ٤٠٤).

«النار»، وقال في المدثر: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، وفي «سأل»: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج: ١٥]، وفي القارعة: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ﴾ [القارعة: ٩]؛ لمراعاة فواصل كل سورة.

الثامن عشر: اختصاص كل من المشتركين بموضع، نحو: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨].

التاسع عشر: حذف المفعول، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ومنه حذف متعلق أفعل التفضيل، نحو: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه: ٧]، ﴿خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

العشرون: الاستغناء بالإفراد عن التثنية، نحو: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناء به عن الجمع، نحو: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، ولم يقل: «أئمة»، كما قال: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ﴾ [القمر: ٥٤]، أي: أنهار.

الثاني والعشرون: الاستغناء بالتثنية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦].

الثالث والعشرون: الاستغناء بالجمع عن الإفراد، نحو: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ولا خلّة؛ كما في الآية الأخرى(١).

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الرابع والعشرون: إجراء غير العاقل مجرىٰ العاقل، نحو: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

الخامس والعشرون: إمالة ما لا يمال، كآي طه والنجم.

السادس والعشرون: الإتيان بصيغة المبالغة، كـ «قدير» و«عليم» مع ترك ذلك في نحو: ﴿هُوَ ٱلۡقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ومنه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾ [مريم: ٦٤].

السابع والعشرون: إيثار بعض أوصاف المبالغة علىٰ بعض، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥]، أُوثر علىٰ «عجيب».

الثامن والعشرون: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩].

التاسع والعشرون: إيقاع الظاهر موضع المضمر، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكذا آية الكهف(١).

الثلاثون: وقوع «مفعول» موقع «فاعل»، كقوله: ﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: ٦١]، أي: ساترًا وآتيًا.

الحادي والثلاثون: وقوع «فاعل» موقع «مفعول»، نحو: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١]، ﴿مَّآءٖ دَافِقٖ﴾ [الطارق: ٦].

---

(١) هي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

الثاني والثلاثون: الفصل بين الموصوف والصفة، نحو: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤-٥] إن أعرب «أحوىٰ» صفة «المرعىٰ»، أي: حالًا.

الثالث والثلاثون: إيقاع حرف مكان غيره، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، والأصل «إليها».

الرابع والثلاثون: تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ لأنّ الرأفةَ أبلغُ من الرحمة.

الخامس والثلاثون: حذف الفاعل ونيابة المفعول، نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾ [الليل: ١٩].

السادس والثلاثون: إثبات هاء السكت، نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠].

السابع والثلاثون: الجمع بين المجرورات، نحو: ﴿لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩].

الثامن والثلاثون: العدول عن صيغة المضي إلىٰ صيغة الاستقبال، نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، والأصل «قتلتم»(١).

التاسع والثلاثون: تغيير بنية الكلمة، نحو: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، والأصل «سيناء».

---

(١) كما أنّ الفعل المضارع يفيد معنىٰ التكرار والاستمرارية.

تنبيه

قال ابن الصائغ: «لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرىٰ مع وجه المناسبة، فإنّ القرآن العظيم - كما جاء في الأثر - «لا تنقضي عجائبه»[(١)].

٤- فصلٌ [في أنواع الفواصل]

قال ابن أبي الإصبع[(٢)]: «لا تخرجُ فواصلُ القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال».

التمكين

فالتمكين - ويُسمّىٰ ائتلافُ القافية - تمهيدٌ تأتي به القافية أو القرينة متمكنةً في مكانها، غيرَ نافرة ولا قَلِقَة، مُتعلقًا معناها بمعنىٰ الكلام كلّه تعلُّقًا تامًا، بحيث لو طرحت لاختلَّ المعنىٰ واضطرب الفَهم، وبحيث لو سكت عنها كمّله السامع بطبعه.

ومن أمثلة ذلك: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ...﴾ [هود: ٨٧] الآية، فإنّه لمّا تقدّم في الآية ذكر العبادة، وتلاه ذكرُ التصرّف في الأموال، اقتضىٰ ذلك ذكرُ «الحلْم» و«الرُّشد» علىٰ الترتيب؛ لأنّ «الحلم» يُناسب العبادات، و«الرُّشد» يناسب الأموال.

---

(١) هو طرف من حديث طويل رواه الترمذي وضعّفه (٢٩٠٦) وضعّفه الألباني.

(٢) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٢٢٥).

وقوله: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍۚ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَ لَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٦، ٢٧]، فأتىٰ في الآية الأولىٰ بـ «يهد لهم» وختمها بـ «يسمعون»؛ لأنّ الموعظةَ فيها مسموعة، وهي أخبارُ القرون، وفي الثانية بـ «يروا» وختمها بـ «يبصرون» لأنّها مرئيةٌ.

وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإنّ «اللطف» يناسب ما لا يُدرك بالبصر، و«الخبر» يناسب ما يدركه.

وحُكي[1] أنّ أعرابيًا سمع قارئًا يقرأ: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، ثم قال: «فاعلموا أنّ الله غفور رحيم»، ومرّ بهما رجل فقال: «كيف تقرأ هذه الآية؟»، فقال الرجل: «﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾»، فقال: «هكذا ينبغي، الحكيم لا يذكرُ الغفرانَ عند الزلل؛ لأنّه إغراء عليه».

تنبيهات

الأول

قد تجتمع فواصل في موضع واحد ويخالَف بينها، كأوائل النحل، فإنّه تعالىٰ بدأ بذكرِ الأفلاك، قال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّۚ﴾ [النحل: ٣]، ثم ذكر خلْق الإنسان من نطفة، ثم خلْق الأنعام، ثم عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً

(١) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٢٥٣).

لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٠، ١١]، فجعل مقطع هذه الآية التفكّر؛ لأنّه استدلالٌ بحدوث الأنواع المختلفة من النبات علىٰ وجود الإله القادر. ولمّا كان هنا مظنّة سؤال، وهو أنّه لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ المؤثِّرُ فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟ أجاب تعالىٰ عنه من وجهين:

أحدهما: أنْ تغيّرات العالم السفلي مربوطةٌ بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات إنْ كان حصولُها بسبب أفلاكٍ أخرىٰ لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم فذاك إقرارٌ بوجود الإله تعالىٰ، وهذا هو المراد بقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]، فجعل مقطعَ هذه الآية العقل، وكأنّه قيل: إنْ كنتَ عاقلًا فاعلم أنّ انتهاءَ الحركات إلىٰ الإله القادر.

والثاني: نرىٰ الورقةَ الواحدةَ من الورد أحد وجهيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد، فلو كان المؤثرُ موجبًا بالذات لامتنع حصولُ هذا التفاوت في الآثار، فعلمنا أنّ المؤثّر قادرٌ مختارٌ، وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٣]، كأنّه قيل: اذكر ما ترسّخ في عقلك أنّ الواجبَ بالذات والطبع لا يختلف تأثيره، فإذا نظرتَ حصولَ هذا الاختلاف علمتَ أنّ المؤثر ليس هو الطبائع، بل الفاعلُ المختار، فلهذا جُعل مقطع الآية التذكّر.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ...﴾ [الأنعام: ١٥١ – ١٥٣] الآيات، **فإنّ الأولىٰ** خُتمت بقوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾؛ لأنّ

الوصايا التي في الآية الأولىٰ إنما يَحملُ علىٰ تركها عدمُ العقل الغالب علىٰ الهوىٰ؛ لأنّ الإشراكَ بالله لعدم استكمال العقل الدالّ علىٰ توحيده وعظمته، وكذلك عقوقُ الوالدين لا يقتضيه العقل؛ لسبق إحسانهما إلىٰ الولد بكلِّ طريق، وكذلك قتلُ الأولاد من الإملاق مع وجود الرازق الحيّ الكريم، وإتيانُ الفواحش، وقتلُ النفس لغيظٍ أو غضبٍ في القاتل، فحَسُنَ بعد ذلك «يعقلون».

وأمّا الثانية: فلتعلُّقها بالحقوق المالية والقولية، فإنّ من عَلِم أنّ له أيتامًا يخلّفهم من بعده، لا يليق به أنْ يُعامِل أيتامَ غيره إلا بما يحبُّ أنْ يُعامَل به أيتامُه، ومن يكيلُ أو يَزِنُ أو يشهدُ لغيره، لو كان ذلك الأمر له لم يُحبَّ أنْ يكونَ فيه خيانةٌ ولا بخس، وكذا من وعد لو وُعد لم يحبَّ أنْ يُخلَف، ومن أحبَّ ذلك عامَل النّاس به ليعاملوه بمثله، فتَرْكُ ذلك إنما يكون لغفلةٍ عن تدبّره، فلذلك ناسب الختمُ بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

وأمّا الثالثة فلأن تركُ اتباع شرائع الله الدينية مُؤدٍّ إلىٰ غضبه وعقابه، فحَسُن ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، أي: عقاب الله.

من ذلك قوله في الأنعام أيضًا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ...﴾ [الأنعام: ٩٧ –٩٩] الآيات، فإنّه ختمَ الأولىٰ بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، وذلك لأنّ **حسابَ النجوم** والاهتداء بها يختص بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ «يعلمون»، **وإنشاءُ الخلائق** من نفس واحدة، ونقلُهم من صلب إلىٰ رحم، ثم إلىٰ الدنيا، ثم إلىٰ حياة وموت، والنّظر في ذلك والفكر فيه أدقُّ، فناسب ختمه بـ «يفقهون»؛ لأنّ الفِقهَ فهمُ الأشياء الدقيقة. ولما ذكر **ما أنعم به علىٰ عباده** من سعة الأرزاق

والأقوات والثمار وأنواع ذلك، ناسبَ ختمُه بالإيمان الداعي إلىٰ شكره تعالىٰ علىٰ نعمه.

ومن بديع هذا النوع: اختلاف الفاصلتيْن في موضعيْن والمحدَّث عنه واحد لنكتة لطيفة، كقوله تعالىٰ في سورة إبراهيم: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ثم قال في النحل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [النحل: ١٨].

قال ابن المنّير: «كأنّه يقول: إذا حصلت النّعم الكثيرة فأنت آخذُها وأنا معطيها، فحصل لك عند أخذها وصفان: كونُك ظلومًا، وكونُك كفّارًا، يعني لعدم وفائك بشكرها، ولي عند إعطائها وصفان: أنّي غفورٌ رحيم، أقابُل ظلمَك بغفراني، وكفرَك برحمتي».

وقال غيره[1]: «إنما خصّ سورةَ إبراهيم بوصف المنعَم عليه، وسورةَ النّحل بوصف المنعِم؛ لأنّه في سورة إبراهيم في مساقِ وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساقِ صفات الله وإثبات ألوهيته».

ونظيره قوله تعالىٰ في سورة الجاثية: ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ تُرۡجَعُونَ﴾ [الجاثية: ١٥]، وفي فُصّلت خُتمَ بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ونكتةُ ذلك أنّ قبل الآية الأولىٰ ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، فناسبَ الختامُ بفاصلة البعث؛ لأنّ قبلَه وصفهم بإنكاره، وأما الثانية

(١) هو الزركشي في «البرهان» (١/ ٨٦).

فالختامُ فيها مناسب؛ لأنّه لا يضيعُ عملًا صالحًا، ولا يزيدُ علىٰ من عمل سيئًا.

وقال في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، ثم أعادها وختم بقوله: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، ونكتةُ ذلك أنْ الأولىٰ نزلت في اليهود، وهم الذين افتروْا علىٰ الله ما ليس في كتابه، والثانية نزلت في المشركين ولا كتاب لهم، وضلالُهم أشدّ.

ونظيره قوله في المائدة: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ثم أعادها فقال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم قال في الثالثة: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ونكتتُه أنْ الأولىٰ نزلت في حُكّام المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النّصارىٰ، وقيل: «الأولىٰ فيمن جحد ما أنزل الله، والثانية فيمن خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلًا».

وعكس هذا: اتفاق الفاصلتين والمحدّث عنه مختلف، كقوله في سورة النور: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [النور: ٥٨]، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلۡأَطۡفَٰلُ مِنكُمُ ٱلۡحُلُمَ فَلۡيَسۡتَـٔۡذِنُواْ كَمَا ٱسۡتَـٔۡذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [النور: ٥٩].

التنبيه الثاني

من مُشكلات الفواصل قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، فإنّ قولَه: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يقتضي أنْ تكونَ الفاصلةُ: «الغفور الرحيم»، وذُكر في حكمته أنّه لا يَغفِرُ لمن استحقّ العذابَ إلا مَنْ ليس فوقَه أحدٌ يردُّ عليه حُكمَه، فهو العزيز، أي: الغالب، والحكيم: الذي يضعُ الشيءَ في محلّه، وقد يخفىٰ وجهُ الحكمة علىٰ بعض الضعفاء، فيتوهّم أنّه خارج عنها، وليس كذلك، فكان في الوصف بالحكيم احتراسٌ.

ونظيرُ ذلك قوله في سورة التوبة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١]، **وفي الممتحنة:** ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الممتحنة: ٥]، **وفي غافر:** ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [غافر: ٨]، **وفي النور:** ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، فإنّ بادئ الرأي يقتضي «تواب رحيم»؛ لأنّ الرحمةَ مناسبةٌ للتوبة، لكن عبّر به إشارةً إلىٰ فائدةِ مشروعيةِ اللّعان وحكمته، وهي السترُ عن هذه الفاحشة العظيمة.

ومن خفيِّ ذلك أيضًا قوله في سورة البقرة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، **وفي آل عمران:** ﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩]، فإنّ المتبادر إلىٰ الذهن في آية البقرة الختمُ بالقدرة، وفي آية آل عمران الختمُ بالعلم، والجواب أنّ آية البقرة لمّا تضمنت الإخبار عن خلقِ

الأرض وما فيها علىٰ حسب حاجات أهلها ومنافعهم، وخلقِ السموات خلقًا مستويًا مُحكمًا، والخالقُ علىٰ الوصف المذكور يجبُ أنْ يكونَ عالمًا بما فعله كُلّيًا وجزئيًا، ناسبَ ختمُها بصفة العلم، وآيةُ آل عمران لما كانت في سياق الوعيد علىٰ موالاة الكفار، وكان التعبيرُ بالعلم فيها كنايةً عن المجازاة بالعقاب والثواب، ناسَب ختمُها بصفة القدرة(١).

ومن ذلك قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]، فالختمُ بالحلم والمغفرة عقبَ تسابيحِ الأشياء ذُكر في حكمته أنّه لما كانت الأشياء كلُّها تُسبّحُ ولا عصيان في حقِّها وأنتم تعصون، خُتم به مراعاةً للمقدّر في الآية، وهو العصيان، كما جاء في الحديث: «لولا بهائم رتّع وشيوخ ركّع وأطفال رضّع لصُبَّ عليكم العذاب صبًّا»(٢). وقيل: التقدير: «حليمًا عن تفريط المسبحين، غفورًا لذنوبهم». وقيل: «حليمًا عن المخاطبين الذين لا يفقهون التّسبيح، بإهمالهم النظر في الآيات والعبر».

التنبيه الثالث

---

(١) ونظيرها قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٠٩) (٧٨٥) والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٢٥٦) (٩٣٦٢) وضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٩/ ٣٥١) (٤٣٦٢). وقد أخرج ابن ماجة نحوَه في سننه (٤٠١٩) بإسناد حسّنه الألباني من حديث عبد الله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن...» وفيه: «ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا».

في الفواصل ما لا نظيرَ له في القرآن، كقوله عقبَ الأمر بالغضّ في سورة النور: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، وقولِه عقبَ الأمر بالدعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقيل: «فيه تعريضٌ بليلةِ القدر، حيث ذُكر ذلك عقبَ ذكر رمضان، أي: لعلهم يرشدون إلىٰ معرفتها».

التصدير

وهو أنْ تكونَ تلك اللّفظة بعينها تقدّمت في أول الآية، وتُسمّىٰ أيضًا: ردُّ العجُز علىٰ الصدر. قال ابن المعتز[1]: «هو ثلاثة أقسام:

الأول: أنْ يوافقَ آخرُ الفاصلة آخرَ كلمةٍ في الصدر، نحو: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦].

الثاني: أنْ يوافقَ أولَ كلمة منه، نحو: ﴿وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

الثالث: أنْ يوافقَ بعضَ كلماته، نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ وَلَلۡأٓخِرَةُ أَكۡبَرُ دَرَجَٰتٖ وَأَكۡبَرُ تَفۡضِيلٗا﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا﴾ [نوح: ١٠]».

التوشيح

---

(١) انظر: «البديع» (ص: ١٤٠).

وهو أنْ يكونَ في أول الكلام ما يستلزم القافية. والفرقُ بينه وبين التصدير أنّ هذا دلالتُه معنوية وذاك لفظية، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ...﴾ [آل عمران: ٣٣] الآية، فإنّ «اصطفىٰ» يدلُّ علىٰ أنّ الفاصلةَ: «العالمين» لا باللّفظ؛ لأنّ لفظَ «العالمين» غيرُ لفظ «اصطفىٰ»، ولكن بالمعنىٰ؛ لأنّه يُعلم أنْ من لوازم اصطفاء شيء أنْ يكونَ مُختارًا علىٰ جنسه، وجنسُ هؤلاء المصطفيْن العالمون.

وكقوله: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ...﴾ [يس: ٣٧] الآية، قال ابن أبي الإصبع[(١)]: «فإنّ مَنْ كان حافظًا لهذه السورة، مُتفطّنًا إلىٰ أنْ مقاطعَ آيِها النون المردفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل، علم أنّ الفاصلةَ ﴿مُّظۡلِمُونَ﴾؛ لأنّ من انسلخ النهارُ عن ليۡلِه أظلم، أي: دخل في الظلمة؛ ولذلك سُمي توشيحًا؛ لأنّ الكلام لمّا دلّ أوله علىٰ آخره نُزّل المعنىٰ منزلة الوشاح، ونُزّل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح اللذيْن يحول عليها الوشاح».

الإيغال

تقدّم في نوع الإطناب.

٥- فصلٌ [في أقسام الفواصل عند البديعيين]

قسّم البديعيون السجع، ومثله الفواصل إلىٰ أقسام: مطرّف، ومتوازٍ، ومرصّع، ومتوازن، ومتماثل.

فالمطرّف: أنْ تختلفَ الفاصلتان في الوزن، وتتّفقا في حروف السجع،

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٢٢٨).

نحو: ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا ۝١٣ وَقَدۡ خَلَقَكُمۡ أَطۡوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

والمتوازي: أنْ يتّفقا وزنًا وتقفيةً، ولم يكن ما في الأولىٰ مُقابلًا لما في الثانية في الوزن والتقفية، نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ۝١٣ وَأَكۡوَابٞ مَّوۡضُوعَةٞ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

والمتوازن: أنْ يتّفقا في الوزن دون التقفية، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٞ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

والمرصع: أن يتّفقا وزنًا وتقفيةً، ويكونَ ما في الأولىٰ مُقابلًا لما في الثانية كذلك، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

والمتماثل: أنْ يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكونَ أفرادُ الأولىٰ مُقابلةً لما في الثانية، فهو بالنسبة إلىٰ المرصّع كالمتوازن بالنسبة إلىٰ المتوازي، نحو: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُمَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلۡمُسۡتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨]، فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

٦- فصلٌ [في نوعين آخرين]

بقي نوعان بديعيان متعلقان بالفواصل:

أحدهما: التشريع، سمّاه ابن أبي الأصبع[1]: التوءم، وأصله أنْ يبنيَ الشاعرُ بيتَه علىٰ وزنيْن من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءًا أو جزءين صار الباقي بيتًا من وزن آخر.

وقال آخرون: «بل يكون في النثر بأنْ يبنىَ علىٰ سجعتيْن لو اقتُصر علىٰ الأولىٰ منهما كان الكلام تامًا مفيدًا، وإنْ أُلحقت به السجعة الثانية كان في التمام والإفادة علىٰ حاله مع زيادة معنىٰ ما زاد من اللّفظ».

قال ابن أبي الإصبع[2]: «وقد جاء من هذا الباب مُعظم سورة الرحمن، فإنّ آياتِها لو اقتُصر فيها علىٰ أولىٰ الفاصلتيْن دون ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٦] لكان تامًّا مُفيدًا، وقد كمُل بالثانية فأفاد معنًىٰ زائدًا من التقرير والتوبيخ».

قلتُ: التمثيل غير مطابق، والأوْلىٰ أنْ يُمثّل بالآيات التي في إثباتها ما يصلح أنْ تكونَ فاصلة، كقوله: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢] وأشباه ذلك.

الثاني: الالتزام، ويُسمّىٰ لزوم ما لا يلزم، وهو أنْ يُلتزم في الشعر أو النّثر حرفٌ أو حرفان فصاعدا قبل الروي، بشرط عدم الكلفة: **مثال التزام حرف:** ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحىٰ: ١٠، ١٢]، التزم الهاء قبل الراء، ومثله: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١...﴾ [الشرح: ١-٣] الآيات، التزم

(١) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٥٢٢).

(٢) انظر: «تحرير التحبير» (ص: ٥٢٣).

فيها الراء قبل الكاف، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥، ١٦]، ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٦، ١٧].

ومثال التزام حرفين: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ [الطور: ١، ٢]، ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾ [القلم: ٢، ٣]، ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ ۝٢٧ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٧-٢٨].

ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ۝٢٠١ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

تنبيهات

الأول

قال أهلُ البديع: «أحسنُ السجع وأعزّه ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ۝٢٨ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ۝٢٩ وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾ [الواقعة: ٢٨-٣٠]، ويليه ما طالت قرينته الثانية، نحو: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢]، أو الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلۡسِلَةٖ...﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢] الآية».

الثاني

قالوا[(١)]: «أحسنُ السجع ما كان قصيرًا لدلالته علىٰ قوة المنشئ، وأقلُّه كلمتان، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ١، ٢] الآيات،

---

(١) انظر: «المثل السائر» (١/ ٢٣٦).

﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا...﴾ [المرسلات: ١] الآيات، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١] الآيات، ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١] الآيات، والطويل ما زاد عن العشر، كغالب الآيات، وما بينهما متوسطٌ، كآيات سورة القمر».

الثالث

قال الزمخشري في «كشافه القديم»: لا تحسُن المحافظة علىٰ الفواصل لمجرّدها إلا مع بقاء المعاني علىٰ سردها علىٰ المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والْتآمه، فأمّا أنْ تُهملَ المعاني ويُهتمّ بتحسين اللّفظ وحدَه غيرَ منظورٍ فيه إلىٰ مؤدّاه فليس من قبيل البلاغة، وبنىٰ علىٰ ذلك أنّ التقديم في ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] ليس لمجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع

مبنىٰ الفواصل علىٰ الوقف؛ ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، كقوله: ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ﴾ [الصافات: ١١] مع قوله: ﴿عَذَابٞ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]، ﴿شِهَابٞ ثَاقِبٞ﴾ [الصافات: ١٠]، وقوله: ﴿بِمَآءٖ مُّنۡهَمِرٖ﴾ [القمر: ١١] مع قوله: ﴿قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، ﴿وَدُسُرٖ﴾ [القمر: ١٣]، ﴿مُّسۡتَمِرّٞ﴾ [القمر: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ مع قوله: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١١، ١٢].

الخامس

حروف الفواصل إما متماثلة وإما متقاربة، **فالأولىٰ** مثل: ﴿وَٱلطُّورِ ١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ٣ وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ﴾ [الطور: ١-٤]، **والثانية** مثل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ

ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ١، ٢].

قال الإمامُ فخر الدين وغيره: «وفواصلُ القرآن لا تخرج عن هذين القسمين». قال: «وبهذا يترجّح مذهبُ الشافعي علىٰ مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسملة، وجعل ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ إلىٰ آخرها آية، فإنّ من جعل آخر الآية السادسة: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ مردودٌ بأنّه لا يُشابه فواصل سائر آيات السورة، لا بالمماثلة ولا بالمقاربة، ورعايةُ التشابه في الفواصل لازمةٌ».

السادس

كثُر في الفواصل التضمين والإيطاء؛ لأنهما ليسا بِعيْبَيْنِ في النّثر، وإنْ كانا عَيْبَيْنِ في النّظم، **فالتضمينُ**: أنْ يكونَ ما بعد الفاصلة مُتعلّقًا بها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]. **والإيطاء**: تكرّرُ الفاصلة بلفظها، كقوله تعالىٰ في الإسراء: ﴿هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء: ٩٣]، وختم بذلك الآيتين بعدها.

الستون
في فواتح السور

أفردها بالتأليف ابنُ أبي الإصبع في كتابٍ سماه «الخواطر السوانح في أسرار الفواتح»، وأنا أُلخِّص هنا ما ذكره مع زوائد من غيره.

اعلم أنْ اللهَ افتتح سورَ القرآن بعشرة أنواعٍ من الكلام، لايخرج شيءٌ من السّور عنها:

الأول: الثناء عليه تعالىٰ، والثناءُ قسمان: إثباتٌ لصفات المدح، ونفيٌ وتنزيهٌ من صفات النقص، فالأولُ: «التحميدُ» في خمس سور، و«تبارك» في سورتين، والثاني: «التسبيح» في سبع سور[1].

قال الكرماني في «متشابه القرءان»[2]: «التسبيحُ كلمةٌ استأثر اللهُ بها، فبدأ بالمصدر في بني إسرائيل؛ لأنّها لأصل، ثم بالماضي في الحديد والحشر والصفّ؛ لأنّه أسبقُ الزمانيْن، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلىٰ استيعابًا لهذه الكلمة من جميع جهاتها».

الثاني: حروفُ التهجّي في تسعٍ وعشرين سورة، وقد مضىٰ الكلامُ عليها مُستوعَبًا في نوع المتشابه، ويأتي الإلمامُ بمناسباتها في نوع المناسبات.

---

(١) التحميد في: الفاتحة والأنعام والكهف وسبأ وفاطر، و«تبارك» في الفرقان والملك، والتسبيح في: الإسراء والحديد والحشر والصف والجمعة والتغابن والأعلىٰ.

(٢) انظر: «البرهان في توجيه متشابه القرءان» (ص: ٢٣٢).

الثالث: النداءُ في عشر سور، خمسٌ بنداء الرسول ﷺ: الأحزاب والطلاق والتحريم والمزمّل والمدّثر، وخمسٌ بنداء الأمة: النّساء والمائدة والحجّ والحجرات والممتحنة.

الرابع: الجمل الخبرية في ثلاثٍ وعشرين سورة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١]، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا﴾ [النور: ١]، ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [محمد: ١]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح: ١]، ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ ۝١ عَلَّمَ﴾ [الرحمن: ١]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج: ١]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١]، ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]، [البلد: ١] في موضعين، ﴿عَبَسَ﴾ [عبس: ١]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [القدر: ١]، ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة: ١]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [التكاثر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ﴾ [الكوثر: ١].

الخامس: القسَم في خمس عشرة سورة، سورةٌ أقسم فيها بالملائكة وهي «الصافات»، وسورتان بالأفلاك: «البروج» و«الطارق»، وستُّ سور بلوازمها؛ فـ«النّجمُ» قَسَمٌ بالثُّريا، و«الفجرُ» بمبدأ النهار، و«الشمسُ» بآية النّهار، و«اللّيلُ» بشطر الزّمان، و«الضُّحىٰ» بشطر النّهار، و«العصر» بالشطر الآخر أو بجملة الزّمان، وسورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر: «الذاريات» و«المرسلات»، وسورةٌ بالتربة التي هي منها أيضًا وهي «الطور»، وسورةٌ بالنبات وهي: «التين»، وسورةٌ بالحيوان النّاطق[١] وهي «النازعات»، وسورة بالبهيم وهي: «العاديات».

---

(١) في إطلاق هذا الوصف نظرٌ، إذ أنّ النّازعات كما - قال ابنُ مسعودٍ وابنُ عباس وغيرُ واحدٍ من =

السادس: الشرطُ في سبع سور: «الواقعة»، و«المنافقون»، و«التكوير»، و«الانفطار»، و«الانشقاق»، و«الزلزلة»، و«النصر».

السابع: الأمرُ في ست سور: ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١]، ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، المعوذتين.

الثامن: الاستفهام في ست سور: ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾ [الإنسان: ١]، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ﴾ [الغاشية: ١]، ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ [الشرح: ١]، ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ [الفيل: ١]، ﴿أَرَءَيۡتَ﴾ [الماعون: ١].

التاسع: الدعاء في ثلاث: ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، ﴿وَيۡلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿تَبَّتۡ﴾ [المسد: ١].

العاشر: التعليل في ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ [قريش: ١].

قال أبوشامة: «وما ذكرناه في الدعاء يجوز أنْ يُذكر مع الخبر، وكذا الثناء كلّه خبر، إلا ﴿سَبِّحِ﴾ [الأعلىٰ: ١]؛ فإنه في قسم الأمر، و﴿سُبۡحَٰنَ﴾ [الإسراء: ١] يحتمل الدعاء والخبر».

وقال أهلُ البيان: «من البلاغةِ حسنُ الابتداء؛ وهو أنْ يتأنّق في أول الكلام، لأنّه أول ما يقرع السمع، فإنْ كان محرّرًا أقبل السامع علىٰ الكلام ووعاه، وإلا أعرض عنه». **قالوا:** «وقد أتت جميعُ فواتح السور علىٰ أحسنِ الوجوه وأبلغِها وأكملِها، كالتحميدات وحروف الهجاء والنداء، وغير ذلك».

= السَّلف- هي الملائكة حين تنزع أرواح بني آدم. انظر «تفسير ابن كثير» (٨/ ٣١٤).

ومن الابتداء الحسن نوعٌ أخصُّ منه يُسمّىٰ براعةُ الاستهلال، وهو أنْ يشتملَ أولُ الكلام علىٰ ما يُناسب الحال المتكلَّم فيه، ويشيرُ إلىٰ ما سيق الكلامُ لأجله، والعَلَمُ الأَسْنىٰ في ذلك سورةُ الفاتحة التي هي مطلعُ القُرآن، فإنّها مُشتملةٌ علىٰ جميع مقاصده، وقد وُجّهَ ذلك بأنّ العلومَ التي احتوىٰ عليها القرآنُ وقامت بها الأديانُ أربعةٌ:

١- **علمُ الأصول**، ومدارُهُ علىٰ معرفة اللهِ وصفاته، وإليه الإشارة بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومعرفة النّبوات، وإليهاالإشارة بـ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومعرفة المعاد، وإليه الإشارة بـ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

٢- **علم العبادات**، وإليه الإشارة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

٣- **علم السّلوك**، وهو حملُ النّفس علىٰ الآداب الشرعيّة، والانقياد لربّ البريّة، وإليه الإشارةبـ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

٤- **علم القصص**، وهو الاطّلاع علىٰ أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية؛ ليعلمَ المطّلعُ علىٰ ذلك سعادةَ من أطاع الله وشقاوةَ من عصاه، وإليه الإشارة بقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

فنبّه في الفاتحة علىٰ جميع مقاصد القرآن، وهذا هو الغايةُ في براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة، والمقاطع المستحسنة، وأنواع البلاغة.

وكذلك أول سورة ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، فإنّها مُشتملةٌ علىٰ نظير ما اشتملت

عليه الفاتحة من براعة الاستهلال؛ لكوْنها أول ما أُنزل من القرآن، فإنّ فيها الأمرَ بالقراءة، والبداءة فيها باسم الله، وفيه الإشارة إلىٰ علم الأحكام، وفيها ما يتعلّق بتوحيد الربّ، وإثباتُ ذاته وصفاته، من صفة ذاتٍ وصفة فعل، وفي هذه الإشارة إلىٰ أصول الدين، وفيها ما يتعلّق بالأخبار من قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ٥]، ولهذا قيل: إنها جديرةٌ أنْ تُسمّىٰ عنوان القرآن؛ لأنّ عنوان الكتاب يجمع مقاصدَه بعبارةٍ وجيزة في أوّلِه.

الحادي والستون
في خواتم السور

هي أيضًا مثل الفواتح في الحسن لأنها آخرُ ما يقرعُ الأسماعَ، فلهذا جاءت مُتضمّنةً للمعاني البديعة، مع إيذانِ السامعِ بانتهاءِ الكلامِ، حتىٰ لا يبقىٰ معه للنّفوسِ تشوُّقٌ إلىٰ ما يُذكر بعد؛ لأنّها بين أدعيةٍ، ووصايا وفرائضَ، وتحميدٍ وتهليلٍ، ووعدٍ ووعيدٍ، إلىٰ غير ذلك:

كتفصيلِ جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة، إذ المطلوبُ الأعلىٰ الإيمانُ المحفوظُ من المعاصي المسبّبة لغضب الله والضلالِ، ففُصّل جملةُ ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾، والمرادُ المؤمنون، ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيّده ليتناولَ كلَّ إنعامٍ؛ لأنّ من أنعم اللهُ عليه بنعمة الإيمان فقد أنعم عليه بكلِّ نعمة؛ لأنّها مُستتبعةٌ لجميع النّعم، ثم وصفهم بقوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، يعني أنهم جمعوا بين النّعم المطلقة - وهي نعمة الإيمان - وبين السلامة من غضب الله تعالىٰ والضلال المسبَّبَيْن عن معاصيه وتعدّي حدوده.

وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر البقرة.

وكالوصايا التي خُتمت بها آل عمران.

والفرائض التي خُتمت بها النساء، وحَسُن الختْمُ بها لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخرُ أمرِ كلِّ حي ولأنها آخرُ ما أنزل من الأحكام.

وكالتّبجيل والتّعظيم الذي خُتمت به المائدة.

وكالوعد والوعيد الذي خُتمت به الأنعام.

وكالتّحريض علىٰ العبادة بوصف حال الملائكة الذي خُتمت به الأعراف.

وكالحضّ علىٰ الجهاد وصلة الأرحام الذي خُتم به الأنفال.

وكوصف الرسول ومدحه والتهليل الذي خُتمت به براءة.

وتسليته عليه الصلاة والسلام الذي خُتمت به يونس، ومثلُها خاتمةُ هود.

ووصفُ القرآن ومدحه الذي خُتمت به يوسف.

والردّ علىٰ من كذّب الرسول الذي خُتمت به الرعد.

ومن أوضح ما آذن بالختام خاتمة إبراهيم: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢] الآية، ومثلُها خاتمةُ الأحقاف، وكذا خاتمةُ الحجر بقوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وهو مُفسَّرٌ بالموت، فإنها في غاية البراعة.

وانظر إلىٰ سورة الزلزلة كيف بُدئت بأهوال القيامة، وخُتمت بقوله: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

وانظر براعة آخر آية نزلت، وهي قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وما فيها من الإشعار بالآخرية المستلزمة للوفاة.

وكذلك آخر سورة نزلت، وهي سورة النصر، فيها الإشعارُ بالوفاة، كما

أخرج البخاري[١] عن ابن عباس: «أنّ عمر سألهم عن قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]، فقالوا: فتحُ المدائن والقصور، قال: ما تقول يابن عباس؟ قال: أجلٌ ضُرب لمحمد، نُعِيَتْ له نفسُه». وأخرج[٢] أيضًا عنه قال: «قلتُ هو أجلُ رسول الله ﷺ أعلمه به، فقال عمر: إني لا أعلم منها إلا ما تقول».

---

(١) رواه البخاري (٤٩٦٩).

(٢) رواه البخاري (٤٩٧٠).

الثاني والستون
في مناسبة الآيات والسور

مباحث الباب:

١- المناسبة ومنزلتُها.

٢- فصلٌ في تعريفها وصورها.

٣- فصلٌ في مناسبة فواتح السّور وخواتمها.

٤- فصلٌ في مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ماقبلها.

٥- فصلٌ في مناسبة افتتاح بعض السور بالحروف المقطّعة.

٦- فصلٌ في مناسبة أسماء السّور لمقاصدها.

[١- المناسبة ومنزلتُها]

أفرده بالتأليف العلاّمة أبو جعفر بن الزُّبير شيخ أبي حيان في كتابٍ سمّاه: «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن»، ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي في كتاب سماه «نظمُ الدُّرر في تناسب الآي والسور»، وكتابي الذي صنعتُه في «أسرار التنزيل» كافلٌ بذلك جامعٌ لمناسبات السور والآيات، مع ما تضمّنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة، وقد لخّصتُ منه مناسبات السور خاصةً في جزءٍ لطيفٍ سمّيته: «تناسق الدرر في تناسب السور».

وعلمُ المناسبة علمٌ شريفٌ، قلّ اعتناءُ المفسرين به لدقته، وممن أكثر فيه الإمام فخر الدين، وقال في تفسيره[١]: «أكثرُ لطائف القرآن مُودعة في الترتيبات والروابط».

وقال ابن العربي في «سراج المريدين»: «ارتباطُ آيِ القرآن بعضُها ببعض حتىٰ تكونَ كالكلمة الواحدة مُتّسقةَ المعاني مُنتظمةَ المباني علمٌ عظيمٌ».

وقال الشيخ عزُّ الدين بن عبد السلام: «المناسبةُ علمٌ حسن، لكن يُشترط في حُسنِ ارتباط الكلام أنْ يقعَ في أمرٍ مُتّحدٍ مُرتبطٍ أولُه بآخره، فإنْ وقع علىٰ أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو مُتكلّفٌ بما لا يقدر عليه، إلا بربطٍ ركيكٍ يُصان عن مثله حسن الحديث فضلًا عن أحسنه، فإنّ القرآنَ نزل في نيّف وعشرين سنة في أحكام مختلفة شُرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتىٰ ربط بعضه ببعض».

وقال الشيخ وليّ الدين الملوي: «قد وهم من قال: «لا يُطلب للآيِ الكريمةِ مناسبةٌ لأنها علىٰ حسب الوقائع المفرّقة»، وفصلُ الخطاب أنها علىٰ حسب الوقائع تنزيلًا، وعلىٰ حسب الحكمة ترتيبًا وتأصيلًا، فالمصحف علىٰ وفق ما في اللوح المحفوظ، مرتبةً سوره كلّها وآياته بالتوقيف، كما أُنزل جملةً إلىٰ بيت العزّة، ومن المعجزِ البيّنِ أسلوبُه ونظمُه الباهر، والذي ينبغي في كلّ آية أنْ يُبحث أول كل شيء عن كوْنها مُكمّلةً لما قبلها أو مُستقلّة، ثم المستقلّة ما وجهُ مناسبتها لما قبلها، ففي ذلك عِلم جمٌّ، وهكذا في السور، يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له».

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٠/ ١١٠).

وقال الإمام الرازي[1] في سورة البقرة: «ومن تأمّل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها، علِمَ أنّ القرآنَ كما أنّه معجزٌ بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو معجزٌ أيضًا بسبب ترتيبه ونظم آياته. إلا أنّي رأيتُ جمهور المفسّرين مُعرضين عن هذه اللطائف، غير مُنتبهين لهذه الأسرار».

٢- فصلٌ [في تعريفها وصورها]

المناسبةُ في اللّغةِ المشاكلةُ والمقاربةُ، ومرجعها في الآيات ونحوها إلىٰ معنًىٰ رابطٍ بينها، عامٍّ أو خاصٍّ، عقليٍّ أو حسيٍّ أو خياليٍّ، أو غيرِ ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني، كالسبب والمسبّب، والعلّة والمعلول، والنظيريْن والضدّيْن، ونحوه.

وفائدتُه: جعلُ أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوىٰ بذلك الارتباط، ويصير التأليفُ حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء، فنقول:

ذكرُ الآية بعد الأخرىٰ إما أنْ يكونَ ظاهرَ الارتباط، لتعلّق الكلم بعضه ببعض، علىٰ وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل، وهذا القسمُ لا كلام فيه.

وإمّا ألا يظهر الارتباط، بل يظهرُ أنّ كلَّ جملةٍ مستقلّةٌ عن الأخرىٰ، فإمّا أنْ تكونَ معطوفة علىٰ الأولىٰ بحرف من حروف العطف المشتركة في الحكم، أو لا، **فإن كانت معطوفة** فلا بدّ أنْ يكونَ بينهما جهةٌ جامعةٌ علىٰ ما سبق تقسيمه،

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٠٦).

كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله: ﴿يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ﴾ [الحديد: ٤]، للتضادّ بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول والعروج، وشبهِ التضادِّ بين السماء والأرض. ومما الكلام فيه التضادّ: ذكرُ الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة. وقد جرت عادةُ القرآن العظيم إذا ذَكر أحكامًا ذَكر بعدها وعدًا ووعيدا؛ ليكونَ باعثًا علىٰ العمل بما سبق، ثم يَذكر آياتِ توحيدٍ وتنزيهٍ ليُعلم عِظَمُ الآمرِ النّاهي، وتأمل سورةَ البقرة والنساء والمائدة تجده كذلك. **وإن لم تكن معطوفة فلا بدّ** من دعامةٍ تُؤذنُ باتّصال الكلام، وهي قرائنُ معنويةٌ تُؤذن بالربط، وله أسباب:

أحدها: التنظير

فإنّ إلحاقَ النّظير بالنّظير من شأن العقلاء، كقوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] عقب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [الأنفال: ٤]؛ فإنّه تعالىٰ أمرَ رسولَه أنْ يمضيَ لأمره في الغنائم علىٰ كُرهٍ من أصحابِه، كما مضىٰ لأمره في خروجه من بيتِه لطلب العِير أو للقتال وهم له كارهون، والقصدُ أنّ كراهتَهم لما فعله من قسْمةِ الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبيّن في الخروج الخيرُ من الظّفرِ والنّصرِ والغنيمةِ وعزِّ الإسلام، فكذا يكونُ فيما فعله في القِسمة، فليطيعوا ما أُمروا به ويتركوا هوىٰ أنفسهم.

الثاني: المضادّة

كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ...﴾ [البقرة: ٦] الآية، فإنّ أولَ السورة كان حديثًا عن القرآن، وأنّ من شأنه الهداية للقوم

الموصوفين بالإيمان، فلما أكمل وصفَ المؤمنين عقّب بحديث الكافرين، فبينهما جامعٌ وهميٌّ بالتضادّ من هذا الوجه، وحكمته التشويق والثبوت علىٰ الأول، كما قيل: وبضدّها تتبينُ الأشياء.

الثالث: الاستطراد

كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ [الأعراف: ٢٦]. قال الزمخشري[1]: «هذه الآية واردةٌ علىٰ سبيل الاستطراد عقبَ ذكرِ بُدُوِّ السَّوْءاتِ وخصف الورق عليهما، إظهارًا للمنّة فيما خلق من اللّباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارًا بأنّ السترَ بابٌ عظيمٌ من أبواب التقوىٰ».

وقد خرّجتُ علىٰ الاستطراد قولَه تعالىٰ: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدٗا لِّلَّهِ وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَۚ﴾ [النساء: ١٧٢]، فإنّ أولَ الكلام ذُكِرَ للردّ علىٰ النّصارىٰ الزاعمين بُنُوَّةَ المسيح، ثم استطرد للردّ علىٰ العرب الزاعمين بنوّةَ الملائكة.

ويقربُ من الاستطراد - حتىٰ لا يكادان يفترقان - حسن التخلّص، وهو أنْ ينتقلَ مما ابتدئ به الكلام إلىٰ المقصود علىٰ وجهٍ سهلٍ يختلسُهُ اختلاسًا، بحيث لا يشعرُ السامعُ بالانتقال من المعنىٰ الأول إلاّ وقد وقع عليه الثاني؛ لشدّة الالتئام بينهما:

وانظر إلىٰ سورة الأعراف كيف ذَكر فيها الأنبياءَ والقرونَ الماضيةَ والأممَ

---

(١) انظر: «الكشاف»: (٢/ ٩٧).

السالفةَ، ثم ذكر موسىٰ إلىٰ أنْ قصّ حكايةَ السبعين رجلًا، ودعائِه لهم ولسائر أمّته بقوله: ﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وجوابِه تعالىٰ عنه، ثم تخلَّصَ بمناقب سيد المرسلين بعد تخلّصه لأمّته بقوله: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ...﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وهم الذين يتّبعون الرسولَ النبيَّ الأميَّ، وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله.

وفي الشعراء حكىٰ قولَ إبراهيم: ﴿وَلَا تُخۡزِنِي يَوۡمَ يُبۡعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧]، فتخلّص منه إلىٰ وصف المعاد بقوله: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ٨٨...﴾ [الشعراء: ٨٨].

وفي الكهف حكىٰ قولَ ذي القرنين في السدّ ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَۖ وَكَانَ وَعۡدُ رَبِّي حَقّٗا...﴾ [الكهف: ٩٨]، فتخلّص منه إلىٰ ذكر حالهم بعد ذكر دكِّه الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفخ في الصّور وذكر الحشر، ووصف مآل الكفّار والمؤمنين.

وقال بعضهم: «الفرْقُ بين التخلّص والاستطراد أنّك في التخلّص تركتَ ما كنت فيه بالكلية، وأقبلتَ علىٰ ما تخلّصتَ إليه، وفي الاستطراد تمُرُّ بذكر الأمر الذي استطردت إليه مُرورًا كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلىٰ ما كنت فيه، كأنّك لم تقصدْه وإنما عرض عروضًا». قيل: «وبهذا يظهرُ أنّ ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلّص؛ لعوْدِهِ في الأعراف إلىٰ قصة موسىٰ بقوله: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ...﴾ [الأعراف: ١٥٩] إلىٰ آخره، وفي الشعراء إلىٰ ذكر الأنبياء والأمم».

ويقرب من حسنِ التخلّصِ الانتقالُ من حديث إلىٰ آخر تنشيطًا للسامع، كقوله في سورة «ص» بعد ذكر الأنبياء: ﴿هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾ [ص: ٤٩]، وهو ذكر الجنّة وأهلها، ثم لما فرغ قال: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ﴾ [ص: ٥٥]، فذكر النّار وأهلها.

ويقرب منه أيضًا حسنُ المطلب. قال الزنجاني والطيبي: «وهو أنْ يخرجَ إلىٰ الغرض بعد تقدّم الوسيلة، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]».

قال الطيبي: «ومما اجتمع فيه حسنُ التخلّص والمطلب معًا قوله تعالىٰ حكاية عن إبراهيم: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٧ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿رَبِّ هَبۡ لِي حُكۡمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الشعراء: ٧٧-٨٣]».

قاعدة

قال بعضُ المتأخرين: «الأمرُ الكليّ المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو أنّك تنظرُ إلىٰ الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظرُ ما يحتاج إليه ذلك الغرضُ من المقدّمات، وتنظرُ إلىٰ مراتب تلك المقدّمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظرُ عند انجرار الكلام في المقدّمات إلىٰ ما يسْتَتْبِعُه من استشراف نفسِ السامعِ إلىٰ الأحكام أو اللّوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغةُ شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلىٰ الوقوف عليها، فإذا فعلته تبيّن لك وجهُ النّظم مُفصّلا بين كلِّ آية وآية في كل سورة». انتهىٰ.

تنبيه

من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها، ومن ذلك:

قوله تعالىٰ في سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦] الآيات، فإنّ وجهَ مناسبتها لأول السورة وآخرها عسرٌ جدًا، فإنّ السورةَ كلَّها في أحوال القيامة، حتىٰ ذهب القفّالُ فيما حكاه الفخر الرازي أنّها نزلت في الإنسان المذكور قبلُ في قوله: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣]، قال: «يُعرضُ عليه كتابُه، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفًا فأسرع في القراءة، فيُقال له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦]، إنّ علينا أنْ نجمعَ عملَك وأنْ نقرأَ عليك، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨] بالإقرار بأنّك فعلت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا﴾ [القيامة: ١٩] بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته». انتهىٰ. وهذا يخالف ما ثبت في الصحيح[(١)] أنها نزلت في تحريك النبي ﷺ لسانَه حالة نزول الوحي عليه، وقد ذكر[(٢)] الأئمةُ لها مناسبات، منها: أنّه تعالىٰ لما ذكر القيامة وكان من شأن من يُقصّر عن العمل لها حبُّ العاجلة، وكان من أصلِ الدين أنّ المبادرةَ إلىٰ أفعال الخير مطلوبة، فنبّه علىٰ أنّه قد يعترضُ علىٰ هذا المطلوب ما هو أجلّ منه، وهو الإصغاءُ إلىٰ الوحي وتفهُّمُ ما يراد منه، والتشاغلُ بالحفظ قد يصدُّ عن ذلك، فأمر بألا يبادرَ إلىٰ التحفّظ لأنّ تحفيظَه مضمونٌ علىٰ ربِّه، ولْيُصْغِ إلىٰ ما يرد عليه إلىٰ أنْ ينقضي، فيتّبعَ ما اشتمل عليه، ثم لما انقضت الجملةُ المعترضةُ رجع الكلام إلىٰ ما يتعلّق بالإنسان المبتدأ بذكره، ومن هو

---

(١) رواه البخاري (٤٩٢٩).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠/ ٧٢٦).

من جنسه فقال: ﴿كَلَّا﴾ [القيامة: ٢٠] وهي كلمةُ ردعٍ، كأنّه قال: بل أنتم يا بني آدم لكوْنكم خُلقتم من عجلٍ تعجلون في كل شيء، ومن ثمّ تحبّون العاجلة.

ومنها: أنّ عادةَ القرآن إذا ذُكر الكتاب المشتمل علىٰ عمل العبد حيث يُعرض يوم القيامة أردفه بذكر الكتاب المشتمل علىٰ الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملًا وتركًا، كما قال في «الكهف»: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف: ٤٩]، إلىٰ أنْ قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍۚ...﴾ [الكهف: ٥٤]، وقال في «سبحان»: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، إلىٰ أنْ قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإسراء: ٨٩]، وقال في «طه»: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾، إلىٰ أنْ قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥۖ﴾ [طه: ١٠٢، ١١٤].

ومنها: أنّ أولَ السورة لما نزل إلىٰ: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥]، صادفَ أنّه ﷺ في تلك الحالة بادَرَ إلىٰ تحفّظ الذي نزل، وحرّك به لسانه من عجلته خشيةً من تفلّته، فنزل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦] إلىٰ قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، ثم عاد إلىٰ الكلام إلىٰ تكملة ما ابتدئ به.

ومنها: أنّ «النفس» لمّا تقدّم ذكرها في أول السورة عُدل إلىٰ ذكر نفس المصطفىٰ ﷺ، كأنّه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد نفسُك أشرف النفوس، فلتأخذ بأكمل الأحوال.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ...﴾ [البقرة: ١٨٩] الآية، فقد يُقال: أيُّ رابط بين أحكام الأهلّة وبين إتيان البيوت؟ وأجيب: بأنّه من باب الاستطراد، لمّا ذكر أنّها مواقيتُ للحج، وكان هذا من أفعالهم في الحجّ كما ثبت(١) في سبب نزولها، ذكر معه من باب الزيادة في الجواب علىٰ ما في السؤال، كما سُئل ﷺ عن ماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»(٢).

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ...﴾ [البقرة: ١١٥] الآية، فقد يُقال: ما وجهُ اتّصالِه بما قبله وهو قوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ...﴾ [البقرة: ١١٤] الآية؟ قال أبوالحسن الدهّان: «وجه اتصاله هو أنّ ذكرَ تخريب بيت المقدس قد سبق، أي: فلا يجرمنكم ذلك، واستقبلوه فإنّ لله المشرق والمغرب».

٣- فصلٌ [في مناسبة فواتح السور وخواتمها]

ومن هذا النوع: مناسبةُ فواتح السور وخواتمها، وقد أفردتُ فيه جزءًا لطيفًا سمّيته: «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع».

وانظر إلىٰ سورة القصص كيف بُدئت بأمر موسىٰ ونُصرته، وقوله: ﴿فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، وخروجِه من وطنه، وخُتمت بأمرِ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» ح (٤٥١٢).

(٢) رواه أبو داود (٨٣) والنَّسائي (٥٩) والترمذيّ (٦٩) وقال: «حسن صحيح» وابن ماجة (٣٨٦)، وصحّحه الألباني.

النبي ﷺ بألاّ يكون ظهيرًا للكافرين، وتسليتِه عن إخراجِه من مكّة، ووعدِه بالعوْد إليها لقوله: في أول السورة ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ﴾ [القصص: ٧].

قال الزمخشري(١): «وقد جعل اللهُ فاتحةَ سورة ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، وأورد في خاتمتها ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتّان ما بين الفاتحة والخاتمة».

وذكر الكرماني في «العجائب»(٢) مثلَه، وقال في سورة «ص»: «بدأها بالذكر، وختمها به في قوله: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [ص: ٨٧]». وفي سورة «ن»: «بدأها بقوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ [القلم: ٢]، وختمها بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجۡنُونٞ﴾ [القلم: ٥١]».

٤- [فصلٌ في مناسبة فاتحة السّورة لخاتمة ماقبلها]

ومن هذا النوع: مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها، حتىٰ إنّ منها ما يظهرُ تعلُّقُها به لفظًا، كما في ﴿فَجَعَلَهُمۡ كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ [قريش: ١]. قال الأخفش: «اتصالها بها من باب ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]».

وقال الكواشي في تفسير المائدة: «لما ختم سبحانه سورة النساء أمرًا بالتوحيد والعدل بين العباد، أكّد ذلك بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة: ١]».

---

(١) انظر: «الكشاف»: (٣/ ٢٠٧).

(٢) انظر: «العجائب»: (٢/ ٧٩٦)، (٢/ ١٠٠٧)، (٢/ ١٢٤٢).

وقال غيره[١]: «إذا اعتبرت افتتاحَ كلِّ سورة وجدتَّه في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفىٰ تارة ويظهر أخرىٰ، **كافتتاح سورة الأنعام بالحمد**، فإنّه مناسبٌ لختام المائدة من فصل القضاء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥].

وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله، فإنّه مناسبٌ لختام ما قبلها من قوله: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، كما قال تعالىٰ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح، فإنّه مناسبٌ لختام سورة الواقعة بالأمر به.

وكافتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، فإنّه إشارةٌ إلىٰ الصراط في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، كأنهم لما سألوا الهداية إلىٰ الصراط قيل لهم ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب.

ومن لطائف سورة الكوثر أنها كالمقابلة للتي قبلها؛ لأنّ السابقة وصف اللهُ فيها المنافق بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، فذكر في الكوثر في مقابلة البخل: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، وفي مقابلة ترك الصلاة: ﴿فَصَلِّ﴾، وفي مقابلة الرياء: ﴿لِرَبِّكَ﴾، أي لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون: ﴿وَٱنْحَرْ﴾، وأراد به التصدّق بلحم الأضاحي».

---

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان»: (١/ ٣٨).

وقال بعضهم[(١)]: «لترتيب وضع السور في المصحف أسبابٌ تُطلع علىٰ أنّه توقيفيٌّ صادرٌ عن حكيم: **أحدها:** بحسب الحروف كما في الحواميم، **الثاني:** لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها، كآخر «الحمد» في المعنىٰ وأول البقرة، **الثالث:** ليوازَنَ في اللّفظ، كآخر «تبّت» وأول «الإخلاص»، **الرابع:** لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرىٰ، كـ «الضحىٰ» و«ألم نشرح».

قال بعض الأئمة[(٢)]: «**وسورةُ الفاتحة** تضمّنت الإقرارَ بالربوبية، والالتجاءَ إليه في دين الإسلام، والصيانةَ عن دين اليهودية والنصرانية.

وسورةُ البقرة تضمّنت قواعدَ الدين، **وآلُ عمران** مُكملةٌ لمقصودها، فالبقرةُ بمنزلة إقامة الدليل علىٰ الحكم، وآلُ عمران بمنزلة الجواب عن شُبُهات الخصوم، ولهذا ورد فيها ذكر المتشابه لمّا تمّسك به النصارىٰ. وأوجب الحجَّ في آل عمران، وأمّا في البقرة فذكر أنّه مشروعٌ، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه. وكان خطابُ النّصارىٰ في آل عمران أكثر كما أنّ خطاب اليهود في البقرة أكثر؛ لأنّ التوراةَ أصلٌ والإنجيلَ فرعٌ لها، والنبيُّ ﷺ لمّا هاجر إلىٰ المدينة دعا اليهودَ وجاهدهم، وكان جهادُه للنّصارىٰ في آخر الأمر، كما كان دعاؤُه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب، ولهذا كانت السّور المكيّة فيها الدّين الذي اتّفق عليه الأنبياء، فخوطب به جميع الناس، والسّور المدنية فيها خطابُ من أقرَّ بالأنبياء من أهل الكتاب والمؤمنين، فخوطبوا بـ «ياأهل الكتاب»، «يابني إسرائيل»، «يأيها الذين آمنوا».

---

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان»: (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر السابق.

وأما سورة النساء فتضمّنت أحكام الأسباب التي بين الناس، وهي نوعان: مخلوقةٌ لله تعالىٰ، ومقدورةٌ لهم كالنّسب والصهر، ولهذا افتتحت بقوله: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، ثم قال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح وبراعة الاستهلال، حيث تضمّنت الآية المفتتح بها ما أكثر السورة في أحكامه من نكاح النساء ومُحرّماته، والمواريث المتعلّقة بالأرحام، وأنّ ابتداءَ هذا الأمر كان بخلْقِ آدم، ثم خلْق زوجِه منه، ثم بثّ منهما رجالًا ونساءً في غاية الكثرة.

وأما المائدة فسورةُ العقود، تضمّنت بيانَ تمام الشرائع، ومكمّلاتِ الدّين، والوفاءَ بعهود الرسل، وما أُخذ علىٰ الأمّة، وبها تمّ الدين فهي سورةُ التّكميل؛ لأنّ فيها تحريمَ الصيْد علىٰ المحرِم الذي هو من تمام الإحرام، وتحريمَ الخمر الذي هو من تمامِ حفظِ العقلِ والدّين، وعقوبةَ المعتدين من السُّرّاق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال، وإحلالَ الطيّباتِ الذي هو من تمام عبادة الله تعالىٰ، ولهذا ذُكر فيها ما يختصُّ بشريعة محمد ﷺ، كالوضوء والتيمّم والحكم بالقرآن علىٰ كلّ دين، ولهذا كثُر فيها من لفظ الإكمال والإتمام، وذُكر فيها أنْ من ارتدّ عوّض اللهُ خيرًا منه، ولهذا ورد أنها آخر ما نزل لِما فيها من إشارات الختم والتمام. وهذا الترتيبُ بين هذه السور الأربع المدنيات من أحسن الترتيب».

وقال أبو جعفر بن الزبير[(١)]: «حكىٰ الخطّابي أنْ الصحابةَ لما اجتمعوا

---

(١) انظر: «البرهان في تناسب سور القرآن» (ص: ١٨٤).

على القرآن وضعوا سورة القدر عقب العلق، استدلّوا بذلك على أنْ المراد بهاء الكناية في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] الإشارة إلى قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١]. قال القاضي أبو بكر ابن العربي: وهذا بديعٌ جدًا».

٥- فصلٌ [في مناسبة افتتاح بعض السور بالحروف المقطّعة]

قال في «البرهان»[(١)]: «ومن ذلك افتتاحُ السّور بالحروف المقطّعة، واختصاصُ كلِّ واحدة بما بُدئت به، حتى لم يكن لترد «الم» في موضع «الر»، ولا «حم» في موضع «طس»، وذلك أنّ كلَّ سورة بُدئت بحرف منها فإنّ أكثرَ كلماتِها وحروفِها مماثلٌ له، فحَقٌّ لكلِّ سورة منها ألاّ يُناسبها غيرُ الواردة فيها، فلو وُضع «ق» موضع «ن» لم يمكن؛ لعدم التّناسب الواجب مراعاته في كلام الله». «وسورة «ق» بُدئت به لِما تكرر فيها من الكلمات بلفظ القاف، من ذكر القرآن، والخلق، وتكرير القول ومراجعته مرارًا، والقرب من ابن آدم، وتلقّي الملكيْن، وقول العتيد والرقيب والسائق، والإلقاء في جهنم، والتقدّم بالوعد، وذكر المتقين، والقلب، والقرون، والتنقيب في البلاد، وتشقّق الأرض، وحقوق الوعيد، وغير ذلك». «**وقد تكرر في سورة يونس** من الكلم الواقع فيها «الراء» مائتا كلمة أو أكثر، فلهذا افتتحت بـ «الر»».

«**واشتملت سورة «ص»**[(٢)] على خصومات متعددة، فأوّلها خصومة النبي ﷺ

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٢٧١ – ٢٧٢)، (١/ ١٦٩ – ١٧١).

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ١٦٩ – ١٧٠)، وقال أيضًا: «وكذلك سورة «ن»، فإن فواصلها كلها على هذا

=

مع الكفار، وقولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ﴾ [ص: ٥]، ثم اختصام الخصمين عند داود، ثم تخاصم أهل النار، ثم اختصام الملأ الأعلىٰ، ثم تخاصم إبليس في شأن آدم، ثم في شأن بنيه وإغوائهم. **وسورة الأعراف** زيد فيها «الصاد» علىٰ «الم»، لِما فيها من شرح القصص، قصة آدم فمَن بعده من الأنبياء، ولِما فيها من ذكر ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ﴾ [الأعراف: ٢]. **وزيد في الرعد** راء لأجل قوله: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الرعد: ٢]، ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرهما».

واعلم أنّ عادةَ القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أنْ يذكرَ بعدها ما يتعلق بالقرآن، كقوله: ﴿الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١]، ﴿الٓمٓ ١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [آل عمران: ١]، ﴿الٓمٓصٓ ١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١]، ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، ﴿طه ١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١]، ﴿طسٓمٓ ١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [القصص: ١]، ﴿يسٓ ١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١]، ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [ص: ١]، ﴿حمٓ ١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [غافر: ١]، ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، إلا ثلاث[(١)] سور: «العنكبوت» و«الروم» و«ن»، ليس فيها ما يتعلق به، وقد ذكرتُ حكمةَ ذلك في «أسرار التنزيل».

= الوزن، مع ما تضمنت من الألفاظ النونية». قلت: ولا نجزم قطعًا بأنّ هذه الأسباب المذكورة هي الحكمة الوحيدة من وراء صدارة هذه الأحرف لتلك السور، وقد سبق بيان أقوال العلماء في الحروف المقطعة في باب المحكم والمتشابه، فلتراجع.

(١) بل أربع، والرابعة هي سورة مريم.

٦- فصلٌ [في مناسبة أسماء السور لمقاصدها]

ومن هذا النوع: مناسبة أسماء السور لمقاصدها، وقد تقدم في النوع السابع عشر الإشارة إلىٰ ذلك، وفي عجائب الكرماني(١): «إنما سُميت السور السبع «حم» علىٰ الاشتراك في الاسم لما بينهنّ من التّشاكل الذي اختصّت به، وهو أنّ كلَّ واحدةٍ منها استفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب، مع تقاربِ المقادير في الطول والقصر، وتشاكلِ الكلام في النّظام».

فوائد منثورة في المناسبات

١- في «تذكرة» الشيخ تاج الدين السبكي، ومن خطّه نقلتُ: «سُئل الإمام: ما الحكمة في افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح، والكهف بالتحميد؟ وأجاب بأنّ التسبيح - حيث جاء - مقدمٌ علىٰ التحميد، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]، سبحان الله والحمد لله».

وأجاب ابن الزملكاني بأنّ سورة «سبحان» لمّا اشتملت علىٰ الإسراء الذّي كذّب المشركون به النبي ﷺ، وتكذيبُه تكذيبٌ لله سبحانه وتعالىٰ، أتىٰ بـ «سبحان» لتنزيهِ الله تعالىٰ عما نُسب إلىٰ نبيِّه من الكذب، وسورةُ الكهف لما أُنزلت بعد سؤال المشركين عن قصة أصحاب الكهف وتأخّر الوحي، نزلت مُبيّنةً أنّ اللهَ لم يقطع نعمتَه عن نبيِّه ولا عن المؤمنين، بل أتمّ عليهم النعمةَ بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحُها بالحمد علىٰ هذه النعمة.

---

(١) انظر: «العجائب» (٢/ ١٠٣٧).

٢- في تفسير الخويي: «ابتُدئت الفاتحة بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فوُصف سبحانه بأنّه مالكُ جميع المخلوقين، وفي الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يُوصف بذلك، بل بفردٍ من أفرادِ صفاته، وهو: خلْقُ السموات والأرض والظلمات والنور في الأنعام، وإنزالُ الكتاب في الكهف، وملكُ ما في السموات وما في الأرض في سبأ، وخلقُهُما في فاطر؛ لأنّ الفاتحةَ أمّ القرآن ومطلعُه، فناسب الإتيان فيها بأبلغ الصفات وأعمّها وأشملها».

٣- في «العجائب» الكرماني: **إن قيل**: كيف جاء «يسألونك» أربع مرات بغير واو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم جاء ثلاث مرات بالواو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟ قلنا: لأنّ سؤالهم عن الحوادث الأُول وقع مُتفرّقًا، وعن الحوادث الأُخر وقع في وقت واحد، فجيء بحرف الجمع دلالةً علىٰ ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ﴾ [طه: ١٠٥]، وعادة القرآن مجيء «قل» في الجواب بلا فاء؟ أجاب الكرماني[1] بأنّ التقدير: «لو سُئلت عنها فقل».

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادةُ السؤال يجيء جوابه في القرآن بـ «قل»؟ قلنا: حُذفت للإشارة إلىٰ أنّ

---

(١) انظر: «العجائب» (٢/ ٧٣٠).

العبدَ في حالة الدعاء في أشرف المقامات، لا واسطة بينه وبين مولاه.

٤- ورد في القرآن سورتان[١] أوَّلُهما ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ في كلِّ نصف سورة، فالتي في النصف الأول تشتمل علىٰ شرح المبدأ، والتي في الثاني علىٰ شرح المعاد.

---

(١) النساء والحج.

الثالث والستّون
في الآيات المُشتبهات

أفرده بالتصنيف خلقٌ، أوّلُهم فيما أحسب الكسائي، ونظمه السخاويّ، وألّف في توجيهه الكرماني كتابَه: «البرهان في توجيه متشابه القرآن»، وأحسنُ منه «درّة التنزيل وغرة التأويل» لأبي عبد الله الرازي، وأحسنُ من هذا «ملاك التأويل» لأبي جعفر بن الزبير، وللقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتابٌ لطيفٌ سماه: «كشفُ المعاني عن متشابه المثاني»، وفي كتابي «أسرار التنزيل» المسمّىٰ: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» من ذلك الجمُّ الغفير.

والقصدُ به إيرادُ القصّة الواحدة في صورٍ شتّىٰ وفواصلَ مختلفةٍ، **بل تأتي في موضعٍ** واحدٍ مُقدّمًا وفي آخر مؤخرًا، كقوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وفي البقرة: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٧٣] وسائرُ القرآن ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]. **أو في موضع** بزيادة وفي آخر بدونها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] في البقرة، وفي يس ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [يس: ١٠]، وفي البقرة ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وفي الأنفال ﴿كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]. **أو في موضع** مُعرّفًا وفي آخر مُنكّرًا، أو مُفردًا وفي آخر جمعًا، أو بحرف وفي آخر بحرف آخر، أو مُدغمًا وفي آخر مفكوكًا، وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات.

وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

١- **قوله تعالىٰ**[١] **في البقرة:** ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وفي لقمان: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ٣]؛ لأنه لمّا ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب «المتقين»، ولما ذكر ثَمّ الرحمة ناسب «المحسنين».

٢- **قوله تعالىٰ**[٢]: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي الأعراف ﴿فَكُلَا﴾ [الأعراف: ١٩] بالفاء، قيل: لأن السُكنىٰ في البقرة الإقامة، وفي الأعراف اتخاذ المسكن، فلما نسب القول إليه تعالىٰ: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة علىٰ الجمع بين السكنىٰ والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَغَدًا﴾، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾؛ لأنه أعمّ. وفي الأعراف ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ﴾، فأتىٰ بالفاء الدالة علىٰ ترتيب الأكل علىٰ السكنىٰ المأمور باتخاذها؛ لأن الأكل بعد الاتخاذ، و﴿مِنْ حَيْثُ﴾ لا تعطي عموم معنىٰ ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

٣- **قوله تعالىٰ**[٣]: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ففيه تقديم العدل وتأخيره، والتعبير بقبول الشفاعة تارة، وبالنفع أخرىٰ، وذُكر في حكمته أن الضمير في «منها» راجعٌ في الأولىٰ إلىٰ النفس الأولىٰ، وفي الثانية إلىٰ النفس الثانية، فبيّن في الأولىٰ أن

---

(١) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٨٨).

(٢) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٩٢).

(٣) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٩٤).

النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يُقبل منها شفاعة، ولا يؤخذ منها عدل، وقُدّمت الشفاعة؛ لأن الشافع يقدم الشفاعة علىٰ بذل العدل، وبيّن في الثانية أن النفس المطلوبة بجُرمها لا يُقبل منها عدلٌ عن نفسها، ولا تنفعها شفاعة شافع، وقُدّم العدل؛ لأن الحاجة إلىٰ الشفاعة إنما تكون عند ردّه، ولذلك قال في الأولىٰ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾، وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾؛ لأن الشفاعة إنما تُقبل من الشافع، وإنما تنفع المشفوع له.

٤- **قوله تعالىٰ**[(١)]: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وفي إبراهيم: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦] بالواو؛ لأنّ الأولىٰ من كلامهِ تعالىٰ لهم، فلم يعدّد عليهم المحن تكرُّمًا في الخطاب، والثانية من كلام موسىٰ فعددّها. وفي الأعراف ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ [الأعراف: ١٤١]، وهو من تنويع الألفاظ المسمىٰ بالتفنن.

٥- **قوله تعالىٰ**[(٢)]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ...﴾ [البقرة: ٥٨] الآية، وفي آية الأعراف اختلافُ ألفاظ، ونكتته أنّ آيةَ البقرة في معرض ذكر النّعم عليهم، حيث قال: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ...﴾ [البقرة: ٤٧] إلىٰ آخره، فناسب نسبة القول إليه تعالىٰ، وناسب قوله: ﴿رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]؛ لأنّ النعم به أتمّ، وناسب تقديم ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، وناسب ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾

---

(١) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٩٦). وقال في توجيهه أيضًا ما يُفهم منه أنّ كلام موسىٰ كان فى معرض تذكيرهم بنعم الله عليهم؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]، فكان التفصيل، وعدُّ ذلك نعمة مستقلة مناسبٌ للسياق.

(٢) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٩٦ – ٩٧).

[البقرة: ٥٨]؛ لأنّه جمعُ كثرة، وناسب الواو في ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ [البقرة: ٥٨] لدلالتها علىٰ الجمع بينهما، وناسب الفاء في ﴿فَكُلُواْ﴾؛ لأنّ الأكلَ مترتبٌ علىٰ الدخول. **وآية الأعراف** افتُتحت بما فيه توبيخهم، وهو قولهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ثم اتخاذهم العجل، فناسب ذلك ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ [الأعراف: ١٦١]، وناسب ترك «رغدا». **والسُّكنىٰ تجامع الأكل فقال**: ﴿وَكُلُواْ﴾، وناسب تقديم ذكر مغفرة الخطايا، وترك الواو في ﴿سَنَزِيدُ﴾. **ولما كان في الأعراف**[1] تبعيضُ الهادين بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩] ناسب تبعيض الظالمين بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ولم يتقدّم في البقرة مثله فتُرك.

وفي البقرة إشارةٌ إلىٰ سلامة غير الذين ظلموا، لتصريحه بالإنزال علىٰ المتّصفين بالظلم، والإرسال أشدُّ وقعًا من الإنزال، فناسب سياقَ ذكر النعمة في البقرة ذلك، وختم آية البقرة بـ ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]، ولايلزم منه الظلم، والظلم يلزم منه الفسق، فناسب كلّ لفظة منها سياقه. **وكذا في البقرة**[2]: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وفي الأعراف: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأنّ الانفجارَ أبلغُ في كثرة الماء، فناسب سياق ذكر النّعم التعبير به.

٦- **قوله تعالىٰ**[3]: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، وفي آل عمران: ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]. قال ابن جماعة: «لأنّ قائلَ ذلك

---

(١) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٩٨).

(٢) انظر: «كشف المعاني» (ص: ٩٨).

(٣) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٠٢).

فرقتان من اليهود، إحداهما قالت: إنما نُعذّبُ بالنّار سبعة أيام عدد أيام الدنيا، والأخرىٰ قالت: إنما نُعذّبُ أربعين عدّةَ أيام عبادة آبائهم العجل، فآيةُ البقرة تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عبر بجمع الكثرة، وآل عمران بالفرقة الأولىٰ حيث أُتىٰ بجمع القلّة». وقال أبو عبد الله الرازي: «إنّه من باب التفنّن».

٧- **قوله تعالىٰ**[(١)]: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وفي آل عمران ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ لأنّ الهدىٰ في البقرة المراد به تحويل القبلة، وفي آل عمران المراد به الدين لتقدّم قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، ومعناه: إنّ دين الله الإسلام.

٨- **قوله تعالىٰ**[(٢)]: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي إبراهيم ﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ لأنّ الأول دعا به قبلَ مصيرِه بلدًا، عند ترك هاجر وإسماعيل به وهو وادٍ، فدعا بأنّ يصير بلدًا، والثاني دعا به بعد عوْدِه وسُكنىٰ جُرهم به ومصيره بلدًا، فدعا بأمنِه.

٩- **قوله تعالىٰ**[(٣)]: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وفي آل عمران ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٨٤]؛ لأنّ الأولىٰ خطابٌ للمسلمين، والثانية خطابٌ للنبي ﷺ، و«إلىٰ» يُنتهىٰ بها من كلّ جهة، و«علىٰ» لا يُنتهىٰ بها إلا من جهةٍ واحدةٍ وهي العلوّ، والقرآن يأتي المسلمين من كلّ جهة يأتي مبلّغه إياهم منها، وإنما أتىٰ النبيَّ ﷺ من جهة العلوّ خاصة، فناسب قوله:

---

(١) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٠٤).

(٢) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٠٥).

(٣) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٠٧).

«علينا»، ولهذا أكثرُ ما جاء في جهة النبي ﷺ بـ «علىٰ»، وأكثرُ ما جاء في جهة الأمّة بـ «إلىٰ».

١٠- **قوله تعالىٰ:** ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ لأنّ الأولىٰ وردت بعد نواهٍ، فناسب النّهي عن قربانها، والثانية بعد أوامر، فناسب النّهي عن تعدّيها وتجاوزها بأنْ يوقف عندها.

١١- **قوله تعالىٰ**[1]: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]؛ لأنّ الكتاب أُنزل مُنجّمًا، فناسب الإتيان بـ ﴿نَزَّلَ﴾ الدالّ علىٰ التكرير بخلافهما؛ فإنهما أُنزلا دفعةً.

١٢- **قوله تعالىٰ**[2]: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وفي الإسراء ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]؛ لأنّ الأولىٰ خطابٌ للفقراء المقلّين، أي: لا تقتلوهم من فقرٍ بكم، فحسُن ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ ما يزول به إملاقكم، ثم قال: ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾، أي: نرزقكم جميعًا، والثانية خطابٌ للأغنياء، أي: خشية فقرٍ يحصل لكم بسببهم، ولذا حسُن ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾.

١٣- **قوله تعالىٰ**[3]: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي فصّلت ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]. قال ابن جماعة:

---

(١) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٢٣).

(٢) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٦٩).

(٣) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٨٩).

«لأنَّ آية الأعراف نزلت أولًا وآية فصّلت نزلت ثانيًا، فحسُن التعريف، أي: هو السميع العليم الذي تقدّم ذكره أولًا عند نزوغ الشيطان».

١٤- **قوله تعالىٰ**[(١)]: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٍۚ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال في المؤمنين: ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ﴾ [التوبة: ٧١]، وفي الكفّار: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ﴾ [الأنفال: ٧٣]؛ لأنَّ المنافقين ليسوا متناصرين علىٰ دينٍ معيّنٍ وشريعة ظاهرة؛ فكان بعضُهم يهودًا وبعضُهم مشركين، فقال: ﴿مِّنۢ بَعۡضٍۚ﴾، أي: في الشكّ والنّفاق، والمؤمنون متناصرون علىٰ دين الإسلام، وكذلك الكفّار المعلنون بالكفر كلُّهم أعوان بعضهم ومجتمعون علىٰ التناصر، بخلاف المنافقين، كما قال تعالىٰ: ﴿تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰۚ﴾ [الحشر: ١٤].

فهذه أمثلةٌ يُستضاء بها، وقد تقدم منها كثير في نوع التقديم والتأخير وفي نوع الفواصل وفي أنواعٍ أُخَر.

---

(١) انظر: «كشف المعاني» (ص: ١٩٩).

الرابع والستون
في إعجاز القرآن

أفرده بالتصنيف خلائق، منهم: الخطّابي والرمّاني والزّمُلكاني والإمام الرازي وابن سراقة والقاضي أبو بكر الباقلاني، قال ابن العربي: «ولم يُصنَّف مثل كتابه».

اعلم أنّ المعجزةَ أمرٌ خارقٌ للعادة مقرونٌ بالتحدّي سالمٌ عن المعارضة، وهي إمّا حسّية وإمّا عقليّة، وأكثرُ معجزات بني إسرائيل كانت حسّيةً لبلادتِهم وقلّةِ بصيرتِهم، وأكثرُ معجزاتِ هذه الأمةِ عقليةٌ لفرطِ ذكائهم وكمالِ أفهامهم، ولأنّ هذه الشريعة لما كانت باقيةً علىٰ صفحات الدهر إلىٰ يوم القيامة خُصّت بالمعجزةِ العقليةِ الباقيةِ ليراها ذَوُو البصائر، كما قال ﷺ: «ما من الأنبياء نبيٌ إلا أُعطي ما مثله آمَنَ عليه البشر، وإنما كان الذي أُوتيتُه وحيًا أوحاه الله إليّ، فأرجو أنْ أكونَ أكثرَهم تابعًا» أخرجه البخاري[1]. قيل: إنّ معناه أنّ معجزات الأنبياء كانت حسّيةً تُشاهَدُ بالأبصار، انقرضت بانقراضِ أعصارِهم فلم يشاهدْها إلا مَنْ حَضَرَها، كناقةِ صالحٍ وعصا موسىٰ، ومعجزةُ القرآنِ تُشاهَد بالبصيرةِ مستمرّةٌ إلىٰ يوم القيامة، وخرقُه العادةَ في أسلوبِه وبلاغتِه وإخبارِه بالمُغيّبات، فلا يمرّ عصرٌ من الأعصارِ إلا ويظهر فيه شيءٌ مما أَخبَر به أنّه سيكونُ، يدلُّ علىٰ صحة دعواه.

---

(١) رواه البخاري (٤٩٨١)، (٧٢٧٤) ومسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولا خلافَ بين العقلاء أنّ كتابَ اللهِ تعالىٰ معجزٌ، لم يقدر واحدٌ علىٰ معارضته بعد تحدّيهم بذلك، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فلولا أنّ سماعَه حُجةٌ عليه لم يقف أمرُه علىٰ سماعِه، ولا يكونُ حجةً إلا وهو معجزة، وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥١]، فأخبر أنّ الكتابَ آيةٌ من آياتِه، كافٍ في الدلالةِ قائمٌ مقامَ معجزاتِ غيرِه وآياتِ مَنْ سواه من الأنبياء، جاء به النبيُّ ﷺ إليهم، وكانوا أفصحَ الفصحاء ومصاقعَ الخطباء، وتحدّاهم علىٰ أنْ يأتوا بمثله وأَمْهَلَهم طولَ السنين فلم يقدروا، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم تحدّاهم بعشرِ سورٍ منه في قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٣ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٣، ١٤]، ثم تحدّاهم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ...﴾ [يونس: ٣٨]، وقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ...﴾ [البقرة: ٢٣] الآية، فلما عجزوا عن معارضتِه والإتيانِ بسورةٍ تُشْبِهُه - علىٰ كثرةِ الخطباءِ فيهم والبلغاء - نادىٰ عليهم بإظهارِ العجزِ وإعجازِ القرآن، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقد كانوا أحرصَ شيءٍ علىٰ إطفاءِ نورِه وإخفاءِ أمرِه، فلو كان في مقدرتهم معارضتُه لعَدَلُوا إليها قطعًا للحُجّة، ولم يُنقل عن أحدٍ منهم أنّه

حدّث نفسه بشيء من ذلك ولا رَامَه، بل عَدَلُوا إلىٰ العنادِ تارةً، وإلىٰ الاستهزاءِ أُخرىٰ، فتارةً قالوا: «سِحْر»، وتارةً قالوا: «شِعْر»، وتارةً قالوا: «أساطير الأولين»، كلُّ ذلك من التحيّرِ والانقطاعِ، ثم رضُوا بتحكيمِ السيفِ في أعناقِهم، وسبيِ ذرارِيهم وحُرَمِهم، واستباحةِ أموالِهم، وقد كانوا آنفَ شيءٍ وأشدَّه حميّةً، فلو علموا أنّ الإتيانَ بمثله في قُدرتهم لبَادَروا إليه؛ لأنّه كان أهونَ عليهم.

وقد أخرج الحاكم[(١)] عن ابن عباس قال: «جاء الوليدُ بنُ المغيرة إلىٰ النبيّ ﷺ، فقرأ عليه القرآن، فكأنّه رقّ له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال: «يا عمِّ، إنّ قومك يريدون أن يجمعوا لك مالًا ليعطوكه، فإنّك أتيتَ محمدًا لتعرض لما قبله»، قال: «قد علِمتْ قريشٌ أنّي من أكثرها مالًا»، قال: «فقُل فيه قولًا يبلغ قومك أنّك كارهٌ له»، قال: «وماذا أقول؟ فوالله ما فيكم رجلٌ أعلم بالشعر منّي، ولا برجزه ولا بقصيده ولا بأشعار الجنّ، واللهِ ما يشبهُ الذي يقول شيئًا من هذا، ووالله إنّ لقوله الذي يقول حلاوةً، وإنّ عليه لطلاوةً، وإنّه لمثمرٌ أعلاه، مغدقٌ أسفله، وإنّه ليعلو ولا يُعلىٰ عليه، وإنّه ليحطم ما تحته»، قال: «لا يرضىٰ عنك قومُك حتىٰ تقول فيه»، قال: «دعني حتىٰ أفكر»، فلما فكّر قال: «هذا «سحر يؤثر» يأثُره عن غيره»».

قال الجاحظ: «فدلّ ذلك العاقلَ علىٰ عجزِ القومِ، مع كثرةِ كلامِهم واستحالةِ لُغتِهم وكثرةِ شُعرائِهم وكثرةٍ من هجاهُ منهم، ولهم القصيدُ العجيب والرّجزُ الفاخرُ والخُطبُ الطوالُ البليغةُ والقصارُ المُوجَزةُ، ولهم الأسجاعُ

---

(١) رواه الحاكم (٣٨٧٢) وصحّحه علىٰ شرط البخاري ووافقه الذهبي، ورواه أيضًا البيهقي في «الشعب» (١٣٣).

والمزدوج واللفظُ المنثورُ، ثم يتحدّىٰ به أقصاهم بعد أنْ أظهرَ عجزَ أدناهم، فمُحالٌ مع التقريع بالنقص والتوقيف علىٰ العجز - وهم أشدُّ الخلقِ أنفةً وأكثرُهم مفاخرةً والكلامُ سيدُ عملِهم - أنْ يطبقوا ثلاثًا وعشرين سنةً علىٰ الغلط في الأمر الجليل المنفعة، ومُحالٌ أنْ يتركوه وهم يعرفونه ويجدون السبيلَ إليه؛ لأنّ سورةً واحدةً وآياتٍ يسيرةً كانت أنقضَ لقوله، وأفسدَ لأمره، وأبلغَ في تكذيبه، وأسرعَ في تفريق أتباعه من بذل النفوس والخروج من الأوطان وإنفاق الأموال».

فصلٌ [في معرفة وجه الإعجاز فيه]

لما ثبت كوْنُ القرآن معجزة نبيِّنا ﷺ وجبَ الاهتمامُ بمعرفة وجه الإعجاز، وقد خاض الناس في ذلك، فبينَ مُحسنٍ ومُسيءٍ:

فزعم قومٌ أنّ التحدّيَّ وقعَ بالكلامِ القديمِ الذي هو صفةُ الذات، وأنّ العربَ كُلّفت في ذلك ما لا يُطاق، وبه وقع عجزُها. **وهو مردود**؛ لأنّ ما لا يُمكِن الوقوفُ عليه لا يُتصور التحدّي به.

ثم زعم النُظّامُ أنّ إعجازَه بالصرفة، أي أنّ الله صرفَ العربَ عن معارضتِه وسلبَ عقولَهم، وكان مقدورًا لهم لكن عاقَهم أمرٌ خارجي، فصار كسائر المعجزات. **وهذا قولٌ فاسد**، بدليل: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] الآية، فإنّه يدلُّ علىٰ عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سُلبوا القدرةَ لم يبقَ لهم فائدةٌ لاجتماعهم؛ لمنزلته منزلةَ اجتماع الموتىٰ، وليس عجزُ الموتىٰ مما

يُحتفل بذكره، هذا مع أنّ الإجماعَ مُنعقدٌ علىٰ إضافة الإعجاز إلىٰ القرآن، فكيف يكونُ مُعجزًا وليس فيه صفةُ إعجاز؟ **وأيضًا** فيلزمُ من القولِ بالصّرفةِ زوالُ الإعجازِ بزوالِ زمانِ التحدّي، وخلوِّ القرآنِ من الإعجازِ، وفي ذلك خرقٌ لإجماع الأمّة أنّ معجزةَ الرسول العُظمىٰ باقيةٌ، ولا معجزةَ له باقية سوىٰ القرآن.

قال القاضي أبو بكر[١]: «ومما يُبطل القولَ بالصِّرفة أنّه لو كانت المعارضةُ ممكنةً وإنما منع منها الصرفةُ لم يكنْ الكلامُ مُعجزًا، وإنما يكون بالمنع مُعجزًا، فلا يتضمّنُ الكلامُ فضيلةً علىٰ غيرِه في نفسه». قال: «وليس هذا بأعجبَ من قولِ فريقٍ منهم: «إنّ الكلَّ قادرون علىٰ الإتيان بمثله، وإنما تأخّروا عنه لعدم العلم بوجهِ ترتيبٍ لو تعلَّموه لوصلوا إليه به»، ولا بأعجبَ من قولِ آخرين: «إنّ العجزَ وقع منهم، وأما مَنْ بعدَهم ففي قدرتِه الإتيانَ بمثله». وكلُّ هذا لا يُعتدُّ به».

قال[٢]: «ووجهُ إعجازِه ما فيه من النّظم والتأليف والترصيف، وأنّه خارجٌ عن جميع وجوه النّظم المعتاد في كلام العرب، ومُبَايِنٌ لأساليب خطاباتهم، ولهذا لم يُمْكِنْهُم معارضتَه».

قال[٣]: «ولا سبيلَ إلىٰ معرفة إعجاز القرآن من أصناف البديع التي أَوْدَعُوها في الشعر؛ لأنّه ليس مما يخرق العادةَ، بل يُمكن استدراكُه بالعلم والتدريب والتصنّع به، كقولِ الشعر ورصفِ الخطب وصناعةِ الرسالة والحذقِ في البلاغة، وله طريقٌ تُسلك، فأمّا شأنُ نظم القرآن فليس له مِثالٌ يُحتذىٰ ولا

---

(١) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ٣٠ – ٣١).

(٢) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ٥٠).

(٣) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ١١١).

إمامٌ يُقتدىٰ به، ولا يصحُّ وقوعُ مثلِه اتّفاقًا».

قال[١]: «ونحن نعتقدُ أنَّ الإعجازَ في بعضِ القرآن أظهرُ، وفي بعضه أدقُّ وأغمضُ».

وقال ابنُ عطية[٢]: «الصحيح والذي عليه الجمهور في وجه إعجازه أنّه بِنَظمِه وصحةِ معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه، وذلك أنّ اللهَ أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا، وأحاطَ بالكلام كلِّه علمًا، فإذا ترتّبت اللّفظة من القرآن عُلم بإحاطته أيّ لفظة تصلح أنْ تلي الأُولىٰ، وبهذا جاء نظمُ القرآن في الغاية القصوىٰ من الفصاحة، ونحن تتبينُ لنا البراعةُ في أكثرِه، ويخفىٰ علينا وجهُها في مواضعَ لقصورنا عن مرتبةِ العربِ يومئذٍ في سلامةِ الذَّوْق وجودةِ القريحة، وقامت الحُجّةُ علىٰ العالم بالعرب؛ إذ كانوا أربابَ الفصاحةِ ومَظنَّةَ المعارضةِ، كما قامت الحجّةُ في معجزةِ موسىٰ بالسَّحرة، وفي معجزة عيسىٰ بالأطبّاء، فإنّ اللهَ إنّما جعل معجزاتِ الأنبياء بالوجه الشهير أبرعَ ما تكونُ في زمنِ النبيّ الذي أراد إظهارَه، فكان السحرُ قد انتهىٰ في مدّة موسىٰ إلىٰ غايتِه، وكذلك الطبُّ في زمنِ عيسىٰ، والفصاحةُ في زمن محمد ﷺ».

وقال الخطابي: «وقد قلتُ في إعجاز القرآن وجهًا ذهبَ عنه الناسُ، وهو صنيعُهُ في القلوب وتأثيرُه في النّفوس، فإنَّك لا تسمعُ كلامًا غيرَ القرآن منظومًا ولا منثورًا إذا قرع السمع خَلَصَ له إلىٰ القلب من اللّذةِ والحلاوةِ في حال ومن

---

(١) انظر: «إعجاز القرءان» (ص: ٢٠٥).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٥٢).

الروعةِ والمهابةِ في حالٍ آخرَ ما يخلص منه[١] إليه[٢] قال تعالىٰ: ﴿لَوۡ أَنزَلۡنَا هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ عَلَىٰ جَبَلٖ لَّرَأَيۡتَهُۥ خَٰشِعٗا مُّتَصَدِّعٗا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ﴾ [الزمر: ٢٣]».

وقال الرمّاني: «وجوهُ إعجاز القرآن تظهر من جهات تركِ المعارضة مع توفّر الدواعي وشدّة الحاجة، والتحدّي للكافة، والبلاغةِ، والإخبارِ عن الأمور المستقبلة، ونقضِ العادة، وقياسِه بكلِّ معجزة».

وقال آخرون: «ما تضمّنه من الإخبار عن الضمائر، من غير أنْ يظهرَ ذلك منهم بقول أو فعل كقوله: ﴿إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]، ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨]».

وقال الزركشي في «البرهان»[٣]: «أهلُ التحقيق علىٰ أنّ الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكلٍّ واحدٍ علىٰ انفراده، بل وغير ذلك مما لم يسبق، **فمنها** الروعةُ التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقرُّ والجاحد. **ومنها** أنّه لم يزل ولا يزال غضًّا طريًا في أسماع السامعين وعلىٰ ألسنة القارئين. **ومنها** جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة، وهما كالمتضادين لا يجتمعان غالبًا في كلام البشر. **ومنها** جعلُه آخر الكتب غنيًّا عن غيره، وجعْل غيره من الكتب المتقدّمة قد يحتاج إلىٰ بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ

---

(١) أي: القرءان.

(٢) أي: القلب.

(٣) انظر: «البرهان» (٢/ ١٠٦).

أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]».

وقال القاضي عياض في «الشفا»[1]: «اعلم أنّ القرآن العظيم مُنطوٍ علىٰ وجوهٍ من الإعجاز كثيرة، وتحصيلُها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه:

أوّلها: حسنُ تأليفِه والتئام كلِمِه وفصاحته، ووجوه إيجازه وبلاغته الخارقة عادة العرب، الذين هم فرسان الكلام وأرباب هذا الشأن.

الثاني: صورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب، ومنهاج نظْمِها ونثرِها الذي جاء عليه، ووقفت عليه مقاطع آياته، وانتهت إليه فواصل كلماته، ولم يوجد قبلَهُ ولا بعدَهُ نظيرٌ له.

الثالث: ما انطوىٰ عليه من الإخبار بالمغيّبات وما لم يكن، فوُجد كما ورد.

الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرونِ السّالفة والأممِ البائدة والشرائعِ الداثرة، مما كان لا يَعلمُ منه القصةَ الواحدةَ إلا الفذُّ من أحبارِ أهل الكتاب الذي قطع عمرَه في تعلّم ذلك، فيوردُه علىٰ وجهه ﷺ، ويأتي به علىٰ نصّه، وهو أمِّيٌ لا يقرأ ولا يكتب». **قال:** «فهذه الوجوه الأربعة من إعجازه بيّنة لا نزاع فيها».

«**ومن الوجوه في إعجازه**[2] غير ذلك، أي: وردت بتعجيز قومٍ في قضايا وإعلامِهم أنّهم لا يفعلونها، فما فعلوا ولا قدروا علىٰ ذلك، كقوله لليهود: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٩٤ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]، فما

(١) انظر: «الشفا» (١/ ٥٠٠).

(٢) انظر: «الشفا» (١/ ٥٢٦).

تمنّاه أحدٌ منهم[١]، وهذا الوجهُ داخلٌ في الوجه الثالث. **ومنها** الروعة التي تلحق قلوبَ سامعيه عند سماعهم، والهيبة التي تعتريهم عند تلاوتهم، وقد أسلمَ جماعةٌ عند سماع آياتٍ منه، كما وقع لجُبير بن مُطعم أنّه سمِع النبيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: «فلمّا بلغ هذه الآية: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٧] كاد قلبي أن يطير، قال: وذلك أول ما وقر الإسلام في قلبي»[٢].

ثم قال[٣]: «**ومن وجوه إعجازه** كَوْنه آية باقية، لايعدم ما بَقِيَت الدنيا، مع تكفّل الله بحفظه. **ومنها**: أنّ قارئَه لايملّه، وسامَعه لايمجُّه، بل الإكبابُ علىٰ تلاوتِه يزيدُه حلاوةً، وترديده يوجب له محبةً، وغيره من الكلام يُعادَىٰ إذا أُعيد، ويُملُّ مع الترديد، ولهذا وُصف ﷺ القرآن بأنه «لا يخلَق علىٰ كثرة الترداد»[٤]. **ومنها**: جمْعُه لعلومٍ ومعارفَ لم يجمعها كتابٌ من الكتب، ولا أحاط بعلمها أحدٌ، في كلماتٍ قليلة وأحرفٍ معدودة». انتهىٰ.

تنبيهات

الأول

اختُلف في قدر المعجز من القرآن:

(١) وكذلك ما أنبأ به أبا لهب من سوء عاقبته، ومع ذلك فلم يُعلن إسلامَه حتىٰ ولو ظاهرًا فقط لمجرد إيراد الشبهة.

(٢) رواه البخاري (٤٨٥٤) ومسلم (٤٦٣).

(٣) انظر: «الشفا» (١/ ٥٣٣ - ٥٣٦).

(٤) رواه الترمذي (٢٩٠٦) وضعّفه الألبانيّ.

قال القاضي[١]: «يتعلّق الإعجازُ بسورةٍ، طويلة كانت أو قصيرة، تشبثًا بظاهر قوله: ﴿بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣]». وقال في موضع آخر: «يتعلّق بسورةٍ أو قدرها من الكلام، بحيث يتبيّن فيه تفاضلُ قوىٰ البلاغة، فإذا كانت آية بقدر حروف سورة - وإن كانت كسورة الكوثر - فذلك معجزٌ».

قال الرّمّاني: «﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣] فلم يخصّ بذلك الطوال دون القصار».

وقال قوم: «لا يحصل الإعجاز بآية، بل يشترط الآيات الكثيرة».

وقال آخرون: «يتعلّق بقليل القرآن وكثيره، لقوله: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]».

الثاني

اختُلف في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة، بعد اتّفاقهم علىٰ أنّه في أعلىٰ مراتب البلاغة، بحيث لا يوجد في التراكيب ما هو أشدّ تناسبًا ولا اعتدالًا في إفادة ذلك المعنىٰ منه، فاختار القاضي المنع، وأنّ كلَّ كلمة فيه موصوفةٌ بالذروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساسًا له من بعض.

واختار أبو نصر القشيري وغيره التفاوت، وكذا قال غيره: «في القرآن الأفصح والفصيح».

وإلىٰ هذا نحا الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام، ثم أورد سؤالًا وهو أنه: لِمَ لم يأت القرآن جميعُه بالأفصح؟ وأجاب عنه الصدر موهوب الجزري بما

---

(١) انظر: «إعجاز القرءان للباقلاّني» (ص: ٢٥٤).

حاصله: «جاء علىٰ نمط كلام العرب المعتاد من الجمع بين الأفصح والفصيح، ليتمّ ظهور العجز عن معارضته، فلا يقولوا مثلًا: أتيتَ بما لا قدرة لنا علىٰ جنسه، كما لا يصحّ من البصير أنْ يقول للأعمىٰ قد غلبتك بنظري».

الثالث

قيل: الحكمة في تنزيه القرآن عن الشعر الموزون - مع أنّ الموزون من الكلام رتبته فوق رتبة غيره - أنّ القرآنَ منبعُ الحقّ ومجمع الصدق، وقُصارىٰ أمر الشاعر التخييل بتصوير الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإطراء، والمبالغة في الذمّ والإيذاء، دون إظهار الحقّ وإثبات الصدق، ولهذا نزّه الله نبيّه ﷺ عنه.

وأما ما وُجد في القرآن مما صورتُه صورةُ الموزون فلا يُسمّىٰ شعرًا؛ لأنّ شرط الشعر القصد، ولو كان شعرًا لكان كل من اتّفق له في كلامه شيء موزون شاعرًا، وإنما يقع ذلك لبلوغ الكلام الغاية القصوىٰ في الانسجام.

وقيل: «البيت الواحد وما كان علىٰ وزنه لا يسمىٰ شعرًا، وأقلّ الشعر بيتان فصاعدا».

وقيل: «الرجز لا يُسمىٰ شعرًا أصلًا».

وقيل: «أقلّ ما يكون من الرجز شعرًا أربعة أبيات، وليس ذلك في القرآن بحال».

الرابع

قال بعضهم[١]: «التحدّي إنما وقع للإنس دون الجنّ لأنهم ليسوا من أهل

(١) هو الزركشي في «البرهان» (٢/ ١١١).

اللّسان العربي الذي جاء القرآن علىٰ أساليبه، وإنما ذكروا في قوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ...﴾ [الإسراء: ٨٨] تعظيمًا لإعجازه؛ لأنّ للهيئة الاجتماعية من القوة ما ليس للأفراد، فإذا فُرض اجتماعُ الثقليْن فيه، وظاهرَ بعضُهم بعضًا، وعجزوا عن المعارضة كان الفريقُ الواحد أعجز».

وقال غيرُه: «بل وقع للجنّ أيضًا، والملائكة منْويُّون في الآية؛ لأنّهم لا يقدرون أيضًا علىٰ الإتيان بمثل القرآن».

قال الكرماني[(١)]: «إنما اقتصر في الآية علىٰ ذكر الإنس والجنّ لأنّه ﷺ كان مبعوثًا إلىٰ الثقليْن دون الملائكة».

الخامس

سُئل الغزالي عن معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فأجاب: «الاختلاف لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ، وليس المراد نفيَ اختلاف الناس فيه، بل نفيُ الاختلاف عن ذات القرآن، يقال: هذا كلام مختلف، أي: لا يشبه أوّله آخرَه في الفصاحة، أو هو مختلف الدعوىٰ، أي: بعضُه يدعو إلىٰ الدين، وبعضُه يدعو إلىٰ الدنيا، وهو مختلفُ النّظم، فبعضُه علىٰ وزن الشعر، وبعضُه منزحف، وبعضُه علىٰ أسلوبٍ مخصوصٍ في الجزالة، وبعضُه علىٰ أسلوبٍ يخالفه، وكلامُ الله منزّهٌ عن هذه الاختلافات».

---

(١) انظر: «غرائب التفسير» (١/ ٦٤١).

السادس

قال القاضي[(١)]: «فإن قيل: هل غيرُ القرآن من كلام الله معجزٌ كالتوراة والإنجيل؟ قلنا: ليس شيء من ذلك بمعجز في النّظم والتأليف، وإن كان مُعجزًا كالقرآن فيما يتضمّن من الإخبار بالغيوب، وإنما لم يكن مُعجزًا لأنّ اللهَ تعالىٰ لم يَصِفْهُ بما وصف به القرآن، ولأنّا قد علمنا أنّه لم يقع التحدي إليه كما وقع في القرآن، ولأنّ ذلك اللّسان لا يتأتىٰ فيه من وجوه الفصاحة ما يقع فيه التفاضل الذي ينتهي إلىٰ حدّ الإعجاز».

وقد ذكر ابنُ جنّي في «الخاطريات» في قوله: ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥] أنّ العدول عن قوله: «وإما أن نلقي» لغرضين، أحدهما: لفظي، وهو المزاوجة لرؤوس الآي، والآخر: معنوي، وهو أنّه تعالىٰ أراد أنْ يخبر عن قوة أنفس السحرة، واستطالتهم علىٰ موسىٰ، فجاء عنهم باللّفظ أتمّ وأوفىٰ منه في إسنادهم الفعل إليه. ثم أورد سؤالًا، وهو: «إنّا نعلمُ أنّ السّحرة لم يكونوا أهل لسان، فنذهب بهم هذا المذهب من صنعة الكلام؟»، وأجاب بأنّ جميع ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللّسان من القرون الخالية إنما هو مُعرِبٌ عن معانيهم، وليس بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لا يُشكُّ في أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ [طه: ٦٣]؛ أنّ هذه الفصاحة لم تجر علىٰ لغة العجم.

---

(١) انظر: «إعجاز القرءان للباقلاني» (ص: ٣١).

السابع

قال البارزي في أول كتابه «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل»: «اعلمّ أنّ المعنىٰ الواحد قد يُخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض، ولابدّ من استحضار معاني الجمل، أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضار هذا متعذّرٌ علىٰ البشر في أكثر الأحوال، وذلك عتيدٌ حاصل في علم الله تعالىٰ، فلذلك كان القرآنُ أحسنَ الحديث وأفصحَه، وإن كان مشتملًا علىٰ الفصيح والأفصح، ولذلك أمثلة:

منها قوله تعالىٰ: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، لو قال مكانه: «وثمر الجنتين قريب» لم يقم مقامَه من جهة الجناس بين «الجنىٰ» و«الجنتين»، ومن جهة أنّ الثمرَ لا يُشعر بمصيره إلىٰ حال يُجنىٰ فيها، ومن جهة مؤاخاة الفواصل.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، أحسن من التعبير بـ«تقرأ»؛ لثقله بالهمزة.

ومنها: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، أحسن من «لاشكّ فيه»؛ لثقل الإدغام.

ومنها: ﴿وَلَا تَهِنُواْ﴾ [آل عمران: ١٣٩] أحسن من «ولا تضعفوا» لخفته.

ومنها: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤] أحسنُ من «ضعف»؛ لأنّ الفتحةَ أخفُّ من الضمّة، و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أخفُّ من «صدّق»، ولذا كان ذكرُه أكثرَ من ذكر التصديق، و﴿ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] أخفُّ من «فضّلك»، و﴿ءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧] أخفُّ من «أعطىٰ»، و﴿أَنذِرْ﴾ [الأنعام: ٥١] أخفُّ من «خوِّف»،

و﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أخفُّ من «أفضل لكم»، والمصدر في نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢]، أخفُّ من «مخلوق» و«الغائب»، و﴿تَنكِحَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] أخفُّ من «تتزوج»، ولهذا كان ذكر النكاح فيه أكثر».

الخامس والستون
في العلوم المُستنبطة من القرآن

مباحث الباب:

١- مقدمة في احتواء القرآن على جميع الأحكام، وأنّ السنّةَ مُبيِّنةٌ لذلك.

٢- فصلٌ في ضمِّ القرآن جميع العلوم.

٣- فصلٌ في آيات الأحكام.

[١- مقدمة في احتواء القرآن على جميع الأحكام، وأنّ السنّة مُبيِّنة لذلك]

قال تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

قال الإمام الشافعي[١]: «جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة وجميع السنة شرح للقرآن». وقال[٢] أيضًا: «جميع ما حكم به النبي ﷺ فهو مما فهمه من القرآن».

قلتُ: ويؤيد هذا قوله ﷺ: «إنّي لا أحلُّ إلا ما أحلَّ الله ولا أحرِّم إلا ما حرَّم الله في كتابه». أخرجه الشافعيّ بهذا اللفظ في «الأم»[٣].

---

(١) انظر: «الرسالة» (ص: ٢١٢).

(٢) نقله عنه ابُن تيمية في «مقدمة أصول التفسير» (ص: ٣٩).

(٣) انظر: «الأم» (١/ ١٠٠) عن عُبيد بن عمير.

وقال ابن مسعود[١]: «إذا حدّثتُكم بحديثٍ أنبأتكم بتصديقه من كتاب الله تعالىٰ». وقال سعيد بن جبير[٢]: «ما بلغني حديثٌ عن رسول الله ﷺ علىٰ وجهه إلا وجدتُ مصداقَه في كتاب الله». أخرجهما ابن أبي حاتم.

وقال الشافعي[٣] أيضًا: «ليست تنزلُ بأحدٍ في الدِّين نازلةٌ إلا في كتاب الله الدليلُ علىٰ سبيل الهدىٰ فيها».

فإن قيل: من الأحكام ما ثبت ابتداء بالسنّة، قلنا: ذلك مأخوذٌ من كتاب الله في الحقيقة؛ لأنّ كتابَ الله أوجب علينا اتّباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذَ بقوله، وقال الشافعيُّ[٤] مرة بمكة: «سلوني عما شئتم أخبركم عنه في كتاب الله»، فقيل له: «ما تقول في المحرم يقتل الزنبور؟»، فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]»، وحدثنا سفيان بن عيينة [بسنده] عن حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ أنّه قال: «اقتدوا باللَّذَيْنِ من بعدي أبو بكر وعمر»[٥]، وحدثنا سفيان [بسنده] عن عمر بن الخطاب «أنّه أمر بقتل المحرم الزُّنْبور»[٦].

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٢٣٣) (٩١٤٤) وقال الهيثمي: «رواه الطبراني وفيه المسعودي ثقةٌ لكنّه اختلط، وبقية رجاله ثقات». انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩٠) (١٦٨٥٨)، ورواه الحاكم وصحّحه (٣٥٨٩) ووافقه الذهبي، وضعّفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٩٤٨).

(٢) رواه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٥) (١٠٧٦٩). قالوا في «ط.ج» (٥/ ١٩٠٧): «إسناده صحيح».

(٣) انظر: «أحكام القرءان للشافعي» (١/ ٢١) و«الرسالة» (ص: ١٩).

(٤) انظر: «معرفة السنن والآثار» (١٠٧٥٥).

(٥) رواه أحمد (٢٣٢٤٥) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه الترمذي (٣٦٦٢) وصحّحه الألباني.

(٦) انظر: «الأم» (٧/ ٢٢٥)، قالوا في «ط.ج» (٥/ ١٩٠٨): «رجاله ثقات».

وأخرج البخاري[(١)] عن ابن مسعود قال: «لعن الله الواشمات والمتوشمات، والمتنمّصات والمتفلّجات للحسن المغيّرات خلق الله تعالىٰ»، فبلغ ذلك امرأةً من بني أسد فقالت له: «إنه بلغني أنك لعنت كيت كيت!»، فقال: «ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ، وهو في كتاب الله تعالىٰ!»، فقالت: «لقد قرأتُ ما بين اللّوحيْن فما وجدتُ فيه كما تقول»، قال: «لئن كنتِ قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧]؟»، قالت: «بلىٰ»، قال: «فإنه قد نهىٰ عنه».

وقال ابن بَرجان: «ما قال النبي ﷺ من شيء فهو في القرآن به أو فيه أصلُه، قرب أو بعد، فهمه من فهمه وعَمِهَ عنه من عَمِه، وكذا كلُّ ما حكم به أو قضىٰ».

[٢- فصلٌ في ضمِّ القرآن جميع العلوم]

قال ابنُ أبي الفضل المرسي في «تفسيره»: «جمع القرآن علوم الأولين والآخرين بحيث لم يُحِط بها علمًا حقيقةً إلا المتكلّمُ بها، ثم رسولُ الله ﷺ، خلا ما استأثر به سبحانه وتعالىٰ، ثم ورِثَ ذلك عنه ساداتُ الصحابة وأعلامُهم، مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس، ثم ورِثَ عنهم التابعون بإحسان، ثم تقاصرت الهمم وفترت العزائم، وتضاءل أهل العلم وضعفوا عن حملِ ما حمَلَهُ الصحابةُ والتابعون من علومه وسائر فنونه، فنوّعوا علومه وقامت كلُّ طائفة بفنٍّ من فنونه:

(١) رواه البخاري (٤٨٨٦) ومسلم (٢١٢٥).

فاعتنىٰ قومٌ بضبطِ لغاته وتحريرِ كلماته، ومعرفةِ مخارج حروفه وعِدِدها، وعددِ كلماته وآياته وسوره، وأحزابه وأنصافه وأرباعه، وعددِ سجداته، إلىٰ غير ذلك من حصر الكلمات المتشابهة والآيات المتماثلة، فسُمُّوا القرّاء.

واعتنىٰ النحاةُ بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال، والحروف العاملة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها، وضروب الأفعال، واللاّزم والمتعدّي، ورسوم خطِّ الكلمات، وجميع ما يتعلّق به، حتىٰ إنّ بعضَهم أعرب مُشكِلِه، وبعضَهم أعربه كلمةً كلمةً.

واعتنىٰ المفسّرون بألفاظه، فوجدوا منه لفظًا يدلُّ علىٰ معنًىٰ واحد، ولفظًا يدلُّ علىٰ معنيين، ولفظًا يدلُّ علىٰ أكثر، فأجروْا الأولَ علىٰ حكمه، وأوضحوا معنىٰ الخفي منه، وخاضوا في ترجيح أحد محتملات ذي المعنيين والمعاني.

واعتنىٰ الأصوليون بما فيه من الأدلّة العقلية، والشواهد الأصلية والنظرية، مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، إلىٰ غير ذلك من الآيات الكثيرة، فاستنبطوا منه أدلّةً علىٰ وحدانية الله ووجوده وبقائه وقِدَمه وقدرتِه وعلمِه، وتنزيهِه عما لا يليقُ به، وسمَّوْا هذا العلم بأصول الدين.

وتأمَّلَت طائفةٌ منهم معاني خطابه، فرأت منها ما يقتضي العموم ومنها ما يقتضي الخصوص، إلىٰ غير ذلك، فاستنبطوا منه أحكامَ اللّغة من الحقيقة والمجاز، وتكلّموا في التخصيص، والإخبار، والنصّ، والظاهر والمجمل، والمحكم والمتشابه، والأمر والنهي، والنسخ، إلىٰ غير ذلك من أنواع الأقْيسة واستصحاب الحال والاستقراء، وسَمَّوْا هذا الفنَّ أصولَ الفقه.

وأحكمت طائفةٌ صحيحَ النّظر وصادقَ الفكر، فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام، فأسّسوا أصولَه وفرّعوا فروعه، وبسطوا القولَ في ذلك، وسمَّوْه بعلم الفروع وبالفقه أيضًا.

وتلمّحت طائفةٌ ما فيه من قصص القرون السّالفة والأمم الخالية، ونقلوا أخبارَهم ووقائعَهم، حتىٰ ذكروا بدء الدنيا وأول الأشياء، وسَمَّوْا ذلك بالتاريخ والقَصص.

وتنبّه آخرون لما فيه من الحكم والأمثال والمواعظ، فاستنبطوا مما فيه من الوعد والوعيد، والتحذير والتبشير، وذكر الموت والمعاد، والنّشر والحشر، والحساب والعقاب، والجنّة والنار، فسُمُّوا بالخطباء والوعّاظ.

واستنبط قومٌ مما فيه من أصول التعبير، مثل ما ورد في قصة يوسف في البقرات السمان، وفي مناميْ صاحبِي السجن، وفي رؤياه الشمس والقمر والنجوم ساجدة، وسَمَّوْه تعبير الرؤيا. واستنبطوا تفسيرَ كلِّ رؤيا من الكتاب، فإنْ عزّ عليهم إخراجُها منه فمن السنّة التي هي شارحةٌ للكتاب، فإن عَسُر فمن الحكم والأمثال.

وأخذ قومٌ مما في آية المواريث من ذكر السهام وأربابها وغير ذلك علمَ الفرائض، واستنبطوا منها من ذكر النّصف والثلُث والرُّبُع والسُّدُس والثُّمُن حسابَ الفرائض، ومسائلَ العَوْل، واستخرجوا منه أحكامَ الوصايا.

ونظر قومٌ إلىٰ ما فيه من الآيات الدالاّت علىٰ الحِكَم الباهرة في اللّيل والنهار، والشّمس والقمر ومنازله، والنجوم والبروج، وغير ذلك، فاستخرجوا منه علمَ المواقيت.

ونظر الكتّابُ والشعراءُ إلىٰ ما فيه من جزالةِ اللفظ، وبديعِ النظْم، وحسنِ السّياق، والمبادئِ والمقاطعِ والمخالصِ، والتلوينِ في الخطاب، والإطنابِ والإيجازِ، وغير ذلك، فاستنبطوا منه المعاني والبيان والبديع.

وقد احتوىٰ علىٰ علوم أخرىٰ من علوم الأوائل، مثل الطبّ، فمداره علىٰ حفظ نظام الصحة واستحكام القوة، وذلك إنما يكون باعتدال المزاج بتفاعل الكيفيّات المتضادّة، وقد جُمع ذلك في آية واحدة وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وعرّفنا فيه بما يعيد نظامَ الصّحة بعد اختلاله، وحدوث الشفاء للبدن بعد اعتلاله، في قوله تعالىٰ: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، ثم زاد علىٰ طبّ الأجسام بطبِّ القلوب وشفاء الصدور[1]. والهيئةِ في تضاعيف سُوَرِهِ من الآيات التي ذكر فيها ملكوت السموات والأرض، وما بثّ في العالم العلوي والسفلي من المخلوقات. والهندسةِ في قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[2] الآية [المرسلات: ٣٠]. والجدلِ، فقد حوَت آياتُه من البراهين والمقدّمات والنتائج، والقول بالموجب والمعارضة، وغير ذلك شيئًا كثيرًا، ومناظرة إبراهيم نمروذ[3]، ومحاجتُه قومَه أصلٌ في ذلك عظيمٌ.

وفيه أصولُ الصنائع وأسماءُ الآلات التي تدعو الضرورة إليها، [نحو]

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

(٢) أُشير إليه في باب البدائع – فصل: العنوان.

(٣) أُشير إليه في باب الجدل.

الخياطة في قوله: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]. والحدادة: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾ الآية [سبأ: ١٠]. والبناء في آيات(١). والنّجارة: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]. والغزل: ﴿نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا﴾ [النحل: ٩٢]. والنّسج: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ﴾ [العنكبوت: ٤١]. والفلاحة: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ ٦٣...﴾ الآيات [الواقعة: ٦٣، ٦٤]. والصيد في آيات(٢). والغوْص: ﴿وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٖ وَغَوَّاصٖ﴾ [ص: ٣٧]، ﴿وَتَسۡتَخۡرِجُواْ مِنۡهُ حِلۡيَةٗ﴾ [النحل: ١٤]. والصِّياغة: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا﴾ [الأعراف: ١٤٨]. والزِّجاجة: ﴿صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَۗ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾ [النور: ٣٥]. والفِخارة: ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨]. والمِلاحة: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ...﴾ الآية [الكهف: ٧٩]. والكِتابة: ﴿عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾ [العلق: ٤]. والخَبْز: ﴿أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦]. والطَّبْخ: ﴿بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ﴾ [هود: ٦٩]. والغَسْل: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾ [المدثر: ٤]. والجزارة: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ﴾ [المائدة: ٣]. والبيْع والشراء في آيات(٣). والصّبغ: ﴿جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ﴾ [فاطر: ٢٧]. والحجارة: ﴿وَتَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا﴾ [الشعراء: ١٤٩]. والكِيالة والوزن في آيات، منها: ﴿وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۖ﴾ [هود: ٨٤]. والرّمي: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَأَعِدُّواْ

---

(١) منها ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ...﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦].

(٢) منها: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِلسَّيَّارَةِۖ وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ مَا دُمۡتُمۡ حُرُمٗاۗ﴾ [المائدة: ٩٦].

(٣) منها: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وفيه من أسماء الآلات، وضروب المأكولات والمشروبات والمنكوحات، وجميع ما وقع ويقع في الكائنات، ما يحقّق معنىٰ قوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]». انتهىٰ كلام المرسي ملخصًا.

وقال ابن سراقة: «من بعض وجوه إعجاز القرآن ما ذكر اللهُ فيه من أعداد الحساب والجمع، والقسمة والضرب، والموافقة، والتأليف، والمناسبة، والتّنصيف والمضاعفة، ليعلمَ بذلك أهلُ العلم أنّه ﷺ صادقٌ في قوله، وأنّ القرآنَ ليس من عنده؛ إذ لم يكن ممن خالط الفلاسفة، ولا تلقَّىٰ الحساب وأهل الهندسة».

وقال الراغب[(١)]: «إنّ اللهَ تعالىٰ كما جعل نبوةَ النبيّين بنبيِّنا محمدٍ ﷺ مُختتمةً، جعلَ كتابَه المنزَّلَ عليه مُتضمنًا لثمرةِ كُتبِهِ التي أَوْلاها أولئك، كما نبّه عليه بقوله: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]، وجعل من معجزة هذا الكتاب أنّه مع قلّة الحجم مُتضمّنٌ للمعنىٰ الجمّ».

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في «قانون التأويل»[(٢)]: «علوم القرآن ثلاثة: توحيد وتذكير وأحكام، فالتوحيد يدخل فيه معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله، والتذكير منه الوعد والوعيد، والجنة والنار، وتصفية الظاهر والباطن، والأحكام منها التكاليف كلُّها، وتبيين المنافع والمضار، والأمر والنّهي والنّدب، ولذلك كانت الفاتحة أمّ القرآن؛ لأنّ فيها الأقسام الثلاثة، وسورة

---

(١) انظر: «مفردات القرءان» (ص: ٥٣).

(٢) انظر: «قانون التأويل» (ص: ٥٤١).

الإخلاص ثلثه؛ لاشتمالها علىٰ أحد الأقسام الثلاثة، وهو التوحيد».

وأقول: قد اشتمل كتاب الله العزيز علىٰ كل شيء، أما أنواع العلوم فليس منها بابٌ ولا مسألةٌ هي أصلٌ إلا وفي القرآن ما يدلُّ عليها، وفيه عجائبُ المخلوقات، وملكوتُ السموات والأرض، وما في الأفق الأعلىٰ وتحت الثرىٰ، وبدءُ الخلق، وأسماءُ مشاهير الرّسل والملائكة، وعيونُ أخبار الأمم السالفة، كقصةِ آدم مع إبليس، ورفعِ إدريس، وغرقِ قوم نوح، وقصةِ عاد الأولىٰ والثانية، وثمود والناقة، وقوم يونس، وقوم شعيب الأولين والآخرين، وقوم لوط، وقوم تُبَّع، وأصحاب الرس، وقصة إبراهيم في مجادلة قومِه ومناظرتِه نمروذ، ووضعه إسماعيل مع أمّه بمكة، وبنائه البيت، وقصة الذبيح، وقصة يوسف، وقصة موسىٰ في ولادته وإلقائه في اليم، وقتل القبطي، ومسيره إلىٰ مدين، وتزوُّجه، وكلامه تعالىٰ بجانب الطور، ومجيئه إلىٰ فرعون، وخروجه وإغراق عدوه، وقصة العجل، والقوم الذين خرج بهم وأخذتهم الصّعقة، وقصة القتيل وذبح البقرة، وقصته مع الخضر، وقصته في قتال الجبارين، وقصة طالوت وداود مع جالوت، وقصة سليمان وخبره مع ملكة سبأ، وفتنته، وقصة القوم الذين خرجوا فرارًا من الطاعون فأماتهم الله ثم أحياهم، وقصة ذي القرنين ومسيره إلىٰ مغرب الشمس ومطلعها وبنائه السد، وقصة أيوب، وذي الكفل، وإلياس، وقصة مريم وولادتها، وعيسىٰ وإرساله ورفعه، وقصة زكريا وابنه يحيىٰ، وقصة أصحاب الكهف، وقصة أصحاب الرقيم، وقصة بختنصر، وقصة الرجلين اللذين لأحدهما الجنة، وقصة أصحاب الجنة، وقصة مؤمن آل يس، وقصة أصحاب الفيل.

وفيه من شأن النبي ﷺ دعوة إبراهيم به، وبشارة عيسىٰ، وبعثه، وهجرته، ومن غزواته سرية ابن الحضرمي في البقرة، وغزوة بدر في الأنفال، وأُحُد في آل عمران، وبدر الصُغرىٰ فيها، والخندق في الأحزاب، والحُديبية في الفتح، والنَّضير في الحشر، وحُنيْن وتبوك في براءة، وحَجَّة الوداع في المائدة، ونكاحه زينب بنت جحش، وتحريم سُرِّيَّته، وتظاهر أزواجه عليه، وقصة الإفك، وقصة الإسراء، وانشقاق القمر.

وفيه بدء خلق الإنسان إلىٰ موته، وكيفية الموت وقبض الروح، وما يفعل بها بعد وصعودها إلىٰ السماء، وفتح الباب للمؤمنة، وإلقاء الكافرة، وعذاب القبر والسؤال فيه، ومقرُّ الأرواح، وأشراط الساعة الكبرىٰ، وهي: نزول عيسىٰ وخروج الدجّال ويأجوج ومأجوج والدابّة والدُّخَان ورفع القرآن والخسف وطلوع الشمس من مغربها وغلق باب التوبة، وأحوال البعث من النفخات الثلاث: نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام، والحشر والنشر، وأهوال الموقف، وشدّة حرِّ الشمس وظلِّ العرش، والميزان، والحوض، والصراط، والحساب لقوم ونجاة آخرين منه، وشهادة الأعضاء، وإتيان الكتب بالأيمان والشمائل وخلف الظهر، والشّفاعة والمقام المحمود، والجنّة وأبوابها، وما فيها من الأنهار والأشجار والثمار، والحُلِيّ والأواني، والدرجات، ورؤيته تعالىٰ، والنار وأبوابها وما فيها من الأودية وأنواع العقاب وألوان العذاب والزقّوم والحميم.

وفيه [من] أسمائه تعالىٰ الحسنىٰ ومن أسماء النبي ﷺ جملةٌ، وفيه شعب الإيمان، وشرائع الإسلام. **وفيه** أنواعُ الكبائر، وكثيرٌ من الصغائر. **وفيه** تصديقُ كلِّ حديث ورد عن النبي ﷺ، إلىٰ غير ذلك.

٣- فصلٌ [في آيات الأحكام]

قال الغزالي وغيره: «آياتُ الأحكام خمسمائة آية»، وقال بعضهم «مائة وخمسون». قيل: «ولعلّ مرادَهم المصرّحُ به، فإنّ آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثيرٌ من الأحكام».

قال الشيخ عزُّ الدين بن عبد السلام في كتاب «الإمام في أدلّة الأحكام»[(١)]: «مُعظمُ آيِ القرآن لا يخلو عن أحكامٍ مشتملةٍ علىٰ آداب حسنة وأخلاق جميلة، ثمّ من الآيات ما صرّح فيه بالأحكام، فمنها ما يُؤخذ بطريق الاستنباط، إمّا بلا ضمٍّ إلىٰ آية أخرىٰ، كاستنباط صحة أنكحة الكفّار من قوله: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٣]، وصحة صوم الجُنُب من قوله: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ إلىٰ قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ...﴾ الآية [البقرة: ١٨٧]، وإمّا به[(٢)]، كاستنباط أنّ أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ [لقمان: ١٤]».

قال[(٣)]: «ويُستدلُّ علىٰ الأحكام تارةً بالصيغة، وهو ظاهرٌ، وتارةً بالإخبار مثل ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ...﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ...﴾ [المائدة: ٣]، وتارةً بما رُتّبَ عليها في العاجل أو الآجل من خيرٍ أو شرٍّ، وقد نوّع الشارعُ ذلك أنواعًا كثيرة، ترغيبًا لعباده وترهيبًا وتقريبًا إلىٰ أفهامهم.

---

(١) انظر: «الإمام» (ص: ٢٨٤).

(٢) أي: بالضم إلىٰ آية أخرىٰ.

(٣) انظر: «الإمام» (ص: ٧٩، ٨٢، ١٠٥).

فكلُّ فعلٍ عظّمه الشرع، أو مدَحَه أو مدَحَ فاعلَه لأجله، أو أقسم به أو بفاعله - كالإقسام بالشفع والوتر وبخيل المجاهدين وبالنّفس اللوامة - أو نفىٰ الحَزَن والخَوْف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نَصَب سببًا لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكوْنه قُربةً، أو بصفةِ مدحٍ كالحياة والنّور والشفاء؛ فهو دليلٌ علىٰ مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب.

وكلّ فعل طلبَ الشارعُ تركَه، أو ذمّه أو ذمّ فاعله، أو عتب عليه، أو جعله مانعًا من الهدىٰ أو من المقبول، أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضوه، أو جُعل سببًا لنفي الفلاح أو لعذاب عاجلٍ أو آجلٍ، أو زوال نعمة، أو حلول نقمة، أو حدٍّ من الحدود، أو قسوةٍ أو خزيٍ أو ارتهان نفس، أو لعداوة الله ومحاربته، أو لاستهزائه أو سخريته، أو جعله اللهُ سببًا لنسيانه فاعلَه، أو وصفَ نفسَه بالصبر عليه، أو بالحلم أو بالصفح عنه، أو دعا إلىٰ التوبة منه، أو نسَبَه إلىٰ عمل الشيطان أو تزيينه، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شَكَوْا إلىٰ الله منه، أو جاهروا فاعلَه بالعداوة، أو نهوْا عن الأسىٰ والحزن عليه، أو رُتّب عليه حرمانُ الجنة وما فيها، أو قيل فيه: لا ينبغي هذا، أو لا يكون، أو أُمر بالتقوىٰ عند السؤال عنه، أو أُمر بفعل مضادّه، أو بهجر فاعله، أو تَلاَعَن فاعلوه في الآخرة، أو تبرأ بعضُهم من بعض، أو دعا بعضُهم علىٰ بعض، أو وصف فاعله بالضلالة، وأنّه ليس من الله في شيء، أو ليس من الرسول وأصحابه، أو جعل اجتنابه سببًا للفلاح، أو جعله سببًا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل: هل أنت مُنْتَهٍ، أو لفظة «قتل من فعله» أو «قاتله الله»، أو أخبر أنّ فاعلَه لا يكلّمه الله يومَ القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكّيه، ولا يصلُح عملَه، ولا يهدي كيدَه، أو جُعلَ سببًا

لإزاغة قلب فاعلِه أو صرفِه عن آيات الله، فهو دليلٌ علىٰ المنع من الفعل، ودلالتُه علىٰ التحريم أظهرُ من دلالته علىٰ مجرّد الكراهة.

وتُستفاد الإباحة من لفظِ الإحلالِ، ونفيِ الجُناح والحرجِ والإثمِ والمؤاخذة، ومن الإذنِ فيه والعفوِ عنه، ومن الامتنانِ بما في الأعيان من المنافع، ومن السّكوت عن التّحريم، ومن الإنكار علىٰ من حرّم الشيء من الإخبار بأنّه خُلق أو جُعل لنا». انتهىٰ كلام الشيخ عزّ الدين.

السادس والستون
في أمثال القرآن

أفرده بالتصنيف الإمام أبو الحسن الماوردي من كبار أصحابنا. قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

قال الماوردي: «من أعظم علم القرآن علم أمثاله».

وقال غيره[١]: «قد عدّه **الشافعي** مما يجب علىٰ المجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال[٢]: «ثم معرفةُ ما ضُرب فيه من الأمثالِ الدّوالِ علىٰ طاعته المبيّنة لاجتناب معصيته».

وقال الشيخ عزّ الدين[٣]: «إنما ضرب اللهُ الأمثالَ في القرآن تذكيرًا ووعظًا، فما اشتمل منها علىٰ تفاوتٍ في ثواب، أو علىٰ إحباطِ عمل، أو علىٰ مدحٍ أو ذمٍّ أو نحوِه، فإنّه يدلُّ علىٰ الأحكام».

وقال غيره[٤]: «ضرْبُ الأمثال في القرآن يُستفاد منه أمورٌ كثيرةٌ: التذكيرُ

---

(١) هو الزركشي في «البرهان» (١/ ٤٨٦).

(٢) انظر: «الرسالة» (ص: ٤١).

(٣) انظر: «الإمام» (ص: ١٤٣).

(٤) هو الزركشي في «البرهان» (١/ ٤٨٦، ٤٨٨).

والوعظُ، والحثُّ والزّجرُ، والاعتبارُ والتقريرُ، وتقريبُ المراد للعقل وتصويرُه بصورة المحسوس، فإنّ الأمثالَ تُصوّر المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنّها أثبتُ في الأذهان لاستعانة الذّهن فيها بالحواس، ومِنْ ثَمّ كان الغرضُ من المثَل تشبيهَ الخفيِّ بالجليّ، والغائبِ بالشاهدِ، قال تعالىٰ: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فامتنّ علينا بذلك لما تضمّنته من الفوائد».

وقال الزركشي في «البرهان»[1]: «ومن حكمته تعليمُ البيان، وهو من خصائص هذه الشريعة».

وقال الزمخشري[2]: «التمثيلُ إنما يُصار إليه لكشف المعاني، وإدناءِ المتوهَّم من الشاهد، فإنْ كان المتمثَّل له عظيمًا كان المتمثَّلُ به مثلَه، وإنْ كان حقيرًا كان المتمثَّلُ به كذلك».

وقال الأصبهاني: «لضربِ الأمثال واستحضارِ النّظائر شأنٌ ليس بالخفيّ في إبرازِ خفيّات الدقائق، ورفع الأستار عن الحقائق، تُريك المتخيَّلَ في صورة المتحقِّق، والمتوهَّمَ في معرض المتيقَّن، والغائبَ كأنّه مُشاهد، وفي ضرب الأمثال تبكيتٌ للخصم الشديد الخصومة، وقمعٌ لسَوْرة الجامح الأبيّ، فإنّه يؤثّر في القلوب ما لا يُؤثّر في وصف الشيء في نفسه، ولذلك أكْثَرَ اللهُ تعالىٰ في كِتابه وفي سائر كُتبه الأمثال».

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٤٨٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١١١).

فصلٌ [في أقسامِ أمثال القرءان]

أمثال القرآن قسمان: ظاهرٌ مصرّحٌ به، وكامنٌ لا ذكرَ للمثل فيه. **فمن أمثلة الأول** قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] الآيات، ضَرَب فيها للمنافقين مثلَيْن: مثلًا بالنّار، ومثلًا بالمطر. أخرج ابنُ أبي حاتم[١] وغيرُه عن ابن عباس قال: «هذا مثلٌ ضربه اللهُ للمنافقين، كانوا يعتزّون بالإسلام، فيناكحُهُم المسلمون ويوارثُونهم ويقاسمُونهم الفيء، فلما ماتوا سَلَبَهُم اللهُ العزَّ، كما سلب صاحبَ النّارِ ضوءَه ﴿وَتَرَكَهُمۡ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾: في عذاب، ﴿أَوۡ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]: هو المطر، ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾: ابتلاء، ﴿وَرَعۡدٌ وَبَرۡقٌ﴾: تخويف، ﴿يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٠]: يكاد مُحكمُ القرآن يدلُّ علىٰ عورات المنافقين، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾: كُلّما أصاب المنافقون في الإسلام عزًّا اطمأنوا، فإنْ أصاب الإسلامَ نكبةٌ قاموا ليرجعوا إلىٰ الكفر، كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾ [الحج: ١١]» الآية.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا...﴾ [الرعد: ١٧] الآية. أخرج ابن أبي حاتم[٢] عن ابن عباس قال: «هذا مثلٌ ضربه الله، احتملت منه القلوب علىٰ قدر يقينها وشكّها، فأمّا الزبد فيذهب جفاءً، وهو الشكّ، ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِى ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، وهو اليقين، كما يُجعل الحُليّ في النّار، فيُؤخذ خالصُه ويُترك خَبَثُه في النّار، كذلك يقبلُ الله اليقين

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (١/ ٥٠) (١٥٨) وقالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٣٦): «إسناده حسن»، ورواه أيضًا ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٣٢١) (٣٨٧).

(٢) رواه ابن جرير (١٦/ ٤١٠) (٢٠٣١١).

ويتركُ الشكّ». وأخرج[١] عن قتادة قال: «هذه ثلاثةُ أمثالٍ ضربها اللهُ في مثل واحد، فكما اضمحلَّ هذا الزبدُ فصار جفاءً لا يُنتفع به ولا تًرجىٰ بركتُه، كذلك يضمحلُّ الباطلُ عن أهله، وكما مكث هذا الماءُ في الأرض فأمرعت وربت بركتُه وأخرجت نباتَها، وكذلك الذهبُ والفضّة حين أُدخل النارَ فأذهب خبثه، كذلك يبقىٰ الحقُّ لأهله، وكما اضمحلَّ خبثُ هذا الذهب والفضة حين أُدخلا في النّار، كذلك يضمحلُّ الباطلُ عن أهله».

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ...﴾ [الأعراف: ٥٨] الآية. أخرج ابن أبي حاتم[٢] عن ابن عباس قال: «هذا مثلٌ ضربَه اللهُ للمؤمن، يقول: هو طيّبٌ وعملُه طيّبٌ، كما أنّ البلدَ الطيّبَ ثمرُها طيّبٌ، والذي خَبُثَ ضُرب مثلًا للكافر، كالبلد السّبخة المالحة، والكافرُ هو الخبيثُ وعملُه خبيثٌ»[٣].

---

(١) رواه ابن جرير (١٦/ ٤١٢) (٢٠٣١٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٠٣ – ١٥٠٤) (٨٦١٥ – ٨٦١٩)، قالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٣٨): «إسناده حسن»، ورواه أيضًا ابن جرير في «جامع البيان» (١٢/ ٤٩٧) (١٤٧٨٦).

(٣) أخرج الشيخان من حديث أبي موسىٰ الأشعري مرفوعًا: «مثل ما بعثني الله به من الهدىٰ والعلم كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضًا فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرىٰ إنما هي قيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً، فذلك مَثَلُ من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلّم، ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدىٰ الله الذي أرسلت به». متفقٌ عليه، البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢). فمثل الرسل ومايحملونه للناس من وحي كمثل الريح الطيبة تحمل المطر، فما أن ينزل هذا المطر علىٰ الأرض إلا وتستوعبه الأرض الطيبة فيكون به حياتها بعد موتها، وتلفظه الخبيثة فتهلك بذلك، وكذلك الرسل؛ يرسلهم الله تعالىٰ بالوحي فتحيا به قلوب المؤمنين، ويحقّ به العذاب علىٰ المعاندين. ولو =

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ...﴾ [البقرة: ٢٦٦] الآية. أخرج البخاري(١) عن ابن عباس قال: «ضُربت مثلًا لرجلٍ غنيٍّ يعملُ بطاعة الله، ثم بعث اللهُ له الشيطان، فعمل بالمعاصي حتىٰ أغرق أعمالَه».

وأما الكامنة فقال الماوردي: «سمعتُ أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم يقول: سمعتُ أبي يقول: سألتُ الحسين بن الفضل فقلتُ: إنّك تُخرج أمثالَ العرب والعجم من القرآن، فهل تجدُ في كتاب الله: «خيرُ الأمور أوساطُها»؟ قال: نعم، في أربعة مواضع: قوله تعالىٰ: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

قلتُ: فهل تجد في كتاب الله «من جهل شيئًا عاداه»؟ قال: نعم، في

= تأملت سورة الأعراف لوجدت ذكرَ الرسل والرسالات قد ورد مباشرة بعد ضرب هذا المثل. ونظيرُ ذلك قوله تعالىٰ في سورة الروم: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ...﴾ الآية [الروم: ٤٦]، ثم أعقب ذلك بالحديث عن الرسل والرسالات فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ الآية [الروم: ٤٧]، ثم أُعيد ذكر الرياح وما تحمله من خيرٍ فقال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا...﴾ الآية [الروم: ٤٨]. ثم بعد الإشارة إلىٰ إحياء الأرض الميتة بالماء، وإحياء القلوب الميتة بالرسالات، أُشير إلىٰ نوعٍ آخر من الإحياء ألا وهو إحياء الأجساد بعد موتها، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الروم: ٥٠].

(١) رواه البخاري (٤٥٣٨).

موضعيْن: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفۡكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

قلتُ: فهل تجد «ليس الخبر كالعيان»؟ قال: في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَ لَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قلتُ: فهل تجد «في الحركات البركات»؟ قال: في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ﴾ [النساء: ١٠٠].

قلتُ: فهل تجد «كما تدين تدان»؟ قال: في قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

قلتُ: فهل تجد فيه قولهم: «حين تقلي تدري»؟ قال: ﴿وَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ حِينَ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ مَنۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢].

قلتُ: فهل تجد فيه: «لا يُلدغ المؤمن من جُحرٍ مرتيْن»؟ قال: ﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ٦٤].

قلتُ: فهل تجد فيه: «من أعان ظالمًا سُلّط عليه»؟ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

قلتُ: فهل تجد فيه قولهم: «لا تلدُ الحيّة إلا حيّة»؟ قال: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا﴾ [نوح: ٢٧].

قلتُ: فهل تجد فيه: «للحيطان آذان»؟ قال: ﴿وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ﴾ [التوبة: ٤٧].

قلتُ: فهل تجد فيه: «الحلالُ لا يأتيك إلا قُوتًا والحرام لا يأتيك إلا جزافًا»؟ قال: ﴿إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

فائدة

عقد جعفر بن شمس الخلافة في كتاب «الآداب» بابًا في ألفاظ من القرآن جارية مجرىٰ المثل، وهذا هو النوع البديعي المسمّىٰ **بإرسال المثل**، وأورد من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [المائدة: ٩٩]، ﴿قُل لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿لِّكُلِّ نَبَإٖ مُّسۡتَقَرّٞۚ﴾ [الأنعام: ٦٧]، ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿مَا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ مِن سَبِيلٖۚ﴾ [التوبة: ٩١]، ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ [هود: ٨١]، ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [الروم: ٤١]، ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَحِيلَ بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ مَا يَشۡتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾ [فاطر: ١٤]، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ [فاطر: ٤٣]، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ﴾ [يس: ٧٨]، ﴿لِمِثۡلِ هَٰذَا فَلۡيَعۡمَلِ

ٱلْعَـٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١]، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

السابع والستون
في أقسام القرآن

أفرده ابنُ القيم بالتصنيف في مجلد سماه: «التبيان». والقصدُ بالقَسَم تحقيقُ الخبر وتوكيده، حتىٰ جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] قَسَمًا، وإنْ كان فيه إخبارٌ بشهادة؛ لأنّه لما جاء توكيدًا للخبر سُمّي قَسَمًا.

وقد قيل: ما معنىٰ القَسَم منه تعالىٰ؟ فإنّه إنْ كان لأجل المؤمن فالمؤمنُ مصدقٌ بمجرد الإخبار من غير قَسَم، وإنْ كان لأجلِ الكافر فلا يُفيده؟!. **وأجيب**: «بأنّ القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القَسَم إذا أرادات أن تؤكد أمرًا».

وأجاب أبو القاسم القُشيري بأنّ اللهَ ذكر القَسَم لكمالِ الحُجّة وتأكيدِها، وذلك أنّ الحُكْم يُفصل باثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر تعالىٰ في كتابه النوعيْن حتىٰ لا يبقىٰ لهم حُجّة، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وعن بعض الأعراب أنّه لما سمع قوله تعالىٰ: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣] صرخ وقال: «من ذا الذي أغضب الجليل حتىٰ ألجأه إلىٰ اليمين؟!»[١].

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٧/ ٤٢).

ولا يكون القسم إلا باسم مُعظّم، وقد أقسم الله تعالىٰ بنفسه في القرآن في سبعة[١] مواضع: الآية المذكورة[٢]، ﴿قُلْ إِى وَرَبِّيٓ﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

والباقي كلُّه قَسَمٌ بمخلوقاته، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ [الصافات: ١]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥]، ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ [الشمس: ١]، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحىٰ: ١]، ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]. فإن قيل: كيف أَقْسَم بالخلق، وقد ورد النّهيُ عن القَسَم بغير الله؟ قلنا: أجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنّه علىٰ حذف مُضاف، أي: وربِّ التين، وربِّ الشمس، وكذا الباقي.

الثاني: أنّ العربَ كانت تُعظّم هذه الأشياء وتُقْسِمُ بها، فنزل القرآنُ علىٰ ما يعرفون.

الثالث: أنّ الأقسامَ إنما تكونُ بما يُعظّمه المُقسم أو يجلّه، وهو فَوْقَه، واللهُ تعالىٰ ليس شيء فَوْقَه، فأَقْسَم تارةً بنفسه، وتارةً بمصنوعاته لأنها تدلُّ علىٰ بارئٍ وصانعٍ.

---

(١) قال الزركشي أيضًا في البرهان (٣/ ٤٠) أنّ الله تعالىٰ أقسم بنفسه في «سبعة» مواضع، والصّواب أنها ثمانية بِعَدّ آية النّحل وهي قوله تعالىٰ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [النحل: ٦٣]، قال ابن جرير: «يقول تعالىٰ مُقسِمًا بنفسه عزّ وجلّ لنبيه محمد ﷺ: والله يا محمد لقد أرسلنا رسلًا من قبلك...». انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٢٣٥).

(٢) أي قوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وقال ابن أبي الإصبع في «أسرار الفواتح»: «القَسَمُ بالمصنوعات يستلزم القَسَمَ بالصّانع؛ لأنّ ذكرَ المفعول يستلزمُ ذكرَ الفاعل، إذ يستحيل وجودُ مفعولٍ بغير فاعل».

وأخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن الحسن قال: «إنّ الله يُقسِمُ بما شاء من خلقه، وليس لأحدٍ أنْ يُقْسِم إلا بالله».

وقال العلماء: «أَقْسَمَ اللهُ تعالىٰ بالنّبي ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] لتعرفَ الناسُ عظمتَه عند الله ومكانتَه لديه».

[فصلٌ في أوْجُهِ القَسَم]

قال أبو القاسم القشيري: «القَسَمُ بالشيء لا يخرج عن وجهين، إما لفضيلة أو لمنفعة، فالفضيلة كقوله: ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾، والمنفعة، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١ - ٣]».

وقال غيره[2]: «أَقْسم الله تعالىٰ بثلاثة أشياء: **بذاته** كالآيات السابقة، **وبفعله**، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧]، **وبمفعوله**، نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَٱلطُّورِ ۝ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١، ٢]».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٥٥٠) (١٢٤٢١)، قالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٤٧): «إسناده صحيح».

(٢) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (٣/ ٤٢).

والقسمُ إما ظاهرٌ، كالآيات السابقة، **وإمّا مُضمرٌ**، وهو قسمان: قسمٌ دلّت عليه اللام، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقسمٌ دلَّ عليه المعنىٰ، نحو: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] تقديره «والله».

وقال أبو علي الفارسي: «الألفاظُ الجاريةُ مجرىٰ القسم ضربان، **أحدهما:** ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقَسَم، فلا تجاب بجوابه، كقوله: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [التوبة: ٩٦]، ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨]، وهذا ونحوُه يجوزُ أنْ يكونَ قَسَمًا وأنْ يكونَ حالًا؛ لخُلُوِّهِ من الجواب. **والثاني:** ما يتلقّىٰ بجواب القسم، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣]».

وقال غيره[(١)]: «أكثرُ الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإذا ذُكرت «الباء» أُتي بالفعل، كقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٢]، ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [النور: ٥٣]، ولا تجد «الباء» مع حذف الفعل، ومن ثَمَّ كان خطأ من جعل قَسَمًا ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[(٢)] [المائدة: ١١٦].

قال ابن القيم[(٣)]: «اعلم أنّه سبحانه وتعالىٰ يُقْسِمُ بأمور علىٰ أمور، وإنما يُقسم بنفسِه المقدّسةِ الموصوفةِ بصفاته، أو بآياتِه المستلزمةِ لذاتِه وصفاتِه،

---

(١) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (٣/ ٤٢).

(٢) سبق الإشارة إلىٰ ذلك في باب الوقف والابتداء.

(٣) انظر: «التبيان في أقسام القرءان» (ص: ١ - ٤).

وإقسامُه ببعض المخلوقات دليلٌ علىٰ أنّها من عظيم آياته، فالقسمُ إمّا علىٰ **جملة خبرية** - وهو الغالب - كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وإمّا علىٰ **جملة طلبية**، كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣]. وهو سبحانه وتعالىٰ يذكرُ جوابَ القَسَم تارةً - وهو الغالب - ويحذفُهُ أخرىٰ، كما يحذف جواب «لو» كثيرًا للعلم به.

والقَسَمُ لما كان يكثرُ في الكلام اختُصر، فصارَ فعلُ القَسَم يُحذف ويُكتفىٰ بـ «الباء»، ثم عُوِّض من «الباء»: «الواو» في الأسماء الظاهرة، و«التّاء» في اسم الله تعالىٰ، كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]».

قال: «ثُم هو سبحانه وتعالىٰ يُقسمُ علىٰ أصول الإيمان التي تجبُ علىٰ الخلق معرفتُها: تارةً يُقسم علىٰ التوحيد، وتارةً يُقسم علىٰ أنّ القرآنَ حقٌّ، وتارةً علىٰ أنّ الرسولَ حقٌّ، وتارةً علىٰ الجزاء والوعد والوعيد، وتارةً يُقسم علىٰ حال الإنسان:

فالأول كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١ - ٤].

والثاني كقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧].

والثالث كقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢] الآيات.

والرابع كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ...﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ١-٦]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ...﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ [المرسلات: ١-٧].

والخامس كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ١-٤] الآيات، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ١-٦]، ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ١-٤] الآيات، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ١-٤]».

قال(١): «وأكثرُ ما يُحذف الجوابُ إذا كان في نفس المقسمِ به دلالةٌ علىٰ المقسم عليه، فإنّ المقصودَ يحصلُ بذكره، فيكون حذفُ المقسم عليه أبلغَ وأَوْجزَ، كقوله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، فإنّه في القَسَم به من تعظيمِ القرآن، ووصفِه بأنّه ذو الذكرِ المتضمّن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه، والشرِف والقدرِ، ما يدلُّ علىٰ المقسم عليه، وهو كوْنُهُ حقًا من عند الله، غيرَ مُفترىً كما يقول الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إنّ تقدير الجواب: «إنّ القرآنَ لحقٌّ»، وهذا مُطرّدٌ في كلِّ ما شَابَه ذلك، كقوله: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، وقوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، فإنّه يتضمّن إثباتَ المعاد، وقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ...﴾ [الفجر: ١-٤] الآيات، فإنها أزمانٌ تتضمّنُ أفعالًا مُعظّمَةً من المناسك وشعائر الحجّ، التي هي عبوديةٌ مَحْضَةٌ لله تعالىٰ، وذُلٌّ وخضوعٌ لعظمته، وفي ذلك تعظيمُ ما جاء به مُحمّد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام».

---

(١) انظر: «التبيان في أقسام القرءان» (ص: ١٠).

قال[١]: «ومن لطائف القَسَم قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحىٰ: ١، ٢] الآيات، أقْسَمَ تعالىٰ علىٰ إنعامِه علىٰ رسوله وإكرامِه له، وذلك مُتضمّنٌ لتصديقِه له، فهو قَسَمٌ علىٰ النّبوة والمعاد، وأقْسَمَ بآيتيْن عظيمتيْن من آياته. فتأمّل مُطابقة هذا القَسَم - وهو نورُ الضّحىٰ الذي يُوافي بعد ظلام الليل - للمُقسَمِ عليه؛ وهو نُور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه، حتىٰ قال أعداؤه: «ودّع محمدًا ربُّه»[٢]. فأقْسَمَ بضوْء النّهار بعد ظُلمة اللّيل علىٰ ضوْءِ الوحي ونورِه بعد ظُلمةِ احتباسه واحتجابه».

---

(١) انظر: «التبيان في أقسام القرءان» (ص: ٧٢).

(٢) رواه مسلم (١٧٩٧).

الثامن والستون
في جدل القرآن

أفرده بالتصنيف نجم الدين الطّوفي.

قال العلماء: «قد اشتمل القرآن العظيم علىٰ جميع أنواع البراهين والأدلّة، وما من برهانٍ ودلالةٍ وتقسيمٍ وتحذيرٍ يُبنىٰ من كلّيات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتابُ الله قد نطق به، لكن أورده علىٰ عادة العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين: **أحدهما** بسبب ماقاله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]، **والثاني**: أنّ المائلَ إلىٰ طريق المحاجّة هو العاجز عن إقامة الحجّة بالجليل من الكلام، فإنّ من استطاع أنْ يُفهِم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحطّ إلىٰ الأغمض الذي لايعرفه إلا الأقلّون، فأخرج تعالىٰ مخاطباتِه في مُحاجّة خلقه في أجلىٰ صورة؛ لتفهم العامّةُ من جليلها ما يُقنعهم وتلزمهم الحجة».

وقال غيره[(١)]: «استدلّ سبحانه وتعالىٰ علىٰ المعاد الجسماني بضروب:

أحدها: قياس الإعادة علىٰ الابتداء، كما قال تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ﴾ [ق: ١٥].

---

(١) هو الزركشي. انظر «البرهان» (٢/ ٢٥ – ٢٦).

ثانيها: قياس الإعادة علىٰ خلق السموات والأرض بطريق الأولىٰ، قال تعالىٰ: ﴿أَوَ لَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ﴾ [يس: ٨١] الآية.

ثالثها: قياس الإعادة علىٰ إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات(١).

رابعها: قياس الإعادة علىٰ إخراج النّار من الشجر الأخضر، وقد روىٰ الحاكم(٢) وغيره أنّ أُبيّ بن خلف جاء بعظمٍ ففتَّه، فقال: «أيُحيي اللهُ هذا بعد ما بلي ورمّ!»، فأنزل الله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، فاستدلّ سبحانه بردّ النشأة الأخرىٰ إلىٰ الأولىٰ، والجمعُ بينهما بعلّة الحدوث، ثمّ زاد في الحِجاج بقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]، وهذه في غاية البيان في ردّ الشيء إلىٰ نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما.

خامسها: في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨، ٣٩] الآيتين، وتقريرهما أنّ اختلاف المختلفين في الحقّ لا يُوجب انقلاب الحقّ في نفسه، ولما كان لا سبيلَ لنا في حياتنا إلىٰ الوقوف وقوفًا يُوجب الائتلاف ويرفعُ عنّا الاختلاف، صحّ ضرورةً أنّ لنا حياةً أخرىٰ غيرَ هذه الحياة، فيها يرتفعُ الخلافُ والعناد، وهذه هي الحالة التي وعد اللهُ بالمصير إليها،

---

(١) كما في قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ [فصلت: ٣٩].

(٢) أخرجه الحاكم (٣٦٠٦) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وكذلك رواه ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٠٢) (١٨١٢٠)، إلا إنّه قد جاء فيهما أنّ الفاعل هو العاص بن وائل، وأمّا ذكر أُبي بن خلف فقد ورد عند ابن جرير (٢٠/ ٥٥٤) وابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٠٣) (١٨١٢٤).

فقال: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ﴾ [الأعراف: ٤٣]. **ومن ذلك: الاستدلال علىٰ أنّ صانع العالم واحد**، بدلالة التمانع المشار إليها في قوله: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنّه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهما علىٰ نظام، ولا يتّسقُ علىٰ أحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما، وذلك لأنّه لو أراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر إماتته، فإمّا أنْ تنفذَ إرادتُهما، فيتناقض لاستحالة تجزّيء الفعل إنْ فُرض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدّين إنْ فُرض الاختلاف، وإمّا ألا تنفذ إرادتهما فيؤدي إلىٰ عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلىٰ عجزه، والإلهُ لايكونُ عاجزًا».

فصلٌ [في أنواعٍ مُصطلحٍ عليها في الجدل]

من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدل:

السَّبْر والتَّقسيم

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] الآيتين، فإنّ الكفّارَ لماحرّموا ذكورَ الأنعام تارة وإناثَها أخرىٰ، ردّ تعالىٰ ذلك عليهم بطريق السّبر والتقسيم فقال: إنّ الخلقَ لله، خلَق من كلِّ زوجٍ ممّا ذكر ذكرًا وأُنثىٰ، فمم جاء تحريمُ ما ذكرتم؟ أي: ما علّتُه؟ لا يخلو إمّا أنْ يكونَ من جهة الذكورة أو الأنوثة، أو اشتمال الرحم الشامل لهما، أولا يُدرىٰ له علّة، وهو التعبُّدي، بأنْ أُخذ ذلك عن الله تعالىٰ، والأخذُ عن الله تعالىٰ إمّا بوحيٍ وإرسالِ رسولٍ، أو سماعِ كلامِه ومُشاهدةِ تلقّي ذلك عنه، وهو معنىٰ

قوله: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فهذه وجوهُ التحريم؛ لاتخرج عن واحدٍ منها، والأول يلزم عليه أنْ يكونَ جميعُ الذكور حرامًا، والثاني يلزم عليه أنْ يكونَ جميعُ الإناث حرامًا، والثالث يلزم عليه تحريمُ الصنفيْن معًا، فبطل ما فعلوه من تحريم بعضٍ في حالةٍ وبعضٍ في حالةٍ؛ لأنّ العلّةَ علىٰ ما ذُكر تقتضي إطلاقَ التحريم، والأخذُ عن الله بلا واسطة باطلٌ ولم يدّعوه، وبواسطةِ رسولٍ كذلك؛ لأنّه لم يأت إليهم رسولٌ قبل النّبي ﷺ، وإذا بطل جميع ذلك ثبت المدّعَىٰ، وهو أنّ ما قالوه افتراءٌ علىٰ الله.

القول بالمُوجب

قال ابن أبي الإصبع[(١)]: «وحقيقته ردُّ كلام الخصم من فحوىٰ كلامه».

وقال غيره: «هو قسمان، **أحدهما** أنْ تقعَ صفةٌ في كلام الغير كنايةً عن شيء أُثبت له حكم؛ فيثبتها لغير ذلك الشيء، كقوله تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ﴾ [المنافقون: ٨] الآية، فـ«الأعزّ» وقعت في كلام المنافقين كنايةً عن فريقهم، و«الأذلّ» عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراجَ المؤمنين من المدينة، فأثبت اللهُ في الردّ عليهم صفةَ العزّة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله ﷺ والمؤمنون، وكأنّه قيل: صحيحٌ ذلك، ليُخرجنّ الأعزُّ منها الأذلَّ، لكن هم الأذلُّ المُخرَج، واللهُ ورسولُه الأعزُّ المُخرِج. **والثاني**: حملُ لفظٍ وقع في كلام الغير علىٰ خلاف مُرادِه مما يحتمله بذكر مُتعلّقه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٞۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ﴾ [التوبة: ٦١]».

---

(١) انظر: «تحرير التحبير» (١/ ٥٩٩).

التّسليم

وهو أن يُفرض المحال: إمّا منفيًا، أو مشروطًا بحرف الامتناع، لكوْن المذكور مُمتنعُ الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثم يُسلَّمُ وقوعُ ذلك تسليمًاجدليًا، ويدلُّ علىٰ عدم فائدة ذلك علىٰ تقدير وقوعه، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، المعنىٰ: ليس مع الله من إله، ولو سُلِّم أنّ معه سبحانه وتعالىٰ إلهًا لزِم من ذلك التسليمِ ذهابُ كلِّ إلهٍ من الاثنين بما خلق، وعلوِّ بعضهم علىٰ بعض، فلا يتمُّ في العالم أمرٌ ولا ينفذُ حكمٌ ولا تنتظم أحوالُه، والواقع خلاف ذلك، ففرْضُ إلهيْن فصاعدًا مُحالٌ لما يلزم منه المحال.

الإسجال

وهو الإتيان بألفاظ تسجّل علىٰ المخاطب وقوع ما خوطب به، نحو: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨]، فإنّ في ذلك إسجالًا بالإيتاء والإدخال، حيث وُصفا بالوعد من الله الذي لا يُخلف وعده.

الانتقال

وهو أنْ ينتقلَ المستدلُّ إلىٰ استدلالٍ غير الذي كان آخذًا فيه، لكوْن الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأول(١)، كما جاء في مناظرة الخليلِ الجبّارَ

(١) أو لإصرار الخصم علىٰ المعاندة والمكابرة، ويظهر ذلك في مناظرة موسىٰ عليه السلام لفرعون في سورة الشعراء، انظر كيف انتقل عليه السلام من الإشارة إلىٰ الآيات الكونية في قوله: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٤ - ٢٨] إلىٰ استخدام المعجزة الخارقة للعادة في قوله: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٣٠ - ٣٤]؛ ليقيم عليهم بذلك كلَّ برهان فلا =

لما قال له: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ فقال الجبّارُ: ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾، ثمّ دعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه، ومن لا يجبُ عليه فقتله، فعلم الخليل أنّه لم يفهم معنىٰ الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل عليه السلام إلىٰ استدلالٍ لا يجدُ الجبّار له وجهًا يتخلّص به منه، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فانقطع الجبّار وبُهت، ولم يمكنه أنْ يقولَ أنا الآتي بها من المشرق.

المُناقضة

وهي تعليقُ أمرٍ علىٰ مستحيل إشارةً إلىٰ استحالة وقوعه، كقوله: ﴿وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾ [الأعراف: ٤٠].

مُجاراة الخصم ليعثُرَ

بأنْ يسلِّم بعض مقدماته حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتُونَا بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ۝١٠ قَالَتۡ لَهُمۡ رُسُلُهُمۡ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ الآية [إبراهيم: ١٠، ١١]، فقولهم: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ فيها اعترافُ الرسل بكوْنهم مقصورين علىٰ البشرية، فكأنّهم سلّموا انتفاءَ الرسالة عنهم، وليس مُرادًا، بل هو من مجاراة الخصم ليعثر، فكأنهم قالوا ما ادّعيتم من كوْننا بشرًا حقٌّ لا ننكره، ولكن هذا لا يُنافي أنْ يمنَّ اللهُ تعالىٰ علينا بالرسالة.

= تبقىٰ لهم علىٰ الله حجة، إلا أنّهم أصرّوا علىٰ الجحود عنادًا واستكبارًا، قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ﴾ [النمل: ١٤].

التاسع والستون
فيما وقع في القرآن من الأسماء والكُنى والألقاب

[١- أسماء الأنبياء والمرسلين]

في القرآن من أسماء الأنبياء والمرسلين خمسٌ وعشرون، هم مشاهيرهم:

آدم أبو البشر

أخرج ابن أبي حاتم[١] عن ابن عباس قال: «إنما سُمّي آدم لأنّه خُلق من أديم الأرض». وقال النووي في «تهذيبه»[٢]: «اشتُهر في كتب التواريخ أنّه عاش ألف سنة».

نوح[٣]

---

(١) رواه ابن أبي حاتم (١/ ٨٥) (٣٧٠) وقالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٦٣): «إسناده صحيح».

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٩٥).

(٣) أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي سعيد رضي الله عنه - حديث الشفاعة الطويل - وفيه: «فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، إنك أنت أول الرسل إلىٰ أهل الأرض...». رواه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (٣١١). قال ابن حجر: «وقد استشكلت هذه الأولية بأن آدم نبي مرسل، وكذا شيث وإدريس، وهم قبل نوح، وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث جابر: «أعطيت خمسًا» في كتاب التيمم، وفيه: «وكان النبي يبعث إلىٰ قومه خاصة...» الحديث، ومحصّل الأجوبة عن الإشكال المذكور أن الأولية مقيدة بقوله «أهل الأرض»؛ لأن آدم ومن ذُكر معه لم يُرسَلوا إلىٰ أهل الأرض. ويشكل عليه حديث جابر، ويُجاب بأن بعثته إلىٰ أهل الأرض باعتبار الواقع؛ لصدق أنهم قومه، بخلاف عموم بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، لقومه ولغير قومه. أو أن الأولية مقيدة بكونه أُهلك قومه. أو أن الثلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلًا، وإلىٰ هذا جنح بن بطال في حق آدم، وتعقّبه عياض بما صحّحه بن حبان من حديث أبي ذر، فإنه
=

قال الجواليقي: «أعجميٌ معرّب». زاد الكرماني: «ومعناه بالسُريانية «الساكن»، وفي نسخة: الشاكر.

وقال الحاكم في «المستدرك»[(١)]: «إنما سُمّي نوحًا لكثرة بكائه علىٰ نفسه، واسمه عبد الغفار». قال: «وأكثر الصحابة علىٰ أنّه قبل إدريس». وفي «المستدرك»[(٢)] عن ابن عباس قال: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون». وفي «التهذيب»[(٣)] للنووي: «أنّه أطول الأنبياء عمرًا».

إدريس[(٤)]

قيل: «عربيٌّ مشتقٌّ من الدراسة لكثرة درسه الصحف». وفي المستدرك[(٥)]

= كالصريح في أنه كان مرسلًا، وفيه التصريح بإنزال الصحف علىٰ شيث، وهو من علامات الإرسال. وأما إدريس؛ فذهبت طائفة إلىٰ أنه كان في بني إسرائيل. ومن الأجوبة أن رسالة آدم كانت إلىٰ بنيه - وهم موحدون - ليعلمهم شريعته، ونوح كانت رسالته إلىٰ قوم كفار يدعوهم إلىٰ التوحيد». انتهىٰ. انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٣٤).

(١) انظر: «المستدرك» (٢/ ٥٩٥).

(٢) رواه الحاكم (٤٠٠٩) عن ابن عباس موقوفًا، وصحّحه علىٰ شرط البخاري ووافقه الذهبي. وعن أبي أمامة مرفوعًا أن رجلًا قال: يا رسول الله أنبيٌّ كان آدم؟ قال: «نعم، مكلّم»، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: «عشرة قرون». أخرجه ابن حبان (٦١٩٠) والطبراني في «الأوسط» (٤٠٣) وصحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٣٥٨) (٢٦٦٨).

(٣) لم يجزم النووي بهذا، وإنما قال: «وقيل: إنه أطول...». انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٣٤).

(٤) ذكر البخاري معلقًا في مقدمة «باب ذكر إدريس عليه السلام» أنه جدّ نوح عليه السلام فقال: «وهو جدّ أبي نوح، ويقال جدّ نوح عليه السلام»، وعلّق عليه ابن حجر فقال: «الأول أولىٰ من الثاني، ولعلّ الثاني أطلق مجازًا؛ لأن جدّ الأب جدّ». انتهىٰ. انظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٧٥).

(٥) أخرجه الحاكم (٤٠١٣) وسكت عنه الذهبي، وأخرجه ابن جرير (٢٠/ ٢٦٠)، وعزاه السيوطي في الدر (٦/ ٦٠١) لابن أبي حاتم وغيره، وقال ابن حجر «وعند ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: «كانت =

عن ابن عباس قال: «كان فيما بين نوح وإدريس ألف سنة».

إبراهيم

قال الجواليقي: «هو اسمٌ قديمٌ ليس بعربيّ، وقد تكلّمت به العرَّب علىٰ وجوه، أشهرها: إبراهيم، وقالوا: إبراهام، وقُرئ به في السبع، وإبراهِم بحذف الياء، وإبرَهَم». وهو اسم سُرياني معناه: أبٌ رحيم، وقيل: مشتق من البرهمة، وهي شدّة النّظر. حكاه الكرماني في «عجائبه»[(١)]. وهو ابنُ آزر.

وفي المستدرك[(٢)] عن أبي هريرة قال: «اختتن إبراهيم بعد عشرين ومائة سنة ومات ابن مائتي سنة».

إسماعيل

قال الجواليقي: «ويُقال بالنّون آخره». وقال النووي[(٣)] وغيره: «هو أكبرُ ولد إبراهيم».

= الجاهلية الأولىٰ ألف سنة فيما بين نوح وإدريس». إسناده قوي». انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٢٠).

(١) انظر «الغرائب» (١/ ١٧٣).

(٢) رواه الحاكم (٤٠٢٢) وصحّحه الذهبي، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٥٠) وصحّحه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» باب «الختان للكبير» (٩٥١). وروىٰ الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا قال: قال رسول الله ﷺ: «اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم». البخاري (٦٢٩٨) ومسلم (٢٣٧٠) وهو مُقدّم علىٰ ما ذكره الحاكم، قال الألباني: «الطرق الصحيحة المرفوعة إلىٰ النبي ﷺ أنّ إبراهيم اختتن وهو ابن ثمانين تدلُّ علىٰ بُطلان الرواية التي نحن في صدد الكلام عليها، فالصواب فيها الوقف، ولا داعي إلىٰ التوفيق بينها وبين الحديث الصحيح كما فعل بعضهم». انظر: «السلسلة الضعيفة» (٥/ ١٣١) (٢١١٢).

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٢٠). وفي صحيح البخاري (٣٣٦٤) الحديث الطويل في قصة إسماعيل وأمه وزمزم.

إسحاق

ولد بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة، وعاش مائة وثمانين سنة[١]. وذكر أبو علي بن مسكويه في كتاب «نديم الفريد» أنّ معنىٰ إسحاق بالعبرانية: الضحاك.

يعقوب[٢]

عاش مائة وسبعًا وأربعين سنة.

يوسف

في صحيح ابن حبان[٣] من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «الكريمُ ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم». وفي الصحيح[٤]: «أنّه أعطي شطر الحسن».

وفي يوسف ست لغات: بتثليث السين مع الياء والهمزة وبتركه، والصّواب أنّه أعجميٌّ لا اشتقاق له.

لوط

في المستدرك[٥] عن ابن عباس قال: «لوط ابن أخي إبراهيم».

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١١٦).

(٢) قال النووي: «اعلم أن يعقوب هو إسرائيل المتكرر في القرآن، وهو أبو الأنبياء من بنىٰ إسرائيل وجدّهم». انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٦٥).

(٣) رواه البخاري (٣٣٩٠) وابن حبان (٥٧٧٦).

(٤) رواه مسلم (١٦٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حديث الإسراء والمعراج الطويل.

(٥) رواه الحاكم وصحّحه (٤٠٥٢) ووافقه الذهبي.

هود

قال ابن مسعود: «كان رجلًا جلدًا». أخرجه في المستدرك[(١)].

صالح

قال الثعلبي ونقله عن النووي في «تهذيبه»[(٢)]: «بعثه الله إلىٰ قومه وهو شاب، وكانوا عربًا منازلهم بين الحجاز والشام، فأقام فيهم عشرين سنة، ومات بمكة وهو ابن ثمان وخمسين سنة».

وقال ابن حجر[(٣)] وغيره: «القرءان يدلّ علىٰ أنّ «ثمود» كانوا بعد «عاد»، كما كان عاد بعد قوم نوح».

شُعيب

رأيت بخط النووي في «تهذيبه»[(٤)]: «كان يُقال له خطيب الأنبياء، وبعث رسولًا إلىٰ أمتين: مدين وأصحاب الأيكة، وكان كثير الصلاة، وعمي في آخر عمره». واختار جماعة أنّ مدين وأصحاب الأيكة أمّة واحدة. قال ابن كثير[(٥)]: «ويدلّ لذلك أنّ كُلًّا منهما وُعظ بوفاء المكيال والميزان، فدلّ علىٰ أنهما واحد». واحتج الأُوَل بما أخرجه[(٦)] عن السدّي وعكرمة قالا: «ما بعث الله نبيًّا

---

(١) رواه الحاكم وصحّحه (٤٠٦٠) ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٤٨) و«الكشف والبيان» (٤/ ٢٥٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٨١).

(٤) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٤٦).

(٥) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ١٥٩) وقد اختاره فقال: «والصحيح أنهم أمة واحدة».

(٦) انظر: السابق، وضعّفه ابن كثير بإسحاق بن بشر الكاهليّ.

مرتين إلا شعيبًا، مرة إلىٰ مدين فأخذهم الله بالصيحة، ومرة إلىٰ أصحاب الأيكة فأخذهم الله بعذاب يوم الظُلّة». قال[١]: «ومنهم من زعم أنّه بعث إلىٰ ثلاث أمم، والثالثة أصحاب الرس».

موسى[٢]

هو ابن عمران بن يَصْهَر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب عليهما السلام، لاخلاف في نسبه، وهو اسم سرياني. وفي الصحيح[٣] وصْفُه أنّه آدمٌ طُوالٌ جعدٌ، كأنّه من رجال شنوءة. قال الثعلبي: «عاش مائة وعشرين سنة»[٤].

هارون

أخوه شقيقه، وقيل: لأمّه فقط، وقيل: لأبيه فقط. حكاهما الكرماني في «عجائبه»[٥]. كان أطول منه، فصيحًا جدًا، مات قبل موسىٰ، وكان ولد قبله بسنة. وذكر ابن مسكويه أنّ معنىٰ هارون بالعبرانية: «المحبّب».

داود

في الترمذي[٦]: «أنّه كان أعبد البشر». قال النووي[٧]: «قال أهل التاريخ:

---

(١) أي: ابن كثير. انظر السابق.

(٢) قال النووي: «هو نبي الله ورسوله وصفيّه وكليمه، والأحاديث الصحيحة في فضله كثيرة مشهورة». انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١١٨).

(٣) رواه البخاري (٣٣٩٦) ومسلم (١٦٥).

(٤) وقاله النووي. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٢٠).

(٥) انظر: «الغرائب» (٢/ ٧٢٨).

(٦) رواه الترمذي (٣٤٩٠)، وقال الألباني: «ضعيفٌ - إلا قوله في داود: «كان أعبد البشر» فهو عند مسلم». انظر: «صحيح وضعيف سنن الترمذي» (٣٤٩٠)، وهو عند مسلم (١١٥٩) بلفظ «أعبد الناس».

(٧) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٨١). وقال ابن كثير: «جمع له الله تعالىٰ بين النبوة والملك =

عاش مائة سنة مدة ملكه منها أربعون سنة، وكان له اثنا عشر ابنًا».

سليمان ولده

قال كعب: «كان أبيضَ جسيمًا وسيمًا وضيئًا جميلًا خاشعًا متواضعًا، وكان أبوه يُشاوره في كثيرٍ من أمورِه مع صِغرِ سِنّه؛ لوفورِ عقله وعلمه».

وقال أهل التاريخ(١): «مَلَكَ وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وابتدأ بناء بيت المقدس بعد ملكه بأربع سنين، ومات وله ثلاث وخمسون سنة».

وأخرج ابن جرير(٢) عن ابن عباس قال: «مَلَكَ الأرض مؤمنان: سليمان وذو القرنين، وكافران: نمروذ وبختنصر».

أيّوب

قال ابن إسحاق: «الصحيح أنّه كان من بني إسرائيل».

وحكىٰ ابن عساكر(٣) أنّ أمَّه بنتُ لوط، وأنّ أباه ممن آمن بإبراهيم. وعلىٰ هذا فكان قبل موسىٰ.

= المتمكن، والجنود ذوي العدد والعُدد، وأعطاه ومنحه من الصوت العظيم، الذي كان إذا سبح به تسبح معه الجبال الراسيات. وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ سمع صوت أبي موسىٰ الأشعري يقرأ من الليل، فاستمع لقراءته، ثم قال «لقد أُوتي هذا مزمارًا من مزامير آل داود». رواه البخاري (٥٠٤٨) ومسلم (٧٩٣). انظر: «تفسير ابن كثير» [سورة سبأ - الآية: ١٠] (٦/ ٤٣٩).

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٥/ ٤٣٣) (٥٨٧٤)، إلا إنه عنده عن مجاهد، وقد نسبه النوويُّ لابن عباس في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٣٤).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق» (١٠/ ٥٨) (٨٤٨).

وقال ابن جرير[١]: «كان بعد شُعيب». وقال ابن أبي خيثمة: «كان بعد سليمان، ابتُلي وهو ابن سبعين، وكانت مدة بلائه سبع سنين، وقيل ثلاث عشرة، وقيل ثلاث سنين»[٢].

ذو الكفل

في العجائب[٣] للكرماني: «قيل: هو نبيٌّ اسمه ذو الكفل، وقيل: كان رجلًا صالحًا[٤] تكفّل بأمور فوفّىٰ بها، وقيل: هو زكريا من قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]». انتهىٰ.

يونس

هو ابن متّىٰ. ووقع في تفسير عبد الرزّاق أنّه اسم أمّه. قال ابن حجر[٥]: «وهو مردودٌ بما في حديث ابن عباس في الصحيح[٦]: «ونسبه إلىٰ أبيه»، ولم أقف في شيء من الأخبار علىٰ اتصال نسبه، وقد قيل: إنه كان في زمن ملوك الطوائف من الفرس».

---

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٣٢٥) وعبارته: «وذُكر أنّ أيوب... وأنّ الله عز وجل بعث بعده شعيب...»، فليُراجع.

(٢) ذكره ابن الجوزي في «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (١/ ٣٨٥).

(٣) انظر: «غرائب التفسير» (٢/ ٧٤٥).

(٤) قال ابن كثير: «وأما ذو الكفل فالظاهر من السياق أنه ما قُرن مع الأنبياء إلا وهو نبي، وقال آخرون: «إنما كان رجلًا صالحًا، وكان ملكًا عادلًا، وحكمًا مُقسطًا»، وتوقّف ابن جرير في ذلك، فالله أعلم». انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٣٦٣).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤٥١).

(٦) رواه البخاري (٣٤١٣) ومسلم (٢٣٧٧).

وروىٰ ابن أبي حاتم[١] عن أبي مالك: «أنّه لبث في بطن الحوت أربعين يومًا». وعن جعفر الصادق: «سبعة أيام»، وعن قتادة: «ثلاثة»[٢].

وفي يونس لغات: تثليث النون مع الواو والهمزة، والقراءة المشهورة بضم النّون مع الياء.

إلياس

قال ابن اسحاق في المبتدأ: «هو إلياس بن ياسين بن فنحاص بن العيزار بن هارون أخي موسىٰ بن عمران»[٣]. وعن ابن مسعود[٤] أنّ «إلياس هو إدريس».

و«إلياس» بهمزة قطع اسم عبراني، وقد زيد في آخره ياء ونون في قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، كما قالوا في إدريس: «إدراسين»،

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢١/ ١١١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٤٥٢) وعزاه ابن حجر لابن أبي حاتم بنصّه.

(٣) رواه ابن جرير، انظر «جامع البيان» (٢١/ ٩٥).

(٤) رواه ابن جرير في «جامع البيان» (١١/ ٥٠٩) (١٣٥١٥)، وذكره البخاري مُعلّقًا فقال: «يُذكر عن ابن مسعود وابن عباس أنّ إلياس هو إدريس»، وقال ابن حجر: «أما قول ابن مسعود فوصله عبدُ بن حُميد وبن أبي حاتم بإسنادٍ حسنٍ عنه، قال: «إلياس هو إدريس، ويعقوب هو إسرائيل، وأما قول بن عباس فوصله جُويبير في تفسيره عن الضحّاك عنه وإسناده ضعيف، ولهذا لم يجزم به البخاري». انظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٧٣)، «وكذا لم يجزم البخاري بحديث ابن مسعود، حيث أن عَبِيدة بن ربيعة لم يُوثّقه أحد غير العجلي وابن حبان، وقال ابن حجر نفسه في التقريب: مقبول». انظر: «تفسير ابن كثير - ط. قرطبة» (١٢/ ٥٤).

ومن قرأ[١] «آل يس» فقيل: المراد آل محمد.

اليسع

قال ابن جرير: العامة تقرؤه بلام واحدة مخففة، وقرأ[٢] بعضهم «وَالْلَّيْسَعَ» [الأنعام: ٨٧] بلامين وبالتشديد، وهو عجمي، وقيل عربي منقول من الفعل من: وسِع يسَع.

زكريا

كان من ذرية سليمان بن داود، وقُتل بعد قتل ولده، وكان له يوم بُشّر بولده اثنتان وتسعون سنة، وقيل: تسع وتسعون، وقيل: مائة وعشرون. وزكريا اسم أعجمي.

وفيه خمس لغات: أشهرها المد، والثانية القصر، وقُرِئ[٣] بهما.

يحيى ولده

أول من سُمي يحيىٰ بنصّ القرآن[٤]، ولد قبل عيسىٰ بستة أشهر، ونُبئ

---

(١) قرأ نافع وابن عامر ويعقوب: «آلِ يَاسِينَ» بفتح الهمزة ومد وقطع اللام من الياء وحدها مثل آل يعقوب، وقرأ الباقون بكسر الهمزة وإسكان اللام بعدها ووصلها بالياء كلمة واحدة في الحالين. انظر «النشر» (٢/ ٣٦٠). وقال ابن جرير: «ونظير تسمية إلياس بإل ياسين: ﴿وَشَجَرَةَ تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: ١٣٠]، وفي موضع آخر: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، وهو موضع واحد سُمّي بذلك». انظر «جامع البيان» (٢١/ ١٠٤).

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بتشديد اللام وإسكان الياء، وقرأ الباقون بإسكان اللام مخففة وفتح الياء فيهما. انظر «النشر» (٢/ ٢٦٠).

(٣) اختلفوا في: «زكريا» فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالقصر من غير همزة في جميع القرآن، وقرأ الباقون بالمد والهمز. انظر «النشر» (٢/ ٢٣٩).

(٤) قال تعالىٰ: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٧].

صغيرًا، وقُتل ظلمًا، وسلّط الله علىٰ قاتليه بختنصر وجيوشه. ويحيىٰ اسم عجمي، وقيل عربي. قال الواحدي: «وعلىٰ القولين لا ينصرف».

قال الكرماني[1]: «وعلىٰ الثاني إنما سمي به لأنّه أحياه الله بالإيمان، وقيل: لأنّه حَيّ به رحمَ أمِّه، وقيل: لأنّه استُشهد، والشهداء أحياء، وقيل: معناه «يموت»، كالمفازة للمهلكة، والسليم للّديغ».

عيسى بن مريم بنت عمران

وعيسىٰ اسم عبراني أو سرياني. خلقه الله تعالىٰ بلا أب، رُفع وله ثلاث وثلاثون سنة، وفي أحاديث[2] أنّه ينزل ويقتل الدجال، ويحجُّ، ويمكث في الأرض سبع سنين. وفي الصحيح[3]: «أنه ربعة أحمر، كأنما خرج من ديماس». يعني حمامًا.

مُحمّد ﷺ

سُمّيٰ بأسماء كثيرة، منها: محمد وأحمد.

فوائد

١- أخرج ابن أبي حاتم[4] عن ابن عباس قال: «لم يكن من الأنبياء من له

(١) انظر «الغرائب والعجائب» (١/ ٢٥٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣٤٤٨) ومسلم (١٥٥، ٢٩٣٧).

(٣) رواه البخاري (٣٤٣٧) ومسلم (١٦٨).

(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٦٥١) (٣٥١٩).

اسمان إلا عيسىٰ ومحمد ﷺ».

٢- أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة قال: «خمسة سُمّوا قبل أنْ يكونوا: محمد: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ويحيىٰ: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، وعيسىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، وإسحاق ويعقوب: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]».

قال الراغب[(١)]: «وخُصّ لفظ «أحمد» فيما بَشّر به عيسىٰ، تنبيهًا علىٰ أنّه أحمدَ منه ومن الذين قبله».

[٢- أسماء الملائكة]

وفيه من أسماء الملائكة:

جبريل، وفيه لغات [منها]: «جِبْرِيل» بكسر الجيم والراء بلا همز، و«جَبْرِيل» بفتح الجيم وكسر الراء بلا همز، و«جبرئيل» بهمزة وياء بلا ألف، وقُرئ[(٢)] بها.

وميكائيل، وقُرئ[(٣)] «ميكائل»، و«ميكال».

---

(١) انظر «المفردات» (ص: ٢٥٦).

(٢) قرأ بالثاني ابن كثير، وبالثالث حمزة والكسائي وخلف، واختلف عن أبي بكر، وقرأ الباقون بالأول. انظر «النشر» (٢/ ٢١٩).

(٣) قرأ بالثاني نافع وأبو جعفر، وبالثالث أبو عمرو ويعقوب وحفص واختلف عن قنبل، وقرأ الباقون بالأول. انظر «النشر» (٢/ ٢١٩).

وأخرج ابنُ جرير[١] عن ابن عباس قال: «جبريل» عبد الله، و«ميكاييل» عبيد الله، وكل اسم فيه «إيل» فهو مُعبّد لله». وأخرج[٢] عن عبد الله بن الحارث قال: «إيل: الله بالعبرانية». وأخرج ابن أبي حاتم[٣] عن عبد العزيز بن عمير قال: «اسم جبريل في الملائكة خادم الله».

هاروت وماروت: أخرج ابن أبي حاتم[٤] عن علي قال: «هاروت وماروت ملكان من ملائكة السماء».

والرعد: ففي الترمذي[٥] من حديث ابن عباس: أنّ اليهودَ قالوا للنّبي ﷺ: أخبرنا عن الرعد فقال: «ملكٌ من الملائكة موكّل بالسحاب».

ومالك: خازن النار[٦].

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢/ ٣٩٠) (١٦٢١) وضعّفه محققو «ط. ج» (٥/ ١٩٨٧).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٢/ ٣٩٠) (١٦٢٣)، وضعّفه محققو «ط. ج» (٥/ ١٩٨٧)، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق آخر عنه، وقالوا في «ط. ج»: «إسناده حسن».

(٣) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١٨٣) (٩٦٨)، قالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٨٨): «رجاله ثقات».

(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ١٨٨) (١٠٠١). قالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٨٨): «رجال إسناده مُحتجٌّ بهم عدا إبراهيم بن موسىٰ الجرجاني، فقد قال ابن عديّ في الكامل: «له حديث منكر»، وهذا الأثر موافق للآية؛ أنهما ملكان».

(٥) رواه الترمذي (٣١١٧) وقال: «حديث حسن غريب»، وحسّنه الألباني «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٤٩١) (١٨٧٢)، إلا أنّ الشيخ شعيب الأرنؤوط قال: «الحديث حسن دون قصة الرعد، فهي منكرة...». انظر: «سنن الترمذي» ت الأرنؤوط (٥/ ٣٤٩) (٣٣٨٠).

(٦) قال تعالىٰ: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

٣- أسماء الصحابة

وفيه من أسماء الصحابة **زيد بن حارثة**[١].

٤- أسماء المتقدّمين من غير الأنبياء والرسل

وفيه من أسمائهم عمران[٢] **أبو مريم** -وقيل: أبو موسىٰ أيضًا- **وأخوها هارون**[٣]، وليس بأخي موسىٰ، كما في حديث أخرجه مسلم وسيأتي آخر الكتاب.

وعُزير[٤]، **ولقمان**: وقد قيل إنّه كان نبيًا، والأكثر علىٰ خلافه، وأخرج[٥] ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس قال: «كان لقمان عبدًا حبشيًا نجارًا».

٥- أسماء النّساء

وفيه من أسماء النساء: «**مريم**» لا غير؛ لنكتة تقدّمت في نوع الكناية. ومعنىٰ مريم بالعبرية الخادم.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(٢) في قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ...﴾ [آل عمران: ٣٥].

(٣) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، والحديث المشار إليه رواه مسلم (٢١٣٥) والترمذي (٣١٥٥).

(٤) قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

(٥) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ١٣٥)، وقد ورد ذكر لقمان في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ...﴾ [لقمان: ١٢].

٦- أسماء الكفار

وفيه من أسماء الكفار: قارون: هو ابن يصهر ابن عم موسىٰ، كما أخرجه ابن أبي حاتم(١) عن ابن عباس. **وجالوت وهامان، وآزر أبو إبراهيم**(٢).

٧- أسماء الجنّ

وفيه من أسماء الجن: أبوهم إبليس. أخرج ابن جرير(٣) وغيره من طريق الضحّاك عن ابن عباس قال: «إنما سُمّي إبليس لأنّ الله أبلسه من الخير كلّه، آيسه منه».

٨- أسماء القبائل

وفيه من أسماء القبائل: يأجوج ومأجوج، وعاد، وثمود، ومدين، وقريش، والروم.

٩- أسماء الأصنام

وفيه من أسماء الأصنام التي كانت أسماء لأناس:

أصنام قوم نوح: «ودّ» و«سُواع» و«يغوث» و«يعوق» و«نسر».

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٣٠٠٥) (١٧٧٤)، قالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٩٥): «إسناده حسن لكنّه من الإسرائيليات».

(٢) وسيأتي في فصل الكُنىٰ ذكرُ أبي لهب.

(٣) انظر: «جامع البيان» (١/ ٥٠٩) (٧٠٣)، قالوا في «ط. ج» (٥/ ١٩٩٧): «إسناده ضعيف». وقال ابن جرير عقبه: «إبليس «إفعِيل»، من الإبلاس وهو الإياسُ من الخير والندمُ والحزنُ»، وقال أيضًا: «وكما قال الله جل ثناؤه: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]، يعني به: أنهم آيسون من الخير، نادمون حزنًا، كما قال العجّاج: يَا صَاحِ، هل تعرفُ رسمًا مُكْرَسَا ؟... قال: نعم، أعرفُهُ! وأَبْلَسَا».

أصنام قريش: «اللات» و«العزىٰ» و«مناة». وكذا ﴿ٱلرُّجْزَ﴾ [المدثر: ٥] فيمن قرأه[١] بضم الراء.

روىٰ البخاريُّ[٢] عن ابن عباس قال: «ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحىٰ الشيطان إلىٰ قومهم أن انصبوا إلىٰ مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبد حتىٰ إذا هلك أولئك وتنسّخ العلمُ عُبدت». **وأخرج**[٣] عنه قال: «كان اللاتُ رجلًا يلتُّ سُوَيق الحاج».

والجبت والطاغوت، قال ابن جرير[٤]: «ذهب بعضهم إلىٰ أنهما صنمان كان المشركون يعبدونهما»، ثم أخرج عن عكرمة قال: «الجبت والطاغوت صنمان».

وبعل: وهو صنم قوم إلياس[٥].

١١- أسماء البلاد والأمكنة

وفيه من أسماء البلاد والبقاع والأمكنة والجبال:

١- **بكة: اسم لمكة**، فقيل الباء بدل من الميم، ومأخذه من تمكَّكْتُ العظم،

---

(١) قرأ أبو جعفر ويعقوب وحفص بضم الراء، والباقون بكسرها. انظر «النشر» (٢/ ٣٩٣).

(٢) رواه البخاري (٤٩٢٠).

(٣) رواه البخاري (٤٨٥٩).

(٤) انظر: «جامع البيان» (٨/ ٤٦١) (٩٧٦٤)، قال محقق «الإتقان ط ج» (٥/ ٢٠٠٠): «إسناده حسن».

(٥) انظر: «جامع البيان» (٢١/ ٩٧).

أي: اجتذبت ما فيه من المخ، فكأنها تجتذب إلىٰ نفسها ما في البلاد من الأقوات، **وقيل**: لأنها تمكُّ الذنوب، أي: تذهبها، **وقيل**: الباءُ أصلٌ، ومأخذه من «البكّ»؛ لأنها تبكُّ أعناق الجبابرة، أي: تكسرهم فيذلّون لها ويخضعون، **وقيل**: من التباك، وهو الازدحام؛ لازدحام الناس فيها في الطواف، **وقيل**: مكة: الحرم، وبكة: المسجد خاصة، **وقيل**: مكة: البلد، وبكة: البيت وموضع الطواف، **وقيل**: البيت خاصة.

٢- **المدينة**: سُمّيت في الأحزاب بـ «يثرب»، وكان اسمُها في الجاهلية، وقد صحّ[1] النّهيُ عن تسميتها به؛ لأنّه ﷺ كان يكره الاسم الخبيث؛ وهو يُشعر بالثرب وهو الفساد، أو التثريب وهو التوبيخ.

٣- **بدر**: وهي قرية قرب المدينة. أخرج ابن جرير[2] عن الضحاك قال: «بدر ما بين مكة والمدينة».

٤- **حُنَيْن**: وهي قرية قرب الطائف.

---

(١) قالوا في «ط.ج» (٥/ ٣٠٠٣): «قوله: «صحّ» فيه نظر». ذلك بأنّ النهي قد ورد في ما رواه أحمد (١٨٥١٩) وأبو يعلىٰ (١٦٨٨) من حديث البراء بن عازب مرفوعًا: «من سمّىٰ المدينة يثرب فليستغفر الله...»، وقد ضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٠/ ١٢١) (٤٦٠٧)، وكذلك ضعّفه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابه في التعليق علىٰ المسند. لكن أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «أُمرت بقرية تأكلُ القرىٰ، يقولون: يثرب، وهي المدينة..» رواه البخاري (١٨٧١) ومسلم (١٣٨٢). قال ابن حجر: «فَهِم بعضُ العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب، وقالوا: ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين». انظر: «فتح الباري» (٤/ ٨٧).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٧/ ١٧١) (٧٧٣٧).

٥- **المشعر الحرام**: وهو جبل بمزدلفة.

٦- **مصر**[١].

٧- **بابل**: وهي بلد بسواد العراق.

٨- **الأيكة، ولَيكة**[٢]: بفتح اللام: بلد قوم شعيب، والثاني: اسم بلدة.

٩- **الحجر**: منازلُ ثمود ناحية الشام عند وادي القرىٰ.

١٠- **الأحقاف**: وهي جبالُ الرمل بين عمان وحضرموت.

١١- **طور سيناء**: وهو الجبلُ الذي نُودي منه موسىٰ.

١٢ - **الجودي**: وهو جبلٌ بالجزيرة.

١٣- **طوىٰ**: اسم الوادي، كما أخرجه[٣] ابن أبي حاتم عن ابن عباس. وأخرج من وجهٍ آخرَ عنه: «أنه سُمي «طوىٰ» لأنّ موسىٰ طواه ليلًا». وأخرج[٤] عن الحسن قال: «هو وادٍ بفلسطين، قيل له «طوىٰ» لأنّه قُدّس مرتيْن».

١٤- **الكهف**: وهو البيت المنقور في الجبل.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]، ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

(٢) قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها، وقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها. انظر «النشر» (٢/ ٣٣٦).

(٣) انظر: «جامع البيان» (١٨/ ٢٨١).

(٤) انظر: «جامع البيان» (١٨/ ٢٨٠).

١٥- **الرّقيم**: أخرج[١] ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: «سألتُ كعبًا فقال: اسم القرية التي خرجوا منها». وأخرج عنه قال: «الرّقيم وادٍ بين عسفان وأيلة، دون فلسطين».

١٦- **العَرِم**: أخرج[٢] ابن أبي حاتم عن عطاء قال: «العرِم اسم الوادي».

[١٢- أسماء الأماكن الأخروية]

وفيها من أسماء الأماكن الأخروية:

الفِرْدَوْس: وهو أعلىٰ مكانٍ في الجنة.

والكوثر: نهرٌ في الجنة كما في الأحاديث المتواترة[٣].

وسلسبيل وتسنيم: عينان في الجنّة.

وسجّين: اسمٌ لمكانِ أرواح الكفار.

يحموم: دخان أسود. أخرجه الحاكم[٤] عن ابن عباس.

[١٣- أسماء الكواكب]

وفيه من أسماء الكواكب: الشمس والقمر والطارق والشِعري.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٦٠٢).

(٢) انظر: «جامع البيان» (٢٠/ ٣٨٠)، إلا إنّه عنده عن ابن عباس.

(٣) منها ما رواه البخاري (٤٩٦٥) ومسلم (٤٠٠).

(٤) رواه الحاكم (٣٧٧٩) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

[١٤- في أسماء الطير]

قال بعضهم: «سمّىٰ اللهُ في القرآن عشرة أجناس من الطير: السلوىٰ، والبعوض، والذباب، والنحل، والعنكبوت، والجراد، والهدهد، والغراب، وأبابيل، والنمل».

فصلٌ في الكُنى والألقاب في القرآن

أما الكُنىٰ فليس في القرآن منها غير «أبي لهب»[(١)]، واسمه عبدُ العزىٰ، ولذلك لم يُذكر باسمه؛ لأنّه حرام شرعًا، وقيل: للإشارة إلىٰ أنّه جهنّمي.

وأما الألقاب فمنها:

إسرائيل

لقب يعقوب، ومعناه: عبد الله، وقيل: صفوة الله، وقيل: سري الله؛ لأنّه أسرىٰ لما هاجر. أخرج ابن جرير[(٢)] عن ابن عباس أن «إسرائيل كقولك عبد الله». وفيه لغات، أشهرها بياء بعد الهمزة ولام.

قال بعضهم: «ولم يخاطب اليهود في القرآن إلا بـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] دون «يا بني يعقوب» لنكتة، وهو أنّهم خوطبوا بعبادة الله، وذُكّروا بدين أسلافهم موعظةً لهم، وتنبيهًا من غفلتهم، فسُمُّوا بالاسم الذي فيه تذكرةٌ

---

(١) هو ابنُ عبدِ المطلبِ بنِ هاشمٍ، عمُّ النبي ﷺ ومع ذلك فقد كان أشدّ الناس عداوة له ولدعوة الإسلام.

(٢) انظر: «جامع البيان» (١/ ٥٥٣) (٧٩٨) وصحّحه الشيخ شاكر، لكن ضعّفه محققو «ط. ج» (٥/ ٢٠١٤) بمُحمد بن حُميد الرازي.

بالله تعالىٰ، فإنّ «إسرائيل» اسمٌ مضاف إلىٰ الله في التأويل، ولما ذكر موهبته لإبراهيم وتبشيره به قال: «يعقوب»، وكان أولىٰ من «إسرائيل»؛ لأنّها موهبة بِمُعْقَب آخر، فناسب ذكر اسم يشعر بالتعقيب».

المسيح

لقب لعيسىٰ، وقيل معناه: الصدّيق، وقيل: الجميل، وقيل: الذي لا يمسح ذا عاهةٍ إلا برئ، وقيل: الذي يمسح الأرض، أي: يقطعها، وقيل غير ذلك.

إلياس

قيل: إنّه لقب إدريس. أخرج ابن أبي حاتم بسند حسن عن ابن مسعود قال: «إلياس هو إدريس، وإسرائيل هو يعقوب»[(١)].

نوح

اسمه عبد الغفار، ولقبه نوح لكثرة نوْحه علىٰ نفسه في طاعة ربه، كما أخرجه ابن أبي حاتم[(٢)] عن يزيد الرقاشي.

ذو القرنين

لُقّب «ذا القرنين» قيل: لأنّه بلغ قرني الأرض المشرق والمغرب، وقيل: لأنّه ملك فارس والروم.

---

(١) تقدّم ما فيه أول الباب مع ذكر الأنبياء، فليراجع.

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٥٠٥) (٨٦٢٦).

فرعون

واسمه الوليد بن مصعب، وقيل: إنّ فرعون لقبٌ لكل من ملك مصر.

أخرج ابن أبي حاتم[(١)] عن مجاهد قال: «كان فرعون فارسيًا من أهل اصطخر».

تُبَّع

قيل: سُمي تُبَّعًا لكثرة من تبعه، وقيل: إنه لقب ملوك اليمن، سُمي كل واحد منهم تُبَّعًا، أي: يتبع صاحبه، كالخليفة يخلف غيره.

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٥٣٥) (٨٧٨٧)، قالوا في «ط. ج» (٥/ ٢٠١٧): «إسناده صحيح».

السبعون
في المُبهمات

أفرده بالتأليف السُهيلي ثم ابن عسكر ثم القاضي بدر الدين بن جماعة، ولي فيه تأليفٌ[1] لطيفٌ جمع فوائد الكتب المذكورة مع زوائد أخرىٰ، علىٰ صغر حجمه جدًا. وكان من السلف من يعتني به كثيرًا. قال عكرمة[2]: «طلبتُ الذي خرج من بيته مهاجرًا إلىٰ الله ورسوله ثم أدركه الموت أربع عشرة سنة».

أسباب الإبهام في القرآن

وللإبهام في القرآن أسباب:

أحدها: الاستغناء ببيانه في موضع آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦]، فإنه مُبيَّنٌ في قوله: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

الثاني: أنْ يتعيّنَ لاشتهاره، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ولم يقل: «حواء»؛ لأنّه ليس له غيرها، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والمراد «نمروذ» لشهرة ذلك؛ لأنّه المرسل إليه.

---

(١) وهو «مفحمات الأقران في مبهمات القرءان».

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٥/ ٣٤٨).

الثالث: قصدُ الستر عليه ليكون أبلغ في استعطافه، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤] الآية، هو الأخنس بن شريق، وقد أسلم بعد وحسن إسلامه.

الرابع: ألاّ يكونَ في تعيينه كبير فائدة، نحو: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

الخامس: التنبيه علىٰ العموم وأنّه غير خاص، بخلاف ما لو عُيّن، نحو: ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠].

السادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم، نحو: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]، والمراد الصدّيق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الكلّ.

السابع: تحقيره بالوصف الناقص، نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

تنبيه

قال الزركشي في «البرهان»[1]: «لا يُبحث عن مبهم أخبر الله باستئثاره بعلمه».

فصل [في ذكر آيات المبهمات]

اعلم أنّ علم المبهمات مرجعُه النقل المحض، لا مجالَ للرأي فيه، ولما كانت الكتبُ المؤلفة فيه وسائرُ التفاسير يُذكر فيها أسماء المبهمات والخلاف

(١) انظر: «البرهان» (١/ ١٥٥) [النوع السادس].

فيها دون بيانِ مُستنَدٍ يُرجع إليه، أو عزوٍ يُعتمد عليه، ألّفتُ الكتاب الذي ألّفتُه، مذكورًا فيه عزو كل قول إلىٰ قائله من الصحابة والتابعين وغيرهم، مَعزوًّا إلىٰ أصحاب الكتب الذين خرّجوا ذلك بأسانيدهم، وقد رتّبتُه علىٰ ترتيب القرآن، وأنا أُلخّص هنا مُبهماته بأوجز عبارة، تاركًا العزو والتخريج غالبًا، اختصارًا وإحالةً علىٰ الكتاب المذكور، **وأُرتّبه علىٰ قسميْن:**

القسم الأول

فيما أُبهم من رجلٍ أو امرأةٍ، أو ملَكٍ أو جنّي، أو مُثنّىٰ أو مجموعٍ، عُرف أسماءُ كلِّهم، أو «مَن» أو «الذي» إذا لم يُرد به العموم. قوله تعالىٰ:

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: آدم[١] وزوجه حواء - بالمد - لأنّها خُلقت من حيّ.

﴿وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]: النبي[٢] ﷺ.

﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]: [منهم] إسماعيل، وإسحاق.

﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]: أولاد يعقوب[٣]، اثنا عشر رجلًا [منهم] يوسف.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٠٧]: صُهيب[٤].

---

(١) أخرجه ابن جرير (١/ ٤٥٠) (٦٠١) وضعّفه الشيخ شاكر، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣٠٣٥) بنحوه وصحّحه ووافقه الذهبي.

(٢) رواه أحمد (٢٢٢٦١) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

(٣) رواه الحاكم في المستدرك (٤٠٨٠) وصحّحه علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه الحاكم (٥٧٠٠) من حديث أنس وصحّحه، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٩) (٧٢٨٩) =

﴿إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: قيل: شمعون، قيل: يوشع.

﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]: قال مجاهد: «موسىٰ»، ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] قال: «محمد».

﴿ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨]: نمروذ بن كنعان[(١)].

﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: عُزَيْر[(٢)].

﴿مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]: محمدٌ[(٣)] ﷺ.

﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]: قال ابن عباس[(٤)]: «هو كعب بن الأشرف».

﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]: عبدُ الله بن أُبي[(٥)].

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]: هو عامر بن الأضْبط الأشجعي[(٦)]، وقيل: مرداس، والقائلُ ذلك نفرٌ من المسلمين

= عن ابن جريج. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣١٨) (١٠٨٥١): «رجاله ثقات إلىٰ ابن جريج».

(١) انظر: «جامع البيان» (٥/ ٤٣٠) (٥٨٦١)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٢٥): «إسناده صحيح».

(٢) أخرجه الحاكم (٣١١٧) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٤٣) (٤٦٦٤) عن ابن جريج، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٢٦): «إسناده حسن».

(٤) أخرجه ابن جرير (٨/ ٥١١) (٩٨٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٧٢) وقال الشيخ الأرنؤوط: «إسناده صحيح علىٰ شرط الصحيح»، وكذلك صحّحه الشيخ الألباني في «التعليقات الحسان» (٦٥٣٨).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٩٩٩) (٥٥٩١) عن مقاتل، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٢٧): «إسناده حسن».

(٦) أخرجه أحمد (٢٣٨٨١)، وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده مُحتملٌ للتحسين»، وحسّنه =

منهم: أبو قتادة ومُحَلِّم بن جَثَّامة، وقيل: إن الذي باشر القولَ مُحَلِّم، وقيل: إنّه الذي باشر قتَله أيضًا، وقيل: قتله المقدادُ بن الأسود، وقيل: أسامة بن زيد.

﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠]: ضَمْرة بن جندَب وقيل: ابن العيص، رجلٌ من خزاعة، وقيل: أبو ضمرة بن العيص[(١)].

﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]: يوشع وكالب[(٢)].

﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]: قابيل وهابيل[(٣)] وهو المقتول.

﴿ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]: بلعم، ويقال بلعام بن باعر، ويقال باعور، وقيل: هو أُميّة بن أبي الصلت[(٤)]، وقيل صيْفي بن الراهب.

﴿وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ ۖ﴾ [الأنفال: ٤٨]: عَنَىٰ سُراقة بن جُعشم[(٥)].

= الشيخ الألباني، انظر: «السلسلة الضعيفة» (٩/ ١١٠).

(١) انظر: «جامع البيان» (٩/ ١١٤) (١٠٢٨٣)، و«التفسير من سنن سعيد بن منصور» (٦٨٤)، وقال محققه: «إسناد ابن جرير صحيح إلىٰ سعيد بن جبير».

(٢) أخرجه ابن جرير (١٠/ ١٧٦) (١١٦٦٤) عن مجاهد، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٣٠): «إسناده صحيح».

(٣) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٢٠٤) (١١٧٠٧) عن مجاهد، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٣١): «إسناده صحيح».

(٤) أما كونه بلعم فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٥٨) وصحّحه الذهبي علىٰ شرط الشيخين، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٥) (١١٠٢١): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح»، وأما كونه أمية بن الصلت فهو أيضًا في «مجمع الزوائد» (١١٠٢٢) وقال الهيثمي عقبه «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٧١٥) (٩١٥٧) عن ابن عباس، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٣١) «إسناده حسن».

﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢]: أبو سفيان، وأبو جهل، وأُمية بن خلف، وسُهيل بن عمرو، وعتبة بن ربيعة[(١)].

﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]: أبو بكر الصديق[(٢)].

﴿وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ﴾ [التوبة: ٤٧]: قال مجاهد[(٣)]: «هم: عبد الله بن أُبي بن سلول، ورفاعة بن التابوت، وأوس بن قيظي».

﴿وَمِنۡهُم مَّن يَلۡمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨]: ذو الخُويصرة[(٤)].

﴿إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ﴾ [التوبة: ٦٦]: مخشيّ بن حُمَيِّر[(٥)].

﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٢]: قال قتادة[(٦)]: «أبو لبابة، وجدُّ بن قيس، و[غيرهما]».

﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ﴾ [التوبة: ١٠٦]: هم[(٧)] هلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، وكعب ابن مالك، وهم الثلاثة الذين خُلّفوا.

---

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٣٢٣): «وتُعُقّب بأن أبا جهل وعتبة قُتلا ببدر، وإنما ينطبق التفسير علىٰ من نزلت الآية المذكورة وهو حي، فيصحُّ في أبي سفيان وسُهيل بن عمرو، وقد أسلما جميعًا».

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٢، ٣٦٥٣) ومسلم (٢٠٠٩).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٠٩) (١٠٠٩٦) عن مجاهد، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٣٢) «إسناده صحيح».

(٤) رواه أحمد (١١٥٣٧) والبخاري (٦٩٣٣).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣١) (١٠٤٠٢) عن كعب، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٣٣) «إسناده حسن».

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٧٣) (١٠٣٠٦) عن كعب، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٣٤) «إسناده صحيح إلىٰ قتادة».

(٧) أخرجه ابن جرير (١٤/ ٤٦٤) (١٧١٧٤- ١٧١٨٥).

﴿لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٧]: أبو عامر الراهب[١].

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود: ١٧]: محمد[٢] ﷺ.

﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]: هو جبريل[٣]، وقيل: هو القرآن.

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]: اسمه كنعان، وقيل: يام.

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ﴾ [هود: ٧١]: اسمها سارة.

﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ [يوسف: ٨]: بنيامين شقيقه.

﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾ [يوسف: ٤٢]: الساقي[٤].

﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]: الملك ريّان بن الوليد.

﴿بِأَخٍ لَّكُم﴾ [يوسف: ٥٩]: بنيامين، وهو المتكرر في السورة.

﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧]: عَنَوْا يوسف.

﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]: عبد الله بن سلام[٥]، وقيل: جبريل.

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٤/ ٤٧١) (١٧١٨٩ – ١٧١٩٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٣) (١٠٧٥٥)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٣٧) «إسناده حسن».

(٣) أخرجه ابن جرير (١٥/ ٢٧٣) (١٨٠٤٩)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٣٧) «إسناده صحيح».

(٤) أخرجه ابن جرير (١٦/ ١٢٤) (١٩٣٦٧).

(٥) قال ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٤٧٣): «قال مجاهد: «نزلت في عبد الله بن سلام»، وهذا القول غريب؛ لأن هذه الآية مكيّة، وعبد الله بن سلام إنّما أسلم في أول مَقْدم رسول الله ﷺ المدينة. والأظهرُ في هذا ما قاله العوْفي عن ابن عباس قال: «هم اليهود والنصارىٰ»، وقال قتادة: «منهم ابن سلام، وسلمان، وتميم الداري»».

﴿أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٧]: إسماعيل[١].

﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]: قال سعيد بن جبير[٢]: «هم خمسة: الوليد بن المغيرة، والعاصي بن وائل، وأبو زَمعة، والحارث بن قيس، والأسود بن عبد يغوث».

﴿رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ﴾ [النحل: ٧٦]: هو أَسِيد بن أبي العيص[٣].

﴿وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: ٧٦]: عثمان بن عفان[٤].

﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]: عَنَوْا عبدَ بن الحضرمي، واسمه مقيس، وقيل عَبْدين له: يسار وجبر[٥].

﴿مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]: عُيينة بن حصن[٦].

---

(١) رواه البخاري (٣٣٦٤).

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٩٨٦) والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٤) (١٧٧٣١)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٤٧) (١١١١٣): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن عبد الحكيم النيسابوري لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

(٣) قال السيوطي في «الدر» (٥/ ١٥٢): «هو مولىٰ عثمان بن عفان، وكان كافرًا يكره الإسلام، وكان عثمان ينفق عليه ويكفله ويكفيه المؤنة، وكان الآخر ينهاه عن الصدقة والمعروف، فنزلت الآية فيهما».

(٤) أخرجه ابن جرير (١٧/ ٢٦٤)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٤٣) «إسناده حسن».

(٥) انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٢٩٩ - ٣٠٠).

(٦) أخرجه ابن ماجة (٤١٢٧) وصحّحه الألباني، إلا أنّ الشيخ الأرنؤوط قد ضعّفه في تعليقه علىٰ «سنن ابن ماجة»، وقال: «قال ابن كثير في «تفسيره»: هذا حديثٌ غريب، فإنّ الآيةَ مكيّة، والأقرع بن حابس وعيينة إنما أسلما بعد الهجرة بدهر». انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٦٠).

﴿قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ [الكهف: ٦٠]: يوشع بن نون[١].

﴿فَوَجَدَا عَبْدًا﴾ [الكهف: ٦٥]: الخضِر[٢].

﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤]: قيل: عيسىٰ، وقيل: جبريل.

﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم: ٦٦]: أُبي بن خلف، وقيل: أُميّة بن خلف، وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [مريم: ٧٧]: العاص بن وائل[٣].

﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾ [طه: ٤٠]: القبطي.

﴿ٱلسَّامِرِىُّ﴾ [طه: ٨٥]: اسمه موسىٰ بن ظفر.

﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]: جبريل.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ﴾ [الحج: ٣]: النّضر بن الحارث.

﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]: أخرج الشيخان[٤] عن أبي ذر قال: «نزلت هذه الآية في حمزة وعبيدة بن الحارث وعلي بن أبي طالب، وعُتبة وشَيْبة والوليد بن عُتبة».

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ [النور: ١١]: هم[٥]: حسّان بن ثابت، ومِسطح بن

---

(١) رواه البخاري (٤٧٢٥).

(٢) رواه البخاري (٤٧٢٥).

(٣) رواه البخاري (٤٧٣٢) ومسلم (٢٧٩٥).

(٤) رواه البخاري (٤٧٤٣) ومسلم (٣٠٣٣).

(٥) انظر: «صحيح البخاري» (٤١٤١) و«صحيح مسلم» (٢٧٧٠).

أُثاثة، وحَمنة بنت جحش، وعبد الله بن أُبي وهو الذي تولّىٰ كبره.

﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧]: عُقبة بن أبي مُعيْط.

﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا﴾ [الفرقان: ٢٨]: أُميّة بن خلف، وقيل: أُبيّ بن خلف.

﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ﴾ [الفرقان: ٥٥]: أبو جهل.

﴿ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٣]: بلقيس بنت شَراحيل.

﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ﴾ [النمل: ٤٠]: هو آصف بن بَرْخيا كاتبه، وقيل [غير ذلك].

﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]: آسية بنت مزاحم[(١)].

﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ﴾ [القصص: ١١]: اسمها مريم، وقيل: كلثوم.

﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]: هما[(٢)]: ليا، وصفوريا وهي التي نكحها. وأبوهما قيل: يثرون ابن أخي شعيب.

﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]: قال ﷺ: «هم علي وفاطمة والحسن والحسين»[(٣)].

﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾: زيد بن حارثة، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]: هي زينب بنت جحش[(٤)].

---

(١) رواه أحمد (٢٦٦٩) والبخاري (٣٧٦٩) ومسلم (٢٤٣١).

(٢) أخرجه ابن جرير (١٩/ ٥٦١) عن أبي عبيدة. قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٥٣): «إسناده صحيح».

(٣) رواه أحمد (١٦٩٨٨) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه الترمذي (٣٢٠٥) وصحّحه الألباني. ورواه مسلم (٢٤٢٤) بنحوه.

(٤) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٤٢) (١١٤، ١١٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩١) (١١٢٧١): «رواه الطبراني من طريق رجال بعضها رجال الصحيح».

﴿قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]: قال عكرمة: «كانت تحته يومئذ تسع نسوة: عائشة، وحفصة، وأم حبيبة، وسَوْدَة، وأمّ سَلَمة، وصفيّة، وميمونة، وزَيْنب بنت جحش، وجُوَيْرية، وبناته: فاطمة، وزينب، ورقية، وأم كلثوم».

﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٌ﴾ [يس: ٢٠]: حبيب النجار.

﴿أَوَ لَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [يس: ٧٧]: العاص بن وائل، وقيل: أُبي بن خلف، وقيل: أُميّة بن خلف.

﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]: إسماعيل أو إسحاق، قولان شهيران.

﴿نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ [ص: ٢١]: ملكان، قيل: إنهما جبريل وميكائيل.

﴿جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]: شيطانٌ يقال له أُسيد، وقيل [غير ذلك].

﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ﴾ [الزمر: ٣٣]: مُحمد ﷺ، وقيل: جبريل.

﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]: مُحمد ﷺ، وقيل: أبو بكر.

﴿ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]: إبليس وقابيل(١).

﴿رَجُلٍ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ﴾ [الزخرف: ٣١]: عنَوْا الوليد بن المغيرة من مكة، ومسعود بن عمرو الثقفي، وقيل: عروة بن مسعود من الطائف.

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧]: الضارب له عبد الله بن الزبعرىٰ.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤/ ٢٥١) (٢٨٣٣٢) والحاكم في «المستدرك» (٣٢١٥) وصحّحه ووافقه الذهبي.

﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤]: قال ابن جبير: «هو أبو جهل».

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠]: عبد الله بن سلام[(١)].

﴿أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]: أصحّ الأقوال أنهم نوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وعيسىٰ، ومحمد ﷺ.

﴿ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]: قال عثمان بن محصن: «كانوا أربعة من الملائكة: جبريل وميكائيل وإسرافيل ورفائيل».

﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]: قال الكرماني[(٢)]: «أجمع المفسرون علىٰ أنّه إسحاق، إلا مجاهدًا فإنّه قال: هو إسماعيل».

﴿شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]: جبريل[(٣)].

﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: ٣٣]: العاص بن وائل، وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]: خولة بنت ثعلبة[(٤)].

﴿فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة: ١]: أوس بن الصامت.

﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ﴾ [التحريم: ١]: سُرِّيَّتَهُ مارية[(٥)].

---

(١) رواه البخاري (٣٨١٢) من حديث سعد بن أبي وقاص، ورواه أحمد (٢٣٩٨٤) من حديث عوف بن مالك وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه.

(٢) انظر: «الغرائب» (٢/ ١١٤٣).

(٣) أخرجه ابن جرير (٢٢/ ٤٩٨).

(٤) رواه النسائي (٣٤٦٠) وابن ماجة (٢٠٦٣) وصحّحه الألباني.

(٥) ذكره ابنُ حجر في «الفتح» (٨/ ٦٥٧).

﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ﴾ [التحريم: ٣]: حفصة، ﴿نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾: أخبرت عائشة.

﴿إِن تَتُوبَآ... وَإِن تَظَٰهَرَا﴾ [التحريم: ٤]: عائشة وحفصة(١).

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾ [القلم: ١٠]: نزلت في الأسود بن عبد يغوث، وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج: ١]: النّضر بن الحارث(٢).

﴿سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤]: إبليس(٣).

﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]: الوليد بن المغيرة(٤).

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] الآيات: نزلت في أبي جهل.

﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١]: آدم(٥).

﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ٢]: عبد الله بن أم مكتوم(٦).

﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾ [عبس: ٥]، أمية بن خلف، وقيل: عتبة بن ربيعة.

﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]: قيل: جبريل، وقيل: محمد ﷺ.

---

(١) رواه البخاري (٤٩١٤).

(٢) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (١١٥٥٦) والحاكم (٣٨٥٤) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه ابن جرير (٢٣/ ٦٥٣) عن قتادة وغيره، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٦٣): «إسناده حسن».

(٤) رواه الحاكم (٣٨٧٣) وصحّحه ووافقه الذهبي، وأورده الألباني في «صحيح السيرة النبوية» (ص: ١٥٩).

(٥) أخرجه ابن جرير (٢٤/ ٨٧) عن قتادة وغيره، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٦٤): «إسناده صحيح».

(٦) رواه الترمذي (٣٣٣١) وصحّحه الألباني.

﴿وَوَالِدٖ﴾ [البلد: ٣]: آدم[(١)].

﴿فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣]: صالح.

﴿ٱلۡأَتۡقَى﴾ [الليل: ١٧]: أبو بكر الصديق[(٢)].

﴿ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ﴾ [العلق: ٩]: أبو جهل، ﴿عَبۡدًا﴾ [العلق: ١٠]، النبي[(٣)] ﷺ.

﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣]: العاص بن وائل، وقيل: أبو جهل، وقيل: عقبة بن أبي مُعيْط، وقيل: أبو لهب، وقيل: كعب بن الأشرف[(٤)].

﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ [المسد: ٤]: امرأة أبي لهب: أمُّ جميل العوراء بنت حرب بن أمية.

القسم الثاني: في مُبهمات الجموع الذين عُرفت أسماءُ بعضهم

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ﴾ [البقرة: ١٨٩]: سُمّي منهم معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم.

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾ [البقرة: ٢١٥]: سُمّي منهم عمرو بن الجموح.

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]: سُمّي منهم عُمر ومعاذ وحمزة.

﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ﴾ [البقرة: ٢٢٠]: سُمّي منهم عبد الله بن رواحة.

---

(١) رواه الحاكم (٣٩٣٢) من حديث ابن عباس، وصحّحه ووافقه الذهبي، وأورده البخاري في «صحيحه» (٦/ ١٦٩) [ك التفسير، سورة: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾] معلَّقًا بصيغة الجزم عن مجاهد.

(٢) أخرجه الحاكم (٣٩٤٢) وصحّحه.

(٣) رواه أحمد (٨٨٣١) ومسلم (٢٩٧٩).

(٤) أما نزولها في شأن كعب بن الأشرف فقد رواه ابن حبان (٦٥٧٢) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط، ورواه النسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٣٤٧) (١١٦٤٣).

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ﴾ [البقرة: ٢٢٢]: سُمي منهم ثابت بن الدَّحداح وعبَّاد بن بشر وأُسَيْد بن الحُضير.

﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]: سُمّي منهم سرجس، وهو الذي ألقي عليه شَبَهُه(١).

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُواْ...﴾ [آل عمران: ٧٢]: هم اثنا عشر من اليهود، سُمّي منهم: عبد الله بن الضّيْف، وعديّ بن زيد، والحارث بن عمرو.

﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍۗ﴾ [آل عمران: ١٥٤]: سُمّي من القائلين عبدُ الله بنُ أبيّ.

﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَـٰهُنَاۗ﴾ [آل عمران: ١٥٤]: سُمّي من القائلين: عبد الله بن أبيّ، ومُعتِّب بن قشير.

﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٢]: هم سبعون، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، والزبير، وسعد، وطلحة، وابن عوف، وابن مسعود، وحُذيفة بن اليمان، وأبو عُبيْدة بن الجرّاح(٢).

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]: سُمّي من القائلين نُعيْم بن مسعود الأشجعي.

﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]: قال ذلك فنحاص، وقيل: حُييّ بن أخطب، وقيل: كعب بن الأشرف.

---

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٦٠٤) و«البداية والنهاية» (٢/ ٥١١).

(٢) أخرجه ابن جرير (٧/ ٤٠١) (٨٢٣٨)، وأصله في «صحيح البخاري» (٤٠٧٧).

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]: نزلت في النّجاشي[١]، وقيل: في عبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [النساء: ٦٠]: نزلت في الجَلاسِ بن الصّامت، ومُعتِّبِ بن قُشير، ورافعِ بن زيد، وبشرٍ.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٧٧]: سُمّي منهم عبد الرحمن بن عوف[٢].

﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٨]: سُمّي منهم ابن عباس وأمُّه أم الفضل لبابة بنت الحارث[٣]، وعيّاش بن أبي ربيعة، وسَلَمة بن هشام.

﴿ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧]: بنو أبيرق: بشر، وبشير، ومبشر[٤].

﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]: هم أُسير بن عروة وأصحابه[٥].

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧]: سُمّي من المُسْتَفْتِين خَوْلة بنت حكيم.

﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٥٣]: سَمَّىٰ منهم ابنُ عسكر: كعبَ بن

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٤٦) (٤٦٨٢).

(٢) رواه النسائي (٣٠٨٦) وصحّحه الألباني، ورواه الحاكم (٣٢٠٠) وصحّحه علىٰ شرط البخاري ووافقه الذهبي.

(٣) رواه البخاري (٤٥٨٧).

(٤) رواه الترمذي (٣٠٣٦) وحسّنه الألباني، ورواه الحاكم (٨١٦٤) وصحّحه.

(٥) انظر السابق.

الأشرف وفِنحاصًا.

﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [النساء: ١٦٢]: عبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]: سُمّي منهم: جابر بن عبد الله[(١)].

﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]: سُمّي منهم: الحُطم بن هند البكري.

﴿إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ﴾ [المائدة: ١١]: سُمّي منهم: كعب بن الأشرف وحُييّ بن أخطب.

﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً...﴾ [المائدة: ٨٢] الآيات، نزلت في الوفد الذين جاءوا من عند النّجاشي[(٢)].

﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ﴾ [الأنعام: ٨]: سُمّي منهم: أُبيّ بن خلف، والعاصي بن وائل.

﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم﴾ [الأنعام: ٥٢]: سُمّي منهم: صُهيب، وبلال، وعمّار، وخبّاب، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وسلمان الفارسي[(٣)].

﴿إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ﴾ [الأنعام: ٩١]: سُمي منهم: فنحاص، ومالك بن الضّيْف.

---

(١) رواه البخاري (٥٦٥١) ومسلم (١٦١٦).

(٢) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٤٩٩) (١٢٣١٥، ١٢٣١٦) عن سعيد بن جبير ومجاهد.

(٣) رواه مسلم (٢٤١٣) وفيه ذكر سعد، وابن مسعود، وبلال، ورواه ابن ماجة (٤١٢٧) وصحّحه الألباني وفيه ذكرُ صُهيب، وبلال، وعمّار، وخبّاب.

﴿قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ﴾ [الأنعام: ١٢٤]: سُمي منهم: أبو جهل، والوليد بن المغيرة.

﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ﴾ [الأنفال: ١]: سُمّي منهم سعد بن أبي وقاص(١).

﴿إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ﴾ [الأنفال: ١٩]: سُمّي منهم أبو جهل(٢).

﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢] الآية: سُمّي منهم: أبو جهل، والنّضر بن الحارث(٣).

﴿إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمۡۗ﴾ [الأنفال: ٤٩]: سُمي منهم: عتبة بن ربيعة، وقيس بن الوليد، وأبو قيس بن الفاكه، والحارث بن زمعة، والعاصي ابن منبه.

﴿قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾ [الأنفال: ٧٠]: كانوا سبعين منهم العباس، وعَقِيل، ونوْفل بن الحارث، وسُهيل بن بيضاء(٤).

﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ﴾ [التوبة: ٧٩]: سُمّي من المطّوّعين عبد الرحمن بن عوف(٥)، وعاصم بن عديّ.

---

(١) رواه مسلم (١٧٤٨).

(٢) أخرجه الحاكم (٣٢٦٤) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) أمّا ذكر أبي جهل فقد ورد فيما رواه البخاري (٤٦٤٨) ومسلم (٢٧٩٦)، وأما ذكر النضر بن الحارث فقد ورد فيما أخرجه الحاكم (٣٨٥٤) عن سعيد بن جبير، وصحّحه الحاكم والذهبي.

(٤) أما ذكر عددهم فقد ورد فيما رواه مسلم (١٧٦٣)، وأما ذكر العباس وعقيل فقد ورد فيما رواه الحاكم (٥٤٢٣) وصحّحه علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي، وذكر سهيل بن بيضاء ورد فيما رواه الترمذي (٣٠٨٤) وضعّفه الألباني.

(٥) رواه البزار في «مسنده» (٨٦٧٢)، وأورده الحافظ في «الفتح» (٨/ ٣٣١) بطرقه.

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، أبو عقيل، ورفاعة بن سعد[١].

﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾ [التوبة: ٩٢]: سُمّي منهم: العرباض بن سارية[٢]، وعبد الله بن مغفَّل المُزني[٣]، وعمرو المزني، وعبد الله بن الأزرق الأنصاري، وأبو ليلىٰ الأنصاري.

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ۚ﴾ [التوبة: ١٠٨]: سُمّي منهم عُويم بن ساعدة[٤].

﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]: نزلت في جماعة، منهم عمار بن ياسر[٥] وعيّاش بن أبي ربيعة.

﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء: ٥]: هم طالوت وأصحابه[٦].

﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]: رجال من قريش، منهم أبو جهل وأميّة بن خلف.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٦٨) ومسلم (١٠١٨)، وقال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٣٣١): «رفاعة بن سهل، ووقع عند بن أبي حاتم رفاعة بن سعد، فيحتمل أن يكون تصحيفًا، ويحتمل أن يكون اسم أبي عقيل سهل ولقبه حبحاب، أو هما اثنان».

(٢) رواه أحمد (١٧١٤٥) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه أبو داود (٤٦٠٧) وصحّحه الألباني.

(٣) رواه أحمد (٢٠٥٤٧) وضعّفه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه.

(٤) رواه أحمد (١٥٤٨٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حديث حسن لغيره وهذا إسناد ضعيف».

(٥) ورد ذكرُ عمّار فيما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٣٦٢) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٦) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١٧/ ٣٦٧) عن قتادة، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٨٩): «إسناده صحيح».

﴿فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣]: سُمّي منهم أنس بن النّضر[١].

﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا﴾ [المجادلة: ١٤]: قال السُّدّي: «نزلت في عبد الله بن نبْتَل من المنافقين».

﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٨]: نزلت في قُتَيْلة[٢] أم أسماء بنت أبي بكر.

﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٠]: سُمّي منهم: أم كلثوم[٣] بنت عقبة بن أبي معيط، وأميمة بنت بشر.

﴿يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ﴾، ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ﴾ [المنافقون: ٧، ٨]: سُمّي منهم عبد الله بن أُبيّ[٤].

﴿بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ﴾ [الفيل: ١]: هم الحبشة، قائدهم أبرهة الأشرم، ودليلهم أبو رِغال.

﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]: نزلت[٥] في الوليد بن المغيرة، والعاصي بن وائل، والأسود ابن المطلب، وأُميّة بن خلف.

﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفلق: ٣]: بنات لبيد بن الأعصم.

---

(١) رواه البخاري (٤٧٨٣) ومسلم (١٩٠٣).

(٢) رواه أحمد (١٦١١١) وضعّفه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه الحاكم (٣٨٠٤) وصحّحه ووافقه الذهبي.

(٣) ورد ذكر أمّ كلثوم فيما رواه البخاري (٤١٨٠).

(٤) رواه البخاري (٤٩٠٤) ومسلم (٢٧٧٢).

(٥) أخرجه ابن جرير (٢٤/ ٦٦٢)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٠٩٦): «إسناده حسن».

وأما مُبهمات الأقوام والحيوانات والأمكنة والأزمنة ونحو ذلك فقد استوفيتُ الكلام عليها في تأليفنا المشار إليه.

الحادي والسبعون
في أسماء من نزل فيهم القرآن

رأيتُ فيه تأليفًا مفردًا لبعض القدماء، لكنّه غيرُ مُحرّرٍ، وكتاب «أسباب النزول» و«المبهمات» يُغنيان عن ذلك.

ومن أمثلته ما أخرجه أحمد(١) والبخاري في «الأدب»(٢) عن سعد بن أبي وقاص قال: «نزلت فيّ أربعُ آيات: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، وآية تحريم الخمر، وآية الميراث».

وأخرج ابن أبي حاتم(٣) عن رفاعة القرظي: قال: «نزلت ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١] في عشرةٍ أنا أحدهم».

وأخرج الطبراني(٤) عن أبي جُمعة جُنيْد بن سبع - وقيل: حبيب بن سباع - قال: «فينا نزلت ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَـٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥] وكنا تسعة نفر، سبعة رجال وامرأتين».

---

(١) في «المسند» (٣/ ١٣٦) (١٥٦٧)، وحسّن إسناده الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه.

(٢) انظر: «الأدب المفرد» (١/ ٢٢) (٢٤) وصحّحه الألباني.

(٣) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٢٩٨٧) (١٦٩٧٣)، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٠٩٨): «إسناده صحيح».

(٤) في «الكبير» (٢/ ٢٩٠) (٢٢٠٤)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات». «مجمع الزوائد» (٧/ ١٠٧) (١١٣٤٦).

الثاني والسبعون
في فضائل القرآن

أفرده بالتصنيف أبو بكر بن أبي شيبة، والنّسائي، وأبو عُبيْد القاسم بن سلام، وابن الضّريس، وآخرون. وقد صحّ فيه أحاديثٌ باعتبار الجملة، وفي بعض السور علىٰ التعيين، ووُضع في فضائل السور أحاديث كثيرة، ولذلك صنّفتُ كتابًا سميته: «خمائل الزهر في فضائل السور» حرّرتُ فيه ما ليس بموضوع.

وأنا أورد في هذا النوع فصليْن:

الفصل الأول
فيما ورد في فضله على الجملة

أخرج الشيخان[1] وغيرهما من حديث عائشة: «الماهرُ بالقرآن مع السَّفرة الكرام والبررة، والذي يقرأ القرآن ويتَتَعْتَعُ فيه وهو عليه شاقٌّ له أجران».

وأخرجا[2] من حديث أبي موسىٰ: «مَثَلُ المؤمن الذي يقرأ القرآن مَثَلُ الأُتْرُجّة، طعمُها طيّب وريحها طيّب، ومَثَلُ المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة، طعمُها طيّب ولا ريح لها، ومَثَلُ الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة، ريحُها طيّب وطعمها مُرٌّ، ومَثَلُ الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة، طعمُها مُرٌّ ولا ريحَ لها».

---

(١) رواه البخاري (٤٩٣٧) بلفظ: «مثل الذي يقرأ القرآن، وهو حافظ له...»، ومسلم (٧٩٨).

(٢) رواه البخاري (٥٠٢٠) ومسلم (٧٩٧).

وأخرجا[١] من حديث عثمان: «خيرُكم من تعلّم القرآنَ وعلّمه».

وأخرج مسلم[٢] وغيره من حديث أبي هريرة أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «أيُحبُّ أحدُكم إذا رجع إلىٰ أهله أنْ يجدَ فيه ثلاثَ خلِفاتٍ عِظامٍ سِمانٍ؟» قلنا نعم، قال: «فثلاثُ آياتٍ يقرأُ بهنَّ أحدُكم في صلاته خيرٌ له من ثلاث خَلِفَاتٍ عِظامٍ سِمانٍ».

وأخرج مسلم[٣] من حديث جابر بن عبد الله: «خيرُ الحديثِ كتابُ الله».

وأخرج النسائي وابن ماجة والحاكم[٤] من حديث أنس قال: «أهلُ القرآنِ هم أهل الله وخاصّته».

وأخرج ابن أبي شيبة[٥] من حديث أبي شريح الخزاعي: «إنّ هذا القرآنَ سببٌ، طرفُهُ بيد الله وطرفُهُ بأيديكم، فتمسّكوا به فإنّكم لن تضلّوا ولن تهلكوا بعده أبدًا».

وأخرج الحاكم[٦] من حديث أبي هريرة: «يجيء صاحب القرآن يومَ القيامة فيقول القرآن: «يا ربِّ حلِّهِ»، فيلبس تاجَ الكرامة، ثم يقول: «يا ربّ زده،

---

(١) رواه البخاري (٥٠٢٧) والترمذي (٢٩٠٧).

(٢) رواه مسلم (٨٠٢) وابن ماجة (٣٧٨٢).

(٣) رواه مسلم (٨٦٧).

(٤) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٧٩٧٧)، وابن ماجة (٢١٥) وصحّحه الألباني، وأحمد (١٢٢٧٩) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، والحاكم (٢٠٤٦).

(٥) رواه ابن أبي شيبة (١٥/ ٤٦١) (٣٠٦٢٨) وابن حبان (١٢٢) وصحّحه الألباني في «السلسلة الصيحة» (٧١٣).

(٦) رواه الحاكم وصحّحه (٢٠٢٩) ووافقه الذهبي، ورواه الترمذي وحسّنه (٢٩١٥) وحسّنه الألباني.

يا ربِّ ارضَ عنه»، فيرضىٰ عنه، ويُقال له: اقرأ وارقَهْ، ويُزاد له بكلِّ آيةٍ حسنةٌ».

وأخرج[١] **عن عبد الله بن عمرو:** «الصيام والقرآن يشفعان للعبد».

وأخرج الترمذي والحاكم[٢] **من حديث ابن عباس:** «إنّ الذي ليس في جوْفه شيء من القرآن كالبيت الخرب».

الفصل الثاني

فيما ورد في فضل سور بعينها

الفاتحة

أخرج البخاري[٣] من حديث أبي سعيد بن المعلّىٰ: «أعظم سورة في القرآن الحمد لله رب العالمين». وللبيهقي في «الشعب»[٤] والحاكم من حديث أنس: «أفضلُ القرآن الحمد لله رب العالمين».

وأخرج الترمذي والنسائي[٥] من حديث أُبي بن كعب مرفوعًا: «ما أنزل اللهُ

(١) رواه الحاكم (٢٠٣٦) وصحّحه علىٰ شرط مسلم، ورواه أحمد (٦٦٢٦) والطبراني في «الكبير» (١٣/ ٣٨) (٨٨)، وقال الألباني: «حسن صحيح، رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله محتج بهم في الصحيح». انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٩٨٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٩١٣) وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيح» وضعّفه الألباني، ورواه الحاكم وصحّحه (٢٠٣٧)، وتعقبه الذهبي بقوله: «قابوس ليّن».

(٣) رواه البخاري (٤٤٧٤) والنسائي (٩١٣).

(٤) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢١٤٤) والحاكم وصحّحه (٢٠٥٦)، وصحّحه الألباني «السلسة الصحيحة» (٣/ ٤٨٥) (١٤٩٩).

(٥) رواه الترمذي (٣١٢٥) وصحّحه الألباني، ورواه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٨٨).

في التوراة ولا في الإنجيل مثلَ أُمِّ القرآن، وهي السبع المثاني».

البقرة وآل عمران

أخرج مسلم والترمذي[١] من حديث النّوّاس بن سمعان: «يُؤتىٰ بالقرآن يومَ القيامة وأهلِه الذين كانوا يعملون به، تقدُمُهم سورة البقرة وآل عمران، كأنهما غمامتان أو غيابتان أو ظُلّتان سوداوان بينهما شَرْقٌ، أو كأنهما حِزقان من طير صوافَّ، تُحاجّان عن صاحبهما».

وأخرج أحمد[٢] من حديث بُريْدة: «تعلّموا سورة البقرة، فإنّ أخذَها بركة، وتركَها حسرة، ولا تستطيعها البطلة...» الحديث.

وأخرج أبو عبيد[٣] من حديث أنس: «إنّ الشيطان يخرج من البيت إذا سمع سورة البقرة تُقرأ فيه». وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن مُغفَّل.

آية الكرسي

أخرج مسلم[٤] من حديث أُبي بن كعب: «أعظمُ آيةٍ في كتاب الله آيةُ الكرسي».

وأخرج ابن حبان والنسائي[٥] من حديث أبي أُمامة: «من قرأ آية الكرسي

---

(١) رواه مسلم (٨٠٥) والترمذي (٢٨٨٣).

(٢) رواه أحمد (٢٢١٤٦) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه في التعليق عليه، وأخرجه مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة بلفظ: «اقرءوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة...».

(٣) انظر: «فضائل القرآن» (١/ ٢٨٨)، وأخرجه مسلم (٧٨٠) من حديث أبي هريرة بلفظ: «إن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة».

(٤) رواه مسلم (٨١٠).

(٥) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٨٤٨) والطبراني في «الأوسط» (٨٠٦٨)، قال المنذري: «رواه =

دُبُر كل صلاة مكتوبة لم يمنعْهُ من دخول الجنّة إلا أنْ يموت».

خواتيم البقرة

أخرج الأئمة الستة(١) من حديث أبي مسعود الأنصارىٰ: «من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كَفَتَاهُ».

السبع الطوال

أخرج أحمد والحاكم(٢) من حديث عائشة: «من أخذ السبع الطوال فهو خير».

الكهف

أخرج مسلم(٣) من حديث أبي الدرداء: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عُصم من الدجّال».

وأخرج الحاكم(٤) من حديث أبي سعيد: «من قرأ سورة الكهف في يوم

= النسائي والطبراني بأسانيد أحدها صحيح، وابن حبان في كتاب الصلاة وصحّحه»، وصحّحه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٥٩٥). وقال مشهور في تعليقه علىٰ الترغيب والترهيب (٢/ ٦٥٦): «كتاب الصلاة لابن حبان هو كتاب له مفردٌ عن كتابه «الصحيح».

(١) رواه البخاري (٥٠٠٩) ومسلم (٨٠٧).

(٢) رواه أحمد (٢٤٤٤٣) بلفظ «فهو حبر» وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه، والحاكم وصحّحه (٢٠٧٠) ووافقه الذهبي.

(٣) رواه مسلم (٨٠٩).

(٤) رواه الحاكم وصحّحه (٣٣٩٢) وتعقّبه الذهبي بقوله: «نُعيم ذو مناكير»، ورواه البيهقي في «الكبرىٰ» (٥٩٩٦)، وصحّحه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٧٣٦) وفي «الإرواء» (٦٢٦) وذكر له طرقًا وشواهد.

الجمعة أضاء له من النّور ما بينه وبين الجمعتين».

المُفصّل

أخرج الدارمي[١] عن ابن مسعود موقوفًا: «إنّ لكلِّ شيء لُبابًا ولُباب القرآن المفصّل».

المسبّحات

أخرج الترمذي[٢] عن عِرباض بن سارية أنّ النبيَّ ﷺ كان يقرأ المسبّحات كلَّ ليلةٍ قبلَ أنْ يرقدَ ويقول: «فيهنَّ آيةٌ خيرُ من ألفِ آيةٍ». قال ابن كثير[٣] في تفسيره: «الآيةُ المشار إليها هيٰ والله أعلم قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]».

تبارك

أخرج الأربعة وابن حبّان والحاكم[٤] من حديث أبي هريرة: «في القرآن سورة ثلاثون آية شفعت لرجل حتىٰ غُفر له: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]».

وأخرج النسائي[٥] من حديث ابن مسعود: «من قرأ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ كلَّ ليلةٍ مَنَعَهُ اللهُ بها من عذاب القبر».

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٢٩) (٨٦٤٤)، والدارمي (٣٤٢٠)، وحسّنه الألباني «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٣٥) (٥٨٨).

(٢) رواه الترمذي وحسّنه (٢٩٢١) وحسّنه الألباني.

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٥).

(٤) رواه أبو داود (١٤٠٠) والترمذي (٢٨٩١) وحسّنه الألباني.

(٥) رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٢٦٢) (١٠٤٧٨)، وحسّنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٥٨٩).

ألهاكم

أخرج الحاكم[١] من حديث ابن عمر مرفوعًا: «ألا يستطيع أحدُكم أنْ يقرأَ ألفَ آيةٍ في كلِّ يوم؟» قالوا: ومن يستطيع أنْ يقرأَ ألفَ آية! قال: «أما يستطيع أحدكم أنْ يقرأ ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾؟».

الكافرون

أخرج الترمذي[٢] من حديث أنس: «﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ رُبُع القرآن».

أخرج أحمد والحاكم[٣] من حديث نوْفل بن معاوية: «اقرأ ﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، ثم نَمْ علىٰ خاتمتها، فإنها براءةٌ من الشرك».

الإخلاص

أخرج مسلم[٤] وغيره من حديث أبي هريرة: «﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تعدل ثُلُثَ القرآن».

وأخرج الطبراني[٥] في الأوسط من حديث أبي هريرة: «من قرأ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ

---

(١) رواه الحاكم (٢٠٨١) وقال: «رواته ثقات» ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في «الشعب» (٢٢٨٧)، وضعّفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٨٩١).
(٢) رواه الترمذي (٢٨٩٣) وحسّنه الألباني بمجموع طرقه. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٣١) (٥٨٦).
(٣) رواه أحمد (٢٣٨٠٧) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه، والحاكم وصحّحه (٣٩٨٢) ووافقه الذهبي، وقال الألباني: «حسن لغيره» انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٦٠٥).
(٤) رواه مسلم (٨١١)، ورواه البخاري (٦٦٤٣) من حديث أبي سعيد.
(٥) رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٨١) والدارمي (٣٤٧٢)، وحسّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٣٦) (٥٨٩).

ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشرَ مراتٍ بُني له قصرٌ في الجنّة».

المعوّذتان

أخرج أحمد[١] من حديث عقبة أنّ النبيَّ ﷺ قال له: «ألا أعلّمُك سورًا ما أنزل في التوراة ولا في الزّبور ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلها؟» قلتُ: بلىٰ! قال: «﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾».

وأخرج[٢] **أيضًا** من حديث ابن عَابِسٍ أنّ النبيَّ ﷺ قال له: «ألا أخبرُك بأفضل ما تعوّذَ به المتعوِّذون؟» قال: بلىٰ! قال: «﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾».

وأخرج أبو داود والترمذي[٣] من حديث عبد الله بن خبيب قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين حين تمسي وحين تصبح ثلاث مرات تكفيك من كل شيء».

تنبيه

أما الحديث الطويل في فضائل القرآن سورةً سورةً فإنّه موضوعٌ، كما

---

(١) رواه أحمد (١٧٤٥٢) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه.

(٢) رواه أحمد (١٧٢٩٧) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابُه، والنسائي (٥٤٣٢) وصحّحه الألباني «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٩٤) (١١٠٤).

(٣) رواه أبو داود (٥٠٨٢) والترمذي (٣٥٧٥) وحسّنه الألباني.

أخرج الحاكم في «المدخل»[١] بسنده إلىٰ أبي عمّار المرْوَزي، أنّه قيل لأبي عصمة الجامع: «من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟»، فقال: «إنّي رأيتُ النّاسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعتُ هذا الحديث حسبةً».

وروىٰ ابن حبان[٢] في مقدمة تاريخ «الضعفاء» عن ابن مهدي قال: «قلتُ لميسرة ابن عبد ربِّه: من أين جئتَ بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتُها أُرغّبُ الناسَ فيها».

ورُوّينا[٣] عن المؤمّل بن إسماعيل، قال: حدَّثني شيخٌ بحديث أُبيّ بن كعب في فضائل سور القرآن سورةً سورةً، فقال: حدَّثني رجلٌ بالمدائن، وهو حيّ، فصرتُ إليه، فقلتُ له: من حدَّثَك؟ قال: حدَّثني شيخٌ بواسط، وهو حيّ، فصرتُ إليه، فقلتُ له: من حدَّثَك؟ قال: حدَّثني شيخٌ بالبصرة، فصرتُ إليه، فقلتُ له: من حدَّثك؟ قال: حدَّثني شيخٌ بعبادان، فصرتُ إليه، فأخذَ بيدي فأدخلني بيتًا، فإذا فيه قومٌ من المتصوّفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدَّثني، فقلتُ: يا شيخُ مَنْ حدَّثَك؟ فقال: لم يُحدثْني أحدٌ، ولكنَّا رأينا الناسَ قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلىٰ القرآن.

---

(١) انظر: «المدخل إلىٰ الإكليل» (ص ٥٤).

(٢) انظر: «الموضوعات لابن الجوزي» (١/ ٢٤١).

(٣) انظر المصدر السابق.

قال ابن الصلاح[1]: «ولقد أخطأ الواحديُّ المفسِّرُ ومَنْ ذَكَرَه من المفسِّرين في إيداعِه تفاسيرهم».

---

(١) انظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٠١). وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١/ ٢٩٦): «ولا خلاف بين الحُفّاظ بأنّ حديثَ أُبيّ بن كعب هذا موضوع، وقد اغترّ به جماعةٌ من المفسّرين فذكروه في تفاسيرهم، كالثعلبي والواحدي والزمخشري، ولا جرمَ فليسوا من أهل هذا الشأن». انتهىٰ. وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص: ١١٣) (٢٢٥): «ومنها - أي: من الموضوعات - ذكرُ فضائلِ السّور وثوابِ من قرأ سورة كذا فله أجرُ كذا من أول القرآن إلىٰ آخره، كما ذكر ذلك الثعلبيُّ والواحديُّ في أول كل سورة، والزمخشريُّ في آخرها». قال: «ونحن نُنَبّهُ علىٰ أمورٍ كليّةٍ يُعرفُ بها كوْنَ الحديث موضوعًا، فمنها: اشتمالُه علىٰ أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلَها رسولُ الله صلىٰ ﷺ، وهي كثيرةٌ جدًا كقوله في الحديث المكذوب: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له...». انظر: «المنار المنيف» (ص: ٥١) (٥٤).

الثالث والسبعون
في أفضل القرآن وفاضله

مباحث الباب:

١- هل في القرءان شيء أفضل من شيء؟

٢- الخلاف في معنى الأفضلية.

٣- أفضلية الفاتحة، وآية الكرسي، وسورة الإخلاص.

[١- هل في القرءان شيء أفضل من شيء؟]

اختلف الناس هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟ فذهب القاضي أبوبكر الباقلاني وابن حبان إلى المنع؛ لأنّ الجميع كلام الله، ولئلا يُوهم التفضيلُ نقصَ المفضّل عليه.

وذهب آخرون إلى التفضيل لظواهر الأحاديث، منهم: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربي، والغزالي، وقال القرطبي: «إنّه الحق». ونقله عن جماعة من العلماء.

وقال الغزّالي في «جواهر القرآن»[(١)]: «لعلّك أنْ تقولَ: قد أشرتَ إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض والكلام كلام الله، فكيف يُفارق بعضها بعضًا؟ وكيف يكون بعضُها أشرفَ من بعض؟ فاعلم أنّ نورَ البصيرة إن كان لا

(١) انظر: «جواهر القرآن» (ص: ٦٢).

يُرشدُك إلىٰ الفرق بين آية الكرسي وآية المداينات، وبين سورة الإخلاص وسورة تبّت، وترتاع علىٰ اعتقاد الفرق نفسُك الخوّارة المستغرقة بالتقليد، فقلِّد صاحب الرسالة ﷺ، فهو الذي أُنزل عليه القرآن، وقال: «فاتحةُ الكتاب أفضل سور القرآن»، و«آية الكرسي سيدة آي القرآن»، و«﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»، والأخبار الواردة في فضائل القرآن، وتخصيص بعض السور والآيات بالفضل وكثرة الثواب في تلاوتها لا تحصىٰ». انتهىٰ.

وقال ابن الحصّار: «العجبُ ممن يذكر الاختلاف في ذلك، مع النصوص الواردة بالتفضيل».

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «كلامُ الله في الله أفضل من كلامه في غيره، فـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أفضل من ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾».

[٢- الخلاف في معنى الأفضلية]

قال بعضهم: «الفضلُ راجعٌ إلىٰ عِظَمِ الأجر ومُضاعفة الثواب بحسب انفعالات النفس وخشيتها، وتدبّرها وتفكّرها عند ورود أوصاف العَليّ».

وقيل: «بل يرجع لذات اللفظ، وأنّ ما تضمّنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ...﴾ [البقرة: ١٦٣] الآية، وآية الكرسي، وآخر سورة الحشر، وسورة الإخلاص من الدلالات علىٰ وحدانيته وصفاته ليس موجودًا مثلًا في ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ وما كان مثلها، فالتفضيل إنما هو بالمعاني العجيبة وكثرتها».

وقال الحليمي ونقله عنه البيهقي[(١)]: «معنىٰ التفضيل يرجع إلىٰ أشياء،

(١) انظر: «شعب الإيمان» (٤/ ١٦٤ - ١٦٥).

أحدها: أنْ يكونَ العملُ بآية أولىٰ من العمل بأخرىٰ، وأَعْودَ علىٰ الناس، وعلىٰ هذا يُقال: آياتُ الأمر والنّهي والوعد والوعيد خير من آيات القصص؛ لأنّها إنما أُريد بها تأكيد الأمر والنهي، والإنذار والتبشير، ولا غنىٰ بالناس عن هذه الأمور، وقد يستغنون عن القصص، فكان ما هو أَعْود عليهم وأنفع لهم خيرًا لهم مما يجعل تبعًا لما لا بد منه.

الثاني: أنْ يُقالَ الآيات التي تشتمل علىٰ تعديد أسماء الله تعالىٰ وبيان صفاته، والدلالة علىٰ عظمته أفضلُ بمعنىٰ: أنّ مُخبَرَاتها أسنىٰ وأجلُّ قدرًا.

الثالث: أنْ يُقالَ: سورةٌ خير من سورة، أو آية خير من آية بمعنىٰ: أنّ القارئَ يتعجّلُ له بقراءتها فائدة سوىٰ الثواب الآجل، ويتأدّىٰ منه بتلاوتها عبادة، كقراءة آية الكرسي والإخلاص والمعوّذتين؛ فإنّ قارئَها يتعجّلُ بقراءتها الاحترازَ مما يخشىٰ، والاعتصام بالله، ويتأدّىٰ بتلاوتها عبادةٌ لله لما فيها من ذكره سبحانه وتعالىٰ بالصفات العُلا علىٰ سبيل الاعتقاد لها، وسكون النّفس إلىٰ فضل ذلك بالذكر وبركته، فأمّا آياتُ الحكْمِ فلا يقع بنفس تلاوتها إقامةُ حكم، وإنما يقعُ بها علم.

وقد يُقال: إنّ سورةً أفضلُ من سورة؛ لأنّ الله جعل قراءتها كقراءة أضعافها مما سواها، وأوجبَ بها من الثواب ما لم يوجب بغيرها». انتهىٰ كلام الحليمي.

[٣- أفضلية الفاتحة]

قال ابن التين[١] **في حديث البخاري**[٢]: «لأعلمنّك سورة هي أعظم

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ١٥٨).

(٢) رواه البخاري (٤٤٧٤)، (٥٠٠٦).

السور»: «معناه أنّ ثوابَها أعظمُ من غيرها».

وقال غيره[١]: «إنما كانت أعظم السور لأنّها جمعت جميع مقاصد القرآن، ولذلك سُمّيت أمَّ القرآن».

وقرّر الزمخشري[٢] اشتمالها علىٰ علوم القرآن باشتمالها علىٰ الثناء علىٰ الله تعالىٰ بما هو أهله، وعلىٰ التعبّد بالأمر والنّهي، وعلىٰ الوعد والوعيد، وآيات القرآن لا تخلو عن أحد هذه الأمور.

وقال الطيبي: «هي مشتملةٌ علىٰ أربعة أنواع من العلوم التي هي مناط الدين:

أحدها: علمُ الأصول، ومعاقدُه: **معرفة الله تعالىٰ وصفاته**، وإليها الإشارة بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **ومعرفة النبوة**، وهي المرادة بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، **ومعرفة المعاد**، وهو المومي إليه قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

وثانيها: علمُ الفروع، وأسّه العبادات، وهو المراد بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وثالثها: علمُ ما يحصل به الكمال، وهو علمُ الأخلاق، وأجلّه السلوك لطريقه والاستقامة فيها، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

ورابعها: علمُ القصص والأخبار عن الأمم السالفة والقرون الخالية، السعداء منهم والأشقياء، وما يتّصل بها من وعد مُحسنهم ووعيد مُسيئهم، وهو المراد بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾».

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ١٥٦) بنحوه.

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١).

وقال الغزّالي[١]: «مقاصد القرآن ستة، ثلاثة مُهمّة وثلاثة مُتمّة، **الأولىٰ**: **تعريفُ** المدعو إليه، كما أشير إليه بصدرها، **وتعريف** الصراط المستقيم، وقد صرح به فيها، **وتعريف** الحال عند الرجوع إليه تعالىٰ، وهو الآخرة، كما أشير إليه بـ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، **والأخرىٰ**: **تعريف** أحوال المطيعين، كما أشير إليه بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾، **وحكاية** أقوال الجاحدين، وقد أشير إليها بـ: ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، **وتعريف** منازل الطريق، كما أشير إليه بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾». انتهىٰ.

ولا ينافي هذا وصفَها في الحديث الآخر بكونها «ثلثي القرآن»؛ لأنّ بعضهم وجّهُهُ بأنّ دلالات القرآن الكريم إمّا أنْ تكونَ بالمطابقة أو بالتضمّن أو بالالتزام، وهذه السورة تدلُّ علىٰ جميع مقاصد القرآن بالتضمّن والالتزام دون المطابقة، والاثنان من الثلاثة ثلثان. ذكره الزركشي في «شرح التنبيه» وناصر الدين بن الميلق. **قال**: «وأيضًا الحقوق ثلاثة: حقُّ الله علىٰ عباده، وحقُّ العباد علىٰ الله، وحقُّ بعض العباد علىٰ بعض، وقد اشتملت الفاتحةُ صريحًا علىٰ الحقّيْن الأوّليْن، فناسب كونَها بصريحها ثُلُثَيْن، وحديثُ «قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفيْن»[٢] شاهدٌ لذلك».

[أفضلية آية الكرسي]

قال ابن المنير: «اشتملت آيةُ الكرسي علىٰ ما لم تشتمل عليه آيةٌ من أسماء الله تعالىٰ، وذلك أنّها مشتملةٌ علىٰ سبعة عشر موضعًا فيها اسم الله تعالىٰ،

---

(١) انظر: «جواهر القرآن» (ص: ٢٣).

(٢) رواه مسلم (٣٩٥) والنّسائي (٩٠٩).

ظاهرًا في بعضها، ومستكنًّا في بعض، وهي: «الله، «هو»، «الحي»، «القيوم، ضمير: «تأخذه»، «له»، «عنده»، «بإذنه»، «يعلم»، «علمه»، «شاء»، «كرسيه»، «يئوده»، ضمير «حفظهما» المستتر الذي هو فاعل المصدر، «وهو»، «العلي»، «العظيم»، وإنْ عُدِّدت الضمائر المحتملة في «الحي القيوم»، «العلي العظيم»، والضمير المقدّر قبل «الحي» علىٰ أحد الأعاريب صارت اثنين وعشرين».

وقال الغزّالي[(١)]: «إنما كانت آيةُ الكرسيّ سيدةَ الآيات لأنّها اشتملت علىٰ ذات الله وصفاته وأفعاله فقط، ليس فيها غير ذلك، ومعرفة ذلك هو المقصد الأقصىٰ في العلوم، وما عداه تابعٌ له، فقوله ﴿ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: إشارةٌ إلىٰ الذات، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: إشارةٌ إلىٰ توحيد الذات، ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾: إشارةٌ إلىٰ صفة الذات وجلاله، فإنّ معنىٰ ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾: الذي يقومُ بنفسه ويقومُ به غيرُه، وذلك غاية الجلال والعظمة، ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾: تنزيهٌ وتقديسٌ له عمّا يستحيل عليه من أوصاف الحوادث، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾: إشارةٌ إلىٰ الأفعال كلِّها، وأنّ جميعَها منه وإليه، ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾: إشارةٌ إلىٰ انفراده بالملك والحكم والأمر، وأنّ من يملك الشفاعة إنما يملكها بتشريفه إياه، وبالإذن فيها، وهذا نفيُّ الشّركة عنه في الحكم والأمر، ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿شَآءَۚ﴾: إشارةٌ إلىٰ صفة العلم والانفراد [بها]، حتىٰ لا علم لغيره إلا ما أعطاه ووَهَبَهُ علىٰ قدر مشيئته وإرادته، ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾: إشارةٌ إلىٰ عظمة ملكه وكمال قدرته، ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾: إشارةٌ إلىٰ صفة القدرة وكمالها، وتنزيهها عن الضعف

(١) انظر: «جواهر القرآن» (ص: ٧٣).

والنقصان، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾: إشارةٌ إلىٰ أصليْن عظيميْن في الصفات.

فإذا تأمّلتَ هذه المعاني، ثم تلوتَ جميعَ آيِ القرآن لم تجد جملتها مجموعة في آية واحدة، فإنّ ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ...﴾ [آل عمران: ١٨] ليس فيها إلا التوحيد، وسورة الإخلاص ليس فيها إلا التوحيد والتقديس، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ليس فيها إلا الأفعال، والفاتحة فيها الثلاثة لكن غير مشروحة، بل مرموزة، والثلاثة مجموعة مشروحة في آية الكرسي.

والذي يقرُب منها في جمعها آخرُ الحشر وأولُ الحديد، ولكنّها آياتٌ لا آية واحدة، فإذا قابلت آيةَ الكرسيّ بأحدِ تلك الآيات وجدتَّها أجمعَ للمقاصد، فلذلك استحقّت السيادة علىٰ الآي، كيف وفيها «الحي القيوم» وهو الاسم الأعظم، كما ورد به الخبر». انتهىٰ كلام الغزالي.

[أفضلية سورة الإخلاص]

اختلف الناس في معنىٰ كوْن سورة الإخلاص تعدل ثُلُث القرآن[1]، فقيل: «لأنّ القرآنَ يشتملُ علىٰ قصص وشرائع وصفات، وسورة الإخلاص كلُّها صفات، فكانت ثلثًا بهذا الاعتبار».

وقال الغزّالي[2]: «معارف القرآن المهمّة ثلاثة: معرفة التوحيد، والصراط

---

(١) رواه البخاري (٦٦٤٣) ومسلم (٨١١).

(٢) انظر: «جواهر القرآن» (ص: ٧٨). وقال أيضًا في الموضع نفسه: «وسورة الإخلاص تشتمل علىٰ واحد من الثلاث، وهو معرفة الله وتوحيده وتقديسه عن مشارك في الجنس والنوع، وهو المراد بنفي الأصل والفرع والكفؤ».

المستقيم، والآخرة، وهي مشتملةٌ علىٰ الأول، فكانت ثلثًا».

وقال أيضًا فيما نقله عنه الرازي: «القرآنُ مُشتملٌ علىٰ البراهين القاطعة علىٰ وجود الله تعالىٰ ووحدانيته، وصفاته إما صفات الحقيقة وإما صفات الفعل وإما صفات الحكم، فهذه ثلاثة أمور، وهذه السورة تشتمل علىٰ صفات الحقيقة، فهي ثُلُثٌ».

وقال الخويي: «المطالبُ التي في القرآن مُعظمُها الأصول الثلاثة التي بها يصحُّ الإسلام ويحصل الإيمان، وهي معرفةُ الله، والاعترافُ بصدق رسوله ﷺ، واعتقادُ القيام بين يدي الله تعالىٰ، وهذه السورة تفيدُ الأصل الأول، فهي ثُلُثُ القرآن من هذا الوجه».

وقيل: «تعدل في الثواب»، وهو الذي يشهد له ظاهر الحديث، لكن ضعّف ابن عقيل ذلك، وقال: «لا يجوز أنْ يكونَ المعنىٰ فله أجر ثلث القرآن، لقوله[1] ﷺ: «من قرأ حرفًا من كتاب الله فله بكل حرف حسنة، والحسنة بعشر أمثالها».

قال ابن عبد البر[2]: «السكوت في هذه المسألة أفضلُ من الكلام فيها وأسلم». ثم أسند إلىٰ إسحاق بن منصور: «قلتُ لأحمد بن حنبل: قوله ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثُلُثَ القرآن» ما وجْهُه؟ فلم يقل لي فيها علىٰ أمر، وقال لي إسحاق بن راهويه: «معناه أنّ الله لما فضّل كلامَه علىٰ سائر الكلام

---

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٧٩) والترمذي (٢٩١٠)، وصحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٩٧٠) (٣٣٢٧).

(٢) انظر: «الاستذكار» (٢/ ٥١٢ - ٥١٣).

جعل لبعضه أيضًا فضلًا في الثواب لمن قرأه، تحريضًا علىٰ تعليمه، لا أنّ من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن جميعه، هذا لا يستقيم ولو قرأها مائتي مرة». **قال ابن عبد البر**: «فهذان إماما بالسُّنّة، ما قاما ولا قعدا في هذه المسألة».

الرابع والسبعون
في مفردات القرآن

أخرج السَّلفيُّ في المختار من «الطيوريات»[(١)] عن الشعبي قال: «لقي عمر بن الخطاب ركبًا في سفر فيهم ابن مسعود، فأمر رجلًا يناديهم: من أين القوم؟ قالوا: أقبلنا من الفجِّ العميق نريد البيتَ العتيق، فقال عمر: إنّ فيهم لعالمًا، وأمر رجلًا أنْ يناديهم: أيُّ القرآن أعظم؟ فأجابه عبد الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال نادهم: أيُّ القرآن أحكم؟ فقال ابن مسعود: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، قال نادهم: أيُّ القرآن أجمع؟ فقال: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، فقال نادهم: أيُّ القرآن أحزن؟ فقال: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فقال نادهم: أيُّ القرآن أرجىٰ؟ فقال ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، فقال: أفيكم ابن مسعود؟ قالوا: نعم». أخرجه عبد الرزّاق في تفسيره بنحوه[(٢)].

وأخرج أيضًا عن ابن مسعود قال: «أعدلُ آية في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ

---

(١) انظر: «الطيوريات» (١/ ٢٤٧)، وأورده ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ١٥١)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢١٥٩): «في إسناده مجالد بن سعيد الهَمْدانيّ، ضعّفه الأئمة». انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١) (١٦٥٣)، و«الطبقات» لابن سعد (٦/ ٣٣٦).

(٢) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٣٦٧٣). قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢١٦٠): «في إسناده انقطاع فهو من بلاغات معمر عن عمر بن الخطاب».

بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، وأحكم آية: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] إلىٰ آخرها».

وأخرج الحاكم[١] **عنه قال:** إنْ أجمعَ آيةٍ في القرآن للخير والشر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

وأخرج الطبراني[٢] **عنه قال:** ما في القرآن آيةٌ أعظم فَرَجًا من آية في سورة الغرف: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية، وما في القرآن آية أكثر تفويضًا من: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق: ٣] الآية.

وقد اختلف في أرجىٰ آية في القرآن علىٰ بضعة عشر قولًا [منها]:

أحدها: آية الزمر.

الثاني: ما أخرجه مسلم[٣] عن ابن المبارك: «أنّ أرجىٰ آية في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ﴾ [النور: ٢٢]».

الثالث: ما أخرجه أبو نُعيْم[٤] في الحلية عن عليّ بن أبي طالب أنّه قال:

---

(١) رواه الحاكم (٣٣٥٨) وصحّحه شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ورواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٣٢) (٨٦٥٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٣٣) (٨٦٥٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٨٩) وقال البخاري عقبه: «حسن الإسناد»، وحسّنه الألباني.

(٣) أخرجه مسلم «٢٧٧٠» من كلام ابن المبارك ضمن حديث الإفك.

(٤) انظر: «حلية الأولياء» (٣/ ١٧٩).

«إنّكم يا معشر أهل العراق تقولون: أرجىٰ آية في القرآن: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣] الآية لكنّا نقول: إنّ أرجىٰ آية في كتاب الله ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحىٰ: ٥]، وهي الشفاعة».

الرابع: ما أخرجه الواحديّ[(١)] عن علي بن الحسين قال: «أشدُّ آية علىٰ أهل النار: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، وأرجىٰ آية في القرآن لأهل التوحيد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] الآية».

الخامس: روىٰ الهرويُّ في «مناقب الشافعي» عن ابن عبد الحكم قال: «سألتُ الشافعيَّ أيُّ آيةٍ أرجىٰ؟ قال: «قوله: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٥، ١٦]». قال: «وسألتُه عن أرجىٰ حديثٍ للمؤمن قال: «إذا كان يوم القيامة يُدفع إلىٰ كل مسلم رجل من الكفار فداؤه»[(٢)].

السادس: ما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب التوبة[(٣)] عن أبي عثمان النهدي قال: «ما في القرآن آية أرجىٰ عندي لهذه الأمة من قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]».

السابع: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن

---

(١) انظر: «أسباب النزول» (١/ ١٦) (٧). قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢١٦٢): «هو من مرسل علي بن الحسين».

(٢) رواه مسلم (٢٧٦٧) بلفظ «... يهوديًا أو نصرانيًا، فيقول: هذا فكاكك من النار».

(٣) انظر: «التوبة» (ص: ٦٣) (٤٥). قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢١٦٣): «إسناده حسن إلىٰ قائله»، وقد رواه أيضًا ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٤٥٢) (١٧١٥١).

كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]. حكاه النوويُّ في رءوس المسائل.

قلتُ: ويلحق بهذا ما أخرجه ابن المنذر[١] عن ابن مسعود، أنّه ذُكر عنده بنو إسرائيل وما فضّلهم الله به، فقال: «كان بنو إسرائيل إذا أذنب أحدُهم ذنبًا أصبح وقد كُتبت كفّارتُه علىٰ أسكفةِ بابه، وجُعلت كفّارةُ ذنوبكم قولًا تقولونه، تستغفرون اللهَ فيغفرُ لكم، والذي نفسي بيده لقد أعطانا اللهُ آيةً لهي أحبّ إليَّ من الدنيا وما فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]» الآية.

أشدّ آية

في «صحيح البخاري»[٢] عن سفيان قال: «ما في القرآن آية أشدّ عليّ من ﴿لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ﴾ [المائدة: ٦٨]».

وأخرج ابن المنذر[٣] عن ابن سيرين: «لم يكن شيء عندهم أخوف من هذه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]».

---

(١) انظر: «تفسير ابن المنذر» (ص: ٣٨٦) (٩٣٤). قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢١٦٦): «إسناده حسن».

(٢) انظر: ك «التفسير» - ب «سورة المائدة» (٦/ ٥٠) في ترجمة الباب معلّقًا عن سفيان. قال ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٢٦٩): «يعني أن من لم يعمل بما أنزل الله في كتابه فليس علىٰ شيء».

(٣) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ٢٩) بدون عزو.

وقال السعيدي[١]: «سورةُ الحجّ من أعاجيب القرآن، فيها مكيّ ومدنيّ، وحضري وسفري،، وليلي ونهاري، وحربي وسلمي، وناسخ ومنسوخ، فالمكي من رأس الثلاثين إلىٰ آخرها، والمدني من رأس خمس عشرة إلىٰ رأس الثلاثين، والليلي خمس آيات من أولها، والنهاري من رأس تسع آيات إلىٰ رأس اثنتي عشرة، والحضري إلىٰ رأس العشرين».

قلتُ: والسفري أولها، والناسخ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩] الآية، والمنسوخ: ﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الحج: ٦٩] الآية نسختْهَا آية السيْف، وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ﴾ [الحج: ٥٢] الآية نسخَتْها: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلىٰ: ٦].

وقال الكرماني[٢]: «ذكر المفسّرون أن قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦] الآية؛ من أشكل آية في القرآن حكمًا ومعنًىٰ وإعرابًا».

وقال غيره[٣]: قوله تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٣١] الآية، جمعت أصولَ أحكام الشريعة كلِّها: الأمر والنهي والإباحة والخبر.

وقال بعضهم: «أطولُ سورة في القرآن البقرة، وأقصرُها الكوثر، وأطولُ آية فيه آية الدين، وأقصرُ آية فيه: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾، وأطولُ كلمة فيه رسمًا: ﴿فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢]. **وليس في القرءان** حاء بعد حاء بلا حاجز إلا في موضعين: ﴿عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: ٦٠].

---

(١) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لهبة الله (١٢٦).

(٢) انظر: «غرائب لتفسير» (١/ ٣٣٩).

(٣) هو الزركشي. انظر: «البرهان» (٢/ ١٣).

ولا كافان كذلك إلا: ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢].
ولا غينان كذلك إلا: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥]. ولا آيتان فيهما ثلاثة عشر وقفًا إلا آيتا المواريث.

ولا سورة فيها اثنان وخمسون وقفًا إلا سورة الرحمن». ذكر أكثر ذلك ابن خالويه.

ونقلتُ من خطِّ شيخ الإسلام ابن حجر: «في القرآن أربعُ شدّات مُتوالية في قوله: ﴿نَسِيًّا ۝٦٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [مريم: ٦٤، ٦٥]، ﴿فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠]، ﴿قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، «وَلَقَد زَّيَّنَّا السَّمَاءَ»[1] [الملك: ٥]».

---

(١) أي: بإدغام الدال في الزاي على قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام وابن ذكوان بخلفه. انظر: «النشر» (٢/ ٣).

الخامس والسبعون
في خواصّ القرآن

أفرده بالتصنيف جماعةٌ منهم التميمي، وحجّة الإسلام الغزالي، ومن المتأخرين اليافعي، وغالب ما يُذكر في ذلك كان مُستندُه تجاربَ الصالحين. وها أنا أبدأُ بما ورد من ذلك في الحديث، ثم ألتقطُ عيونًا مما ذكره السلف والصالحون:

أخرج البخاري[(١)] من حديث أبي سعيد الخدري قال: «كنّا في مسيرٍ لنا فنزلنا، فجاءت جاريةٌ فقالت: إنّ سيّدَ الحيِّ سليمٌ، فهل معكم راقٍ؟ فقام معها رجلٌ فَرَقَاه بأمِّ القرآن فبرئ، فذُكر للنبي ﷺ، فقال: «وما كان يدريه أنها رقية!»».

وأخرج[(٢)] عن أبي هريرة في قصة الصدقة إنّ الجنّيَّ قال له: «إذا أويتَ إلىٰ فراشك فاقرأ آية الكرسي، فإنّك لن يزالُ عليك من الله حافظٌ، ولا يقربُك شيطانٌ حتىٰ تُصبح»، فقال النبي ﷺ: «أما إنه صدقك وهو كذوب».

وأخرج مسلم[(٣)] من حديث أبي هريرة: «إنّ الشيطانَ ينفرُ من البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة».

وأخرج الترمذيّ والنّسائيّ[(٤)] عن أبي سعيد: «كان رسولُ الله ﷺ يتعوّذُ من

---

(١) رواه البخاري (٥٠٠٧) ومسلم (٢٢٠١)، وقولها سليم: أي لديغ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١١).

(٣) رواه مسلم (٧٨٠).

(٤) رواه الترمذي (٢٠٥٨) والنّسائي (٥٤٩٤) وصحّحه الألباني.

الجانّ وعين الإنسان، حتىٰ نزلت المعوّذتان، فأخذها وترك ما سواها».

وأخرج الترمذي والحاكم(١) من حديث سعد بن أبي وقاص: «دعوةُ ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] لم يَدْعُ بها رجلٌ مسلمٌ في شيء إلا استجاب الله له».

وأخرج أبو داود(٢) عن ابن عباس قال: «إذا وجدتَ في نفسك شيئًا - يعني الوسوسة - فقل: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]».

وأخرج ابن ماجة وغيره(٣) من حديث ابن مسعود: «عليكم بالشفائيْن: العسل والقرآن».

وأخرج الطبراني(٤) عن عليٍّ قال: «لدغت النبيَّ ﷺ عقربٌ، فدعا بماء وملح، وجعل يمسح عليها ويقرأ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾، و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾».

---

(١) رواه الترمذي (٣٥٠٥) والحاكم (١٨٦٢) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه أبو داود (٥١١٠) وحسّنه الألباني.

(٣) رواه ابن ماجة (٣٤٥٢) مرفوعًا وقال الألباني: «ضعيف، والصحيح موقوف»، ورواه الحاكم (٧٤٣٥) مرفوعًا، ورواه الحاكم موقوفًا برقم (٨٢٢٥) وكذلك البيهقي في «الكبرىٰ» (١٩٥٦٥)، وقال البيهقي عقبه: «رفعُه غير معروف والصحيحُ موقوف».

(٤) رواه االطبراني في «الأوسط» (٥٨٩٠) و«الصغير» (٨٣٠)، قال الهيثمي: «إسناده حسن». انظر: «مجمع الزوائد» (٨٤٤٥).

وأخرج الطبراني[١] **عن معاذ** أنّ النّبيّ ﷺ قال له: «ألا أعلّمك دعاءً تدعو به لو كان عليك من الدَّيْن مثل صِيرٍ[٢] أدّاه الله عنك: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] إلىٰ قوله: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٧]، رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، تُعطي من تشاء منهما، وتمنع من تشاء، ارحمني رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك».

وأخرج ابنُ الضُّرِيْس[٣] عن سعيد بن جبير: «أنّه قرأ علىٰ رجل مجنون سورة «يس» فبرئ».

وأخرج أبو عبيد[٤] عن طلحة بن مصرّف قال: «كان يُقال: إذا قُرئ القرآن عند المريض وجد لذلك خفّة».

هذا مما وقفتُ عليه في الخواصّ، وأما مالم يرد به أثر فقد ذكر الناس من ذلك كثيرًا جدًا اللهُ أعلمُ بصحّته.

تنبيه

قال ابن التين[٥]: «الرّقىٰ بالمعوّذات وغيرها من أسماء الله تعالىٰ هو الطبّ الروحاني، إذا كان علىٰ لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاءُ بإذن الله، فلما عزّ هذا النوع فزع الناس إلىٰ الطبّ الجثماني».

---

(١) رواه الطبراني في «الصغير» (٥٥٨)، وحسّنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٨٢١).

(٢) اسم جبل.

(٣) انظر: «فضائل القرآن» (٢١٩)، قالوا في «ط. ج» (ص: ٢١٨٩): «إسناده حسن».

(٤) انظر: «فضائل القرآن» (١/ ٣٨٤).

(٥) ذكره ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ١٩٦).

وقال القرطبي: «تجوز الرقية بكلام الله وأسمائه، فإنْ كان مأثورًا استُحبّ».

وقال الربيع[1]: «سألت الشافعيَّ عن الرقية فقال: لا بأس أنْ يرقىٰ بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله».

وقال ابن بطّال[2]: «في المعوّذات سرٌّ ليس في غيرها من القرآن، لما اشتملت عليه من جوامع الدعاء التي تعمُّ أكثرَ المكروهات من السحر والحسد وشرّ الشيطان ووسوسته، وغير ذلك، فلهذا كان ﷺ يكتفي بها».

وقال ابن القيم[3] في حديث الرقية بالفاتحة: «إذا ثبت أنّ لبعض الكلام خواصَّ ومنافعَ، فما الظنُّ بكلام ربِّ العالمين، ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها؛ لتضمّنها جميع ما في الكتاب، فقد اشتملت علىٰ ذكرِ أصول أسماء الله ومجامعها، وإثباتِ المعاد، وذكرِ التوحيد، والافتقارِ إلىٰ الربّ في طلب الإعانة به والهداية منه، وذكرِ أفضل الدعاء، وهو طلبُ الهداية إلىٰ الصراط المستقيم، المتضمّن كمال معرفته وتوحيده وعبادته، بفعل ما أمر به، واجتناب ما نهىٰ عنه، والاستقامة عليه، ولتضمّنها ذكر أصناف الخلائق، وقسمتهم إلىٰ مُنعَمٍ عليه لمعرفته بالحقّ والعمل به، ومغضوبٍ عليه لعدوله عن الحقّ بعد معرفته، وضالٍ لعدم معرفته له، مع ما تضمّنته من إثبات القدَر، والشرع، والأسماء، والمعاد، والتوبة، وتزكية النفس، وإصلاح القلب، والردِّ علىٰ جميع أهل البدع، وحقيقٌ بسورة هذا بعضُ شأنها أنْ يُستشفىٰ بها من كل داء». انتهىٰ.

---

(١) ذكره ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ١٩٧).

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ١٦٢) – فصل هديه ﷺ في رقية اللديغ بالفاتحة.

مسألة

قال النووي في «شرح المهذب»[(١)]: «لو كُتب القرآن في إناء ثم غسله وسقاه المريض، فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي: لا بأس به، وكرهه النخعي». قال: «ومُقتضىٰ مذهبنا أنّه لا بأس به، فقد قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما: لو كُتب علىٰ حلوىٰ وطعام فلا بأس بأكله». انتهىٰ.

قال الزركشي[(٢)]: «ممن صرّح بالجواز في مسألة الإناء العماد النّيهي، مع تصريحه بأنّه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية، لكن أفتىٰ ابنُ عبد السلام بالمنع من الشرب أيضًا، لأنّه تلاقيه نجاسةُ الباطن» وفيه نظر.

---

(١) انظر: «المجموع» (١/ ١٧١) - باب: «ما يوجب الغسل».

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ٤٧٦) - النوع التاسع والعشرون.

السادس والسبعون
في مرسوم الخط وآداب كتابته(١)

أفرده بالتصنيف خلائق من المتقدّمين والمتأخرين، منهم أبو عمرو الداني، **وألّفَ في توجيهِ ما خالف قواعدَ الخطِّ** منه أبو العباس المراكشي كتابًا سماه: «عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل»، بيّن فيه أنّ هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخطّ بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها، وسأشير هنا إلىٰ مقاصد ذلك إنْ شاء الله تعالىٰ.

أخرج ابنُ أشتةَ في كتاب «المصاحف»(٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: «أول من وضع الكتاب العربي إسماعيلُ، وضع الكتاب كلّه علىٰ لفظِه ومنطقِه، ثم جعله كتابًا واحدًا مثل الموصول، حتىٰ فرّق بينه ولدُه». يعني أنّه وصل فيه جميع الكلمات ليس بين الحروف فرق، هكذا: «بسمللهرحمنرحيم»، ثم فرّقه من بنيه: هميسع وقيذر.

وقال ابن فارس(٣): «الذي نقوله: إنّ الخطَّ توقيفيّ لقوله تعالىٰ: ﴿عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ٤، ٥]، ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾

---

(١) نقلتُ هذا البابَ بكمالِه، وأُرشد إلىٰ ضرورة مراجعة أحد المؤلفات المفردة في ذلك، نحو: «مختصر التبيين» لأبي داود سليمان بن نجاح، أو فليراجع «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» لأبي عمرو الداني.

(٢) ذكره ابن فارس في «الصاحبي» (ص: ١٥)، والزركشي في «البرهان» (١/ ٣٧٧).

(٣) انظر: «الصاحبي» (ص: ١٥).

[القلم: ١]، وإنّ هذه الحروف داخلةٌ في الأسماء التي علّم اللهُ آدمَ».

وقد ورد في أمر «أبي جاد» ومبتدأ الكتابة أخبارٌ كثيرة؛ ليس هذا محلّها، وقد بسطتُها في تأليف مفرد.

فصل

القاعدة العربية أنّ اللّفظَ يُكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء والوقوف عليه، وقد مهّد النُحاةُ له أُصولًا وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خطُّ المصحف الإمام.

وقال أشهب: «سُئل مالك: هل يُكتب المصحف علىٰ ما أحدثه النّاس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا علىٰ الكتبة الأولىٰ». رواه الداني في المقنع[1]، ثم قال: «ولا مخالف له من علماء الأمة». وقال في موضع آخر[2]: «سُئل مالك عن الحروف في القرآن الواو والألف، أترىٰ أنْ يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا». قال أبو عمرو: «يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ، نحو الواو في ﴿أُوْلُواْ﴾».

وقال الإمام أحمد[3]: «يحرُم مخالفة خطّ مصحف عثمان في واوٍ أو ياءٍ أو ألفٍ أو غيرِ ذلك».

---

(١) انظر: «المقنع» (ص: ١٩).

(٢) انظر: «المقنع» (ص: ٣٦).

(٣) انظر: «الآداب الشرعية لابن مفلح» (٢/ ٢٨٣).

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»[(١)]: «من كتب مُصحفًا فينبغي أنْ يحافظَ علىٰ الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يُغيّر مما كتبوه شيئًا، فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانةً منّا، فلا ينبغي أنْ يظنّ بأنفسنا استدراكًا عليهم».

قلتُ: وسنحصر أمرَ الرسم في: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل، وما فيه قراءتان فكُتب علىٰ إحداهما.

القاعدة الأولى
في الحذف

١- **تحذف الألف من ياء النداء، نحو:** ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَـٰرَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨]، ﴿يَـٰعِبَادِىَ﴾ [الزمر: ٥٣].

وهاء التنبيه، نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦].

و«**نا**» مع ضمير، نحو: ﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾ [الأعراف: ١٤١]، ﴿ءَاتَيْنَـٰهُ﴾ [الكهف: ٦٥][(٢)].

ومن: ﴿ذَٰلِكَ﴾، ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾، و﴿لَـٰكِن﴾، و﴿تَبَـٰرَكَ﴾، وفروع الأربعة، نحو: ﴿ذَٰلِكُم﴾، ﴿أُوْلَـٰٓئِكُمْ﴾، و﴿لَـٰكِنَّكُمْ﴾، و﴿بَـٰرَكْنَا﴾.

و﴿ٱللَّهُ﴾، و﴿إِلَـٰهَ﴾، كيف وقع، و﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾، و﴿سُبْحَـٰنَ﴾، كيف وقع،

---

(١) انظر: «الشعب» (٤/ ٢١٩).

(٢) قال أبو عمرو في: «المقنع» (١/ ٢٦): «وكذلك حذفوا الألف بعد النون التي هي ضمير جماعة المتكلمين، نحو قوله ﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾، ﴿مَكَّنَّـٰهُمْ﴾، ﴿عَلَّمْنَـٰهُ﴾، ﴿فَرَشْنَـٰهَا﴾، ﴿أَنشَأْنَـٰهُنَّ﴾، وما كان مثله».

إلا: ﴿قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٩٣].

وبعد لام، نحو: ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾، ﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١]، ﴿سَلَٰمٌ﴾، ﴿غُلَٰمٌ﴾، ﴿إِۦلَٰفِ﴾، ﴿يُلَٰقُواْ﴾.

وبين لامين، نحو: ﴿ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾، ﴿خِلَٰلُ﴾.

ومن كلّ علم زائد علىٰ ثلاثة، كـ ﴿إِبۡرَٰهِـمَ﴾، ﴿صَٰلِحُ﴾، ﴿مِيكَىٰلَ﴾، إلا ﴿جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿هَٰمَٰنَ﴾، و﴿يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ﴾[1]، ﴿دَاوُۥدُ﴾ لحذف واوه، و﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ لحذف يائِه، واختُلف في ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿قَٰرُونَ﴾.

ومن كلّ مثنّىٰ، اسم أو فعل إن لم يتطرّف، نحو: ﴿رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، إلا ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾[2] [الحج: ١٠].

ومن كلّ جمعِ تصحيح لمذكر أو مؤنث، نحو: ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]. **إلا** ﴿طَاغُونَ﴾ في الذاريات [٥٣] والطور [٣٢]، و﴿كِرَامٗا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]، **وإلا** ﴿رَوۡضَاتِ﴾ [الشورىٰ: ٢٢] في الشورىٰ، و﴿ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾ [يونس: ٢١]، و﴿ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٖ﴾ [يونس: ١٥] في يونس، **وإلا** إنْ تلاها همزة، نحو: ﴿ٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، أو تشديد، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، فإنْ

---

(١) أي: بترك الهمز، علىٰ قراء غير عاصم.

(٢) قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٢٠٤): «هذا إستثناء غير صحيح».

كان في الكلمة ألفٌ ثانية حُذفت أيضًا، إلا ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ في فصلت [١٢].

ومن كلّ جمعٍ على «مفاعل» أو شبهه، نحو: ﴿مَسَٰجِد﴾، و﴿يَتَٰمَىٰ﴾، و﴿نَصَٰرَىٰ﴾، و﴿مَسَٰكِين﴾، و﴿مَلَٰٓئِكَة﴾، والثانية: من ﴿خَطَٰيَا﴾ كيف وقع.

ومن كلّ عدد، كـ﴿ثُلَٰثَ﴾ و﴿ثَلَٰثُ﴾.

و﴿سَٰحِر﴾ كيف وقع، إلا في آخر الذاريات [٥٢]، فإن ثُنِّيَ فألفاه.

و﴿ٱلْقِيَٰمَة﴾، و﴿ٱلشَّيْطَٰن﴾، و﴿سُلْطَٰن﴾، و﴿تَعَٰلَى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّٰٓئِى﴾، و﴿خَٰلِق﴾، و﴿عَٰلِم﴾، و﴿بِقَٰدِرٍ﴾، و﴿أَصْحَٰب﴾، و﴿ٱلْأَنْهَٰر﴾، و﴿ٱلْكِتَٰب﴾، **ومُنكّر الثلاثة**، إلا أربعة مواضع: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، ﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، ﴿كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٢٧]، ﴿كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١] في النمل.

ومن البسملة(١) و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ [هود: ٤١].

ومن أول الأمر من «سأل».

ومن كل ما اجتمع فيه ألفان أو ثلاثة، نحو: ﴿ءَادَمَ﴾، ﴿ءَاخَرَ﴾، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣].

ومن «رأى» كيف وقع، إلا ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ [النجم: ١٨]

---

(١) قال ابن نجاح: «وكذلك أجمعوا على إسقاط ألف الوصل خطًا ولفظًا من خمسة مواضع، أولها من كلمة: «بسم الله» حيث ما وقعت، إلا أن يأتي بعد كلمة: «بسم» لفظة غير: «الله» فإن الألف فيها ثابتة، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [الواقعة: ٩٦] و﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]».
انظر: «مختصر التبيين» (٢/ ٢٣ - ٢٤).

في النجم، وإلا ﴿نَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣]، [فصلت: ٥١]، و﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾، إلا ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩].

والألفان من ﴿لْـَٔيْكَةِ﴾، إلا في الحجر وق.

٢- وتحذف الياء من كلِّ منقوص منوّن، رفعًا وجرًا، نحو: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣].

والمضاف لها إذا نودي، إلا ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٥٦] في العنكبوت، ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر: ٥٣]. **أو لم يناد**[1]، إلا ﴿قُل لِّعِبَادِىَ﴾ [إبراهيم: ٣١] و[الإسراء: ٥٣] و﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾ في طه [٧٧] و﴿حمٓ﴾ [الدخان: ٢٣]، و﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَـٰدِى ۝٢٩ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٩-٣٠].

ومع مثلها، نحو: ﴿وَلِـِّۧىَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، [يوسف: ١٠١]، ﴿ٱلْحَوَارِيِّۦنَ﴾ [المائدة: ١١١]، ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١]، إلا ﴿عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، و﴿يُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿هَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿مَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿ٱلسَّيِّئَةِ﴾ [الأعراف: ٩٥]، و﴿أَفَعَيِينَا﴾ [ق: ١٥]، و«يُحيي» مع ضميرٍ لا مفردًا.

وحيث وقع: ﴿أَطِيعُونِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿خَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، و﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] إلا في يس [٦١]، و﴿ٱخْشَوْنِ ۚ﴾ [المائدة: ٣] إلا في البقرة [١٥٠]،

---

(١) قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٢٠٧): «وقع للسيوطي هنا وهمٌ، إذ «عبادي» المضاف إلىٰ ياء إذا لم يُناد متفقٌ علىٰ إثبات يائه حيث وقع».

و﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إلا ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [هود: ٥٥]، و﴿ٱتَّبِعُونِۚ﴾ [الزخرف: ٦١]، إلا في آل عمران [٣١] وطه [٩٠]، و﴿لَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]، ﴿لَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: ٦٠]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر: ٦٨]، ﴿يَهْدِيَنِ﴾ [الكهف: ٢٤]، ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ﴿كَذَّبُونِ﴾ [المؤمنون: ٢٦]، ﴿يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء: ١٤]، ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢]، ﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]، ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، ﴿بِٱلْوَادِ﴾ [طه: ١٢]، و﴿ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ [الإسراء: ٩٧] إلا في الأعراف [١٧٨].

٣- **وتحذف الواو مع أخرى**، نحو: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿فَأْوُۥٓاْ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣].

٤- **وتحذف اللام مدغمة في مثلها**، نحو: ﴿ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ﴿ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ١٧]، إلا[1]: ﴿ٱللَّهُ﴾، و﴿ٱللَّهُمَّ﴾، و﴿ٱللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥] وفروعه[2]، و﴿ٱللَّهْوِ﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿ٱللَّغْوِ﴾ [المؤمنون: ٣]، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿ٱللَّٰتَ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿ٱللَّمَمَۚ﴾ [النجم: ٣٢]، و﴿ٱللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣١]، و﴿ٱللَّطِيفُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و﴿ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

فرعٌ في الحذف الذي لم يدخل تحت القاعدة

حُذفت الألف من ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩]، ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠]، ﴿خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ﴿أَكَّٰلُونَ

(١) ويستثنىٰ أيضًا ﴿ٱللَّٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٥]. انظر: «المقنع» (ص: ٧٣).

(٢) قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٢٠٩): «ليس لها فروع سوىٰ قوله تعالىٰ ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]».

لِلسُّحْتِۚ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿بَٰلِغَ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ﴾ في الأعراف [١٣٩] وهود [١٦]، ﴿ٱلۡمِيعَٰدِ﴾ في الأنفال [٤٢]، ﴿تُرَٰبًا﴾ في الرعد [٥] والنمل [٦٧] وعم [٤٠]، ﴿جُذَٰذًا﴾ [الأنبياء: ٥٨]، ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿فَٰرِغًاۖ﴾ [القصص: ١٠]، ﴿نُجَٰزِيٓ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿لِّلۡقَٰسِيَةِ﴾ في الزمر [٢٢]، ﴿أَثَٰرَةٖ﴾ [الأحقاف: ٤]، ﴿عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [النبأ: ٣٥].

وحُذفت الياء من: ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة، ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا﴾ [هود: ٤٦]، ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿حَتَّىٰ تُؤۡتُونِ مَوۡثِقٗا﴾ [يوسف: ٦٦]، ﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿مَـَٔابِ﴾ [الرعد: ٣٦]، ﴿عِقَابِ﴾ في الرعد [٣٢] وغافر [٥] وص [١٤]، ﴿عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، ﴿أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢]، ﴿أَن يَهۡدِيَنِ﴾ [الكهف: ٢٤]، ﴿إِن تَرَنِ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [الكهف: ٤٠]، ﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [الكهف: ٦٦]، ﴿نَبۡغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤]، ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ [طه: ٩٣]، ﴿وَٱلۡبَادِۚ﴾ [الحج: ٢٥]، و﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ﴾ [الحج: ٥٤]، ﴿أَن يَحۡضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٨]، ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، ﴿يَسۡقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩]، ﴿يَشۡفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿يُحۡيِينِ﴾ [الشعراء: ٨١]، ﴿وَادِ

ﭐلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿تَشۡهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾ [الروم: ٥٣]، ﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣]، ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣]، ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ [يس: ٢٥]، ﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦]، ﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]، ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، ﴿تَرۡجُمُونِ﴾ [الدخان: ٢٠]، ﴿فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]، ﴿يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾ [ق: ٤١]، ﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿يُطۡعِمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٧]، ﴿ٱلدَّاعِ﴾ مرتين في القمر [٦، ٨]، ﴿يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]، ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦]، ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وحُذفت الواو من ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ في الشورىٰ [٢٤]، ﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]. قال المراكشي(١): «السرُّ في حذفِها من هذه الأربعة التنبيهُ علىٰ سرعة وقوع الفعل، وسهولته علىٰ الفاعل، وشدّة وقوع المنفعل المتأثر به في الوجود، أما ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]؛ فيدلّ علىٰ أنّه سهلٌ عليه، ويُسارع فيه كما يُسارع في الخير، بل إثبات الشرّ إليه من جهة ذاتِه أقربُ إليه من الخير، وأمّا ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ: ٢٤] فللإشارة إلىٰ سرعة ذهابه واضمحلاله، وأمّا ﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] فللإشارة إلىٰ سرعة الدعاء وسرعة إجابة المدعوّين، وأمّا الأخيرة فللإشارة إلىٰ سرعة الفعل وإجابة الزبانية وشدّة البطش».

---

(١) انظر: «عنوان الدليل» (ص: ٨٨).

القاعدة الثانية

في الزيادة

١- **زيدت ألف بعد الواو آخر اسم مجموع**، نحو: ﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿أُوْلُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، **بخلاف المفرد**، نحو: ﴿لَذُو عِلۡمٖ﴾ [يوسف: ٦٨]، إلا ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

وآخر فعل مفرد أو جمع، مرفوع أو منصوب، إلا ﴿جَآءُو﴾، و﴿بَآءُو﴾ حيث وقعا، و﴿وَعَتَوۡ عُتُوّٗا﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿فَإِن فَآءُو﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ﴾ في النساء [٩٩]، ﴿سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ في سبأ [٥].

وبعد الهمزة المرسومة واوًا، نحو: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥].

وفي ﴿مِاْئَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿مِاْئَتَيۡنِۚ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]، ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ﴾ [الكهف: ٢٣]، ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١]، ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧] ﴿لَإِلَى ٱلۡجَحِيمِ﴾(١) [الصافات: ٦٨]، ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿يَاْيۡـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١].

---

(١) قال ابن نجاح: «وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾ بألف بعد اللام ألف. وكذا في والصافات: ﴿لَإِلَى ٱلۡجَحِيمِ﴾، وفي بعضها: ﴿لَإِلَى﴾ في الموضعين بغير ألف، وكذا في التوبة: ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾، وأنا أختار كتاب هذه المواضع المذكورة بغير ألف؛ لمجيء ذلك كذلك في أكثر المصاحف». انظر: «مختصر التبيين» (٢/ ٣٧٩ - ٣٨٠).

وبين الياء والجيم في ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ في الزمر [٦٩] والفجر [٢٣].

وكُتبت ﴿ٱبْن﴾ بالهمزة مطلقًا.

٢- **وزيدت ياء في:** ﴿نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] في طه، ﴿مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۚ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ في الشورىٰ [٥١]، ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿وَلِقَآيِٕ ٱلْأَاخِرَةِ﴾ في الروم [١٦]، ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، ﴿بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

٣- **وزيدت واو في:** ﴿أُوْلُواْ﴾ وفروعه، و﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، [الأنبياء: ٣٧]. قال المراكشي: «وإنما زيدت هذه الأحرف في هذه الكلمات نحو ﴿وَجِاْىٓءَ﴾، و﴿نَّبَإِيْ﴾، ونحوهما للتهويل والتفخيم والتهديد والوعيد، كما زيدت في ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ تعظيمًا لقوة الله تعالىٰ التي بنىٰ بها السماء، التي لا تُشابهها قوة».

وقال الكرماني في العجائب[١]: «كانت صورةُ الفتحة في الخطوط قبل الخطّ العربي ألفًا، وصورةُ الضمة واوًا، وصورةُ الكسرة ياء، فكتبت ﴿وَلَأَاْوْضَعُواْ﴾[٢] [التوبة: ٤٧] ونحوه بالألف مكان الفتحة، ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] بالياء مكان الكسرة، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ونحوه بالواو مكان الضمة، لقرب عهدهم بالخط الأول».

(١) انظر: «الغرائب والعجائب» (١/ ٤٥٥).

(٢) تقدّم التعليق عليه في باب زيادة الألف.

القاعدة الثالثة

في الهمز

يُكتب الساكن[1] **بحرف حركة ما قبله، أولًا أو وسطًا أو آخرًا**، نحو: ﴿ٱئۡذَن﴾ [التوبة: ٤٩]، ﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [الإسراء: ١٤]، ﴿جِئۡتَنَٰكَ﴾ [الحجر: ٦٣]، ﴿وَهَيِّئۡ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿تَسُؤۡهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، إلا ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَرِءۡيًا﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، فحُذف فيها، وكذا أول الأمر بعد «فاء»، نحو ﴿فَأۡتُواْ﴾ [البقرة: ٢٣]، أو «واو»، نحو: ﴿وَأۡتَمِرُواْ﴾ [الطلاق: ٦].

والمتحرّك إنْ كان أولًا أو اتصل به حرف زائد بالألف مطلقًا، نحو: ﴿أَيُّوبَ﴾، ﴿إِذَا﴾، ﴿أُوْلُواْ﴾، ﴿سَأَصۡرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ﴿فَبِأَيِّ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. **إلا مواضع**: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ﴾ في النمل [٥٥] والعنكبوت [٢٩]، ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ [الصافات: ٣٦]، ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١]، ﴿أَءِذَا مِتۡنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾ [يس: ١٩]، ﴿أَئِفۡكًا﴾ [الصافات: ٨٦]، ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢].، ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَئِنۡ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، فتكتب فيها بالياء. و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، فتكتب بالواو.

وإنْ كان وسطًا فبحرف حركته، نحو: ﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: ١]، ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿نَّقۡرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، **إلا** ﴿جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ الثلاثة في يوسف [٧٤، ٧٥]،

---

(١) أي: الهمز الساكن.

و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [ق: ٣٠]، و﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ [الزمر: ٤٥]، و﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ [يونس: ٧]، فحذف فيها، **وإلا** إن فتح وكسر أو ضُم ما قبله، أو ختم ما قبله، أو ختم وكسر ما قبله؛ فبحرفه، نحو: ﴿بِٱلۡخَاطِـَٔةِ﴾ [الحاقة: ٩]، ﴿فُؤَادَكَۚ﴾ [هود: ١٢٠]، ﴿سَنُقۡرِئُكَ﴾ [الأعلىٰ: ٦].

فإنْ كان ما قبله ساكنًا حذف هو، نحو: ﴿يَسۡـَٔلُ﴾ [القيامة: ٦]، ﴿لَا تَجۡـَٔرُواْ﴾ [المؤمنون: ٦٥]، إلا ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿مَوۡئِلٗا﴾ في الكهف [٥٨].

فإنْ كان ألفًا وهو مفتوح فقد سبق أنها تُحذف لاجتماعها مع ألف مثلها، إذ الهمزةُ حينئذٍ بصورتها، نحو: ﴿أَبۡنَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]، وحذف منها أيضًا في ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ في يوسف [٢] والزخرف [٣].

فإن ضُمَّ أو كُسر فلا، نحو: ﴿ءَابَآؤُكُمۡ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ءَابَآئِهِمۡ﴾ [الأنعام: ٨٧]، إلا ﴿وَقَالَ أَوۡلِيَآؤُهُم﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ﴿إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١] في الأنعام، ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال [٣٤]، ﴿نَحۡنُ أَوۡلِيَآؤُكُمۡ﴾ في فصلت [٣١].

وإنْ كان بعد حرفٍ يُجانسه فقد سبق أيضًا أنّه يُحذف، نحو: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

وإنْ كان آخرًا فبحرف حركة ما قبله، نحو: ﴿سَبَإِۭ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿لُؤۡلُؤٞ﴾ [الطور: ٢٤]. **إلا في مواضع**: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه: ١٨]، ﴿لَا تَظۡمَؤُاْ﴾ [طه: ١١٩]، ﴿مَا يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف: ١٨]، ﴿وَيَدۡرَؤُاْ﴾ [النور: ٨]، ﴿نَبَؤُاْ﴾، ﴿فَقَالَ ٱلۡمَلَؤُاْ﴾: الأوّل في قد أفلح [المؤمنون: ٢٤]، والثلاثة في النمل

[النمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨]، ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ في خمسة مواضع، اثنان في المائدة [المائدة: ٢٩، ٣٣]، وفي الزمر [٣٤]، والشورى [٤٠]، والحشر [١٧]، ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام [٩٤] والشورى [٢١]، ﴿يَأۡتِيهِمۡ أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام [٥] والشعراء [٦]، ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، ﴿مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ في إبراهيم [٢١] وغافر [٤٧]، ﴿فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾ [هود: ٨٧]، و﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ﴾ في غافر [٥٠]، ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾ [الروم: ١٣]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾ [الصافات: ١٠٦]، ﴿بَلَٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾ في الدخان [٣٣]، ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٤]، فكُتب في الكلّ بالواو.

فإنْ سكن ما قبله حذف هو، نحو ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥]، ﴿شَيۡءٖ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿مَآءَ﴾ [البقرة: ٢٢]، إلا ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، كذا استثناه القُراء.

قلتُ: وعندي أنّ هذه الثلاثة لا تستثنىٰ؛ لأنّ الألف التي بعد الواو ليست صورة الهمزة، بل هي المزيدة بعد واو الفعل.

القاعدة الرابعة

في البدل

تُكتب بالواو للتفخيم ألف ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾، ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾، ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ غير مضافات، و﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿مِشۡكَوٰةٖ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠].

وبالياء كل ألف منقلبة عنها، نحو: ﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾ [الأنعام: ٦٠]، في اسم أو فعل، اتصل به ضمير أو لا، لقي ساكنًا أم لا، ومنه: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]،

﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، إلا ﴿تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ﴿كِلۡتَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿وَمَنۡ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ﴿ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]، ﴿أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠]، [يس: ٢٠]، ﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٤]، ﴿طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]، ﴿سِيمَاهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩]، وإلا ما قبلها ياء، كـ ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾، و﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، إلا ﴿يَحۡيَىٰ﴾ اسمًا [مريم: ٧] أو فعلًا [الأنفال: ٤٢].

ويُكتب بها ﴿إِلَىٰ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾، ﴿أَنَّىٰ﴾ بمعنىٰ «كيف»، و﴿مَتَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾، و﴿حَتَّىٰ﴾، و﴿لَدَى﴾، إلا ﴿لَدَا ٱلۡبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥].

ويُكتب بالألف الثلاثي الواوي، اسمًا أو فعلًا، نحو: ﴿ٱلصَّفَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿شَفَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿عَفَا﴾ [آل عمران: ١٥٢]، إلا ﴿ضُحَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٨] كيف وقع، و﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ [النور: ٢١]، و﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦]، و﴿سَجَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٢].

ويُكتب بالألف نون التوكيد الخفيفة: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥]، و﴿وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف: ٣٢]، و﴿إِذٗا﴾، **وبالنون** ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وبالهاء هاء التأنيث، إلا: ﴿رَحۡمَتَ﴾ في البقرة [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، ومريم [٢]، والروم [٥٠]، والزخرف [٣٢]. و﴿نِعۡمَتَ﴾ في البقرة [٢٣١]، وآل عمران [١٠٣]، والمائدة [١١]، وإبراهيم [٢٨، ٣٤]، والنحل [٧٢، ٨٣، ١١٤]، ولقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩]. و﴿سُنَّتُ﴾ في الأنفال [٣٨]، وفاطر [٤٣]، وغافر [٨٥]. و﴿ٱمۡرَأَتُ﴾ مع زوجها[1] [آل عمران: ٣٥]. و﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ

---

(١) نحو: ﴿ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ﴾ [التحريم: ١٠].

ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ﴾ [النور: ٧]، ﴿وَمَعۡصِيَتِ﴾ في قد سمع [المجادلة: ٨، ٩]، ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، ﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ﴾ [القصص: ٩]، ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٦]، ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿ٱللَّٰتَ﴾ [النجم: ١٩]، ﴿مَرۡضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿هَيۡهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿ذَاتَ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿ٱبۡنَتَ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿فِطۡرَتَ﴾ [الروم: ٣٠].

القاعدة الخامسة

في الوصل والفصل

تُوصل «أَلاَّ» بالفتح، إلا عشرة: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ [الأعراف: ١٦٩] في الأعراف، ﴿أَن لَّا مَلۡجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [هود: ١٤]، ﴿أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [هود: ٢٦] في هود، ﴿أَن لَّا تُشۡرِكۡ﴾ [الحج: ٢٦] في الحج، ﴿أَن لَّا تَعۡبُدُواْ﴾ [يس: ٦٠] في يس، ﴿وَأَن لَّا تَعۡلُواْ﴾ [الدخان: ١٩] في الدخان، ﴿أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ﴾ [الممتحنة: ١٢] في الممتحنة، ﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا﴾ [ن: ٢٤] في ﴿نٓۚ﴾.

و﴿مِمَّا﴾، إلا ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتۡ﴾ في النساء [٢٥] والروم [٢٨]، ﴿مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ في المنافقين [١٠].

و﴿مِمَّن﴾ مطلقًا.

و﴿عَمَّا﴾، إلا ﴿عَن مَّا نُهُواْ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

و﴿إِمَّا﴾ بالكسر، إلا ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ في الرعد [٤٠].

و﴿أَمَّا﴾ -بالفتح- مطلقًا.

و«عَمَّن»، إلا ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ في النور [٤٣]، ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ في النجم [٢٩].

و﴿أَمَّن﴾، إلا ﴿أَم مَّن يَكُونُ﴾ في النساء [١٠٩]، ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الصافات: ١١]، ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾ [فصلت: ٤٠].

و﴿إِلَّمْ﴾ بالكسر[١]، إلا ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ [القصص: ٥٠] في القصص.

و﴿فِيمَا﴾، إلا أحد عشر: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ﴾ الثاني في البقرة [٢٤٠]، ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ﴾ في المائدة [٤٨] والأنعام [١٦٥]، ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ﴾ في الأنبياء [١٠٢]، ﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤]، ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ﴾ في الشعراء [١٤٦]، ﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ في الروم [٢٨]، ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ﴾، ﴿فِي مَا كَانُواْ فِيهِ﴾ كلاهما في الزمر [٣، ٤٦]، ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ في الواقعة [٦١].

و﴿إِنَّمَا﴾، إلا: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾ في الأنعام [١٣٤].

و﴿أَنَّمَا﴾ بالفتح، إلا ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ في الحج [٦٢] ولقمان [٣٠].

و﴿كُلَّمَا﴾، إلا ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١]، ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

و﴿بِئْسَمَا﴾، إلا مع اللام[٢].

---

(١) قال ابن نجاح في «مختصر التبيين» (٢/ ٣٧٩ - ٣٨٠) باب «سورة هود»: «واعلم أنهم كتبوا هنا: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾ [هود: ١٤] بغير نون على الإدغام، ليس في القرآن غيره. ووقع في القصص: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ [القصص: ٥٠] من غير ميم بعد الكاف».

(٢) نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]. انظر: «مختصر التبيين» (٣/ ٤٥١)، وكذلك مع =

و﴿نِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١]، و﴿مَهْمَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، و﴿رُّبَمَا﴾ [الحجر: ٢]، و﴿كَأَنَّمَا﴾، و﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [القصص: ٨٢].

وتقطع: ﴿حَيْثُ مَا﴾، و﴿أَن لَّمْ﴾ بالفتح، و﴿أَن لَّن﴾، إلا في الكهف [٤٨] والقيامة [٣]، و﴿أَيْنَ مَا﴾، إلا ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦].

واختُلف في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ في الشعراء [٩٢]، و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦١].

و﴿لِكَيْ لَا﴾، إلا في آل عمران [١٥٣]، والحج [٧٠]، والحديد [٢٣]، والثاني في الأحزاب [٥٠].

و﴿يَوْمَ هُم﴾ [غافر: ١٦]، [الذاريات: ١٣]، و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣]، و﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، إلا في طه، فكتبت الهمزة حينئذ واوًا، وحُذفت همزة «ابن» فصارت هكذا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

القاعدة السادسة

فيما فيه قراءتان فكتب على إحداهما

ومرادنا غيرُ الشاذّ، من ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]، و﴿وَٰعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [الذاريات: ٤٤]، و﴿ٱلرِّيحُ﴾ [الكهف: ٤٥]، و﴿تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿وَلَا

= الفاء نحو: ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. انظر: «مختصر التبيين» (٢/ ٣٨٧).

﴿تُقَٰتِلُوهُمۡ﴾ [البقرة: ١٩١]، ونحوهما. و﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿فَرِهَٰنٞ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿طَٰيۡرَۢا﴾ في آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠]، ﴿مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾ [آل عمران: ١٣٠] ونحوه، ﴿عَٰقَدَتۡ﴾ [النساء: ٣٣]، ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، ﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿قَٰسِيَةٗۖ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿قِيَٰمٗا﴾ [المائدة: ٩٧] ﴿خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ﴾ [الأعراف: ١٦١]، ﴿طَٰٓئِفٞ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، ﴿حَٰشَ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿تَّزَٰوَرُ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿زَٰكِيَّةَۢ﴾ [الكهف: ٧٤]، و﴿وَحَٰرَمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، ﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿سِرَٰجٗا﴾ [الفرقان: ٦١]، و﴿تُصَٰعِرۡ﴾ [لقمان: ١٨]، ﴿بَٰعِدۡ﴾ [سبأ: ١٩] بلا ألف في الكل، وقد قرئت بها وبحذفها.

﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ﴾ في العنكبوت [٥٠]، و﴿ثَمَرَٰتٖ مِّنۡ أَكۡمَامِهَا﴾ في فصلت [٤٧]، و﴿جِمَٰلَتٞ﴾ [المرسلات: ٣٣]، ﴿فَهُمۡ عَلَىٰ بَيِّنَتٖ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] بالتاء، وقد قرئت بالجمع والإفراد.

و«تَقِيَّةً» [آل عمران: ٢٨] بالياء، و«يَقْضِ الْحَقَّ» [الأنعام: ٥٧] بلا ياء، و﴿لِأَهَبَ﴾ [مريم: ١٩] بالألف، و﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ﴾ [الكهف: ٩٦] بألف فقط، ﴿نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة.

و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ كيف وقع، و﴿بَصۜۡطَةٗۖ﴾ في الأعراف [٦٩]، و﴿ٱلۡمُصَۜيۡطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و﴿مُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] بالصاد لا غير.

وقد تكتب الكلمة صالحة للقراءتين، نحو ﴿فَٰكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥]، وعلىٰ قراءتها هي محذوفةٌ رسمًا؛ لأنّه جمعُ تصحيح.

فرعٌ
فيما كُتب مُوافقًا لقراءةٍ شاذّةٍ

من ذلك: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿أَوَ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ [لقمان: ١٤].

فرع

وأمّا القراءات المختلفة المشهورة بزيادة لا يحتملها الرسم ونحوها، نحو: «أوصىٰ» و«وصّىٰ»، و«تجري تحتها» و«من تحتها»، و«سيقولون الله» و«لله»، وما «عملت أيديهم» و«ما عملته»؛ فكتابتُه علىٰ نحو قراءته، وكلُّ ذلك وُجد في مصاحف الإمام.

فائدة

كُتبت فواتح السور علىٰ صورة الحروف أنفسها، لا علىٰ صورة النّطق بها، اكتفاءً بشهرتها، وقطعت ﴿حمٓ ١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورىٰ: ١] دون ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] طردًا للأولىٰ بأخواتها الستة.

فصلٌ في آداب كتابته

يُستحبُّ كتابةُ المصحف وتحسينُ كتابته وتبيينها وإيضاحها، وتحقيقُ الخطّ دون مشقّة، وأمّا تعليقُه فيُكره، وكذا كتابته في الشيء الصغير، وكان عُمرُ إذا رأىٰ مُصحفًا عظيمًا سُرّ به، وأخرج أبو عُبيد[1] عنه أنّه كرِه أنْ يُكتب القرآنُ في الشيء الصغير.

---

(١) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٩٨).

وأخرج[١] عن ابن مسعود أنه مرّ عليه مصحف زُيّن بالذهب، فقال: «إنّ أحسنَ ما زُيّن به المصحف تلاوتُه بالحق».

قال أصحابنا[٢]: «وتُكره كتابتُه علىٰ الحيطان والجدران، وعلىٰ السّقوف أشدُّ كراهةً لأنّه يُوطأ»، وأخرج أبو عُبيد[٣] عن عمر بن عبد العزيز قال: «لا تكتبوا القرآن حيث يُوطأ».

هل تجوزُ كتابته بقلم غير العربي؟

قال الزركشي[٤]: «لم أرَ فيه كلامًا لأحدٍ من العلماء، ويحتمل الجواز؛ لأنّه قد يحسنه من يقرأ بالعربية، والأقرب المنع كما تحرُم قراءتُه بغير لسان العرب، ولقولهم: «القلم أحد اللسانين»، والعرب لا تعرف قلمًا غير العربي، وقد قال تعالىٰ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]». انتهىٰ.

مسألةٌ [في النّقط والشّكل والحواشي]

اختُلف في نقطِ المصحف وشكلِه، ويُقال: «أول من فعل ذلك أبو الأسود الدؤلي بأمر عبد الملك بن مروان»، وقيل: «الحسن البصري ويحيىٰ بن يعمر»، وقيل: «نصر بن عاصم الليثي». وأول من وضع الهمزَ والتّشديد والروم والإشمام: الخليلُ.

---

(١) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٩٦).

(٢) قال النووي في «التبيان» (ص: ١٩٠): «وتكره كتابته علىٰ الجدران عندنا».

(٣) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٩٨).

(٤) انظر: «البرهان» (١/ ٣٨٠).

وقال قتادة[١]: «بدءوا فنقّطوا ثم خمّسوا ثم عشّروا».

وقال غيره[٢]: «أوّل ما أحدثوا النّقطَ عند آخر الآي، ثم الفواتح والخواتم».

وقال يحيىٰ بنُ أبي كثير: «ما كانوا يعرفون شيئًا مما أُحدث في المصاحف إلا النُّقط الثلاث علىٰ رءوس الآي». أخرجه ابن أبي داود[٣].

وقد أخرج أبو عُبيد[٤] وغيره عن ابن مسعود قال: «جرّدوا القرآنَ ولا تخلطوه بشيء».

قال الحربي في غريب الحديث: «قول ابن مسعود: «جرّدوا القرآن»، يحتمل وجهيْن، أحدهما: جرّدوه في التلاوة ولا تخلطوا به غيرَه، والثاني: جرّدوه في الخطّ من النّقط والتعشير».

وقال البيهقي: «الأبْيَن أنّه أراد: لا تخلطوا به غيرَه من الكُتب؛ لأنّ ما خلا القرآن من كتب الله إنما يُؤخذ عن اليهود والنصارىٰ، وليسوا بمأمونين عليها».

وأخرج أبو عُبيد[٥] عن ابن سيرين أنّه كره النّقطَ والفواتح والخواتم، وعن ابن مسعود ومجاهد[٦] أنهما كرها التعشير.

---

(١) انظر: «المحكم» (ص: ٢).

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٣١).

(٤) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٩٢).

(٥) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٩٥).

(٦) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٩٤).

وقال مالك[(١)]: «لا بأس بالنّقط في المصاحف التي تتعلّم فيها الغلمان، أما الأمّهات فلا».

وقال الحليمي: «تُكره كتابةُ الأعشار والأخماس وأسماء السّور وعدد الآيات فيه، لقوله: «جرّدوا القرآن»، وأما النّقط فيجوز؛ لأنّه ليس له صورة فيُتوهّم لأجلها ما ليس بقرآن قُرآنًا، وإنما هي دلالاتٌ علىٰ هيئة المقروء، فلا يضرُّ إثباتُها لمن يحتاج إليها».

وقال البيهقي[(٢)]: «من آداب القرآن أنْ يُفخّم فيُكتب مُفرّجًا بأحسنِ خطّ، فلا يُصغّر ولا تُقرمط حروفُه، ولا يُخلط به ما ليس منه كعدد الآيات، والسجدات، والعشرات، والوقوف، واختلاف القراءات، ومعاني الآيات».

وقد أخرج ابن أبي داود[(٣)] عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا: «لا بأس بنقط المصاحف».

وأخرج[(٤)] عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنّه قال: «لا بأس بشكله».

وقال النووي[(٥)]: «نقطُ المصحف وشكلُه مُستحبٌّ؛ لأنّه صيانةٌ له من اللّحن والتحريف».

(١) انظر: «المحكم» (ص: ١١).
(٢) انظر «الشعب» (٣/ ٣٣٠).
(٣) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٢٨).
(٤) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٣٠).
(٥) انظر: «التبيان» (ص: ١٨٩).

وقال الداني[1]: «لا أستجيزُ النّقطَ بالسواد لما فيه من التغيير لصورة الرّسم، ولا أستجيزُ جمعَ قراءاتٍ شتىٰ في مصحف واحد بألوان مختلفة؛ لأنّه من أعظم التخليط والتغيير للمرسوم».

فائدة

كان الشّكل في الصدر الأول نَقْطًا، فالفتحةُ نقطةٌ علىٰ أول الحرف، والضمّةُ علىٰ آخره، والكسرةُ تحت أوله، وعليه مشىٰ الداني[2]. والذي اشتُهر الآن الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف، وهو الذي أخرجه الخليل، وهو أكثر وأوضح وعليه العمل، فالفتحُ شكلَةٌ مستطيلةٌ فوق الحرف، والكسر كذلك تحتَه، والضمّ واو صُغرىٰ فوقَه، والتنوينُ زيادة مثلها، فإن كان مُظهرا - وذلك قبل حرف حلق - ركّبت فوقها، وإلا تابعت بينهما، وتُكتب الألف المحذوفة والمبدل منها في محلّها، والهمزة المحذوفة تكتب همزة بلا حرف، وعلىٰ النون والتنوين قبل الباء علامة الإقلاب «م»، وقبل الحلق سكون، وتُعرّىٰ عند الإدغام والإخفاء، ويسكّن كل مُسكّن، ويُعرّىٰ المدغم، ويُشدّد ما بعده إلا الطاء قبل التاء، فيُكتب عليها السكون، نحو ﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، ومطّةُ الممدود لا تجاوزه.

فروع

[١- في بيع المصاحف وشرائِها]

أخرج ابن أبي داود في كتاب «المصاحف»[3] عن محمد بن سرين أنّه كره

---

(١) انظر: «المحكم» (ص: ١٩ - ٢٠).

(٢) انظر: «المحكم» (ص: ٤٠).

(٣) انظر: «المصاحف» (ص: ٢٩٩).

بيعَ المصاحف وشراءَها، وأنْ يُستأجر علىٰ كتابتها.

وأخرج[١] عن مُجاهد وابن المسيّب والحسن أنهم قالوا: «لا بأس بالثلاثة».

وأخرج[٢] عن سعيد بن جبير أنّه سُئل عن بيع المصاحف فقال: «لا بأس، إنما يأخذون أجور أيديهم».

وأخرج[٣] عن ابن الحنفية أنّه سُئل عن بيع المصحف، قال: «لا بأس إنما تبيع الورق».

وأخرج[٤] عن عبد الله بن شقيق، قال: «كان أصحابُ رسول الله ﷺ يُشدّدون في بيع المصاحف».

وأخرج[٥] عن النخعي قال: «المصحفُ لا يُباع ولا يُورث».

وأخرج[٦] عن ابن المسيّب أنّه كره بيعَ المصاحف، وقال: «أعِنْ أخاك بالكتاب، أوهب له».

وأخرج[٧] عن عطاء عن ابن عباس، قال: «اشتر المصاحف ولا تَبِعْها».

---

(١) انظر: «المصاحف» (ص: ٢٩٦).

(٢) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٩٩).

(٣) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٩٩).

(٤) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٧٥).

(٥) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٨٢).

(٦) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٧٥).

(٧) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٩٤).

وقد حصل من ذلك ثلاثة أقوال للسلف، ثالثها كراهة البيع دون الشراء، وهو أصحُّ الأوجه عندنا كما صحّحه في «شرح المهذب»[1]، ونقله في «زوائد الروضة» عن نصّ الشافعي.

قال الرافعي[2]: «وقد قيل إنّ الثمنَ مُتوجّهٌ إلىٰ الدفتيْن؛ لأنَ كلامَ الله لا يباع، وقيل: إنّه بدلٌ من أجرة النسخ». وقد تقدم إسناد القولين إلىٰ ابن الحنفية وابن جبير.

وفيه قول ثالث، أنّه بدل منهما معًا، أخرج ابن أبي داود[3] عن الشعبي قال: «لا بأس ببيع المصاحف، إنما يبيع الورق وعمل يديه».

[٢- في تقبيل المصحف]

يُستحب تقبيلُ المصحف؛ لأنّ عكرمة رضي الله عنه كان يفعله، وبالقياس علىٰ تقبيل الحجر الأسود. ذكره بعضهم، ولأنّه هدية من الله تعالىٰ فشُرع تقبيلُه كما يُستحبُّ تقبيلُ الولد الصغير. وعن أحمد[4] ثلاث روايات: الجواز، والاستحباب، والتوقّف. وإن كان فيه رفعة وإكرام؛ لأنّه لا يدخله قياس، ولهذا قال عمر[5] في الحَجَر: «لولا أني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُقبّلُك ما قبّلْتُك».

---

(١) انظر: «المجموع» (٩/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «فتح العزيز» (٨/ ٢٣٢).

(٣) انظر: «المصاحف» (ص: ٤٠٤).

(٤) انظر: «الآداب الشرعية» (٢/ ٢٨٣).

(٥) رواه البخاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠).

[٣- في احترامِ المصاحف]

يُستحبُّ تطييبُ المصحف وجعلُه علىٰ كرسيّ، ويحرُم توسُّده؛ لأنّ فيه إذلالًا وامتهانًا. قال الزركشي[١]: «وكذا مدّ الرجلين إليه».

وأخرج ابنُ أبي داود في «المصاحف»[٢] عن سفيان أنّه كره أنْ تُعلّق المصاحف.

[٤- في تحليةِ المصاحف]

يجوز تحليتُه بالفضّة إكرامًا له علىٰ الصحيح. أخرج البيهقيُّ[٣] عن الوليد بن مسلم قال: «سألتُ مالكًا عن تفضيض المصاحف فأخرج إلينا مُصحفًا، فقال: «حدّثني أبي عن جدّي أنهم جمعوا القرآنَ في عهد عثمان، وأنهم فضّضوا المصاحف علىٰ هذا أو نحوه».

وأمّا بالذهب فالأصحُّ جوازُه للمرأة دونَ الرّجل، وخصّ بعضُهم الجوازَ بنفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه، والأظهر التّسوية.

[٥- في تعطيل أوراق المصحف الباليةِ والتّالفةِ]

إذا احتيج إلىٰ تعطيل بعض أوراق المصحف لبِلىً ونحوه فلا يجوزُ وضعُها في شقّ أو غيره؛ لأنّه قد يسقط ويُوطأ، ولا يجوزُ تمزيقُها لما فيه من تقطيع الحروف وتفْرقة الكلم وفي ذلك إزراء بالمكتوب. كذا قاله الحليمي. قال: «وله غسلُها بالماء، وإنْ أحْرَقَها بالنار فلا بأس، أحرق عثمانُ مصاحفَ

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٤٧٨).

(٢) انظر: «المصاحف» (ص: ٤٠٨).

(٣) رواه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧٥٧٨).

كان فيها آيات وقراءات منسوخة ولم يُنكَر عليه».

وذكر غيرُه أنّ الإحراق أولىٰ من الغسل؛ لأنّ الغسالة قد تقع علىٰ الأرض.

وجزم القاضي حسين في «تعليقه» بامتناع الإحراق؛ لأنّه خلاف الاحترام، والنوويُّ بالكراهة.

[٦- في قولك: «مُصيحف»]

روىٰ ابن أبي داود[١] عن ابن المسيّب قال: «لا يقول أحدكم: مُصيْحف ولا مُسيْجد، ما كان لله تعالىٰ فهو عظيم».

[٧- في مسّ المُحدِث المصحف]

مذهبُنا ومذهبُ جمهور العلماء تحريمُ مسّ المصحف للمُحدث، سواء كان أصغر أم أكبر، لقوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وحديثِ الترمذي[٢] وغيرِه: «لا يمسُّ القرآن إلا طاهر».

خاتمة

روىٰ ابن ماجه[٣] وغيره عن [أبي هريرة] مرفوعًا: «إنّ مما يلحق المؤمنَ من عمله وحسناته بعد موته علمًا علّمه، وولدًا صالحًا تركه، ومُصحفًا ورّثه، أو مسجدًا بناه، أو بيتًا لابن السبيل بناه، أو نهرًا أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله».

---

(١) انظر: «المصاحف» (ص: ٣٧٨).

(٢) لم أقف عليه عند الترمذي، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣١٣) (١٣٢١٧) وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٧٧٨٠)، ورواه البيهقي في «الشعب» وقال محقّقه: «إسناده لا بأس به».

(٣) رواه ابن ماجة (٢٤٢) وحسّنه الألباني.



السابع والسبعون
في معرفةِ تفسيرِه وتأويلِه وبيانِ شرفِه والحاجةِ إليه

التفسير: تفعيل من «الفَسْر»، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السَّفر، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء، وقيل: مأخوذ من التفسرة، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض.

والتأويل: أصلُه من «الأوْل»، وهو الرجوع، فكأنّه صرف الآية إلىٰ ما تحتمله من المعاني، وقيل: من الإيالة وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساس الكلام، ووضع المعنىٰ فيه موضعه.

واختُلف في التفسير أو التأويل:

قال أبو عُبيد وطائفة: «هما بمعنىٰ». وقد أنكر ذلك قوم، حتىٰ بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: «قد نبغ في زماننا مُفسّرون لو سُئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه»(١).

وقال الراغب(٢): «التفسيرُ أعمُّ من التأويل، وأكثرُ استعماله في الألفاظ، وأكثرُ استعمال التأويل في المعاني. والتأويلُ أكثر ما يُستعمل في الكتب الإلهية، والتفسيرُ يُستعمل فيها وفي غيرها. والتأويلُ أكثرُه في الجُمل، والتفسيرُ إمّا أنْ يُستعمل في غريب الألفاظ، نحو: البحيرة والسائبة والوصيلة، أو في وجيزٍ يتبيّنُ

---

(١) ذكره الزركشي في «البرهان» (٢/ ١٥٢).

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١١) - [فصل في الفرق بين التفسير والتأويل].

بشرح، نحو: أقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وإمّا في كلامٍ مُتضمّنٍ لقصةٍ لا يمكن تصويرُه إلا بمعرفتِها، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ﴾ [التوبة: ٣٧]، وقوله: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وأمّا التأويلُ فإنّه يُستعمل مرةً عامًّا ومرةً خاصًّا، نحو «الكفر» المستعملِ تارةً في الجحود المطلق، وتارةً في جحود البارئ عزّ وجلّ خاصّةً، و«الإيمان» المستعملِ في التصديقِ المطلق تارةً، وفي تصديق الحقِّ أخرىٰ، وإمّا في لفظٍ مُشترك بين معانٍ مختلفة، نحو لفظ «وجد» المستعمل في الجدة، والوجد، والوجود».

وقال غيره: «التفسيرُ: بيانُ لفظٍ لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، والتأويل: توجيهُ لفظٍ مُتوجهٍ إلىٰ معانٍ مُختلفةٍ إلىٰ واحد منها بما ظهر من الأدلة».

وقال أبو طالب التغلبي: «التأويلُ: إخبارٌ عن حقيقة المراد، والتفسير: إخبارٌ عن دليل المراد، مثاله قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، تفسيره: أنّه من الرصد، يُقال رصدتُه: رقبتُه، والمرصاد «مفعال» منه، وتأويلُه: التحذير من التهاونِ بأمر الله والغفلةِ عن الأُهبةِ والاستعدادِ للعرض عليه».

وقال قوم: «ما وقع مُبَيّنًا في كتاب الله ومُعَيّنًا في صحيح السنة سُمّي تفسيرًا؛ لأنّ معناه قد ظهر ووضح، وليس لأحدٍ أنْ يتعرضَ إليه باجتهادٍ ولا غيره، بل يحمله علىٰ المعنىٰ الذي ورد لا يتعدّاه، والتأويلُ ما استنبطه العلماء العاملون لمعاني الخطاب، الماهرون في آلات العلوم».

وقال الزركشي(١): «التفسير: علمٌ يُفهم به كتابُ الله وبيان معانيه، واستخراج

---

(١) انظر: مقدمة «البرهان» (١/ ١٣).



أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللّغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ».

فصلٌ [في وجهِ الحاجهِ إلى التفسير]

وأمّا وجه الحاجة إليه، فقال بعضهم[1]: «من المعلوم أنّ اللهَ إنما خاطب خلقَه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كلَّ رسولٍ بلسان قومه، وأنزل كتابَه علىٰ لغتهم، وإنما احتيج إلىٰ التفسير لما سيُذكرُ بعد تقريرِ قاعدةٍ، وهي أنّ كلَّ من وضع من البشر كتابًا فإنما وضعه ليُفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلىٰ الشروح لأمور ثلاثة:

أحدها: كمالُ فضيلة المصنّف، فإنّه لقوّته العلمية يجمعُ المعاني الدقيقة في اللّفظ الوجيز، فربما عَسُر فَهْمُ مُراده، فقُصد بالشرح ظهورُ تلك المعاني الخفيّة، ومن هنا كان شرحُ بعضُ الأئمة تصنيفَه أدلَّ علىٰ المرادِ من شرح غيرِه له.

وثانيها: إغفالُه بعضَ تتمّاتِ المسألة اعتمادًا علىٰ وضوحها، أو لأنها من علمٍ آخرَ، فيحتاج الشارحُ لبيان المحذوف ومراتبه.

وثالثها: احتمالُ اللّفظ لمعانٍ، كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلىٰ بيان غرض المصنّف وترجيحه.

وقد يقعُ في التصانيف مالا يخلو عنه بشر من السّهو والغلط، أو تكرار

---

(١) هو الزركشي في مقدمة «البرهان» (١/ ١٤).

الشيء، أو حذف المبهم، وغير ذلك، فيحتاج الشارحُ للتنبيه علىٰ ذلك.

إذا تقرر هذا فنقول: إنّ القرآنَ إنما نزل بلسانٍ عربيٍّ في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهرَه وأحكامَه، أمّا دقائقُ باطنِه فإنما كان يظهرُ لهم بعد البحث والنظر، مع سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر، **كسؤالهم** لما نزل قوله: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فقالوا: «وأيُّنا لم يظلم نفسَه!»، ففسره النبي ﷺ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[1] [لقمان: ١٣]. **وكسؤال عائشة** عن الحساب اليسير، فقال ﷺ: «ذلك العرض»[2]. **وكقصة عدي بن حاتم** في الخيْط الأبيض والأسود[3]. **وغير ذلك** مما سألوا عن آحاد منه.

ونحن محتاجون إلىٰ ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة علىٰ ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر، لقصورنا عن مدارك أحكام اللّغة، فنحن أشدُّ الناس احتياجًا إلىٰ التفسير.

ومعلومٌ أنّ تفسيرَه: بعضُه يكون من قِبَلِ بسطِ الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضُه من قِبَلِ ترجيح بعض الاحتمالات علىٰ بعض». انتهىٰ.

فصلٌ [في شرفِ التّفسير]

وأما شرفُه فلا يخفىٰ، قال تعالىٰ: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ

---

(١) رواه البخاري (٤٦٢٩) ومسلم (١٢٤).

(٢) متفقٌ عليه، رواه البخاري (٤٩٣٩) ومسلم (٢٨٧٦).

(٣) متفقٌ عليه، رواه البخاري (٤٥١٠) ومسلم (١٠٩٠).

ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

أخرج ابن أبي حاتم[1] عن ابن عباس في قوله: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ قال: «المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله».

وأخرج[2] عن عمرو بن مُرّة قال: «ما مررتُ بآية لا أعرفها إلا أحزنتني؛ لأنّي سمعتُ اللهَ يقول: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]».

وأخرج أبو عُبيد[3] عن الحسن قال: «ما أنزل اللهُ آيةً إلا وهو يحبُّ أنْ تُعلمَ فيم أُنزلت وما أراد بها».

وأخرج ابنُ الأنباري[4] عن أبي بكر الصديق قال: «لأنْ أعربَ آيةً مِن القرآنِ أحبُّ إليّ من أنْ أحفظَ آيةً».

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٣١) (٢٨٢٢) و«جامع البيان» (٥/ ٥٧٦) (٦١٧٧)، قال في «ط. ج» (٦/ ٢٢٦٩): «هذا إسناد يُصحّحه الأئمة، ومنهم من يحسّنه».

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٣٠٤٦) (١٧٢٣٧)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٢٧٠): «إسناده حسن».

(٣) رواه أبو عُبيد في «الفضائل» (١/ ٩٧)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٢٧٠): «في إسناده أبو جعفر الرازي صدوق سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات». انتهىٰ. وقد أورده ابن تيمية في «الإكليل» (ص: ٢٢) وفي «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ١٤٤) بدون عزو.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٤٨)، وقالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٢٧١): «إسناده حسن».

وأخرج[١] أيضًا عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: «لو أنّي أعلمُ إذا سافرتُ أربعين ليلةً أعربتُ آيةً من كتاب الله لفعلت».

قلتُ: معنىٰ هذه الآثار عندي إرادة البيان والتفسير؛ لأنّ إطلاقَ الإعراب علىٰ الحكم النَّحْويّ اصطلاحٌ حادث.

وقد أجمع العلماءُ أنّ التفسيرَ من فروض الكفايات، وأجلّ العلوم الثلاثة الشرعية.

قال الأصبهاني[٢]: «أشرفُ صناعةٍ يتعاطاها الإنسانُ تفسيرُ القرآن، لأنّ شرف الصناعة إمّا بشرف موضوعها، وإمّا بشرف غرضها، وإمّا لشدّة الحاجة إليها، وصناعةُ التفسير قد حازت الشرفَ من الجهات الثلاث، أما من جهة الموضوع فلأنّ موضوعَه كلامُ الله تعالىٰ، وأمّا من جهة الغرض فلأنّ الغرضَ منه هو الاعتصامُ بالعُروة الوُثقىٰ، والوصولُ إلىٰ السعادة الحقيقية التي لا تفنىٰ، وأمّا من جهة شدّة الحاجة فلأنّ كلَّ كمالٍ دينيّ أو دنيويّ عاجليّ أو آجليّ مُفتقرٌ إلىٰ العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي مُتوقفةٌ علىٰ العلم بكتاب الله تعالىٰ».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٤٣٣) (٣٠٥٣٨) بنحوه.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصبهاني» (١/ ٣٦). [فصل في شرف علم التفسير].

الثامن والسبعون
في معرفةِ شروطِ المُفسِّرِ وآدابِه

قال العلماء[١]: «من أراد تفسيرَ الكتاب العزيز: **طلبه أولًا من القرآن**، فما أُجمل منه في موضع فقد فُسّر في آخر، وما اختُصر في موضع فقد بُسط في آخر منه». وقد ألّف ابنُ الجوزيّ كتابًا فيما أُجمل في القرآن في موضع وفُسّر في موضع آخر منه، وأشرتُ إلىٰ أمثلة منه في نوع المجمل.

فإن أعياه ذلك طلبه من السنّة[٢] فإنها شارحةٌ للقرآن وموضحةٌ له، وقد قال الشافعي: «كلُّ ما حكم به رسولُ الله ﷺ فهو مما فَهِمَه من القرآن، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء: ١٠٥] في آيات أخر، وقال ﷺ: «ألا إني أوتيتُ القرآنَ ومثلَه معه»[٣]، يعني السنّة.

فإن لم يجدْه في السنّة رجع إلىٰ أقوال الصحابة، فإنهم أدرىٰ بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما اختُصّوا به من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، وقد قال الحاكم في المستدرك: إنّ تفسيرَ الصحابيِّ الذي شهِدَ الوحيَ والتنزيلَ له حُكم المرفوع».

---

(١) هو نصُّ كلامٍ لابن تيمية في «مقدمة أصول التفسير» (ص: ٣٩).

(٢) هذا هو بقية كلام ابن تيمية. انظر السابق.

(٣) رواه أحمد (١٧١٧٤) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، وأبو داود (٤٦٠٤) وصحّحه الألباني.

[أدوات المُفسّر]

وقال الإمام أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره: «القول في أدوات المفسر: اعلم أنّ من شرطِه:

١- **صحّةُ الاعتقاد ولزوم سنّة الدين**، فإنّ من كان مغموصًا عليه في دينه لا يُؤتمن على الدنيا، فكيف على الدين؟، ثم لا يُؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟، ولأنّه لا يُؤمَن إنْ كان مُتّهمًا بالإلحاد أنْ يبغيَ الفتنة ويغويَ الناسَ بِليِّهِ وخداعه، كدأب الباطنية وغُلاة الرافضة، وإنْ كان مُتّهمًا بهوىً لم يُؤمَن أنْ يحملَه هواه على ما يوافقُ بدعتَه، كدأب القدرية، فإنّ أحدَهم يُصنّف الكتاب في التفسيرِ ومقصودُه منه الإيضاعُ خلال المساكين؛ ليصدَّهم عن اتّباعِ السلف ولزومِ طريق الهدى.

٢- **ويجبُ أنْ يكونَ اعتمادُه على النّقل عن النبي ﷺ**، وعن أصحابه ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات. **وإذا تعارضت** أقوالهم وأمكن الجمع بينهما فعل، **وإن تعارضت** ردّ الأمر إلى ما ثبت فيه السمع، **وإنْ لم يجدْ سمعًا** وكان للاستدلالِ طريقٌ إلى تقويةِ أحدِها رجّحَ ما قويَ الاستدلالُ فيه، **وإنْ تعارضت** الأدلّةُ في المراد؛ علمَ أنّه قد اشتبه عليه، فيُؤمِن بمرادِ الله منها، ولا يتهجّم على تعيينه، ويُنزّلُه منزلةَ المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبيينه.

٣- **ومن شرطه: صحةُ المقصد فيما يقول** ليلقى التسديد، فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وإنما يخلُص له القصد إذا زهد في الدنيا؛ لأنّه إذا رغب فيها لم يُؤمَن أنْ يتوسّل به إلى عرضٍ يصدُّه عن صواب قصده، ويُفسد عليه صحةَ عمله.

٤- وأنْ يكونَ مُمتلئًا من عدّة الإعراب، لا يلتبسُ عليه اختلافُ وجوهِ الكلام، فإنّه إذا خرج بالبيان عن وضع اللّسان، إما حقيقةً أو مجازًا؛ فتأويلُه تعطيلُه، وقد رأيتُ بعضَهم يُفسّر قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [الأنعام: ٩١]: إنّه ملازمة قول الله، ولم يدر أنّ هذه جملةٌ حُذف منها الخبر، والتقدير: الله أنزله». انتهىٰ كلام أبي طالب.

وقال ابن تيمية[١] في كتاب ألّفه في هذا النوع: «يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا. وقد قال أبو عبد الرحمن السُلمي: «حدّثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلّموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتىٰ يعلموا ما فيها من العلم والعمل، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة»[٢].

وقال أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ في أعيننا». رواه أحمد[٣]. وأقام ابنُ عمر علىٰ حفظ البقرة ثمانِ سنين. أخرجه في الموطأ[٤].

وذلك أنّ الله قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]،

---

(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (١/ ٩)، وقد نقل السيوطي كلام ابن تيمية بتصرّف واختصار، وفيه فوائد أخرىٰ كثيرة، فلتراجعه.

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٨٠) (٨٢)، وصحّحه الشيخ شاكر.

(٣) رواه أحمد (١٢٢١٦) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين الشيخُ الأرنؤوط وأصحابه.

(٤) أخرجه في «الموطأ» [(١٥- كتاب القرآن) - (٤- باب: ما جاء في القرآن)]، قال الشيخ سليم الهلالي (٢/ ١٤٨) رقم (٥٢٢ - ١١): «موقوفٌ، ضعيفٌ لانقطاعه».

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وتدبُّر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وأيضًا فالعادةُ تمنع أنْ يقرأَ قومٌ كتابًا في فنٍّ من العلم - كالطبّ والحساب - ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟! ولهذا كان النّزاعُ بين الصحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًا. ومن التابعين من تلقّىٰ جميع التفسير عن الصحابة، وربما تكلّموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال».

[ثم قال: «فصل: اختلاف السّلف في التفسير اختلاف تنوّع»][1]: «**والخلافُ بين السلف في التفسير قليل**، وغالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوّع، لا اختلاف تضادّ، وذلك صنفان:

أحدهما: أنْ يُعبّرَ واحدٌ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدلُّ علىٰ معنىٰ في المسمّىٰ غير المعنىٰ الآخر مع اتحاد المسمّىٰ، **كتفسيرهم** «الصراط المستقيم»: بعضٌ بالقرآن - أي اتباعه - وبعضٌ بالإسلام، فالقولان مُتفقّان؛ لأنّ دينَ الإسلام هو اتّباعُ القرءان، وكذلك قولُ من قال: هو السنّة والجماعة، وقولُ من قال: هو طريق العبودية، وقولُ من قال: هو طاعة الله ورسوله. فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلىٰ ذاتٍ واحدةٍ، لكن وصفَها كلٌّ منهم بصفةٍ من صفاتها.

الثاني: أنْ يَذكرَ كلٌّ منهم من الاسم العامّ بعضَ أنواعه، علىٰ سبيل التمثيل وتنبيه المستمع علىٰ النوع، لا علىٰ سبيل الحدّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه. **مثاله**: ما نُقل في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا﴾

(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (١/ ١١ - ١٤).

[فاطر: ٣٢] الآية، فمعلومٌ أنّ الظالمَ لنفسه يتناول المضيّعَ للواجبات والمنتهكَ للحرمات، والمقتصدَ يتناولُ فاعلَ الواجبات وتاركَ المحرمات، والسابقُ يدخل فيه من سبق فتقرّب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك المقربون. ثم إنّ كلاًّ منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: «السابقُ الذي يصلّي أول الوقت، والمقتصد الذي يصلّي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يُؤخّر العصر إلىٰ الاصفرار»، أو يقول: «السابق: المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد: الذي يُؤدّي الزكاة المفروضة فقط، والظالم: مانع الزكاة».

قال[1]: «وهذان الصنفان اللّذان ذكرناهما في تنوّع التفسير - تارةً لتنوّع الأسماء والصفات، وتارةً لذكر بعض أنواع المسمّىٰ - هو الغالبُ في تفسير سلف الأمّة الذي يُظنُّ أنّه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم: ما يكونُ اللّفظُ فيه مُحتملًا للأمرين، **إما لكوْنه** مُشتركًا في اللّغة، كلفظ «قسورة» الذي يُراد به الرامي، ويُراد به الأسد، ولفظُ «عسعس» الذي يُراد به إقبالُ اللّيل وإدباره، **وإما لكوْنه** مُتواطئًا في الأصل، لكن المراد به أحدُ النوعيْن أو أحد الشخصيْن، كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨] الآية، وكلفظ «الفجرِ» و«الشفعِ والوترِ» و«ليالٍ عشر»، وأشباه ذلك، فمثل هذا قد يجوز أن يراد كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك، **فالأول**: إما لكوْن الآية نزلت مرتيْن فأريد بها هذا تارةً وهذا تارة، وإمّا لكوْن اللّفظ

---

(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (١/ ١٧).

المشترك يجوز أنْ يُراد به معنياه، وإما لكوْن اللفظ مُتواطئًا، فيكون عامًا إذا لم يكن لمخصصه موجب، فهذا النوع إذا صحّ فيه القولان كان من الصنف **الثاني**.

ومن الأقوال الموجودة عنهم - ويجعلها بعض الناس اختلافًا - أنْ يعبّروا عن المعاني بألفاظٍ مُتقاربة، كما إذا فسّر بعضُهم «تُبسل» بـ «تُحبس»، وبعضهم بـ «ترتهن»؛ لأنّ كُلاًّ منهما قريب من الآخر».

ثم قال[1]: «**فصلٌ**»: «**الاختلاف في التفسير علىٰ نوعيْن**: منه ما مُستنده النّقلُ فقط، ومنه ما يُعلم بغير ذلك.

١- **فالمنقول**: إما عن المعصوم ﷺ أو غيره، **ومنه** ما يمكن معرفةُ الصحيح منه من غيره، وهذا موجودٌ كثيرًا ولله الحمد، **ومنه** مالا يُمكن ذلك، وهذا القسم الذي لا يُمكن معرفةُ صحيحه من ضعيفه عامتُّه مما لا فائدة فيه، ولا حاجةَ بنا إلىٰ معرفته، وذلك كاختلافهم في لوْنِ كلب أصحاب الكهف واسمِه، وفي البعضِ الذي ضُرب به القتيل من البقرة، وفي قدرِ سفينة نوحٍ وخشبِها، وفي اسمِ الغُلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك، فهذه الأمورُ طريق العلم بها النّقل، فما كان منه منقولًا نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ قُبل، وما لا - بأنْ نُقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب - وُقف عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله ﷺ: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»[2].

---

(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (١/ ٢٠ - ٢٢).

(٢) رواه أحمد (١٧٢٢٥) وحسّنه الشيخ شعيب الأرنؤوط وأصحابه، وأصله في الصحيح من حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذّبوهم». رواه البخاري (٤٤٨٥).

وكذا ما نُقل عن بعض التابعين - وإن لم يذكُر أنّه أخذه عن أهل الكتاب - فمتىٰ اختلف التابعون لم يكن بعضُ أقوالهم حجةً علىٰ بعض. وما نُقل في ذلك عن الصحابة نقلًا صحيحًا فالنّفسُ إليه أسكنُ مما يُنقل عن التابعين؛ لأنّ احتمالَ أنْ يكونَ سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوىٰ، ولأنّ نقلَ الصحابة عن أهل الكتاب أقلُّ من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يُقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟!.

٢- وأما ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل[١]: فهذا أكثرُ ما فيه الخطأ من جهتيْن حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان - فإنّ التفاسيرَ التي يُذكر فيها كلامُ هؤلاء صِرفًا لا يكادُ يُوجد فيها شيء من هاتين الجهتيْن، مثل تفسير عبد الرزّاقِ والفريابيّ ووكيعٍ وعبدٍ وإسحاقَ وأمثالِهم - **إحداهما**: قومٌ اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، **والثانية**: قومٌ فسّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أنْ يريده مَنْ كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظرٍ إلىٰ المتكلِّم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطَب به.

فالأولون راعَوْا المعنىٰ الذي رَأَوْهُ، من غير نظرٍ إلىٰ ما تستحقُّه ألفاظُ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون قومٌ راعَوْا مجردَ اللّفظ وما يجوز أنْ يريدَ به العربي، من غير نظرٍ إلىٰ المتكلّم بالقرآن وسياق الكلام، ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللّفظ لذلك المعنىٰ في اللّغة، كما يَغْلَط في ذلك الذين قبلهم، كما أنّ الأولين كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنىٰ الذي فسّروا به القرآن كما يغلُط في ذلك الآخرون، وإن كان نظرُ الأولين إلىٰ المعنىٰ أسبق، ونظرُ

---

(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (١/ ٣١ - ٣٩).

الآخرين إلىٰ اللّفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارةً يسلُبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأُريد به، **وتارة** يحملونه علىٰ ما لم يدلّ عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين **قد يكون** ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنىٰ باطلًا، فيكونُ خطؤُهم في الدليل والمدلول، **وقد يكون حقًا،** فيكونُ خطؤُهم في الدليل لا في المدلول.

فالذين أخطئوا فيهما[١] مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذاهبَ باطلةً، وعمدوا إلىٰ القرآن فتأوّلوه علىٰ رأيهم، وليس لهم سلَفٌ من الصحابة والتابعين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وقد صنّفوا تفاسيرَ علىٰ أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصمّ، والجُبَّائي، وعبد الجبّار، والرمّاني، والزمخشري، وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حَسَنَ العبارة، يدُسُّ البِدعَ في كلامه، وأكثرُ النّاس لا يعلمون، كصاحب «الكشاف» ونحوه، حتىٰ إنه يرُوج علىٰ خلقٍ كثير من أهل السنّة كثيرٌ من تفاسيرهم الباطلة.

وتفسيرُ ابن عطية وأمثالُه أتبعُ للسنة وأسلمُ من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم علىٰ وجهه لكان أحسن، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبري - وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها قدرًا - ثم إنّه يَدَعُ ما ينقله ابن جرير عن السلف، ويذكر ما يزعم أنّه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرّروا أصولَهم بطرقٍ من جنس ما قرّرت به المعتزلةُ

---

(١) أي: الدليل والمدلول.

أصولَهم، وإن كانوا أقرب إلىٰ السنة من المعتزلة.

لكن ينبغي أنْ يُعطىٰ كلُّ ذي حقٍّ حقّه، فإنّ الصحابةَ والتابعين والأئمة إذا كان لهم في الآية تفسير، وجاء قومٌ فسّروا الآيةَ بقولٍ آخر لأجل مذهبٍ اعتقدوه، وذلك المذهبُ ليس من مذاهب الصحابة والتابعين، صار مُشاركًا للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا. وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلىٰ ما يخالف ذلك كان مُخطئًا، بل مبتدعًا؛ لأنّهم كانوا أعلمَ بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلمُ بالحقّ الذي بعثَ اللهُ به رسولَه.

وأمّا الذين أخطئوا في الدليل لا المدلول فمثلُ كثيرٍ من الصوفيّة والوُعّاظ والفُقهاء، يُفسّرون القرآن بمعانٍ صحيحةٍ في نفسها، لكن القرآن لا يدلُّ عليها، مثل كثير مما ذكره السُّلَمي في «الحقائق»، فإنْ كان فيما ذكروه معانٍ باطلةٌ دخل في القسم الأول».

انتهىٰ كلام ابن تيمية مُلخصًا، وهو نفيس جدًا.

فصلٌ في أمّهات مآخذ التفسير

قال الزركشي في البرهان[1]: «للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول

النقل عن النبي ﷺ: لكن يجب الحذرُ من الضعيف منه والموضوع، فإنّه

---

(١) انظر «البرهان» (٢/ ١٥٦ - ١٥٧).

كثير، ولهذا قال أحمد: «ثلاثُ كتبٍ لا أصلَ لها: المغازي والملاحم والتفسير»، قال المحققون من أصحابه: «مُراده أنّ الغالبَ أنّه ليس لها أسانيد صحاح مُتصلة، وإلا فقد صحّ من ذلك كثير[1]، كتفسير الظّلم بالشرك في آية الأنعام، والحساب اليسير بالعرض، والقوة بالرمي في قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قلتُ: الذي صحّ من ذلك قليلٌ جدًا، بل أصلُ المرفوع منه في غاية القلة، وسأسردها آخر الكتاب إن شاء الله تعالىٰ.

الثاني

قول الصحابي: فإنّ تفسيرَه عندهم بمنزلة المرفوع إلىٰ النبي ﷺ، كما قاله الحاكم في مستدركه[2] وقال أبو الخطاب من الحنابلة: يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجّة، والصواب الأول؛ لأنّه من باب الرواية لا الرأي.

قلتُ: ما قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصلاح[3] وغيرُه من المتأخرين، بأنّ ذلك مخصوصٌ بما فيه سبب النزول أو نحوه مما لا مدخلَ للرأي فيه، ثم رأيتُ الحاكمَ نفسَه صرّح به في «علوم الحديث»[4]، فقال: «ومن الموقوفات تفسير الصحابة، وأما من يقول إن تفسير الصحابة مسند فإنما يقول فيما فيه سبب النزول»، فقد خصّص هنا وعمّم في المستدرك، فاعتمد الأول والله أعلم.

---

(١) سيأتي في الباب الأخير.

(٢) انظر: «المستدرك» (٢/ ٢٨٣).

(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٥٠).

(٤) انظر: «معرفة علوم الحديث» [النوع الخامس] (١/ ١٩).

ثم قال الزركشي[(١)]: «وفي الرجوع إلىٰ قول التابعي روايتان عن الإمام أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكَوْه عن شعبة، لكن عمل المفسرين علىٰ خلافه، فقد حكوْا في كتبهم أقوالهم لأنّ غالبها تلقَّوْها من الصحابة، وربما يُحكىٰ عنهم عبارات مختلفة الألفاظ؛ فيظُنُّ من لا فهمَ عنده أنّ ذلك اختلافٌ محقّقٌ فيحكيه أقوالًا، وليس كذلك، بل يكون كلٌّ واحدٍ منهم ذكر معنىٰ من الآية لكوْنه أظهر عنده، أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضُهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكلُّ يؤول إلىٰ معنًى واحدٍ غالبًا، فإنْ لم يُمكن الجمع فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مُقدّمٌ إنْ استويا في الصحة عنه، وإلا فالصحيح المقدّم.

الثالث

الأخذُ بمطلق اللغة: فإنّ القرآن نزل بلسان عربي، ذكره جماعة، ونصّ عليه أحمد في مواضع، لكن نقل الفضلُ بن زياد عنه أنّه سئل عن القرآن يُمثّل له الرجل ببيت من الشعر فقال: «مايعجبني». فقيل: ظاهره المنع؛ ولهذا قال بعضهم: «في جواز تفسيره القرآن بمقتضىٰ اللغة روايتان عن أحمد». وقيل: «الكراهة تُحمل علىٰ صرف الآية عن ظاهرها إلىٰ معانٍ خارجةٍ محتملةٍ، يدلُّ عليها القليلُ من كلام العرب، ولا يوجد غالبًا إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها»، وروىٰ البيهقي في «الشُّعب»[(٢)] عن مالك قال: «لا أوتَىٰ برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالًا.

---

(١) انظر «البرهان» (٢/ ١٥٨ – ١٦٠).

(٢) انظر: «الشعب» [فصل في ترك التفسير بالظنّ] (٣/ ٥٤٣) (٢٠٩٠).

الرابع

التفسير بالمقتضىٰ من معنىٰ الكلام، والمقتضب من قوة الشرع: وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس، حيث قال: «اللهم فقِّهه في الدّين وعلمه التأويل»[(١)]، والذي عناه عليٌّ بقوله: «إلا فهمًا يُؤتاه الرجلُ في القرآن»[(٢)]، ومن هنا اختلف الصحابة في معنىٰ الآية، فأخذ كلٌّ برأيِه علىٰ مُنتهىٰ نظره».

[هل يجوز تفسير القرآن بالرأي؟]

«**ولا يجوز**[(٣)] **تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل**، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فأضاف البيان إليه، وقال ﷺ: «من قال في القرآن بغير علمٍ فليتبوأ مقعده من النار»[(٤)].

---

(١) رواه أحمد (٢٣٩٧) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده قوي علىٰ شرط مسلم»، ورواه الحاكم وصحّحه (٦٢٨٠)، وقد أخرجه البخاري (١٤٣) ومسلم (٢٤٧٧) وليس فيهما «وعلمه التأويل».

(٢) رواه البخاري (٣٠٤٧) عن أبي جُحَيْفة قال: «قلتُ لعليّ: هل عندكم شيءٌ من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: «لا والذي فلق الحبة وبرأ النّسَمة، ما أعلمه إلا فَهْمًا يُعطيه الله رجلًا في القرآن، وما في هذه الصحيفة...». الحديث. قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٢٤٦): «ومراد عليٍّ أنّ الذي عنده زائدًا علىٰ القرآن الصحيفةُ المذكورة وما استنبط من القرآن».

(٣) هذا هو بقية كلام الزركشي السابق. انظر «البرهان» (٢/ ١٦١).

(٤) رواه الترمذي وحسّنه (٢٩٥٠) وضعّفه الألباني، ورواه أحمد (٢٠٦٩) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده ضعيف لضعف عبد الأعلىٰ الثعلبي، ومع ذلك فقد حسّنه الترمذي =

قال في المدخل: «ما ورد بيانُه عن صاحب الشرع ففيه كفايةٌ عن فكرةِ مَنْ بعدَه، وما لم يرد عنه بيانُه ففيه حينئذ فكرةُ أهل العلم، ليستدلّوا بما ورد بيانُه علىٰ ما لم يرد».

وقال ابن الأنباري في الحديث: «له معنيان، **أحدهما:** من قال في مُشكل القرآن بما لا يُعرف من مذهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو مُتعرّضٌ لسخط الله تعالىٰ، **والآخر**- وهو الأصح -: «من قال في القرآن قولًا يَعلمُ أنّ الحقَّ غيرُه فليتبوأ مقعده من النار».

وقال البغوي[1] **والكواشي وغيرهما:** «التأويل: صرفُ الآية إلىٰ معنًىٰ مُوافقٍ لما قبلها وبعدها تحتمله الآية، غيرِ مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط، **غير محظور** علىٰ العلماء بالتفسير، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، قيل: شبابًا وشيوخًا، وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: عزّابًا ومتأهلين، وقيل: نُشّاطًا وغير نُشّاط، وقيل: أصحّاء ومرضىٰ، وكل ذلك سائغ والآية تحتمله.

وأمّا التأويلُ المخالف للآية والشرع فمحظور؛ لأنّه تأويلُ الجاهلين، مثل تأويل الروافض قوله تعالىٰ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩] أنهما عليٌّ وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] يعني الحسن والحسين».

= وصحّحه ابن القطان كما في «النكت الظراف» (٤/ ٤٢٣»).

(١) انظر: «تفسير البغوي» فصل: [في من قال في القرآن بغير علم] (١/ ٦٨).

وقال بعضهم[١]: «اختلف الناسُ في تفسير القرآن، هل يجوز لكلِّ أحدٍ الخوضُ فيه؟ فقال قومٌ: «**لا يجوز** لأحدٍ أنْ يتعاطىٰ تفسيرَ شيء من القرآن، وإن كان عالمًا أديبًا مُتّسمًا في معرفة الأدلّة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أنْ ينتهيَ إلىٰ ما روي عن النبي ﷺ في ذلك». ومنهم من قال: «**يجوز** تفسيره لمن كان جامعًا للعلوم التي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علمًا:

أحدها: اللغة؛ لأنّ بها يُعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع. قال مجاهد: «لا يحلُّ لأحدٍ يُؤمن بالله واليوم الآخر أنْ يتكلّمَ في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب». وتقدم قول الإمام مالك في ذلك، ولا يكفي في حقّه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللّفظ مُشتركًا وهو يعلمُ أحدَ المعنييْن والمراد الآخر.

الثاني: النحو[٢]؛ لأنّ المعنىٰ يتغيرُ ويختلفُ باختلاف الإعراب، فلا بدَّ من اعتباره. أخرج أبو عُبَيد[٣] عن الحسن أنّه سُئل عن الرجل يتعلّم العربيةَ يلتمسُ بها حُسن المنطق ويقيم بها قراءته؟ فقال: «حَسَنٌ فتعلَّمْها، فإنّ الرجلَ يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها».

الثالث: التصريف؛ لأنّ به تُعرف الأبنية والصيغ. **قال ابن فارس**: «ومن فاته علمه فاته المعظم؛ لأنّ «وجد» مثلًا كلمة مُبهمة، فإذا صرفناها اتضحت

(١) هو الراغب في مقدمة تفسيره (١/ ٣٧)، وقد نقله السيوطي بتصرّف.

(٢) راجع باب الإعراب.

(٣) انظر: «فضائل القرآن» (ص: ٣٥٠). ورواه البيهقي في «الشعب» (٣/ ٢١٦) (١٥٦٨) وقال محققُه د/ عبد العليّ عبد الحميد: «رجاله ثقات».

بمصادرها». **وقال الزمخشري**[(١)]: «من بدع التفاسير قول من قال: إنّ «الإمام» في قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، جمع «أُمّ»، وأنّ الناسَ يُدْعَوْن يوم القيامة بأُمّهاتهم دون آبائهم»، قال: «وهذا غلطٌ أوجبَه جهلٌ بالتصريف، فإنّ «أم» لا تجمع علىٰ «إمام»».

الرابع: الاشتقاق؛ لأنّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنىٰ باختلافهما، كالمسيح هل هو من السياحة أو المسح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنّه يُعرف **بالأول** خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنىٰ، **وبالثاني** خواصُّها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، **وبالثالث** وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر؛ لأنّه لابدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يُدرك بهذه العلوم.

قال ابن أبي الحديد: «اعلم أنّ معرفة الفصيح والأفصح، والرشيق والأرشق من الكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذَّوْق، ولا يُمكن إقامة الدلالة عليه، وليس كل من اشتغل بالنحو واللّغة والفقه يكون من أهل الذَّوْق وممن يصلُح لانتقاد الكلام، وإنما أهل الذَّوْق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان، وراضوْا أنفسَهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر، وصارت لهم بذلك دِرْبةٌ وملكةٌ تامة، فإلىٰ أولئك ينبغي أنْ يُرجع في معرفةِ الكلام، وفضلِ بعضه علىٰ بعض».

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

وقال الزمخشري[1]: «من حقّ مُفسّر كتابِ الله الباهرِ وكلامِه المعجزِ أنْ يتعاهدَ بقاءَ النظم علىٰ حُسْنه، والبلاغةَ علىٰ كمالها، وما وقع به التحدّي سليمًا من القادح».

الثامن: علم القراءات؛ لأنّ به يُعرف كيفيةُ النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجّح بعض الوجوه المحتملة علىٰ بعض.

التاسع: أصول الدين.

العاشر: أصول الفقه، إذ به يُعرفُ وجهُ الاستدلالِ علىٰ الأحكامِ، والاستنباطُ.

الحادي عشر: أسباب النزول والقصص؛ إذ بسبب النّزول يُعرف معنىٰ الآية المنزّلة فيه بحسب ما أُنزلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ؛ ليُعلَمَ المحكم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المبينة؛ لتفسير المجمل والمبهم.

الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علمٌ يُورثه الله تعالىٰ لمن عمل بما علم، والطريقُ في تحصيلهِ ارتكابُ الأسباب الموجبة له من العمل والزهد».

قال ابن أبي الدنيا: «وعلوم القرآن وما يُستنبط منه بحرٌ لا ساحلَ له». قال: «فهذه العلوم - التي هي كالآلة للمفسّر - لا يكون مُفسّرًا إلا بتحصيلها، فَمَن فَسَّر بدونها كان مُفَسِّرًا بالرأيِ المنهيِّ عنه، وإذا فَسّر مع حصولها لم يكن مُفَسِّرًا

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٦٨).

بالرأيِ المنهيِّ عنه». قال: «والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلومَ الأخرىٰ من النبي ﷺ».

قال في البرهان[1]: «اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره وفي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوىٰ، أو حب الدنيا، أو وهو مصرٌّ علىٰ ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد علىٰ قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلىٰ معقوله، وهذه كلها حُجُب وموانع بعضها آكد من بعض».

قلتُ: وفي هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، قال سُفيان بن عُيينة: «يقول أنزع عنهم فهم القرآن». أخرجه ابن أبي حاتم[2].

[أقسام التفسير]

وقد أخرج ابن جرير[3] **وغيره من طرقٍ** عن ابن عباس قال: «التفسير أربعةُ أوجه: وجهٌ تعرفُه العرب من كلامها، وتفسيرٌ لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسيرٌ

---

(١) انظر: «البرهان» [النوع الحادي والأربعون] (٢/ ١٨٠).

(٢) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٥٦٧) (٨٩٨٣)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٢٩٨): «في إسناده مجهول». انتهىٰ. وقد أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١٣/ ١١٢) (١٥١٢٢) وفي إسناده مُحمد بن عبد الله بن بكر، قال عنه الشيخ شاكر: «صدوق، روىٰ عنه النسائىٰ وأبو حاتم وغيرهما». «جامع البيان» (١٣/ ١١٢).

(٣) انظر: مقدمة «جامع البيان» فصل في: [وجوه معرفة التأويل] (١/ ٧٥) (٧١)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٢٩٨): «في إسناده مؤمل بن إسماعيل البصري، صدوق سيئ الحفظ».

تعلمه العلماء، وتفسيرٌ لا يعلمه إلا الله تعالىٰ».

قال في «البرهان»[(١)]: «وهذا تقسيمٌ صحيح، فأمّا الذي تعرفُه العرب فهو الذي يُرجَع فيه إلىٰ لسانهم، وذلك اللّغة والإعراب، فأمَّا اللُّغة فعلىٰ المُفسّر معرفةُ معانيها ومُسمّيات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ، وأمّا الإعراب فما كان اختلافه مُحيلًا للمعنىٰ وجب علىٰ المفسّر والقارئ تعلُّمه؛ ليتوصلَ المُفسّر إلىٰ معرفة الحكم، ويسلمَ القارئ من اللّحن، وإن لم يكن مُحيلًا للمعنىٰ وجب تعلُّمه علىٰ القارئ ليسلمَ من اللّحن، ولا يجب علىٰ المُفسّر لوصوله إلىٰ المقصود بدونه.

[الثاني]: وأما ما لا يُعذَر أحدٌ بجهلِه فهو ما تتبادر الأفهامُ إلىٰ معرفةِ معناه من النّصوص المتضمّنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكلُّ لفظٍ أفاد معنىً واحدًا جليًّا يُعلم أنّه مُراد الله تعالىٰ، فهذا القسمُ لا يلتبسُ تأويلُه؛ إذ كلُّ أحدٍ يُدرك معنىٰ التوحيد من قوله تعالىٰ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وأنّه لا شريك له في الإلهية، ويعلم كلُّ أحدٍ بالضرورة أنّ مُقتضىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ونحوِها من الأوامر طلبُ إيجاب المأمور به، فما كان من هذا القسم لا يُعذر أحدٌ يدّعي الجهل بمعاني ألفاظه؛ لأنها معلومةٌ لكلِّ أحدٍ بالضرورة.

[الثالث]: وأمّا لا يعلمُه إلا اللهُ تعالىٰ فهو ما يجري مجرىٰ الغيوب، نحو الآيِ المتضمنّة لقيام الساعة، وتفسير الروح، والحروف المقطعة، وكلُّ متشابهٍ

(١) انظر: «البرهان» [النوع الحادي والأربعون] (٢/ ١٦٤ - ١٦٨).

في القرآن عند أهل الحقّ، فلا مساغَ للاجتهاد في تفسيره، ولا طريقَ إلىٰ ذلك إلا بالتوقيف بنَصٍّ من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمّة علىٰ تأويله.

[الرابع]: وأمّا يعلمُه العلماءُ ويرجع إلىٰ اجتهادهم فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذلك استنباطُ الأحكام، وبيانُ المجمل وتخصيص العموم، **وكلُّ لفظٍ احتمل معنييْن فصاعدا فهو الذي لا يجوزُ لغير العلماء الاجتهاد فيه،** وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مُجرّد الرأي.

فإن كان أحد المعنيين أظهر وجبَ الحملُ عليه، إلا أنْ يقومَ دليلٌ علىٰ أنّ المرادَ هو الخفيّ.

وإن استويا والاستعمالُ فيهما حقيقة، **لكن في أحدهما** حقيقةٌ لُغوية أو عُرفية وفي الآخر شرعية؛ فالحملُ علىٰ الشرعية أولىٰ، إلا أنْ يدلّ دليلٌ علىٰ إرادة اللُّغوية، كما في ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]. **ولو كان في** أحدهما عُرفية والآخر لُغوية فالحملُ علىٰ العُرفية أولىٰ؛ لأنّ الشرع ألزم.

فإن تنافىٰ اجتماعهما، ولم يمكن إرادتهما باللّفظ الواحد - كالقُرء للحيْض والطُّهر - اجتُهد في المراد منهما بالأمارات الدالّة عليه، فما ظنّه فهو مُراد الله تعالىٰ في حقّه، وإنْ لم يظهر له شيءٌ فهل يتخيّرُ في الحمل علىٰ أيّهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكمًا أو بالأخفّ؟ أقوالٌ. **وإن لم يتنافيا** وجب الحمل عليهما عند المحقّقين، ويكون ذلك أبلغُ في الإعجاز والفصاحة، إلاّ إن دلّ دليلٌ علىٰ إرادةِ أحدِهما.

إذا عرف ذلك فيُنزَّل حديث «من تكلّم في القرآن بغير علمٍ فليتبوأ مقعده من

النار»[١] علىٰ قسميْن من هذه الأربعة، **أحدها**: تفسيرُ اللّفظ لاحتياج المفسّر له إلىٰ التبحّر في معرفة لسان العرب. **والثاني**: حملُ اللّفظ المحتمل علىٰ أحد معنييه لاحتياج ذلك إلىٰ معرفة أنواع من العلوم: التبحّر في العربية واللغة، ومن علم الأصول ما يُدرك به حدود الأشياء وصيغ الأمر والنّهي والخبر، والمجمل والمبيّن، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيّد، والمحكم والمتشابه، والظاهر والمؤوّل، والحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، ومن الفروع ما يُدرك به الاستنباط والاستدلال. هذا أقلُّ ما يُحتاج إليه، ومع ذلك فهو علىٰ خطر، فعليه أنْ يقولَ: يحتمل كذا، ولا يجزم إلا في حكمٍ اضطُّر إلىٰ الفتوىٰ به فأدّىٰ اجتهادُه إليه فيجزم، مع تجويز خلافه عند الله». انتهىٰ.

وقال ابن النقيب: «جملة ما تحصّل في معنىٰ حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير.

الثاني: تفسير المتشابه الذىٰ لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرِّر للمذهب الفاسد، بأنْ يجعلَ المذهبَ أصلًا والتفسيرَ تابعًا، فيردُّ إليه بأيِّ طريقٍ أمكن، وإن كان ضعيفًا.

الرابع: التفسير بأنّ مرادَ الله كذا، علىٰ القطع من غير دليل.

الخامس: التفسيرُ بالاستحسان والهوىٰ».

ثم قال: «واعلم أنّ علوم القرآن ثلاثة أقسام:

---

(١) تقدّم في الباب.

الأول: علمٌ لم يُطلع اللهُ عليه أحدًا من خلقِه، وهو ما استأثَرَ بِهِ من علومِ أسرارِ كتابِه، من معرفة كُنْهِ ذاتِه، وغيوبِه التي لا يعلمُها إلا هو، وهذا لا يجوزُ لأحدٍ الكلامَ فيه بوجهٍ من الوجوه إجماعًا.

الثاني: ما أطْلَعَ اللهُ عليه نبيَّه ﷺ من أسرار الكتاب واختصَّه به، وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له ﷺ، أو لمن أذن له». قال: «وأوائل السور من هذا القسم، وقيل من القسم الأول.

الثالث: عُلومٌ علّمها اللهُ نبيَّه ﷺ مما أودعَ كتابَه من المعاني الجليّة والخفيّة، وأَمَرَهُ بتعليمها، وهذا ينقسمُ إلىٰ قسميْن: **منه** ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد، **ومنه** ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان: قسمٌ اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات، وقسمٌ اتّفقُوا عليه، وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأنّ مبناها علىٰ الأقْيسة، وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإشارات، لا يمتنع استنباطُها منه واستخراجُها لمن له أهليةُ ذلك». انتهىٰ ملخصًا.

قال أبو حيان[(١)]: «ذهب بعضُ من عاصرنا إلىٰ أنّ علمَ التفسير مُضطرٌ إلىٰ النقل في فَهم معاني تراكيبه بالإسناد إلىٰ مجاهدٍ وطاوسٍ وعكرمةَ وأضرابِهم،

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ١٣).

وأنّ فَهمَ الآيات متوقّفٌ علىٰ ذلك»، قال: «وليس كذلك».

قال الزركشي[1]: «الحقّ أنّ علمَ التفسيرِ منه ما يتوقّف علىٰ النّقل، كسبب النزول، والنسخ، وتعيين المبهم وتبيين المجمل، ومنه مالا يتوقف، ويكفي في تحصيله التّفقُّه علىٰ الوجه المعتبر». **قال:** «وكأنّ السببَ في اصطلاحِ كثيرٍ علىٰ التفرقة بين التفسير والتأويل، والتمييز بين المنقول والمستنبط؛ ليحمل علىٰ الاعتماد في المنقول، وعلىٰ النّظر في المستنبط».

قال: «واعلم أنّ القرآنَ قسمان، قسمٌ ورد تفسيره بالنّقل، وقسمٌ لم يرد:

والأول: إما أنّ يردَ عن النّبي ﷺ، أو الصحابة، أو رؤوس التابعين، **فالأول:** يُبحث فيه عن صحة السند. **والثاني:** يُنظر في تفسير الصحابي، فإنْ فسّره من حيث اللّغة فَهُمْ أهلُ اللسانِ فلا شكَّ في اعتماده، أو بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شكَّ فيه، وحينئذ إنْ تعارضت أقوالُ جماعة من الصحابة فإنْ أمكن الجمعُ فذاك، وإنْ تعذّر قُدّم ابن عباس؛ لأنّ النّبي ﷺ بشّره بذلك، حيث قال: «اللّهم علمه التأويل»[2]، وقد رجّح الشافعي قولَ زيْدٍ في الفرائض؛ لحديث «أفرضُكم زيد»[3]. **وأما ما ورد عن التابعين:** فحيث جاز الاعتمادُ فيما سبق فكذلك هنا، وإلا وجب الاجتهاد.

وأمّا ما لم يرد فيه نقلٌ فهو قليلٌ، وطريقُ التوصُّل إلىٰ فَهمه النَّظرُ إلىٰ مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا

---

(١) انظر: «البرهان» [النوع الحادي والأربعون] (٢/ ١٧١ - ١٧٢).

(٢) تقدّم في الباب.

(٣) رواه الترمذي (٣٧٩٠) وصحّحه الألباني.

يعتني به الراغبُ كثيرًا في كتاب «المفردات»، فيذكر قيْدًا زائدًا علىٰ أهل اللّغة في تفسير مدلول اللفظ؛ لأنّه اقتضاه السياق». انتهىٰ.

قلتُ: وقد جمعتُ كتابًا مُسندًا فيه تفاسير النبي ﷺ والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث، ما بين مرفوع وموقوف، وقد تمّ ولله الحمد في أربع مجلدات، وسمّيتُه: «ترجمان القرآن».

تنبيه

من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءةٍ مخصوصة، وذلك أنّه قد يردُ عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان فيُظنُّ اختلافًا وليس باختلاف، وإنما كلُّ تفسيرٍ علىٰ قراءة، وقد تعرّض السلف لذلك، فأخرج ابن جرير[1] في قوله تعالىٰ: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٥] من طرقٍ عن ابن عباس وغيره أنّ ﴿سُكِّرَتۡ﴾ بمعنىٰ: «سُدّت»، ومن طرقٍ أنها بمعنىٰ: «أُخذت»، ثم أخرج عن قتادة قال: «من قرأ «سُكِّرت»[2] مشدّدة فإنما يعني «سُدّت» ومن قرأ «سُكِرت» مُخففّة فإنه يعني «سُحرت»». وهذا الجمع من قتادة نفيس بديع.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٖ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، أخرج ابن جرير[3] عن الحسن: «أنّه الذي يُهنأ به الإبل»، وأخرج من طرقٍ عنه وعن غيره

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٧٤ – ٧٥).

(٢) قرأ ابن كثير بتخفيف الكاف، وقرأ الباقون بتشديدها. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠١).

(٣) انظر: «جامع البيان» (١٧/ ٥٥).

أنّه «النحاس المذاب»، وليسا بقولين، وإنما الثاني تفسير لقراءة من «قِطرٍ آنٍ»[1] بتنوين «قطرٍ» وهو النحاس، و«آن» شديد الحر، كما أخرجه ابن أبي حاتم هكذا عن سعيد بن جبير.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، والكافل ببيانها كتابنا «أسرار التنزيل»، وقد خرّجتُ علىٰ هذا قديمًا الاختلافَ الوارد عن ابن عباس وغيره في تفسير آية: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ﴾ [النساء: ٤٣]، هل هو الجماعُ أو الجسّ باليد؟ فالأول تفسيرٌ لقراءة ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ﴾، والثاني لقراءة «لَمَسْتُمُ»[2]، ولا اختلاف.

فائدة

قال الشافعي في «مختصر البُوَيْطي»: «لا يحلُّ تفسيرُ المتشابه إلا بسُنّةٍ عن رسول الله ﷺ، أو خبرٍ عن أحدٍ من أصحابه، أو إجماعِ العلماء».

فصلٌ [في كلام الصوفية في القرآن]

وأمّا كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير.

قال ابن الصّلاح في فتاويه[3]: «وجدتُ عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسّر أنّه قال: «صنّف أبو عبد الرحمن السُلَمي «حقائق التفسير»، فإنْ كان قد

(١) قراءة شاذة.

(٢) اختلفوا في: ﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾ هنا والمائدة، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالألف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «فتاوىٰ ابن الصلاح» (١/ ١٩٧).

اعتقد أنّ ذلك تفسيرًا فقد كفر». قال ابن الصّلاح: «وأنا أقول: الظنُّ بمن يُوثَق به منهم إذا قال شيئًا من ذلك أنّه لم يذكُرْه تفسيرًا ولا ذهبَ به مذهبَ الشرحِ للكلمة، فإنّه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مَسْلَك الباطنية، وإنما ذلك منهم لِنَظيرِ ما ورد به القرآن، فإنّ النظيرَ يُذْكَر بالنَّظيرِ، ومع ذلك فياليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والإلباس».

وقال النَّسفي في «عقائده»: «النّصوص علىٰ ظاهرها، والعدول عنها إلىٰ معانٍ يدعيها أهل الباطن إلحاد». قال التفتازاني في شرحه: «سُمّيت الملاحِدةُ باطنيةً لادّعائِهم أنّ النُّصوص ليست علىٰ ظاهرها، بل لها معانٍ باطنية لا يعرفها إلا المُعَلّم، وقَصْدُهم بذلك نفي الشريعة بالكلية». قال: «وأمّا ما يذهبُ إليه بعضُ المحققّين من أنّ النّصوص علىٰ ظواهرها، ومع ذلك فيها إشاراتٌ خفيّةٌ إلىٰ دقائقَ تنكشفُ علىٰ أرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان».

وسُئل شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني عن رجل قال في قوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إنّ معناه: من ذلّ، أي من الذل، ذي: إشارة إلىٰ النفس، يشفَ: من الشفا؛ جواب «من»، عُ: أمرٌ من الوعي؟ فأفتىٰ بأنّه ملحد. وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ﴾ [فصلت: ٤٠]، قال ابن عباس: «هو أن يوضع الكلام علىٰ غير موضعه»، أخرجه ابن أبي حاتم[١].

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢١/ ٤٧٨).

فصلٌ [في ما يجب على المُفسّر]

قال العلماء[(١)]: «يجبُ على المفسِّر أنْ يتحرَّىٰ في التفسير مطابقةَ المفسَّر، وأنْ يتحرّزَ في ذلك من نقصٍ عمَّا يحتاجُ إليه في إيضاح المعنىٰ، أو زيادةٍ لا تليق بالغرض، ومن كوْن المفسَّر فيه زيغٌ عن المعنىٰ وعدولٌ عن طريقه، وعليه بمراعاةِ المعنىٰ الحقيقيّ والمجازيّ، ومراعاةِ التأليف والغرض الذي سيق له الكلام، وأنْ يؤاخيَ بين المفردات، ويجب عليه البَداءةُ بالعلومِ اللفظيةِ، وأوّلُها تحقيقُ الألفاظِ المفردةِ، فيتكلّم عليها من جهة اللّغة ثم التصريف ثم الاشتقاق، ثم يتكلّم عليها بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمعاني، ثم البيان، ثم البديع، ثم يبين المعنىٰ المراد، ثم الاستنباط ثم الإشارات».

وقال الزركشي في أوائل «البرهان»[(٢)]: «قد جرت عادة المفسرين أنْ يبدؤوا بذكر سبب النزول، ووقع البحث في أنّه أيُّما أوْلىٰ: البداءة به بتقدم السببُ علىٰ المسبَّب، أو بالمناسبة؛ لأنها المصحِّحة لنظم الكلام، وهي سابقةٌ علىٰ النزول؟».

قال: «والتحقيق التفصيل بين أنْ يكونَ وجهُ المناسبةِ مُتوقّفًا علىٰ سبب النزول، كآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فهذا ينبغي فيه تقديمُ ذكر السبب؛ لأنّه حينئذ من باب تقديم الوسائل علىٰ المقاصد، وإن لم يتوقف علىٰ ذلك فالأولىٰ تقديم وجه المناسبة».

---

(١) هو الزركشي في البرهان [النوع الحادي والأربعون] (٢/ ١٧٦) تحت عنوان: «مسألةٌ فيما يجبُ علىٰ المُفَسّر من التَّحوّط في التفسير» وقد نقله السيوطي بتصّرف.

(٢) انظر: «البرهان» [النوع الأول] (١/ ٣٤).

وقال[1] في موضع آخر: «جَرَتْ عادةُ المفسِّرين ممَّن ذَكَر فضائلَ القرآن أنْ يذكرَها في أولِ كلِّ سورةٍ لما فيها من الترغيب والحثِّ علىٰ حِفظها، إلا الزمخشريَّ فإنّه يذكرها في أواخرها، قال مجدُ الأئمة عبد الرحيم بن عمر الكرماني: «سألتُ الزمخشريَّ عن العلّة في ذلك فقال: لأنها صفاتٌ لها، والصفةُ تستدعي تقديمَ الموصوف»».

وكثيرًا ما يقعُ في كُتب التفسير: «حكىٰ الله كذا»، وينبغي تجنُّبه. قال الإمام أبو نصر القشيري في «المرشد»: «قال مُعظم أئمتنا: لا يقال: «كلامُ اللهِ مَحْكِيٌّ»، ولا يقال: «حكىٰ الله»؛ لأنَّ الحكايةَ الإتيانُ بمثل الشيء، وليس لكلامه مثل، وتساهل قومٌ فأطلقوا لفظَ الحكاية بمعنىٰ الإخبار»[2].

وكثيرًا ما يقعُ في كلامِهم إطلاقُ الزائدِ علىٰ بعض الحروف، وقد مرّ في نوع الإعراب.

وعلىٰ المفسّر أن يتجنّب ادّعاء التكرار ما أمكنه، قال بعضهم[3]: «ممَّا يدفعُ توهُّمَ التَّكرار في عطف المترادفين نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدّثر: ٢٨]، ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وأشباه ذلك، أنْ يعتقد أنّ مجموعَ المترادفيْن يحصل معنًىٰ لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإنّ التركيبَ يُحدث معنىً زائدًا، وإذا كانت كثرةُ الحروف تفيدُ زيادةَ المعنىٰ، فكذلك كثرةُ الألفاظ».

---

(١) انظر: «البرهان» [النوع السادس والعشرون] (١/ ٤٣٢).

(٢) انظر: «البرهان» [النوع الحادي والأربعون] (٢/ ١٧٧).

(٣) انظر: «البرهان» [النوع السادس والأربعون] (٢/ ٤٧٧).

وقال الزركشي في البرهان[١]: «ليكن محطَّ نظرِ المفسِّر مراعاةُ نظم الكلام الذي سيق له وإنْ خالفَ أصلَ الوضعِ اللغويّ لثبوتِ التجوّز».

وقال[٢] **في موضع آخر**: «علىٰ المفسِّر مراعاةُ مجاري الاستعمالات في الألفاظ التي يُظَنُّ بها الترادف، والقطعُ بعدمِ الترادفِ ما أمكن، فإنّ للتركيب معنىً غيرَ معنىٰ الإفراد، ولهذا منع كثيرٌ من الأصوليين وقوعَ أحدِ المترادفيْن موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا علىٰ جوازه في الإفراد». انتهىٰ.

وقال أبو حيان[٣]: «كثيرًا ما يشحن المفسِّرون تفاسيرَهم عند ذكر الإعراب بعلل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وكلُّ ذلك مُقرَّرٌ في تآليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مُسَلّمًا في علم التفسير دون استدلالٍ عليه، وكذلك أيضًا ذكروا ما لا يصحُّ من أسباب نزولٍ وأحاديثَ في الفضائل، وحكاياتٍ لا تناسب، وتواريخَ إسرائيليةٍ، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير».

فائدة

قال ابن أبي جمرة: «عن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّه قال: «لو شِئْتُ أنْ أوقرَ سبعينَ بعيرًا من تفسير أمِّ القرآنِ لفعلْتُ». وبيانُ ذلك أنَّه إذا قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يحتاج إلىٰ تبيينِ معنىٰ الحمد وما يتعلَّق به الاسمُ الجليلُ الذي هو

---

(١) انظر: «البرهان» [النوع الحادي والعشرون] (١/ ٣١٧).

(٢) انظر: «البرهان» [النوع السادس والأربعون] (٤/ ٧٨).

(٣) انظر: مقدمة «البحر المحيط» (١/ ١٣).

الله، وما يليق به من التنزيه، ثم يحتاج إلىٰ بيان «العالَم» وكيفيته علىٰ جميع أنواعه وأعداده، فإذا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يحتاج إلىٰ بيان الاسمين الجليلين، وما يليق بهما من الجلال، وما معناهما، ثم يحتاج إلىٰ بيان جميع الأسماء والصفات، ثم يحتاج إلىٰ بيان الحكمة في اختصاص هذا الموضع بهذين الاسمين دون غيرهما، فإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ يحتاج إلىٰ بيان ذلك اليوم، وما فيه من المواطن والأهوال، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ يحتاج إلىٰ بيان المعبودِ وجلالتِه، والعبادةِ وكيفيتِها وصفتِها وآدابها علىٰ جميع أنواعها، والعابد في صفته، والاستعانة وآدابها وكيفيتها، فإذا قال: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ إلىٰ آخر السورة يحتاج إلىٰ بيان الهداية ما هي، والصّراط المستقيم وأضداده، وتبيين المغضوب عليهم والضالين وصفاتهم، وما يتعلّق بهذا النوع، وتبيين المرضيّ عنهم وصفاتهم وطريقتهم، فعلىٰ هذه الوجوه يكون ما قاله عليّ من هذا القبيل».

التاسع والسبعون
في غرائب التفسير

ألّف فيه محمود بن حمزة الكرماني كتابًا سمّاه «العجائب والغرائب»، ضمّنه أقوالًا - ذُكرت في معاني آيات - منكرةً، لا يحلُ الاعتمادُ عليها ولا ذِكرُها إلا للتحذير منها.

من ذلك قول من قال في ﴿الٓمٓ﴾: معنىٰ «ألف»: «ألِفَ اللهُ محمدًا فبعثه نبيًا»، ومعنىٰ «لام»: «لامه الجاحدون وأنكروه»، ومعنىٰ «ميم»: «ميم الجاحدون المنكرون»، من الموم وهو البرسام.

ومن ذلك قول من قال في ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَـٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]: إنّه قصص القرآن.

ومن ذلك ما ذكره ابن فُورَك في تفسيره في قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠]: إنّ إبراهيم كان له صديقٌ وصفه بأنّه «قلبه»، أي ليسكن هذا الصديق إلىٰ هذه المشاهدة إذا رآها عيانًا. **قال الكرماني**: «وهذا بعيد جدًا».

ومن ذلك قول من قال في ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٨٦]: إنّه الحبُّ والعشق، وقد حكاه الكواشي في تفسيره.

ومن ذلك قول أبي معاذٍ النَّحْويّ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ﴾: يعني إبراهيم، ﴿نَارٗا﴾: أي نورًا، وهو محمد ﷺ، ﴿فَإِذَآ أَنتُم

مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]: تقتبسون الدين.

ومن ذلك قول من قال في ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢]: إنّ «الحاء»: حربُ علي ومعاوية، و«الميم»: ولاية المروانية، و«العين»: ولاية العباسية، و«السين»: ولاية السفيانية، و«القاف»: قدوة مهدي. حكاه أبو مسلم ثم قال: «أردتُ بذلك أنْ يُعلم أنّ فيمن يدّعي العلمَ حمقىٰ».

الثمانون
في طبقات المفسرين

مباحث الباب:

١- تفسير الصحابة.

٢- طبقة التابعين.

٣- بعض ما ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرّح برفعها إليه.

١- تفسير الصحابة

اشتُهِر بالتفسير من الصحابة عشرةٌ: الخلفاءُ الأربعةُ، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسىٰ الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

الخلفاء الأربعة

أكثر من رُوي عنه منهم عليُ بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًا، وكأنّ السبب في ذلك تقدّم وفاتهم، كما أنّ ذلك هو السببُ في قلّة رواية أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنه في التفسير إلا آثارًا قليلة جدًا، لا تكاد تُجاوِز العشرة.

وأمّا عليٌّ فرُوي عنه الكثير، وقد روىٰ معمرٌ[1] عن وهب بن عبد الله، عن أبي الطفيل قال: «شهِدتُ عليًّا يخطبُ وهو يقول: «سلوني، فوالله لا تسألوني

(١) ذكره القرطبي في تفسيره (١/ ٣٥).

عن شيء إلا أخبرتُكم، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آيةٍ إلا وأنا أعلمُ أَبِلَيْلٍ نزلت أم بنهارٍ، أم في سهلٍ أم في جبل».

وأخرج أبو نُعيْم في «الحلية»[(١)] من طريق أبي بكر بن عيّاش عن نُصير بن سُليْمان الأحمسيّ عن أبيه عن عليٍّ قال: «والله ما نزلت آيةٌ إلا وقد علمتُ فيم أُنزِلت وأين أُنزِلت، إنَّ ربي وهبَ لي قلبًا عقولًا ولسانًا سؤولًا».

ابن مسعود

رُوي عنه أكثر مما رُوىٰ عن عليّ، وقد أخرج ابن جرير[(٢)] وغيره عنه أنّه قال: «والذي لا إله غيره ما نزلت آيةٌ من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلمَ بكتاب الله منّي تنالُه المطايا لأتيتُه».

وأخرج أبو نعيم[(٣)] عن أبي البختري، قال: «قالوا لعليٍّ: أخبرنا عن ابن مسعود، قال: «علِمَ القرآنَ والسنةَ ثُمّ انتهىٰ، وكفىٰ بذلك علمًا».

ابن عباس

هو تُرْجُمان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ: «اللهمّ فقِّهْهُ في الدينِ وعلِّمْه التأويل»[(٤)]، وقال له أيضًا: «اللهمّ آتِهِ الحكمة»[(٥)]، وفي رواية: «اللهمّ علِّمه الحكمة»[(٦)].

---

(١) (١/ ٦٧)، قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٣٢٦): «في إسناده أبو بكر بن عياش، مقبولٌ كما في التقريب».

(٢) انظر: «جامع البيان» (١/ ٨٠) (٨٣)، وأخرجه البخاري (٥٠٠٢) ومسلم (٢٤٦٣).

(٣) انظر: «الحلية» (١/ ١٢٩)، وضعّفه محققو «ط. ج» (٦/ ٢٣٢٦) بمُحمد بن عثمان بن أبي شيبة.

(٤) رواه أحمد (٢٣٩٧) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده قوي علىٰ شرط مسلم»، ورواه الحاكم وصحّحه (٦٢٨٠). وقد أخرجه البخاري (١٤٣) ومسلم (٢٤٧٧) وليس فيهما «وعلمه التأويل».

(٥) رواه الترمذي وصحّحه (٣٨٢٤) وصحّحه الألباني.

(٦) رواه البخاري (٣٧٥٦).

وأخرج البيهقي في «الدلائل»[(١)] عن ابن مسعود، قال: «نِعْمَ تُرْجُمانُ القرآن عبدُ الله بن عباس».

وأخرج أبو نُعيم[(٢)] عن مُجاهدٍ قال: «كان ابنُ عباسٍ يُسمّىٰ البحرَ لكثرةِ علمِه»، وأخرج عن ابن الحنفية قال: «كان ابنُ عباس حبرَ هذه الأمة»، وأخرج عن الحسن قال: «إنّ ابن عباس كان من القرآن بمنزل، كان عمر يقول: «ذاكم فتىٰ الكهول، إن له لسانًا سَؤولًا وقلبًا عقولًا».

وأخرج البخاري[(٣)] عن ابن عباس قال: «كان عمرُ يُدْخِلُني مع أشياخِ بدرٍ، فدعاهم ذات يومٍ، فقال: «ما تقولون في قول الله تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾»، فقال بعضهم: «أُمرنا أنْ نحمدَ اللهَ ونستغفرَه إذا نَصَرَنا وفَتَحَ علَيْنا»، وسكت بعضهم فلم يَقُلْ شيئًا، فقال لي: «أكذلك تقولُ يابنَ عباس؟»، فقلتُ: لا، فقال: «ما تقول؟»، فقلت: هو أجلُ رسولِ اللهِ ﷺ أعْلَمَهُ به، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فذلك علامةُ أجلِكَ، ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾، فقال عمر: «لا أعلمُ منها إلا ما تقول».

وأخرج[(٤)] أيضًا عن ابن عباس قال: «قال عمرُ بنُ الخطابِ يومًا لأصحابِ النبيّ ﷺ: «فيمنْ ترونَ هذه الآيةَ نزلت: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَابٖ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟»، قالوا: «الله أعلم»، فغضب عمر، فقال:

(١) انظر: «دلائل النبوة» (٦/ ١٩٣)، وكذلك أخرجه الحاكم وصحّحه (٦٢٩١) ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: «الحلية» (١/ ٣١٦، ٣١٨).

(٣) رواه البخاري (٤٩٧٠).

(٤) رواه البخاري (٤٥٣٨).

«قولوا: نعلمُ أو لا نعلمُ»، فقال ابنُ عباس: «في نفسي منها شيء»، فقال: «يابنَ أخي، قل ولا تحقِر نفسك»، قال ابنُ عباس: «ضُربت مثلًا لعمل»، فقال عمر: «أي عمل؟»، قال ابن عباس: «لرجلٍ يعملُ بطاعةِ الله، ثم بَعَثَ له الشيطانَ، فعَمِل بالمعاصي حتىٰ أغرقَ أعمالَه».

وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يُحصىٰ كثرةً، وعنه رواياتٌ وطرقٌ مختلفة، فمن جيّدها: طريقُ عليّ بنِ أبي طلحةَ الهاشميّ عنه.

قال أحمد بن حنبل: «بمصر صحيفةٌ في التفسير رواها عليُّ بن أبي طلحة، لو رحل رجلٌ فيها إلىٰ مصرَ قاصدًا ما كان كثيرًا». أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه[1].

قال ابن حجر[2]: «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيرًا فيما يعلقه عن ابن عباس، وأخرج منها ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر كثير بوسائط بينهم وبين أبي صالح».

وقال قوم: «لم يسمعْ ابنُ أبي طلحةَ من ابن عباسٍ التفسيرَ، وإنما أخذه عن مُجاهد أو سعيد بن جُبيْر»[3]. **قال ابن حجر[4]:** «بعد أنْ عرفت الواسطة وهو

(١) انظر: «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٧٥)، ونقله ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٤٣٨).
(٢) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٤٣٨) و«العُجاب» (١/ ٢٠٦).
(٣) ذكره الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٩٤)، وابن حجر في «العجاب» (١/ ٢٠٧).
(٤) انظر: «العجاب» (١/ ٢٠٦).

ثقةٌ فلا ضيرَ في ذلك».

وقال الخليلي في الإرشاد[(١)]: «تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث، عن معاوية، وأجمع الحُفّاظ علىٰ أنّ ابنَ أبي طلحة لم يسمْعه من ابن عباس».

قال[(٢)]: «وهذه التفاسير الطُّوال التي أسندوها إلىٰ ابن عباس غير مُرضية، ورُواتُها مجاهيل، **كتفسير جُويبرٍ** عن الضحّاك عن ابن عباس.

وعن ابن جُريج في التفسير جماعة روْوا عنه، وأطولُها ما يرويه بكرُ بن سهل الدِّمياطي، عن عبد الغني بن سعيد، عن موسىٰ بن محمد، عن ابن جريج؛ وفيه نظر. ورویٰ محمد بن ثور عن ابن جُريج نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صحّحوه. ورویٰ الحجّاج بن مُحمد عن ابن جُريج نحو جزء، وذلك صحيحٌ متّفقٌ عليه.

وتفسيرُ **شبلِ** بن عبَّاد المكيّ عن ابن أبي نَجِيح، عن مُجاهد، عن ابن عباس قريبٌ إلىٰ الصحة.

وتفسيرُ **عطاءِ** بن دينار يُكتب ويُحتج به.

وتفسيرُ **أبي رَوْقٍ** نحو جزءٍ صحّحوه.

وتفسيرُ **إسماعيلِ السدّي** يُورده بأسانيد إلىٰ ابن مسعود وابن عباس، ورویٰ عن السدّيِّ الأئمةُ مثل الثوريِّ وشُعبةَ، لكنَّ التفسيرَ الذي جَمَعَه رواه

---

(١) انظر: «الإرشاد» (١/ ٣٩٣ - ٣٩٤).

(٢) انظر: «الإرشاد» (١/ ٣٩١).

أسباطُ بن نصر، وأسباط لم يتَّفِقُوا عليه، غيرَ أنَّ أمثلَ التفاسير تفسير السدّي.

فأما ابن جُريج فإنَّه لم يقصد الصحة، وإنما روىٰ ما ذُكر في كلِّ آيةٍ من الصحيحِ والسقيمِ.

وتفسيرُ مُقاتل بن سليمان، فمقاتلٌ في نفسه ضعّفوه، وقد أدرك الكبارَ من التابعين، والشافعيُّ أشارَ إلىٰ أن تفسيره صالح». انتهىٰ كلام الإرشاد.

وتفسير السدّي الذي أشار إليه يُوردُ منه ابنُ جرير كثيرًا من طريق السدّي عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مُرّةَ عن ابنِ مسعود وناسٍ من الصحابة، هكذا. ولم يُورد منه ابنُ أبي حاتمٍ شيئًا؛ لأنّه التزم أنْ يُخرِّجَ أصحَّ ما ورد. والحاكمُ يُخرِجُ منه في «مستدركه» أشياءَ ويصحّحُها، لكن من طريق مُرّةَ عن ابن مسعودٍ وناسٍ فقط دونَ الطريق الأول. **وقد قال ابن كثير**[1]: «إنّ هذا الإسناد يروي به السدّيُّ أشياءَ فيها غرابةٌ».

ومن جيّدِ الطرقِ عن ابن عباس طريقُ قيْسٍ عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جُبيْر عنه، وهذه الطريقُ صحيحةٌ علىٰ شرط الشيخين، وكثيرًا ما يُخرج منها الفريابيُّ والحاكمُ في «مستدركه».

ومن ذلك طريقُ ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مَوْلىٰ آل زيد بن ثابت، عن عكرمةَ أو سعيدِ بن جُبير عنه، هكذا بالترديد، وهي طريقٌ جيّدةٌ وإسنادُها حسنٌ، وقد أخرجَ منها ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم كثيرًا، وفي «معجم الطبراني الكبير» منها أشياء.

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٢٨ - ٢٣٠).

وأَوْهَىٰ طُرِقِه طريقُ الكلبيّ عن أبي صالح، عن ابن عباس، فإن انضمّ إلىٰ ذلك روايةُ مُحمد بن مروانَ السدّيِّ الصغير فهي سلسلةُ الكذبِ، وكثيرًا ما يُخرِجُ منها الثعلبيُّ والواحديُّ، **لكن قال ابنُ عديٍّ في الكامل**[1]: «للكلبيِّ أحاديثُ صالحةٌ، وخاصةً عن أبي صالح، وهو معروفٌ بالتفسير، وليس لأحدٍ تفسيرٌ أطولُ منه ولا أشبعَ، وبعده مقاتلُ بن سليمان، إلا أنّ الكلبيّ يُفَضَّلُ عليه لما في مقاتل من المذاهب الرديئة».

وطريقُ الضحّاك بن مُزاحمٍ عن ابن عباس مُنقطعةٌ، فإن الضحّاك لم يلْقَه. **فإن انضم** إلىٰ ذلك روايةُ بشر بن عمارة عن أبي روْق عنه فضعيفةٌ لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيرًا ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم. **وإن كان** من رواية جُويبر عن الضحاك فأشدُّ ضعفًا؛ لأنّ جُويبرًا شديدُ الضعفِ متروكٌ، ولم يُخرج ابنُ جرير ولا ابنُ أبي حاتم من هذا الطريق شيئًا[2]، إنما أخرجها ابنُ مردويه وأبو الشيخ بن حيَّان.

وطريق العَوْفيّ عن ابن عباس أخرج منها ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم كثيرًا، والعَوْفيّ ضعيفٌ ليس بِوَاهٍ، وربما حسّن له الترمذيُّ.

ورأيتُ في «فضائل الإمام الشافعي» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن شاكر القطّان أنه أخرج بسنده من طريق ابن عبد الحكم قال: «سمعتُ الشافعيَّ

(١) انظر: «الكامل» (٧/ ٢٨٤) (١٦٢٦).

(٢) قالوا في «ط. ج» (٦/ ٢٣٣٧): «بل أخرجا من الطريق المذكورة، انظر تفسير ابن أبي حاتم وقد ساق المؤلف نفسه منها عن أبي حاتم في تفسير سورة الشمس، وانظر تفسير الطبري (١٣/ ٢٣٠) (١٥٣٥٢)».

يقول: «لم يثبُت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهٌ بمائة حديث»[(١)].

أُبيّ بن كعب

عنه نسخةٌ كبيرةٌ يرويها أبو جعفر الرازيُّ، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عنه، وهذا إسنادٌ صحيح. وقد أخرج ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم منها كثيرًا، وكذا الحاكم في «مستدركه» وأحمد في «مسنده».

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسيرُ من التفسير، كأنسٍ وأبي هريرةَ وابنِ عمرَ وجابرٍ وأبي موسىٰ الأشعريِّ، وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياءَ تتعلَّقُ بالقصص وأخبار الفتن والآخرة، وما أشبهُهَا بأنْ يكون مما تَحَمَّله عن أهل الكتاب.

وكتابُنا الذي أشرنا إليه جامعٌ لجميع ما ورد عن الصحابة من ذلك.

٢- طبقة التابعين

قال ابنُ تيمية[(٢)]: «أعلمُ الناس بالتفسير أهل مكة؛ لأنهم أصحابُ ابن عباس، كمُجاهدٍ، وعطاءَ بن أبي رباح، وعكرمةَ مولىٰ ابن عباس، وسعيدِ بن جبير، وطاوسَ، وغيرِهم، وكذلك في الكوفة أصحابُ ابن مسعود، وعلماءُ أهل المدينة في التفسير مثلُ زيد بن أَسْلم الذي أخذ عنه ابنُهُ عبد الرحمن بن زيد، ومالكُ بن أنس». انتهىٰ.

---

(١) ذكره السبكي في «طبقات الشافعية» (٢/ ٧١).

(٢) انظر: «مقدمة أصول التفسير» (ص: ٢٤).

فمن المبرِّزين منهم:

مُجاهد

قال الفضل بن ميمون[١]: سمعتُ مُجاهدًا يقول: «عرضتُ القرآنَ علىٰ ابن عباس ثلاثين مرة».

وعنه أيضًا قال[٢]: «عرضتُ المصحفَ علىٰ ابن عباس ثلاثَ عرضات، أقِفُهُ عند كلِّ آيةٍ منه، وأسأله عنها فيم نزلت وكيف كانت».

وقال خُصيف[٣]: «كان أعلمُهُم بالتفسير مجاهد».

وقال الثوري[٤]: «إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحسبك به».

قال ابنُ تيمية[٥]: «ولهذا يعتمد علىٰ تفسيره الشافعيُّ والبخاريُّ وغيرُهما من أهل العلم».

قلت: وغالب ما أورده الفريابيُّ في تفسيره عنه، وما أورده فيه عن ابنِ عباس أو غيرِه قليلٌ جدًا.

---

(١) انظر: «الحلية» (٣/ ٢٨٠) و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٥٠).

(٢) انظر: «الحلية» (٣/ ٢٧٩) و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٥٠).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٥١).

(٤) رواه ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٩١) (١٠٩)، وذكره ابن تيمية في «مقدمة أصول التفسير» (ص: ٤٤)، وابن كثير في مقدمة «تفسيره» (١/ ١٠).

(٥) انظر: «مقدمة أصول التفسير» (ص: ١٠).

سعيد بن جُبيْر

قال سفيان الثوري[١]: «خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك».

وقال قتادة[٢]: «كان أعلمُ التابعين أربعةً، كان عطاءُ بن أبي رباح أعلمَهم بالمناسك، وكان سعيدُ بن جُبيْر أعلمَهم بالتفسير، وكان عكرمةُ أعلمَهم بالسِيَر، وكان الحسنُ أعلمَهم بالحلال والحرام».

عكرمة مولى ابن عباس

قال الشعبي[٣]: «ما بقي أحدٌ أعلمُ بكتاب الله من عكرمة».

وقال سماك بن حرب[٤]: «سمعتُ عكرمةَ يقول: لقد فسّرتُ ما بين اللّوحين».

وقال عكرمة[٥]: «كان ابنُ عباس يجعل في رجلي الكَبْلَ، ويُعلِّمني القرآن والسُّنن».

ومنهم: الحسنُ البصريُّ، وعطاءُ بن أبي رباح، وعطاءُ بن أبي مُسلمٍ الخراساني، ومُحمدُ بن كعب القرظيُّ، وأبو العالية، والضحاكُ بن مُزاحم، وعطيةُ العَوْفي، وقتادةُ، وزيدُ بن أسلم، ومُرَّةُ الهمْدانيّ، وأبو مالك، ويليهم

---

(١) انظر: «الحلية» (٣/ ٣٢٨) و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧).

(٣) انظر: «الحلية» (٣/ ٣٢٦) و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧).

(٤) انظر: «الحلية» (٣/ ٣٢٧).

(٥) انظر: «الحلية» (٣/ ٣٢٦) و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٤).

الربيعُ بن أنس، وعبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم في آخرين. فهؤلاء قُدماء المفسرين، وغالب أقوالهم تلقّوها عن الصحابة.

ثم بعد هذه الطبقة أُلّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سُفيانَ بنِ عُيينةَ، ووكيعِ بن الجراح، وشعبةَ بن الحجّاج، ويزيدِ بن هارون، وعبدِ الرزاق، وآدمَ بنِ أبي إياس، وإسحاقَ بن راهويْه، ورَوْحِ بن عبادة، وعبدِ بنِ حُميْد، وسُنَيْدٍ، وأبي بكر بن أبي شيبةَ، وآخرين.

وبعدهم ابنُ جريرٍ الطبريُّ، وكتابُه أجلُّ التفاسير وأعظمُها، ثم ابنُ أبي حاتم وابنُ ماجةَ والحاكمُ وابن مردويه وأبو الشيخ بن حيّان وابنُ المنذر في آخرين، وكلُّها مسندةٌ إلىٰ الصحابة والتابعين وأتباعِهم، وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير، فإنّه يتعرّضُ لتوجيهِ الأقوال، وترجيحِ بعضها علىٰ بعض، والإعرابِ والاستنباط، فهو يفُوقُها بذلك.

ثم ألّف في التفسير خلائقُ، فاختصروا الأسانيد ونَقَلُوا الأقوالَ بتْرًا، فدَخَل من هنا الدخيل، والْتَبَسَ الصحيحُ بالعليل، ثم صارَ كلُّ مَنْ يسنحُ له قولٌ يُورده، ومَنْ يخطُرُ ببالِه شيءٌ يعتمده، ثم ينقلُ ذلك عنه من يجيءُ بعدَه ظانًّا أنَّ له أصلًا غيرَ مُلْتَفِتٍ إلىٰ تحريرِ ما ورد عن السلف الصالح، ومَنْ يُرْجع إليهم في التفسير، حتىٰ رأيتُ من حَكَىٰ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ نحوَ عشرةِ أقوالٍ، وتفسيرهُا باليهودِ والنَّصارىٰ هو الوارد عن النبي ﷺ وجميعِ الصحابةِ والتابعينَ وأتباعِهم، حتىٰ قال ابن أبي حاتم[1]: «لا أعلم

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣١) (٤٠).

في ذلك اختلافًا بين المفسرين».

ثم صنّف بعد ذلك قومٌ برعوا في علوم، فكان كلٌّ منهم يقتصرُ في تفسيره علىٰ الفنِّ الذي يغلبُ عليه:

فالنَّحْويّ تَراهُ ليس له هَمٌّ إلا الإعرابُ، وتكثيرُ الأوجهِ المحتملةِ فيه، ونقلُ قواعدِ النحو ومسائِله وفروعِه وخلافِيَّاتِه، كالزجّاج والواحديِّ في «البسيط» وأبي حيان «البحر» و«النهر».

والإخباريُّ ليس له شُغلٌ إلا القصصُ واستيفاؤُها، والإخبارُ عمَّنْ سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة، كالثعلبي.

والفقيهُ يكاد يسرد فيه الفقهَ من باب «الطهارةِ» إلىٰ «أُمَّهاتِ الأولاد»، وربما استطردَ إلىٰ إقامةِ أدلّة الفروعِ الفقهيةِ التي لا تعلُّقَ لها بالآية أصلًا، والجوابِ عن أدلة المخالفين، كالقرطبيّ.

وصاحبُ العلوم العقلية - خصوصًا الإمامُ فخرُ الدّين - قد ملأ تفسيرَه بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، حتىٰ يقضيَ الناظرُ العجبَ من عدمِ مطابقةِ المُورَد للآية، قال أبو حيّان في «البحر»(١): «جمع الإمامُ الرازيُّ في تفسيره أشياءَ كثيرةً طويلةً لا حاجةَ بها في علم التفسير».

والمبتدعُ ليس له قصدٌ إلا تحريفُ الآياتِ وتسويتُها علىٰ مذهبِه الفاسدِ، بحيث إنه متىٰ لاحَ له شاردةٌ من بعيدٍ اقتنصها، أو وجد موضعًا له فيه أدنىٰ مجال سارع إليه. **قال البُلقينيُّ:** «استخرجتُ من «الكشّاف» اعتزالًا بالمناقيش

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٥٤٧).

من قوله تعالىٰ في تفسير: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، «وأيُّ فوزٍ أعظمُ من دخول الجنة». أشار به إلىٰ عدم الرؤية».

والملحدُ فلا تسأل عن كفرِه وإلحادِه وافترائِه علىٰ الله، كقولِ بعضهم في ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: «ما علىٰ العبادِ أضرُّ من ربِّهم»، وكقولِ الرافضة في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾ [البقرة: ٦٧] ما قالوا. وعلىٰ هذا وأمثاله يُحمل ما أخرجه أبو يعلىٰ وغيره عن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «إن في أمتي قومًا يقرءون القرآن ينثرونه نثر الدَّقَل، يتأولونه علىٰ غير تأويله»[1].

فإن قلتَ: فأيُّ التفاسير تُرشد إليه وتأمرُ الناظرَ أن يُعَوِّلَ عليه؟ **قلتُ**: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبريِّ الذي أجمعَ العلماءُ المعتبرون علىٰ أنَّه لم يُؤلَّفْ في التفسير مثله، قال النووي في «تهذيبه»[2]: «كتابُ ابن جرير في التفسير لم يُصنِّف أحدٌ مثلَه».

وقد شرعتُ في تفسيرٍ جامعٍ لجميع ما يُحتاجُ إليه من التفاسير المنقولة والأقوال المقولة والاستنباطات، والإشارات والأعاريب واللّغات، ونُكت البلاغة ومحاسن البدائع وغير ذلك، بحيث لا يُحتاج معه إلىٰ غيره أصلًا،

---

(١) لم أقف عليه عند أبي يعلىٰ، وقد أخرجه ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤/ ٤٢٨) (٣٥١٤) وضعّفه محقّقه. وقد روىٰ الترمذيُّ والحاكمُ نحوَه من حديث عبد الله بن عمرَ موقوفًا: «لقد رأيتُ رجالًا يُؤتىٰ أحدهم القرآن فيقرأ ما بين فاتحته إلىٰ خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه، ينثره نثر الدقل». رواه الترمذيُّ وصحّحه (٦٠٢) وصحّحه الألباني، ورواه الحاكم (١٠١) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٨).

وسمّيته بـ «مجمع البحريْن ومطلع البدريْن»، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب مقدمة له.

[٣- بعضُ ما ورد عن النبي ﷺ مرفوعًا من التفاسير]

وإذ قد انتهىٰ بنا القول فيما أردناه من هذا الكتاب؛ فلنختمه [ببعض] ما ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرَّح برفعِها إليه، غير ما وردَ من أسباب النزول، لتُستفاد فإنّها من المُهمّات.

الفاتحة

أخرج أحمد والترمذي[(١)] وحسّنه عن عديّ بن حاتم قال: «قال رسول الله ﷺ: «إنَّ المغضوب عليهم هم اليهود، وإنّ الضالين النصارىٰ»».

وأخرج ابن مردويْه[(٢)] عن أبي ذَرّ: «سألتُ النّبي ﷺ عن ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ قال: «اليهود»، قلتُ: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾؟ قال: «النصارىٰ»».

البقرة

أخرج الشيخان[(٣)] عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قيل لبني إسرائيل:

---

(١) رواه أحمد (١٩٣٨١) من حديث عديّ بن حاتم الطويل. ورواه الترمذي (٢٩٥٤) وصحّحه الألباني، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٩٨) (٢٣٦) بلفظ «اليهود مغضوب عليهم والنصارىٰ ضلال»، وقد تقدّم في الباب قولُ ابن أبي حاتم «لا أعلم في ذلك خلافًا».

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (١/ ١٤٢) وعزاه لابن مردويه، وكذا ابن حجر في «الفتح» (٨/ ١٥٩) وحسّن إسناده.

(٣) رواه البخاري (٤٤٧٩) ومسلم (٣٠١٥).

﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، فدخلوا يزحفون على أستاههم، وقالوا: «حبّة في شعرة»، فيه تفسير قوله: ﴿قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾ [البقرة: ٥٩]».

وأخرج الشيخان[1] وغيرهما عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «يُدْعى نوحٌ يوم القيامة، فيقالُ له: هل بلّغتَ؟ فيقول: نعم، فيُدعى قومُه فيُقال لهم: هل بلّغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيُقال لنوح: مَنْ يشهدُ لك؟ فيقول: محمدٌ وأُمتُّه»، قال: «فذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣]»، قال: «والوسَط: العدل، فتُدعَوْن فتَشهدون له بالبلاغ وأشهدُ عليكم». قوله «والوسط العدل» مرفوع غير مدرج. نبّه عليه ابن حجر في شرح البخاري[2].

وأخرج أحمد والترمذي والحاكم[3] **وصحّحاه** عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣] قال: «عدلًا».

وأخرج أبو داود[4] عن عطاء أنّه سُئل عن اللّغو في اليمين فقال: قالت عائشةُ: «إنّ رسول الله ﷺ قال: «هو كلام الرجل في بيته: كلا والله، وبلى والله». أخرجه البخاري موقوفًا عليها.

---

(١) رواه البخاري (٤٤٨٧) والترمذي (٢٩٦١) ولم أقف عليه عند مسلم.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٨/ ١٧٢).

(٣) رواه أحمد (١١٠٦٨) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، والترمذيُّ (٢٩٦١) وصحّحه الألباني، والحاكم (٣٠٦٢) وصحّحه ووافقه الذهبي.

(٤) رواه أبو داود (٣٢٥٤) عن عائشة مرفوعًا وصحّحه الألباني، ورواه البخاري (٤٦١٣) عنها موقوفًا.

وأخرج الترمذي وابن حبان[1] في صحيحه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الوُسطىٰ صلاة العصر». وله طرق أخرىٰ وشواهد.

آل عمران

أخرج الحاكم[2] **وصحّحه** عن ابن مسعود، قال: «قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]: «أنْ يُطاعَ فلا يُعصىٰ ويُذكر فلا ينسىٰ»».

وأخرج البخاري[3] عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ: «من آتاه الله مالًا فلم يؤدِ زكاته مُثّل له شجاعٌ أقرع له زبيبتان يُطوّقه يوم القيامة، فيأخذُ بلهْزمتيه - يعني شِدْقيه - فيقول: أنا مالكُ أنا كنزك»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٨٠]» الآية.

النساء

أخرج ابن أبي حاتم وابن حبان[4] في صحيحه عن عائشة، عن النبي ﷺ في

---

(١) رواه مسلم (٦٢٨) والترمذيّ (٢٩٨٥).

(٢) رواه الحاكم (٣١٥٩) عن ابن مسعود موقوفًا وصحّحه علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ورواه أبو نُعيم في «الحلية» (٧/ ٢٣٨) مرفوعًا. قال ابن كثير: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ موقوف». قال: «وقد رواه الحاكم في مستدركه عن ابن مسعود مرفوعًا فذكره، ثم قال: «صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والأظهر أنّه موقوف والله أعلم». انتهىٰ. انظر «تفسير ابن كثير» (٢/ ٨٧). قال الألباني: «منكر مرفوعًا»، ثم قال مُعقّبًا علىٰ كلام ابن كثير: «ما استظهره هو الصوابُ يقينًا، لكن قوله في رواية الحاكم: «مرفوعًا» وهَمٌ مُخالف لما في مطبوعة «المستدرك» والله أعلم». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٩٥٥) (٦٩٠٩).

(٣) رواه البخاري (٤٥٦٥) و(١٤٠٣) والترمذي (٣٠١٢).

(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٨٦٠) (٤٧٦١)، وصحيح ابن حبان (٤٠٢٩). قال الشيخ الألباني =

قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]، قال: «ألاَّ تجوروا». قال ابن أبي حاتم: قال أبي: «هذا حديث خطأ، والصحيح عن عائشة موقوف».

وأخرج أبو داود في المراسيل[(١)]، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: جاء رجلٌ إلىٰ النبي ﷺ يسألُه عن الكلالة، فقال: «أما سمعتَ الآية التي أنزلت في الصيف: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦] فمن لا يتركُ ولدًا ولا والدَ فورثتُه كلالة». مرسل.

وأخرج أبو الشيخ في كتاب «الفرائض»، عن البراء: «سألتُ رسولَ الله ﷺ عن «الكلالة» فقال: «ما خلا الولدَ والوالدَ».

المائدة

أخرج ابن أبي حاتم[(٢)] عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال:

= في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٦٧٥): «لم تطمئن النفس لهذه التخطئة؛ فإن رجال الإسناد كلهم ثقات»، ثم قال: «إذا عرفت حال هذا الإسناد ثقةً وصحةً، ودون علة ظاهرة تقدح فيه، فمن الصعب جدًا علىٰ من تشبّع وتفقّه بقواعد علم الحديث أن يقبل توهينه بمجرد القول بخطأ رفعه؛ لأنه مخالف للمتفق عليه أنّ الرفع زيادة يجب قبولها من الثقة، كما هنا».

(١) انظر: «المراسيل» (ص: ٢٧١) (٣٧١). قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٣٦٢): «مرسل ضعيف».

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره فقال: «قال ابن أبي حاتم: «ذُكر عن ابن لهيعة، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري...»، وهذا حديث غريب من هذا الوجه». انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٧٣). قال مُحقّقه: «في إسناده ابن لهيعة ودراج ضعيفان، ورواية دراج عن أبي الهيثم ضعيفة». وله شواهد كثيرة أخرجها ابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ١٦٢)، ومنها مارواه الحاكم (٣٢١٤) من حديث ابن عباس قال: «المرأة والخادم» صحّحه الحاكمُ ووافقه الذهبي، ومنها ما أخرجه مسلم (٢٩٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو في جوابه علىٰ السائل الفقير: «ألك امرأةٌ تأوي إليها...».

«كانت بنو إسرائيل إذا كان لأحدهم خادمٌ ودابةٌ وامرأةٌ كُتِب مَلِكًا». له شاهدٌ من مرسل زيد بن أسلم عند ابن جرير[1].

أخرج الحاكم[2] **وصحّحه** عن عياض الأشعري قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] قال رسول الله ﷺ «هم قوم هذا»، يعني أبا موسىٰ الأشعري.

وأخرج الترمذيُّ[3] **وصحّحه** عن أبي أميةَ الشَّعباني قال: أتيتُ أبا ثعلبةَ الخُشنيّ فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؟ قال: أما والله لقد سألتُ عنها خبيرًا، سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ فقال: «بل ائتمروا بالمعروف وتَنَاهوْا عن المنكر، حتىٰ إذا رأيت شُحًّا مُطاعًا، وهوىً مُتَّبعًا، ودنيا مؤثرةً، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأيه؛ فعليْك بخاصةِ نفسِك ودعِ العوامَّ».

الأنعام

أخرج أحمد والشيخان[4] وغيرهم عن ابن مسعود قال: «لما نزلت هذه

(١) انظر: «جامع البيان» (١٠/ ١٦١) (١١٦٢٦)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٧٣) وقال ابن كثير عقبه: «مرسل غريب».

(٢) رواه الحاكم (٣٢٢٠) وصحّحه علىٰ شرط مسلم وأقرّه الذهبي، ورواه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٧١) (١٠١٦)، وصحّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١١٠٣) (٣٣٦٨).

(٣) رواه أبو داود (٤٣٤١) والترمذي وحسّنه (٣٠٥٨) وابن ماجة (٤٠١٤)، وضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٩٤) (١٠٢٥)، وذكر الشيخ الأرنؤوط في تعليقه علىٰ «سنن ابن ماجة» للحديث طرقًا وشواهد عند أحمد وابن أبي شيبة وأبي داود وصحّحها.

(٤) رواه أحمد (٣٥٨٩)، والبخاري (٤٦٢٩)، (٤٧٧٦)، ومسلم (١٢٤).

الآية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شقّ ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله، وأيُّنا لا يظلم نفسَه! قال: «إنَّه ليس الذي تعنُون، ألم تسمعوا ما قال العبدُ الصالحُ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣]، إنما هو الشرك».

وأخرج أحمد والترمذي[١] عن أبي سعيد عن النبي ﷺ: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، قال: «يوم طلوع الشمس من مغربها». له طرقٌ كثيرة في الصحيحين[٢] وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره.

وأخرج الطبراني[٣] بسند صحيح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾ [الأنعام: ١٥٩] هم أهلُ البِدعِ والأهواءِ في هذه الأمة».

الأعراف

أخرج أحمد وأبو داود والحاكم[٤] وغيرهم عن البراء بن عازب، أنّ

---

(١) رواه أحمد (١١٢٦٦) والترمذي (٣٠٧١) بالإسناد ذاته، قال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حديثٌ صحيحٌ لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

(٢) رواه البخاري (٦٥٠٦) ومسلم (١٥٧) والترمذي (٣٠٧٢).

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٠٧) (٦٦٤) وقال «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا موسىٰ، تفرد به مُعلّل»، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غيرَ مُعلّل بن نُفيل وهو ثقة». انظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٣) (١١٠٠٩).

(٤) رواه أحمد (١٨٥٣٤) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح»، وأبو داود (٤٧٥٣) وصحّحه الألباني، والحاكم (١٠٧) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين وأقرّه الذهبي، وقال الألباني: «وهو كما قالا». انظر: «أحكام الجنائز» (ص: ١٥٩).

رسولَ الله ﷺ ذكر العبد الكافر إذا قبضت روحه قال: «فيصعدون بها فلا يمرون على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيثة؟ حتى ينتهي بها إلى السماء الدنيا فيستفتح فلا يفتح له»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] «فيقول الله: اكتبوا كتابَه في سجّين في الأرض السفلى، فتُطرح روحُه طرحًا»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

وأخرج أحمد والترمذي والحاكم[١] **وصحّحاه** عن أنس أنّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: «هكذا»، وأشار بطرف إبهامه على أنملة أصبعه اليُمنى، «فساخَ الجبل، وخرّ موسى صعقًا».

وأخرج أحمد والنَّسائي والحاكم[٢] **وصححه** عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إنّ اللهَ أخذ الميثاق من ظهر آدم بنَعْمان - يعني عرفة - فأخرج من صُلْبه كلَّ ذريةٍ ذَرَأَهَا، فنشرها بين يديه، ثم كلّمهم فقال: ﴿ألستُ بربكم؟﴾ قالوا: بلى».

الأنفال

أخرج مسلم[٣] وغيره عن عُقبةَ بن عامر قال: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: «﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] ألا إنّ القوةَ الرميُّ»، فمعناه - والله أعلم - أنّ معظمَ القوةِ وأنكاها للعدو الرميُّ.

---

(١) رواه أحمد (١٣١٧٨) وصحّحه الشيخُ الأرنؤوط وأصحابه على شرط مسلم، ورواه الترمذي (٣٠٧٤) وصحّحه الألباني، والحاكم (٤١٠٤) وصحّحه على شرط مسلم.

(٢) رواه أحمد (٢٤٥٥) والحاكم (٤٠٠٠) وصحّحه، وصحّحه الألباني «السلسلة الصحيحة» (٤/ ١٥٨) (١٦٢٣).

(٣) رواه مسلم (١٩١٧) والترمذي (٣٠٨٣).

براءة

أخرج الترمذي[١] عن عليٍّ قال: «سألتُ رسولَ الله ﷺ عن يومِ الحجِّ الأكبرِ، فقال: «يومُ النّحر»، وله شاهدٌ عن ابن عمر عند ابن جرير[٢].

وأخرج مسلمٌ[٣] **وغيرُه** عن أبي سعيد قال: اختلفَ رجلانِ في المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى، فقال أحدُهما: هو مسجدُ رسول الله ﷺ، وقال الآخر: هو مسجدُ قباء، فأتيا رسولَ الله فسألاه عن ذلك فقال: «هو مسجدي».

وأخرج أحمد وابن ماجه[٤] عن عُوَيْم بن ساعدةَ الأنصاريُّ أنّ النّبيَّ ﷺ أتاهم في مسجد قباء، فقال: «إنَّ اللهَ قد أحسنَ عليكم الثناء في الطّهور في قصة مسجدكم، فما هذا الطهور؟» قالوا: ما نعلمُ شيئًا إلا أنَّا نستنجي بالماء، قال: «هو ذاك، فعليْكُمُوه».

يونس

أخرج مسلم[٥] عن صُهَيْب أنَّ النبيّ ﷺ قال في قوله ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦]: «الحُسنىٰ: الجنة، والزيادة: النَّظرُ إلىٰ ربِّهم». وفي الباب عن

---

(١) رواه الترمذي (٣٠٨٨) وصحّحه الألباني، ولمزيد من التفصيل في المسألة انظر: مقدمة «زاد المعاد» (١/ ٥٥ – ٥٦).

(٢) انظر: «جامع البيان» (١٤/ ١٢٤) (١٦٤٤٧).

(٣) رواه مسلم (١٣٩٨) والترمذي (٣٠٩٩).

(٤) رواه أحمد (١٥٤٨٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف»، ورواه ابن ماجة (٣٥٥) من حديث أبي أيوبٍ وجابرٍ وأنسٍ وصحّحه الألباني.

(٥) رواه مسلم (١٨١) والترمذي (٣١٠٥).

أُبيّ بن كعب وأبي موسىٰ الأشعريِّ وكعبِ بن عجرةَ وأنسٍ وأبي هريرةَ.

وأخرج ابن مردويْه عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ﴾، قال: «شهادةُ أن لا إله إلا الله»، ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾: «الجنةُ»، ﴿وَزِيَادَةٞ﴾: «النَّظرُ إلىٰ الله تعالىٰ».

وأخرج أبو داود[1] **وغيره** عن عمرَ بن الخطاب قال: «قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ عبادِ اللهِ ناسًا يَغْبِطُهم الأنبياءُ والشهداءُ»، قيل: مَنْ هم يا رسول الله؟ قال: «قومٌ تحابُّوا في الله من غير أموال ولا أنساب، لا يَفْزَعون إذا فَزِع الناسُ، ولا يحزنون إذا حزنوا». ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

وأخرج ابن مردويْه عن أبي هريرة قال: سُئل النّبيُّ ﷺ عن قول الله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، قال: «الذين يتحابُّون في الله تعالىٰ». وورد مثله من حديث جابر بن عبد الله أخرجه ابن مردويه.

وأخرج أحمد والترمذيُّ[2] عن أبي الدرداء أنه سُئل عن هذه الآية: ﴿لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٦٤]، قال: ما سألني عنها أحد منذ سألت النبي ﷺ، فقال: «ما سألني عنها أحدٌ غيرُك منذ أنزلت، هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرىٰ له، فهي بُشراه في الحياة الدنيا، وبُشراه في الآخرة الجنةُ». له طرق كثيرة.

---

(١) رواه أبو داود (٣٥٢٧)، وقال الألباني: «صحيح لغيره».

(٢) رواه أحمد (٢٧٥٢٦) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف»، ورواه الترمذي (٢٢٧٣) وصحّحه الألباني.

هود

أخرج أحمد[١] عن أبي ذر، قال: قلتُ: يا رسول الله أوصني، قال: «إذا عمِلتَ سيّئةً فأتْبِعْها حسنةً تمحُها»، قلتُ: يا رسولَ الله أَمِنَ الحسنات لا إله إلا الله؟ قال: «هي أفضلُ الحسنات».

الرعد

أخرج الترمذي[٢] **وحسّنه** عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤] قال: «الدَّقَل والفارسيّ والحلو والحامض».

وأخرج ابن حبّان[٣] عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال: «طوبىٰ شجرةٌ في الجنّة مسيرة مائة عام».

إبراهيم

أخرج أحمد والترمذي والنسائي والحاكم[٤] **وصحّحه** عن أبي أمامة عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦ يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧] قال:

---

(١) رواه أحمد (٢١٤٨٧) وقال الشيخ شعيب وأصحابه: «حسنٌ لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

(٢) رواه الترمذي وحسّنه (٣١١٨) وحسّنه الألباني.

(٣) رواه ابن حبان (٧٤١٣) وضعّفه الشيخ شعيب الأرنؤوط، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٦٣٩) (١٩٨٥) وقال: «وهذا سند لا بأس به في الشواهد لسوء حفظ دراج»، ثم ساق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ للحديث شواهد أخرىٰ.

(٤) رواه أحمد (٢٢٢٨٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «رجاله ثقات معروفون غير عبيد الله بن بسر، فقد اختلف فيه»، ورواه الحاكم (٣٣٣٩) وصحّحه علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي، والنسائي في «الكبرىٰ» (١١١٩٩) والترمذي (٢٥٨٣) وضعّفه الألباني.

«يُقرّبُ إليه فيتكرهه، فإذا أُدْنيَ منه شوىٰ وجهه، ووقع فروة رأسه، فإذا شربه قطّع أمعاءَه حتىٰ يخرج من دبره، يقول الله تعالىٰ: ﴿وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩]».

وأخرج الترمذي والحاكم وابن حبان[١] وغيرهم عن أنس عن النبي ﷺ في قوله: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] قال: «هي النّخلة»، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] قال: «هي الحنظل».

وأخرج الأئمة الستة[٢] **عن البراء بن عازب** أن النبي ﷺ قال: «المسلمُ إذا سُئل في القبر يشهدُ أن لا إله إلا الله وأنّ محمدًا رسول الله، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]».

وأخرج مسلم[٣] عن ثوبان قال: جاء حبرٌ من اليهود إلىٰ النبي ﷺ فقال: أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض؟ فقال رسول الله ﷺ: «هم في الظلمة دون الجسر».

وأخرج مسلم والترمذي وابن ماجه[٤] وغيرهم عن عائشة، قالت: أنا أولُ

---

(١) رواه الترمذي (٣١١٩) وقال الشيخ الألباني: «صحيح موقوفًا، ضعيف مرفوعًا»، والحاكم (٣٣٤١) وصحّحه ووافقه الذهبي، وابن حبان (٤٧٥) وحسّنه الشيخ الأرنؤوط.

(٢) رواه البخاري (٤٦٩٩) ومسلم (٢٨٧١) وأبو دود (٤٧٥٠) والترمذي (٣١٢٠) والنسائي (٢٠٥٧) وابن ماجة (٤٢٦٩).

(٣) رواه مسلم (٣١٥).

(٤) رواه مسلم (٢٧٩١) والترمذي (٣١٢١) وابن ماجة (٤٢٧٩).

الناس سأل رسولَ الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] قلتُ: أين الناسُ يومئذ؟ قال: «علىٰ الصراط».

الحجر

أخرج الطبراني وابن مردويه وابن حبان[١] عن أبي سعيد الخدري أنَّه سُئل: هل سمعتَ من رسول الله ﷺ يقول في هذه الآية: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] قال: نعم، سمعتُه يقول: «يُخرج اللهُ ناسًا من المؤمنين من النّار بعدما يأخذُ نقمتَه منهم، لمّا أدخلهم النار مع المشركين قال لهم المشركون: تدّعُون بأنّكم أولياءُ اللهِ في الدنيا، فما بالُكم معنا في النار؟ فإذا سمع اللهُ ذلك منهم أَذِن في الشفاعة لهم، فتشفعُ الملائكةُ والنبيُّون والمؤمنون، حتىٰ يَخْرُجُوا بإذن الله تعالىٰ، فإذا رأىٰ المشركون ذلك قالوا: يا ليتنا كنا مثلهم فتدركُنا الشفاعةُ فنخرجَ معهم! فذلك قول الله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾». وله شاهد من حديث أبي موسىٰ الأشعري وجابر بن عبد الله وعلي.

وأخرج البخاري والترمذي[٢] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم».

الإسراء

أخرج ابنُ مردويه عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨١١٠)، وابن حبان (٧٤٣٢) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط.

(٢) رواه البخاري (٤٧٠٤) والترمذي (٣١٢٤).

ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، قال: «لزوال الشمس».

وأخرج أحمد والترمذي وصحّحه والنسائي(١) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٨]، قال: «تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار».

وأخرج أحمد وغيره(٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: «هو المقام الذي أشفعُ فيه لأمتي». وفي لفظ: «هي الشفاعة». وله طرقٌ كثيرةٌ مُطوّلة ومُختصرة في الصحاح وغيرها.

وأخرج الشيخان(٣) **وغيرهما** عن أنس قال: قيل يا رسول الله! كيف يُحشر النّاسُ علىٰ وجوههم؟ قال: «الذي أمشاهم علىٰ أرجلهم قادرٌ أنْ يُمشيَهم علىٰ وجوههم».

الكهف

أخرج أحمد(٤) عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ، قال: «﴿ٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [الكهف: ٤٦] التكبير والتهليل والتسبيح، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

---

(١) رواه أحمد (٧١٨٥) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين»، ورواه الترمذي (٣١٣٥) والنسائي (٤٨٦) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه أحمد (٩٦٨٤) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف»، ورواه الترمذي (٣١٣٧) وصحّحه الألباني.

(٣) رواه البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦).

(٤) رواه أحمد (١١٧١٣) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

وأخرج[١] من حديث النعمان بن بشير مرفوعًا: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر هنَّ الباقيات الصالحات».

وأخرج[٢] عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]: «يَنْصَبُ الكافرُ يومَ القيامة مقدار خمسين ألف سنة، كما لم يعملْ في الدنيا، وإنَّ الكافرَ لَيَرَىٰ جهنَّم، ويَظُنُّ أنَّها مُواقعته من مسيرة أربعين سنة».

وأخرج الشيخان[٣] عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا سألتم الله فاسألوه الفردوسَ؛ فإنَّه أعلىٰ الجنة وأوسطُ الجنة، ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنة».

مريم

أخرج مسلم[٤] **وغيره** عن المغيرة بن شعبة قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلىٰ نجران، فقالوا: أرأيت ما تقرءون: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، وموسىٰ قبل عيسىٰ بكذا وكذا! فرجعتُ فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «ألا أخبرْتَهم أنّهم كانوا يُسَمَّوْنَ بالأنبياء والصالحين قبلَهم».

وأخرج أحمد والشيخان[٥] عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أهلُ الجنّةِ الجنَّةَ وأهلُ النّارِ النَارَ يُجاء بالموت كأنّه كبشٌ أملحُ فيُوقفُ

---

(١) رواه أحمد (١٨٣٥٣) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

(٢) رواه أحمد (١١٧١٤) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف».

(٣) رواه البخاري (٢٧٩٠) و(٧٤٢٣) والترمذي (٢٥٣٠).

(٤) رواه مسلم (٢١٣٥) والترمذي (٣١٥٥).

(٥) رواه أحمد (١١٠٦٦) والبخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩).

بين الجنة والنار، فيُقال: يا أهل الجنة، هل تعرفون هذا؟ قال: ﴿فَيَشْرَئِبُّونَ﴾ فينظرون ويقولون: نعم هذا الموت!، فيُؤمرُ به فيُذبح، ويُقال: يا أهل الجنة خلودٌ ولا موت، ويا أهل النار خلودٌ ولا موت»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩] وأشار بيده وقال: «أهل الدنيا في غفلة».

وأخرج مسلم والترمذي[١] عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أحبَّ اللهُ عبدًا نادىٰ جبريل: إنّي قد أحببتُ فلانًا فأحبَّه، فينادي في السماء، ثم تُنَزَّلُ له المحبّةُ في الأرض، فذلك قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]».

طه

أخرج ابن أبي حاتم والترمذي[٢] عن جُندب بن عبد الله البجلي قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجدتُّم الساحرَ فاقتلوه»، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، قال: «لا يُؤمَّنُ حيث وُجد».

وأخرج البزار[٣] بسند جيّد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً

(١) رواه مسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣١٦١) وصحّحه الألباني. إلا أنّ قولَه: «فذلك قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾» ليس عند مسلم.

(٢) رواه الترمذي (١٤٦٠) وقال عقبه: «هذا حديثٌ لا نعرفُه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكيّ يُضعّف في الحديث من قبل حفظه، والصحيحُ عن جندب موقوفٌ»، وكذلك ضعّفه الألباني.

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٢٣٣) (٩١٤٣)، والحاكم (٣٤٣٩) وصحّحه علىٰ شرط مسلم ووافقه الذهبي، وابن حبان (٣١١٩)، وحسّنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٥٦١).

ضَنكٗا﴾ [طه: ١٢٤] قال: «عذاب القبر».

الحج

أخرج الترمذي[١] **وحسنه** عن [عبد الله بن] الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما سُمّي «البيت العتيق» لأنّه لم يظهر عليه جبارٌ».

قد أفلح

أخرج أحمد[٢] عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، هو الذي يسرقُ ويزني ويشربُ الخمرَ وهو يخاف الله؟، قال: «لا يا بنت الصديق، ولكنّه الذي يصومُ ويصلّي ويتصدّقُ ويخاف الله».

لقمان

أخرج الترمذي[٣] وغيره عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا

---

(١) رواه الترمذي (٣١٧٠) وقال عقبه: «حديث حسن صحيح» وضعّفه الألباني، ورواه الحاكم (٣٤٦٥) وصحّحه علىٰ شرط البخاري، وصحّحه الذهبي علىٰ شرط مسلم، وهو عند الجميع عن عبد الله بن الزبير وليس عن الزبير.

(٢) رواه أحمد (٢٥٧٠٥) وضعّفه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه الترمذي (٣١٧٥) وقال عقبه: «رُوي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن سعيد عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا». قال الألباني: «وإسنادُ حديث عائشة رجاله كلهم ثقات، ولذلك قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي، قلت: وفيه علّة وهي الانقطاع بين عبد الرحمن وعائشة، فإنّه لم يدركها، لكن يُقوّيه حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي فإنّه موصول، وقد وصله ابن جرير». انظر «السلسلة الصحيحة» (١/ ٣٠٤ – ٣٠٥) (١٦٢).

(٣) رواه الترمذي (٣١٩٥) وحسّنه الألباني.

القَيْنات ولا تشتروهنّ ولا تُعلّموهنّ، ولا خير في تجارة فيهنّ، وثمنُهُنّ حرام»، في مثل هذا أنزلت: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦] الآية.

السجدة

أخرج ابن جرير[(١)] عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦] قال: «قيام العبد من الليل».

وأخرج الطبراني[(٢)] عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [السجدة: ٢٣]، قال: «جعل موسىٰ هدىً لبني إسرائيل»، وفي قوله: ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣] قال: «من لقاء موسىٰ ربه».

الأحزاب

أخرج الترمذي[(٣)] عن معاوية: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «طلحةُ ممَّن قضىٰ نحْبَه».

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ١٨٢) وفي إسناده شهر بن حوشب. قال الهيثمي: «وشهر لم يدرك معاذًا، وفيه ضعف وقد وُثّق، وبقية رجاله ثقات». انظر «مجمع الزوائد» (٧/ ٩٠). لكن رُوي من طرق أخرىٰ عن معاذ أيضًا أنّ رسول الله ﷺ قال له: «ألا أدلّك علىٰ أبواب الخير؟ الصوم جُنّة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل من جوف الليل». قال معاذ: «ثم تلا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾». أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ١٨١)، وأحمد (٢٢٠١٦) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «صحيح بطرقه وشواهده»، ورواه الترمذي (٢٦١٦) وابن ماجة (٣٩٧٣) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٦٠) (١٢٧٥٨). قال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح. انظر «مجمع الزوائد» (٧/ ٩٠).

(٣) رواه الترمذي (٣٢٠٢) وابن ماجة (١٢٧) وحسّنه الألباني.

وأخرج الترمذي[١] **وغيره** عن عمرو بن أبي سلمة أنّ النبي ﷺ دعا فاطمة وعليًا وحسنًا وحُسينًا لما نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

سبأ

أخرج البخاري[٢] عن أبي هريرة مرفوعًا قال: «إذا قضىٰ اللهُ الأمرَ في السماء ضربت الملائكةُ بأجنحتِها خُضْعانًا لقوله، كأنّه سلسلةٌ علىٰ صفوان، فإذا فُزّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا الحقَّ وهو العليُ الكبيرُ».

يس

أخرج الشيخان[٣] عن أبي ذرّ، قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ﴾ [يس: ٣٨]، قال: «مُستقرُّها تحت العرش».

وأخرجا[٤] **عنه**، قال: كنتُ مع النبي ﷺ، في المسجد عند غروب الشمس، فقال: «يا أبا ذرّ أتدري أين تغربُ الشمس؟» قلتُ: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهبُ حتىٰ تسجد تحت العرش، فذلك قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ﴾ [يس: ٣٨]».

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٠٥) وصحّحه الألباني، ورواه مسلمٌ (٢٤٢٤) بنحوه من حديث أم المؤمنين عائشة.

(٢) رواه البخاري (٤٨٠٠) والترمذي (٣٢٢٣).

(٣) رواه البخاري (٤٨٠٣) ومسلم (١٥٩).

(٤) رواه البخاري (٤٨٠٢) ومسلم (١٥٩). قال صاحب «منار القاري» (٤/ ١٥٠): «فإنها تذهبُ حتىٰ تسجد تحت العرش، تسجدُ لربّها حقيقةً لا مجازًا، وهي أينما سجدت سجدت تحت العرش»، قال: «ويتعيّنُ الإيمانُ به عن يقين ما دام قد أخبر عنه الصادق المصدوق ﷺ».

غافر

أخرج أحمد وأصحاب السنن والحاكم وابن حبّان[(١)] عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ الدعاءَ هو العبادة»، ثم قرأ: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

الزخرف

أخرج أحمد والترمذي[(٢)] **وغيرهما** عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضلّ قومٌ بعد هدىً كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وأخرج ابن أبي حاتم[(٣)] عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد إلا وله منزلٌ في الجنّة ومنزلٌ في النّار، فالكافرُ يرثُ المؤمنَ منزلَه من النار، والمؤمنُ يرثُ الكافرَ منزلَه من الجنّة»، فذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

الأحقاف

أخرج أحمد[(٤)] عن ابن عباس عن النبي ﷺ: ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قال: «الخطّ».

---

(١) رواه أحمد (١٨٣٥٢) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه، ورواه أبو داود (١٤٧٩) والترمذي (٣٢٤٧) والنسائي في «الكبرىٰ» (١١٤٠٠) وابن ماجة (٣٨٢٨) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه أحمد (٢٢١٦٤) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حديث حسن بطرقه وشواهده»، ورواه الترمذي (٣٢٥٣) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجة (٤٨) وحسّنه الألباني.

(٣) أورده ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٢٤٠) بإسناد ابن أبي حاتم، قالوا في «ط.ج» (٦/ ٢٤٢٠): «رجاله ثقات».

(٤) رواه أحمد (١٩٩٢) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين»، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٩) وفي «الكبير» (١٠) (٢٩٩) (١٠٧٢٥).

الفتح

أخرج الترمذي وابن جرير[١] عن أُبي بن كعب أنّه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]، قال: «لا إله إلا الله».

الحجرات

أخرج أبو داود والترمذي[٢] عن أبي هريرة، قال: قيل: يا رسول الله ما الغيبة؟ قال: «ذِكْرُك أخاك بما يكره»، قيل: أفرأيت إنْ كان في أخي ما أقول؟ قال: «إنْ كان فيه ما تقول فقد اغتبتَه، وإنْ لم يكن فيه ما تقول فقد بهتَّه».

ق

أخرج البخاري[٣] عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «يُلقىٰ في النّار وتقول: هل من مزيد، حتىٰ يضعَ قَدَمَهُ فيها فتقول: قطْ قطْ».

الرحمن

أخرج ابن أبي حاتم[٤] عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّ

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٦٥) وصحّحه الألباني، ورواه ابن جرير في «تفسيره» (٢٢/ ٢٥٣).

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٩) وأبو داود (٤٨٧٤) والترمذي (١٩٣٤).

(٣) رواه البخاري (٤٨٤٨) ومسلم (٢٨٤٨).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٢٥) (١٨٧٣٧)، ورواه ابن ماجة (٢٠٢) وحسّنه الألباني، ورواه البخاري معلّقًا في صحيحه - باب سورة الرحمن، وقال ابن حجر: «وصله المصنّفُ في التاريخ، وابنُ حبان في «الصحيح»، وابنُ ماجة وابنُ أبي عاصم والطبراني عن أبي الدرداء مرفوعًا، وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء موقوفًا، وللمرفوع شاهد آخر عن ابن عمر أخرجه البزار، وآخر عن عبد الله بن منيب أخرجه الحسن بن سفيان

=

يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]، قال: «من شأنه أنْ يغفرَ ذنبًا ويفرّج كربًا، ويرفع قومًا ويضع آخرين». وأخرج ابن جرير[(١)] مثله من حديث عبد الله بن منيب.

وأخرج الشيخان[(٢)] عن أبي موسىٰ الأشعري، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «جنتان من فضة آنيتُهُما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتُهُما وما فيهما».

الواقعة

أخرج الشيخان[(٣)] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنّ في الجنّة شجرةً يسيرُ الرّاكبُ في ظلّها مائةَ عامٍ لا يقطعُها، اقرءوا إن شئتم: ﴿وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾ [الواقعة: ٣٠]».

وأخرج أحمد والترمذي[(٤)] عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ﴾، يقول: شكركم ﴿أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، يقولون: مُطرنا بنَوْءِ كذا وكذا».

= والبزار وابن جرير والطبراني». انظر: «فتح الباري» (٨/ ٦٢٣).

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٣/ ٤٠).

(٢) رواه البخاري (٤٨٧٨) ومسلم (١٨٠).

(٣) رواه البخاري (٤٨٨١) ومسلم (٢٨٢٦).

(٤) أخرجه أحمد (٨٤٩) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف»، ورواه الترمذي (٣٢٩٥) وضعّفه الألباني، والحديث عند مسلم (٧٣) عن ابن عباس بلفظ: «مُطر الناسُ، فقال النبي ﷺ: «أصبح من الناس شاكرٌ ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوْء كذا وكذا»، قال: «فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ إلىٰ ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٨٢]».

المُمتحنة

أخرج الترمذي وحسّنه وابن ماجة[١] عن أم سلمة عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [الممتحنة: ١٢]، قال: «النّوح».

الطّلاق

أخرج الشيخان[٢] عن ابن عمر أنه طلّق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فتغيّظ فيه، ثم قال: «لِيُرَاجِعْها ثم يمسكها حتىٰ تطهر ثم تحيض فتطهر، فإنْ بدا له أنْ يُطلّقَها طاهرًا قبل أنْ يمسّها، فتلك العدّة التي أمر الله أنْ يطلق لها النساء»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

المُطففين

أخرج الشيخان[٣] عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، حتىٰ يغيبَ أحدُهم في رشحه إلىٰ أنصاف أذنيه».

وأخرج أحمد والترمذي والحاكم[٤] **وصحّحه** عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ العبدَ إذا أذنبَ ذنبًا كانت نكتةٌ سوداء في قلبه، فإن تاب منها

---

(١) رواه الترمذي (٣٣٠٧) وابن ماجة (١٥٧٩) وحسّنه الألباني.

(٢) رواه البخاري (٤٩٠٨) ومسلم (١٤٧١).

(٣) رواه البخاري (٤٩٣٨) ومسلم (٢٨٦٢).

(٤) رواه أحمد (٧٩٥٢) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده قوي»، ورواه الترمذي (٣٣٣٤) وابن ماجة (٤٢٤٤) وحسّنه الألباني.

صُقِل قلبُه، وإنْ زاد زادت حتىٰ تعلوَ قلبَه، فذلك «الران» الذي ذكر اللهُ في القرآن: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]».

الانشقاق

أخرج أحمد والشيخان[(١)] وغيرهما عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نُوقش الحساب عُذّب»، قلتُ: أليس يقول اللهُ: ﴿فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قال: «ليس ذلك بالحساب، ولكن ذاك العرض».

وأخرج أحمد[(٢)] عن عائشة قالت: قلتُ: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: «أنْ ينظرَ في كتابه فيتجاوز له عنه، إنّه من نُوقش الحساب يومئذ هلك».

البُروج

أخرج ابن جرير[(٣)] عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «اليومُ الموعود: يوم القيامة، وشاهد: يوم الجمعة، ومشهود: يوم عرفة». له شواهد.

الفجر

أخرج أحمد والنسائي[(٤)] عن جابر عن النبي ﷺ قال: «إنّ العشرَ عشرُ الأضحىٰ، والوترَ يومُ عرفة، والشفعَ يومُ النحر». قال ابن كثير[(٥)]: «رجاله لا

---

(١) رواه أحمد (٢٤٢٠٠) والبخاري (٤٩٣٩) ومسلم (٢٨٧٦).

(٢) رواه أحمد (٢٤٢١٥) وصحّحه الشيخ الأرنؤوط وأصحابه.

(٣) أخرجه ابن جرير (٢٤/ ٣٣٢)، والترمذي (٣٣٣٩) وحسّنه الألباني.

(٤) رواه أحمد (١٤٥١١) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «هذا إسناد لا بأس برجاله»، ورواه النّسائي في «الكبرىٰ» (١١٦٠٨).

(٥) انظر: «التفسير» (٨/ ٣٩١).

بأس بهم، وفي رفعه نكارة».

البلد

أخرج أحمد[١] عن البراء قال: جاء أعرابيٌّ إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، علّمْني عملًا يُدْخلُني الجنة، فقال: «أعتق النَّسَمة، وفُكَّ الرقبة»، فقال: يا رسول الله، أوليستا بواحدة؟ قال: «لا، إنَّ عِتقَ النَّسَمة أن تُفْرَدَ بعتقها، وفكَّ الرقبة أنْ تُعينَ في عِتقها».

ألهاكم

أخرج ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم مُرسلًا، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألهاكم التكاثر عن الطاعة، حتىٰ زرتم المقابر: حتىٰ يأتيكم الموت».

وأخرج أحمد[٢] عن جابر بن عبد الله قال: أكل رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رُطبًا وشربوا ماءًا، فقال رسول الله ﷺ: «هذا من النعيم الذي تُسألون عنه».

الكوثر

أخرج أحمد ومسلم[٣] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الكوثرُ نهرٌ أعطانيه ربي في الجنّة». له طرقٌ لا تحصىٰ.

---

(١) رواه أحمد (١٨٦٤٧) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح، رجاله ثقات».

(٢) رواه أحمد (١٤٦٣٧) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم»، ورواه الترمذي (٢٣٦٩) والنسائي (٣٦٣٩) وصحّحه الألباني.

(٣) رواه أحمد (١١٩٩٦) ومسلم (٤٠٠)، قال ابن كثير في «التفسير» (٨/ ٥٠٢): «وقد صحّ أصل هذا، بل قد تواتر من طريق تفيدُ القطع عند كثير من أئمة الحديث، وكذلك أحاديث الحوض»، وقد أورد رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا من هذه الطرق في كتابه «النهاية في الفتن والملاحم» (١/ ٣٧٧).

الفلق

أخرج أحمد والترمذي[١] **وصحّحه** عن عائشة، قالت: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فأراني القمر حين طلع، وقال: «تعوّذي بالله من شرّ هذا، هذا الغاسق إذا وقب».

هذا [بعض] ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرّح برفعها. وقد ورد من المرفوعِ في التفسير ثلاثةُ أحاديثَ طوالٍ تركتُها:

أحدها: الحديثُ في قصة موسىٰ مع الخضر، وفيه تفسير آيات الكهف، وهو في صحيح البخاري[٢] وغيره.

والثاني: حديثُ الفُتون، طويل جدًا، يتضمّن شرحَ قصةِ موسىٰ، وتفسيرَ آياتٍ كثيرة تتعلق به، وقد أخرجه النسائي وغيره، لكن نبّه الحفّاظ - منهم المزّي وابن كثير - علىٰ أنّه موقوف من كلام ابن عباس، وأنّ المرفوعَ منه قليلٌ صُرّح بعزوه إلىٰ النبي ﷺ، قال ابن كثير[٣]: «وكأن ابن عباس تلقّاه من الإسرائيليات».

الثالث: حديثُ الصُّور، وهو أطولُ من حديث الفُتون، يتضمّنُ شرحَ حالِ القيامة، وتفسيرَ آياتٍ كثيرة من سُورٍ شتّىٰ في ذلك، وقد أخرجه ابن جرير، والبيهقي في «البعث»، وأبو يعلىٰ، ومداره علىٰ إسماعيل بن رافع قاصِّ المدينة،

---

(١) رواه أحمد (٢٥٨٠٢) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين»، والترمذي (٣٣٦٦) وصحّحه الألباني.

(٢) رواه البخاري (٤٧٢٦) ومسلم (٢٣٨٠).

(٣) انظر تعليق ابن كثير عليه في التفسير (٥/ ٢٩٣)، وعبارته: «وكأنه تلقّاه مما أبيح نقله من الإسرائيليات».

وقد تُكلّم فيه بسببه، وفي بعض سياقه نكارة، وقيل: إنّه جمعه من طُرقٍ أو أماكنَ متفرقةٍ وساقه سياقًا واحدًا.

وقد صرّح ابنُ تيمية[1] فيما تقدّم وغيرُه بأنَّ النبيَّ ﷺ بيّن لأصحابِه تفسيرَ جميعِ القرآن أو غالبِه، ويؤيد هذا ما أخرجه أحمد وابن ماجة[2] عن عمر أنّه قال: «من آخر ما نزل آية الربا، وإنْ كان رسولُ الله ﷺ قُبض قبل أنْ يُفسّرَها»، دلّ فحوىٰ الكلام علىٰ أنّه كان يفسِّرُ لهم كلَّ ما نزل، وأنَّه إنما لم يُفسِّر هذه الآية لسرعة موتِه بعد نزولها، وإلا لم يكن للتخصيص بها وجه.

وأمّا ما أخرجه البزار[3] عن عائشة قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يُفسّر شيئًا من القرآن إلا آيًا بعد علمه إياهن من جبريل»، فهو حديثٌ منكرٌ، كما قاله ابن كثير[4].

تمّ الكتاب بحمد الله وعونه وحُسن توفيقه

وأنا أضرع إلىٰ الله جلَّ جلاله وعزّ سلطانه، كما منّ بإتمام هذا الكتاب أن يتمّ النعمة بقبوله، وأن يجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله، وألاّ يخيب أملنا، فهو الجواد الذي لا يخيب من أمّله، ولا يخذل من انقطع عمّن سواه وأمّ له.

وصلّىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم.

---

(١) انظر: «مقدمة أصول التفسير» (ص: ٩).

(٢) رواه أحمد (٢٤٦) وقال الشيخ الأرنؤوط وأصحابه: «إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم»، وابن ماجة (٢٢٧٦) وصحّحه الألباني.

(٣) انظر: «كشف الأستار» (٣/ ٣٩) (٢١٨٥) وضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٥٤) (٦٥٦٩).

(٤) انظر: «مقدمة تفسير ابن كثير» (١/ ١٤).

المراجع

- الآداب الشرعية لابن مفلح، ط دار عالم الكتب بيروت.
- الإبانة عن معاني القراءات لمكيّ، ط دار نهضة مصر.
- الإبهاج في شرح المنهاج للسّبكي، ط دار الكتب العلمية بيروت، طبعة ١٤١٦ هـ.
- إتحاف المهرة لابن حجر، ط مجمع الملك فهد، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، ت د/ زهير الناصر.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان، ط الرسالة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، ت شعيب الأرنؤوط.
- أحكام الجنائز للألباني، ط المكتب الإسلامي بيروت.
- أحكام القرآن لابن العربي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.
- أحكام القرآن للشافعي (جمع البيهقي)، ط مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- الأدب المفرد للبخاري، دار البشائر الإسلامية بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، محمد فؤاد عبد الباقي.
- الأذكار للنووي، ط دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، ط مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

- إرواء الغليل للألباني، ط المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- أسباب النزول للواحدي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ، ت كمال زغلول.
- الاستذكار لابن عبد البر، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ، ت سالم عطا - محمد معوض.
- الأسماء والصفات للبيهقي، مكتبة السوادي جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ، ت عبد الله بن محمد الحاشدي.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.
- إعجاز القرآن للباقلاني، ط دار المعارف مصر، الطبعة الخامسة.
- إعراب القرآن للنحّاس، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١ هـ.
- الإكليل في المحكم والمتشابه والتأويل لابن تيمية، ط دار الإيمان مصر.
- الأم للشافعي، ط دار المعرفة بيروت، طبعة ١٤١٠ هـ.
- الإمام في بيان أدلة الأحكام لعز الدين بن عبد السلام، ط دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.
- الانتصار للقرآن للقاضي أبوبكر الباقلاني، ط دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

- الإنصاف في أسباب الاختلاف لابن السيد، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ت د. محمد رضوان الداية.

- الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني، ط دار الجيل بيروت، الطبعة الثالثة.

- البداية والنهاية لابن كثير، ط دار هجر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، ت د. عبد الله التركي.

- البديع لابن المعتز، ط دار الجيل بيروت، الطبعة الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

- البرهان في تناسب سور القرآن لأبي جعفر بن الزبير، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، طبعة ١٤١٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي، ط دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٦ هـ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم.

- البرهان في متشابه القرآن للكرماني، ط دار الفضيلة، ت عبد القادر أحمد عطا.

- البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني، ط مركز المخطوطات والتراث بالكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

- بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)، ط دار المدني السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

- تاريخ الطبري، ط دار التراث بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ط دار الفكر، طبعة ١٤١٥هـ.

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ط دار الكتب العلمية بيروت.

- التبيان في آداب حملة القرآن للنوويّ، ط دار ابن حزم بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، ط البابي الحلبي ١٣٩٦هـ.

- التبيان في أقسام القرآن لابن القيم، ط دار المعرفة بيروت.

- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني، ط دار الأنبار بغداد، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

- تحرير التحبير لابن أبي الإصبع، ط المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية مصر ١٣٨٣هـ، ت د حفني شرف.

- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني للغسّاني، ط عالم الكتب الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ.

- الترغيب والترهيب للمنذري، ط مكتبة العارف الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ، ت الشيخ الألباني، ترتيب مشهور حسن سلمان.

- تغليق التعليق علىٰ صحيح البخاري لابن حجر، ط المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

- تفسير ابن أبي حاتم، ط مكتبة نزار الباز المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ، ت أسعد الطيب.

- تفسير ابن الجوزي (زاد المسير)، ط دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

- تفسير ابن المنذر، ط دار المآثر المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ، ت د. سعد بن محمد السعد.

- تفسير ابن جرير (جامع البيان)، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ، ت أحمد محمد شاكر.

- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير)، ط الدار التونسية للنشر تونس، طبعة: ١٩٨٤م.

- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ط دار طيبة للنشر، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، ت سامي محمد سلامة.

- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ط مؤسسة قرطبة - أولاد الشيخ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

- تفسير أبي حيّان (البحر المحيط)، ط دار الفكر بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ.

- تفسير البغوي، ط دار طيبة للنشر، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل)، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، ت المرعشلي.

- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

- تفسير الراغب الأصفهاني، نشر جامعة طنطا مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ، ت د. محمد عبد العزيز بسيوني.

- تفسير الزمخشري (الكشاف)، ط دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن)، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ، ت عبد الرحمن اللويحق.

- تفسير عبد الرزّاق، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ، د/ محمود محمد عبده.

- تفسير القاسمي (محاسن التأويل)، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ط دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.

- تفسير الماوردي (النكت والعيون)، ط دار الكتب العلمية بيروت.

- تفسير الواحدي (التفسير الوسيط)، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

- تقريب التهذيب لابن حجر، ط دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ط دار الكتب العلمية بيروت.

- تهذيب التهذيب لابن حجر، ط دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة الأولىٰ ١٣٢٦هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

- التوبة لابن أبي الدنيا، ط مكتبة القرآن مصر، ت مجدي السيد إبراهيم.

- الثقات لابن حبّان، ط دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٣هـ.

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ.

- جمال القرّاء للسخاوي، ط دار المأمون دمشق - بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، ت د/ مروان عطيَّة، د/ محسن خرابة.

- جواهر القرآن لأبي حامد الغزالي، ط دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ت د/ محمد رشيد رضا.

- الحجة للقرّاء السبعة للفارسيّ، ط دار المأمون للتراث دمشق - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

- حلية الأولياء لأبي نعيم، ط دار الكتب العلمية، بيروت طبعة ١٤٠٩هـ.
- الدر المصون للسمين الحلبي، ط دار القلم دمشق.
- الدر المنثور للسيوطي، ط دار الفكر - بيروت.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر، ط دار المدني جدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ.
- دلائل النبوة للبيهقي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، ت د/ عبد المعطي قلعجي.
- الرسالة للشافعي، ط مكتبه الحلبي مصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٨هـ، ت أحمد شاكر.
- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم، ط الرسالة بيروت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جنّي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.
- السلسلة الصحيحة للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.
- السلسلة الضعيفة للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.
- السنن لسعيد بن منصور، ط دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤ هـ، ت د سعد بن عبد الله آل حميد.
- سنن ابن ماجة، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠ هـ، ت شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون.

- سنن أبي داود، ط المكتبة العصرية بيروت، ت محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن الترمذي، ط مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ، ت شعيب الأرنؤوط وجمال عبد اللطيف.
- سنن الدارقطني، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ، ت شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وآخرون.
- سنن الدارمي، ط دار المغني - السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ، ت حسين سليم أسد الداراني.
- السنن الصغرىٰ للبيهقي، ط جامعة الدراسات الإسلامية ـ باكستان، طبعة ١٤١٠هـ، ت عبد المعطي أمين قلعجي.
- السنن الكبرىٰ للبيهقي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، محمد عبد القادر عطا.
- السنن الكبرىٰ للنسائي، الرسالة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ، ت حسن عبد المنعم شلبي - شعيب الأرنؤوط.
- سنن النسائي، ط مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
سنن الترمذي، ط البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ، ت أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي.

- سير أعلام النبلاء للذهبي، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ت مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ، محمد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح السنّة للبغوي، ط المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ت شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش.

- شرح صحيح مسلم للنووي، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

- شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك، ط جامعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ.

- شعب الإيمان للبيهقي، ط مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ، ت د/ عبد العلي عبد الحميد حامد.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ للقاضي عياض، ط دار الفيحاء عمان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، ط دار العلم بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.

- صحيح الأدب المفرد للألباني، ط دار الصدّيق، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ.
- صحيح البخاري - ترقيم عبد الباقي، ط دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ، ت محمد زهير الناصر.
- صحيح الترغيب والترهيب للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الخامسة.
- صحيح الجامع الصغير للألباني، ط المكتب الإسلامي بيروت.
- صحيح مسلم، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، محمد فؤاد عبد الباقي.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجة للألباني، ط دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ترتيب: مشهور حسن سلمان.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود للألباني، ط دار المعارف، الرياض الطبعة الثانية، ترتيب: مشهور حسن سلمان.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي للألباني، ط دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ترتيب: مشهور حسن سلمان.
- صحيح وضعيف سنن النسائي للألباني، ط دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ترتيب: مشهور حسن سلمان.
- صفة الصفوة لابن الجوزي، ط دار الحديث مصر، طبعة ١٤٢١هـ.
- ضعيف الترغيب والترهيب للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض.
- ضعيف الجامع الصغير للألباني، ط المكتب الإسلامي بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي، ط دار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

- الطبقات الكبرىٰ لابن سعد، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.
- الطيوريات لأبي طاهر السِّلَفي الأصبهاني، ط أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.
- العجاب في بيان الأسباب لابن حجر، ط دار ابن الجوزي، ت عبد الحكيم محمد الأنيس.
- العلل لابن أبي حاتم، ط مطابع الحميضي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.
- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ط دار الفكر سوريا، طبعة ١٤٠٦هـ.
- عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، ط دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولىٰ.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، ط دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة.
- فتاوىٰ ابن الصلاح، ط دار العلوم والحكم بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ، د. موفق عبد الله عبد القادر.
- فتح الباري لابن حجر - ترقيم عبد الباقي، ط دار المعرفة بيروت، طبعة ١٣٧٩، ت محب الدين الخطيب.
- فتح العزيز للرافعي (شرح الوجيز لأبي حامد الغزالي)، ط دار الفكر بيروت.
- الفروق للقرافي، ط دار عالم الكتب بيروت.

- الفروق اللّغوية للعسكري، ط دار العلم والثقافة القاهرة.

- فضائل القرآن لابن كثير، ط مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ، ت فضيلة الشيخ أبو إسحق الحويني.

- فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، ط دار ابن كثير، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، ت مروان عطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين.

- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن لابن الجوزي، ط دار البشائر بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

- الفوائد لابن القيم، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، ط دار الكتب العلمية بيروت.

- قانون التأويل للقاضي أبي بكر بن العربي، ط دار القبلة جَدّة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

- الكامل في اللغة والأدب للمبرّد، ط دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم.

- الكتاب لسيبويه، ط مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

- كشف الأستار للهيثمي، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩هـ، ت حبيب الرحمن الأعظمي.

- كشف المعاني في المتشابه من المثاني لبدر الدين بن جماعة، ط دار الوفاء مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

- لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، ط دار الكتب العلمية بيروت.

- لسان العرب لجمال الدين بن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

- لسان الميزان لابن حجر، ط مؤسسة الأعلمي بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

- المثل السائر لابن الأثير، ط المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الطبعة الأولىٰ١٤٢٠هـ، ت محمد محي الدين عبد الحميد.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ، ط مكتبة الخانجىٰ القاهرة، طبعة ١٣٨١هـ.

- مجمع البحرين للهيثمي، ط مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ، ت عبد القدّوس نذير.

- مجمع الزوائد للهيثمي، ط مكتبة القدسي القاهرة، طبعة ١٤١٤هـ، ت حسام الدين القدسي.

- المجموع شرح المهذب للنووي، ط دار الفكر.

- مجموع فتاوىٰ ابن تيمية، ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ط ١٤١٦هـ.

- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، ط دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

- المدخل إلىٰ كتاب الإكليل للحاكم، ط دار الدعوة الاسكندرية.

- المدهش لابن الجوزي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ت د/ مروان قباني.

- المراسيل لأبي داود، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، ت شعيب الارنؤوط.

- المرشد الوجيز لأبي شامة، ط دار صادر بيروت، ١٣٩٥هـ.

- المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ، مصطفىٰ عبد القادر عطا.

- المستصفىٰ لأبي حامد الغزالي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

- مسند أبي يعلىٰ، ط دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ، ت حسين سليم أسد.

- مسند أحمد، ط الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ، ت شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون.

- مسند البزار، ط مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ت محفوظ الرحمن زين الله.

- المشكاة للألباني، ط المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكّيّ، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- المصاحف لابن أبي داود، ط دار الفاروق القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة، ط دار الفاروق القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ، ت أسامة إبراهيم.
- مصنف ابن أبي شيبة، ط دار القبلة جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ، ت محمد عوامة.
- مصنف عبد الرزاق، ط دار المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ت حبيب الرحمن الأعظمي.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر، ط دار العاصمة السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ، ت د/ سعد الشثري.
- معاني القرآن للفراء، ط دار المصرية، الطبعة الأولىٰ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ط عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.
- المعجم الأوسط للطبراني، ط دار الحرمين القاهرة، ت طارق عوض الله - عبد المحسن الحسيني.
- المعجم الصغير للطبراني، ط المكتب الإسلامي بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ، ت محمد شكور - محمود الحاج.
- المعجم الكبير للطبراني، ط مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الثانية، ت حمدي عبد المجيد السلفي.

- معرفة السنن والآثار للبيهقي، ط دار الوفاء مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ، ت عبد المعطي أمين قلعجي.
- معرفة علوم الحديث للحاكم، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ط دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة.
- مفتاح العلوم للسكاكيّ، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ط دار القلم بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.
- مقدمة أصول التفسير لابن تيمية، ط دار الحياة بيروت.
- المقنع في رسم المصاحف لأبي عمرو الداني، ط مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.
- المنار المنيف لابن القيم، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٠هـ.
- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري لحمزة محمد قاسم، ط مكتبة دار البيان دمشق، طبعة ١٤١٠هـ، راجعه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- المنتظم لابن الجوزي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.
- موارد الظمآن للهيثمي، ط دار الثقافة العربية دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ، ت حسين سليم أسد - عبده الكوشك.

- الموضوعات لابن الجوزي، ط المكتبة السلفية المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ.

- الموطأ للإمام مالك، ط دار إحياء التراث العربي بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ، ت محمد فؤاد عبد الباقي.

- ميزان الاعتدال للذهبي، ط دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٢هـ.

- الناسخ والمنسوخ للنحّاس، ط مكتبة الفلاح الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

- الناسخ والمنسوخ لهبة الله، ط المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

- النشر لابن الجزري، ط دار الكتاب العلمية.

- النهاية لابن الأثير، ط المكتبة العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ.

- النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير، ط دار الجيل بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.

فهرس الموضوعات